تفكيك أوربا العثمانية

(إنشاء دول البلقان القومية)

١٨٠٤ - ١٩٢٠

تأليف

تشارلز ييلافيتش - بربارا ييلافيتش

ترجمة

د. عاصم الدسوقي

تفكيك أوروبـــا العثمـــانية

هذه ترجمة كتاب :

The Establishment
Of the Balkan National
States, 1804-1920

وهو المجلد الثامن من سلسلة بعنوان :

A History of East Central Europe

إشراف

Peter F. Sugar بيتر شوجر

Donald W. Treadgold دونالد تريدجولد

(جامعة واشنطون)

الفهرس

◆

مقدمة المترجم

في عام ١٩٩٨ انتهيت من ترجمة الكتاب الخامس من سلسلة بعنوان " تـاريخ شـرق وسط أوربا" المعروفة اصطلاحا ببلاد البلقان وعنوانه "جنوب شرقي أوربا تحـت الحكـم العثماني ١٣٥٤-١٨٠٤" لمؤلفه بيتر شوجر وقد اخترت له عنوان "أوربا العثمانية" للتعبير عن المرحلة مثلما نقول "مصر العثمانية" للإشارة إلى فترة وقـوع مصـر تحـت الحكـم العثماني، وقد نشرته "دار الثقافة الجديدة " وقد رأيت مواصلة ترجمة ما يتعلـق بالتـاريخ الحديث لمنطقة البلقان في هذه السلسلة بعد عام ١٨٠٤ الذي يقف عنده كتاب بيتر شوجر.

وهذا الكتاب الذي بين يدي القارئ يتناول الفترة من ثورة الصرب في ١٨٠٤ وحتـى خروج العثمانيين من المنطقة بعد هزيمتهم مع النمسا وألمانيا في الحرب العالميـة الأولـى (١٩١٤-١٩١٨) حيث فرض الحلفاء المنتصرون ما شـاءوا مـن تسـويات وعقوبـات وغرامات على المنهزمين وكان أبرزها فيما يتعلق بموضوع الكتاب تخلي تركيا عن كـل البلاد التي كانت ترتبط بها بعلاقة تبعية كاملة أو علاقة تبعية غير مباشرة (الحكم الذاتي)، وإقامة دول قومية جديدة في المنطقة ظهرت بأسماء يوغوسلافيا وتشيكوسـلوفاكيا وألبانيـا ورومانيا وبلغاريا والمجر ..

وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الزمنية التي يغطيها هذا الكتاب (١٨٠٤-١٩٢٠) تمثـل فترة الصراع القومي ضد الإمبراطوريتين العثمانية والنمسوية اللتان كانتا تسيطران علـى كثير من شعوب البلقان. وكان الصراع ضد الدولة العثمانية على وجه الخصوص وبتأييـد القوى العظمى آنذاك إنجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا يمثل أحد فصول المسـألة الشـرقية التي كان محور الصراع فيها يدور حول كيفية إخراج العثمانيين باعتبار أنهم يمثلون دولـة إسلامية بالمعنى الاصطلاحي ويحكمون بلاد أوربية يعتنق أهلها المسـيحية. وعلـى هـذا اختلط العامل القومي بالعامل الديني في الصراع وأصبح الدين يمثـل الشخصـية القوميـة لشعوب البلقان في نضالها من أجل تأكيد خصوصيتها الذاتية.

وفي هذا الخصوص تدخلت القوى العظمى لصياغة مستقبل هذه الشعوب كنـوع مـن تأمين حدودها المتاخمة للدولة العثمانية، ثم أصبح أمر إقامة دول قومية ملكيـة ومحافظـة في البلقان أكثر إلحاحا بعد قيام الثورة الشيوعية فـي روسـيا (أكتـوبر-نـوفمبر ١٩١٧) وخشية دول غرب أوربا من انتشار الشيوعية بسهولة في بلاد البلقان ومن ثم كـان "حـق تقرير المصير" الذي أعلنه الرئيس الأمريكي وودرو ولسون في مبادئـه الأربعـة عشـر (يناير ١٩١٨) على أمل أن تقوم دول البلقان الجديدة بدور المصد الأول لتيـار الشـيوعية

إذا ما تسرب إلى البلقان خاصة وأن روسيا هي أقرب القوى الكبرى لثقافة شعوب المنطقة.

على أن متابعة سياسات القوى الكبرى في التعامل مع قضية "تحرير" شعوب البلقان من تحت سيطرة الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى يثبت إلى حد كبير أن أهداف الغرب واحدة تجاه المسألة الشرقية وخاصة بعد الثورة الصناعية، وثابتة، ولم تتغير طوال القرن العشرين وما بعده إلا في وسائل تحقيق هذه الأهداف حسب مقتضى الحال.

ولعل هذا الكتاب يساعد القارئ العربي غير المتخصص على معرفة صفحة من تاريخ منطقة البلقان التي تشابهت ظروفها مع ظروف البلاد العربية في النضال من أجل تحقيق الاستقلال عن الدولة العثمانية وإبراز شخصيتها القومية في القرن التاسع عشر الذي عرف بقرن القوميات. ومن ناحية أخرى يعطى لهذا القارئ فكرة عن طبيعة حكم العثمانيين لتلك البلاد الذي كان شبيها بحكمهم في البلاد العربية من حيث آلياته وأدواته في السيطرة خاصة إذا كان هذا القارئ لم يدرس إلا تاريخ الحكم العثماني في ديار العرب.

وأخيرا آمل أن تساعدني الظروف لكي أقدم للقارئ العربي الكتاب الثالث من هذه السلسلة الخاص بتطور المنطقة بين الحربين العالميتين في القريب العاجل.

العجوزة في ٣١ أغسطس ٢٠٠٧

المترجم

تصـــــدير

بدأت الدراسة المنهجية لتاريخ شرق وسط أوربا بمعرفة باحثين من خـارج المنطقـة ذلك أن معظم المؤرخين من أبناء المنطقة نفسها اتجهوا إلى الكتابة عن تاريخ بلد كل منهم فقط، ولهذا لم تظهر دراسة تاريخية شاملة للمنطقة ككل بأي لغة من اللغات.

وعلى هذا تم إعداد هذه السلسلة من الدراسات لتكـون وسـيلة تمـد الباحـث غيـر المتخصص في تاريخ شرق وسط أوربا، وكذا الدارس الذي يسعى لأن يكون متخصصـا بمقدمة للموضوع وبإطار عام للمعرفة من خلال ما تم نشره من كتابات. ثم تبين فيما بعـد ضرورة إعداد بحوث جديدة لكي نتمكن من عرض موضوعات معينة وفتـرات تاريخيـة معينة بقدر من التخصص والعمق لم تشملها الكتابات السائدة. وتحقيقا لهذا الغـرض قـام المشرفان على تحرير هذه السلسلة بمناقشة الأهداف المشتركة والإجراءات المناسـبة مـع مؤلفي كل موضوع على حده حتى يتحقـق قـدر معـين مـن التـوازن والتكـافؤ بـين الموضوعات المختلفة، وبحيث تكون الأحد عشر كتابا في هذه السلسلة وحـدة واحـدة لا تتجزأ وليس مجرد تجميع لكتابات متباينة.

أما مسائل التفسير ووجهات النظر لكل مؤلف فقد تركت كما هي دون تدخل من جانب المشرفين على المشروع باعتبارها مسئولية كل كاتب. وينبغي التأكيد في هـذا التصـدير على أن أي كتاب في هذه السلسلة لا يتناول بلدا معينا بمفرده ذلك أن المشروع يتعامل مع الوحدات الجغرافية أو السياسية التي كانت قائمة خلال فترة البحث، ولا يسـتهدف تفسـير الماضي في ضوء مشاعر وأماني النصف الثاني من القرن العشرين.

وحدود "شرق وسط أوربا" في هذه السلسلة حدود لغوية حيث تعيش الشعوب التـي لا تتكلم الجرمانية من ناحية الشرق، والشعوب التي لا تتكلم الإيطالية مـن ناحيـة الغـرب، والحدود السياسية لروسيا جهة الشرق. على أن هذه الحدود غير ملتزم بها بدقة فـي كـل كتاب من كتب السلسلة يختص بفترة زمنية معينة. ورغم أن إدخال شعوب فنلندا واسـتونيا ولاتفيا وليتوانيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا في تلك الحدود أمر مفهوم من حيث الملائمـة، إلا أننا رأينا ألا نحاول إدخالها منهجيا في بحوثنا رغم تكرار ذكرها في كتـب السلسـلة، على حين تمت الكتابة بعمق عن البولنديين والتشيك والسلوفاك والمجـريين والرومـانيين واليوجوسلاف والألبان والبلغار واليونانيين.

وحتى يكون الاهتمام بأقاليم المنطقة متساويا موضوعيا وزمنيا خصصنا ثلاثـة كتـب عن المنطقة شمال خط نهري الدانوب-سافا، وثلاثة عن المنطقـة جنـوب هـذا الخـط،

وأربعة كتب عن المنطقتين معا. وأربعة من هذه الكتب عن فترات التاريخ قبل العصر الحديث، وستة عن العصر الحديث. أما الكتاب الحادي عشر فيحتوي على أطلس تاريخي وقائمة ببليوجرافية عن الموضوع كله، وكل كتاب في السلسلة مزود بمقالة ببليوجرافية خاصة بموضوعه تذكر الحد الأدنى من المراجع حتى يكون الكتاب في متناول أكبر قدر مكن من القراء.

ويود المشرفان على هذه السلسلة أن يشكرا مؤسسة فورد Ford Foundation للدعم المالي الذي قدمته من أجل هذا المشروع، ومدرسة هنري جاكسون للدراسات الدولية (معهد دراسات الشرق الأقصى وروسيا سابقا)، ومديريه الخمسة على التوالي: جورج تايلور، وجورج بيكمان، وهربرت إليسون، وكينيث بايلي Pyle، ونيقولا لاردي، إذ بفضل رعايتهم وتشجيعهم أمكن للمشروع أن يتحقق.

ولقد أخذ المشروع في انجازه وقتا أطول من الوقت الذي كان محددا له أصلا، ذلك أن اثنين من الباحثين الذين تم الاتفاق معهما قد توفيا قبل أن ينهيا بحثيهما، وبالتالي تم تكليف غيرهما. وقد تم نشر كتب السلسلة كما كتبها مؤلفوها دون تدخل من جانبنا. ونأمل أن الفائدة المرجوة منها تبرر المعاناة الطويلة التي عانيناها في تصور موضوعاتها وتنفيذها وظهورها إلى حيز الوجود، وأن تؤدي إلى إثراء المعرفة والاهتمام بالتاريخ الثري المتعدد الجوانب لبلاد شرق وسط أوربا بين الذين يقرأون الإنجليزية في كل مكان، وأن تحث على مزيد من الدراسة والبحث لمختلف مظاهر تاريخ هذه المنطقة التي ما تزال بحاجة لدراسات علمية دقيقة.

بيتر شوجر

دونالد تريدجولد

مقدمة المؤلفين

يتناول هذا الكتاب التاريخ الحديث لسبعة شعوب بلقانية وهم: الألبان والبلغار والكروات واليونانيون والرومانيون والصربيون والسلوفينيون، وكل منها له أساس تاريخي يتساوى في القدم مع أي شعب من شعوب أوربا الغربية إن لم يتفوق عليه. واليونانيون أقدم هذه الشعوب الذين يقولون بأن لديهم تاريخا طويلا متصل وتقاليد ثقافية لأكثر من أربعة آلاف عام، وبعدهم يأتي الإليريون Illyrians أسلاف الألبان الذين قدموا إلى منطقة البلقان في الألف الثاني قبل الميلاد تقريبا. وثالث هذه الشعوب الرومانيون وهم عند مؤرخيهم من نسل الداشيين Dacians والرومان القدامي الذين سيطروا على المنطقة من عام ١٠٦-٢٧١ ميلادية. وفي نهاية القرن السادس عشر تمكنت مملكة رومانية من العصور الوسطى تحت حكم مايكل الشجاع من ضم أقاليم شكل كل منها فيما بعد دولة حديثة.

أما الشعوب الأربعة الأخرى وهم السلاف فقد استقروا في البلقان بعد القرن السادس؛ والبلغار الذين اشتقوا اسمهم من جماعة من الغزاة تدعى الفينو-تارتار Fino-Tartar هزموهم في البداية ثم تم استيعابهم داخل السلافيين، وأقاموا امبراطوريتين على مرحلتين من أزهى فترات العصور الوسطى: الإمبراطورية البلغارية الأولى التي وصلت ذروتها تحت حكم شيميون Simeon من عام ٨٩٣-٩٢٧ ميلادية، والإمبراطورية الثانية تحت حكم جون آشن الثاني Asen من ١٢١٨-١٢٤١. اما الصربيون فيعود تاريخهم إلى الوراء لفترة مشابهة من العظمة والقوة بلغت قمتها خلال حكم ستيفان دوشان Dusan من ١٣٣١-١٣٥٥. وخلال العصور الوسطى مر الصربيون واليونانيون والرومانيون والبلغار وبعض الألبان بتجربة التحول إلى المسيحية من خلال بيزنطة. وهكذا وفي العصور الحديثة أصبح الجميع مثل الروس أعضاء في الكنيسة الأرثوذكسية. وعلى العكس من هؤلاء أصبح الكروات والسلوفينيون كاثوليك وظلوا مرتبطين على مدى الزمن بالغرب الأوربي.

أما الكروات فكانت لهم مملكة مستقلة في القرن التاسع انتهت تحت أقدام المجريين في عام ١١٠٢ واضطر نبلاؤهم لتوقيع ميثاق مع المجر Pacta Conventa اعترفوا بمقتضاه بأن ملك المجر هو أيضا حاكم مملكة ترپونيه Triune الكرواتية وسلوفينيا ودلماشيا مع احتفاظ كل منهم بحق إدارة بلادهم بمعرفتهم. وكان للسلوفينيين أيضا خلال القرن السابع ولفترة قصيرة دولة مستقلة سرعان ما سقطت تحت حكم الجرمان. وفي القرنين ١٣-١٤ كان للألبان أيضا إمارة مستقلة أو شبه مستقلة على فترات مختلفة.

وعلى عكس دول أوربا الغربية خلال العصور الوسطى تعرض تاريخ البلقان المتواصل في التطور والتنمية إلى الانقطاع بسبب الخضوع لحكم خارجي، وكان الغزو العثماني هو أكبر حدث شكل مستقبل حياة كل شعوب البلقان. وفي هذا الإطار هناك تاريخان لهما مغزاهما بصفة خاصة أولهما معركة كوسوفو في ١٣٨٩ التي انهزم فيها جيش صربي يساعده محاربون من البوسنة والكروات والبلغار والألبان أمام القوات العثمانية. والتاريخ الثاني سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣ في يد العثمانيين الذي أنهى ألف سنة هي كل عمر إمبراطورية بيزنطة، ومنذ ذلك التاريخ وحتى القرن التاسع عشر عاشت شعوب البلقان تحت حكم أجنبي. ولكن ينبغي التأكيد على أن هذا التاريخ الطويل من الخضوع الذي استغرق حوالي خمسة قرون أعاق إلى حد ما اندماج شعوب البلقان فيما بينها، لكنه لم يؤد أبدا إلى إبادة الوعي القومي، لأن الحكومة العثمانية لم تعمل على استيعاب الشعوب المسيحية في الثقافة التركية (أي تتريكهم) أو القضاء عليهم. ولهذا وعلى الرغم من زوال ممالك البلقان، إلا أن الشخصية القومية ظلت قائمة من خلال الكنيسة واللغة والثقافة الشعبية، وبالتالي لم ينمحي الماضي من الذاكرة. وكما سوف نرى كانت الخطوة الأولى في الإحياء القومي لكل شعب من شعوب البلقان العمل على إحياء أمجاد التاريخ القديم أو تاريخ العصور الوسطى لتلك الشعوب بجهود الكتاب والمؤرخين.

ولقد حاولنا في هذا الكتاب التمسك بفكرة محرر السلسلة التي أوردها في التصدير من حيث تقديم مدخل للموضوع "للباحث غير المتخصص في تاريخ وسط أوربا، وللطالب الذي يسعى للتخصص في تاريخ تلك المنطقة". وطبقا لمنهج هذه السلسلة من الدراسات فقد قللنا من الهوامش والإحالات المرجعية إلى أقصى حد ممكن خاصة وأن المراجع التي ناقشناها في البيليوجرافيا في نهاية الكتاب مطبوعة باللغة الإنجليزية رغم أننا اعتمدنا بشكل أساسي على مراجع غير إنجليزية اللغة، ولسوف يتضمن المجلد الأخير من هذه السلسلة أطلس تاريخي وقائمة الكتب والمراجع الكاملة الخاصة بتاريخ تلك المنطقة على مدى العصور.

أما نطق الأسماء والمواقع الجغرافية في هذه الدراسة فقد واجهت مشكلات معينة بسبب تنوع اللغات واختلاف أشكالها وبنيتها في القرن التاسع عشر عن الوقت الحاضر. ولم يكن ممكنا التوافق التام بين زمنين ولكننا اعتمدنا النطق الحديث إلا إذا كان بعض الأسماء والأماكن معروفة أكثر بنطق آخر. فمثلا استخدمنا اسم القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية العثمانية وليس استانبول لأنها كانت مستخدمة بين أهالي المنطقة خلال القرن التاسع عشر. وبشكل عام استخدمنا نظام مكتبة الكونجرس الأمريكية في نقل الأسماء البلغارية واليونانية والصربية إلى اللغة الإنجليزية مع بعض التعديل. أما الأسماء الألبانية والرومانية والتركية فقد كتبناها وفقا لشكلها القومي ما لم تكن معروفة بشكل أفضل في الإنجليزية عن أي نطق آخر. وفي وقت ما كانت هناك أسماء مختلفة لأسماء معينة مثل بيتولا Bitola بدلا من دورازو Durazzo، والتي تعني ولاية موناستير. كما قمنا بنجلزة الاسم الأول عادة ولكن ليس بشكل دائم، ونحن نعترف بأن البعض قد لا يتفق معنا في هذ الرأي الذي انتهينا إليه في نطق الأسماء لكننا حاولنا استخدام الأشكال المفهومة فعلا لقراء الإنجليزية والأكثر شيوعا في الاستعمال.

ونحن مدينون بشكل كبير لأصدقائنا ولزملائنا الذين رضوا عن طيب خاطر قراءة مخطوطة هذا الكتاب قبل طبعه، ونشعر بالفضل الكبير لتعليقاتهم وانتقاداتهم لبعض الأفكار المعقدة والتي هي محل جدل كبير بين الباحثين. ولقد قرأ المخطوطة كلها أو قسما كبيرا منها كل من الأساتذة: كيث هيتشنز Keith Hitchins بجامعة اللينوي، وجون لامب Lampe بجامعة ماريلاند، وجون بتروبولوس Petropulos بكلية آمهرست Amherst، وماريني بونديف Pundeff بجامعة ولاية كاليفورنيا في نورثريدج Northridge، وترايان ستويانوفيتش Traian Stoianovich بجامعة روتجرز، ووين فوكينيتش Wayn S.Vucinich بجامعة ستانفورد، والاستاذ رودريك دافيسون بجامعة جورج واشنطن، والأستاذ ستانفورد شو بجامعة كاليفورنيا–لوس آنجلوس الذي قرأ الأجزاء الخاصة بالإمبراطورية العثمانية، والأستاذ ستافرو سكيندي Stvro Skendi بجامعة كولومبيا الذي علق على الفصل الخاص بألبانيا، والاستاذان ويليز بارنستون Willis Barnstone ، وأنتيه كاديتش Ante Kadic بجامعة أنديانا اللذان قدما مساعدة لها أهميتها في الفصل الخاص بالثقافة.

كما نود أن نعرب عن مشاعر تقديرنا للأستاذ مايكل بتروفيتش Petrovich بجامعة ويسكونسن لسماحه لنا بالاطلاع على مخطوطة دراسته الرائعة "تاريخ الصرب الحديث ١٨٠٤–١٩١٨" A History of Modern Serbia 1804-1918, New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1976 قبل أن تنشر في مجلدين. كما نقدر بالغ التقدير

الاقتراحات القيمة التي قدمها كل من الاستاذين بيتر شوجر Sugar، ودونالـــد تريدجولـــد Treadgold محررا هذه السلسلة. كما نرغب في تقديم الشكر لزميلينا نورمـــان باونـــدز Pounds الذي أعد الخرائط للطبع، وجون هوللينجزورث Hollingsworth الذي جهزها له، ونانسي فيل Weil التي أعدت فهرس الأعلام.

وأخيرا قرأ ولدينا مارك وبيتر بيلافيتش المخطوطة كاملة وقدما إسهامات مهمة.

تشارلز بيلافيتش
باربرا بيلافيتش

الفصل الأول

البلقان العثمانـــــي

الأحوال العامة :

في مطلع القرن التاسع عشر كان الجانب الأكبر من أراضي البلقان يشكل جزءاً مــن الإمبراطورية العثمانية التي امتدت إلى بلاد كثيرة في آسيا وأفريقيا وأوروبا. وكانت تلــك الإمبراطورية بهذه التوسعات تحتل موقعا استراتيجيا جعل مصيرها أمرا حيويا يشغل بــال كل القوى الكبرى. والحال كذلك كانت الحكومة العثمانية تسيطر علــى شــعوب مســيحية تعيش في شبه جزيرة البلقان بلغ عددها حوالي تسعة ملايين نسمة في بلاد بلغت مســاحتها حوالي ٢٣٨٠٠٠ ميلا مربعا، وخضعت لنظام فريد في نوعه يتعامل معها حسب المعتقــد الديني.

كانت منطقة البلقان تنقسم إلى خمسة أقاليم هي روميليا، والبوسنة، وسيلستريا، والجزر (أي البلوبونيز واليونان)، وكريت، ثم أصبحت تسعة أقسام فرعية: روميليــا، والبوســنة، وبلجراد، وسكودر (سكوتاري)، ويانينا، والجبل الأسود، والمــورة (البلوبــونيز)، وكانــديا (كريت)، والأرخبيل. ثم ألحقت بالإمبراطورية مناطق معينــة تمتعــت بحكــم ذاتــي ذي صلاحيات واسعة مثل ولاشيا ومولداڤيا (تعرف بإمارتي الدانوب أو الأقــاليم الرومانيــة) وبعض الجزر اليونانية. ولقد شهدت مناطق الحكم الذاتي تلك تغيرات كثيــرة فــي القــرن التاسع عشر فقد امتلأ كل قسم منها بالموظفين العثمانيين الذين كانت تعينهم الآســتانة مــن لدنها، وكل رئيس إدارة في كل قسم يعاونه ديوان يضــم مســاعدين ومــوظفين رســميين آخرون بما فيهم القضاة، وجامعو الضرائب، والشرطة، وضباط الجيش. وكانــت مهمــتهم الأساسية تتلخص في الدفاع عن الإمبراطورية، وجمع الضرائب، وحفــظ النظــام العــام، ورعاية أحوال المسلمين. وكان بكل مدينة ومركز وقرية موظفون من هذا النوع.

ورغم أن الإدارة العثمانية كانت تمارس نفوذا مباشرا بدرجــة كبيــرة علــى شــعوب البلقان، إلا أن الجاليات المسيحية كانت تتمتع بدرجة كبيرة من الحكم الــذاتي مــن خــلال الكنيسة والحكومة المحلية التي اعترف بها العثمــانيون الغــزاة. ولمــا كــان العثمــانيون يعتبرون أنفسهم مسلمون في المقام الأول فقد كانوا يفضلون تنظــيم إمبراطــوريتهم علــى أساس المعتقد الديني لرعاياهم. وعلى هذا أقاموا أربع وحدات إدارية كبرى عرفــت باســم "الملل" لكل من الأرثوذكس، والأرمن الجريجوريون، والروم الكاثوليــك، واليهــود. كمــا كانت هناك ملة للمسلمين، وتنظيم للبروتستنت تم الاعتراف به في منتصف القرن التاســع

عشر. ورغم أن هناك معتقدات دينية أخرى تسامح معها العثمانيون، إلا أن المسيحية واليهودية بصفة خاصة كانتا سواء عند العثمانيين بكل المعاني. غير أنه كان بامكان أي فرد من الرعايا أن يلحق بركب الإدارة والحكم، أو يتولى أعلى الوظائف الإدارية أو العسكرية متى كان مسلما. ورغم أنه لم تبذل جهود حقيقية من قبل العثمانيين لتحويل شعوب البلقان إلى الإسلام أو تحويلهم عن عقائدهم، إلا أن الإسلام انتشر في مناطق معينة وخاصة في البوسنة والهرسك وكريت وألبانيا وأجزاء من مرتفعات رودوبيه Rhodope، ومن هنا تمتع سكان تلك المناطق بالمميزات التي حفظتها لهم عقيدتهم.

وعلى هذا بقي معظم سكان البلقان مرتبطين بكنيستهم وبالتالي أصبحوا منتمين إلى طائفة "ملة" الأرثوذكس، ووقعوا قضائيا تحت ولاية بطريرك الأستانة الذي اعتبر موظفا لدى الحكومة العثمانية. وكان البطريرك وإدارته ينوبون عن الأرثوذكس في التعامل مع السلطات الإسلامية ويتكلمون باسمهم. وفي الوقت نفسه لهم ولاية شرعية (قانونية) على كل ما يخصهم من الأمور القانونية والأخلاقية. وقد تمثل التأثير الرئيسي العام لنظام الملل في المحافظة على التقسيمات القومية التي كانت قائمة قبل الغزو العثماني وعلى الخصوصيات المحلية. وخلال أغلب فترات العصر العثماني تم تقسيم الإدارة العليا في الكنيسة على أساس القوميات. فاليونانيون مثلا كانوا أكثر انتشارا في الآستانة حيث كان البطريرك يمثل أعلى مرتبة رسمية إكليروسية في العالم الأرثوذوكسي على حين كان الصرب يتوجهون لبطريركيتهم في بيش Pec ، والبلغار لأسقفيتهم في أوهريد Ohrid وهم من الأرثوذكس. ورغم هذا الانفصال استطاعت الكنيسة الأرثوذوكسية أن تصون بشكل عام روح الوحدة المسيحية ضد الإسلام. وقد علمهم الإيمان أنهم فقدوا حريتهم بسبب خطاياهم ولكن يوم الخلاص قد يأتي عندما تنتصر كنيستهم.

وبالإضافة إلى "نظام الملة" كان لمسيحيي البلقان كثيرا من السيطرة على شؤونهم الخاصة على المستوى المحلي. ورغم تنوع الأحوال بشكل واسع في أنحاء البلقان، إلا أن الفلاحين تمتعوا بدرجة من الخصوصية الذاتية تحت حكم نبلائهم الذين كانوا يعرفون باسم "الكوذراباشي" في اليونان ، وباسم "الاستارشينا" Staresina في الصرب ، وباسم "الشوربجية" في بلغاريا. وهؤلاء الرجال (النبلاء) كانوا إما ينتخبون أو يعينون من بين أعضاء الجالية الأكثر ثروة وقدرة على القيادة والذين كونوا ثروتهم من الزراعة والتجارة أو جمع الخراج. وعلى وجه الإجمال كانوا ينوبون عن قراهم أمام الإدارة الإسلامية في الإقليم ، وكانوا مسئولون أمامها عن جمع الضرائب والمحافظة على القانون والنظام. كما كانوا شأن رجال الكنيسة جزء من الحياة السياسية العثمانية. كما يلاحظ أن بعض المناطق مثل البلوبونيز تمتعت بقدر ملحوظ من الحكم الذاتي، والبعض الآخر مثل بلاد البلغار كانت تشعر بثقل الحكم العثماني بدرجة أقوى.

ومع تلك السلطات السياسية المنفصلة كان المسيحيون يخضعون لثلاثة أنظمة قانونية في مقدمتها الشريعة الإسلامية التي تطبق على كل المسلمين وعلى الأمور التي يشترك فيها مسيحيون ومسلمون. والنظام الثاني تمثل في القانون الكنسي للملة الذي ينظم على وجه الخصوص المسائل التي تتعلق بالأسرة مثل الزواج والأخلاق العامة. والنظام الثالث يتمثل في الأعراف المحلية التي تسود في بعض التجمعات وكان هذا يعني أن المصالح الدنيوية للناس كانت تفرض نفسها على تعاليم الكنيسة وتتقدم عليها.

ولقد مكنت ظروف حياة التجمعات المحلية القائمة في البلقان الأهالي من المحافظة على التقسيمات القومية فيما بينهم على الأقل بشكل كامن. فمن ناحية أدى نجاح العثمانيين في القضاء على دويلات البلقان التي كانت قائمة وعلى طبقاتها الحاكمة إلى أن المسيحي أصبح يميل في تعريف نفسه بأسرته وبقريته وبكنيسته ويعطي لهم ولاءه في المقام الأول. ومن ناحية أخرى لم تحاول الدولة العثمانية من جانبها أن تقضي على العناصر الكثيرة والمتنوعة في البلقان أو تعمل على توحيدها بل تركتها كما هي ربما طلبا للتوازن. كما لم تبذل الدولة أية محاولات قبل القرن التاسع عشر لوضع أسس قانونية أو سياسية أو ثقافية لمواطنة عثمانية عامة تشمل كل تلك العناصر المتنوعة التي تحكمها، بل على العكس تم تقوية الخصوصيات المحلية والقومية بقدر متزايد، ففي بعض الأماكن والقرى عاش المسلمون والصرب والبلغار واليونانيون جنبا إلى جنب قرونا طويلة دون أن تختلط ثقافاتهم وشخصياتهم أو تمتزج إلا قليلا في بعض الأحيان. وفي المدن كانت كل مجموعة سكانية تعيش في الحي الخاص بها أي "الحارة". وعلى هذا فعندما حاولت الحكومة العثمانية في القرن التاسع عشر تطبيق مبادىء نظام الدولة الحديثة كما هو في أوربا فشلت المحاولة لأن الإمبراطورية العثمانية وعلى مدى أربعة قرون خلت كانت قد نظمت على أسس مختلفة تماما عن الأسس الأوربية.

وعلى الرغم من ميل شعوب البلقان أنفسهم إلى أن يعيش كل منهم على حده ليحتفظ بخصوصياته فمن المؤكد أن القسم الأكبر منهم كان يعيش بين امتيازات الأقلية المسلمة والأغلبية المسيحية الأرثونكسية. وعندما بدأت الإمبراطورية العثمانية في التدهور والاحتضار كان المسلمون شأن المسيحيين يقاسون غالبا من فساد الحكم ولو أن المسلمين كانوا يتمتعون ببعض الميزات الأساسية في المحاكم مثلا وبضرائب أقل وبمكانة متفوقة معترف بها، بينما كان المسيحيون في غاية القلق على وضعهم المختلف عن المسلمين. ومع ذلك يصعب تعميم الأحكام نظرا لاختلاف الأوضاع اختلافا كبيرا بين منطقة وأخرى في البلقان .. فالمسيحيون كانوا يلاحظون –وهو أمر مفترض– وجود بعض المحرمات عليهم أو الممنوعات التي جرحت كبريائهم الشخصي وأضرت بمصالحهم المادية ، فمثلا

لم يكن الواحد منهم يستطيع من ناحية المبدأ أن يحمل سلاحا أو يرتدي ملابس ملفتة للنظر أو غالية الثمن أو خضراء اللون وهو اللون الذي له قداسته أو حرمته عند المسلمين. وكان على المسيحي أن يترجل عن صهوة جواده إذا ما مر به مسلم، ولا ينبغي أن تكون منازل المسيحيين أكثر فخامة من منازل جيرانهم المسلمين أو تعلوها، ولا ينبغي أن تعلق الكنائس أجراسا أو أن تزود بالقباب، ولا ينبغي أن تبنى كنائس جديدة ولكن يمكن إصلاح القديم منها. ورغم حقيقة أن كثيرا من هذه الإجراءات لم تعد تفرض بحلول القرن التاسع عشر، إلا أن المسيحيين ظلوا في وضع أدنى بشكل واضح ومعترف به وربما كان هذا الملمح من حكم العثمانيين أكثر ما كان يضايق رعاياهم المسيحيين، كما كان سببا لامتعاضهم واستيائهم دوما.

ويضاف إلى هذا أن الضرائب التي كان على الفلاح المسيحي في البلقان أن يدفعها جعلته يندب حظه. ومما زاد من صعوبات الحياة أن الإمبراطورية بحلول القرن التاسع عشر لم تكن منتعشة اقتصاديا ولم تكن تتوفر فيها الشروط الصحية اللازمة للتنمية. ورغم أن المسيحي لم يكن مطلوبا للتجنيد بل لم يكن مسموحا له بذلك، إلا أنه كان عليه أن يدفع ضرائب لإعانة القوات العسكرية والضرائب الأخرى التي يتطلبها تسيير دفة أمور الدولة. وعلى هذا كان على الفلاح المسيحي أن يدفع ضرائب على ما تنتجه أرضه، وما يصنعه في منزله، وعلى ممتلكاته الخاصة، فضلا عن ضريبة رأس مقابل إعفائه من الخدمة العسكرية المفروضة على المسلم، وهذا يعني أن تلك الضريبة الرئيسية لم تكن تفرض على المسلمين. كما كان المسيحي شأن جميع رعايا الإمبراطورية يخضع لواجبات أخرى إضافية يتعين عليه القيام بها مثل العمل في شق الطرق والأشغال العامة، وتوفير ما يطلب منه من جياد وثيران وعربات، وبطبيعة الحال لم يكن سعيدا بتلك الأعباء التي كانت تزداد وقت الحرب. فإذا ما وضعنا في الاعتبار الضرائب الأخرى التي كان على الفلاح أن يدفعها عينا أو عملا (سخرة) مقابل انتفاعه بالأرض التي يفلحها أدركنا ثقل مشكلة الضرائب بالنسبة له.

وكانت الطرق المتبعة في تحصيل الضرائب سيئة تزيد من عبء دفعها، وهي مشكلة كان الفلاح المسلم يواجهها أيضا بطبيعة الحال. وكانت الحكومة تحصل الضرائب بواسطة الملتزمين الذي يأخذ الواحد منهم حق جمعها من خلال مزاد يجرى سنويا لهذا الغرض. ولم يكن هذا الموظف الرسمي (الملتزم) الذي قد يكون مسيحيا أو مسلما يعنيه في كثير أو قليل مصلحة الفلاح أو حتى مصلحة الحكومة بقدر ما كان يعنيه في المقام الأول الحصول على أعلى الأرباح من عمله. وكان من شأن هذا العمل أن يحقق لصاحبه ثروة ضخمة لكن نتائجه على الفلاح كانت وخيمة. على أن عبء الضرائب غير المحتمل فضلا عما

كان على الفلاح أن يدفعه مقابل انتفاعه بالأرض كما سبقت الإشارة كـان أحـد الأسـباب الرئيسية لثورة الفلاح في الإمبراطورية. ورغم أن كلا من المسلم والمسيحي كان يقاسـي من فساد النظام المالي للإمبراطورية وظلمه وعدم عدالته، إلا أن المسيحي كـان يتحمـل العبء الأكبر من الضرائب فضلا عن ضآلة فرصته في الدفاع عن حقوقه فـي مواجهـة الشرطة أو في ساحة المحاكم.

ومن الطريف أن نذكر أنه رغم سوء الظروف الشخصية والمالية التي كان المسيحيون يعملون في ظلها، إلا أنهم كانوا أكثر صحة من المسلمين بشكل عام. ففـي نهايـة القـرن الثامن عشر دخل المسلمون في حالة من التدهور النسبي اقتصاديا وأخلاقيا، وهنـاك عـدة تفسيرات وشروح لهذا التطور في مقدمتها أن قصر الخدمة العسكرية على المسلمين فقـط أسهم في ضعفهم على مدى الزمن، كما أن تركزهم في المدن جعلهم أكثر تـأثرا بالتـدمير والخراب الذي تحدثه الأوبئة والطواعين، كما أن العادات التركية وخاصة فيما يتعلق بتعدد الزوجات لعبت دورا في هذا. والحق أن عوامل ذلك التدهور والانحلال كانت قد تبلـورت في القرن الثامن عشر وبدا مظهرها في التغير الديموجرافي في مدن البلقان حيـث كـان المسيحيون أكثر عددا بالنسبة لسائر السكان.

أما فيما يتعلق بحياة المسيحي البلقاني العادي تحت الحكم العثماني فمن الصعب تعمـيم الأحكام بشأنها وذلك نظرا لاختلاف الظروف وتنوعها من مكان لآخر في البلقـان. ولكـن يمكن القول أن أغلبية المسيحيين كانوا من الفلاحـين الـذين ينتجـون المـواد الغذائيـة، ويتحملون الجانب الأكبر من تمويل خزينة ضرائب الإمبراطورية، وتعتمد الأوضاع التـي يعيش في ظلها أي منهم بشكل كبير على المكان الذي يعيش فيه من حيث مـدى قربـه أو بعده من أدوات الحكم المسئولة عن الرقابة. ولتوضيح ذلك ففي الأمـاكن البعيـدة نسـبيا وخاصة في المناطق الجبلية الأقل جاذبية للإقامة فقد يتمتع الفرد بوضع مستقل نسبيا سواء كان راعيا للغنم أو فلاحا يزرع أرضه الخاصة. وعلى النقيض من ذلـك وحيـث تكـون الأرض أكثر خصوبة كما هو الحال في وادي مارتيزا Maritsa وتساليا والبوسـنة، فـإن الفلاح كان يزرع الأرض بنظام المشاركة سواء كان صاحبها مسلم أو مسيحي. أمـا فـي مولدافيا وولاشيا فإن ملكية الأرض كانت تقتصر على المسيحيين الأرثوذكس، وقـد يملـك الفلاح حسب مقتضى الحال منزله وحديقته ولكن كان عليه أن يتنازل عن نسـبة ١٠% – ٥٠% من محصول الأرض التي يزرعها. وكان يخضع أيضا لالتزامات لا حصـر لهـا، عينية أو سخرة للإقطاعي سيد الأرض تضاف بطبيعة الحال إلى الضـرائب المفروضـة عليه من قبل الحكومة العثمانية.

والحقيقة أن أساليب الزراعة في البلقان العثماني كانت بدائية للغاية فبينما كانت أوروبا الغربية قد تخلت عن أوضاع العصور الوسطى قبل ذلك بمدة طويلة كان الفلاح البلقاني ما يزال يعتمد على نظام الدورة الزراعية الثلاثية، وعلى المحراث الخشبي الذي يجره ثور أو بقرة، وأرضه قد تتكون من قطع صغيرة المساحة متناثرة هنا وهناك على مساحة عريضة وبعيدة عن قريته، ويزرع محاصيل تقليدية مثل القمح والذرة والشعير والذرة العويجة والشيلم. وخلال القرن الثامن عشر بدأ يهتم أكثر بزراعة القمح والقطن باعتبار أنهما من المحاصيل النقدية (محاصيل السوق)، كما كان يربي الخيول والماشية والغنم والخنازير.

كان فلاح البلقان ينتج ما يحتاجه للاستهلاك، ولتوريد ما يطلبه أصحاب الأرض، وما تطلبه الحكومة أيضا عينا نظرا لقلة أهمية النقود في التعامل آنذاك. كما كان يصنع في بيته احتياجات أهل بيته من الملابس وكذا أدوات الزراعة اللازمة ويخزن بعض أنواع الطعام القابلة للتخزين. ويعيش في منزل بسيط للغاية من الطين والحجر والخشب أو من القرميد (الطوب)، ويتكون من غرفتين، والأثاث غاية في البساطة وعبارة عن مائدة صغيرة لتناول الطعام (تشبه الطبلية في مصر–المترجم) وحولها مقاعد منخفضة دون مسند (تشبه كرسي مطبخ أو كرسي حمام في مصر–المترجم)، ومصطبة عليها بطاطين لزوم النوم، وموقد نار (يشبه الكانون في مصر–المترجم) في الغرفة الرئيسية لإعداد الطعام في أوعية من الصلصال وأطباق من الخشب. أما إذا كان صاحب المنزل غنيا ويعيش في قرية أهلها أغنياء فإن أثاث منزله يكون متكاملا إلى حد ما حيث تفرش الأرض بالفراء أو بالسجاد الفاخر المزركش، والمخدات تكون مطرزة، ويزدان بالبشاكير والستائر التي تضفي عليه بهجة. وفي كل الأحوال فإن ملابس أسرة الفلاح تتوقف على مدى ثروة الإقليم ورخائه وعلى ظروف الأسرة نفسها حيث تتراوح بين أبسط مظهر يكاد يفي بالغرض إلى أفخم الملابس الشعبية وأجملها.

كانت معظم منازل الفلاحين ملتصقة بعضها ببعض في شكل عنقودي تكون قرى صغيرة وكفور تحيط بها الحقول التي يزرعها الأهالي. وفي هذا الإطار كان الفلاح يخضع لنموذج من التقاليد شديد المحافظة فضلا عن الكنيسة التي تمثل مركزا للمجتمع السكاني. ومع هذا كان من الطبيعي أن توجد فروق اجتماعية محددة في هذا المجتمع الزراعي الشامل فالفلاح الذي يحوز أرضا جيدة كان على ثراء مفرط ، والذي يزرع أرضه بنظام المشاركة على المحصول أو استخدام عمالة مؤجرة يكون دخله أقل. أما في المدن فكان لكل طائفة مقرا معينا يجتمعون فيه ويديرون شؤونهم من خلاله مثل طائفة القساوسة والتجار والحرفيين والمدرسين بل والنبلاء. ويلاحظ أن القساوسة والنبلاء وهم

قيادة المجتمع ارتضت تلك الأوضاع تحت الحكم العثماني التي اعتادت أن تعيش في ظلها على مدى قرون ومن ثم نراها تقاوم التغيير حفاظا على وضعها المتميز بين الأهالي وخاصة الكنيسة التي لم تكن ترحب بالحركات التي تدعو للثورة وتعد الأهالي بتحويل مجتمع البلقان إلى النمط الغربي والأسلوب العلماني.

ورغم الفقر المدقع والتخلف الواضح للبلقان تحت الحكم العثماني إلا أن الحياة لم تكن قاتمة أو رتيبة ومملولة، فالكنيسة كانت تقدم وجهة نظر أساسية للحياة امتزجت ببعض الخرافات والتقاليد الشعبية التي شرحت وفسرت مكانة كل إنسان في دنيا الحياة العريضة. ولقد تولت هذه المؤسسة رعاية سلسلة طويلة من الأعياد الدينية كسرت رتابة الحياة الريفية ، كما أن كل جماعة من الجماعات كانت لها قصصها الشعبية المتواترة، وأغانيها التي ترددها في المناسبات على إيقاع الرقصات المشتركة، وكانت الرابطة العائلية بين الفلاحين تعطي الأمان لأفرادها في وقت الخطر ومنها يستمد الفرد وضعه داخل الجماعة.

وإذا كانت قرى البلقان معروفة بأنها مجتمعات فلاحية وريفية بدائية فإن المدن كانت مقرا للسلطات الإدارية والعسكرية ومراكز تجارية وحرفية. وكانت المدن الكبيرة تقع على الطرق الرئيسية المؤدية إلى أوربا حيث توفر ما تحتاجه الحرب والتجارة حسب مقتضى الحال وأهمها ما يقع على طريق استانبول-ادريانوبل-بلوفديف Plovdiv -صوفيا-نيش-بلجراد. كما كانت موانيء فارنا وتسالونيكا على البحر، وفيدين Vidin وروزيه Ruse على النهر تمثل أهمية موازية لأهمية تلك المدن، كما كانت بعض المدن مثل سراييفو وساموكوف Samokov مراكز إدارية كبرى.

ويلاحظ أن المنشآت العامة العثمانية كانت من الحجر عادة وتعطي المظهر العام النمطي للمدن البلقانية مثل المساجد بمآذنها والخانات والنافورات والحمامات والأسواق المسقوفة، وكذلك القناطر والمقابر والقلاع. وعلى العكس كانت المباني المسيحية بسيطة ومتواضعة بالضرورة إذ فرضت قيود عثمانية على الشكل المعماري للكنيسة وكذا بيوت المسيحيين. ولكن في بعض المدن مثل بلوفديف وتسالونيكا كان بمقدور التجار الأثرياء خلال القرن التاسع عشر أن يشيدوا منازل رائعة ويمكن ملاحظتها بسهول لندرتها.

ولما كانت المدن الرئيسية مراكز إدارية وعسكرية عثمانية فقد اكتظت بعدد كبير من المسلمين والأتراك. وكما هو حال قرى الريف كانت كل مدينة تنقسم إلى محلات (أحياء) على أسس دينية وقومية، وكل حرفة تنظمها طائفة. وهذه الطوائف التي كونها الحرفيون والتجار لعبت دورا رئيسيا في حياة المدن. وكانت مهمة طوائف الحرف التي قد تكون من المسلمين فقط أو من المسيحيين أو من الاثنين معا مراقبة جودة الأصناف والتحكم في كمية الإنتاج وسعر كل صنف. كما يلاحظ ارتباط بعض المهن أو الحرف تقليديا بعناصر معينة قومية أو دينية فمثلا اختص المسلمون بالحرف المعدنية والجلدية.

وبالإضافة إلى التفريق بين المسلمين والمسيحيين في مدن وقرى البلقان نمت تقسيمات مماثلة بين الأهالي المسيحيين أنفسهم. ففي إطار النظام العثماني وفدت مجموعات مسيحية معينة أصبح لها وضعا ممتازا بين الشرائح الحاكمة ومنهم اليونانيون الذين كانوا مع نهاية القرن الثامن عشر يتمتعون بأفضل مكانة بين شعوب البلقان. ففي بلاد اليونان كانت الطوائف المحلية تدير شؤونها الخاصة رغم حروب الفترة وكان للخارجين على القانون شأنا فضلا عن القوة والثروة التي كان يتمتع بها التجار اليونانيون والموظفون. ولأن منصب البطريركية الأرثوذكسية في استانبول كان بيد اليونانيين أساسا، فكان باستطاعة ذوي النفوذ من اليونانيين أن يتفوقوا في المجالات الثقافية والدينية في البلقان خاصة وأن الكنيسة كما سبقت الإشارة كانت تمثل السلطة الحكومية الرئيسية على المسيحيين تحت الحكم العثماني. والأكثر أهمية التعاون الذي حدث بين البطريرك والباب العالي* في موضوع إلغاء الأبروشية الصربية في بيش Pec عام ١٧٦٦، والأسقفية البلغارية في أوهريد في العام التالي. وعلى هذا أصبحت الوحدات الكنسية الصربية والبلغارية تحت سيطرة وإشراف بطريرك استانبول وموظفيه اليونانيين. ومع نهاية القرن الثامن عشر كان البطريرك يرعى شؤون حوالي ثمانية مليون مسيحيا يمثلون ربع سكان الإمبراطورية آنذاك.

وكان من الطبيعي أن يقاوم السلافيون والرومانيون هيمنة الكنيسة الأرثوذكسية على ذلك النحو فقد رأوا في السيطرة اليونانية علامة قهر وخنق لحقوقهم القومية. وكان تحقيق حلم التحرير القومي بالنسبة لكثيرين منهم يعني التخلص من هيمنة الكنيسة اليونانية ومن سيطرة الإمبراطورية العثمانية. وأكثر من هذا كانت الوظائف الكنسية وكذا وظائف الأبروشية تحت الهيمنة اليونانية والعثمانية تزداد فسادا فقد كانت الوظائف العليا منها شأن وظائف الحكومة العثمانية تباع لأنها كانت تضفي ثروة عظيمة على من يتولونها. وعلى الرغم من أن رجل الكنيسة كان يمثل المسيحيين المقهورين إلا أنه كانت له مصلحة في المحافظة على الحالة القائمة وهنا كانت تكمن المفارقة.

والحقيقة أن اليونانيين لم يكونوا يهيمنون على الكنيسة الأرثوذكسية فقط بل لقد كانوا بحلول القرن الثامن عشر يقومون بنشاط ملحوظ في الإدارة العثمانية، فقد كانوا أفضل المسيحيين تعليما، وكانت براعتهم في اللغات وهي موهبة محل تقدير المسئولين العثمانيين منحتهم ميزات خاصة، وبفضل قدراتهم وطموحهم كان بامكانهم تولي مراكز مهمة في أنحاء الإمبراطورية. وعلى هذا وبحلول القرن التاسع عشر كان اليونانيون يحتكرون ثلاثة وظائف عليا في الإدارة العثمانية وهي : الترجمان الأول، وترجمان الأسطول، وخوسبدارية إمارتي الدانوب (مدير إقليم). وكانت تلك الوظائف تدار بقدر كبير من

الفساد وبعضها مثل الخوسبدارية كانت تستخدم وسيلة للهيمنة اليونانية سياسيا وثقافيا. وقد عرف هؤلاء اليونانيون الذين تولوا وظائف في الإدارة العثمانية باسم "الفناريون" نسبة إلى "حي الفنار" باستانبول الذي كانت تعيش فيه عائلات كثيرة مهم.

وبالإضافة إلى تلك الوظائف الثلاثة كان اليونانيون ومعهم اليهود والأرمن يتولون الوظائف التجارية الرئيسية في الإمبراطورية. ولأن التجار كانت لديهم فرصة السفر والتعلم تعليما عاليا فقد وقع عليهم عبء قيادة الحركة القومية اليونانية. وقد استطاعوا بفضل نشاطهم الديني والسياسي والاقتصادي أن يعقدوا علاقات حميمة مع روسيا بل لقد عمل كثير منهم في خدمة دولة الروس، وأكثر من هذا أنهم حصلوا على حق الإبحار تحت العلم الروسي بمقتضى معاهدة كوتشك قينارجي ١٧٧٤.

ويلي اليونانيين في المكانة الرومانيون في إمارتي ولاشيا ومولدافيا حيث تمتعوا بوضع خاص في دوائر الدولة العثمانية. ولأنهم كانوا يعيشون بعيدا نسبيا عن العاصمة استانبول فلم تقع إمارتيهما تحت الحكم العثماني مباشرة حيث لم تكن بلادهم "باشاوية" عثمانية. وكل ما هنالك أن الحقوق العثمانية في تلك المنطقة تمثلت فقط في احتلال نقاط قوية معينة، وفرض الضريبة، وشغل منصب الخوسبدارية. ولكن بعد أن قام بطرس الأكبر قيصر روسيا بغزو أراضي رومانيا (الإمارتان) في ١٧٠٩ بمساعدة بعض أصحاب المزارع هناك تدهور الوضع السياسي لرومانيا. وعلى هذا قامت الحكومة العثمانية بتعيين خوسبدار على كل إمارة من الإمارتين من الفناريين اليونانيين وليس من الرومانيين أهل الإمارتين. وخلال القرن الثامن عشر أصبحت هذه المناصب مصدرا لقوة الموظفين اليونانيين وثروتهم. وعلى هذا كان من الطبيعي أن تبدأ الحركة الوطنية الرومانية بالعمل ضد السيطرة الثقافية والسياسية لليونانيين.

أما الصربيون والبلغار فقد كانوا يشغلون وظائف أقل ميزة في الإدارة العثمانية وأقل مكانة بالقياس إلى اليونانيين والرومانيين. فالفلاحون عموما من الشعبين يعيشون تحت ضغط قسوة الفقر، والصربيون يعانون بشدة من حالة الاضطراب التي سادت نهاية القرن الثامن عشر، والبلغار أشد بؤسا من الصربيين بسبب كثرة الضرائب وأكثر معاناة من الحروب بسبب قرب بلادهم من استانبول على طريق الجيوش العثمانية فضلا عن أن كنيستهم شأن الصربيين كانت تقع تحت سيطرة اليونانيين في القرن الثامن عشر.

عوامل الثورة

إن معظم الأوضاع التي كانت مثار اعتراض مسيحيي البلقان كانت قائمة منذ سيطر العثمانيون على المنطقة وخاصة بعد أن أخذت الدولة في التدهور. ورغم اندلاع عدة

تمردات في الماضي بشكل غير منتظم ومتفرق هنا وهناك، إلا أن القرن التاسع عشر كان قرن الثورات الوطنية ففي خلال المدة من ١٨٠٤ إلى ١٨٧٨ استطاعت الحركات الوطنية الكبرى أن تحقق قدرا كبيرا من النجاح نتج عنها قيام أربعة دول مستقلة هـي: الصـرب، واليونان، والجبل الأسود، ورومانيا، وحصلت بلغاريا على حكم ذاتي، واضطر الألبان إلى تنظيم أنفسهم عندما تعرضت بلادهم للتهديد بمعرفة مجموعات وطنية أخرى، وعندئذ طرح سؤال يقول: لماذا أصبحت شعوب البلقان بعد فترة طويلة من تحمل الحكم العثماني قادرة في فترة قصيرة نسبيا على استعادة السيطرة على مستقبلها السياسي ومصيرها ..؟. وحيث أن هذا الكتاب سوف يتعامل مع هذا السؤال فينبغي أن توجه عناية خاصة للأحوال التاريخية والأوضاع العامة التي كانت قائمة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. ويمكننا أن نناقش تلك الأحوال تحت عنوانين رئيسيين: أولهما تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وثانيهما نمو المعارضة الداخلية والخارجية ضد السلطات العثمانية والحكومة العثمانية المركزية.

التغير الاجتماعي والاقتصادي (التأثيرات السياسية والثقافية)

بنهاية القرن الثامن عشر كانت شعوب البلقان قد تأثرت تأثرا قويا بما كان يحدث في أوربا فقد كان ذلك القرن عصر انتفاضة اقتصادية في بلاد غرب أوربا ووسطها، وباعث على التنمية بالتقدم التكنولوجي التي كانت الثورة الصناعية وراءه. وآنذاك بدأ طلب الدول الصناعية على المواد الخام في البلقان يزيد وخاصة بالنسبة للقطن والقمح وأيضا اللحوم والجلود والشمع والحرير والصوف والدخان والخشب ومنتجات أخرى. وقد تزامن مع هذا الطلب تغير في طبيعة ملكية الأراضي الزراعية في البلقان سمح بإنتاج الفائض الضروري لإمداد السوق الأوربي بما يحتاجه.

والحاصل أن العثمانيين عندما كانوا يدخلون بلدا وينتصرون على أهله يعتبرونها أرض الله، وبما أن السلطان يعتبر في عرفهم خليفة الله يصبح له حق التصرف في كيفية توزيع الغنائم. والحال كذلك تصبح الأرض "الجديدة" من نصيب السباهية (الفرسان) الذين لهم فضل تحقيق الانتصارات العسكرية، حيث يحصل كل قائد عسكري أو مسئول إداري وغالبا ما يكون مسلما على قطعة أرض تعرف بـ"التيمار" ، منحة لا تورث. وكان على فلاح التيمار أن يزرع الأرض مقابل الوفاء ببعض الالتزامات في مقدمتها توريد عشر المحصول (١٠%) لصاحب التيمار، ودفع الضرائب المقررة، وتقديم بعض الخدمات الإضافية حسب مقتضى الحال. وطالما أن الفلاح يؤدي ما عليه من التزامات فإنه يظل يزرع الأرض باستثناء حالات نادرة، فضلا عن أنه لم يكن مرتبطا بالأرض بصفة قانونية شأن الفلاح في النظام الإقطاعي.

ولقد ظل نظام التيمار قائما كوسيلة اقتصادية للقوة العسكرية العثمانية إلى أن بدأ استخدام البارود في الحروب وأصبح العسكري المشاة ببندقيته أكثر كفاءة في المعارك من الفارس (السباهي)، وعلى هذا أصبحت فرق الانكشارية (المشاة) السلاح الرئيسي للدولة الذين يتم تجنيدهم أصلا من بين المسيحيين بنظام الدفشرمة.** وكان هؤلاء المجندون الذين يتم تحويلهم إلى الإسلام يضاهون أفضل القوات العسكرية في أوربا. ورغم أن المشاة قد أصبحوا أكثر أهمية عسكريا من السباهية إلا أن الدولة ظلت تحتفظ بنظام التيمار (الإقطاع) كمصدر للمواد الغذائية والإمدادات العسكرية والضرائب لإعانة الدولة في حروبها. ورغم إلغاء هذا النظام في عام ١٨٣١ إلا أن نظاما جديدا إقطاعيا حل محله وساد المنطقة ألا وهو نظام الجفلك.

وفي ظل نظام التيمار كانت الأعباء المفروضة على استخدام الأرض محدودة وكذا الواجبات المفروضة على زارعها والخدمات المطلوبة منه. وكان بمقدور بعض أفراد معينين حيازة أرض واسعة المساحة بطرق غير قانونية وبشروط قريبة عمليا من شروط ملكية الأراضي في مجتمعات أخرى بما في ذلك حق التوريث. والحاصل أن أرض التيمار تحولت إلى أرض جفلك من خلال عمليات مختلفة .. فمالك الجفلك قد يحوز أراضيه بالاستيلاء على عقود الإيجار من مختلف الفلاحين، وقد يكون ملتزما (جامع ضرائب) ويستغل وظيفته لاكتساب أراضي. وقد يستخدم عناصر مرتزقة يرهب بها الفلاحين فيأخذ حيازتهم. وكانت الميزة الكبيرة لنظام الجفلك هذا بصرف النظر عن طريقة ملكيته إمكانية التكيف مع طريقة الزراعة الرأسمالية، ومن ثم إمكانية مواجهة الطلب الأوربي المتزايد على المواد الغذائية والمواد الخام من بلاد البلقان.

ولقد جلب هذا التطور في نظام الأراضي من التيمار إلى الجفلك معه تغيرات اجتماعية وسياسية جوهرية وتحول في ميزان القوة بين الحكومة العثمانية وبين الولايات. ولعل أبرز هذه التحولات ذات المغزى صعود قيادات مسلمة محلية عرفوا بالأعيان إلى صفوف النخبة السياسية. والأعيان هم المقابل التام للنبلاء المسيحيين واستندت قوتهم على الثروة الاقتصادية الناتجة من ملكية الأرض أو التجارة، وعلى العلاقة بالحكومة المركزية، فقد كان الواحد من الأعيان شأن النبلاء المسيحيين يعمل وكيلا للإدارة المركزية في محل إقامته حيث يتولى بعض المسئوليات مثل جمع الضرائب والإشراف على نظام الأرض والمحافظة على الأمن. وعندما ضعفت الحكومة المركزية بسبب كوارث حروب القرن الثامن عشر كان الأعيان قادرون على زيادة استقلالهم في قراهم. وقد زاد من قوتهم أنهم جمعوا قوات خاصة لهم وصل عددها في بعض الأحيان إلى آلاف من الخدم والأتباع استخدموها هذه ضد منافسيهم، وكذا ضد الحكومة، ولإبقاء فلاحي الجفلك تحت السيطرة.

على أن تغير الأحوال الاقتصادية لم يفد فقط الأعيان بل لقد أفاد أيضا التجار المسيحيين ، ففي القرن الثامن عشر كانت تجارة النقل البري في أنحاء الإمبراطورية في يد الأرثوذكس ، وكانت التجارة البحرية في يد اليونانيين واليهود وقد شاركهم في فوائدها كل من الصربيين والبلغار والفلاخيين Vlachs ***. وكان هؤلاء يعيدون استثمار ثروتهم من التجارة في مشروعات تجارية أخرى أو تودع في البنوك أو تستخدم في الإقراض الربوي حسب مقتضى أحوال الإمبراطورية. ويلاحظ أن التجارة مع أوربا وفرت ثروات متساوية لكل من التجار المسيحيين والأعيان المسلمين حيث استخدمت في تمويل العمليات الزراعية وحماية التجارة. وكان كل من المسيحيين والمسلمين يريدون نظام تجاري حر ومفتوح بين بلاد الإمبراطورية ويعارضون الإشراف الحكومي على التجارة.

أما الفلاح فقد وجد أحواله تتدهور بسرعة ملحوظة على عكس التجار وأصحاب الإقطاعيات. ففي الجفلك تحول الفلاح إلى مشارك أو منتفع فزادت أعبائه والتزاماته التي يقدمها تجاه صاحب الأرض زيادة حادة سواء أكانت عملا (سخرة) أو عينا (محاصيل). وبدلا من أن يكون خاضعا لالتزامات محددة أصبح تحت رحمة صاحب الجفلك الذي يسيطر بدوره على السلطة السياسية في المنطقة ، ويستخدم حراس مسلحون لضبط أولئك الذين يعملون في الأرض. ولقد انتشر نظام القرية الجفلك (أو القرية المجفلكة) في بعض أجود الأراضي الزراعية مثل وادي مارتيزا وأجزاء من البوسنة. أما في المناطق الجبلية والبعيدة كانت عائلات الفلاحين تتمتع بقدر أكبر من السيطرة على الأرض وعلى المراعي وإن كانت الضرائب المفروضة عليها أعلى، وحيازتها غير مؤكدة في بعض الأحيان إذ كانوا بدورهم تحت رحمة أولئك الذين بيدهم السلطة السياسية والبوليسية في الإقليم. لقد كان لغضب الفلاحين الذي لا يمكن تجنبه أو تحاشيه عواقب سياسية في الوقت الذي كانت فيه قوة الحكومة المركزية تتآكل ولهذا سوف تكون مشكلة الأرض وعدم استقرار الفلاحين الموضوع الأساسي في الصفحات التالية.

ولأن أصحاب الجفالك كانوا مسلمون غالبا وان لم يكونوا دائما كذلك والفلاحون مسيحيون فقد اختلطت مواقف الفلاحين بمشاعر الكراهية الدينية. ولقد كانت الأوضاع السيئة للفلاحين تدفعهم للهروب من الأرض، أو العمل تحت قيادة أحد العسكريين الأقوياء، وبهذا زاد عدد العصابات المسيحية المسلحة شأن أتباع الأعيان. وفي الوقت نفسه كانت هناك مجموعات أخرى خارجة على القانون تتمتع بشهرة رومانسية مثل الهايدوكيون Haiduks والكلفتيون Klephts ، بل لقد زاد عدد الرجال مسلمون ومسيحيون الذين لديهم الإرادة والسلاح للدخول في معارك.

ولم يتوقف أمر الغضب على الفلاحين فقط بل لقد أصيب أصحاب الحرف في المدن بكثير من الأذى بسبب التطورات الاقتصادية، فلقد أدت زيادة المنتجات الأوربية المستوردة ذات الجودة العالية والثمن الرخيص إلى الإضرار بمصالح الحرفيين من كل العقائد والقوميات في الوقت الذي فشلت فيه الحكومة العثمانية في اتخاذ إجراءات لحماية المنتجات المحلية. والحقيقة أنه في القرن الثامن عشر تبلورت عملية كانت قد بلغت ذروتها قبل قرن من الزمان ألا وهي أن الإمبراطورية العثمانية أصبحت مصدرا للمواد الخام وسوقا لمنتجات الغرب وكان من تداعياتها تحطيم الطاقة الصناعية داخل الإمبراطورية.

ورغم أن التجار الأرثوذكس أفادوا كثيرا من تلك الأوضاع إلا أن اتصالاتهم المتزايدة مع بلاد غرب أوربا ووسطها كان لها تأثير ثوري على عالم البلقان. وبسبب موقع بلاد اليونان الجغرافي ومصالح اليونانيين البحرية كان بعضهم على صلة وثيقة بالتطورات الثقافية في أوربا. وفي القرن الثامن عشر أيضا أتيحت فرص مشابهة لشعوب مسيحية أخرى في البلقان كما كان لأفكار التنوير ومبادىء الثورة الفرنسية فيما بعد تأثيرها على موقف بعض الرعايا ليس فقط ضد الحكومة العثمانية بل تجاه كنيستهم أيضا. ورغم حقيقة أن الكنيسة الأرثوذكسية كانت عنصرا أساسيا في المحافظة على الوعي بالذات المسيحية إلا أنها كانت أيضا جزءً من النظام العثماني. ففي الماضي وقفت بشدة ضد النفوذ الغربي وكانت ترى في الكاثوليكية عدوها الرئيسي. وكان من شأن المذاهب الجديدة تقوية المعتقدات القومية لدى زعماء البلقان بل لقد زودتهم بنظرة علمانية سائدة. ولقد قدر للكنيسة الأرثوذكسية وخاصة صغار رجالها أن يقوموا بدور مهم في الحركة الثورية وإن وقعت قيادتها في أيدي آخرين.

وعندما حدث الإحياء الثقافي احتل اليونانيون موقعا رياديا فيها، وكان التجار اليونانيون في السابق يرغبون في استثمار جانبا من أرباحهم في إنشاء المدارس حيث أدركوا قيمة إرسال أولادهم للتعلم في أوربا، ومن ثم فقد كانوا أول شعوب البلقان في تأسيس نظام التعليم العلماني على النموذج الغربي. ورغم أن سائر شعوب البلقان من العلمانيين أو من الكنسيين هاجموا اليونانيين بسبب احتكارهم عملية التعليم، إلا أن المدارس اليونانية أتاحت لكل المسيحيين الفرصة لتوسيع معارفهم عن العالم رغم أن التعليم كان يتم باليونانية. وهكذا مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر اشتركت شعوب البلقان الأخرى في اليقظة الثقافية القومية التي كان لها مغزى كبير للحركة الثورية في المستقبل. ورغم قلة عدد هؤلاء بشكل ملحوظ ومحدودية تأثيرهم المباشر على مجمل الأحوال إلا أن الباحثين والكتاب ودعاة القومية عبروا عن مصالح

قوميتهم، واهتموا اهتماما بالغا بلغتهم القومية من تاريخهم كما كانوا على دراية جيدة بالتنوير. ويتعين التعريف بهؤلاء الرجال لأهمية كل منهم في الحركة الوطنية والإيديولوجية القومية فيما بعد.

وفي هذا المقام يأتي آدمانتيوس كورايس Adamantios Koraes ، وريجاس فيرايوس Rhigas Pheraios في مقدمة اليونانيين الذين لا نظير لهما. وقد ولد كورايس في ١٧٤٨ وكتب معظم أعماله وهو في باريس ودخلت مؤلفاته للأراضي العثمانية. ولأنه كان متعاطفا مع الملامح العقلية المعادية للكنيسة في حركة التنوير فقد سعى لإحياء التراث الكلاسيكي اليوناني في عقول اليونانيين وكذا الحضارة اليونانية باعتبارها أصل اليونانيين المحدثين. وقد كان ناقدا متطرفا للكنيسة الأرثوذكسية، ومن أعماله التي لها مغزاها بالنسبة للمستقبل "المقدمات" التي حررها للكتب اليونانية الكلاسيكية عند إعادة نشرها. وحيث أنه لم يكن يرضى عن لغة اليونانيين المعاصرين له نراه يحاول إيجاد لغة أدبية تتصل بأشكال اليونانية القديمة. وهكذا بدأ الرجل عملية الانشقاق اللغوي بين لغة الكتابة كاثيريفوزا katharevousa ولغة الحديث الديموتيقية (العامية) لكنها كانت محاولة غير ناجحة. وعلى عكس كورايس الباحث كان ريجاس مهيجا ثوريا وصحفيا يكتب في المشكلات الحيوية ، وقد ولد في ١٧٥٧ وسافر كثيرا، وترجم أعمالا فرنسية إلى العامية اليونانية، واشترك بشكل دائم في مؤامرات كثيرة حتى اعتقلته حكومة النمسا وسلمته إلى السلطات العثمانية التي أعدمته في ١٧٩٨ بسبب تصرفاته، فأصبح بطلا يونانيا وشهيدا قوميا وانتشرت كتاباته الثورية بشكل هائل.

وفي الصرب قام الباحثان دوشيتي أوبرادوفيتش Dositej Obradovic، وفوك كاراديزتش Vuk Karadzic بجهود مماثلة لما قام به كورايس في بلاد اليونان. وقد ولد أوبرادوفيتش عام ١٧٤٣ في بانات Banat وقد بدأ حياته راهبا ثم سافر إلى عدة جهات وأصبح على دراية بالفكر الأوربي. وقد اهتم اهتماما عميقا بمسألة اللغة وكان يرغب في أن يكون للصرب أدب يكتب بلهجتهم، وهي رغبة نفذها كاراديزتش فيما بعد الذي يعتبر "أبو" اللغة الصربية الحديثة. وقد اهتم شأن أوبرادوفيتش بالتراث الثقافي الصربي، وجمع الشعر الشعبي الصربي والقصص، والأكثر أهمية قيامه بتأليف قواعد وقاموس للهجة بلاد الهرسك التي كانت مفضلة لديه وقد أصبحت لغة الكتابة عند الصرب والكروات فيما بعد قريبة للغة الحديث بعكس اليونانية.

أما في ولاشيا ومولدافيا (إمارتا الدانوب-رومانيا) وبلغاريا فقد تأخر ظهور مثل هذه التطورات الثقافية اللغوية بسبب هيمنة اليونانيين على الحياة الثقافية هناك. فقد كانت اليونانية اللغة الرئيسية للثقافة والتعليم في ولاشيا ومولدافيا في القرن الثامن عشر بسبب

خضوعهما لسيطرة الأمراء الفناريين (أي اليونانيون) حتى حلت الفرنسية محلها بدرجة ما فيما بعد. ومن خلال الفرنسية تسللت الأفكار الغربية وآدابها أمام تأخر تطور اللغة القومية في البلاد. أما إحياء الثقافة البلغارية فقد حدث فيما بعد وفي هذا الخصوص فإن المؤرخين البلغاريين المعاصرين يشيرون إلى أعمال رائدة لكاتبين بلغاريين وهما : الأب بايزي Paisii والأسقف صوفروني Sofronii من فراتزا Vratsa. ففي ١٧٦٢ وكان بايزي راهبا في جبل آثوز Athos كتب تاريخا قوميا رائعا لبلغاريا تم نسخه عدة نسخ فيما بعد وتداولها الناس. أما صوفروني فقد بدأ حياته معلما مدرسيا في كوتل Kotel ثم انتقل في ١٨٠٢ إلى بوخارست حيث المناخ أكثر حرية. وعندما كان في كوتل في ١٧٦٥ حصل على نسخة من مخطوطة بايزي عن تاريخ بلغاريا ثم أصبح يكتب أعماله باللهجة البلغارية من بينها مذكرات "حياة صوفروني الآثم وآلامه"، و"كتاب الأحد" وهو مجموعة مواعظ وعظات.

وهكذا ففي نهاية القرن الثامن عشر حدثت تغيرات اجتماعية واقتصادية وفكرية في بلاد البلقان لصالح أقسام بعينها من المسيحيين على الأقل تزامن معها وقوع سلسلة من الأحداث هددت بتفكيك الحكومة العثمانية في المركز نفسه أي العاصمة استانبول ، إذ تعرض الباب العالي للهجوم من جانبين: الأعيان (المسلمون) بما يملكونه في الريف من نفوذ وقوات خاصة، والقوى الدولية الكبرى التي كانت تواصل ضغطها على الممتلكات العثمانية.

التهديدات الداخلية والخارجية (الأعيان والقوى الكبرى)

الأعيان :

ربما جاءت أكبر الأخطار التي تحدت الدولة العثمانية في ذلك الوقت من جانب الأعيان المسلمين في المقام الأول وليس من القوى الأوربية أو من رعاياها المسيحيين الغاضبين. وبسبب الاضطرابات التي أحدثتها الحروب والغليان الداخلي في البلقان كان الناس في حاجة إلى من يحميهم. وأكثر من هذا ففي بعض الأماكن أصبح الأمراء المحليون زعماء شعبيين لأنهم ظهروا بمظهر الذي يحول بين السكان وبين السلطة المركزية العثمانية التي اتسمت آنذاك بالجشع غير المعقول. ولما عجزت الحكومة عن إخضاع هؤلاء الزعماء اضطرت للاعتراف بهم وعينتهم في وظائف رسمية، بل لقد اضطر الباب العالي أمام ضغط الأزمات المدنية والعسكرية إلى استخدام القوات غير النظامية بل والعصابات المحلية حين ضعفت كفاءة الجيش النظامي، ومن هنا حصل الأمراء المحليون على وظائف عسكرية عليا. وأمام عجز الحكومة عن السيطرة على

الأعيان بشكل مباشر وجدت أن أفضل وسيلة لضبطهم تأليب بعضهم على بعض حتى يحدث توازن في القوة. وتلك السياسة في أحسن الأحوال كانت لعبة خطرة ذلك أنه في المقابل كان أولئك الأعيان يقومون بمساندة القوى المعادية للحكومة مثل الانكشارية المتمردة.

والحقيقة أن القيادات العثمانية ذاتها أدركت ضعفها العسكري وكانوا منشغلين بتدهور قوة دولتهم قبل أن يدركها خصوم الدولة في الداخل والخارج. وبالتالي لم تعد المسألة هي الحاجة إلى الإصلاح التي كانت واضحة بقدر ما كانت البحث عن الطريق الذي ينبغي أن تسلكه الدولة لتحقيق الإصلاح. وكان البعض يرى أن مكمن الضعف في الإمبراطورية يعود إلى انحرافها عن الممارسات التقليدية، وأنه يجب استعادة الأوضاع السابقة. وعلى العكس من ذلك كان هناك تيار قوي رأى أصحابه وجوب أن تتخلى الدولة عن أساليب التقاليد القديمة في الحكم والأخذ بنظام المؤسسات الغربية.

لكن المحاولات الأولى للإصلاح أخفقت بسبب معارضة النبلاء المحليين رغبة منهم في استغلال كورات الفترة لصالحهم. وكان السلطان سليم الثالث الذي اعتلى السلطنة في ١٧٨٩ هو أول سلطان يتجه للإصلاح فقد أتاحت له فترة من الهدوء والسلام خلال عام ١٧٩٢ من أن يقترب من مسألة إعادة تنظيم الجيش الذي كان تدريبه يتم بمعرفة الفرنسيين وكانت الحكومة الفرنسية ما تزال راغبة في استمرار تقديم هذه المساعدة. والواقع أن الفرق الانكشارية كانت هي مظهر ضعف القوات العثمانية حيث أصبحت جناحا سياسيا منظما له نفوذه في الحياة السياسية ويمثل خطرا محتملا في الشؤون الداخلية أكثر من كونها مجرد قوة عسكرية تقوم بدورها إزاء التهديدات الخارجية. وعلى هذا استهدف سليم من الإصلاح تكوين قوة مشاة جديدة موازية لكي تنافس الانكشارية عرفت باسم "النظام الجديد" تلقى أفرادها تدريبا على الأسس الغربية بما فيه ارتداء الزي العسكري. وقد شمل منهج الإصلاح عنده إرساء سياسات ضريبية وإدارية جديدة لكن الإصلاح العسكري كان أكثر أهمية.

ولكن من سوء حظ الدولة العثمانية أن سليم كان أضعف من أن يقوم بتنفيذ أفكاره الإصلاحية إذ لم يكن يملك تجهيزات مناسبة لما ينويه من إصلاحات، ولم تكن بجانبه مجموعة قوية من المؤيدين تتولى تنفيذ التغييرات المطلوبة التي تعارضها العناصر التي لها مصلحة في بقاء النظام القديم. وهكذا بقيت الانكشارية تمثل خطرا سياسيا كبيرا يمكنها تهديد حكومة السلطان في الداخل وفي الوقت نفسه تعجز عن هزيمة أعدائه في الخارج.

وأكثر من هذا ففي ١٨٠٧ وقع صراع حاسم بين أنصار السلطان سليم الثالث ومعارضيه من المحافظين الانكشارية والأعيان، وكانت الدولة في حرب مع روسيا وفي

الوقت نفسه وقع تمرد في بلاد الصرب كما سوف نرى وانتهى الأمر بوقوع انتفاضة عسكرية في مايو ١٨٠٧ أطاحت بالسلطان واعتلى العرش محله مصطفى الرابع في يولية من العام نفسه الذي أبقى على حياة سليم ، ونشأ نظام جديد هيمنت على أركانه عناصر من المحافظين ومن الانكشارية المسلمون بطبيعة الحال. لكن ما لبث أنصار سليم ومؤيدو الإصلاح أن تجمعوا في روزيه Ruse تحت قيادة مصطفى باشا البيرقدار الذي هو نفسه من الأعيان، وتحرك بقواته تجاه استنبول فما كان من مصطفى الرابع إلا أن قتل سليم لكن الحركة نجحت في التخلص من مصطفى الرابع وتولية محمود الثاني ابن عم سليم الحكم، ومات مصطفى باشا البيرقدار في العام نفسه وظل محمود الثاني في الحكم حتى عام ١٨٣٨ وكان أول سلطان ينجح في تحقيق الإصلاح.

لقد نجح تمرد ١٨٠٧ في الاستيلاء على الحكومة المركزية وأما حركات التمرد الأخرى التي قام بها الأعيان والانكشارية والغاضبون من المسلمين فقد هددت بتقطيع أوصال الدولة. ورغم أن هذا الكتاب معني أساسا بقوميات البلقان المسيحية، إلا أنه من الأهمية بمكان أن نستعرض نشاط ثلاثة حركات تمرد ضد سلطة الدولة قام بها كل من بشفان اوغلو عثمان باشا، وعلي باشا اليانيئي نسبة إلى يانينا Janina ، ومحمد علي باشا (والي مصر) لأن تمردهم تشابك مع ثورات مسيحيي البلقان، بل إن تاريخ حياة كل منهم له أهميته من حيث تصوير مناخ الحياة في البلقان في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الذي تمخض عن انتفاضة المسلمين والمسيحيين ضد الدولة. وكما هو حال الزعماء القوميين عادة كان كل منهم يسعى لإقامة حكم مستقل لبلاده بالانفصال عن الدولة العثمانية أو الفوز بحكم ذاتي على الأقل.

كان لتاريخ بشفان اوغلو عثمان باشا تأثيرا عظيما على بدايات ثورة بلاد الصرب وعلى التاريخ القومي لكل من بلغاريا ورومانيا، فعندما أعدمت الحكومة العثمانية والده فر هاربا وانضم إلى المجموعات الخارجة على القانون، ثم حارب إلى جانب الجيش العثماني فيما بعد في حرب ١٧٨٧-١٧٩٢. وقد أقام لنشاطه مركزا في مدينة فيدين على الدانوب جمع فيه قوة كبيرة من قطاع الطرق والمارقين المرتدين. وفي ١٧٩٥ أعلن استقلاله عن الحكومة العثمانية وظل في ثورة مستمرة ضدها كما سوف نرى عندما نتناول ثورة الصرب.

أما نشاط علي باشا اليانيني الذي يشبه نشاط بشفان اوغلو فكان هو الآخر شيئا رائعا فقد ولد في ١٧٥٠ في تبلينه Teplene في ابيروس (المورة) وعندما مات والده لم يجد أمامه إلا أن يكون قاطع طريق. وبعد عدة مغامرات تتناسب مع شبابيته استطاع أن يؤسس له قاعدة في يانينا، وتمكن من زيادة قوته وعدد أتباعه عن طريق المكائد والدسائس أحيانا والعنف أحيانا أخر. وفي بداية نشاطه عمل في خدمة الباب العالي

واستخدم مواقعه الوظيفية في تقوية نفوذه الشخصي. وعلى هذا وفي ١٧٨٨ أصبح حاكما على يانينا حيث تمكن من مد سلطته على الإقليم وعلى الأراضي المحيطة بها في تساليا وايبروس وألبانيا. ورغم أن المساحة التي كانت تحت سيطرته لم تكن ثابتة خلال السنوات التالية، إلا أنها كانت دائما كافية لتكون مركز قوة لحكم شبه مستقل. وفي ١٧٩٩ وكان الباب العالي في حاجة ماسة لمساعدة من الرجل نراه يقدم على تعيينه حاكما على روميليا وهو منصب تولاه أكثر من مرة وفقده أكثر من مرة أيضا. أما المساعدة التي طلبها الباب العالي منه فكانت التصدي لحركة بشفان اوغلو وقطاع الطرق وزعماء الأعيان. ولما كان اليانيني مهتم بمصالحه الخاصة رأيناه يحتفظ بعلاقات وثيقة مع فرنسا بل لقد قدم مساعدة للباب العالي في ١٨٠٩ أثناء الحرب ضد روسيا.

وبناء على المساعدات التي كان اليانيني يقدمها للحكم العثماني فقد كان يتصرف كحاكم مستقل من ايبروس له سيادة ومع ذلك تغاضى الباب العالي عن تصرفات الرجل ولم يحاول التخلص منه كما هو متوقع في مثل تلك الحالات. ولكن في عام ١٨٢٠ وفي ظروف مواتية قام الباب العالي بالتحرك برا وبحرا ضد اليانيني الذي حصن نفسه بعقد اتفاقات مع نبلاء اليونان وأخذ يشجع شعوب البلقان الأخرى على الثورة. لكنه لم يتمكن من مواجهة القوات العثمانية فاضطر إلى الانسحاب إلى يانينا قاعدته الأولى فحاصرته القوات العثمانية حتى مات في يناير ١٨٢٢ أثناء الحصار.

أما محمد علي باشا في مصر فكان أكثر تلك الزعامات نجاحا ورغم أنه أخفق في تحقيق أهدافه الطموحة، إلا أن أبناءه ظلوا يحكمون مصر حتى ١٩٥٢. وقد ولد في مقدونيا في ١٧٦٩ من عائلة تركية-ألبانية، وجاء إلى مصر على رأس فرقة ألبانية لإخراج الفرنسيين (١٨٠١)، وبقي في مصر بعد خروج الفرنسيين ثم بزغ نجمه في الوظائف الإدارية والمهام العسكرية. ولما كان أستاذا في الدسائس والمؤامرات التي كانت قد تفشت في أنحاء الإمبراطورية العثمانية فقد استطاع إبعاد منافسيه حتى أصبح في واليا على مصر في ١٨٠٥. وخلال الفترة الأولى من ولايته بقي في خدمة الباب العالي مثلما فعل علي باشا اليانيني وفي الوقت نفسه استخدم منصبه الرسمي في تأمين وضعه الشخصي وتقويته. وبفضل مساعدة ابنه إبراهيم باشا تمكن من ضم السودان وإخماد المتمردين في الجزيرة العربية (الحركة الوهابية).

وفي ١٨٢٥ وعده الباب العالي بالحصول على جزيرة كريت وحصول ابنه إبراهيم على حكم المورة في مقابل القضاء على التمرد في بلاد اليونان الذي عجزت الدولة عن مواجهته. ورغم أن قوات محمد علي نجحت في القضاء على التمرد، إلا أن هزيمة العثمانيين في الحرب مع روسيا ١٨٢٨-١٨٢٩ حرمت محمد علي من المكافأة الموعودة. وبسبب هذه النكسة التي ألمت به ورغبته في ضم مزيد من المناطق تحت حكمه قام بغزو

بلاد الشام في ١٨٣٢ وتسبب في كثير من الأزمات لأوربا. وآنذاك بدت نيته في إيجاد مملكة عربية عظمى مركزها البحر الأحمر وتضم مصر والسودان والجزيرة العربية. وباستثناء كريت والمورة لم يكن محمد علي يهدد بلاد البلقان حيث يقيم المسيحيون بشكل مباشر. على أن محمد علي شأن بشفان اوغلو، وعلي باشا اليانيني كان يمثل محاولة في تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية وتفتيتها وذلك بتكوين دول منفصلة تحت حكم قادة عسكريون مسلمون. غير أن محمد علي بجيشه العرم الهائل وطبيعة حكمه كان يمثل تهديدا لوجود الدولة العثمانية أكثر مما كانت تمثله ثورات الصربيين واليونانيين.

تحدي القوى العظمى

في الوقت الذي كان الباب العالي يواجه فيه التفكيك الداخلي كان عليه أن يواجه تجدد هجمات القوى الخارجية، فعندما اعتلى سليم الثالث العرش في ١٧٨٩ كانت حكومته ما تزال في حرب مع النمسا التي كانت قد احتلت بلجراد ثم أعادتها بمقتضى معاهدة سيستوفا Sistova في ١٧٩١ مقابل أن تأخذ النمسا البوسنة، والحرب مع روسيا التي كانت قواتها تتحرك بطول الدانوب إلى أن تم عقد صلح ياصي Jassy في ١٧٩٢ وبمقتضاه مدت روسيا أراضيها حتى نهر الدنيستر Dniester وتنازلت عن مولدافيا وولاشيا التي كانت قد احتلتهما. وتعتبر هاتان المعاهدتان خاتمة لقرن من التعاون المتقطع بين النمسا وروسيا ضد العثمانيين، ولكن وبعد انقضاء ثمانين عاما عليهما هاتين تعاونت الدولتان مرة أخرى للاتفاق على كيفية تقسيم أراضي الدولة العثمانية، وكانت ثمة ظروف قد حالت دون استمرار التعاون.

والحاصل أن القوى العظمى صرفت انتباهها عما يحدث في بلاد الشرق الأوسط وركزت اهتمامها على بولندا ثم على فرنسا الثورة ، وكانت بولندا قد تعرضت للتقسيم على ثلاث مراحل في ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥، واشتعلت الحرب في أوربا عام ١٧٩٢. وعلى هذا ظل التركيز الأساسي للعلاقات الأوربية قائما على ما يدور في القارة الأوربية من أحداث كانت لها تداعيات واسعة في كل من البلقان وشرق البحر المتوسط. ففي ١٧٩٧ وبمقتضى معاهدة كامبو فورميو Campo Formio ضمت فرنسا جزر أيونيا مما كان له تأثيره على ثورة اليونانيين، وحصلت النمسا على بقايا أراضي البندقية وبهذا تم وضع حد للقوى البحرية المستقلة (البندقية) التي كانت في السابق أكبر غريم للعثمانيين.

في يوليو ١٧٩٨ بدأت فترة من التدخل الفرنسي المباشر في الولايات العثمانية عندما غزا بونابرت مصر وانهزمت أمام جيوشه عساكر المماليك بسرعة ملحوظة وأصبح

الباب العالي طرفا في الصراع ضد فرنسا بالتحالف مع بريطانيا التي ساءها انفراد فرنسا باحتلال مصر، وانتهى الأمر بمعاهدة صلح بين فرنسا وانجلترا في ١٨٠٢ نصت فيما نصت على خروج الإنجليز من مصر وظلت تلك المعاهدة فاعلة حتى ١٨٠٦.

على كل حال .. ففي فترة التدخل الفرنسي في شؤون الولايات العثمانية زاد نفوذ فرنسا زيادة ملحوظة في السياسة العثمانية حتى لقد ارتبطت الدولة العثمانية بفرنسا ضد كل من روسيا وبريطانيا. ورغم أن الفترة من ١٨٠٦-١٨١٢ لم تشهد معارك مستمرة بين روسيا والدولة العثمانية إلا أن روسيا حاولت استغلال الفرصة لزيادة نفوذها في الصرب وإمارتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا-رومانيا فيما بعد). وقد انتهى الصراع بين الدولتين بمعاهدة بوخارست ١٨١٢ اكتفت فيها روسيا بتنازل الدولة العثمانية عن بسارابيا والانسحاب من إمارتي الدانوب برغم موقف العثمانيين الضعيف لأن روسيا كانت معنية آنذاك بأمر غزو بونابرت لأراضيها. وكانت خسائر العثمانيين في هذه التسوية يعد أول تغيير في حدودها نتيجة لحروب الثورة الفرنسية في أوربا بقيادة بونابرت، وأكثر من هذا أن تسوية فيينا (١٨١٥) بعد هزيمة بونابرت والتي لم تحضرها الدولة العثمانية قضت بمنح جزر أيونيا العثمانية لبريطانيا، وساحل دلماشيا للنمسا فكانت بمثابة الاقتطاع الثاني من آفاق الدولة العثمانية.

لقد كان مؤتمر فيينا بداية فترة من السلام النسبي بين القوى العظمى في أوربا دامت قرنا من الزمان فقدت خلاله الدولة العثمانية معظم ممتلكاتها في أوربا وأثبتت الأيام عجزها عن الدفاع عن وحدة ممتلكاتها أو حتى صيانة استقلالها السياسي دون مساعدة خارجية، ولم تبق دولة العثمانيين قائمة إلا بسبب موقع أراضيها الاستراتيجي والحيوي لصالح توسع الدول الإمبريالية. وفي هذا الخصوص احتلت روسيا وبريطانيا أهمية خاصة إذ أصبح صراعهما على الدولة العثمانية وعلى البلقان جزء من السباق الإمبريالي الكبير الذي اندلع بين هاتين الدولتين وامتدت ميادينه من شرق البحر المتوسط إلى الصين مرورا بآسيا الصغرى.

والحاصل أن بريطانيا كانت قد استكملت سيطرتها على الهند في القرن الثامن عشر واعتبرتها درة التاج البريطاني، وأصبحت الدولة التجارية والصناعية الأولى في العالم وسيدة البحار ومن ثم كانت تخشى أن ينتزع منها أحد تلك المكانة. وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت ترى أن فرنسا زمن بونابرت هي منافستها الرئيسية في العالم بما في ذلك بلاد الشرق الأدنى، ثم أصبحت روسيا هي المنافس بعد القضاء على بونابرت وقبل إعلان دولة ألمانيا. وكانت أراضي الدولة العثمانية من وجهة نظر بريطانيا تمثل مفتاح توسعها الإمبريالي تجاريا وبحريا دفاعا عن الهند ولهذا كانت تخشى دوما أن تستولي

روسيا على تلك الأراضي سواء بالغزو المباشر أو بالسيطرة على الحكومة العثمانية أو بإقامة دول بلقانية تابعة لها. وبسبب هذا الخوف ظلت بريطانيا ترفع شعار وحدة الأراضي العثمانية وتكاملها طوال القرن التاسع عشر ويقوم سفيرها في استنبول بالضغط على الحكومة العثمانية لإصلاح نظام الحكم والإدارة فيها والسعي للتوفيق بينها وبين شعوب البلقان حفاظا على الاستقرار.

أما وضع روسيا بالنسبة للدولة العثمانية فكان أكثر تعقيدا فبعد أن ابتلعت روسيا بسارابيا في ١٨١٢ كما رأينا لم تضع في حساباتها أن تضم أراض عثمانية أخرى رغم الفرص التي أتيحت لها لمد نفوذها هنا وهناك فمثلا كان من الممكن أن تستثمر الحركات القومية بين شعوب البلقان التي كانت تعتبر روسيا أعظم قوة أرثوذكسية وهو شعور كانت روسيا تغذيه كلما سنحت الفرصة. ففي معاهدة كوتشك قينارجي ١٧٧٤ مع الدولة العثمانية نجحت روسيا في أن تضع بذرة لنوع من ادعائها الحماية الدينية للأرثوذكس ولو بشكل ملتبس وغامض. ولم يكن مسيحيو البلقان ينتظرون فقط المساعدة من روسيا بل لقد كانت هناك عناصر مهمة بين الروس أنفسهم انجذبت بشدة لفكرة تقديم المساعدة للحركات القومية في البلقان على أسس أرثوذكسية وسلافية. وهكذا وجدت حكومة روسيا نفسها تحت ضغط استغاثات البلقانيين من جهة وتحت ضغط الرأي العام في الداخل من جهة أخرى للقيام بشيء ما لمواجهة القهر الذي يتعرض له المسيحيون في البلقان والسلافيون بشكل عام.

وفي كل الأحوال كانت روسيا تحت إغراء التدخل في الشؤون العثمانية بطريقة أو بأخرى لتحقيق مكانة ممتازة من ناحية ولتوسيع دائرة قوتها ونفوذها من ناحية أخرى، لم تكن تتصور شأن بريطانيا أن ترى قوة أخرى تسيطر على البلقان. وفي هذا الخصوص كانت روسيا تملك عدة أسلحة قوية في التعامل مع الباب العالي في مقدمتها القوة العسكرية الضخمة والحركات القومية في البلقان. غير أن قادة روسيا كانوا يفضلون إتباع السياسة التي تم إقرارها في معاهدة خونكيار اسكله سي في ١٨٣٣ التي تقوم على السيطرة على الدولة العثمانية من الداخل.

أما النمسا فكان موقفها بالنسبة للقوى العظمى التي كانت معنية بشؤون البلقان هو الموقف الأضعف نسبيا فيما يبدو، فباعتبارها إمبراطورية متعددة القوميات فإنها قد تكسب قليلا إذا ما حدث تغيير في أوضاع الممتلكات العثمانية، ومن ناحية أخرى فإن استيلائها على أراض جديدة في البلقان قد يزيد من مشكلات الأقليات القومية التي تحت سيادتها، ومن ناحية ثالثة فإن تأسيس دول مستقلة في البلقان العثماني قد يشجع مختلف المجموعات القومية تحت حكمها على السير في الطريق نفسه. ورغم أن النمسا كانت تتعاون مع

ـروسيا في إطار سياسة توازن القوى إلا أن قادة النمسا كانوا يدركون في الوقت نفسه مخاطر هذا الطريق إذ لم يكونوا يعتقدون أبدا بإمكانية هزيمة جيوش روسيا إذا ما اندلعت حرب في البلقان بسبب أزمة حقيقية. وعلى هذا وفي إطار تفضيل النمسا لمبدأ المحافظة على وضع الدولة العثمانية وممتلكاتها كان عليها أن تتعاون مع بريطانيا التي كانت تخشى مثلها توسع روسيا، وهو تعاون إذا ما تم وضعه في صيغة تحالف فإن النمسا سوف تتحمل الأعباء العسكرية والمخاطر الحقيقية في حالة قيام حرب ضد روسيا على حين سوف تكون الحاجة للبحرية البريطانية منعدمة أو ضئيلة في حالة الحرب البرية ضد روسيا.

أما فرنسا بعد الحروب النابوليونية ورغم مكانتها الهائلة في القرون السابقة إلا أنها كانت أقل نفوذا في الإمبراطورية العثمانية بالقياس للقوى الثلاثة الأخرى (روسيا والنمسا وبريطانيا). ورغم أن إيديولوجية الثورة الفرنسية لعبت دورا كبيرا في الحركات القومية في البلقان إلا إن فرنسا نفسها خلال الفترة من ١٨١٥-١٨٤٨ لم تعد مركزا للتهييج والإثارة ومع هذا كانت فرنسا في عهد نابليون الثالث تساند الحركات القومية في البلقان. غير أن فرنسا بدون جيش على المسرح السياسي وأسطول بحري أقل درجة من أسطول منافستها بريطانيا ترددت في التدخل في صراعات الشرق الأدنى. وفي الوقت نفسه كان لها أهداف في أجزاء من الإمبراطورية العثمانية .. ففي ١٨٣٠ احتلت الجزائر، وازداد نفوذها في مصر، وفي أربعينيات وستينيات القرن التاسع عشر تدخلت في سوريا ولبنان. ولما كانت ترغب في توسيع إمبراطورياتها في أفريقيا وآسيا فقد كانت تساند عادة تكوين الدول القومية، وإضعاف الحكومة المركزية، وتعارض أي سياسة قد تؤدي إلى انفراد روسيا أو بريطانيا بالسيطرة وخصوصا في البلقان.

ولما كانت الإمبراطورية العثمانية عاجزة بمفردها عن الدفاع عن نفسها ضد الدول الأوربية الطامعة فيها فقد اضطرت لأن تتبنى سياسة للتوازن بين القوى العظمى حفاظا على مصالحها عن طريق ضرب تلك القوى بعضها بالبعض الآخر كلما أمكن ذلك. ولكن في القرن التاسع عشر كان واضحا أن الدولة تخسر في هذا الصراع إذ نراها تضطر لتقديم تنازل إثر تنازل سياسيا واقتصاديا لصالح أوربا. وفي الوقت نفسه كانت الحركات القومية في البلقان العثماني تحقق تقدما ملحوظا بفضل مساندة إحدى الدول الأوربية أو كل الدول الأوربية مجتمعة. ورغم أن مسيحيي البلقان هم الذين بدأوا الثورة إلا أن القوى العظمى هي التي صنعت في النهاية خريطة الدول القومية الجديدة بحدودها وشكل حكوماتها. وفي هذا الخصوص كان الزعماء الأوربيون في الإجراءات التي اتخذوها أبعد ما يكونوا عن الإيثار ونكران الذات إذ وضعوا في اعتبارهم مصالحهم الخاصة والمحافظة

على توازن القوى ، وهي اعتبارات كانت تستخدمها في مختلف مغامراتهـا الاسـتعمارية ولم يكن أمام الإمبراطورية العثمانية بل ودول البلقان الجديدة إلا الخضوع لها.

وهكذا .. وبحلول القرن التاسع عشر كانت الأحوال السائدة في البلقان في صالح تمرد المسيحيين ، ولم يكن باستطاعة الحكومة العثمانية السيطرة علـى النـبلاء المتمـردين أو هزيمة الجيوش الأجنبية. وأثناء اضطراب المواقف تمكنت قيادات عسـكرية قويـة مـن السيطرة على مراكز السلطة المحلية مما ساعد على بلورة تقاليد التمرد. ومن هذا المنـاخ وتلك الظروف انبثقت حركات التمرد عند مسيحيي البلقان. وكانـت ثـورة الصـرب أول الثورات اتصالا بمعنى فشل الحكومة العثمانية في المحافظة على سـلطتها فـي المراكـز المحلية وكذا ضعفها أمام خصومها.

الهوامش

* مصطلح الباب أو الباب العالي كان يطلق على الحكومة العثمانية ويشير إلى المبنى الذي يضم المكاتب الحكومية الرئيسية وكذا الإدارات.

** كانت السلطات العثمانية في البلقان تأخذ كل خمس سنوات تقريبا صبيا من كل أربعة صـبية بين عمر عشر سنوات إلى عشرين سنة من المسيحيين كضريبة رأس خاصة. وهذه الضريبة كانت تعرف بالدفشرمة حيث يتحول الصبي إلى الإسلام ويتم تعليمه وتربيته أفضل تربية في معسـكرات خاصة وبعدها يعين في أعل الوظائف في الإمبراطورية ويبقى آخرون في الفرق الانكشـارية ثـم انتهى هذا النظام في القرن السابع عشر

*** الفلاخيون يتكونون مـن ثلاثـة أقسـام : كوتزوفلاخيـون Kutzovlachs ، وأرومـانيون Arumanians ، وتزنتساريون Tsintsars، وهم شعوب شبه بدوية من أصول رومانية قديمـة كانت تعيش في البلقان وتعمل بالتجارة ورعي الغنم والبقر.

ثورة الصرب

كانت باشاوية بلجراد (الصرب) مركزا لأول ثورة ناجحة قامت بها شعوب البلقان ضد السلطة العثمانية، وكانت مشكلاتها الإدارية في نهاية القرن الثامن عشر في مختلف المجالات تعكس مشكلات أنحاء الإمبراطورية تحت حكم السلطان سليم الثالث. وكانت الصرب خلال القرن الثامن عشر مسرحا لمعارك متكررة بين النمسا والدولة العثمانية بين أعوام ١٧١٦-١٧١٨، ١٧٣٧-١٧٣٩، ١٧٨٨-١٧٩١ ارتبط خلالها مصير الصربيين بمصير أسرة الهابسبورج التي تحكم النمسا ذلك أن تلك المعارك وما ارتبط بها من فوضى واضطراب دفعت مجموعات كبيرة من الصربيين إلى الهجرة إلى المناطق النمساوية في البلقان وخاصة في جنوب المجر. وكانت أكبر هجرة جماعية ضمت حوالي سبعين ألف صربي قد حدثت زمن البطريرك أرسينيه الثالث Arsenije عام ١٦٩٠ جعلت من سرمسكي كارلوفيتش Sermski Karlovci مركزا دينيا وثقافيا للصربيين وهو أمر له مغزاه. وعلى هذا بقي الصربيون في مملكة النمسا في ظروف مواتية ساعدتهم أكثر على الاتصال الوثيق بالأحداث التي تقع في بلادهم (الصرب) عن بعد. وكان لا بد أن يكون لهم تأثيرا مهما على الحركة القومية وعلى التنمية الثقافية وعلى إدارة دولة الصرب القومية في القرن التاسع عشر.

والواقع أنه أثناء تلك الحروب كانت حكومة النمسا تباشر فعليا أمور الصرب من الناحية الإدارية وهو أمر لم يكن محل ترحيب من غالبية الصربيين بسبب نشاط الكنيسة الكاثوليكية النمساوية في بلادهم وهم (الصربيون) من الأرثوذكس بصرف النظر أن الصرب شأن النمسا تعارض الحكم العثماني. وكانت الكنيسة الكاثوليكية بموافقة حكومة النمسا تعمل على تحويل الصربيين إلى الكاثوليكية عكس الدولة العثمانية التي لم تحاول عمليا تحويل رعاياها إلى الإسلام. وهكذا لم يكن إحلال لورد إقطاعي مسيحي كاثوليكي نمساوي محل أحد الأعيان المسلمين أمرا مغريا للصربيين أو هدفا سياسيا يسعون له ذلك أن الاستقلال كان يمثل الأولوية بالنسبة لهم.

على كل حال .. كانت النتيجة الرئيسية لحالة الحرب على الحدود طوال تلك السنوات أن الصربيين اكتسبوا خبرة القتال فقد اشتركوا في كثير من المعارك كعساكر نظامية في جيش النمسا أو في جماعات فدائية غير نظامية، أو في وحدات خاصة بهم وتحت قيادة ضباط منهم. وأكثر من هذا أنهم كانوا يتولون وظائف إدارية عليا في بلادهم أثناء

الاحتلال النمساوي لها أكثر مما كانوا يحصلون عليه وهم تحت الحكم العثماني. وكانت الخبرة التي حصلوا عليها من حرب ١٧٨٨-١٧٩١ ذات قيمة إذ التحق كثير منهم في الفرق العسكرية النمساوية غير النظامية حيث تحملوا في الواقع العبء الرئيسي في المعارك. وأثناء تلك الحرب قام كوكا انديلكوفيتش Koca Andjelkovic بثورة لم تنجح عرفت بثورة كوكا. ورغم أن الصربيين لم يجنوا فوائد فورية من اشتراكهم في الأعمال العسكرية وغيرها إلا أنها دربت قادتهم جيدا وجعلتهم يثقون في قدراتهم أكثر وأكثر.

غير أن سنوات تعاون الصربيين مع النمسا كانت مخيبة لآمالهم فقد شعروا أن النمسا لم تفي بوعودها تجاههم، وأن شروط الصلح لم تجلب لبلادهم أية ميزات أو مكاسب. ورغم أن حدود النمسا ظلت أمرا يهم الصربيين بحكم القرب من بلادهم، إلا أن قادة الصرب اتجهوا إلى طلب المساعدة من روسيا التي سارعت بتقديمها عبر الدانوب عندما لم تساندهم النمسا، وفي الوقت نفسه ظلت هجرة اللاجئين من الاضطهاد العثماني تتدفق على النمسا والبلاد التابعة لها.

على كل حال فإن صلح سيستوفا في ١٧٩١ وصلح ياصي في ١٧٩٢ كما سبقت الإشارة أعطيا للسلطان سليم الثالث فترة للتفكير في إصلاح شؤون الإمبراطورية. والحاصل أن رغبته في تحقيق أوضاع سلمية وقانونية تطابقت مع رغبة رعاياه من الصربيين، ذلك أنه بعد فترة الخراب والتدمير التي أحدثتها الحرب كان الصربيون لا يمانعون في قبول استمرار الحكم العثماني في مقابل حصولهم على حقوق الحكم الذاتي وضمان تهدئة الأحوال في الريف. غير أنه لم يكن ممكنا تحقيق الإصلاح المطلوب بمعرفة الحكومة المركزية ذلك أنه بتوقف الحروب وجدت الانكشارية والفرق العسكرية غير النظامية نفسها دون عمل ومن ثم انقلبوا على أهل الريف وأعملوا فيهم الاستغلال وافترسوهم ووقعت القرى في قبضة رجال تلك العصابات الذين حولوا أراضيها إلى مقاطعات خاصة. وانضمت مجموعات أخرى إلى الأعيان الثائرين وإلى عصابات قطاع الطرق وأعملوا السلب والنهب في المسالمين من المسلمين والمسيحيين على حد سواء. وتحت تلك الظروف اتفقت مصالح الحكومة المركزية ومصالح الرعايا المسيحيين حيث لم يكن أحدهما يقبل تحمل استمرار تلك الأوضاع.

ولقد حاول السلطان سليم الثالث الذي كان مهتما بتلك المشكلات توفيق أوضاع الصربيين وتخفيف سوء الأحوال القائمة فبادر أولا بتعيين رجال للإدارة المحلية لهم صلاحيات التعامل مع الرعايا وقمع العناصر الخارجة على القانون، وثانيا أصدر ثلاثة فرمانات في سنوات ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ ، ١٧٩٦ أعطت الصربيين ما كانوا يتطلعون إليه. ولقد حددت هذه الإجراءات علاقات الصربيين بالحكومة العثمانية، فقد حصلوا على حقوق

واسعة وكثيرة فيما يتعلق بالحكم الذاتي المحلي، وأصبح باستطاعتهم جمع ضرائبهم بمعرفتهم، وحمل السلاح، وتكوين ميلشيات، كما تقرر تصحيح عيوب نظام الجفلك. ولقد أصبحت هذه الفرمانات تشكل البرنامج السياسي لزعماء الصرب في السنوات التالية. ولو كان قدر لهذه الفرمانات أن تطبق لكان من المحتمل تأجيل ثورة الصرب القومية.

غير أن السلطان سليم الثالث لم يتمكن هو وأعوانه من تنفيذ ما أصدروه من قرارات وكان هذا من سوء الحظ. وفي السنوات التالية تعاظمت مشكلات الإمبراطورية بشكل كبير، وظلت استانبول مركزا للدسائس التقليدية والمؤامرات، وتكرر نقل المسئولين ذوي الكفاءة الإدارية القادرين على التفاهم مع الرعايا من مواقعهم وحلت محلهم العناصر التي كان الإصلاح يهدد مراكزها أو أولئك الذين أضيرت مشاعرهم الدينية جراء التنازلات التي قدمت للمسيحيين.

ومن ناحية أخرى ظلت المشكلة الرئيسية في باشاوية بلجراد متمثلة في وجود فرق الانكشارية التي قاومت فرمان ١٧٩١ الذي أصدره سليم الثالث بمنع عودتهم إلى هناك. ومما سهل تحديهم للحكومة المركزية نشاط مجموعات صغيرة أخرى متمردة وكذا نشاط بشفان اوغلو كما سبقت الإشارة. وهكذا صنعت الانكشارية قضية مشتركة مع أولئك الذين لا يقبلون سلطة الباب العالي. ولمواجهة القوة العسكرية لتلك المعارضة اضطرت السلطات العثمانية لطلب المساعدة من الصرب. ولقد ارتبطت سياسة العثمانيين في الاعتماد على الصرب مقابل تقديم تنازلات لحاكم بلجراد حاجي مصطفى باشا الذي عرف بـ "أب الصربيين".

في تلك الأثناء كانت أكبر مشكلة تواجه العثمانيين في البلقان هي كيفية السيطرة على بشفان اوغلو، فهو لم يقنع بحكم مناطق بلغارية واسعة النطاق، بل لقد كان يرغب في أن يكون لأصدقائه الانكشارية وضعا راسخا في بلجراد. وعلى هذا قرر السلطان سليم الثالث أن يتصرف بشدة وبحسم خاصة وأن الصربيين حصلوا بدورهم على امتيازات وسمح لهم بتكوين جيش خاص تحت رئاسة قياداتهم فأصبح كل السكان والحال كذلك يحملون السلاح. ولأن التحالف بين القوات العثمانية الرسمية والمسيحيين كان قويا وناجحا تلقى بشفان اوغلو هزائم متكررة حتى اضطر للتقهقر داخل قلعته في فيدين التي ضرب عليها الحصار. لكن الظروف الدولية العامة عرقلت الجهود العثمانية، ففي ١٧٩٨ دخل بونابرت مصر واضطر الباب العالي لتجريد البلقان من القوات العسكرية النظامية لمواجهة الغزو الفرنسي لمصر، وزادت في الوقت نفسه الضغوط على الباب العالي إذ كان من شأن سياسة تسليح المسيحيين ضد المسلمين استمرار جرح كبرياء العناصر المحافظة في الحكم.

كانت مجموعة الظروف الجديدة المتكاتفة تمثل خطرا حقيقيا على مصالح الصرب ولما لم يكن باستطاعة سليم حشد قواته أو القيام بعمل عسكري فقد اضطر لمساومة بشفان اوغلو والعفو عن الانكشارية والسماح لهم بالعودة إلى بلجراد شريطة أن يطيعوا حاجي مصطفى باشا. ولكن بمجرد عودتهم بوضعية قوية عادوا مرة أخرى إلى أساليبهم القديمة إذ سرعان ما تمردوا على حاجي مصطفى وقتلوه فانتقل ميزان القوة إلى الانكشارية وبشفان اوغلو على حساب السلطة المركزية والصرب.

بعد فترة من الصراع والاضطراب كانت فرق الانكشارية خلالها تحارب بعضها بعضا صعد أربعة من ضباط الانكشارية من الصفوف الدنيا إلى قمة القيادة في عام ١٨٠٢. وكان إمساك هؤلاء الضباط بناصية القوة يعني بالنسبة للصربيين انتهاء الحقوق التي نالوها في الحكم الذاتي، ذلك أن الانكشارية عادت ترهب أهالي الريف وتثير الرعب في نفوسهم وتكررت من ثم أحداث الماضي، وفر عدد كبير من الصربيين إلى التلال وانضموا إلى العصابات غير النظامية أو كونوا لأنفسهم عصابات جديدة. وظهرت من جديد وحدات عسكرية صربية في أنحاء البلاد وتركزت المقاومة في التلال ذات الغابات الكثيفة في إقليم سوماديا Sumadija، وهناك استطاع كاراديورديه بتروفيتش Karadjordje Petrovic أحد النبلاء المحليين أن يجمع حوله ثلاثين ألف مسلح بحلول ربيع ١٨٠٤. وتمكن قادة محليون آخرون من تجميع عدد من الرجال في عدة مراكز في أنحاء الباشاوية.

ثم ما لبث الموقف أن فرض هذه العصابات المسلحة على مسرح الحوادث، ففي مطلع ١٨٠٤ واجهت الصربيين حقيقة مؤداها أن عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم وإما أن يشهدوا قادتهم وهم يتحطمون تماما. والحاصل أن الانكشارية كانت قد بدأت خلال يناير وفبراير ١٨٠٤ في تنفيذ مذبحة لنبلاء الصرب المسيحيين تم التخطيط لها سلفا بحيث لم ينقضي شهران إلا وتم قتل من ٧٠-١٥٠ نبيلا. وعلى الفور اجتمع حوالي ثلاثمائة من نبلاء الصرب في أوراشاك Orasac في إقليم سوماديا في فبراير واختاروا كاراديورديه بتروفيتش قائدا لهم بهدف تنسيق العمل وتوجيهه. وكان هذا يعني في النهاية أن ثورة الصربيين قد بدأت إذ أصبح لديهم قائد وقضية يحاربون من أجلها.

ولما كان لكاراديورديه دورا غاية في الأهمية في القيام بالثورة وفي بناء أول تنظيم سياسي لدولة الصرب يتعين أن نعطي فكرة موجزة عن تاريخه. والحقيقة أننا لا نعلم إلا القليل عن حياته المبكرة بل إن تاريخ ميلاده غير مؤكد ويحتمل أنه ولد في ١٧٦٨ من أبوين فقيرين اضطرتهما الظروف للتنقل من مكان لآخر بحثا عن الرزق. وقد عمل بطلنا عند عدد من كبار ملاك الأراضي حتى عام ١٧٨٧ حين غادرت أسرته إقليم سوماديا إلى

فويفودينا Vojvodina هربا من الانكشارية ولجأت إلى دير كروشيدول Krusedol طلبا للحماية. ولما اندلعت الحرب النمساوية-العثمانية انضم كاراديورديه للفرق العسكرية غير النظامية واشترك في المعارك التي دارت في غرب الصرب حيث اكتسب خبرات عسكرية عالية لا يستهان بها. وبعد صلح سيستوفا استقر في توبولا Topola في إقليم سومادييا وتاجر في المواشي. وقد أتاحت له هذه التجارة أن يتعامل مع النمسا وأن يكون على صلة بكثير من مواطنيه فضلا عن حصوله على رتبة "بوليوباسا" Buljubasa (أي رئيس وحدة عسكرية من مئة رجل) في الميليشيا الصربية التي كونها السلطان سليم الثالث. وبهذه الصفة تعاون مع حاجي مصطفى ضد الانكشارية ومن ثم اكتسب خبرة في الجيش العثماني النظامي. وهكذا عندما عادت فرق الانكشارية إلى بلاد الصرب عام ١٨٠١ كما سبقت الإشارة رأي كاراديورديه شأن كثير من الصربيين أنه يتعين القيام ببعض الإجراءات الدفاعية ضد فرق الانكشارية التي اشتهرت بالعنف والفوضى. على أن تاريخ كاراديورديه والخبرة التي اكتسبها كانت تتماثل مع كثير من أهل بلاده مما سهل من مهمته فيما بعد.

لقد أصبح كاراديورديه زعيما لأول تمرد صربي ضد الحكم العثماني وذلك بسبب قدراته الشخصية التي جذبت إليه الصربيين فضلا عن شجاعته، وقدرته على حسم الأمور، وحكمته التي بدت في تعامله مع الموقف الدولي المعقد زمن نابليون بونابرت، إذ نجح في رفع المسألة الصربية من مجرد مشكلة عثمانية داخلية إلى مسألة دولية، وكان قادرا على التعرف على مزاج معظم رجال بلاده وتعامل معهم على هذا الأساس، وبالتالي نجح في السيطرة على الحركة الثورية في مواجهة صراع المصالح العظمى التي لا حصر لها.

ويبدو واضحا أن قدرات كاراديورديه في التعامل مع الشؤون المحلية كانت عاملا حاسما في احتفاظه بالقيادة. ففي بداية الثورة واجهته تحديات من القوى السياسية في المدن والضواحي والقرى بسبب النظام العثماني اللامركزي في حكم الأقاليم التابعة والذي سمح بمشاعية السلطة على ذلك النحو وعدم تركزها في هيئة محددة، وهي أمور ظلت قائمة حتى أن إصلاحات تسعينيات القرن الثامن عشر لم تمسسها، فمثلا لم تكن هناك سلطة "صربية" مركزية للباشاوية بل كان لكل منطقة قادتها والمتحدثون باسم أهلها. وعلى هذا وفي ١٨٠٤ (عام الثورة) كان كاراديورديه شخصية معروفة وتحظى بالاحترام في منطقته فقط (سومادييا). وفي الجزء الغربي من الإقليم كان ياكوف نينادوفيتش Jakov Nenadovic هو الشخصية الرئيسية بين أهلها، وفي القسم الشرقي كان يحظى بالمكانة نفسها كل من ميلنكو ستويكوفيتش Milenko Stojkovic ، وبيتر دوبرنياك Dobrnjac.

وسرعان ما انفجر نزاع حادا بين هؤلاء الرجال وأتباعهم وبين كاراديورديه وأنصاره. ولما كان منافسو كاراديورديه مهتمون فقط بالإفادة من الموقف لمصلحتهم الشخصية ومكانتهم في الإقليم فقد فعلت الغيرة فعلها بينهم ووقفوا ضد كل المحاولات التي كانت تستهدف إيجاد حكومة مركزية صربية قومية وقوية، فلم يكن أي منهم يرغب في أن يرى قوته تضعف بين أهله في منطقته لحساب سلطة مركزية، وأقصى ما كان يمكن أن يقدموه مجرد التعاون مع حكومة مركزية للإطاحة بالحكم العثماني. وأكثر من هذا أنهم حاولوا كما سوف نرى تجنيد عناصر لمساعدة روسيا ضد كاراديورديه.

لقد وضع كاراديورديه في اعتباره أن حل مشكلة بلاده الصرب لن يأتي إلا بإيجاد سلطة مركزية للثورة تعمل على تسوية المشكلات الداخلية التي يعاني منها الأهالي مثل توزيع الأراضي الزراعية، والضرائب، وتحقيق العدالة ضمانا لوحدة الموقف. غير أن منافسيه ظلوا ينتقدونه بشدة بغية عزله من القيادة وإحلال غيره محله واستخدموا كل الأساليب التي من شأنها تشويه صورته بين الناس ولدى حكومة روسيا التي تناصر حركة الصربيين. ومن ذلك أنهم خاضوا في حياته الشخصية، وانتقدوا أخلاقه، وادعوا أنه يتعامل بقسوة متناهية، وأنه أثرى من حيازته لمنافع عثمانية، وأنه تورط في مختلف المكائد التي دبرت ضد الصرب وممارسة العنف ضدهم، بل لقد أعلنوا أنه لن تأتي مساعدات من روسيا ما لم يتم استبداله بقائد آخر. ورغم قسوة الهجوم إلا أن الرجل ظل محتفظا بقدرته على قيادة أول ثورة صربية بشكل مركزي حتى هزيمته العسكرية، وهي خصوصية صربية لم تشهدها ثورة اليونانيين فيما بعد ضد الحكم العثماني.

على كل حال .. فإن تلك الانقسامية بين القوى السياسية في الصرب لم تكن واضحة المعالم خلال الأيام الأولى من الثورة لكن سلوك فرق الانكشارية الفجائي في يناير ١٨٠٤ كما سبقت الإشارة أنتج رد فعل قومي عفوي من أجل البقاء ومن هنا جاء اختيار كاراديورديه قائدا أعلى للثورة دون منازع في فبراير كما رأينا. وآمن كل الصربيون بضرورة وجود سلطة فردية تنفيذية قوية تتولى قيادة الأمور وعلى هذا أصبح بإمكان كاراديورديه بعد مايو ١٨٠٤ أن يوقع أوامره وبياناته باسم "الفويفودا الأعلى" Vojvoda (أي الدوق) زعيم الصربيين وقائدهم.

وفي البداية كانت هناك وحدة بين الصربيين ليس فقط في القيادة وإنما في الهدف المراد تحقيقه. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن الثورة في تلك المرحلة لم تكن تستهدف الاستقلال عن الدولة العثمانية بل كانت موجهة ضد سيطرة الانكشارية في بلاد الصرب باتجاه استعادة حقوق الحكم الذاتي التي كانت الحكومة العثمانية قد وافقت عليها من قبل. وآنذاك كان ممثلو الثورة على اتصال منتظم بالباب العالي بشأن أماني الصربيين حيث

أكدوا خلال مباحثاتهم معه أن غرضهم التوصل إلى شروط تضمن وضع حكومتهم الذاتية داخل نطاق الإمبراطورية العثمانية. وكانت مطالبهم الفورية تتلخص في إبعاد رؤساء فرق الانكشارية الأربعة، والعفو التام عن المتمردين الصرب. وفي الوقت نفسه أبدوا رغبتهم في أن يعترف الباب العالي برئيس من بين الصربيين يكون كبيرهم Kens له سلطة على صرب الباشاوية (أي بلجراد)، ويكون مسئولا عن تسديد الضرائب، وتمثيل قومه أمام الحكومة العثمانية. كما شملت الرغبة أيضا أن تفرض الضرائب والجزية دون تعسف في جمعها فضلا عن منع الانكشارية من حيازة أراض ريفية، ووضع ضوابط لحق المسلمين في الإقامة في المدن الصربية، وكذا ضمان حرية العقيدة، والتجارة، والانتقال. وفي أثناء المباحثات مع السلطات العثمانية حول تلك النقاط كان زعماء الصرب يرنون ببصرهم لحكومتي النمسا وروسيا لتقديم العون والمساعدة اللازمة.

وبهذه المطالب الصربية كان على الحكومة العثمانية أن تواجه تمرد فرق الانكشارية مرة أخرى ومما ساعدها في ذلك أن علاقتها بالمسيحيين كانت قوية وأن السلطان سليم الثالث نفسه لم يكن يرغب في الوقوف ضد أماني الصرب. وعلى هذا أوفد أبو بكير باشا وزير البوسنة إلى بلجراد للقضاء على الانكشارية وقد نجح في إيقاع الهزيمة بهم في أغسطس ١٨٠٤. ومع ذلك لم تستقر الأمور ذلك أن فرق المسلمين المتمردة كانت ما تزال قوية وفي الوقت نفسه لم تكن الحكومة العثمانية راغبة رغبة حقيقية في تقرير الحكم الذاتي للصرب الأمر الذي دفع زعماء الصرب للبحث عن مساندة خارجية لضمان تنفيذ شروط الحكم الذاتي. وعلى هذا ذهب إلى روسيا في نوفمبر ١٨٠٤ وفد صربي كان من أعضائه ماتييا نينادوفيتش Matija Nenadovic من أشهر رجال الكنيسة حيث استقبله وزير خارجية روسيا آدم سيزارتورسكي Czartoryski الذي نصحهم بالتعامل مع الباب العالي مباشرة لأن روسيا كانت تتعاون آنذاك معه في ضد نابليون بونابرت.

وهكذا بقيت الأوضاع في الصرب مائعة ومن ثم أخذ زعماؤها يتطلعون للاتصال بالجماعات المسيحية في البوسنة والهرسك وعصابات اللصوص اليونانيين وحكام مولدافيا ولاشيا استعدادا لإمكانية التحرك في المستقبل. وعلى الجانب الآخر أخذت فرق الانكشارية تتجمع من جديد وتضم إليها العصابات الخارجة على القانون لاستعادة مكانتهم مرة أخرى حيث تسللت داخل القرى خلال شتاء وربيع ١٨٠٥ لتثير الفوضى والفساد والرعب بين الأهالي. وكانت الإدارة العثمانية أضعف من أن تضبط العناصر الخارجة على القانون، والأهم من ذلك أن السلطان سليم اضطر تحت الضغط إلى تغيير موقفه حيث أصبح مقتنعا في ربيع ١٨٠٥ بأن الصربيين متمردون ووجب تأديبهم، ومن ثم تخلى عن سياسة التآلف معهم وبادر بتعيين باشا نيش Nis حافظ باشا حاكما جديدا على بلجراد

وزوده بجيش للتعامل مع الصربيين. غير أن جيش حافظ باشا هزم عند ايفانكوفو Ivankovo في أغسطس ١٨٠٥ الأمر الذي شجع الصربيين على التقدم نحو بلجراد، وفي نوفمبر استولوا على سميدروفو Smederovo التي أصبحت أول عاصمة لحكومة الصرب الجديدة ثم سقطت بلجراد في أيديهم في العام التالي.

وأمام سيطرة قوات الصرب على باشاوية بلجراد وتجدد حالة الحرب كان من الطبيعي أن تبدي الحكومة العثمانية رغبتها في تسوية المسألة الصربية عن طريق التفاوض مع إبداء استعداد حقيقي لتقديم تنازلات عريضة. وكان من شأن هذا الموقف الجديد أن تتغير مواقف كل من الصرب والروس. فروسيا وهي في حالة حرب مع العثمانيين كانت لها مصلحة في استمرار ثورة الصرب، والصرب التي حققت النجاح في المعارك الحربية كانت تجذبها أكثر فكرة الاستقلال، والباب العالي أظهر استعداده لمنح الصرب قدرا كبيرا من الحكم الذاتي. وأصبح السؤال بالنسبة للصرب آنذاك ما الذي يمكنهم الحصول عليه أكثر، وإلى أي مدى يمكن الثقة في التزام الباب العالي بالاتفاق معه والعمل على تنفيذه. ولكن تحت الظروف القائمة ظل إغراء استمرار التمرد لتحقيق استقلال حقيقي أمرا قويا. وكان الصربيون يدركون أن التوصل إلى قرار نهائي في هذا الشأن يتوقف على موقف روسيا الذي سيكون له تأثير حتمي على مستقبل وجود دولة صربية قوية.

على كل حال .. ففي صيف ١٨٠٧ وصل إلى الصرب الكولونيل الروسي بولوتشي F.O.Paulucci لتقدير الموقف السياسي والعسكري هناك، ولتحديد نوع المساعدة التي تحتاجها الصرب، ونوع المساعدة التي تستطيع روسيا أن تقدمها في الحرب المشتركة ضد الدولة العثمانية. ولكنه لم يكن مزودا بصلاحيات لعقد أي اتفاق ملزم، وهو أمر لم يكن موضع اهتمام الصربيين كما تكشف الوثائق المتاحة. وانتهت الزيارة بتفاهم في العاشر من يوليو عرف باتفاق بولوتشي-كاراديورديه طالب ضمن شروط أخرى بتعيين مسئولين روس في بلاد الصرب، وإقامة حامية عسكرية روسية في المدن، وإرسال مساعدات روسية عسكرية واقتصادية. أما وقد اعتقد كاراديورديه أنه حصل على تأكيدات واثقة بدعم روسي فقد تبنى سياسة تستهدف استقلال الصرب وليس مجرد الحصول على حكم ذاتي تحت الحكم العثماني. وسرعان ما اتضح التسرع في توقيع اتفاق بولوتشي-كاراديورديه هذا عندما تبين أن روسيا وفرنسا عقدتا معاهدة تيلست Tilsit قبله خلال أيام ٧-٩ يوليو وكانت أحد موادها تنص على أن تحاول فرنسا من جانبها أن تعمل من أجل التوصل إلى عقد صلح بين روسيا والدولة العثمانية.

كان للتفاهم بين روسيا وفرنسا على ذلك النحو تداعيات سيئة وفورية على الصرب إذ سرعان ما عقدت روسيا في أغسطس هدنة سلوبوزيا Slobozia مع الدولة العثمانية على

أثرها تركت القوات الصربية في العراء تواجه القوات العثمانية رغم أن المفاوضين الروس لتوقيع الهدنة كانت لديهم تعليمات بعدم التخلي عن الصرب. وعلى هذا كان من الطبيعي أن يزداد عداء العثمانيين للمتمردين الصرب.

ورغم صعوبة الموقف إلا أن قوات الصرب كانت قادرة على الاحتفاظ بالسيطرة على الموقف في الريف وأصبح مصير الصرب النهائي يتوقف فيما يبدو على تطور الأحوال الدولية. وكانت الظروف في صالح الصرب على وجه الإجمال فقد انشغلت الإدارة العثمانية بالصراع على العرش الذي انتهى بخلع سليم الثالث وصعود السلطان محمود الثاني للحكم، ولم يكن بامكان السلطان الجديد تجريد حملات عسكرية ضد متمردي الصرب بل كان أكثر ميلا للتفاوض للتوصل إلى تسوية، وكانت مشكلة التسوية تبدو في صعوبة الاتفاق على وضع حدود معينة لدولة الصرب الجديدة.

وفي تلك الفترة الحاسمة من الصراع استمر كاراديورديه يواجه خصومه في الداخل، وكانوا قد نجحوا في ١٨٠٥ في تشكيل مجلس لمراقبته باسم المحكمة العليا، لكنه كان مجلسا شكليا لم يحل دون أن يعلن كاراديورديه نفسه القائد الأعلى للبلاد في ١٨٠٨ وذلك بعد فشل مؤامرة خصومه ضده بتأييد من المبعوث الروسي كونستانتيو رودوفنكين Rodofinikin الذي كان قد وصل إلى الصرب في أغسطس ١٨٠٧. وعلى هذا أخذ الرجل يتطلع للحصول على مساعدة فرنسا والنمسا للاحتفاظ بسلطته رغم أنف المعارضة.

ورغم المعاناة التي لقيها كاراديورديه من المبعوث الروسي إلا أنه اعترف بوحدة المصالح التي تربط بلاده بروسيا. ولهذا فعندما اندلعت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية مرة أخرى في ١٨٠٩ كان كاراديورديه يستعد لمساندة جيوش روسيا. غير أن التعاون بين الطرفين لم يكن مؤثرا فرغم أن كاراديورديه شن هجوما ناجحا على نوفي بازار Novipazar إلا أنه هزم هزيمة شديدة في نيش أمام القوات العثمانية التي واصلت تقدمها إلى بلجراد، مما أدى إلى فرار عدد كبير من الصربيين عبر الدانوب في أغسطس ١٨٠٩ بما فيهم المبعوث الروسي رودوفنكين. ومع أن الصرب لم تهزم تماما في هذه المواجهة إلا أنه حدث تحول ملحوظ في حركة المتمردين، إذ كان عليهم البقاء في خط الدفاع للاحتفاظ بالمقاطعات التي تحت سيطرتهم.

وبناء على تلك التطورات عادت القوات الروسية إلى الصرب في يونية ١٨١٠ للمرة الثانية بقيادة المارشال كوتوزوف Kutuzov مزودة بأسلحة ومعدات ومواد طبية للاشتراك مع الصربيين في وضع خطة مشتركة للمواجهة مما جعلهم يشعرون بأن انتصارهم في قضيتهم بات قريبا أو قاب قوسين أو أدنى. غير أن مجريات الأمور على المسرح السياسي في أوربا عصفت بآمال الصربيين وخيم التشاؤم عليهم.

والحاصل أن قيصر روسيا ألكسندر الأول وكان يواجه غزوا فرنسيا وشيك الوقوع أصبح راغبا في عقد معاهدة صلح نهائية مع الباب العالي حتى يكون بامكانه سحب قواته المشاركة مع العثمانيين لمواجهة ذلك الغزو المتوقع. ولكن كما حدث عند توقيع هدنة سلوبوزيا تصرفت روسيا ضد مصالح حلفائها إذ لم يعلم الصربيون مسبقا بمفاوضات الصلح وعلموا بالشروط النهائية للمعاهدة من الحكومة العثمانية. وهكذا جاء الانسحاب الروسي في هذه المرة الثانية في وقت كانت توقعات الصربيين فيه عالية في تحقيق الاستقلال، وكان كاراديورديه قد بلغ أوج قوته.

وفي المفاوضات الروسية –العثمانية التي انتهت بعقد معاهدة بوخارست في مايو ١٨١٢ حاول المفاوضون الروس عمل شيء للصربيين حلفاؤهم السابقين فكانت المادة الثامنة من المعاهدة تختص بحالة بلاد الصرب، وقد نصت على تدمير القلاع والحصون التي أقامها الصربيون أثناء الثورة ما لم تكن لها قيمة معينة لدى الحكومة العثمانية، وتعاد الأجهزة العثمانية والمنشآت التي كانت قائمة في بلاد الصرب قبل عام ١٨٠٤ وتكون تحت حماية قوات عثمانية. وفي المقابل وعد الباب العالي بإصدار عفو عام عن المعارضة الصربية، ومنح حقوق حكم ذاتي مؤكدة، وان يقوم الصربيون "بإدارة شؤونهم الخاصة"، وتثبيت الضرائب وجمعها بمعرفتهم وتوريدها إلى الخزانة العامة في استنبول.

كان رد فعل تلك المعاهدة لدى الصربيين شديدا ذلك أن عودة العثمانيين لاحتلال قلاع ومدن الصرب مرة أخرى كان أمرا مرفوضا ومن ثم توقع الجميع اندلاع موجة من الثأر السخيف خاصة وأن حكومة الصرب لم يكن لديها ضمانة بأن الحكومة العثمانية سوف تنفذ المادة الثامنة من المعاهدة، بل إن قيام روسيا بتشجيع الصربيين على التفاوض المباشر مع العثمانيين أشعرهم بعدم الارتياح خاصة عندما أصبح واضحا أن روسيا سوف تسحب قواتها ليس فقط من الصرب بل من مولدافيا وولاشيا، وأن كل ما قد تقدمه روسيا للصرب في المرحلة التالية مجرد دعم دبلوماسي. ولقد تأكدت مخاوف الصربيين فور رجوع القوات الروسية إلى بلادها إذ أصبح بامكان الدولة العثمانية تركيز قواتها في الصرب بعد صلحها مع روسيا (صلح بوخارست). وسرعان ما تقدمت ثلاثة جيوش عثمانية في أراضي الصرب دفعة واحدة واضطر كاراديورديه ومعه عدد من القادة لعبور نهر الدانوب في يوليو ١٨١٣ إلى أراضي النمسا وهنا دخلت القوات العثمانية بلجراد وهي المدينة التي أجبروا على مغادرتها في ١٨٠٦ كما رأينا ووقع أهالي المدينة ضحية أعمال ثأر بشعة وعقوبات شديدة. وبهذا انتهت ثورة الصرب الأولى بعد حالة من الحروب دامت تسع سنوات استنزفت خلالها مصادر الصربيين بشريا وماديا.

ورغم فشل الصربيين في ثورتهم إلا أن بلادهم حققت الكثير تحت قيادة كاراديورديـه إذ تم تنظيم التمرد، وتم تأسيس أول حكومة صربية منفصلة عن الدولة العثمانية، ووقعت في يدهم كثير من ممتلكات العثمانيين بما فيها أراض ومنازل ومحلات ومخـازن. ومـن ناحية أخرى لفتت الثورة انتباه دول العالم وخاصة روسيا إلى المسألة الصربية التي أثبتت الحوادث بدرجة عالية أن مستقبل الحكم الذاتي للصربيين مرهون بموقف روسـيا وعلـى مدى رغبتها في استعادة الحكم الذاتي للصربيين. والأكثـر أهميـة أن محـاولات جـرت للإجابة على سؤال جوهري يتعلق بمسألة سياسية كبرى ألا وهو: هل وجود نظـام حكـم مركزي لأقاليم تابعة متنوعة الأعراق والأديان أكثر فائدة أم قيام حكومـة تمسـك بزمـام السلطة فيها مختلف الأقليات والجاليات المحلية القائمة ؟.

والملاحظ أنه بعد الغزو الفرنسي لروسيا في يونيـة ١٨١٢ تركـزت أنظـار الدولـة العثمانية وكل دول أوربا على المنطقة ثم على المعارك التي دارت في وسط أوربـا حتـى هزيمة نابليون واحتلال فرنسا ذاتها. وخلال تلك الفترة من الاضطرابات كانـت الحكومـة العثمانية تريد السلام على أراضيها، ومن ثم اتبعت سياسة لتوفيق الأوضاع مع الصـربيين ومن ذلك أنها أعلنت في أكتوبر ١٨١٣ العفو العام الذي أفاد منه كثير من قيادات الصرب بما فيهم زعيم المرحلة التالية من حركة الصرب القومية ميلـوش أوبرينـوفيتش Milos Obrenovic حيث عادوا إلى مواقعهم في السلطة المحلية. ومع عـودة الصـربيين إلـى وطنهم غادر العساكر العثمانية المناطق الريفية وكذا كثير مـن المسـلمين. وهكـذا كـان الصربيون ما يزالون أقوياء ولكن زيادة عدد خصومهم كان أمرا محتملا أيضا.

ورغم الإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية للوفاق مع رعاياها إلا أن المشـاعر السيئة بين المسيحيين والمسلمين ظلت قائمة ولم يتم اتخاذ مواقف محددة بشـأنها. وهكـذا وفي ١٨١٤ انفجرت ثورة في مدينة رودنيك Rudnik في باشـاوية بلجـراد وعرضـت السلطات العثمانية على رئيس المدينة (Kens) ميلوش أوبرينوفيتش إنهاء الثورة في مقابل العفو العام عن المتمردين. ورغم أن محافظ بلجراد سليمان باشا أكد هذا العرض إلا أنه تم ذبح كثير من المتمردين بعد القضاء على التمرد. وهنا عادت مخـاوف الصـربيين مـرة أخرى فهرب بعضهم واستعد البعض الآخر للثورة. وفي أبريل ١٨١٥ تخلى ميلوش عـن سياسة التعاون مع العثمانيين وتولى زعامة الثورة. وفي هذه المرة كانت الظروف المحليـة والدولية في صالح الصربيين ، فأولا كان الصربيون أفضل عددا مقارنة بالقوات العثمانية، وثانيا أن حالة الحرب العامة التي كانت سائدة في أوربا انتهت بمعركة ووترلو في يونيـة ١٨١٤ بهزيمة نابليون وفي الوقت نفسه لم تكن الحكومة العثمانية مستعدة لمواجهة ثـورة كبرى.

وعلى هذا انفتح الطريق للاتفاق بين الصربيين والحكومة العثمانية، فالباب العالي كـان في حالة مزاجية إيجابية، وميلوش يرغب في التفاوض في الوقت نفسه. وهكذا ذهبت وفود صربية لاستانبول لتعلن أن تمرد الصربيين لم يكن ضد السلطان وإنما كان ضـد سـليمان باشا بسبب حكمه السيئ. وقد زاد من قوة الصربيين في الحقيقة موقف روسيا التي أفهمت الباب العالي بأنه إذا لم يتوصل إلى اتفاق مع الصربيين فإنها سوف تثيـر مسـألة تطبيـق المادة الثامنة من معاهدة بوخارست، فما كان من الحكومة العثمانية إلا أن سحبت سـليمان باشا وعينت بدلا منه علي باشا المرعشلي.

وهكذا وفي إطار هذا المناخ الجديد تم التوصل في نوفمبر ١٨١٥ إلى تفـاهم شـفاهي بين المرعشلي باشا وميلوش الذي طالب بتنفيذ الشروط التـي سـبق أن وافقـت عليهـا الحكومة العثمانية في عام ١٨٠٧ والتي كان كاراديورديه قد رفضها عندما قـرر الـدخول في حرب من أجل الاستقلال. وتم الاتفاق على الاعتـراف بميلـوش كبيـرا للصـربيين Kens، وأن يزود كل إقليم بموظفين صربيين وعثمانيين رسـميين لتـولي القضـاء فـي الحالات التي يكون فيها الصربيون طرفا في الخصومة، وإنشاء مجلس قضائي في بلجراد يكون بمثابة محكمة عليا في البلاد، وأن يتولى مسئولون صربيون مهمة جمـع الضـرائب المقررة، وتسوية ضرائب الأطيان بمقتضى فرمان. وبالفعل وبعد ثلاثة أشـهر مـن هـذا الاتفاق الشفاهي أصدر السلطان محمود الثاني فرمانا يؤكد على هذه الترتيبات. كما تم منح الصربيين ميزات في التعريفة الجمركية والتجارية، وتم إبعاد عـائلات الانكشـارية عـن الأراضي المملوكة للصربيين، وأن يعمل مسئولون صربيون وعثمانيون معهـا فـي إدارة شؤون المدن والمواقع العسكرية، كما تم إصدار العفو العام.

غير أن تلك الشروط الجديدة لم تجعل من الصـرب حكومـة ذاتيـة حقيقيـة داخـل الإمبراطورية العثمانية وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا في عام ١٨٣٠، لكنها أنهـت أعمـال الثورة والمعارك العسكرية، ثم أخذت خطوات الحكـم الـذاتي تتحقـق تـدريجيا بفضـل المفاوضات الدبلوماسية وضغط روسيا على الحكومة العثمانية. وفي كل الأحـوال تمكـن الصربيون من إدارة شؤون بلادهم بأنفسهم وأصبح لهم قائدا وطنيا معترف بـه، وأقـاموا قاعدة وطنية قوية أسهمت في تحقيق التطور القومي في المستقبل.

الثورة اليونانية

إذا كانت ثورة الصرب تركت انطباعا عارضا في الدبلوماسية الأوربية بشكل عام فإن ثورة اليونان على العكس أصبحت المشكلة الدولية الأساسية في عشرينيات القرن التاسع عشر بحيث كان التدخل الخارجي له الدور الكبير في تقرير النتيجة النهائية أكثر من جهود زعماء اليونان أنفسهم بل إن تطور الحياة السياسية لليونانيين ظل يعتمد بدرجة كبيرة على موقف الدول الكبرى.

يضاف إلى ذلك أن تعقد الأحوال الاجتماعية لليونانيين تعقدا ملحوظا كان له تأثيره على مجرى الثورة هناك. فالفلاحون الصربيون مثلا هم الذين قاموا بالثورة في بلادهم كما رأينا وحاربوا بأسلوب المجموعات الفدائية وتحت قيادة عسكرية محلية وفي ظل مناخ اجتماعي لا تشوبه اختلافات اجتماعية صارخة رغم وجود طبقة تجار وطبقة كبار ملاك زراعيين لأنهم كانوا مرتبطين بالمكان ارتباطا وثيقا، عكس اليونانيين الذين دخلت حياتهم الاجتماعية عناصر أخرى كما سبقت الإشارة.

ولقد قام بالخطوات الأولى في ثورة اليونان اليونانيون الذين كانوا يعيشون خارج بلاد اليونان جغرافيا وهم أولئك الذين يعملون بتجارة البحر الأسود والبحر المتوسط، والفناريون في استانبول، وأولئك الذين يعيشون في إمارتي الدانوب (مولدافيا وولاشيا). وقد انضم إلى هؤلاء وأولئك بعض النبلاء داخل بلاد اليونان والأرستقراطية الدينية من كبار رجال الدين. كما انخرط عسكريون وفلاحون من المورة والروميلي في صفوف الثورة فور اندلاعها. وقد كان لهذه التركيبة الاجتماعية المتناقضة أثرها في انقسام الثوار على أنفسهم نظرا لاختلاف المصالح الطبقية، والتنافس فيما بينهم على قيادة الحركة حتى لقد قامت بينهم حرب أهلية تزامنت مع الحرب ضد الحكم العثماني. فمثلا كان النبلاء والفناريون وملاك السفن التجارية يمثلون مصلحة مشتركة تناقضت بطبيعة الحال مع الفئات الاجتماعية الأخرى، وحدثت منافسة بين القيادات العسكرية وبين الطبقات العليا للسيطرة على حركة الثورة، فضلا عن وجود تنافس على مستوى آخر بين يونانيي شبه جزيرة المورة ويونانيي الروميلي ويونانيي الجزر الأخرى.

وعلى هذا فإن تغيير الولاءات المستمر والصراع بين الأفراد حال دون بروز زعامة قوية في الثورة اليونانية عكس ثورة الصرب. كما عجز اليونانيون عن تشكيل حكومة مستقرة تتحمل أعباء الثورة، وحال تعدد الحروب الأهلية بين اليونانيين أنفسهم دون تكوين

جبهة متحدة حتى عام ١٨٢٧، بل إن الحكومة التي تأسست آنذاك سقطت تلقائيا بعد أربع سنوات عندما تم اغتيال رئيسها. وأكثر من هذا أنه عندما تحقق النصر النهائي للثورة وقعت البلاد في حالة من الفوضى السياسية.

وكما لم يكن هناك سلطة حكومية دائمة في بلاد اليونان لم تكن هناك أيضا قيادة عسكرية دائمة فمثلا نجد أن تيودور كولوكوترونيس Kolokotrones يوجه نشاط رجاله وعملياتهم في المورة، وجورج كارايسكيكيس Karaiskakes يوجه رجال الروميلي. وهكذا لم يكن اليونانيون يحاربون معاركهم كجيش قومي واحد تحت قيادة واحدة، بل كانوا يحاربون في شكل عصابات ومجموعات فدائية، وساعدهم على ذلك طبيعة جغرافية بلادهم التي جعلت من حرب العصابات منهجا عمليا. غير أن الوجه السلبي لهذا الأسلوب تمثل في التدمير الذي ألحقته تلك المجموعات بأهالي الريف الذي كان مسرحا للقتال بين مجموعة وأخرى أو ضد سلطات المدينة. وقد حدث مثل هذا في سلاح البحرية الذي تفشى بين رجاله وباء التمرد والعصيان رغم أن الأسطول أثبت فاعليته ضد البحرية العثمانية.

ولقد انعكس توزع اليونانيين بين أكثر من مكان وأكثر من قيادة على نحو ما رأينا على مسيرة الثورة ومجرياتها، فقد كانت للثورة قيادات في مكانين مختلفين أحدهما خارج بلاد اليونان حيث التجار والفناريون في بلاد الشتات، والأخرى داخل البلاد (في المورة) حيث الفلاحين والعساكر. وعلى هذا اندلعت الثورة الأولى من يونانيي إمارتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا)، وقامت الثانية في المورة (بلاد اليونان) في إطار محاولة السلطان محمود الثاني القضاء على تمرد علي باشا اليانيني. وبينما كانت الثورة الأولى على درجة عالية من التنظيم ووفق إيديولوجية متأثرة إلى حد كبير بالفكر الغربي، قامت الثانية بشكل تقليدي كرد فعل للفلاحين الأرثوذكس ضد سوء حكم العثمانيين وحالة الفوضى العامة والخروج على القانون شأن حالة ثورة الصرب.

أما النشاط الثوري لليونانيين في الشتات فقد حدث من خلال "رابطة الأصدقاء" The Philike Hetairia التي قادت الثورة بنجاح ملحوظ ليس في بلاد اليونان فقط وإنما في كل بلاد البلقان. وهي رابطة أسسها في عام ١٨١٤ ثلاثة من التجار اليونانيين المفلسين في أوديسا Odessa على البحر الأسود، وتلقت دعما كبيرا وخاصة من صغار التجار والحرفيين وقليل من أغنياء التجار والفلاحين. وقد تم تنظيم هذه الرابطة على طريقة الماسونية والمنظمات الثورية الأخرى في التآمر والسرية والتكتم، وكان الانضمام لها يتم وفق طقوس محددة، ولأعضائها مراتب ودرجات ومستويات مختلفة. وفي ١٨١٨ نقلت الرابطة مركزها إلى استانبول عاصمة الدولة العثمانية حيث يعيش عدد كبير من اليونانيين وهناك بدأت تتخذ الإجراءات والاستعدادات اللازمة للقيام بثورة بلقانية عامة تدعمها روسيا.

ولقد كانت الرابطة تعول كثيرا على مساعدة روسيا في القيام بالثورة حتى لقد تردد أن هناك زعامة خفية لها ربما تكون قيصر روسيا نفسه (ألكسندر الأول). والحقيقة أن روسيا كانت لها مصلحة في إقصاء العثمانيين من البلقان من قديم، ففي ١٧٧٠ وقفت بجانب ثورة المورة التي كان حظها سيئا، وفي المعاهدات التي كانت تعقدها لتسوية آثار الحروب في البلقان كانت تحرص على أن تؤكد حقها في حماية أرثوذكس البلقان، وحقها في التحدث باسم الصربيين والرومانيين (ولاشيا ومولدافيا). وأكثر من هذا كان عدد كبير من قناصلها في بلاد البلقان ومعظمهم يونانيون أصلا أعضاء في "رابطة الأصدقاء" التي كان المسئولون الروس في مختلف المستويات يعرفون بأمرها وبأهدافها.

كانت الرابطة بحاجة لقيادة تنفيذية للثورة فوقع اختيارها على جون كابوديسترياس Capodistrias وهو يوناني من جزر أيونيا وكان آنذاك وزير خارجية روسيا، فلما اعتذر تمت مفاتحة ألكسندر يبسيلانتيس Ypsilantes وهو يوناني آخر ويعمل ياور لقيصر روسيا، وكان والده خوسبدار سابق لولاشيا. وقد قبل الرجل مهمة تنظيم الثورة حيث عمل على تجنيد عناصر يونانية متنفذة تعيش في بلاد اليونان نفسها، ومنهم تيودور كولوكوترونيس ، وبتروبي مفروميخاليس Petrobey Mavromichales أحد النبلاء المهمين في ماني Mani بالمورة، وجرمانوس Germanos أسقف بترا. ومن ناحية أخرى قام وكلاء الرابطة بتمشيط بلاد اليونان طولا وعرضا بحثا عن أنصار لتأسيس خلايا ثورية. ولما كانت الرابطة تستهدف القيام بثورة عامة في البلقان فقد عملت على تجنيد عناصر من قوميات أخرى من غير اليونانيين وقد حققت نجاحا ملحوظا في هذا المقام إذ انضم إليها بلغاريون ورومانيون وصربيون وأصبح لها مئات الفروع التي ضمت أعدادا هائلة من الأعضاء.

وضعت الرابطة خطتها على أساس أن تقوم الثورة في كل من المورة والصرب في وقت واحد ولكن لسوء الحظ لم تكن ظروف الصرب مواتية للاشتراك في عمل من هذا النوع، ذلك أن ميلوش زعيم الصرب الذي خلف كاراديورديه كان يفضل تحقيق الاستقلال بالتدرج ومن خلال التعاون مع السلطان العثماني خاصة وأنه كان يتفاوض مع الباب العالي لكي تكون الصرب "إمارة وراثية" ولهذا لم يكن يريد تشويشا على مفاوضاته. غير أن الرابطة نجحت في أن تضم إلى صفوفها كاراديورديه فور عودته من منفاه عام ١٨١٧ ليتولى تنفيذ خطة اليونانيين في الثورة العامة. وبهذا أصبح منافسا لميلوش خاصة وقد انضم إلى الرابطة بعض خصوم ميلوش مثل ستويكوفيتش Stojkovic ثم جاء شنق كاراديورديه ليقضي على احتمال اشتراك الصرب في خطة الثورة العامة البلقانية ضد العثمانيين.

وأمام خروج الصرب من ترتيبات الثورة على ذلك النحو وقع اختيار الرابطة على إمارتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا) بديلا رغم أن معظم الأهالي هناك من الرومانيين. وكان اختيارا منطقيا إلى حد كبير ذلك أن الإمارتين أصبحتا مركزا للاجئين من الصرب والبلغار، وأن زعيم حركة القوميين الرومان تيودور فلاديمريشكو Vladimirescu الذي يعتمد على الفلاحين وصغار ملاك الأراضي الزراعية كان عضو في الرابطة، فضلا عن أن النفوذ السياسي الرئيسي في الإمارتين كان في يد اليونانيين الفناريين فمثلا كان اليوناني ميخائيل سوتسوس Soutsos خوسبدار مولدافيا عضوا في الرابطة، كما أن الرابطة كانت تنتظر المساندة من كبار رجال الدين في الإمارتين وكبار ملاك الأراضي الزراعية ومعظمهم من اليونانيين أصلا. ومن ناحية أخرى كان الوجود العثماني في الإمارتين ضعيفا، فالقرى تخلو من الموظفين العثمانيين، والحامية العسكرية لا توجد إلا في حصون الدانوب، والميلشيات المحلية في عناصر تعتقد الرابطة أنها خير معين.

ومع أن ظروف الثورة العامة كانت مواتية في إمارتي الدانوب على ذلك النحو إلا أن الثوار كما سبقت الإشارة كانوا يعولون كثيرا على مساندة روسيا ويعتبرونها أمرا جوهريا، بل إن الرابطة كانت تعتقد أن روسيا فور اندلاع الثورة سوف ترغم على التدخل نظرا لسابق نفوذها الهائل في الإمارتين، وأن السلطان العثماني قد لا يدفع بقواته إلى هناك بدون موافقة روسيا طبقا للاتفاقية الروسية-العثمانية عام ١٨٠٢، أي أن روسيا سوف تدفع بقواتها إلى المنطقة أو تمنع دخول القوات العثمانية.

وهكذا وفي ربيع ١٨٢١ اندلعت الثورة في الإمارتين تحت قيادة يبسيلانتيس عندما تيقنت الرابطة من وقوف فلاديمريشكو بجانب الثورة، ومن انشغال القوات العثمانية في قمع تمرد علي باشا اليانيني في المورة والتي كانت الرابطة تتابع مجرياته عن قرب لعل الثورة العامة تقوم فيها.

والحق أن الثورة التي اندلعت في إمارتي الدانوب كانت كارثة بكل المقاييس منذ البداية فمن ناحية لم تقم ثورة عامة في بلاد البلقان كما كانت الرابطة تتوقع، ولم تتحرك الصرب لمضايقة الباب العالي، ولم تقدم روسيا مساعدة للثوار من أي نوع، بل لقد استنكر قيصرها ألكسندر الأول الأمر برمته علنا ولم يتحرك ليحول دون دخول القوات العثمانية في البلاد فقد كان في مؤتمر في لايباخ Laibach لمتابعة حركات الثورات القومية في كل من إيطاليا وأسبانيا تنفيذا لتسويات مؤتمر فيينا ١٨١٥ الذي قرر بتأثير مترنيخ مستشار النمسا -بعد التخلص من نابليون والثورة الفرنسية- المحافظة على خريطة توازن القوى في أوربا والذي كان يعني الوقوف ضد أي ثورة قومية تؤدي إلى الإخلال بهذا التوازن.

ومن ناحية أخرى واجهت الثورة في الإمارتين نكسات شديدة لم تكن متوقعة، فعندما لم يحدث التدخل الروسي المنتظر بدأت العلاقات بين اليونانيين والرومانيين في الإمارتين تتدهور وكانت غالبية الرومانيين يكرهون سيطرة الفناريين اليونانيين بصرف النظر عن أي موقف طبقي اجتماعي. ومن ناحية أخرى كانت الرابطة منظمة يونانية قومية في الأساس وليس للرومانيين مصلحة أساسية في تحقيق نصر يوناني عظيم. وأكثر من هذا أهمية أن الثورة تحت قيادة تيودور فلاديمريشكو اكتسبت ملامح اجتماعية قوية إذ انتهز الفلاحون الفرصة لكي يثوروا ضد سادتهم ملاك الأراضي الزراعية في طول البلاد وعرضها حتى أصبح الرجل نفسه في وضع صعب للغاية وعندما أدرك أن الثورة قد لا تنجح حاول إنقاذ نفسه بالشروع في التفاوض مع السلطات العثمانية فما كان من الرابطة إلا أن اختطفته وأعدمه يبسيلانتيس في ٢٧ مايو ١٨٢١، وبموته قضي تماما على أي أمل في وجود مساعدة رومانية للرابطة في تفجير الثورة العامة في البلقان.

والحال كذلك دخل الجيش العثماني أراضي الدانوب وهزم الفرقة اليونانية التي أطلق عليها اسم "الكتيبة المقدسة" شر هزيمة في معركة دراجاساني Dragasani وفر يبسيلانتيس هاربا إلى النمسا في يونية من العام نفسه وهناك سجن لمدة تسع سنوات. ولما كانت الفرقة اليونانية في بداية الثورة قد أعملت القتل في العثمانيين في مدينتي ياصي وجلاطه Galata فقد كان من المتوقع أن يقوم الجيش العثماني بالثأر لما حدث. وبهذا انتهت الثورة في إمارتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا).

ورغم فشل "رابطة الأصدقاء" في القيام بالثورة في بلاد الرومانيين (إمارتا ولاشيا ومولدافيا) كما رأينا إلا أنها رتبت لقيام الثورة في بلاد اليونان ذاتها (المورة). وكانت الظروف هناك مواتية حيث الفلاحون يحملون السلاح. وجاءت الفرصة عندما قرر السلطان محمود الثاني القضاء على تمرد علي باشا اليانيني. ففي خلال عام ١٨١٩-١٨٢٠ وجد اليانيني نفسه محاصر بجيش عثماني مصمم على الإطاحة به فلجأ إلى طلب المساعدة من الرابطة رغم أنه أفشى سرها للباب العالي من قبل، ومن الألبان، ومن الفلاحين المسيحيين عن طريق تخفيض الضرائب عليهم وتخفيف أعمال السخرة، كما التمس من قباطنة الروميلي Kapetanioi الانضمام إليه ضد الجيش العثماني، فضلا عن اعتماده بطبيعة الحالي على المسلمين.

غير أن علي باشا اليانيني لم يحصل على مساندة اليونانيين في بادىء الأمر ففي أغسطس ١٨٢٠ تقدم الجيش العثماني بقوة وتقهقر أمامه علي باشا وبصحبته ألفين من أعوانه إلى قلعته في يانينا فحاصرها الجيش العثماني. وخلال المعارك الحامية التي دارت بين الطرفين انضم العسكريون اليونانيون إلى جانب العثمانيين، فلما بدأت العساكر

العثمانية في تخريب البلاد غير اليونانيون موقفهم وانضم إلى اليانيني في مطلع ١٨٢١ حوالي خمسة آلاف أو سبعة من سكان الجبال ومن ثم وجد الجيش العثماني نفسه في موقف أضعف. ورغم وجود شبكة لرابطة الأصدقاء في المورة، إلا أنه لم يحدث تنسيق بين ثورة اليونانيين والثورة في إمارتي ولاشيا ومولدافيا ففي الوقت الذي علم فيه اليونانيون بعبور يبسيلانتيس نهر بروث Pruth هاربا إلى النمسا كانت ثورتهم في طريقها إلى الاندلاع.

والحق أن المورة كانت مكانا مناسبا لكي تكون مركزا لتنظيم المقاومة اليونانية شأن إمارتا الدانوب بالنسبة للرومانيين فقد كانت تتمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي قريب لما كانت تتطلع إليه الصرب وقد تحقق لهم هذا الوضع بعد سنوات من المعارك والمفاوضات. فاليونانيون في إقليم المورة كانوا يشغلون وظائف البلاد، ولهم جمعيات تشريعية وأخرى تنفيذية تتكون من ممثلين منتخبين عن كل جالية. وتقوم كل جمعية تشريعية باختيار أعضاء مجلس الشيوخ على مستوى الإقليم الذي له كامل السيطرة على الإدارة وعلى الضرائب، فضلا عن انتخاب عضوين مسيحيين وعضوين مسلمين للمجلس الدائم لوزير المورة. وأكثر من هذا أن إقليم المورة كان له حق إيفاد مندوبيه مباشرة للباب العالي في استانبول لمناقشته في الشكاوى والمطالب.

غير أن كبار الملاك الزراعيين من نبلاء المورة وكبار رجال الكنيسة الأرثوذكسية كانوا في كل الأحوال راغبين عن الثورة ضد الحكم العثماني إذ كانوا جزءً من نظام الحكم القائم ولهم مصلحة في استمراره، فضلا عن أن المبادىء الثورية العلمانية كما تعبر عنها "رابطة الأصدقاء" لم تكن تتلاءم مع عقائد رجال الدين وتتعارض مع توجهات الكنيسة التي كانت ترى الخطر كل الخطر يأتي من الغرب الكاثوليكي ومن هنا كان رجال الدين يتعاونون مع السلطات العثمانية.

على أن الأحداث أرغمت كل الأطراف على الاشتراك في الثورة رغم ما بينها من اختلافات في التوجهات والرؤى. والحاصل أن السلطات العثمانية بلغتها شائعات ترددت بأن الثورة في بلاد البلقان توشك أن تنفجر فبادرت باستدعاء نبلاء المورة في مارس واجتمعت بهم في تريبوليتزا Tripolitsa كنوع من اختبار الولاء فلما انفجرت الثورة فعلا في السادس من أبريل تم احتجاز من وصل من أولئك النبلاء بصفة رهائن لديها. ويلاحظ أن جرمانوس أسقف بترا والنبيل بتروبي من ماني قد أعلنا الثورة من مدينة كالاماتا Kalamata دون أن تكون هناك خطة متكاملة أو تنظيما مركزيا وكل ما هنالك أن أعضاء رابطة الأصدقاء استثمروا الظروف فانضم بعض النبلاء للثورة إيمانا بالمبدأ وانضم البعض الآخر بسبب المذابح التي ارتكبها العثمانيون وتحمل الفلاحون والميلشيات المحلية عبء المعارك.

والحقيقة أن رد فعل العثمانيين لثورة اليونان كان ضعيفا في البداية وذلك بسبب انشغالهم بثورة الرومانيين في ولاشيا ومولداقيا، ومواجهة تمرد علي باشا الياليني، والحرب مع بلاد فارس في شرق وشمال العراق. غير أن قيام الثوار بإعمال القتل والذبح في المسلمين وخاصة في تريبوليتزا في أكتوبر ١٨٢٢ دفع السلطات العثمانية للقيام بعمليات دموية مماثلة، ففي ليلة عيد القيامة قامت مجموعة من الانكشارية بشنق بطريرك استانبول وبعض أساقفته أمام كنيستهم كما أعملوا القتل في اليونانيين في استانبول وفي أماكن أخرى. وتبادل الطرفان عمليات الذبح والقتل والانتقام في صورة دموية غاية في البشاعة. ومع ذلك فإن الذي لفت أنظار بلاد أوربا وروسيا لما يحدث كان تصرفات العثمانيين فقط وخاصة المذبحة التي راح ضحيتها حوالي ثلاثمائة ألف من أهالي جزيرة خيوس Chios في أبريل ١٨٢٢ الأمر الذي كان له تأثيره القوي في بلورة أسباب للتدخل الأوربي.

وإذا كان الجيش العثماني قد نجح في قمع ثورة الرومانيين إلا أنه لم يتمكن من قمع ثورة اليونانيين بالسرعة المطلوبة لانشغاله بمواجهة علي باشا اليانيني إلى أن مات في فبراير ١٨٢٢، فضلا عن أن اليونانيين كانوا يحاربون على أرضهم وفي مناطق جبلية تصلح لحرب العصابات ولم يكن بامكان السلطات العثمانية توفير جماعات مناسبة للحرب في الجبال. ومن ناحية أخرى كان اليونانيون بحلول صيف ١٨٢٢ قد أقاموا لهم قواعد متينة للعمليات البحرية والتموين في المورة بعد أن سيطروا عليها وفي عدة جزر أهمها هايدرا Hydra، وسبتساي Spetsai، وبسارا Psara، وميسولونجي Misolonghi شمال خليج كورنثا، وأثينا، وطيبة Thebes والمنطقة المحيطة. وأصبحت ميسولونجي المركز الرئيسي للثورة بعد أن تمكن الجيش العثماني من قمع الانتفاضات التي هبت في الأماكن الأخرى، وأصبحت مشكلة العثمانيين تتلخص في كيفية إخضاع ميسولونجي.

وخلال المرحلة الأولى من الثورة ١٨٢١-١٨٢٥ تمكن الثوار من الاحتفاظ بمواقعهم الرئيسية وساعدتهم خبرتهم في القرصنة البحرية على إيقاع خسائر بالبحرية العثمانية، لكنهم أثبتوا فشلهم في مواجهة مشكلاتهم الداخلية بالتفاهم بدلا من الحرب ذلك أنهم في وقت الفراغ من قتال العثمانيين كانوا يقتتلون فيما بينهم في حرب أهلية، وأصبحت الحاجة إلى وجود سلطة مركزية لإدارة الثورة أمرا أساسيا. وآنذاك كان ثمة شخصيات يونانية قد عادت إلى بلادها بسبب المواجهات مع العثمانيين في المناطق التي يعيشون فيها، وهي شخصيات نالت حظا راقيا من التعليم واكتسبت خبرات سياسية مركبة مع إيمان بكثير من مبادىء الثورة الفرنسية. ومن هؤلاء ديمتريوس يبسيلانتيس الذي رجع في يونية ١٨٢١ وتبعه ألكسندر مفروكورداتوس Mavrokordatos الفناري والذي كان لظهوره على مسرح الأحداث مغزى سياسيا.

وفي هذا الخصوص أصبح يبسيلانتيس في جانب الفكرة التي تدعو إلى عقد جمعية تأسيسية وتكوين دولة يونانية موحدة تحت قيادة مركزية بتأييد من العسكريين وخاصة تيودور كولوكوترونيس وكان يأمل أن يكون رئيسا للحكومة. وعلى هذا وفي ديسمبر ١٨٢١ انعقدت الجمعية التأسيسية في إبيداروس Epidaurus قامت بتشكيل حكومة أصدرت دستورا في يناير ١٨٢١ تمت صياغته على نمط الدستور الفرنسي للحيلولة دون تركيز السلطة في يد شخص واحد حيث عهد بالسلطة التنفيذية إلى لجنة خماسية برئاسة مفروكورداتوس، وبهذا الدستور تحقق لسكان الجزر ونبلاء المورة ما كانوا يتطلعون إليه من نظام. وقد أسرع مفروكورداتوس الذي أدرك أن قوة الدولة الحقيقية ما تزال في الأقاليم، بالرجوع إلى ميسولونجي لإيجاد قاعدة محلية له هناك. ومع هذا فإن الحكومة الجديدة التي وقعت تحت سيطرة النبلاء وسكان الجزر لم تحظى باحترام كولوكسوترونيس وأنصاره من الميلشيات والفلاحين.

وفي ديسمبر ١٨٢٢ عقدت جمعية أهلية ثانية في آستروس Astros من أجل الاتفاق على جعل الحكومة مركزية وذات طابع مدني، وتحقيقا لذلك تم عزل كولوكوترونيس من رئاسته العسكرية فما كان منه إلا أن اختطف بعض أعضاء الحكومة وأرغم الآخرين على الفرار. وبهذا ظهر مركزان للسلطة، واحد عسكري في ناوبليون Nauplion برئاسة كولوكوترونيس ، والآخر مدني في كرانيدي Kranidi برئاسة كونتوريوتيس Kountouriotes وهو من سكان الجزر وأغنى رجل في البلاد، وكان على صلة وثيقة بأهالي جزيرتي هايدرا وسبتساي. وقد انضم إليه أندرو زايمس Zaimes أحد نبلاء المورة، وجون كوليتيس Kolettes الذي جاء إلى المورة في ١٨٢١ وستكون له أهميته في السياسات اليونانية في المستقبل وهو فلاخي الأصل وكان على اتصال سابق ببلاط علي باشا اليانيني وله نفوذ كبير بين العسكريين في الروميلي.

وفي الصراع بين هذين المركزين على سلطة الحكم كانت الغلبة للمجموعة المدنية في كرانيدي التي كانت أقرب ما تكون لسلطة سياسية شرعية خاصة وأنها تلقت قرضا من بريطانيا في ١٨٢٤ لدعم مسيرتها، أما كولوكوترونيس فقد تخلى عن حكومته في ناوبليون وغادرها في مقابل مبلغ من المال. ورغم هذا فإن الأحوال السياسية لم تهدأ وتستقر بين اليونانيين، ففي نهاية ١٨٢٤ انفجرت الحرب الأهلية مرة أخرى بين أهالي الجزر والروميلي من جهة وأهالي المورة من جهة أخرى حيث شنت عصابات الروميلي غارات وحشية داخل المورة. وبحلول عام ١٨٢٥ كان الجيش العثماني قد عجز عن سحق الحرب الأهلية الدائرة وعجز المتمردون عن توسيع دائرة سيطرتهم وتبددت قوتهم في المعارك الداخلية وتجمد الموقف عند هذا الحد. لكن سرعان ما تغير الوضع عندما قام السلطان

محمود الثاني باستدعاء محمد علي باشا واليه على مصر للقضاء على ثورة اليونانيين وهو ذلك الإجراء الذي انتهى بالتدخل الأجنبي وتغيير الموقف برمته في شرق البحر المتوسط.

أما محمد علي فقد اشترط ثمنا عاليا مقابل خدماته فوعده السلطان بجزيرة كريت وأن يكون ابنه إبراهيم باشا حاكما على المورة. وعلى هذا تقدمت قواته بسهولة فاستولت على كريت وفي فبراير ١٨٢٥ دخلت المورة وعجزت العساكر اليونانية غير المنظمة عن مواجهة القوات المصرية التي كانت مدربة تدريبا عسكريا حديثا. وعلى هذا دفع اليونانيون ثمن السنوات التي أضاعوها في الصراع الداخلي فيما بينهم وحين كانت القوات المصرية تقوم بعملياتها في الجنوب كان الجيش العثماني يكثف هجومه في الشمال. وفي أبريل ١٨٢٦ سقطت ميسولونجي الحصن الكبير، وفي يونية استولى العثمانيون على الأكروبوليس في أثينا، وبدا أن الثورة تحتضر ولم يكن يفلح في إنقاذها من الموت إلا تدخل خارجي كبير.

على أن التدخل الخارجي في الثورات المحلية قد لا يكون إيجابيا بشكل عام، فمثلا كان تدخل روسيا إيجابيا في حالة ثورة الصرب، وكارثة في حالة ثورة الرومانيين في ولاشيا ومولدافيا حين أنكرها قيصر روسيا. أما بالنسبة لموقفها تجاه الثورة اليونانية فكان غاية في التعقيد، فمن ناحية كان القيصر ملتزما بسياسة مترنيخ مستشار النمسا بشأن سياسة قمع الحركات القومية في أوربا التي تم إقرارها في مؤتمر فيينا ١٨١٥ حفاظا على التوازن الدولي ، ومن ناحية أخرى كانت عليه التزامات تجاه الأرثوذكس باعتباره حامي حماهم في أنحاء الإمبراطورية العثمانية. وفي هذا الخصوص كان شنق بطريرك استانبول والمذابح التي جرت لليونانيين من الأحداث التي لا يمكن التسامح معها بسهولة، لكن الدخول في حرب دينية أمر له حسابات أخرى. أما التدخل لقمع ثورة قومية أمر ممكن وله حسابات وتوازنات، فمن ناحية أضيرت الملاحة التجارية لروسيا في البحرين الأسود والمتوسط بسبب معارك الثورة اليونانية وأصبحت البحار غير آمنة، ومن ناحية أخرى كانت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والدولة العثمانية مقطوعة منذ صيف ١٨٢١ بسبب الأوضاع في إمارتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا) التي كانت روسيا تضعها في أولياتها مسع حماية الأرثوذكس أكثر من اهتمامها بثورة اليونانيين القومية. وقد ظل هذا هو موقف روسيا والقوى الأوربية الأخرى عند بداية ثورة اليونانيين حيث لم تكن هذه الدول تريد حربا في البلقان.

على كل حال .. ففي الوقت الذي أخذ فيه اهتمام روسيا بثورة اليونانيين يقل بعد عام ١٨٢١ كان اهتمام الغرب يزداد، ففي أغسطس ١٨٢٢ تولى جورج كانتج Conning رئاسة الحكومة البريطانية وكانت السياسة البريطانية ما تزال تتمسك بمبدأ المحافظة على

وحدة الإمبراطورية العثمانية من باب كبح جماح روسيا. لكن الثورة اليونانية ضايقت التجارة البريطانية في المنطقة وأدت إلى قلقة الأوضاع في جزر أيونيا التي كانت تحت الحماية البريطانية. فلما عجزت الدولة العثمانية عن قمع تمرد اليونانيين وجدت بريطانيا نفسها في قلب الأحداث. وكانت كل ما تود أن تتجنب وقوعه مهما كان الثمن هو قيام حكومة يونانية مستقلة أو حكومة تتمتع بالحكم الذاتي تحت سيطرة روسيا. ومن هنا رأينا كاننج الذي اشتهر بالمرونة ينتهج سياسة تدعو إلى التعاون مع روسيا ثم فرنسا بشأن حل المشكلة اليونانية بهدف أن يمنع أحدهما من التصرف بما قد يؤدي إلى الإضرار بالمصالح البريطانية.

وآنذاك كان الرأي العام في بريطانيا كما هو الحال في البلاد الأوربية الأخرى يعشق الرومانسية الهللينية ويناصر اليونانيين في قضيتهم، كما أن حكام تلك البلاد وساستها من بريطانيا وحتى روسيا تلقوا في مراحل دراستهم دروسا عن العصر الكلاسيكي اليوناني والروماني ومن ثم رأوا في اليونانيين المحدثين سلالة أبطال الأساطير اليونانية الذين تعرفوا عليهم في كتب المدرسة وتخيلوهم شعبا نبيلا وشجاعا وجميلا يشبه التماثيل القديمة في عظمتها ويحاربون حشدا من المسلمين الإرهابيين. وأكثر من هذا أن أول دستور يوناني وضعته الحكومة القومية كان مستمدا من نماذج الغرب الليبرالي، ولهذا فإن الليبراليين الأوربيين رأوا في ثورة اليونان كفاحا ونضالا اجتماعيا وسياسيا يتفق مع معتقداتهم السياسية. والحق أن أنصار الهللينية جاءوا من مختلف قطاعات بلاد أوربا ليقفوا بجانب ثورة اليونانيين وفي مقدمتهم ملك بافاريا لودفيج الأول، والشاعران بيرون وشيلي، وفي روسيا كان توظيف الأرثوذكسية جاهزا لمناصرة الثورة.

وعلى أساس هذا الاهتمام بدأ كاننج رئيس الحكومة البريطانية يتخذ سلسلة من الإجراءات، ففي ١٨٢٣ اعترف بان اليونانيين قوم يحاربون قضية بلادهم وهذا يعطيهم ميزة معينة في حالة الاشتباك البحري مع الأسطول العثماني. وفي ١٨٢٤ منح الحكومة اليونانية ثلاثة مليون جنيها قرضا اسميا ولو أن الصفقة صاحبها بعض التدليس بحيث تسمح بوجود حقوق مالية لرجال المال الإنجليز في مستقبل اليونان، كما تتالت القروض من عدة جهات. ولكن الخطوة الأكثر أهمية كانت تحرك كاننج للتعاون مع روسيا رغم ما بين البلدين من خصومة في عدة مسائل لكن كانت لهما مصالح مشتركة في المسألة اليونانية حيث أضيرت مصالحهم التجارية ولم يكن أي منهما يرحب بتدخل محمد علي باشا والي مصر.

غير أن ألكسندر الأول قيصر روسيا مات في ١٨٢٥ وخلفه نيقولا الأول وهو أكثر محافظة وأكبر خصم للثورات القومية وأكثر حسما فيما يقرره. وقد انتهز كاننج فرصة

تتويج نيقولا وأوفد إليه دوق ولنجتن في أبريل ١٨٢٦، وهناك تم عقد بروتوكـول سـانت بطرسبرج بين البلدين ونص على أن يقوما بدور الوساطة بين الثـوار اليونـانيين وبـين الحكومة العثمانية لإقامة دولة يونانية ذات حكم ذاتي. على أن روسيا لم تكن تضع المسألة اليونانية في أوليات أجندتها السياسية بل كان يأتي قبلها شؤون الصرب وإمارتـا الـدانوب (ولاشيا ومولدافيا). ولهذا انتهز القيصر الفرصة وأرسل إنذارا إلى الباب العالي في مارس ١٨٢٦ بأن الأمور في الصرب والدانوب تخالف المعاهدات التي سبق الاتفاق عليها، وهي إشارة إلى المادة الثامنة من معاهدة بوخارست. وبناء عليه تم سحب القوات العثمانية مـن المنطقتين لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ثورة اليونانيين.

وفي تلك الأثناء كانت الدولة العثمانية تواجه أزمات داخلية حقيقية فرغم أن السـلطان محمود الثاني تخلص من الانكشارية في يونية ١٨١٦، وهذا أمر له أهميته في إنقاذ دولتـه من سيطرتهم، إلا أن الجيش العثماني كان في حالة من التفكك بحيث لـم يكـن السـلطان ليغامر بمقاومة مطالب روسيا. وعلى هذا تم الاعتراف في مؤتمر القرم بأن تكون روسـيا حامية للصرب ولإمارتي الدانوب ولها الحق في التدخل في شؤونهما الداخلية.

ومن ناحية أخرى انضمت فرنسا لكل من بريطانيا وروسـيا فـي جبهـة دبلوماسـية مشتركة إذ لم يكن بامكان فرنسا أن تقف بعيدا عن أزمة في عالم البحر المتوسط وتسـمح لقوى أخرى بالتوسط فيها دون مشاركة منها خاصة وأن ملكها شارل العاشـر كـان هـو الآخر من عشاق الهللينية. وهكذا وفي معاهدة لندن في يوليو ١٨٢٧ اتفقت الدول الـثلاث على إقامة حكومة ذاتية يونانية عن طريق الوساطة بين الباب العالي والثـوار، وفرضـت حصارا بحريا على المورة لقطع اتصال القوات المصرية بمركز قيادتها في مصر. وفـي أكتوبر ١٨٢٧ دخلت القوات المشتركة خليج نفارين حيث ترسو قطع الأسطول العثمـاني- المصري وتبادل الطرفان إطلاق النار وانفجرت معركة بحرية انتهـت بغـرق الأسـطول العثماني بالكامل رغم أن أثينا كانت قد سقطت في يد القـوات المصـرية. وكانـت تلـك الموقعة بداية لسلسلة من الوقائع انتهت بتدخل روسيا عسكريا في البلقان بشكل مباشر.

ومن سوء حظ اليونانيين أن كاننج كان قد مات قبل معركة نفارين بشـهرين وتنصـل خليفته ولنجتن مما فعله الحلفاء وأخذ سياسة عكسية، وتنكر الباب العالي لاتفاق القرم مـع روسيا بسبب ما حدث لأسطوله في نفارين. وهكذا اندلعت الحرب بـين روسـيا والدولـة العثمانية في أبريل ١٨٢٨. وفي تلك الحرب تمكنت القوات الروسية مـن الوصـول إلـى آدريانوبل Adrianople بعد حملة صعبة داخل البلقان وفي سبتمبر ١٨٢٩ عقدت معاهدة آدريانوبل بين الطرفين. وآنذاك كان يمكن لروسيا التي كانت منتصـرة أن تنهـي وجـود الإمبراطورية العثمانية وتعمل على تقسيمها لكنها فضلت أن تبقي عليهـا وتكـون تحـت

هيمنتها. ولهذا لم تكن شروط معاهدة الصلح صعبة إذ اكتفت روسيا بالحصول على أراضي في القوقاز مع تأكيد حمايتها للصرب وإمارتي الدانوب والنص على تسوية المسألة اليونانية بوساطة دولية.

وفي تلك الأثناء كانت الأحوال السياسية في اليونان قد تحسنت إلى حد ما فقد حلت حكومة أندرو زايمس محل حكومة كونتوريوتيس بعد سقوط ميسولونجي ولكن كولوكوترونيس ظل يمثل مشكلة. وفي ١٨٢٧ انعقدت جمعية وطنية ثالثة في مدينة تروزينه Troezene وأعدت دستورا عرف باسمها، وقامت بدعوة كابوديسترياس لليونان لكي يكون رئيسا للبلاد، واختارت بريطانيين من عشاق الهللينية ليرأسا الجيش اليوناني والبحرية وهما السير ريتشارد تشارش Charch، وألكسندر كوشرين Cochrane.

وفي فبراير ١٨٢٨ وصل كابوديسترياس إلى اليونان وكان قد طرد من وظيفته في روسيا في ١٨٢٢ وعاش في سويسرا، وذلك بعد أن حصل على مساندة كولوكوترونيس وأنصاره وكذا نبلاء المورة. وكان الرجل يدرك من واقع خبرته الإدارية أن البلد في حاجة إلى حكومة قوية ومستقرة وإلى دعم القوى الكبرى، وعلى هذا حاول إعادة تنظيم البلاد في ضوء الفكر السياسي الليبرالي ومقتضيات نظريات العصر ومفاهيمه، وكان يرغب في تأسيس إدارة مركزية بيروقراطية تستطيع إدارة البلاد لصالح كل القوى الاجتماعية.

ولكن سرعان ما واجه عقبات هائلة لم تكن في حسبانه، ذلك أنه لم يتمكن من السيطرة على عملية إعادة توزيع ممتلكات العثمانيين من الأراضي وكانت أثناء الثورة قد انتقلت إلى أيدي النبلاء والعسكريين والسياسيين ولم يحصل الفلاحون الذين يزرعونها على أي نصيب. وفي العلاقات الخارجية كان مركزه ضعيفا لأن بريطانيا وفرنسا اعتبرتاه ظلما بأنه من شيعة روسيا.

ورغم تلك الصعوبات استطاع وضع أول لبنة في طريق ترتيب شؤون البلاد على طريق القومية الواحدة ولكن لسوء الحظ تم اغتياله في أكتوبر ١٨٣١ ورأس الحكومة بعده ثلاثة أشخاص هم شقيقه أجوستينو، ومعه كولوكوترونيس، وكوليتيس. وسرعان ما دخل هؤلاء الثلاثة ذوي الاتجاهات المتباعدة في شجار وانزلقت البلاد مرة أخرى إلى نفق الفوضى السياسية. ولقد أدى إخفاق اليونانيين في تكوين حكومة مستقرة إلى تدخل الدول الكبرى لإقامة هذه الحكومة. وهذا التدخل يشرح لنا ضآلة دور اليونانيين السياسي في دولة اليونان المستقلة فيما بعد. والحاصل أن الدبلوماسية البريطانية والفرنسية والروسية هي التي بحثت كيفية خروج اليونان من مأزقها السياسي بمعزل عن ممثلي الشعب اليوناني نفسه، حيث رأت بعد عدة مداولات أن اليونان يجب أن تكون دولة مستقلة ذات

مساحة محدودة وليس حكومة تتمتع بالحكم الذاتي، وأن يكون الحكم فيها ملكيا مع إرجاء وضع الدستور. ووقعت الدول الثلاث اتفاقية في لندن في فبراير ١٨٣٠ أعلنت تأسيس مملكة اليونان بضمان الدول الثلاث وبرعايتها.

وكانت الخطوة التالية هي اختيار ملك للمملكة الجديدة ولقد عرض التاج في بادىء الأمر على ليوبولد أمير ساكس-كوبيرج Saxe-Coburg الذي وافق من حيث المبدأ لكنه سرعان ما رفض ربما لعدم رضائه عن الحدود المقترحة للمملكة أو لعدم رضاه عن الترتيبات المالية، فضلا عن أنه لم يكن محل تشجيع آجوستينو شقيق كابوديسترياس. ومما زاد من صعوبة اختيار ملك للبلاد أن الدول الثلاث اتفقت فيما بينها على ألا يتولى أحد أمراء الأسر المالكة في كل منها حكم بلاد اليونان. وأخيرا وفي ١٨٣٢ وقع الاختيار على الأمير أوتو Otto ابن لودفيج ملك بافاريا وكان في السابعة عشرة من عمره وجاء لليونان وفي جعبته قرضا أوربيا جديدا مع خريطة لحدود المملكة تمتد إلى خط آرتا-فولوس Arta-Volos وأدخل تعديلا على اسمه ليكون يوناني الشكل فأصبح أوثون Othon.

وهكذا وبحلول عام ١٨٣٣ كانت مملكة يونانية قد أنشئت يحكمها ملك أجنبي ويبلغ سكانها ثمانمائة ألف حيث ظل ثلاثة أرباع الشعب اليوناني في مناطق تحت سيطرة الحكم العثماني. وهذا ما جعل المراقبون يقولون أن الثورة اليونانية نجحت لكن الأمة اليونانية خسرت أكثر مما كسبت ذلك أن اليونانيين فقدوا الوضع الممتاز الذي كانوا يتمتعون به في الإمبراطورية العثمانية قبل الثورة في ١٨٢١. صحيح أنهم ظلوا يتولون وظائف عليا في الإدارة العثمانية إلا أنهم فقدوا المناصب ذات القيمة الأكبر مثل منصب "الخوسبدارية" في إمارتي ولاشيا ومولدافيا، وكذا الامتيازات التي يتمتع بها اليونانيون في الإمارتين، بل لقد أصبحوا محل نظرة شك وعداوة من قبل السلطات العثمانية. ولقد امتد تأثير الوضع الجديد إلى دوائر المال والتجارة حيث حل الأرمن محل اليونانيين في بنوك استنبول، وتولى البلغار بدلا من اليونانيين مهمة مد الدولة العثمانية بما تحتاجه من مواد تموينية واحتياجات عسكرية ففقدوا وضعا خاصا ومميزا. ويضاف إلى هذا أن السفن اليونانية قد تحطمت وتحتاج أموالا كثيرة لإصلاحها. أما الأوضاع في الريف فكانت غاية في السوء بعد عشر سنوات من الحرب الأهلية والثورة إذ تم تدمير مساحات كثيرة من الأراضي الزراعية وخاصة في المورة وهلك ما يقرب من ١٠% من سكانها.

أما آخر النتائج السلبية لإقامة المملكة اليونانية فإنه يتمثل في الدور الذي لعبته الدول الثلاثة الحامية (إنجلترا وروسيا والنمسا) في الشئون الخارجية والداخلية للمملكة. فبالرغم من أن اليونان أصبحت دولة مستقلة بعكس الصرب، إلا أنها ظلت تخضع لدرجة من التدخل الخارجي طالما كان الوجود العثماني مزعجا. ورغم أن روسيا جعلت من نفسها

قوة حامية ومعترف بها في كل من الصرب وإمارتي الدانوب إلا أن هذين الكيـــانين كانـــا يتمتعان بميزة التعامل مع دولة واحدة ألا وهي روسيا، أما اليونان على العكس كان عليهـــا أن تتعامل مع ثلاث دول كل منها له سياسات تتعارض مع الأخرى. لكن كـــان لبريطانيـــا الوضع الأقوى بين الدول الثلاث نظرا لتفوقها البحري ومع ذلك كان لفرنسا وروسيا كمـــا سوف نرى نفوذا كبيرا بالنسبة لتشكيل مستقبل اليونان.

حكومة الصرب الذاتية

بتوقيع اتفاقيتي عامي ١٨١٥-١٨١٦ مع السلطات العثمانية أصبح الصربيون يتمتعون بحكومة شبه ذاتية، ومن ثم كان على قادتهم أن يتفقوا على كيفية تشكيل الحكومة وتنظيم إدارة البلاد. وفي السنوات التالية واجهوا المشكلات الكبرى التي واجهت كل رجال السياسة في بلاد البلقان فور استقلالهم عن الدولة العثمانية، فقد كان عليهم أولا تحديد الإطار الأساسي لعمل الحكومة وعلاقتها بالسلطات الفرعية والمحلية في الأقاليم، وثانيا تحديد مسار السياسة الخارجية للبلاد، وثالثا الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الداخلية. وكانت المشكلات الرئيسية هي المشكلات نفسها التي كانت قائمة أيام الثورة وتتلخص في العلاقة بين ميلوش والنبلاء المعارضون وضرورة تسويتها، وتشكيل جمعية شعبية لمراقبة السلطة التنفيذية، فضلا عن تحديد مكانة الكنيسة الأرثوذكسية في الحكومة العلمانية الجديدة.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية فقد واجهت الحكومة الجديدة مشكلتين غاية في الأهمية أولهما عدم وضوح حقيقة وضع الصرب داخل الإدارة العثمانية رغم الاتفاقيتين، ومن ثم ظل هدف الصرب التوصل إلى حكومة ذاتية كاملة تكفلها معاهدة دولية. وثانيهما أن "دولة" الحكومة الجديدة وفق حدودها المقررة كانت تضم أقلية من الصرب، وكان هذا يعني ضرورة توسيع الحدود في المستقبل بحيث تشمل المناطق التي يعيش فيها كل الصربيين، وتنظيم العلاقات مع الدول الكبرى والباب العالي فيما يتعلق بالشؤون الخارجية، ذلك أنه بالرغم من أن روسيا كانت "الدولة الحامية" للصرب إلا أن النمسا وفرنسا وبريطانيا كانت تتدخل في شؤون الصرب حسب مقتضى الحال وخاصة النمسا التي كانت أراضيها متاخمة لأراضي الصرب عكس روسيا التي لم تكن بينها وبين الصرب حدود مشتركة.

وأخيرا كان على قادة الصرب الجديدة مواجهة مشكلة إنهاض بلدهم من وهدة التخلف الشديد وإدخاله إلى العالم الحديث من حيث إقامة شبكة من الاتصالات، وتوفير شروط ملائمة للتجارة والتبادل التجاري، وإقامة نظام تعليمي وطني، وهي مسائل ظلت مهملة في القرن التاسع عشر إلى حد كبير بسبب الانشغال بالصراع السياسي الداخلي والاهتمام بالتوسع الخارجي. ولما كان أغلب الصربيين من الفلاحين فقد كانت مشكلة الأرض الزراعية من حيث التملك والاستغلال وعلاقات الإنتاج لها أولويتها على سائر المشكلات.

كانت أول مشكلة سياسية واجهت حكومة الصرب الجديدة وجود ميلوش اوبرنـوفيتش نفسه على مسرح السياسة مسيطرا على الأمور في العاصمة بلجراد. وقد استند فـي هـذا إلى دوره في الثورة ضد كاراديورديه التي شارك فيها وهو في الثالثة والعشرين من عمره ضمن مجموعة كان يرأسها شقيقه ميلان. وعندما مات ميـلان مسـموما اتهـم أنصـاره كاراديورديه الذي لم تثبت مسئوليته عن ذلك أبدا، واستمر ميلوش في العمل مـع أصـدقاء أخيه وزادت مكانته بين مواطنيه عندما هرب كاراديورديه في ١٨١٣.

كان ميلوش كما رأينا يفضل تحقيق مكاسب لبلاده عن طريق التفـاوض مـع البـاب العالي أكثر من اللجوء إلى التمرد والعصيان المسلح. ورغم أن هذا الأسلوب كان يتفق مع ظروف دولية مواتية وأدى إلى تحقيق مكاسب للصرب، إلا أن شخصية ميلوش نفسه ظلت مثار اختلاف وجدل كبير بين معاصريه، فلقد تولى السلطة (١٨١٦) في وقـت لـم تكـن الصرب قد أقامت حكومة مركزية أو نظام إداري أو قوانين وتشريعات. وعلى هـذا كـان عليه أن يعمل من أجل إقامة بناء دولة وفي الوقت نفسه يتعامل مع الحكومة العثمانية أمـلا في الحصول على حقوق أكثر وضمان عدم التعدي على الحقوق التي تم اكتسـابها فعـلا. وفي إطار تلك الظروف قام ميلوش بتركيز كل مظاهر السلطة في يده حتى لقد قيـل أنـه كان يدير أمور البلاد كأحد الباشاوات الأتراك. ولقد جاءت المعارضة الأساسـية لـه مـن أولئك الذين كانوا يساندونه إلى حد ما وخاصة النبلاء الذين كانت لهم مكانة زمن الثـورة. ولكنه ظل محتفظا بشعبيته بين الغالبية العظمى من الفلاحين الذين اعتادوا لقـرون طويلـة العيش في مجتمع أبوي تحت سلطة مطلقة، ولهذا لم يجدوا في أسلوب حكمه تناقضـا مـع فهمهم لمعنى القوة السياسية.

على أن ميلوش لم يتردد في تسخير منصبه السياسي ومكانته بين الناس للحصول على أكبر قدر من المكاسب لنفسه، ورغم أن زعماء الحركات الثورية الأخرى كانوا سواء فـي هذا السلوك بدرجات متفاوتة إلا أن ميلوش اختلف عنهم جميعا من حيث درجـة النجـاح الذي حققه وطبيعته.. فرغم أنه ينحدر من أسرة فقيرة إلا أن ثروته بلغت في عـام ١٨٣٧ أي قبل تنازله عن العرش بعامين فقط مليون وستمائة ألف جروسـه groschen أي مـا مقداره ١٧% من دخل الدولة وقدره تسعة مليون ونصف مليونا. ولكي يحقق هذه الثـروة استخدم عدة وسائل كالاستيلاء على أراضي الملاك الأتراك السابقين، واحتكـار تصـدير الثروة الحيوانية وبيع الملح، والإبقاء على سخرة الفلاحين في الأراضـي التـي اسـتولى عليها، ومن ثم توفرت له أموالا اشترى بها اثنا عشر إقطاعية في ولاشيا حتى لقـد كـان وهو في المنفى في أربعينيات القرن التاسع عشر يعد واحدا من أغنى أغنياء العالم.

على كل حال .. فرغم فساد ميلوش الواضح وفق المقاييس الغربية على الأقل، إلا أنه أقام حكما وطنيا، واكتسب اعترافا دوليا بحكومة بلاده الذاتية وربما كان هذا أفضل شيء جدير بالاعتبار حققه الرجل في تاريخه. وفي هذا الخصوص ينبغي أن نعرف أن الشروط التي منحت لحكومة الصرب الذاتية بمقتضى اتفاقية فيينا التي سبقت الإشارة إليها لم تكن مرضية لميلوش إذ تم الاعتراف به حاكم عالي المقام دون أن يكون حكمه وراثيا في أسرته، كما أن حدود دولته الجديدة لم تكن قد حددت بعد، والموظفون العثمانيون ما يزالون يقومون ببعض الوظائف في بلاده. وهكذا كان أول هدف له الحصول على حق الوراثة في حكمه، وتسوية الحدود بأكبر قدر ممكن من التوسع، والتخلص من كل الموظفين العثمانيين والعساكر التي تعسكر في بلاده.

وفي علاقته بالباب العالي واصل ميلوش إتباع سياساته التقليدية من حيث التفاوض واستخدام الرشاوى وإظهار الولاء للسلطان والتعاون معه، وكان أحد مظاهر هذه السياسة قيامه بتسليم رأس كاراديورديه، والامتناع عن تقديم مساعدات لليونانيين في ثورتهم ضد السلطان. وأما بخصوص رغبته في أن يكون حكمه وراثيا نجده يكون جمعية في ١٨١٧ انتقى أعضاءها بنفسه بادرت بإعلانه "أميرا وراثيا" ولكنه كان بحاجة إلى موافقة الباب العالي لكي يجعل الأمر نافذا.

والجدير بالذكر أن النجاحات الأولى التي حققها ميلوش لم تكن بسبب مهاراته الخاصة فقط بقدر ما كانت بسبب تأييد روسيا ومساندتها له وخاصة في العلاقات الدولية. فمن المعروف أن معاهدة القرم عام ١٨٢٦ اشترطت تنفيذ المادة الثامنة من معاهدة بوخارست الخاصة بوضع الصرب تحت حماية روسيا، ثم تأكدت هذه النقطة في معاهدة آدريانوبل عام ١٨٢٩. ثم أصدر السلطان العثماني في ١٨٣٠ "خط شريف" أصبحت الصرب بمقتضاه حكومة ذاتية حقيقية .. أي أنه بحلول عام ١٨٣٠ أصبح ميلوش حاكما على الصرب معترف به ويتمتع بحق توريث الحكم في أسرته، وسيطر زعماء الصرب على شؤون بلادهم الداخلية، وتولى الموظفون الصربيون أمور الإدارة من حيث جمع الضرائب، وتم تنظيم شؤون الكنيسة وكافة المسائل المتعلقة بالوطنيين. وتقرر منع العثمانيين من البقاء في قرى البلاد، ومنع تركز المسلمين في المدن الرئيسية الحصينة، ومصادرة أراضي العثمانيين باتفاق مع الباب العالي على تعويض أصحابها من حصيلة الجزية المقررة على الصرب.

على أن مشكلة رسم حدود الصرب مع جيرانها ظلت قائمة، وفي هذا الشأن طالب ميلوش بتنفيذ ما تقرر في اتفاقيتي القرم وآدريانوبل من أن تشتمل الصرب على الستة أحياء التي كان كاراديورديه قد ضمها. ولما كان السلطان العثماني آنذاك مشغولا

بمواجهة توسع محمد علي باشا والي مصر في بلاد الشام فلم يفكر في مقاومة مطالب ميلوش فبادر بالتنازل عن الستة أحياء للصرب في نوفمبر ١٨٣٣. وبهذا التنازل امتدت حدود الصرب حتى نهر تيموك Timok شرقا وإلى نهر الدانوب شمالا وفي الجنوب امتدت من الشرق إلى الغرب شمال مدينتي نيش وراشكا Raska باتجاه شمالي غربي حتى نهر درينا مكونة الحدود الغربية. وداخل تلك الحدود نمت بلاد الصرب وتطورت حتى عام ١٨٧٨.

وبتسوية قضايا الحكم الذاتي الأساسية وترسيم حدود البلاد أصبح بالإمكان الالتفات لسؤال قديم له أهميته يتعلق بكيفية مراقبة القوة السياسية في الدولة الجديدة، وكانت هذه المسألة مثار صعوبات واجهت كاراديورديه حتى في أثناء الخطر المحدق بالبلاد زمن الثورة. وفي هذا الخصوص كانت الحكومة أمام أحد اختيارين عمليين: إما أن تخضع لسيطرة قائد قوي، وإما لمجموعة من النبلاء. والحق إن إقامة حكومة مركزية بالمعنى الاصطلاحي كان يتناقض مع التقاليد التي كانت قائمة في البلاد تحت الحكم العثماني، فقد كانت السلطة الصربية عشية الثورة سلطة أبوية بطبيعتها تقوم على لامركزية الإدارة حيث يدير شؤون الريف والمدن في القرى والأحياء أحد الكبراء knes كل في مكانه، وكذا النبلاء باعتبارهم زعماء شرفيين. وكان كاراديورديه يرغب في استبدال هذا النظام بحكم مركزي يقوم على سيطرة فرد قوي، غير أن خصومه الذين يستخدمون مصطلحات الغرب الأوربي في النظم الدستورية، كانوا يرغبون في الإبقاء على الشكل اللامركزي العثماني مع إيجاد نوع من "الوحدة بين الأقاليم" في إطار حكومة جمهورية جماعية بيد أبناء البلاد لحما ودما، ومن هنا طلبوا دعم روسيا.

ولقد استمر الصراع السياسي حول نموذج الحكم في البلاد قائما خلال فترة حكم ميلوش وكانت الحياة السياسية في البلاد بشكل عام محل اهتمام قلة قليلة من الناس انتظمت في جمعيات معينة لعل أبرزها جماعة الاسكوبشتينا Skupstina وهي مؤسسة ديموقراطية تقليدية تكونت من رجال مسلحين يلتقون في الهواء الطلق لتقرير مسائل ذات أهمية عامة. وقد حرصت الحكومة على دعوة تلك الجمعيات من آن لآخر ليس بهدف تكوين مجلس شورى منها وإنما للتصديق على قرارات أو برامج أعدتها الحكومة.

كما واجه ميلوش مثلما واجه كاراديورديه من قبل تحديات متكررة من جانب النبلاء الذي أصبحوا يتمسكون بإصدار دستور يمكنهم من تكوين جمعية تشريعية لمراجعة الحاكم وانضم إليهم التجار ورجال الحكومة وآخرون ممن كانوا يكرهون الأسلوب الاستبدادي التعسفي الذي يدير به ميلوش شؤون البلاد. ولما كان اتفاق ١٨١٥ بين ميلوش وعلي باشا المرعشلي قد نص على إقامة مجلس قضائي صربي فقد قام ميلوش بتعيين إثنى عشرة من

أعوانه من النبلاء في هذا المجلس الذي تعمد تجاهله فيما بعد. ووقعت ضده عدة تمردات في عشرينيات القرن التاسع عشر تمكن من قمعها. ورفض تشكيل مجلس من النبلاء طبقا لخط شريف أصدره السلطان في ١٨٣٠. والحال كذلك كان من الطبيعي أن تحشد المعارضة في عام ١٨٣٥ حوالي أربعة آلاف مؤيد لها في اجتماع أسفر عن إعداد "دستور" نصت مواده على تأسيس جمعية عمومية، فما كان من ميلوش إلا أن قام بتعيين مجلس نبلاء بمعرفته لا حول له ولا قوة. واللافت للنظر أن كل من السلطان العثماني وإمبراطور النمسا وقيصر روسيا وقفوا إلى جانب ميلوش لأنهم جميعا كانوا ضد إصدار دساتير توفر إقامة مؤسسات نيابية حقيقية.

غير أن هذا الموقف لم يكن يعني تدخل تلك القوى الكبرى في شؤون الصرب بشكل مباشر مثلما كان حال بلاد اليونان وإمارتا الدانوب (ولاشيا ومولدافيا - رومانيا). ولكن وجدنا أن كل من ميلوش والمعارضة يسعون للحصول على مساندة القنصليات الأجنبية التي كانت قد بدأت تتأسس منذ ثلاثينات القرن، ففي ١٨٣٥ افتتحت النمسا مقر بعثة دبلوماسية لها، تلتها بريطانيا في ١٨٣٧، ثم فرنسا في ١٨٣٨. ولما كانت الصرب ما تزال دولة غير مستقلة آنذاك فقد كان يتعين موافقة الباب العالي على أية تغييرات تطرأ على نظامها السياسي. وفي تلك الأثناء وقفت فرنسا وبريطانيا إلى جانب ميلوش ودعما حكمه المطلق على حين كانت روسيا تساند عملية تكوين مجلس من النبلاء طبقا لما جاء في خط شريف ١٨٣٠.

وفي هذا الخصوص تمت عدة مفاوضات في استانبول أصدر السلطان العثماني على أثرها ما يعرف بالدستور التركي الذي كان أساس حكومة الصرب حتى عام ١٨٦٩. وهذه الوثيقة التي تشبه القانون الأساسي المعمول به آنذاك في إمارتي الدانوب كان قانونا إداريا أكثر منه دستوريا، إذ لم يتضمن مبادىء عامة عن حقوق المواطنين وواجباتهم، بل إن السلطة الحقيقية للحكومة وضعت في أيدي مجلس مكون من سبعة عشر عضوا قام الأمير بتعيينهم ويبقون في وظائفهم مدى الحياة إلا في حالة فصلهم نتيجة ارتكاب جرائم معينة، فضلا عن اشتراك الحاكم والمجلس في الوظائف التشريعية، والوزراء مسئولون أمام المجلس الذي يصدق على القوانين والضرائب لكن للأمير حق الاعتراض المطلق. وفي ١٨٣٩ أدخل تعديل على هذا الدستور نص على تعيين الوزراء من بين أعضاء المجلس، وتنظيم القضاء وشغل الوظائف المدنية ووضع ملامح لإدارة الدولة في المجالات الأخرى.

ورغم أوجه القصور التي شابت هذا الدستور، إلا أنه أنهى فترة الحكم المطلق في بلاد الصرب، فلم يعد الحاكم أكثر من كونه أعلى سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية في البلاد، وأصبحت الحكومة قائمة على أساس ميثاق مكتوب. وخلال العقدين التاليين كان المجلس

يمثل القوة الحقيقية في حياة الصرب السياسية انطلاقا من هذا الدستور أو القانون الأساسي.

وبالإضافة إلى تأسيس حكومة مركزية على قاعدة تشريعية قوية فرض ميلوش نظام مركزي في الإدارة المحلية في البلاد، وبمقتضاه بهذا أصبح موظفو الإدارة المحلية تابعون للحكومة المركزية وينفذون تعليماتها حفاظا على وضعية الأمير. وتأكيدا لهذا الوضع كان الأمير يعين بمعرفته مسئول الناحية ويدفع له مرتبه بل لقد أعاد الجمعيات المحلية التي لا حول لها ولا قوة مما أدى إلى تحطيم النظام التقليدي للحكم المحلي، وأصبح رؤساء الطوائف ورجال الشرطة تحت مراقبة الحكومة المركزية، ومن ثم أصبحت الطوائف مركز المعارضة لحكمه.

ولكن .. لكي يؤسس ميلوش نظاما إداريا قوميا وفعالا كان بحاجة إلى مسئولين متعلمين وهو طلب لم يكن متوفرا بين الصربيين آنذاك وعلى هذا فقد اضطر لتوظيف صربيين يعيشون في النمسا توفر لهم قدرا معتبرا من التعليم. لكن مشكلة الإدارة لم تكن في عدم توفر المتعلمين في الصرب بل كانت في أن ميلوش كان يحتقر كل من يعمل تحت رئاسته ويتعامل معهم كأنهم خدم شخصيين له. ومع هذا زاد عدد الموظفين زيادة ملحوظة في عهده حتى لقد بلغ عددهم مع نهاية حكمه ٦٧٢ موظفا منهم ٢٠١ من رجال الشرطة. وكان من الطبيعي أن يكون هؤلاء الموظفون جماعة مصالح استهدفت حماية وضعهم واستمرارهم في وظائفهم.

كما كان على ميلوش أن يتعامل أيضا مع وضع الكنيسة في "دولته"، وكانت مشكلته تبدو في أن الكنيسة في إمارة ذات حكم ذاتي لا يصح أن تظل في نطاق بطريركية استانبول التي هي مؤسسة غالبيتها العظمى من اليونانيين كما هو معروف، وبالتالي استند في تكوين كنيسة مستقلة في بلاده على موافقة السلطان في خط شريف ١٨٣٠ على إعادة كنيسة الصرب التي كانت قد ألغيت في ١٧٦٧، وهي تسوية وافق عليها بطريرك استانبول عام ١٨٣٢. وبهذا تخلصت الأرثوذكسية الصربية من هيمنة الفناريين اليونانيين، وأصبح بإمكان ميلوش تنظيم الأمور الكنسية (الإكليروس) كما يحلو له. وكانت أول خطوة في هذا السبيل أنه اعتبر الكنيسة إحدى مؤسسات الدولة شأن غيره من الأمراء الأرثوذكس في بلاد البلقان. وقد ترأس الكنيسة المستعادة الأسقف يوفانوفيتش Jovanovich الذي كان أقدر من يتولى هذا المنصب واستمر فيه ستة عشر عاما ١٨٣٣-١٨٥٩، ولما كان قد تلقى تعليمه في النمسا فقد تقدم بإصلاحات للكنيسة الجديدة على أساس نظام كنيسة الصربيين في النمسا.

وفي السياسة الخارجية حرص ميلوش في المقام الأول كما رأينا على توسيع نطاق الحكم الذاتي للصرب فنراه يتجنب بشكل ثابت الدخول في مغامرات خارجية، ويرفض المشاركة في الانتفاضات القومية في أي بلد من بلاد البلقان، وظل هدفه الحصول على أقصى مكاسب ممكنة لبلاده من الباب العالي عن طريق التفاوض.

أما مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصرب فقد كانت تنطوي أساسا على حل مشكلات الفلاحين الذين يمثلون ٩٥% من السكان. وكان هؤلاء الفلاحون يهدفون إلى امتلاك الأراضي التي يفلحونها ملكية تامة، خاصة وأن ثورة الاستقلال التي اشتركوا فيها أنهت الملكية العقارية للأتراك في الريف، وأصبحت الحياة مستحيلة بالنسبة لهم بعد أن تم إلغاء الجفالك في ١٨١٥، وحرمان السباهية في ١٨٣٠ من حق جمع الضرائب من الفلاحين. لكن هذا التطور لم ينتج عنه أية فوائد مالية للفلاحين الذين أصبحوا يدفعون ضريبة للدولة مقدارها ١٠%، وتحولت أعمال السخرة في أملاك الأتراك إلى العمل في المشروعات العامة مثل شق الطرق وبناء الكباري، أي أن الحكم الذاتي للصرب في الواقع جلب على الفلاحين تبعات أكبر من التبعات التي كانوا يتحملونها في الأيام السابقة.

على أن زيادة عبء الضرائب على كاهل الفلاحين لم يكن يرجع فقط إلى مساعدة الحكومة لمواجهة نفقاتها العالية، بل كان يرجع أيضا إلى تغير الأوضاع الاقتصادية. ففي أثناء الحكم العثماني كان الفلاح يعيش في إطار اقتصاد الحاجة وليس اقتصاد السوق حيث ينتج فقط كل ما يحتاجه تقريبا، ويدفع الضرائب المقررة عينا. ولكن بتأسيس دولة جديدة تسعى لإقامة نظام سياسي حديث كان لا بد من دفع الضرائب نقدا وليس عينا. وفي الوقت نفسه سيطرت موجة من شراء المصنوعات الأساسية والفاخرة كانت في متناول جميع الأهالي عدا الفلاح الذي كان بحاجة إلى مواد أساسية مثل الملح ثم أصبحت لديه رغبة محمومة لشراء منتجات أخرى مثل القهوة والسكر والدخان والشمع. وفي الوقت نفسه بدأت الآلات محلية الصنع أو المستوردة تصنع المنتجات المعدنية مثل المسامير والإبر والمحاريث بشكل أكثر كفاءة من تلك المصنوعة يدويا. وفي إطار سيطرة التعامل بالنقد وليس بالمحصول اضطر الفلاح لأن يهتم أكثر بزراعة المحاصيل التي يمكنه تسويقها أكثر من اهتمامه بزراعة احتياجات أسرته. وهذا التعامل الجديد مهد الطريق إلى تصفية وحدات الزراعة الجماعية "الزادروجا" Zadruga التي انعدمت كفاءتها مع مرور الزمن.

وإذا كان ميلوش معني بصفة شخصية برفاهية الفلاحين الذين ساندوه ضد النبلاء، والذين حصلوا على حق استغلال أرضهم، إلا أنهم سرعان ما اكتشفوا سهولة فقدانهم إياها بسبب نظام الاقتراض الجنوني الذي كان يسحب الأرض منهم وفاء للقرض في حالة عدم التسديد. وكان قانون المساكن الذي صدر في ١٨٣٦ لحماية الفلاحين من مصادرة

ممتلكاتهم وفاء للديون قد قرر عدم جواز مصادرة ممتلكات الفلاح إذا كانت تتكون فقط من منزل، وقطعة أرض صغيرة، وبعض المواشي، إلا أنه حدث تراخ وتهاون في تطبيق هذا القانون حتى لقد احتاج الأمر في أعوام ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٧٣ إلى إصدار تشريعات جديدة.

على كل حال .. فمن بين التغييرات ذات المغزى التي حدثت أثناء حكم ميلوش ذلك التغير التدريجي في ملامح المدن الصربية. ففي العهد العثماني كانت كل مدينة عبارة عن سوق ومراكز إدارية تحت سيطرة الأتراك واليونانيين واليهود، ولكن مع قيام الحكم الذاتي بدأ الأتراك والحرفيون يغادرون المدن، وأخذ التجار الصربيون يحلون محل نظرائهم من اليونانيين واليهود وسرعان ما سيطروا على تجارة الصادرات وخاصة في الثروة الحيوانية.

كما أثيرت أيضا مسألة إقامة نظام تعليمي قومي لكن لم يفعل إلا القليل لبلوغ هذا الغرض الذي كان بحاجة إلى إمكانيات كبرى، فالمدارس تعاني من نقص الكتب والورق وقلة المدرسين الأكفاء. ولم يبدأ الاهتمام بالتعليم إلا بعد عام ١٨٣٠ حين صدر في ١٨٣٣ أول قانون خاص بالمدارس الابتدائية. ولكن لم تؤسس مدارس ثانوية رغم الحاجة إلى موظفين متعلمين، وكل ما هنالك إنشاء أول مطبعة في بلجراد في ١٨٣١ ولو أن مشكلة توفير الورق ظلت قائمة. وفي ضوء كل تلك الظروف ظلت النمسا تمثل مركز الحياة الثقافية الصربية.

وفي عام ١٨٣٩ وبعد إصدار الدستور بفترة قصيرة ترك ميلوش البلاد مفضلا ألا يحكم تحت شروط مقيدة لسلطاته، وخلفه في الحكم ابنه ميلان Milan الذي مات في غضون شهر، ثم تلاه ابنه الثاني ميخائيل الذي تولى الحكم من خلال مجلس وصاية لأنه كان في السابعة عشرة من عمره. ولم تكد تمر ثلاثة سنوات حتى تمت الإطاحة بأسرة ميلوش اوبرنوفيتش الحاكمة وفر ميخائيل هاربا. وعلى الفور انعقدت جمعية عمومية سيطرت عليها المعارضة السياسية واختارت ألكسندر كاراديورديه ابن كاراديورديه الثائر القومي.

لقد كان هذا التغيير الراديكالي في رئاسة حكم البلاد علامة على الانتصار التام لمؤيدي دستور ١٨٣٨ والذين عرفوا فيما بعد بالحزب الدستوري. ولقد تكون هذا الحزب من النبلاء ورجال الإدارة وكبار التجار وآخرين من الذين وقفوا ضد الحكم المطلق الذي كان يمارسه ميلوش. وكانوا يرغبون في إقامة حكم القانون، وتنظيم أسلوب الإدارة بما يمكنهم من المحافظة على مصالحهم الخاصة، وأكدوا على الشرعية، والحرية الاقتصادية، وتقدم التعليم، وإصدار قوانين يطبقها القضاة في المحاكم تحقيقا للعدالة بعيدا عن سطوة

الأمير الحاكم. وقد تزعم هذه المجموعة ثلاثة شخصيات وهم: توما فوشيك-بيرزيشيك Toma Vuucic-Perisic ، وأفرام بترونيفيتش Avram Petronijevic ، وثالثهم وهو أكثرهم أهمية إيليا جاراشنين Ilija Garasanin. والحق أن أعضاء هذه المجموعة لم يكونوا ديموقراطيون أو من أنصار المساواة، كما لم يكونوا مع فكرة قيام الدولة بتنظيم الحياة العامة.

ورغم ما كان يبدو من قوة للمجلس بوجود هذه المجموعة، إلا أن الحقبة الدستورية في تاريخ الإمارة حفلت بالصراع المتواصل بين المجلس وبين الأمير الحاكم، كان الأمير (ألكسندر كاراديورديه) هو الطرف الضعيف لأن شخصيته لم تكن قوية، ولم يكن له أنصارا أقوياء، ولأنه تولى الحكم بالاختيار وليس بحق الوراثة الذي كان معمولا به فقط في أسرة أوبرينوفيتش والتي كان منها ميلوش. ومن المسائل التي كانت محل نقاش وضعية مجلس الوزراء الذي كان أعضاؤه يعينون بمعرفة مجلس النبلاء فقط. وعلى هذا ازدادت حدة الصدام بين أنصار الأمير وبين أنصار المجلس وخاصة بعد عام ١٨٥٥. وفي هذا الخصوص استاء مستشارو الأمير من ضعف سلطاته أمام المجلس فأشاروا عليه بطرد جميع أعضاء المجلس وغيرهم من المسئولين دون انتظار لموافقة الباب العالي كما يقضي الدستور بذلك، فأسرع الأمير بالتخلص من بعض المسئولين بطريقة غير قانونية منتهزا اكتشاف مؤامرة لقتله، لكن الحكومة العثمانية أجبرته على إعادة الذين فصلهم إلى الحكومة.

وفي هذا الخصوص كانت المعارضة (الحزب الدستوري) تود تجاوز الأزمة عن طريق دعوة جمعية عمومية لتقرير حدود صلاحيات الأمير ألكسندر الحاكم وسلطاته، ولو أنها كانت تسعى من خلال هذا الاقتراح للتخلص منه. وهي دعوة أيدها كل الذين كانوا يرغبون في إعادة أسرة ميلوش اوبرنوفيتش للحكم، وكذا العناصر التي شكلت فيما بعد "الحزب الليبرالي" وهم جماعة من المثقفين الشبان الذين تلقوا تعليمهم خارج البلاد وكانوا يتطلعون لتقديم ضمانات للحقوق المدنية وللإصلاح الديموقراطي وليس فقط مجرد إقامة حكم القانون. ولأن هؤلاء المثقفين كانوا رومانسيون حتى النخاع فقد رأوا في الدعوة إلى عقد الجمعية تجسيدا لإرادة شعب الصرب في الوقت الذي لم يأنسوا فيه لبرنامج الدستوريين البيروقراطي.

على كل حال .. لقد وافق ألكسندر على دعوة الجمعية التي عرفت باسم سانت اندرو واجتمعت في ديسمبر ١٨٥٨ في كراجيوفاش Kragujevac خارج سيطرة الدستوريين، وقررت عزل ألكسندر من الحكم، وأثنت على الأمير ميلوش. وهكذا كانت نهاية زمن الدستوريين في الحكم وعاد الحكم المطلق من جديد ولكن في هذه المرة كان بناء على إرادة شعبية.

ورغم هزيمة الدستوريين في هذه الجولة إلا أنهم استطاعوا تحقيق هدفهم في تنظيم دولة مركزية بيروقراطية، وإقرار تشريع مدني تضمن قانونا جنائيا وإداريا، وتنظيمات تتعلق بالحرفيين والموظفين والتعليم والحكومات المحلية. على أن هذا التشريع الذي صدر في ١٨٤٤ والذي اعتبر أكبر إنجاز للدستوريين كان منقولا جملة وتفصيلا من النموذج النمساوي وضمنوا به حماية مصالحهم في مواقعهم كرجال دولة مسئولين. ولا ينبغي أن يغرب عن البال أن وظائف الحكومة شغلتها عناصر قامت بتعيينهم، وضمنت لهم التشريعات الجديدة البقاء في وظائفهم مدى الحياة. فإذا عرفنا أن معظم هذه العناصر قد ولدت ونشأت وتعلمت في النمسا، أي خارج باشوية بلجراد في زمانها، أدركنا أنها كونت طبقة بيروقراطية انفصلت عن الأغلبية من الفلاحين بامتيازاتها، وانفصلت عن عموم الناس بتفوقها الوظيفي في الحكومة.

والحقيقة أن توظيف الصربيين الذي يعيشون في النمسا في وظائف حكومة الصرب الجديدة كانت سياسة جارية زمن حكم ميلوش كما سبقت الإشارة نظرا لقلة عدد المتعلمين وقلة حتى الذين يعرفون القراءة والكتابة. وكان هؤلاء الصربيون القادمون من بلاد النمسا يعرفون لدى عامة الصربيين باسم "البريشانية" Precani (أي الذين جاءوا عبر النهر). ورغم أن كثيرا منهم كانوا يمتازون بالقدرة والموهبة والشعور الوطني، إلا أن آخرين لم تتوفر لديهم أية مواهب وجاءوا للفوز بوظيفة لم يكن من الممكن أن ينالوها في النمسا وكان ما يعيبهم أن لهم عادات وتقاليد مغايرة لأهالي الصرب. ولعل أطرف وصف لهؤلاء الموظفين ورد فعل البلاد تجاههم ما قاله أحد رجال الحكم عنهم:

"إن أولئك الصربيون عابرو النهر ينظرون إلى أنفسهم على أنهم حملة ثقافة الغرب، وأن قدرهم فرض عليهم أن يديروا شؤون أهل الإمارة الأميين ونصف البرابرة المتوحشين، ولقد فصلهم ملبسهم ولغتهم ومظهرهم عن أهالي الصرب. إن "حملة القلم" الجدد هؤلاء يحتقرون الزراعة والعمل اليدوي، ويخجلون من أن يتعلم أولادهم إحدى الحرف، أو يزوجوا بناتهم لأحد أصحاب الحرف. وقد ظلوا لسنين طويلة يرتدون ملابس "ألمانية" بدلا من زي الصرب القومي. وبدلا من أن يخاطبوا بعضهم البعض بكلمة "أنت" "وأنا" كما اعتاد أهل الصرب كانوا يقدمون أنفسهم للغير بالطريقة الألمانية ذات الوقع السخيف على الأذن الصربية، بل كانوا يرفضون أن ينادوا كل صربي "بالأخ" طبقا لعادة الصربيين في مجتمع "أبوي" [١].

على أن هيمنة هؤلاء القادمين عبر النهر (البريشانية) لم تدم طويلا إذ سرعان ما أخذت دولة الصرب الجديدة ترسل على نفقتها أبناءها الذين ولدوا على أرضها ويقيمون فيها في بعثات علمية للخارج نظرا لعدم وجود جامعات في الصرب آنذاك. وفي خلال

الفترة ١٨٣٩-١٨٥٥ تم إيفاد حوالي خمسون طالبا للدراسة في باريس حلوا بالتدريج مكان البريشانية في مختلف الوظائف إلا أن هذا لم يقضي على الفجوة بين الإدارة وبين الفلاحين لأن المتعلمين الجدد تأثروا بالحضارة الفرنسية وأصبحت فرنسا مصدر الوحي والإلهام في السياسة والأدب والفن بدلا من النمسا التي قدم منها البريشانية.

على كل حال فرغم أن العهد الدستوري شهد تقوية لبناء الدولة وأجهزتها، إلا أنه لم يشهد أي تقدم في السياسة الخارجية. ومن المعروف أن الحكومة كانت مهتمة باستمرار بمسألة التوسع القومي، أي ضم المناطق التي يعيش فيها صربيون. ولعل أفضل تعبير عن وجهة النظر الصربية في هذه المسألة ما جاء في "خطة ناشرتانيا" Nacertanija التي وضعها جاراشنين Garasanin في ١٨٤٤ لتكون دليلا للأمير ألكسندر الحاكم. وكانت الخطة تستهدف إحياء إمبراطورية قيصر دوشان Dusan التي كانت قائمة زمن العصور الوسطى، وفيها تكون حكومة الصرب الذاتية نواة لهذا التوسع القومي لتضم كل من البوسنة، والهرسك، والجبل الأسود، وسريم Srem، وبانات Banat، وبشكا Backa، وشمال ألبانيا، ويكون لها مخرج على البحر الإدرياتي، وهي بلاد كان جاراشنين يعتقد أن أهلها أساسا صربيون من الناحية القومية. وكانت خطته في البداية تقوم على أن يبدأ حملة دعاية مكثفة وتفصيلية، تعليمية ودعائية بين سكان تلك البلاد وبين صرب المجر. وقد وضع في اعتباره أن إمبراطورية الهابسبورج (النمسا) قد تكون خصما دائما لهذه الخطة لا يتغير، وأن روسيا قد لا تؤيد خطته، ومن ثم اقترح أن تسعى الصرب للحصول على المساعدة من فرنسا وإنجلترا. والخلاصة أن هذا البرنامج كما اتضح من خطط حكومة الصرب فيما بعد أنه كان يركز تركيزا واضحا على الاستيلاء على البلاد التي يكون أهلها صربيون ومذهبهم أرثوذكسي.

غير أن سقوط نظام الحكم الدستوري وعودة ميلوش للحكم لم يحل مشكلات الصرب السياسية، فمع عودته كانت هناك ثلاثة مراكز قوى قائمة وهي: الأمير الحاكم، والمجلس، والجمعية الوطنية التأسيسية التي كانت بمثابة أداة لتغيير الحكام رغم أنها لم تكن منظمة تنظيما طبقا للأصول البرلمانية. وفي الوقت نفسه بدأ يظهر على الساحة حزبان سياسيان من خلال الصراع على القوة بين مؤسسات الدولة. وفي هذا الخصوص ظل الليبراليون ينادون بأن تكون الجمعية الوطنية أعلى مؤسسات الدولة، على حين كان المحافظون يفضلون أن يكون الحاكم والمجلس هما أعلى سلطة في الدولة. وانتهى الجدل السياسي بين مختلف القوى بصدور قانون في يناير ١٨٥٩ يدعو لتكوين جمعية وطنية كل ثلاثة سنوات تكون لها سلطة استشارية فقط. والحقيقة أن ميلوش كان يريد أن يكون حاكما مطلقا فأصبح كذلك وبعد وفاته في ١٨٦٠ خلفه ابنه ميشيل الذي أصبح حاكما للمرة الثانية.

كانت المرة الأولى التي حكم فيها ميشيل اوبرنوفيتش (ابــن ميلــوش) بــين ١٨٣٩-١٨٤٢ فترة صعبة بسبب صغر سنه آنذاك. ولكن عندما عاد للحكم مرة ثانية بعــد وفــاة والده كان في السابعة والثلاثين من العمر ناضجا وسياسيا حصيفا وداهية حتى لقد اعتبــره البعض أعظم حاكم له تأثير في تاريخ الصرب الحديثة. ففي أثناء منفاه ارتحل كثيرا هنــا وهناك، وتعلم تعليما جيدا، واكتسب خبرات هائلة، وأصبحت له وجهة نظر واقعيــة فــي الموقف الدولي. وقد تزامن حكمه مع عصر الثورات القومية الكبير في وسط أوربا، ففــي ١٨٥٩ اتحدت كل من ولاشيا ومولدافيا مكونتين دولة رومانيا الحديثة. وفي ستينيات القرن التاسع عشر أعلنت دولتا إيطاليا وألمانيا بتوحيد قومية كل منهما. وكان من الطبيعي وهــذه الحوادث تهيمن على المسرح الأوربي أن يحول حاكم الصرب انتباهــه الأكبــر للتوســع الإقليمي-القومي. وكانت الخطوة التالية لميشيل في العلاقات الدولية كيفية ضــمان إبعــاد الوجود العثماني كلية من البلاد، أي الاحتلال التركي لعدد كبير من القــلاع والحصــون. ولعل خطة استيلاء الصرب على البلاد الصربية المجاورة كما ســبقت الإشــارة قــد تــم وضعها موضع التنفيذ. ومن باب الاستعداد لتنفيذ هذه الخطة كان ميشيل يريد تركيز سلطة الدولة في يده ليتصرف بفاعلية أكثر، وتقوية الجيش، كما أعرب عن رغبتــه فــي عقــد تحالفات مع شعوب البلقان المسيحيين من أجل تكوين جبهة ضد الإمبراطورية العثمانية.

كانت حكومة الصرب أثناء حكم ميلوش كما رأينا عبارة عن حكم ملكي مطلق، وتحت حكم دستوري شكليا، وتخضع لأوليجاركية (أقلية عسكرية). وفي عهد حكم ابنه ميشيل لــم يتغير الوضع كثيرا فقد أعطى نظام الحكم شكل الملكية الدستورية وليس مضمونها، ولأنــه كان يريد أن يمسك بكل السلطات في يده فكان عليه أن يلغي كل القوانين القائمة التي تقيــد سلطاته ولكن بطريقة تبدو مشروعة. ومن ذلك أنه كان يعمل على أن يضمن دائما أغلبيــة من أنصاره في الجمعيات الوطنية التي تم انتخابها فــي ســنوات ١٨٦١، ١٨٦٤، ١٨٦٧ حتى ولو اضطر لاستخدام البوليس بحيث كانت تلك الجمعيات أدوات في يده دائما.

كما تحرك ميشيل أيضا ضد الجهاز البيروقراطي أي رجــال الإدارة وذلــك بــإقرار إجراءات جديدة جعلتهم يخضعون للفصل من وظائفهم بناء على ظــروف معينــة. ولقــد رحب عموم الناس بهذه الإجراءات لأن أولئك الموظفين (رجال الإدارة) فشلوا في اكتساب حب الناس ومودتهم، كما استعان بحزب المحافظين طوال فترة حكمــه، وحــرم الحــزب الليبرالي المعارض من أن يكون له نفوذ وتأثير عن طريق ملاحقة أعضائه بإجراءات قمع بوليسية دون ضوابط حتى لقد اضطرهم لمغادرة البلاد حيث أخــذوا ينشــرون كتابــاتهم المضادة للحكم ويعملون على تنظيم مقاومته. وكان أقرب الشخصيات له إيليــا جاراشــنين رئيس وزرائه أكثر شخصيات الفترة شهرة في الحكومة الدستورية.

ولما كان ميشيل يهتم اهتماما رئيسيا بالسياسة الخارجية من حيث التوسع القومي إقليميا رأيناه يزيد عدد الميليشيات، ويعيد للحياة الشعار الثوري "أمة مسلحة"، ويصدر في أغسطس ١٨٦١ قانونا بتجنيد الذكور الذين يتراوح عمرهم من ٢٠-٥٠ سنة. وبفضل هذه الإجراءات تمكنت الصرب في ١٨٦٣ من توفير تسعين ألف جندي بينما كان عدد سكانها ١،١٣٨،٠٠٠ نسمة، فضلا عن إنشاء وزارة للحرب وتوفير تسهيلات لتدريب الضباط وإعدادهم الإعداد العسكري اللازم. ورغم سوء تجهيز هذا الجيش وضعف تدريبه، إلا أنه كان أعظم الجيوش في بلاد البلقان آنذاك. وسرعان ما اشتبك الصربيون مع الحاميات العثمانية التي كانت متمركزة في ستة مدن على رأسها بلجراد وكانت تعد آخر مظاهر الحكم العثماني. وقد نتج عن أحد هذه الاشتباكات في ١٨٦٢ قيام الأتراك بقصف بلجراد بالمدافع فاستنجدت الصرب بالقوى الدولية الضامنة لاستقلالها. وفي النهاية أدى الضغط الخارجي على الدولة العثمانية إلى انسحاب حاميتين عسكريتين ثم انسحاب باقي الحاميات في ١٨٦٧، ولم يتبق من مظاهر السيادة العثمانية على الصرب إلا العلم المرفوع على قلعة بلجراد ودفع الجزية السنوية.

وفي الوقت نفسه نجح ميشيل في عقد محالفات مع جيرانه من دويلات البلقان ضد الحكم العثماني، ومن ذلك اتفاقية مع الجبل الأسود في ١٨٦٦، ومع اليونان ١٨٦٧، ومع رومانيا ١٨٦٨ فضلا عن علاقاته القوية مع المجموعات البلغارية الثورية. وتمشيا مع خطة جاراشنين وضع في اعتباره ضم بلاد الكروات الكاثوليك ضمن الأمة التي يريد تحقيقها حول نواة الصرب. غير أن المفاوضات التي انتهت بعقد تلك المحالفات كشفت عن مدى تناقض أفكار القومية ومعنى الأمة عند شعوب البلقان.

غير أن ميشيل لم يعش ليرى بنفسه تحقيق أي من أهداف سياسته الخارجية إذ انشغل انشغالا شديدا بمواجهة المعارضة الداخلية التي ظلت تهاجم سياساته الأوتوقراطية حتى تم اغتياله في يونية ١٨٦٨. ولما لم يكن له أبناء يخلفونه في الحكم تولى العرش ابن عمه ميلان اوبرنوفيتش الذي كان في الرابعة عشر من عمره يعيش طفولة مضطربة وبائسة بسبب سمعة أمه التي كانت عشيقة ألكسندر كوزا Cuza حاكم رومانيا. وسرعان ما تم تجهيزه للحكم في وقت قصير جدا تحت مجلس وصاية.

وفي العام التالي لتولي ميلان الحكم صدر دستور جديد في ١٨٦٩ أعدته جمعية منتخبة من خمسمائة عضو، وتمت صياغته وهو أمر له مغزاه، دون تدخل خارجي على عكس دستور ١٨٣٨ مع أن الصرب كانت لا تزال جزء من الإمبراطورية العثمانية. وفي أثناء مناقشات وضع الدستور سعى الليبراليون لكي تتضمن مواده أفكارا ليبرالية، بينما سعى مجلس الوصاية لوضع مواد لتقوية السلطة التنفيذية. وفي النهاية وضع دستور

أعطى للجمعية الوطنية دورا تشريعيا قويا بحيث تقرر ألا يصدر أي قانون أو يعطل أو يعدل أو يفسر دون موافقتها، وتقرر أن يكون ٧٥% من أعضائها بالانتخاب و٢٥% يعينهم الحاكم، وتقلص دور مجلس الوصاية ولم يعد أكثر من كونه لجنة إدارية. كما تقرر أن يكون الحكم في الصرب وراثيا في أسرة اوبرنوفيتش.

وبرغم هذا الدستور فقد احتفظ الحاكم بوضع قوي في نظام الحكم إن لم يكن قد احتفظ بكامل السيطرة والسيادة والهيمنة، فقد كان من حقه تعيين ٢٥% من أعضاء الجمعية الوطنية، وإقالتها إذا ما رفضت الموافقة على الميزانية المقترحة وأن يتولى بنفسه تصريف الأمور وفقا للقواعد المعمول بها في العام السابق.

كما يلاحظ أن الدستور الجديد على عكس دستور ١٨٣٨ احتوى على مبادىء عامة عن الحقوق المدنية، والمساواة بين جميع المواطنين، وحقوق الملكية، وحرية القول والمعتقد والصحافة، وكذا حق الشكوى. ولكن لم يرد نص بشأن حرية تكوين الجمعيات والروابط الأهلية، بل إن الحقوق المدنية التي تم منحها خضعت لقانون الأراضي.

ويتعين القول أنه في السنوات السابقة على اعتلاء ميلان العرش شهدت البلاد منجزات اجتماعية واقتصادية رغم أن اهتمام الحكومة كان مركزا على مشكلات السياسة الخارجية وليس على المسائل الخاصة بالتنمية الداخلية. وابتداء من حكم ميشيل التهمت النفقات العسكرية نسبة متزايدة من الدخل العام، ولكن استمرت عملية إنشاء المدن وتنميتها وإن ظلت الصناعة دون تطور حقيقي. فالصناعات اليدوية هي الغالبة، بينما الصناعة الثقيلة الوحيدة القائمة هي صناعة الحديد بغرض تموين الجيش باحتياجاته. وحدث بعض التحسن في المواصلات الداخلية حيث زاد عدد الطرق والكباري، وامتدت خطوط البرق عام ١٨٥٥ داخل جهات كثيرة، وفي عام ١٨٦٨ اتصلت بلجراد بكل من فيينا واستانبول برقيا. واستمرت العلاقات التجارية مع النمسا الشريك الرئيسي ثم مع رومانيا ثم الدولة العثمانية وتمثلت الصادرات الرئيسية في الماشية والمنتجات الحيوانية وتمثلت الواردات الرئيسية في المصنوعات وأدوات الرفاهية.

واتجهت اقتصاديات الريف نحو زيادة إنتاج الحبوب وخاصة القمح والذرة، ولكن أهملت تربية حيوانات الفلاحة نظرا لاختفاء غابات شجرة البلوط التي كان الفلاح يعتمد على ثمارها في تغذية الماشية ولم يعد باستطاعته إلا تربية عدد قليل من الخنازير. وظل صغار الفلاحين يعانون مشكلة رهن الأرض مقابل القروض حتى صدر قانون زراعي في ١٨٧٣ يمنع مصادرة الأرض وفاء للدين إذا كانت مساحتها تقل عن ثمانية أفدنة ونصف.

وخلال تلك الفترة بذلت جهود كبيرة لإصلاح التعليم فزاد عدد المدرسين وبلغت نسبة المتعلمين ٤،٢% من السكان عام ١٨٦٦. ولما كان ميشيل معني بشكل خاص بأن تكون

بلاده الصرب وليس النمسا مركزا للثقافة الصربية رأيناه يقوم بتشييد مكتبة عامة ومتحف (خمسينيات القرن التاسع عشر)، ويؤسس الأكاديمية الصربية الملكية للعلوم (ستينيات القرن التاسع عشر) مع الاهتمام بالدراما الغربية والموسيقى.

لقد كانت الصرب خلال فترة الحكم الذاتي من ١٨٣٠ حتى سبعينيات القرن التاسع عشر منشغلة بإقرار أوضاعها السياسية في المقام الأول، وكان السؤال الرئيسي يدور حول من له حق السيطرة على البلاد .. الأمير، أم الأوليجاركية، أم جمعية تأسيسية ديموقراطية. وكالعادة كان الأمير يحتفظ بوضعه القوى، ولكن عندما كان يعجز عن القيام بمهامه في الحكم تتولى الأوليجاركية (العسكرية) إدارة شؤون البلاد. وخلال تلك الفترة أيضا ضمت الصرب بعض الأراضي إلى حدودها، ووسعت من حقوق الحكم الذاتي حتى يمكن القول أنه في سبعينيات القرن التاسع عشر فقد الباب العالي كل نفوذه في تقرير شؤون الصربيين الداخلية. وحدث أيضا تحول راديكالي في إطار الاهتمامات السياسية حيث أخذت مسائل التوسع الإقليمي-القومي تسيطر على اهتمامات حكام الصرب.

الهوامش

(1) **Traian Stoianovich, "The Pattern of Serbian Intellectual Evolution, 1830-1880", comparative studies in society and history,1 (March,1959) 3:243**

المملكة اليونانية

رأينا كيف أن كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا أقامت في عام ١٨٣٠ مملكة يونانية مستقلة بمقتضى معاهدة دولية. وقد بدأت هذه الدولة تطورها السياسي من الناحية النظرية على الأقل متقدمة بخطوة على الصرب التي كانت حكومتها الذاتية قد بدأت في ذات العام. والحقيقة أن تاريخ اليونان وحضارتها كان يسبق وضعها السياسي الجديد عكس الصرب، كما لم تكن معزولة عن اهتمامات المحيط الأوربي نظرا لموقعها الجغرافي شرقي البحر المتوسط، ومن هنا كانت ثورة اليونانيين ضد الحكم العثماني أمر يهم مصالح الدول الكبرى. يضاف إلى هذا أن اليونان كانت "تتمتع" بحماية ثلاثة قوى دولية لكل منها مصالح متعارضة في منطقتي البلقان والبحر المتوسط، الأمر الذي جعل منهما بؤرة لصراع سياسات تلك القوى حيث كان من الممكن استدراج أي منها للتورط في المشكلات التي تكون دائما محل خلاف بين القوى السياسية في بلاد اليونان. وقد كان من المقدر منذ البداية أن بريطانيا وهي إحدى القوى الثلاثة الحامية لليونان سوف تسيطر على مقدرات البلاد نظرا لوجود أسطولها في البحر المتوسط والذي من شأنه حسم الأمور في حالة وقوع أزمة.

كان الملك أوثون Othon قد وصل إلى بلاد اليونان في فبراير ١٨٣٣ واتخذ من ناوبليون Nauplion عاصمة لمملكته حيث لم تكن أحوال أثينا تسمح حتى عام ١٨٣٥ بأن تكون مقرا للحكم. ولما كان الملك الجديد في الثامنة عشر من عمره فقد اصطحبه وصيا اختاره أبوه لودفيج ملك بافاريا. ولأن لودفيج كان معني بنجاح ابنه في الحكم فقد اختار له مجموعة من الإداريين والمستشارين على درجة عالية من المهارة. وقام بتعيين الكونت جوزيف فون ارمانزبرج Armansperg رئيسا لمجلس الوصاية المعروف باتجاهاته الليبرالية وخبراته الهائلة في العمل في بافاريا. أما أعضاء المجلس الآخرون فكانوا كل من جورج لودفيج فون ماورير Maurer القاضي المعروف وأستاذ القانون، والميجور جنرال كارل فون هيدسك Heideck الذي كان يقيم باليونان أثناء حوادث الثورة وكان على علم بمجريات الأمور فيها. وعهد بأمانة المجلس إلى كارل فون آبل Abel، وتم تعيين يوهان جرينر Johann Greiner مستشارا. وعلى الفور شرع هؤلاء الرجال مع مساعديهم اليونانيين في العمل على تكوين جهاز إداري للدولة فقسموا العمل فيما بينهم حيث اختص هيدسك بشؤون الجيش والبحرية، واختص ماورير بالقانون

والكنيسة والتعليم، وآبل بالشؤون الداخلية والخارجية على حين اختص جرينر بالمشكلات الاقتصادية، وكل منهم اختار نماذج من أفضل بلاد أوربا الغربية تقدما واستنارة لتطبيقها في بلاد اليونان. وفي هذا الخصوص كان للنموذج النابوليوني في فرنسا شأنه في المحاكاة والتقليد.

وسرعان ما دخل أعضاء مجلس الوصاية في صراع حاد فيما بينهم مما أضر باستقرار أمور البلاد في الداخل. وفي هذا الصراع قام ارمانزبرج في ١٨٣٤ باستدعاء ماورير، وقلل من نفوذ هيدسك. وفي عام ١٨٣٥ بلغ أوثون سن الرشد فأصبح ملكا دون وصاية لكن ارمانزبرج ظل محتفظا بنفوذه حتى عام ١٨٣٧ حين حل محله شخصية بافارية أخرى ألا وهو ايجناس فون رودهارد Ignas Von Rudhardt ، وفي العام نفسه استقبلت اليونان أول رئيس وزراء لها من بين اليونانيين أنفسهم وهو قسطنطين زوجرافوس Zographos.

لقد أقامت الدول الكبرى في اليونان حكما ملكيا مطلقا رغم أن اليونانيين كانوا يفضلون كما بدا من أحداث ثورتهم، قيام حكومة دستورية بسلطات تنفيذية مقيدة. غير أن الدول الكبرى كانت قد وضعت في أولوياتها تأمين النظام والسلام في اليونان وإنهاء حالة الفوضى التي خلقتها الثورات وكانت ترى في وجود ملك يتمتع بسلطات مطلقة بعيدا عن قيود دستورية ما يساعد على تحقيق ذلك الهدف رغم أن تلك الدول كانت تظهر من آن لآخر تقديرها لفكرة الملكية الدستورية. غير أن الذي كان يحول دون وجود حكومة دستورية في اليونان لودفيج الأول ملك بافاريا ووالد ملك اليونان أوثون إذ كان يعارض فكرة الدستور، ويمارس ضغطا هائلا على ابنه في الحكم، وأقصى ما كان يمكن أن يسمح به هو الرضوخ لميثاق "وطني" يتضمن حقوقا محددة للشعب. وفي عام ١٨٣٥ حين بلغ أوثون سن الرشد كان مجلس الوصاية لا يزال يمارس سلطات مطلقة ويخضع لرقابة الملك لودفيج الذي كان ينفرد بتعيين أعضائه واستدعائهم حسب إرادته. وهكذا كانت أعلى سلطة في أول حكومة يونانية مستقلة "بافارية" الطابع والهوى رغم وجود مجلس وزراء كله من اليونانيين لكن دون أن تكون له سلطة حقيقية.

وينبغي التأكيد على أن هذه الإدارة الحكومية غير اليونانية حاولت إقامة ما اعتقد أعضاؤها أنه أفضل نظام حكم ممكن في البلاد. وقد تكون هذه الحكومة قد ارتكبت أخطاء وخاصة في الأمور المالية، وقد تكون قد ضيعت مبالغ كبيرة في محاولة منها لوضع اليونان في الإطار الصحيح الذي تتمتع به الدول الأكثر ثروة والأكثر تقدما. لكن أعضاء هذه الحكومة باستثناء ارمانزبرج لم يكونوا مرتشون، وقد بذلوا جهدا كبيرا من أجل تحقيق الأهداف. لكن من وجهة نظر اليونانيين أنهم أصبحوا والحال كذلك مواطنين لحكومة دولة

ضعيفة ألا وهي بافاريا وليس لإحدى الدول الكبرى الحامية لاستقلال بلادهم، وبالتالي لم يكن باستطاعتهم ممارسة ضغط فعلي على تلك الحكومة إلا إذا ضمنوا تأييد إحدى الدول الحامية.

على كل حال .. ففي السنوات الأولى من عهد المملكة الجديدة واصل مجلس الوصاية جهوده لوضع أسلوب للإدارة المحلية، وإعداد كنيسة وطنية، وتنظيم شؤون الجيش والبحرية، وإقامة مؤسسات تعليمية ومالية وغير ذلك من مؤسسات الدولة الحديثة. ولكن عند وضع نظام للإدارة المحلية واجه المجلس كثيرا من الصعوبات تماثل تلك التي واجهها ميلوش حاكم الصرب من قبل، ذلك أن أوثون ومستشاريه البافاريين شأن ميلوش كانت لهم مصلحة في كبح جماح المؤسسات التي قد تصبح مصدرا لمعارضة السلطة المركزية، وكانوا يفضلون الأسلوب المركزي في الحكم لأسباب عملية ونظرية وهو الأسلوب الذي قد يؤدي إلى تحطيم الحكومة الذاتية المحلية التي كانت قائمة زمن الحكم العثماني مثلما حدث في الصرب.

والحقيقة أن محاولة تطبيق الإدارة المحلية في البلاد كانت قد بدأت بطريقة أو بأخرى زمن ثورة اليونانيين عندما عمل قادة الثورة على تشكيل حكومة قوية لتقود النضال، وحينئذ تم تقسيم المناطق التي كانت تحت سيطرة الثوار إلى أقاليم وكل إقليم يقسم إلى مدن وقرى (كوميونات)، وعلى كل إقليم يعين إيبارش Eparch (أي والي) وسكرتير عام ورئيس للشرطة. وبمقتضى هذا النظام يصبح من حق كل كوميونة أن تدير شؤونها الخاصة بمعرفتها. غير أن هذا التخطيط الإداري لم يوضع أبدا موضع التنفيذ بسبب اضطراب أحوال البلاد خلال فترة الثورة.

وكانت أول خطوة اتخذت تجاه تنظيم إدارة وطنية قد تمت تحت حكومة كابوديسترياس Capodistrias زمن الثورة وقد سبق أن ناقشنا رغبته في تكوين حكومة مركزية قوية تتزيا بالقوانين واللوائح مع بقاء جميع الأمور في يد الحكومة. ومن هنا وفي أبريل ١٨٢٨ صدر قرار بتقسيم شبه جزيرة المورة (البلوبونيز) إلى سبعة أقسام، وتقسيم مجموعة الجزر إلى ستة أقسام، وكل قسم يقسم إلى أقاليم، وكل إقليم إلى مدن وقرى كل منها يخضع لحكم مجلس محلي. ولما كان كابوديسترياس بحاجة إلى موظفين خبراء ومتعلمين يضمن ولاءهم فقد شغل كل المواقع المحلية برجال يونانيين ولكن من خارج بلاد اليونان بالمعنى الجغرافي، أي من استانبول وجزر أيونيا على سبيل المثال. غير أن هؤلاء الرجال كانوا بطبيعة الحال منفصلين عن السكان المحليين (الأهالي) من واقع سلوكياتهم ومصالحهم واهتماماتهم الشخصية شأن البريشانية بالنسبة لبلاد الصرب.

ولقد استمرت فلسفة الحكم هذه تحت حكم الملك أوثون، إذ كان مجلس الوصاية يرغب شأن كابوديسترياس في مركزة الحكومة مع ارتداء زي قانوني وتبني معايير قانونية، ففي ١٨٣٣ تم تقسيم بلاد اليونان إلى عشرة أقاليم (نومارخيات nomarchies)، وكل إقليم يقسم إلى مقاطعات (إيبارشيات eparchies)، وكل مقاطعة إلى بلديات (ديمات demes). وتقوم الحكومة بتعيين مسئول كل إقليم وكل مقاطعة. أما البلديات فقد تم تنظيمها بحيث تكون السلطة الحقيقية في يد الحكومة المركزية. ويلاحظ أنه حتى بعد إقامة المملكة استمرت حالة الانفصال بين الحكام والمحكومين قائمة كما كان الحال من قبل. وكما هو معروف كانت قيادة مملكة اليونان في العقد الأول من وجودها "بافارية" الهوية وتتكون من يونانيين تم استقدامهم من خارج البلاد. وحتى عندما قامت الحكومة المركزية فيما بعد بتعيين المسئولين المحليين في الريف اختارتهم من بين صفوف الشباب المتعلم الذين كانت مصالحهم في الغالب مختلفة عن مصالح الأهالي تماما مثلما حدث في بلاد الصرب.

كما قام مجلس الوصاية بتنظيم شؤون الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية لتكون مستقلة عن البطريركية في استانبول التي كانت تحت سيطرة الباب العالي مباشرة. وكانت هناك محاولة جرت زمن الثورة لتحقيق هذا الاستقلال وخاصة بعد أن أصدر بطريرك استانبول تحت ضغط السلطات العثمانية قرار الحرمان الكنسي ضد الكنيسة اليونانية التي وقفت مع الثورة. وعلى هذا تدهورت الشؤون الكنسية في اليونان أثناء الثورة شأن أمور أخرى وأصبحت أسيرة الفوضى والاضطراب. ولكن بعودة السلام بدا أن تنظيم الكنيسة أمرا ضروريا وملحا. وهنا يأتي دور جورج لودفيج فون ماورير ومجمع الأساقفة (السنودس) في استقرار الكنيسة اليونانية لتكون مؤسسة ضمن مؤسسات الدولة. ولتحقيق ذلك نجد أن ماورير باعتباره ليبراليا بروتستانتيا يستعير نموذج وضع الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا، والكنيسة الكاثوليكية في بافاريا وهما مؤسستان تابعتان للدولة.

وعندما صدرت التنظيمات الجديدة للكنيسة اليونانية في ١٨٣٣ أعلن استقلالها عن بطريركية استانبول، وأصبحت شؤونها تدار بمعرفة مجمع (سنودس) يعين الملك أعضاؤه، ووجه المفارقة هنا أن رأس الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية أصبح في الواقع ملكا كاثوليكيا. كما امتدت يد الإصلاح الكنسي لتشمل الأديرة التي كانت أوضاعها في حالة يرثى لها بسبب حوادث الثورة. ومن ذلك أنه تقرر إغلاق الأديرة التي يقل عدد رهبانها عن ستة على أن تنتقل ممتلكاتها إلى الحكومة، ويستخدم عائدها في المستقبل للصرف منه على الاحتياجات الكنسية والتعليمية.

على أن هذه الإصلاحات كانت محل جدل كبير ساخن داخليا وخارجيا لأكثر من سبب، فلقد قام على تنفيذها قيادات يونانية تؤمن بالعلمانية والأفكار الغربية، ولم تؤيدها

بطبيعة الحال العناصر المحافظة في الكنيسة اليونانية، ولأنها انتهت بوضع ملك كـاثوليكي على رأس الكنيسة الأرثوذكسية في البلاد الأمر الذي نتج عنه انشقاق أكثر مـن بطريـرك رفض المثول لها بدعوى أنها فرضت دون التفاوض مع بطريركية استانبول فكانت علامة على قطيعة مع هيئة تعتبر يونانية لأن غالبية أعضائها من اليونانيين. وأكثر مـن هـذا أن روسيا انغمست بعمق في تلك المشكلة للمحافظة على وحدة الأرثوذكسية.

لكن الجرح الذي أحدثته الإصلاحات لم يندمل وظلت الخلافات حوله قائمة ولـم يـتم التوصل إلى تسوية نهائية بشأنه إلا في عام ١٨٥٠ حيث وافق بطريرك استانبول بوساطة روسية على الاعتراف بانفصال الكنيسة اليونانية في مقابل تنازلات قليلة نسبيا. وفي عـام ١٨٥٢ صدر قانون جديد بقيت الكنيسة بمقتضاه تحت رعاية مجمع (سنودس) يرأسه كبير أساقفة أثينا، وبشرط ألا يسري أي قرار تصدره الكنيسة إلا بتوقيع المـدعي العـام ممثـل الحكومة، وبهذا بقيت الكنيسة تابعة لسلطة الحكومة المدنية.

أما فيما يتعلق بالحالة العسكرية وخاصة حالة المحاربين القدماء اليونانيين فقد أصبحت تمثل مشكلة كبرى في السنوات الأولى من استقلال اليونان دون أن تجد لها حـلا مرضـيا وذلك على عكس الصرب التي نجحت فـي إعاشـة الفـرق العسـكرية غيـر النظاميـة (الميليشيات) داخل قرى الريف بعد أن شاركت في معارك الثورة. والحاصـل أن أوثـون عندما قدم إلى اليونان ملكا عليها رافقته قوة عسكرية قوامها ثلاثة آلاف وخمسـمائة نفـر أغلبهم من الجرمان ومن السويسريين لأن الدول الكبرى كانت تريد الاطمئنـان علـى أن الملك الجديد لديه قوة عسكرية يمكنه الاعتماد عليها. وكان من مصـلحة الملـك الجديـد والدول الكبرى التخلص من العساكر النظامية اليونانية التي بلغ عددها سـبعمائة عسـكري ومن المحاربين غير النظاميين (الميليشيات) وعددها حوالي خمسة آلاف نظرا لإسـهامهم في الفوضى التي سادت البلاد آنذاك. ولم يكن هذا الأمر سهلا ذلك أن هـؤلاء الجنـد لـم يكونوا يتقاضون مرتبات منتظمة، ولا يعيشون في المواقع التـي يتمركـزون فيهـا، ولا يستطيع أغلبهم العودة إلى بلدانهم التي كانت ما تزال تحت يد العثمانيين. وعلى هذا رئـي تزويد الجيش النظامي باليونانيين، ولم تكن عملية سهلة أيضا لسبب بسيط وهو أن الملـك القادم من خارج اليونان كان بحاجة إلى جيش يعتمد عليه في حمايـة سـلطته ومسـاندته وحفظ الأمن ويقبل الخضوع للانضباط العسكري في التـدريب والـزى علـى الطريقـة الأوربية وهما مظهران لم يكن اليوناني يفضلهما. وانتهت هذه المشـكلة بإلحـاق بعـض هؤلاء العسكريين بالجيش النظامي وبعضهم بالجندرمة (الشرطة)، وعـاد أكثـرهم إلـى قراهم، وشكل آخرون عصابات لقطع الطرق سواء داخل اليونان أو علـى الحـدود مـع العثمانيين وأصبحوا يمثلون مشكلة حقيقية خلال حكم أوثون.

على كل حال .. لقد كان الجيش سواء أكانت عناصره أجنبية أو محلية يمثل عبئا ماليا ضخما على الدولة الوليدة إذا كان يستهلك مثلما حدث في الصرب أكثر من نصف ميزانية الدولة محدودة المصادر بسبب ضخامته بالقياس لعدد السكان، ففي عام ١٨٣٥ بلغ سبعة آلاف نفر بما فيهم قوات الشرطة أي بما يعادل عسكري لكل مائة يوناني، وكان نصفه تقريبا من اليونانيين والباقي من المرتزقة، ويخضع لنفوذ أجنبي باستثناء سلاح البحرية الذي كان يخضع لسيطرة اليونانيين أنفسهم.

وأما فيما يتعلق بالتعليم فقد وضع مجلس الوصاية نظاما للمدارس الابتدائية والثانوية، وفي ١٨٣٧ تأسست جامعة أثينا التي كان لها فضل إعداد رجال المستقبل في الإدارة وفي السياسة على نطاق واسع. كما تم تنظيم مسألة اللغة التي تستخدم وذلك في أواخر أيام حكم الملك أوثون. ففي ١٨٤٩ تم اصطناع الكاثاريفوزا Katharevousa لتكون اللغة التي تستخدم في الكتابة والتعليم والصحافة محل لغة العوام (الديموطيقية). وكان هذا التغيير مثار جدل مرير منذ حدوثه، إذ كان وجود لغتان معا أحدهما لا يستخدمها غالبية الناس سببا في تعقيد الحياة السياسية والتعليم في المملكة.

وفي تلك الأثناء قام ماورير بوضع النظام التشريعي لليونان وسن مختلف القوانين المدنية. واهتم مجلس الوصاية بتشجيع من الملك اهتماما بالغا بمدينة أثينا وكانت عند نهاية فترة الثورة أقل قيمة من أي مدينة عثمانية إقليمية، وأشهر معالمها البارثينون وبقايا الآثار التي تشهد بعظمة الماضي. غير أن عشاق الهللينية من البافاريين واليونانيين أنفسهم اهتموا بكل حب وتقدير أن يجعلوا عاصمتهم خير خلف للمدينة القديمة، وإلى تلك الفترة من التاريخ تعود مدينة أثينا الحديثة.

ورغم إنجاز الكثير فيما يتعلق بتنظيم شؤون الدولة وترتيب أحوالها خلال السنوات الأولى من حكم الملك أوثون، إلا أنه بقيت مشكلات كبيرة دون تسوية. ورغم أن أوثون كان حاكما مطلقا، إلا أنه لم يكن على شاكلة ميلوش أو كاراديورديه، كما لم يكن رجل مكائد ومؤامرات، لكن شخصيته وقدراته لم تكن بالقوة التي تمكنه من السيطرة على الموقف السياسي المعقد ، إذ لم يكن باستطاعته التصدي لتدخل الدول الحامية لاستقلال اليونان في شؤونه الداخلية بشكل متواصل بسبب ضعف اقتصاديات الدولة، وزاد من تأزم شخصيته زواجه في نوفمبر ١٨٣٦ من أماليا دوقة أولدنبرج Oldenburg وهي بروتستانتية ورغم احتفاء الشعب بهذا الزواج إلا أنه ظل زواجا طفوليا.

وفي الواقع أن بلاد اليونان التي استقلت كانت في حالة يرثى لها بسبب تدمير غابات الكروم والزيتون وحدائق الفاكهة نتيجة أعمال العنف التي صاحبت فترة الثورة، فضلا عن اضطراب نظام جمع الضرائب. وأكثر من هذا فإن أراضيها لم تكن كلها خصبة، والصالح

للزراعة منها لا يتجاوز ٢٥% على حين أن الفلاحين يمثلون ٧٥% من إجمالي السكان. وعلى هذا فقد واجهت أول حكومة مشكلة إقامة نظام إداري حديث بميزانية خاوية، ومصادر قليلة، ووجود التجارة والملاحة خارج سيطرة الحكومة، فضلا عن الديون التي وقعت فيها البلاد أثناء الثورة وكان على الحكومة تسديدها. وهكذا ظلت المشكلات المالية تحيط بالبلاد حتى نهاية القرن إلى أن أقدمت الحكومة في النهاية على إشهار إفلاسها بوضوح.

ثم ازداد الموقف الاقتصادي سوء بسبب أسلوب تحصيل الضرائب الرديء الذي لم يتغير منذ العهد العثماني إلا قليلا، إذ سرعان ما اكتشف الفلاح اليوناني مثلما فعل الفلاح الصربي أن الاستقلال أكثر كلفة من الحكم العثماني، وأن التهرب من الضرائب أمر بالغ الصعوبة، فمثلا استمر الفلاح في دفع ضريبة العشر لكن الطريقة المتبعة في تحصيلها أدت إلى زيادة قيمتها المقررة. كما اتبعت الحكومة نفس وسائل ابتزاز الأموال التي كانت سائدة تحت الحكم العثماني ومن ذلك استمرار منح امتياز جمع الضرائب بالمزاد لمن يدفع أكثر (أي نظام الالتزام) ، ودفع الضرائب عينا عكس الحال في الصرب، وقيام الملتزم أو وكيله بتقدير المحصول على الأرض. ولم يكن الفلاح يجمع محصوله إلا بعد أن يسمح له الملتزم بل كان عليه أن يجمعه بشروط يضعها الملتزم، فإذا كان المحصول من النوع سريع التلف يقوم الفلاح برشوة المسئول لكي يسرع بتقدير الضرائب. ولم يكن هذا النظام بأكمله يمثل كارثة بالنسبة للفلاح فقط بل كان كارثة على الحكومة التي لم يكن يصل خزينتها إلا نسبة قليلة مما يجمعه ملتزمو الضرائب من الفلاحين بسبب تفشي الفساد والابتزاز. ولقد أدرك مجلس الوصاية وكذا الوزراء هذا الوضع فاجتهدوا لتحسين نظام دفع الضرائب لضمان توريد الملتزمين كافة المبالغ التي يجمعونها من الفلاحين.

وبالإضافة إلى تلك المشكلات المالية كان على الحكومة أن تتعامل مع موقف داخلي معقد وصعب استمد خصوصيته من طبيعة النظام الملكي المطلق، ومن الأسلوب القمعي الذي كانت الحكومة تمارسه ضد أحزاب المعارضة، ومن تدخل القوى الدولية الثلاثة الحامية لاستقلال اليونان. وكانت الأحزاب القائمة في العقدين الأولين من حكم الملك أوثون ثلاثة أحزاب ترجع أصولها إلى فترة الثورة، وبينما تشكلت الحياة الحزبية في الصرب من واقع الصراع بين الحاكم والنبلاء فكان هناك حزب دستوري وآخر ليبرالي وثالث محافظ، تشكلت أحزاب اليونان على أساس التبعية لأحد الدول الثلاثة الحامية فكان هناك حزب فرنسي وآخر إنجليزي وثالث روسي. ولكل حزب مركز في المفوضية اليونانية في كل من فرنسا وإنجلترا وروسيا ومهمته ضمان تأييد الحكومة له. ومما زاد الموقف تعقيدا أن كل دولة من تلك الدول الثلاثة كانت لها مواقف سياسة ثابتة بشأن اليونان تعكس مصالحها.

ويبدو أن الحزب الفرنسي كان أكثر الأحزاب الثلاثة شعبية في السنوات السابقة على حرب القرم، وربما يعود هذا بصفة رئيسية إلى قدرته على مناصرة برنامج للتوسع القومي-الإقليمي، وكان زعيم هذا الحزب جون كوليتيس Kolettes وهو سياسي متطرف ذو قدرات عالية وله ارتباطات وثيقة بملكية يوليو ١٨٣٠ في فرنسا حيث كان يمثل بلاده في باريس لمدة ثمان سنوات. ويليه في النفوذ والتأثير الحزب الروسي Napist وهو حزب أرثوذكسي محافظ تزعمه في البداية كولوكوترونيس، وكابوديستريياس أثناء الثورة وبعد وفاتهما تزعمه أندرو ميتاكساس Metaxas . أما الحزب الإنجليزي فكان أقل الأحزاب الثلاثة نفوذا وتأثيرا رغم أنه كان بامكانه ممارسة ضغط كبير على الحكومة اليونانية استنادا إلى الأسطول البريطاني القابع على سواحل البلاد، لكن لم يكن بامكانه تأييد سياسة قومية توسعية كبرى نظرا للحقيقة السائدة بأن إنجلترا كانت لا تزال آنذاك تتمسك بوحدة الأراضي العثمانية وتكاملها في إطار فلسفة التوازن الدولي. وكان رئيس الحزب ارمانزبرج الذي كان يحظى بتأييد الملك ثم خلفه مفروكورداتوس، وكان برنامجه يركز على الإصلاحات الداخلية وإقامة حكومة دستورية. وعلى كل حال كان كل حزب من تلك الأحزاب الثلاثة يسعى للسلطة وعندما يصبح أحدها في الحكومة نجده يبادر بمساندة الملك، وعندما يكون خارج السلطة يقوم بالتآمر ضد الحكومة وضد أي حزب آخر في الحكم وهكذا.

ومن المشكلات الرئيسية التي واجهت أوثون خلال السنوات الخمس الأولى من حكمه وكان لها تأثيرها على مساره في الحكم أنه لم يكن له فريق منظم يسانده، ولم يكن له حزب "بافاري" يعتمد عليه وهي إشارة لبلده بافاريا التي قدم منها، وكان عليه أن يتحمل عبء امتعاض اليونانيين من وجود أجنبي يحكمهم وهو ما أطلقوا عليه الإيكسنوقراطية Xenocracy (أي حكم الأجانب) رغم أن اليونانيين أخذوا يتولون تدريجيا معظم الوظائف الإدارية. ففي نهاية ثلاثينيات القرن التسع عشر مثلا حل العساكر اليونانيون محل القوات الأجنبية لكنهم لم يكونوا من أنصار الملك وبالتالي لم يكن من الممكن الاعتماد عليهم. يضاف إلى هذا أن أوثون ظل طوال فترة حكمه يعاني من نظر الناس له باعتباره كاثوليكيا يحكم بلدا أرثوذكسيا. ومما زاد من حجم معاناته عدم إنجابه ولدا ذكرا يخلفه في الحكم وينشأ نشأة أرثوذكسية من البداية. أما أعظم أخطائه طرة في أعين الناس إخفاقه في إحداث أي تقدم بشأن ضم أراضي يونانية لدولة اليونان على أساس التوسع القومي-الإقليمي وهي مسألة عاطفية لها أهميتها القصوى في نظر اليونانيين فمثلا عندما ثارت كريت ضد الحكم العثماني في ١٨٤١ لم ينتهز الفرصة ويعمل على ضمها للبلاد.

وفي أربعينيات القرن (التاسع عشر) واجه أوثون أزمة داخلية حقيقية حيث بلغ السخط مداه ضد حكمه بسبب سياساته الداخلية والخارجية. فقد ازداد الوضع الداخلي سوءً بسبب ضغوط الدول الدائنة لليونان حتى لقد أصبحت الشؤون المالية اليونانية في ١٨٣٨ تحت إشراف المندوب الفرنسي أرتمون دي رينيه Artemonis de Regny ، ثم حلت الكارثة بالموقف المالي تماما في ١٨٤٣ إذ تواصل العجز السنوي في الميزانية باستثناء عام واحد بل وتوقف تسديد الديون لمدة أربع سنوات. ورغبة من القوى الدولية في حماية استثماراتها بدأت تمارس ضغطا على الحكومة اليونانية لتخفيض نفقاتها الداخلية تخفيضا كبيرا فبادرت بتخفيض ميزانية الجيش فأعرب العسكريون عن سخطهم وشاركتهم مجموعات أخرى ساخطة على الوضع العام.

وفي تلك الأثناء كان الحزب الفرنسي في السلطة ويحكم بتنسيق تام وتعاون مع الملك، أما الحزبان الروسي والبريطاني فكانا خارج الحكم. ثم عرفت الحكومة بنبأ استيلاء ألكسندر كاراديورديفيتش على الحكم في الصرب (١٨٤٢) بانقلاب عسكري فأصبحت قضية هذا الانقلاب موضوع جدل داخل الحكومة اليونانية. وعلى هذا أثار الحزب البريطاني فكرة الرقابة على الملك أوثون وتقييد سلطاته بواسطة دستور ربما تجنبا لحدوث انقلاب، وأصبح الموضوع شأنا سياسيا عاجلا لدى اليونانيين.

ثم تجمعت كل تلك المسائل وأصبحت أسبابا لثورة في ١٨٤٣ حين تحركت فرقة عسكرية مرابطة في أثينا تجاه القصر الملكي في سبتمبر واعتقلت الملك وحكومته، وطلب قادتها أن يقوم أوثون بتشكيل حكومة جديدة وأن يدعو لعقد جمعية تأسيسية لوضع دستور. والحق أن الحركة كانت انقلابا عسكريا مدعوما من الحزبين البريطاني والروسي ونفر من الحزب الفرنسي، أكثر من كونها انتفاضة شعبية كبرى استهدفت تقييد سلطة الملك بالدستور، وتجدر الإشارة إلى أن الصرب كانت تشهد في الفترة نفسها حياة دستورية.

ولما لم يكن أمام الملك إلا أن يختار بين إصدار الدستور أو التنازل عن العرش وجدناه يوافق على طلبات الثوار ومن ثم دعا إلى تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور ضمت ممثلين من كل من مقدونيا وايبروس وتساليا وهي مناطق كانت لا تزال تحت الحكم العثماني. وقد استمرت الجمعية متعقدة من سبتمبر ١٨٤٣ إلى مارس ١٨٤٤، وقام بدور رئيسي في مشاورات الأعضاء كل من مفروكورداتوس الذي عاد من استانبول حيث كان يمثل بلاده هناك، وكوليتيس Kolettes الذي كان قد عاد من باريس، وقدمت فرنسا وإنجلترا النصائح اللازمة لإعداد الدستور، وابتعدت روسيا عن المشاركة نظرا لأن القيصر نيقولا الأول كان ينظر بريبة تجاه الحركات الثورية.

لقد كانت القضية الرئيسية التي دارت حولها مناقشات وضع الدستور هي تحديد العلاقة بين الملك وبين الهيئة التشريعية، ورغم أن فرنسا وإنجلترا كانتا تساندان فكرة الحكومة الدستورية في اليونان، إلا أنهما لم تتحمسا كثيرا لإعطاء صلاحيات واسعة للهيئة التشريعية، ذلك أن الهيئة التشريعية في فرنسا نفسها (ملكية يوليو) وفي إنجلترا (بعد قانون الإصلاح عام ١٨٣٢) لم يكن لها حق الرقابة الشعبية، وبالتالي كان كل ما يعني هاتان الدولتان أن تقوم في اليونان حكومة مستقرة، ومن هنا جاء الدستور الذي صدر في ١٨٤٤ محافظا وشبيها بدستور ملكية يوليو في فرنسا التي كان كوليتيس يعرفها تمام المعرفة. وعلى هذا نص الدستور الجديد على إيجاد مجلسين تشريعيين: مجلس نواب Vouli ينتخب أعضاؤه انتخابا حرا مباشرا، ومجلس شيوخ Gerousia وأعضاؤه يعينهم الملك مدى الحياة من بين المواطنين أصحاب المكانة الممتازة وبموافقة رئيس الوزراء، وللملك حق الفيتو المطلق على قرارات الهيئة التشريعية، ومن حقه تعيين الوزراء وعزلهم، ويكونون مسئولون أمامه. كما تضمن الدستور المبادىء العامة التي يصدر بشأنها قوانين مثل المساواة بين المواطنين، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماعات .. الخ.

وبصدور الدستور في ١٨٤٤ أصبحت اليونان ملكية دستورية من الناحية النظرية، ولكن من الناحية الفعلية كان دور الدستور في توجيه الحكومة دورا ضئيلا، ذلك أن القيادات السياسية اليونانية تبنت مثلما حدث في الصرب المبادىء السياسية الغربية بأشكالها الدستورية بعد تكييفها طبقا للعادات والتقاليد المحلية. وقبل أن يصدر الدستور كانت الأحزاب الثلاثة الرئيسية في البلاد (الفرنسي والروسي والإنجليزي) تتصارع على السلطة، ولم تتعاون معا إلا في أثناء مناقشة وضع الدستور. وآنذاك كانت الحكومة القائمة برئاسة ميتاكساس ثم حلت محلها حكومة مفروكورداتوس ، وسبيريدون Spyridon ، وتريكوبيس Trikoupes التي اعتبرت موالية للإنجليز وهي الحكومة التي كانت في الحكم أثناء إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع الدستور وأثناء اجتماعات الجمعية لمناقشة مبادىء الدستور. وأخيرا كان الدستور نفسه من ناحية المبدأ حصيلة عمل لجنة مكونة من واحد وعشرين عضوا أبرزهم مفروكورداتوس، وتريكوبيس، وكوليتيس، وظل الحزب الروسي بعيدا عن الساحة بسبب موقف القيصر كما سبقت الإشارة.

وبمجرد صدور الدستور عادت سياسات كل الأطراف إلى وضعها الطبيعي وفي أول انتخابات أجريت عام ١٨٤٥ فاز كوليتيس الذي بادر بتشكيل حكومة ائتلافية منه ومن ميتاكساس واستبعد الحزب الإنجليزي، وظل في الحكم مسيطرا على كل الأمور حتى وفاته في ١٨٤٧. ووضع خلال وزارته أسلوب ممارسة الحكومة لمهامها ظل معمولا به إلى أن تم عزل الملك أوثون في ١٨٦٢. من ذلك أنه جعل الإدارة مركزية رغم وجود

الدستور ليضمن نجاح مرشحي الحكومة في الانتخابات، ووضع كل أنصاره في كل الوظائف، واستخدم أسلوب الترغيب ليضمن الحصول على مؤيدين وأنصار، وأسلوب الترهيب لإخافة المعارضة وترويعها حتى ولو تطلب الأمر تجنيد عصابات وقطاع طرق يعملون لحسابه وتحريك مظاهرات الشوارع لصالحه. ولأن مرشحي الحكومة كانوا يفوزون دوما في انتخابات مجلس النواب بأغلبية المقاعد، فإن المعارضة لم تجد فرصتها في القيام بدور مؤثر في الحياة النيابية.

ورغم هذه الشوائب التي اعترت الحياة السياسية والنيابية في الحكم والإدارة إلا أن كولتيس والملك لقيا تأييدا عريضا من الرأي العام، فقد كان باستطاعة كولتيس استخدام الإذاعة ليتحدث منها إلى الشعب لكسب تأييده، وأصبح المتحدث الرسمي عن خطة التوسع الإقليمي-القومي التي عرفت بالفكرة الكبرى Megale Idea . وواقع الأمر أن المملكة اليونانية الجديدة التي تأسست في ١٨٣٠ كما سبقت الإشارة ورثت مجموعة من التقاليد المزدوجة من الحضارة اليونانية القديمة ومن الإمبراطورية البيزنطية. ورغم أن هذه التقاليد الموروثة ظلت محل شد وجذب بين اليونانيين المحدثين إلا أنها لعبت دورا نشطا في مجمل السياسات اليونانية، فقد سبق أن رأينا أهمية التراث الكلاسيكي اليوناني في مسألة اللغة، وفي حركة أنصار الهللينية التي ساعدت الثورة اليونانية بدرجة ملحوظة. كما أن التراث البيزنطي كان واضحا بدوره فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة الجديدة وكذلك في التوسع الإقليمي-القومي، بل لقد تمت صياغة ملامح مشروع الفكرة الكبرى لإحياء الإمبراطورية البيزنطية أساسا بدليل أن المشروع اقترح أن تكون القسطنطينية (استانبول) وليس أثينا عاصمة للدولة القومية الجديدة. وكانت حدود تلك الدولة تشتمل في الوعي اليوناني على كل من ايبروس، وتساليا، ومقدونيا، وتراقيا، وجزر بحر إيجة، وكريت، وقبرص، وبلاد الساحل الغربي لآسيا الصغرى، والأراضي الواقعة ما بين البلقان ومرتفعات رودوبيه Rhodope التي عرفت فيما بعد باسم شرق روميليا. ويلاحظ أن تحديد تلك البلاد لم يتم على أساس عرقي أي أنها بلاد تضم سكان يونانيي الملامح مثلا، ولكن تم على أساس أنها بلاد تسود فيها الحضارة الهللينية من قديم. وحتى ينفسح المجال أمام الدولة الجديدة لسيطرة التراث الإغريقي دينيا وتعليميا في المناطق التي يسكنها سلافيون تم إخضاع كل المؤسسات الدينية والتعليمية للرقابة السياسية.

ولقد بذل المثقفون اليونانيون جهدا كبيرا لإثبات شرعية المطالبة بضم تلك الأماكن لليونان الجديدة وظلوا يكتبون في هذا الاتجاه إلى أن انتهى أمر "الفكرة الكبرى" بالفشل في ١٩٢٢ في إطار تسويات الحرب العالمية الأولى. ومن مظاهر الدفاع عن تلك الفكرة الرد على ما كتبه يعقوب فالمراير Fallmerayer الذي ادعى في كتاب نشره في ١٨٣٦ بأن

الهجرات السلافية في القرنين السابع والثامن أهلكت معها اليونانيين المقيمين آنذاك، وهـذا يعني أن اليونانيين المحدثين هم سلافيون تأغرقوا. وفيما بعد كتـب قسـطنطين بابـاريجو باولوس Paparrego Poulos خلال ١٨٦٠-١٨٧٢ كتابه "تاريخ الأمة اليونانية" للتعبير عن وجهة نظر القومية اليونانية.

وفي هذا الخصوص لا ينبغي أن ننسى أن كوليتيس وقبل تشكيل الجمعيـة التأسيسـية لوضع الدستور، هو الذي أعلن في ١٥ يناير ١٨٤٤ بيان "الفكرة الكبرى" حـين قـال "إن المملكة اليونانية ليست هي كل بلاد اليونان .. إنها فقط الجزء الأصغر والأكثر فقـرا مـن تلك البلاد.. إن بلاد اليونان الحقيقية لا تشمل حدود المملكة الحالية فقط بل إنها تشمل كل من يانينا، وتسالونيكا، وسـيرز Serres ، وآدريانوبـل، والقسـطنطينية، وطرابيـزون، وكريت، وساموس Samos ، وأي أرض أخرى أقام فيها الجنس اليوناني وشهد الحضارة الهللينية .. هناك مركزان كبيران للهللينية: أثينا والقسطنطينية .. إن أثينا مجـرد عاصـمة للمملكة فقط .. أما القسطنطينية فإنها العاصمة الكبـرى .. المدينـة Polis .. أمـل كـل الهللينيين .. تجذبهم إليها ويتطلعون لها.." (١)

كان على اليونان لكي تحقق أهدافها القومية أن تدخل في صراع مباشر مع بريطانيا. وكان باستطاعة اليونان في عهد الملك أوثون أن تستثمر الأزمات الدبلوماسـية المتكـررة بين الدول الأوربية لتحقق بعض أمانيها القومية لكن حال دون ذلك تمسك بريطانيا بسياسة الأمر الواقع status quo عملا بمبدأ توازن القوى. وقد اتضح هـذا فـي موقفهـا أثنـاء انتفاضة كريت ١٨٤١ كما سبقت الإشارة، وفي ثورة جـزر أيونيـا ١٨٤٨-١٨٤٩، ثـم دخلت الحكومة اليونانية عام ١٨٥٠ في عراك كبير مع بريطانيا أثنـاء حكومـة حـزب الأحرار برئاسة لورد بالمرستون بسبب وقوفه إلى جانب دون باسيفيكو Pacifico وهـو شخص يهودي برتغالي الأصل بريطاني الجنسية ادعى ملكية جزيرتين صغيرتين في بحر اليونان. وكان بعض الغوغاء قاموا بتخريب منزله وصـادرت حكومـة اليونـان بعـض ممتلكاته وفقا لرواية المؤرخ جورج فينلاي Finlay. ولكي تفرض بريـطانيا موقفـهـا المناصر لادعاءات دون باسيفيكو بادرت بإرسال أسطول إلى ميناء بيريه لتهدد اليونـان. وعلى الرغم من تسوية المسائل المالية بين الطرفين في النهاية، إلا أن الأزمـة فـي حـد ذاتها جعلت أوثون أكثر شعبية بين اليونانيين لوقوفه ضد القوى العظمى، وجعـل اليونـان تسعى إلى تحسين العلاقات مع روسيا، وآية ذلك تسـوية مسـألة الكنيسـة باتفـاق مـع البطريرك.

على كل حال لقد كان على اليونان لكي تتوسع توسعا إقليميـا-قوميـا أن تبـدأ بضـم الأراضي العثمانية المتاخمة لها في تساليا ومقدونيا. وكان باسـتطاعة اليونـان أن تنتهـز

فرصة انشغال الباب العالي في أزمات متتالية لكي تتحرك نحو أهدافها كان أولها خلال الفترة من ١٨٣١-١٨٣٣، والثانية ١٨٣٩-١٨٤٠ حين كان محمد علي والي مصر يتحدى السلطان، والثالثة عام ١٨٥٣ حين نشبت حرب القرم التي أدخلت بريطانيا وفرنسا وهما دولتان حاميتان لليونان في حرب مع الدولة الثالثة الحامية ألا وهي روسيا. وبينما لم يكن من الممكن استغلال أزمة محمد علي مع السلطان، كانت حرب القرم تقدم فرصة مناسبة لتحقيق الآمال القومية لليونان ذلك أن عواطف اليونانيين كانت مع روسيا الأرثوذكسية. وعلى هذا وفي بداية الحرب بدأت عصابات يونانية تعمل في الأراضي العثمانية بمساندة من حكومة اليونان. ورغم أنه كان بمقدور القوات العثمانية أن تسحق تلك العصابات بسهولة، إلا أنها لم تفعل، وتكفلت بريطانيا وفرنسا بإجهاض حلم اليونان حفاظا على سياسة التوازن الدولي حين حركت الدولتان قطعا بحرية ظلت راسية في ميناء بيريه خلال المدة من ١٨٥٤-١٨٥٧، وتم إرغام الملك أوثون على تعيين حكومة جديدة برئاسة مفروكورداتوس والحزب البريطاني. وهكذا أدت هزيمة روسيا في تلك الحرب (١٨٥٦) إلى إخماد أية آمال يونانية في التوسع الإقليمي بل إن الظروف الدولية حتى نهاية حكم أوثون حالت دون تحقيق أية مكاسب إقليمية يونانية.

ومع خيبة الآمال التي واجهتها اليونان في السياسة الخارجية تحت حكم الملك أوثون، شهدت البلاد في فترة حكمه تقدما محدودا في الشؤون الداخلية. وعلينا أن نتذكر في هذا الخصوص أن الدولة الجديدة بدأت بموارد جد محدودة، وديون خارجية هائلة زاد من وطأتها تفشي الفساد في إدارتها. ويضاف إلى ذلك أن تسوية النزاع في المناطق الثائرة أفاد النبلاء بصفة أساسية على حين ظل غالبية الفلاحين يعيشون على ريع مساحات زراعية ضئيلة للغاية أو يعملون في فلاحة أرض الغير مقابل أجور زهيدة، فضلا عن معاناتهم من نظام جمع الضرائب مثلما كانت الأحوال في الصرب.

وأكثر من هذا أنه كان على اليونان مواجهة صعوبات أساسية لم تواجهها شعوب البلقان المجاورة، فالصرب مثلا بعد ثورتها أفادت من أراضي زراعية كافية وغابات واسعة لم تكن قد استغلت بعد، وأما اليونان فلم يكن بامكانها إنتاج الحبوب التي تكفي استهلاك سكانها مما اضطرها للتركيز على تصدير العنب والزبيب والزيتون والموالح والطباق لتوفير المال اللازم لشراء الحبوب. وآنذاك لم تكن هناك نهضة صناعية في البلاد بل إن المصنوعات اليدوية كانت تعاني من منافسة المصنوعات المتقدمة المستوردة. وفي مقابل هذه الصورة الاقتصادية القاتمة كانت الملاحة اليونانية هي النشاط الوحيد الذي صادف انتعاشا.

وعلى الرغم من أن الأحوال الاقتصادية في المملكة المستقلة ظلت على حالها من السوء كان وضع اليونانيين الذين يقيمون خارج البلاد أفضل بكثير. ورغم الحقيقة القائلة بأن بلاد اليونان فقدت مكانتها المرموقة إلا أن اليونانيين ظلوا يعملون في خدمة الدولة العثمانية، بل واستعادوا أهميتهم في الحياة الاقتصادية فيها، وظلت حياة التجار منهم مزدهرة ومنتعشة في مدن البلقان، ومصر، وفي منطقتي الدانوب والبحر الأسود. وكان المركز الحقيقي للقوة الاقتصادية لليونانيين في استانبول وتسالونيكا وأزمير، ولكن لم يكن أيا من تلك المصادر المالية في خدمة الدولة اليونانية ذاتها. والحاصل أن اليونانيين الذين يعيشون خارج المملكة كانوا يستثمرون أموالهم داخل المملكة لكن الحكومة اليونانية لم تستطع أن تفرض أية ضرائب على أموالهم أو مراقبتها. وينبغي أن نتذكر في هذا الخصوص ونؤكد على أن المشكلة الرئيسية لليونان المستقلة كانت المشكلة المالية، ذلك أن دولة فقيرة في الأساس وتنفق معظم دخلها على الجيش وعلى الديون لم يكن أمامها أي فائض مناسب في الموازنة لتحسين الأحوال الداخلية حتى ولو كان لدى قادتها الرغبة في اتخاذ سياسات في هذا الشأن.

وأمام تلك الظروف لم يكن من الممكن تجنب حالة السخط على حكم الملك أوثون وعدم الرضا عنه، ذلك أنه بعد موت كوليتيس لم يتغير أسلوب وزراء الملك في إدارة البلاد، ففي ١٨٦٢ حاول الأدميرال قسطنطين كناريس Kanares وكان رئيسا للوزراء التأثير على الملك لإصلاح نظام الحكم من حيث تقييد التدخل الملكي في شؤون الحكم ولكن دون جدوى.

وفي تلك الأثناء شهدت اليونان كما حدث في الصرب جيلا جديدا يملك أفكارا مختلفة ويتطلع إلى الإمساك بمراكز السلطة قوامه طبقة وسطى من التجار وموظفي الحكومة، والشباب الذين تعلموا في جامعة أثينا أو في الخارج الذين ضاقوا ذرعا بسلطة الحكم القائمة، وانضم إليهم بالتأييد مجموعة من السياسيين ذوي الفكر الإصلاحي لعل أفضل مثل لهم إبامينونادس ديلجورجيس Epaminonads Delegeorges الذي هاجم كافة المؤسسات التي أقيمت بمقتضى دستور ١٨٤٣. وكانت تلك العناصر ترغب في إقامة ديموقراطية برلمانية حقيقية، وتحجيم سلطة الملك، وتحسين الإدارة في البلاد. وكان هؤلاء قد تأثروا بما جرى في فرنسا عام ١٨٤٨ من حيث الإطاحة بملكية يوليو. وبعد حرب القرم حلت أجنحة حرة طليقة محل الأحزاب التي تعتمد على تأييد القنصليات الأجنبية تتزعمها شخصيات سياسية مرموقة مثل ديلجورجيس، وديمتريوس فولجاريس Voulgares، وثراسيفولوس زايمس Thresyvoulos Zaimes. وهكذا واجهت الطبقة الحاكمة من النبلاء وأغنياء التجار تحديا جديدا.

على أن عجز أوثون عن أن ينجب من يخلفه على العرش استمر يمثل مشـكلة قائمـة حالت دون تمتعه بالشعبية المناسبة فضلا عن المشاكل الأخرى التي عرضنا لهـا. ومـن ذلك أن دستور ١٨٤٣ اشترط أن الملك القادم يجب أن يكون أرثوذكسيا، لكن المشكلة أنـه لم يكن في الأفق من يخلف أوثون لاستيفاء هذا الشرط، كما لم يبد أي مـن إخوتـه وهـم كاثوليك ميلا لتغيير مذهبهم إلى الأرثوذكسية من أجل الاحتفاظ بعرش اليونان. ومن ناحية أخرى أضعفت حوادث أوربا من مكانة الملك الشخصية ففي ١٨٥٩ اندلعت الحرب بـين النمسا وفرنسا بسبب الوحدة الإيطالية وبينما كانت عواطف اليونانيين مع القومية الإيطاليـة كان أوثون الذي ولد أميرا ألمانيا يساند النمسا. ولقد أدت هذه المشكلات مع فشل الملك في إحراز أية أهداف قومية إلى تآكل مكانته تدريجيا.

وعلى هذا كانت ثورة ١٨٦٢ التي انتهت بتنازل أوثون عن العرش تشبه سابقتها فـي ١٨٤٣ التي كانت انقلابا عسكريا وليس انتفاضة قومية. ولقد قـاد هـذه الثـورة صـغار الضباط وبعض الضباط المتقاعدين بمساندة المعارضة السياسية. وبـدأت بانتفاضـة فـي فبراير ١٨٦٢ قامت بها الحامية العسكرية المرابطة في نـاوبليون Nauplion ، ورغـم فشلها إلا أن روح التمرد انتشرت في البلاد، وفـي أكتـوبر (١٨٦٢) تمـردت الحاميـة العسكرية في أثينا وكان أوثون وزوجته آماليا في جولة بالأقـاليم فنصـحهما القناصـل الأجانب بعدم العودة إلى أثينا، ومن ثم عاد أوثون إلى بافاريا موطنه السابق تاركا مملكتـه في اليونان في هدوء. وعلى الفور تم تشكيل حكومة جديدة مع مجلـس وصـاية علـى العرش من كل من فولجاريس، وكناريس، وروفوس فنزيلـوس Roufos Venizelos ، ومجلـس وزراء أبـرز أعضـائه ديلجـورجيس، وزايمـس، وألكسـندر كومنـدوروس Koumoundouros. وتم دعوة جمعية تأسيسية لوضع دستور.

واللافت للنظر أن الدول الثلاثة الحامية لمملكة اليونان وافقت على رحيل أوثون عـن البلاد وأبدت اهتماما عميقا بشأن اختيار ملك جديد وصياغة دستور جديد. ومـرة أخـرى تقوم هذه الدول الثلاثة بتسمية الملك وكان اليونانيون يفضلون أن يكـون الأميـر ألبـرت البريطاني ابن الملكة فكتوريا ملكا عليهم على أساس افتراض مؤداه أن وجود هـذا الملـك سوف لا يجعلهم يحصلون على جزر أيونيا فحسب، بل سوف يحصلون على دعم بريطانيا ومساندتها في إحراز توسع وامتداد قومي أكبر. غير أن الحكومة البريطانية رفضت هـذا الاقتراح إذ كانت الدول الثلاثة (الحامية) ما تزال عند كلمتها بأنه لا يجوز أن يتولى أحـد أفراد الأسرة المالكة في أي منها حكم مملكة اليونان. ووقع الاختيار النهائي علـى مرشـح بريطانيا ألا وهو الأمير كريستيان وليام فرديناند أديلفوس Adelphus جورج الـدانمركي الذي أصبح جورج الأول ملك اليونان، وهو الابن الثاني لملك الـدانمرك وكـان عمـره

آنذاك ثمانية عشر ربيعا. وكان حاكما شعبيا ناجحا إلى حد بعيد حتى عام ١٩١٣ ربما لأنه كان ينأى بنفسه عن السياسيين اليونانيين. وقد وافقت على ترشيحه جمعية دستورية في مارس ١٨٦٣، وأخذ لقب "ملك الهللينيين"، وكان هذا اللقب يعني ببساطة أن رعاياه نظريا كل أولئك اليونانيين الذين يعيشون خارج البلاد. وفور الموافقة على توليته تخلت بريطانيا عن ملكيتها لجزر أيونيا، وفي ١٨٦٦ تزوج الدوقة أولجا الروسية.

ولقد قبلت الجمعية التشريعية الأمير الذي رشحته الدول الثلاث ولكنها أعدت إطارا عاما لدستور يحقق رغبات الأمة مستقى من الدستور البلجيكي الصادر في ١٨٣١. وتقييدا لسلطة الملك نصت المادة (٢١) من هذا الدستور على "أن كل السلطات نابعة من الأمة وتمارسها طبقا لمبادىء الدستور". وتقرر إلغاء مجلس الشيوخ الذي كان الدعامة الأساسية لسلطة الملك، واقتصرت السلطة التشريعية على مجلس واحد من ١٥٠ عضوا ينتخب أعضاؤه بواسطة البالغين الذين لهم حق التصويت وذلك بالاقتراع السري لمدة أربع سنوات، وأن تكون الوزارة مسئولة أمام هذا المجلس. واحتفظ الملك ببعض صلاحيات مطلقة يستخدمها أي حاكم قوي من ذلك حقه في تعيين الوزراء وإقالتهم، وحل المجلس، وإعلان الحرب، وإبرام المعاهدات.

وفي أكتوبر ١٨٦٤ تم التصديق على الدستور، وترأس كناريس أول حكومة، ثم حل محله كومندوروس في ١٨٦٥، وتبع ذلك فترة من التغيرات السريعة. ففي خلال الفترة من ١٨٦٤-١٨٨١ أجريت تسع انتخابات، وتشكلت واحد وثلاثين حكومة. ورغم الإطار الليبرالي للنظام السياسي، إلا أن السياسات عادت إلى طبيعتها السابقة باستثناء أن الملك لم يعد يتحكم في الإجراءات. ومن ناحية أخرى أضاف أسلوب التعددية الحزبية القائم حيث كانت الأحزاب في الحقيقة مجرد أجنحة تتحلق حول الزعيم، الشيء الكثير لأسباب عدم الاستقرار السياسي، إذ كانت عضوية الأحزاب والتحالف بينها قائمة على تناوب المواقع بشكل مستمر، وأصبحت المسائل الانتخابية تتم على أسس شخصية فردية وليس على أساس المبادىء العامة أو التوجهات الإيديولوجية الطابع. وأكثر من هذا فإن أسلوب الإدارة المركزية، ومنح الوظائف بمعرفة من يكسب الانتخابات كائنا ما كان جعل الغش والخداع إغراء لا يقاوم.

ومن ناحية أخرى كان تغيير الحكومة قد يعني تغييرا كاملا لكل الأشخاص من القمة إلى القاعدة عكس الصرب حيث كان تولي الوظائف فيها أو المناصب الوزارية لفترة محدودة مضمونة. وعلى هذا وفي ضوء تلك الظروف كانت عمليات الخداع والتزوير والعنف والبلطجة تصحب العمليات الانتخابية. ومن العجيب أن مصلحين سابقين أمثال فولجاريس، وديلجورجيس بدت منهم رغبة في تبني مناهج تشبه تلك التي سبق أن هاجموا أصحابها من أجل الاحتفاظ بقوتهم السياسية.

ورغم أن السياسات الداخلية بقيت كما هي لم تتغير إلا أن عهد الملك جورج شهد نشاطا ملحوظا في السياسة الخارجية من حيث تحقيق بعض أهداف اليونانيين القومية، ذاك أن الحكومة اليونانية في هذا العهد لم تضع في اعتبارها القوى العظمى والباب العالي فقط، بل لقد وضعت في اعتبارها سياسات جيرانها في البلقان وعلى سبيل المثال ما حدث من التحاق رومانيا الموحدة بحكومة الصرب الذاتية في الستينيات (القرن التاسع عشر). أما ما كان يحتل أهمية خاصة لدى اليونان كان نمو الحركة القومية البلغارية المنافسة لهما بدرجة أو بأخرى في المسألة القومية.

الهوامش

(1) **Edouard Driault and Michel Lheritier, Histoire diplomatique de la Grece de 1821 a nos jours, (Paris Presses Universitires de France, 1925) Vol.2, pp 252-53.**

ولاشيا ومولدافيا قبل ١٨٥٣
(رومـــانيا)

رأينا في الفصول السابقة كيف أن الحركة القومية في الصرب أحرزت نجاحا جزئيـا بإقامة حكومة ذاتية والتخلص من الإدارة العثمانية، وكيف أن الحركة القومية في اليونـان نجحت أيضا في التخلص من الحكم العثماني وإقامة دولة مستقلة بحمايـة دوليـة بعـد أن تحمل الفلاحون في هذين البلدين عبء معارك الثورة والقتال من أجـل الاسـتقلال. أمـا الحركة القومية في إمارتي الداتوب (ولاشيا ومولدافيا- الأفلاق والبغـدان فـي المصـادر العربية- المترجم) فقد اختلفت عن الحركة في الصرب واليونان رغم وجود بعض أوجـه الشبه بينها ذلك أن هاتين الإمارتين كانتا قد حققتا تطورا ملحوظا سياسيا واقتصـاديا فـي نهاية القرن الثامن عشر كما سبقت الإشارة.

ففي القرن الثامن عشر كانت الإمارتان تحت حكم مسيحي ولكن من قبل يونانيين مـن منطقة الفنار حول استانبول والمعروفون بالفناريين، وبالتالي فإن الحكومـة العثمانيـة لـم تحكم الإمارتين بشكل مباشر لأن هؤلاء اليونانيين الفناريين يحكمون باسم السلطان. وعلى هذا كانت أول خطوة في الحركة القومية في الإمارتين هي العمل على التخلص من حكـم أولئك اليونانيين الأجانب كجزء من النضال ضد السيادة العثمانية. وثانيا لم يكن بالإمارتين طبقة من المسلمين ملاك التيمارات الكبيرة أو الجفالك، وإنما كان بها أرسـتقراطية محليـة من النبلاء الإقطاعيين (البويار Boyars) الذين كانوا في وضع سياسي قوي لـيس لأنهـم يمثلون زعامات طبيعية للبلاد، ولكن لأنه كان بإمكانهم الإفادة بشكل هائل من التطـورات الاقتصادية في أوربا آنذاك.

كانت إمارتا الدانوب أو البلاد الرومانية تمثل مصدرا للمواد الطبيعية اللازمة لتوسـيع آفاق الإنتاج في الدول الصناعية الغربية مثلما كان حال بولندا والمجر وبروسيا وروسـيا، ذلك أن التربة في الإمارتين ملائمة جدا لزراعة الحبوب للتصدير على نطاق واسع بعكس أراضي البلقان الأخرى. ولهذا وبناء على هذه الظروف كان من مصلحة أي نبيل إقطاعي أن يحوز أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية وأن يضمن قوة أيـدي عاملـة مـن الفلاحين تحت يده، وفي الوقت نفسه كان أي فلاح يسعى لكي يحوز أي قطعة أرض تكون تحت تصرفه حتى يتحرر من الالتزامات الإقطاعية المفروضة عليه. ولهذا كانـت هنـاك خصومة طبيعية بين طبقة الفلاحين وطبقة الإقطاعيين بسبب تناقض مصالح كـل مـنهم.

وبالتالي لم يكن من المنتظر وجود اندماج بين الطبقتين في الحركة القومية عكس ما كان قائما في بلاد اليونان والصرب، ومن ثم فإن المراحل الرئيسية في تحقيق استقلال رومانيا قامت على أساس المفاوضات الدبلوماسية وليس على معارك القتال ومن هنا كان فشل الثورة التي تزعمها في ١٨٢١ تيودور فلاديميريشكو Vladimirescu، وكذا الثورة في ولاشيا في ١٨٤٨ اللتان كانتا عنوانا على الانقسام بين الفلاحين والإقطاعيين.

وهناك اختلاف ثالث بين أحوال رومانيا وكل من الصرب واليونان راجع إلى الموقع الجغرافي لإمارتي الدانوب (رومانيا)، فلأنهما تقعان على الطريق إلى استانبول فقد كانتا مسرحا لاحتلال روسي متكرر في سنوات ١٧١١، ١٧٣٦-١٧٣٩، ١٧٨٧-١٧٩٢، ١٨٠٦-١٨١٢، ١٨٢٨-١٨٣٤، ١٨٤٩-١٨٥١، وأخيرا ١٨٥٣-١٨٥٤. وعلى هذا كان وجود جيوش أجنبية على أراضيهما عاملا له أهمية حيوية في الحركة القومية بين الرومانيين، إلا أنها تسببت في جلب التدخل الخارجي في المنطقة، بل إن النمسا مارست إلى حد ما ضغوطا على الرومانيين أثناء حرب القرم ١٨٥٤-١٨٥٧. ومن هنا فقد أجبر تصارع النمسا وروسيا على حدود الإمارتين الزعماء الرومانيين على الاعتماد على الدبلوماسية أكثر من الاعتماد على المعارك لتحقيق هدف الاستقلال، إذ لم يكونوا يرغبون في مقاومة جيرانهم الأكثر قوة كما لم يكونوا يريدون تحويل بلادهم إلى أرض معارك.

وبسبب تلك الملامح الفريدة لأوضاع البلاد الرومانية فمن الأفضل أن ندرس الحركة القومية هناك على فترتين، الأولى وتمتد حتى اشتعال حرب القرم في ١٨٥٣، وهي موضوع هذا الفصل وقد تم خلالها التخلص من سيطرة اليونانيين الفناريين لتحل محلهم حماية روسية تغلغلت في كل مجالات حياة الرومانيين. أما الفترة الثانية فتبدأ من ١٨٥٣ إلى ١٨٧٨ وقد شهدت تحقيق الاستقلال الذي رافقه إيجاد موقف في البلقان سمح لحكومة رومانيا أن تقوم بدور التوازن بين القوى الكبرى.

على أن إحلال النفوذ الروسي في بلاد رومانيا محل النفوذ اليوناني-العثماني قد مر بعدة عمليات منذ أواخر القرن الثامن عشر وبناء على معاهدة كوتشك قينارجي، ذلك أن هذه المعاهدة التي حدت من مضايقات الحكم العثماني كانت خطوة أولى في مكاسب روسيا في الإمارتين، فقد نصت المادة ١٦ منها على أن الباب العالي يصدر أوامره بالعفو العام عن "رعاياه" الرومانيين الذين حاربوا في صفوف روسيا، وأن يعد بأن يمارس المسيحيون شعائرهم الدينية في حرية، وأن يحدد الجزية المفروضة، فضلا عن أن يكون لخوسبدار كل من الإمارتين وكيلا في العاصمة استانبول. والأهم من كل ذلك أنه أصبح بإمكان روسيا أن تتحدث باسم هاتين الإمارتين، وأن الحكومة العثمانية وعدت بالاستماع بقدر كبير من الاعتبار إلى صوت القوى الدولية. وفي ١٧٧٩ وفي مؤتمر آينالي كافاك

Aynali Kavak بشأن القرم تقرر أن يتم دفع الجزية كل عامين، وأن يكون لروسيا حق التدخل في شؤون الإمارتين حسب مقتضى الحال. وفي العام التالي (١٧٨٠) تم تعيين أول ممثل روسي لدى الإمارتين في بوخارست.

ولقد أصبحت الامتيازات الجديدة التي حصلت عليها الإمارتان حقيقة واقعة اتضحت في المراسيم التي أصدرتها الحكومة العثمانية. ففي عامي ١٧٨٣، ١٧٩٢ وافق الباب العالي على أن تقوم روسيا بتعيين ممثلين لها للتباحث بشأن الأعباء المالية المفروضة على الإمارتين. وفي ١٧٨٤ صدر خط شريف يعترف بالآثار السلبية التي تنجم عن التغيير السريع لحكام الإمارتين وقرر أن خلع الأمراء الحكام أو عزلهم يكون فقط بسبب ارتكاب الجرائم. كما تقرر ألا تفرض أية أعباء جديدة على الإمارتين في المستقبل فيما عدا الجزية المقررة. وإذا احتاج الباب العالي أية مواد تموينية من أي منهما فعليه أن يشتريها بسعر السوق.

لكن هذه الشروط لم تنفذ أبدا إذ استمرت أساليب الإدارة الداخلية بالإمارتين طبقا لما كان عليه الحال من قبل من حيث تغيير الحكام بشكل سريع. ففي خلال المدة من ١٧٩٢-١٨٠٢ تم تغيير حكام ولاشيا ستة مرات، وحكام مولدافيا خمس مرات، فضلا عن معاناة ولاشيا شأن الصرب وبلغاريا من هجمات بشفان أوغلو ومن حملات السلب والنهب التي كانت تشن من القلاع العثمانية على الدانوب.

ومن الملاحظ أن الأخطاء التي ارتكبها بشفان أوغلو من حيث تجريد الناس من أملاكهم وحرمانهم من حقوقهم أدت إلى وقوع أزمة أخرى في العلاقة بين الباب العالي والإمارتين في عام ١٨٠٢. وفي تلك الأثناء تمكن النبلاء (البويار) بتأييد من روسيا من استصدار خط شريف من السلطان يؤكد على امتيازاتهم السابقة وعلى استمرار سريانها. ومن ذلك أن تعيين خوسبدارية الإمارتين أصبح لمدة سبع سنوات متتالية من أجل الاستقرار، وعدم جواز عزلهم إلا في حالة ارتكاب جرائم وبموافقة روسيا ورضاها، وإلغاء كل الضرائب التي فرضت بعد مرسوم ١٧٨٣، وإعادة ما صادرته السلطات العثمانية من ملكيات وعقارات وأموال النبلاء. كما تقرر تنظيم احتياجات الباب العالي من مواد تموينية من الإمارتين بمقتضى فرمانات وليس بالإجراءات التحكمية القسرية وأن يدفع ثمنها بأسعار السوق الجارية. كما تقرر منع المسلمين من دخول الإمارتين أو الإقامة فيها باستثناء التجار الذين يحملون فرمانا بالدخول. ويضاف إلى هذا أن الأوامر صدرت للخوسبدارية لكي يضعوا في اعتبارهم النصيحة التي يتقدم بها المندوبون الروس لدى الإمارتين في بوخارست. وكان من شأن هذا الإجراء أن يحد من التدخل العثماني في الإمارتين وأن يفتح الباب في الوقت نفسه لزيادة النفوذ الروسي هناك.

وهكذا وبعد عام ١٨٠٢ تولى الخوسبدارية في الإمارتين يونانيون من الفناريين وهما قسطنطين يبسيلانتيس Ypsilantes ، وألكسندر موروزي Moruzi. وعندما تجدد القتال بين الدولة العثمانية وروسيا في ١٨٠٦ أصبحت الإمارتان ميدانا للمعارك الحربية، ثم موضع مقايضة بين نابليون بونابرت امبراطور فرنسا وألكسندر الأول قيصر روسيا في صلح تيلست Tilsit عام ١٨٠٧ وفي صلح إرفورت Erfurt عام ١٨٠٨ الذي حصلت روسيا بمقتضاه على حق السيطرة على الإمارتين، ولم يحل دون تمتعها بالسيطرة الحقيقية على الإمارتين إلا استمرار خلافاتها مع فرنسا. ففي ١٨١٢ والاستعدادات قائمة لمواجهة غزو فرنسي متوقع على الإمارتين اضطرت الحكومة الروسية لتوقيع معاهدة بوخارست ١٨١٢ تنازلت بمقتضاها عن أراضي الإمارتين للدولة العثمانية فيما عدا الأرض بين نهري الدنيستر وبروث Pruth المعروفة ببساربيا Bessarabia رغم أن الجيوش الروسية ظلت باقية في الإمارتين. وكان هذا يعني ضم بساربيا إلى روسيا رغم أن بساربيا تخص مولدافيا لأن سكانها رومانيون أساسا. وكان ضم بساربيا إلى روسيا على هذا النحو صدمة كبيرة للعلاقات الطيبة بين روسيا والإمارتين في المستقبل. وفي أثناء تلك التطورات كان يوان كاريجيا Ioan Caragea خوسبدار ولاشيا، وسكارليت كاليماخي Scarlat Callimachi خوسبدار مولدافيا.

ورغم ما سببته الحروب من خراب ودمار، إلا أن هذه الفترة شهدت فرصا كبيرة وواسعة لتسويق المنتجات الزراعية خارج البلاد. والحاصل أنه بعد أن استعادت روسيا شبه جزيرة القرم من الدولة العثمانية في ١٧٨٣ بدأ الباب العالي يعتمد بشكل متزايد على إمارتي الدانوب (رومانيا) في إمداد الدولة العثمانية بكافة المواد اللازمة. وهكذا سنحت الفرصة لملاك الأراضي الزراعية في الإمارتين لتحقيق أرباح حقيقية عندما أكدت لهم السلطات العثمانية بأنها سوف تشتري ما تريد من محاصيل وخلافه بسعر السوق. وبدأ أولئك الملاك في إقامة مشروعات صناعية صغيرة في إقطاعياتهم تقوم على الإنتاج الزراعي مثل دباغة الجلود، وتقطير الكحول، وإعداد اللحوم المدخنة. وبناء على امكانات هذا الثراء سعى الملاك الكبار (البويار) لتوسيع حجم إقطاعياتهم مع ضمان استمرار وجود اليد العاملة لسد احتياجات السوق، وفي الوقت نفسه أبدوا رغبتهم في التخلص من القيود التي تفرضها الحكومة العثمانية على كل نشاط يقومون به.

وفي هذا الخصوص كان ثمة تنظيم لأوضاع الفلاحين حدث أثناء حكم قسطنطين مفروكورداتوس لولايتي ولاشيا ومولدافيا في منتصف القرن الثامن عشر، وكان الفلاح بمقتضاه إنسان متحرر من كل القيود الإقطاعية من الناحية القانونية ذلك أن حقوقه في الأرض والضرائب المقررة عليه لم تكن قد استقرت بعد. ففي ١٧٧٤ تقرر أن يقوم

الفلاحون بزراعة ثلثي أرض النبيل الإقطاعي (من البويار) سخرة Claca مدة اثنا عشر يوما متصلة أو متفرقة، ثم تم تقنين أيام العمل وتحديدها حسب نوع العمل المطلوب، أي ما بين ٢٥ يوما إلى ٤٠ يوما. وكان من الصعب عمليا فرض هذه القواعد على فلاحين لا يقيمون في مكان واحد وإنما يعيشون في أماكن متناثرة ومتباعدة ويتحركون من مكان إلى آخر، ويعتمدون اعتمادا رئيسيا على تربية الحيوانات للتصدير. ولهذا تم استبدال سخرة أيام العمل بمال يدفعه الفلاح. وقد ظل هذا المقابل المادي (العشر) الذي يدفعه الفلاح للإقطاعي يمثل المصدر الرئيسي لدخل النبلاء حتى منتصف القرن التاسع عشر. وفي الوقت الذي كان النبلاء فيه لا يدفعون أية ضرائب للحكومة كان الفلاحون يدفعون ضرائب ويخضعون لالتزامات أخرى كثيرة. ولم يقتصر الأمر على هذا بل إن النبلاء سعوا فيما بعد لمد بساط السخرة وضم مزيد من أراضي الغابات والمراعي لإقطاعياتهم والتي كانت من قبل للمنفعة العامة.

وبالإضافة إلى أراضي النبلاء وإقطاعياتهم الخاصة والتي يزرعها لهم الفلاحون كانت الكنيسة الأرثوذكسية تمتلك خمس مساحة الأراضي الزراعية في الإمارتين تحت تصرف رهبان الأديرة، وخلال فترة حكم اليونانيين الفناريين تمتعت مؤسسات الكنيسة بميزات هائلة ساعدتها على تكوين الثروة وممارسة النفوذ، فلم تكن تخضع لسلطة حكومة مدنية، ولم تكن تدفع ضرائب بدعوى أن الأرباح التي تجنيها تصرف على إعانة رهبان الأماكن المقدسة مثل جبل ايثوز Athos وجبل سيناء والضريح المقدس. كما كانت تتمتع برعاية روسية منذ استخدمها الجيش الروسي أثناء غزوه المتقطع لأراضي الإمارتين، وكان الفلاحون في كل تلك المناطق يعانون قسوة الحياة.

ولكن وعلى الرغم من تصادم المصالح بين الفلاحين والنبلاء إلا أنهما كانا يعارضان السيادة العثمانية وسيطرة اليونانيين الفناريين [1]، فالنبلاء كانوا يعارضون القيود التي فرضتها الحكومة العثمانية على نشاطهم حيث كانوا يتطلعون لإيجاد سوق حرة تماما لتسويق منتجاتهم، والفلاحون كانوا يعانون من إهمال الحكم العثماني لهم وعدم توفير ضمانات لتطبيق القانون والأمن في مناطق الريف، كما كانوا دوما ضحية ليس فقط للطبقة الحاكمة بل أيضا للعصابات المتناحرة وللتخريب الذي تحدثه الجيوش المحتلة شأن ما كان يحدث للفلاحين في بلاد الصرب. ويضاف إلى هذا أن الحرفيين والتجار وهم يشكلون طبقة صغيرة كانوا غير راضين عن نظام الامتيازات المعمول به في الإمبراطورية العثمانية، إذ رأوا أن الأجانب يتمتعون بامتيازات هائلة في التجارة على أراضيهم ويتمتعون باستثناءات وإعفاءات من دفع الضرائب وسائر القيود التي يقاسي منها فلاحو البلاد. وهكذا وجدنا أن كل القوى الاجتماعية في الإمارتين (رومانيا) من النبلاء والفلاحين والتجار يرغبون في إحداث تغيير في الحياة السياسية في البلاد.

ولقد اتضحت وجهات نظر تلك القوى ومدى تأثيرها أثناء التمرد الذي تزعمه كل من ألكسندر إبشيلانتيس، وتيودور فلاديمريشكو وقد سبق أن شرحنا الأسباب التي كانت وراء اختيار الإمارتين مفتتحا للثورة اليونانية. والحقيقة أن دور فلاديمريشكو كان أكثر تعقيدا فهو ابن لعائلة ولاشية من الفلاحين الأحرار تزعم حركة تمتعت بتوافق اجتماعي قوي، وكانت تعبر عن رغبة الفلاحين في التخلص من السخرة وسائر الالتزامات القهرية الأخرى، وهاجم في خطابه السياسي الامتيازات التي يتمتع بها النبلاء.

في مارس ١٨٢١ كما رأينا دخل إبشيلانتيس مولدافيا ومعه عصبة من اليونانيين، وسرعان ما تبين صعوبة التعاون بين اليونانيين والرومانيين من أي طبقة اجتماعية، ذلك أن اليونانيين أقدموا على ذبح التجار الأتراك في مدينتي ياصي Jassy وجلاطه ثم تصرفوا بشكل عام في مولدافيا بأسلوب أثار شعور العداء للفناريين اليونانيين. وكان هذا من شأنه أن جعل الأمر في النهاية بيد الروس. وهنا نلاحظ أن رابطة الفيليك هيتايريا Philike Hetairia كانت حرة في تقديم المساعدة الروسية، في الوقت الذي لم يكن من حق الجيش العثماني دخول أراضي الإمارتين دون موافقة الدول الثلاث الحامية. ولهذا كان الثوار يأملون في إيجاد موقف في المنطقة يعجز الباب العالي عن التعامل معه، ويضطر روسيا للتدخل مثلما كانت النمسا تتصرف في الأراضي الإيطالية بموافقة دول الحلف المقدس.

ولكن روسيا رفضت التحرك بل لقد وافقت على دخول القوات العثمانية أراضي الإمارتين فكان هذا بمثابة إعلان ليس فقط عن هلاك الثورة بل عن أن التعاون اليوناني-الروماني أصبح أكثر توترا. ورغم أن فلاديمريشكو تعاون في البداية مع إبشيلانتيس، إلا أن هزيمة الحركة جعلته يتصل بالباب العالي طلبا للتفاوض، وفي الوقت نفسه زاد شعور عداء النبلاء الرومانيين لليونانيين. وفي أثناء تفاوض الرومانيين مع مندوبي الباب العالي ركز فلاديمريشكو والنبلاء القول على أن غضبهم ليس موجها ضد السيادة العثمانية بل ضد حكم الفناريين، وهي أقوال تشابهت مع الحجج التي كان يبديها زعماء الصرب طوال الفترة من ١٧٩٠-١٨٠٥ عندما كانوا يعلنون أنهم يهاجمون حكم الانكشارية وليس حكم السلطان بشكل مباشر. وعندما علم إبشيلانتيس بتصرفات فلاديمريشكو في التفاوض مع العثمانيين قام بتحريض أتباعه على اختطافه وتم إعدامه بتهمة الخيانة وانتهى الأمر بانضمام بعض قواته إلى إبشيلانتيس وانصرف البعض الآخر إلى بيوتهم تاركين الميدان.

وبعد القضاء على التمرد والتخلص من فلاديمريشكو وتصفية قواته أصبح بإمكان نبلاء رومانيا التفاوض مع الحكومة العثمانية بدعم من روسيا للحصول على مكاسب سياسية أفضل لبلادهم. ورغم أن الانتفاضة تسببت في خسائر اقتصادية حقيقية في البلاد

وأدت إلى احتلال عثماني لمدة ستة عشر شهرا، إلا أنه تحققت أهداف سياسية مهمة لعل أهمها قاطبة انتهاء حكم اليونانيين الفناريين الطويل للإمارتين، ففي ١٨٢٢ تم تعيين جريجوري غيكا Ghica حاكما على ولاشيا، ويونيتا ستوردزا Ionita Sturdza حاكما على مولدافيا وهما من الرومانيين أهل البلاد، وحل النبلاء الرومانيون محل أولئك اليونانيين في مختلف هيئات الحكم والدواوين (الإدارات). ورغم أن عائلات من أصول يونانية ظلت أصحاب نفوذ في شؤون البلاد، إلا أن الثورة أنهت التفوق اليوناني الذي كان سائدا في حكم الإمارتين من قبل.

على أن استمرار أزمة اليونانيين مع قيام انتفاضة في شبه جزيرة المورة كان من شأنه إحداث تغييرات سياسية حاسمة في الإمارتين وبمقتضى مؤتمر آكرمان Akkerman في أكتوبر ١٨٢٦ تدعمت حقوق الرومانيين ضد السيادة العثمانية وكذا حقوق روسيا في التدخل فضلا عما تقرر في المؤتمر بشأن الصرب، وأصبح من المتعين أن اختيار الخوسبدارية (حكام الإمارتين) وعزلهم يكون بمعرفة دواوين النبلاء ولمدة سبع سنوات وبموافقة روسيا والدولة العثمانية. كما قرر المؤتمر أن يقوم النبلاء في كل من ولاشيا ومولدافيا بإصدار القانون التنظيمي اللازم لشؤون الحكم والإدارة في الإمارتين.

ولقد أكدت معاهدة أدريانوبل في ١٨٢٩ التي أعقبت الحرب الروسية–العثمانية على نصوص معاهدة آكرمان ووسعت من آفاقها، إذ تقرر أن يعين الخوسبدارية في مناصبهم مدى الحياة، وأن تخلي القوات العثمانية القلاع القائمة على الضفة اليسرى من الدانوب، وأن يخرج الرعايا العثمانيون من البلاد في خلال ثمانية عشر شهرا بعد أن يبيعوا ما بحوزتهم من أراضي لأهالي البلاد الأصليين (إمارتا الدانوب). كما تم تنظيم مسألة الجزية المقررة بشكل نهائي حيث تقرر ألا تدفع عينا وإنما تدفع نقدا وفي ١٨٣٤ تحددت قيمتها بثلاثة مليون قرشا. كما تخلت الدولة العثمانية عن حق الشفعة الذي كانت تتمسك به في شراء محاصيل الإمارتين من الحبوب والماشية والأغنام. كما تقرر تكوين ميليشية رومانية، وأخيرا كررت المعاهدة ما سبق أن أكدت عليه معاهدة آكرمان من حيث ضرورة إصدار قانون تنظيم إداري للبلاد.

ويلاحظ أيضا أن معاهدة أدريانوبل أكملت عملية كانت قد بدأت مع معاهدة كوتشك قينارجي تتعلق بالسيادة العثمانية على البلاد، إذ تقرر أن تكون السيادة على الإمارتين اسمية على حين زاد نفوذ روسيا في المقابل. وأكثر من هذا فقد ضمت روسيا بمقتضى المعاهدة دلتا نهر الدانوب مما جعلها تتمكن من مراقبة النهر استراتيجيا، واحتفظت بقوتها العسكرية في كل أراضي الإمارتين حتى يتم دفع تعويضات الحرب مع العثمانيين. كما شرعت روسيا في تنظيم الحياة السياسة في الإمارتين من واقع إدراكها الكامل لوضعها الجديد.

ومن حسن حظ الرومانيين (أهالي الإمارتين) أن المسئول الروسي عن إدارة أحـوالهم كان الكونت بول كيزليف Kiselev الذي برهن خلال مـدة وجـوده مـن ١٨٢٩-١٨٣٤ على أنه رجل دولة من الطراز الأول، إذ يرجع له الفضل في إجـراء التغييـرات التـي حدثت، فقد وضع في اعتباره أولا الأزمات الناتجة عن فترة الحـروب وكـذا المشـكلات الصحية القائمة بما فيها التعامل مع طاعون الكوليرا وإعادة تأسيس الحجر الصـحي فـي الدانوب. وكان أكبر إنجاز حققه إشرافه على وضع الدستور فعندما وصل إلى البلاد كانت لجان وضع الدستور تعمل تنفيذا لنصوص معاهدتي آكرمان وآدريانوبل. وكانت اللجنة في كل إمارة تتكون من أربعة نبلاء (بويار) اثنان منهم اختارهم الديوان، واثنـان اختارتهمـا الحكومة الروسية. وبعد الانتهاء من وضع مسودة الدستور تم إرسالها إلى روسيا وهنـاك تولت مراجعتها لجنة أخرى برئاسة الأمير داشكوف Dashkov وبعـدها أرسـلت كافـة الأوراق إلى الباب العالي الذي أعادها بدوره إلى ديوان الحكم في الإمارتين وبنـاء علـى ذلك صدر دستور ولاشيا في ١٨٣١ ودستور مولدافيا في ١٨٣٢.

على أن دستور الولايتين كانا يتشابهان ويتوازيان في كثير من المواد ويمثلان خطـوة للأمام تجاه قيام وحدة سياسية بينهما. لكنهما لم يكونا دساتير سياسية بالمعنى الاصـطلاحي بل كانا أقرب إلى صياغة تنظيم إداري طويل المدى، إذ كانت موادهما تغطي كل ملامـح الحياة القومية ابتداء من تنظيم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومـة وانتهـاء بالتفاصيل الصغيرة التي تتعلق بالشؤون الصحية العامة والإدارات المحلية. وبشـكل عـام كانت نصوصهما جملة وتفصيلا لصالح طبقة النبلاء (البويار)، إذ أصـبحت القـوة فـي الإمارة في يد مجموعة من الملاك على حساب السلطة التنفيذية مثلما جـاء فـي دسـتور الصرب عام ١٨٣٨، ومرة أخرى يخرج الفلاحون من المشاركة في الحكم بشكل مباشـر. ومثلما حدث في الصرب واليونان كان أسلوب الإدارة فـي الإمـارتين مركزيـا يعطـي الحكومة سلطة مراقبة الشؤون المحلية التي يقوم بها مسئولون في المـديريات والمراكـز عينتهم الحكومة المركزية في مناصبهم.

ومن الناحية النظرية كانت سلطة الحكم موزعة .. فالسلطة التنفيذية في يد الخوسبودار الذي يتم اختياره من بين كبار النبلاء مدى الحياة وتنتخبه جمعية خاصة تتكون مـن ١٥٠ عضوا منهم ١٢٣ نبيلا، و ٢٧ عضوا يمثلون التجار والطبقة الوسطى ولا يوجد فيها مـن يمثل الفلاحين. والسلطة التشريعية في يد جمعية من ٤٩ نبيلا يتم انتخابهم بمقتضـى حـق التصويت العام فتمكنوا من السيطرة على الأمور وضبطها لصالحهم. وطبقا لهـذا النظـام فليس للخوسبدار إلا حق الاعتراض (الفيتو) على قرارات الجمعية أو تأجيل انعقادها وليس حلها وبموافقة روسيا والباب العالي، ولها أيضا حق الاعتراض على الميزانية ولكن لـيس

من حقها عزل الخوسبودار ولكن يمكن لها بالاتفاق مع الأمير الحاكم مناشدة روسيا عزله. على أن هذا الأسلوب الذي من شأنه أن يسمح للسلطتين التنفيذية والتشريعية أن تعرقل كل منهما الأخرى أعطى الحكومة الروسية فرصة غير محدودة للتدخل في شؤون الإمارتين.

وفي ضوء هذا الأسلوب السياسي الذي يتمشى مع مصالح النبلاء اتجهت أنظارهم للحصول على امتيازات أكثر تضمن مصالحهم الاقتصادية، فأصبحت الفرصة متاحة أمامهم لتقوية سيطرتهم على الفلاحين فضلا عن استثنائهم من دفع الضرائب. وبمقتضى الدستور أصبح النبيل يعرف لأول مرة بـ "مالك الأرض"، وأصبح للفلاح حق المشاركة في ثلثي الأرض (أرض الإقليم التي أصبحت باسم النبيل) مقابل دفع الضرائب المقررة، والتزامه بأيام العمل المفروضة عليه في أرض النبيل سخرة وقدرها ١٢ يوما في السنة ولو أنها بلغت فعليا ٣٦ يوما في ولاشيا وضعفها في مولدافيا. وكان هذا يعني أن الفلاح في ولاشيا مدين بعمل ٥٢ يوما سخرة ودفع ما عليه من إيجار نقدا، والفلاح في مولدافيا ملتزم بالعمل ٨٤ يوما. وعلى الرغم من أن الفلاح لم يكن من الناحية النظرية مرتبطا بالأرض ولا يبرحها إلا بإذن النبيل شأن نظام القنانة في أوربا العصور الوسطى، إلا أنه كان يتعين عليه إذا أراد ترك الأرض أن يبلغ النبيل برغبته قبل الموعد بستة أشهر، وأن يدفع ما عليه من ضرائب قبل المغادرة. ومع هذا ينبغي الإشارة إلى أنه كان من الصعوبة بمكان فرض التزام أيام العمل المقررة على الفلاح بدقة خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر. ولكن يلاحظ بشكل عام أن مقاطعات مولدافيا كانت تدار بواسطة النبلاء مباشرة المقيمون في المكان، وأما في ولاشيا فكان كثير من الملاك يفضلون الحياة في بوخارست ويؤجرون ضياعهم للغير أو يزرعونها بطريقة المشاركة.

على كل حال .. لقد أفاد مالك الأرض من إلغاء العمل بحق الشفعة العثماني الذي تقرر دستوريا، ومن زيادة طلب بلاد أوربا على المحاصيل الزراعية مما أدى إلى حدوث توسع هائل في الزراعة في الإمارتين وخاصة بعد حرب القرم، إذ بدأ الانتفاع بمساحات كبيرة من الأرض، وارتفعت الإيجارات بشكل حاد، وجرت محاولات لتحسين أساليب العمل الزراعي. ولكن ترتب على هذه التغيرات زيادة في إنتاج الحبوب ونقص نسبي في الثروة الحيوانية مثلما حدث في الصرب، مما أدى في النهاية إلى سوء حالة الفلاح وخاصة في نظامه الغذائي.

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن دستور الإمارتين (ولاشيا ومولدافيا) سبق دستور الصرب (١٨٣٨)، ودستور اليونان (١٨٤٤، ١٨٦٤)، وكانت نصوصهما انعكاس لأركان الفكر الدستوري في أوربا الغربية آنذاك من حيث وقوع المؤسسات الحكومية في أيدي أصحاب الثروة والمال مما ترتب عليه إضعاف السلطة التنفيذية المركزية، وإبعاد

غالبية الشعب عن المشاركة السياسية، وهو نفس ما حدث في إنجلترا بمقتضى قانون الإصلاح عام ١٨٣٢ وفي ملكية يوليو في فرنسا، في الوقت الذي ظلت فيه روسيا وهي القوة الراعية للإمارتين تخضع لنظام حكم الملكية المطلقة.

كان من المتعين أن تكون مواد الدستور في كل من الإمارتين التي استهدفت بناء حكومة قومية طبيعية خطوة متقدمة على طريق تحقيق الاستقلال القومي، لكن الذي حدث أن هذه المواد كانت علامة على بداية فترة من زيادة تدخل روسيا في شؤون الإمارتين. ففي ١٨٣٤ وبمقتضى معاهدة سانت بطرسبرج نجحت روسيا والباب العالي في تسوية مسائل الحرب بينهما شملت جلاء القوات الروسية، واختيار ألكسندر غيكا خوسبودار جديد لولاشيا ومايكل ستوردزا خوسبودار لمولدافيا. ورغم أن الدستور نص على أن يكون التعيين في الوظائف العليا مدى الحياة إلا أن القوى الدولية وافقت على أن تتولى الدفعة الأولى من الأمراء مناصبهم لمدة سبع سنوات فقط. وسرعان ما اتضح في السنوات التالية أن البلاد أصبحت أمام ثلاث مراكز قوة كل منها منفصل عن الأخرى وتتصارع معها وهي: الخوسبدارية، والجمعية التشريعية، والقنصلية الروسية، ذلك أن الدستور والمعاهدة الروسية-العثمانية سمحت بتآمر لا حدود له بمعرفة الأمير الحاكم في الوقت الذي كانت فيه القوى الدولية الحامية والجمعية التشريعية ضد الخوسبودار، وأكثر من هذا أن فترة الحماية الروسية للإمارتين حتى ١٨٥٦ شهدت من جديد كثير من الملامح السيئة التي كانت سائدة في فترة سيطرة الفناريين اليونانيين.

على أن النبلاء كانوا راضين بشكل عام عن هذا الموقف السياسي أساسا خاصة أن بعض كبارهم أثبتوا تشيعهم بقوة لروسيا التي ضمنت حمايتها وجود حكومة محافظة من شأنها تأمين ميزاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي هذا الخصوص ينبغي أن نتذكر أن الحكم في الإمارتين لم يكن أمامه بديلا إلا التعاون مع روسيا، وذلك في ضوء توقيع روسيا في عام ١٨٣٣ معاهدة خونكيار اسكلسي مع الباب العالي جعلت الدولة العثمانية في وضع هامشي، ثم توقيع معاهدة مونشنجراتز Munchengratz في ١٨٣٤ مع النمسا جاءت علامة على تجديد التعاون بين هاتين الدولتين المحافظتين تجاه المنطقة. وعلى هذا لم يكن في وسع الإمارتين التطلع لمساعدة خارجية لمقاومة التدخل الروسي، وفي الوقت نفسه لم يكن باستطاعة إنجلترا وفرنسا تقديم مساعدة إيجابية للإمارتين واكتفتا بحياكة المؤامرات في بوخارست وياصي ضد روسيا.

ومن الملاحظ أن شؤون الإمارتين في فترة الحماية الروسية كانت تجري في سهولة ويسر في مولدافيا أكثر منها في ولاشيا. ففي مولدافيا أثبت مايكل ستوردزا (الخوسبودار) أنه حاكم قوي وجريء رغم أنه كان فاسدا وكثيرا ما كان يتغاضى عن حالات السرقة

والرشوة، كما كان قادرا على التعامل مع قناصل روسيا وخاصة مع بيزاك Besak ، ثم مع كوتزيبو Kotsebu رغم حدوث بعض المضايقات. ولما كان قد وضع في اعتباره إصلاح البلاد طبقا للدستور فقد طرأ تحسن ملحوظ على حالة الطرق والبريد والتعليم بصفة خاصة، فكان من الطبيعي والحال كذلك أن يواجه معارضة نبلاء الإمارة لكنه كان قادرا على السيطرة على الأمور بما كان يملكه من خبرات في المناورات السياسية.

أما الموقف في ولاشيا فكان أكثر صعوبة من مولدافيا ذلك أن حاكمها الخوسبودار ألكسندر غيكا لم يكن يواجه معارضة نبلاء الإمارة فحسب بل لقد اصطدم مع القنصل الروسي في إمارته، ففي ١٨٣٧ طلب القنصل ريكمان Rikman أن تقبل جمعية الإمارة وضع مادة إضافية للدستور تقضي بألا يحدث أن تغيير في مواد الدستور دون موافقة روسيا والدولة العثمانية، وقد برر هذا الطلب بقوله إن المادة المقترحة قد سقطت سهوا من المسودة الأصلية للدستور. ولما كانت هذه المادة تمثل ضربة قاصمة للحكم الذاتي للإمارة فقد رفضت الجمعية الموافقة عليها. كما أن الجمعية التالية التي تكونت بعد حل الأولى لم تعارض فقط المادة المقترحة بل وقفت موقفا عدائيا وقويا ضد الخوسبودار وطلبت من الباب العالي وروسيا التدخل، وعلى الفور أوفدت الدولتان بعثات للتحقق من الأمور، وانتهى الأمر بعزل غيكا في ١٨٤٢. وفي ديسمبر من العام نفسه اجتمعت جمعية تشريعية خاصة تكونت طبقا للدستور واختارت جورج بايبيشكو Bibescu خوسبودار بأغلبية الأصوات فكان أول خوسبودار ينتخب بهذه الطريقة.

ولقد واجه الحاكم الجديد (الخوسبودار بايبيشكو) المشكلات نفسها التي واجهت سلفه من قبل من حيث الضغط الروسي ومؤامرات النبلاء التي لم تنقطع. وعندما اجتمعت الجمعية التشريعية وكانت تضم أغلبية معادية له بادر بحلها فورا، وعندما اجتمعت مرة أخرى في ١٨٤٤ وقعت أزمة كبيرة مع روسيا وخلاصتها أن ألكسندر تراندافيلوف Trandafilov وهو مهندس روسي يمثل شركة مناجم روسية طلب إذنا لإجراء مسح للبلاد بحثا عن المناجم وبحيث يكون من حق الشركة استغلال المناجم التي يتم كشفها لمدة ١٢ سنة مقابل دفع تعويضات للحكومة ولملاك الأراضي التي يتم اكتشاف المناجم بها. ولقد وافق الخوسبودار وديوانه على العرض المقدم من المهندس لكن الجمعية رفضته ولهذا تم حلها فورا ورفض المشروع كله. وفي ١٨٤٧ انتخبت جمعية جديدة بأغلبية في صف الحاكم لكن المؤامرات ضده لم تنقطع وكذا توجيه الاتهامات المتنوعة لعل أبرزها أنه يوالي روسيا كل الولاء، فضلا عن أن معارضة قناصل روسيا وفرنسا وإنجلترا الدائمة له جعلت حياته صعبة وسمعته سيئة في كل من بوخارست وبلجراد وأثينا.

غير أن بابيشكو نجح مثلما فعل ستوردزا قبله في تحسين الأحوال العامة في الإقليم رغم نقص الأموال اللازمة، فقد تم تحسين وسائل المواصلات، وتنظيم المدارس الابتدائية والثانوية، وإقامة مسرح في بوخارست، وإنشاء حديقة عامة محل المستنقع الكبير في وسط العاصمة. كما أصدر تشريعين على جانب كبير من الأهمية ففي ١٨٤٧ صدر قانون بتطبيع العلاقات مع ولاشيا وبمقتضاه أصبح من السهولة بمكان لأي مولدافي أن يحصل على جنسية ولاشيا. وفي العام نفسه تأسس إتحاد جمركي بين الإمارتين، وكانت الوحدة الاقتصادية هي الخطوة الصحيحة الكبيرة التالية تجاه الوحدة السياسية وقد مهد لها بالقوانين التي سبق ذكرها.

والحق أن الحماية الروسية على الإمارتين كانت الفترة التي شهدت نمو المشاعر القومية الرومانية بدرجة عالية وخاصة بين المتعلمين والشرائح الممتازة في المجتمع. وفي هذا الخصوص تكونت جمعيات وطنية لتنمية تلك المشاعر انعكست بدورها على برامج التعليم. ولما كان التدخل الروسي في شؤون الرومانيين أكثر وضوحا بدرجة أكبر من أية إجراءات اتخذتها الدولة العثمانية فقد أصبحت الحماية الروسية هدفا رئيسيا لهجوم الحركة القومية التي تولى زمامها في المستقبل الشباب من أبناء النبلاء الذين تم إيفادهم لجامعات أوربا وخاصة في باريس لاستكمال تعليمهم.

وابتداء من أربعينيات القرن التاسع عشر بدأت أعداد كبيرة من الشباب الروماني الذين يتعلمون في باريس تتزايد يوما بعد يوم ويشكلون مجموعات متنوعة وقد جذبتهم محاضرات مفكرين أمثال : ألفونس دي لامارتين، وجول ميشيليه، وإدجار كينيه وغيرهم من أنصار الفكر القومي. ولقد فضل أغلبية هؤلاء الشبان الالتحاق بالكوليج دي فرانس حيث لا توجد درجات علمية ولا توجد امتحانات، ومن ثم أصبحت الفرصة متاحة لهم لتكريس معظم نشاطهم للدعاية للقومية الرومانية لبلادهم وتكوين جمعيات لهذا الشأن تعقد اجتماعات بين آن وآخر بشأن موضوع القومية. ورغم عدم وجود هدف سياسي محدد يجتمعون حوله، إلا أنهم كانوا يشتركون في أفكار معينة تدعو –وهذا له أهمية كبرى– إلى توحيد البلاد الرومانية (إمارتا الدانوب) في دولة واحدة مستقلة، كما نادوا بحكومة دستورية ووضع برنامج للحقوق المدنية. ولكن لسوء الحظ فإن كثيرا من البرنامج الليبرالي الذي نادى به أولئك الشباب مثل المساواة بين الطبقات في فرض الضرائب وأمام القانون، وإقامة حكومة نيابية حقيقية كان من شأنها أن تقوض دعائم المؤسسات السياسية والاقتصادية للطبقة الاجتماعية لهؤلاء الشباب التي تحكم في الإمارتين. وأكثر من هذا فإن أولئك الشباب بأصولهم الاجتماعية وتعلمهم في فرنسا لم يكن لديهم فرصة لمعرفة الفلاح وفهم مشكلاته، كما كانت تنقصهم الرؤية المستقبلية، بل إن كلمة "الشعب" في تفكيرهم

عبارة عن تصور مجرد تعرفوا عليه من خلال الكتب. ومن المفارقات الجديرة بالاعتبار أن زعامة الحركة القومية في الإمارتين حتى نهاية القرن التاسع عشر جاءت من بين هؤلاء الطلاب حيث برزت منهم أسماء مهمة في مقدمتها ألكسندر كوزا Cuza ، ونيقولا جوليشكو Golescu ، ورادو جوليشكو، وروزتي C.A.Rosetti ، وايون براشيانو Ion Bratianu ، وشقيقه ديمترو، ونيقولا بالشيسكو Balcescu. أما المؤرخ ميشيل كوجالينشانو Kogalniceanu المولدافي الذي تعلم في برلين فقد كانت له مرتبة سياسية تناظر مكانة أولئك الذين درسوا في باريس.

والحاصل أنه عند اندلاع الثورة في باريس ضد حكم لويس فيليب في فبراير ١٨٤٨ رجع معظم الشباب الروماني من الذين كانوا يدرسون في باريس إلى بلادهم للقيام بدور في الأحداث التي وقعت هناك. وكانت مدينة ياصي مركز الحركة في بواكيرها، ففي الثامن من أبريل ١٨٤٨ تجمع هناك حوالي ألف رجل أغلبهم من ملاك الأراضي الزراعية الليبراليون بينهم ألكسندر كوزا، وإيمانويل ايبوريانو Emanoil Epureanu. وفي هذا التجمع تم اختيار لجنة من ستة عشر فردا لصياغة عريضة تضمنت ٣٣ مادة وقع عليها حوالي ثمانية آلاف شخص تطالب بإصلاح اجتماعي وسياسي معتدل يشمل إقرار الحرية الفردية، والمسئولية الوزارية، وإقامة بنك وطني، وتكوين ميليشية قومية، وإنهاء الوصاية على الصحف والمطبوعات، وانتخاب جمعية تشريعية جديدة. ورغم أن هذه الحركة لم تكن "ثورة" حقيقية بالمعنى الاصطلاحي، إلا أن ستوردزا (خوسبودار مولدافيا) تحرك فورا لإخمادها كلية حيث اعتقل بعض قادتها ونفى آخرين إلى خارج البلاد.

أما في ولاشيا فقد كان الموقف غاية في الصعوبة والتعقيد عكس ما حدث في مولدافيا، إذ تشكلت حكومة ثورية في بوخارست نجحت في السيطرة على الأمور لمدة ثلاثة أشهر، وقام الشقيقان براشيانو ومعهما روزتي، وبالشيسكو، وآخرون فور عودتهم من باريس بإعداد خطط للتمرد والعصيان واتصلوا بالزعماء الرومانيين في ترانسلفانيا. وكان الهدف الرئيسي في حركتهم مقاومة الحماية الروسية، وتطلعوا إلى أن يتعاون معهم الخوسبودار بايبيشكو بنفسه. وأول خطوة اتخذت في الثورة كانت في ٢١ يونيو في ايشلاز Islaz وهي مدينة على الدانوب حيث أصدر الثوار بيانا يحتوي على ٢٢ مطلبا أساسيا في مقدمتها المساواة في الضرائب، وإقامة جمعية تشريعية تمثل كل الطبقات، وانتخاب مسئول تنفيذي من أي طبقة من الطبقات لمدة خمس سنوات. وتضمن المطلب الثالث عشر تدعيم تحرير الفلاحين دون تعويض لملاك الأراضي الزراعية التي يعملون فيها. ولقد حرص الثوار من البداية أن يؤكدوا على أن حركتهم ضد الدستور القائم المعمول به، وضد روسيا، وليست ضد الدولة العثمانية، وأن كل ما يرغبون فيه هو إعادة حقوقهم السابقة.

وبعد إصدار البيان أعلن الثوار قيام أول حكومة مؤقتة ضمت كل من كريستيان تل Tell، واصطفان جوليشكو Golescu، ورادو شابكا Sapca، ونيقولا بليشويانو Plesoianu، وانتقلت إلى مدينة كرايوفا Craiova في يوم ٢٥ يونيو. وفي تلك الأثناء كانت وقائع الثورة في بوخارست تتقدم في الطريق نفسه حيث وقع الخوسبودار بابيشكو "بيان ايشلاز" ولكنه لم يتخذ خطوة عملية للقضاء على التمرد. وهكذا وفي ٢٦ يونيو تشكلت حكومة مؤقتة أخرى ضمت بعض أعضاء مجموعة "بيان ايشلاز"، وفي ليلة ٢٦ يونيو تنازل بابيشكو عن الحكم وذهب إلى مدينة براصوف Brasov في ترانسلفانيا. ومن مظاهر سيطرة الثوار على الأحوال اختيارهم راية جديدة ثلاثية الألوان: أزرق وأصفر وأحمر في وسطها شعار العدالة والإخاء Dreptate-Fratie. وقد تلقت حكومة الثورة منذ البداية تأييد مدينة بوخارست إذ عقدت سلسلة من الاجتماعات في ميدان الحرية حضرها آلاف البشر أظهرت مدى عمق المشاركة الشعبية للثورة.

ولا شك أن الحكومة المؤقتة كانت في وضع غير مستقر فقد كانت في خطر دائم من قيام ثورة مضادة بقيادة العناصر المحافظة، فضلا عن أن أعضاءها لم يكونوا متفقون على البرنامج الاجتماعي والسياسي الذي يقدموه. وفي أول يوليو تم اعتقال أعضاء تلك الحكومة في مؤامرة بقيادة الكولونيل ايوان أودوبشكو Ioan Odobescu ، وايوان سولومون لكن تم الإفراج عنهم تحت ضغط جماهير بوخارست. وسرعان ما أصبح الانشقاق بين قيادات الثورة واضحا بين هؤلاء الذين يرغبون فقط في إجراء تغييرات سياسية وأولئك مثل بالشيسكو الذين رغبوا في إصلاح اجتماعي واقتصادي شامل وخاصة تنفيذ المادة ١٣ من بيان ايشلاز فيما يتعلق بحالة الفلاح. كما حاولت الحكومة المؤقتة تطبيق بعض مواد البيان مثل إلغاء العقوبة البدنية وعقوبة الإعدام.

على أن أكثر المخاطر التي كانت تنتظر الحكومة المؤقتة لم تكن تلك التي تأتي من العناصر المضادة لها داخل البلاد بل كانت تلك التي أتت من الخارج وبخاصة من روسيا. ففي يوليو احتلت القوات الروسية مدينة ياصي استعدادا لاقتحام ترانسلفانيا لمواجهة الثورة في المجر، وسرت شائعات في أنحاء بوخارست مؤداها أن روسيا قد تحتل ولاشيا فما كان من أعضاء الحكومة المؤقتة إلا أن غادروا بوخارست، وأقام نيوفيت Neofit حكومة جديدة استنادا إلى الدستور وتشكل مجلس وصاية Caimacamie من كل من تيودور فاكاريشكو Vacarescu ، وباليانو E-Baleanu أيده كل من أودوبشكو، وسولومون ولكن سرعان ما أطيح به.

وفور عودة الحكومة المؤقتة إلى بوخارست أخذت تخطط للدعوة لجمعية تشريعية قومية يتم انتخابها على أساس حق التصويت العام، وفي الوقت نفسه جرت محاولات

للتوصل إلى اتفاق مع الباب العالي. وفي ٩ يوليو بعثت الحكومة برسالة إلى استانبول تؤكد فيها أن الحكم الجديد لا يرغب في الانفصال عن الدولة العثمانية. ولأن الحكومة العثمانية كانت تتوجس من احتمال تحرك روسيا فقد أسرعت بإيفاد سليمان باشا على رأس قوة عسكرية من عشرين ألف رجل إلى مدينة روزيه Ruze وتوجه وحده إلى بوخارست حيث استقبل بترحيب حار. ورغم أنه لم يعترف بالحكومة المؤقتة، إلا أنه قبل تكوين مجلس الوصاية الذي يضم أعضاء من حكومة الثورة، لكن الباب العالي رفض كل هذه الترتيبات. وفي ٢٥ سبتمبر من العام نفسه قدم مندوب آخر من لدن الباب العالي (فؤاد أفندي) تصحبه قوات عثمانية دخلت بوخارست ولم تواجه مقاومة شديدة ذلك أن قوات الثورة كانت أضعف من أن تنظم مقاومة عسكرية حقيقية. وعلى هذا وفي يوم ٢٧ سبتمبر دخلت قوات روسية أرض الإمارة واختار مندوب السلطان العثماني شخصا واحدا فقط ليكون وصيا على العرش ألا وهو قسطنطين كنتاكوزينو Cantacuzino أحد النبلاء المحافظين وتم نفي جميع زعماء الثورة.

وهكذا .. وبوجود قوات روسية في مولدافيا وقوات روسية وعثمانية في ولاشيا تأسس نظام سياسي جديد في الإمارتين أكثر قمعا. وفي مايو ١٨٤٩ عقدت روسيا والدولة العثمانية معاهدة بلطه ليمان واتفقا فيها على أن يقوم الطرفان بتعيين الخوسبودار لمدة سبع سنوات بدلا من انتخابه، وأن تستبدل بالجمعية التشريعية في الإمارتين ديوان يعين الخوسبودار أعضائه، وظلت القوات الروسية في الإمارتين حتى ١٨٥١.

وبناء على هذا تعين باربو ستيربي Barbu Stirbey وهو شقيق بايبيشكو خوسبودار لولاشيا، وتعين جريجوري غيكا خوسبودار لمولدافيا. وقد حاول الاثنان العمل من أجل تحسين أحوال البلاد رغم الموقف الصعب، وكان أكبر تشريع له مغزاه إصدار "قانون الأراضي" في ١٨٥١ الذي قرر زيادة عدد أيام العمل سخرة على الفلاح مع تحديد المطلوب منه عمله. ولقد أفاد هذا القانون بطبيعة الحال النبلاء الذين بقيت أهدافهم كما هي وتتلخص في الاحتفاظ بسيطرة كاملة على الأرض مع ضمان توفير قوة عمل زراعية مجانية.

وهكذا .. انتهت أكبر حركة ثورية في البلاد الرومانية (ولاشيا ومولدافيا) في القرن التاسع عشر بالفشل ذلك أن قيادتها كانت أضعف من أن تواجه المعارضة المشتركة الروسية والعثمانية. كما لم تكن الظروف في ترانسلفانيا مواتية لتساعد حالة التمرد في البلاد فالعناصر الرومانية في النمسا مثلا كانت تسعى للحصول على وضع داخل الإمبراطورية النمساوية مساو لوضع المجريين. ولهذا وقفت تلك العناصر إلى جانب التدخل الروسي في ولاشيا ومولدافيا، وإلى جانب حكومة النمسا ضد ثورة المجر.

ويضاف إلى عوامل الفشل ما حدث من انقسام بين قياداتها حول برنامج الإصلاح الداخلي. والحق أن أي برنامج قومي حقيقي كان لا بد وأن يتضمن تحرير الفلاح من قيود التبعية والسخرة لكنها مسألة لم يكن يقبلها إلا قلة قليلة من الزعماء مثل بالشيسكو وبشرط ألا يمس هذا التحرير امتيازات النبلاء الاقتصادية والاجتماعية.

وفي المنفى لم يتفق زعماء الثورة على برنامج واحد للعمل بل لقد انتقل معظمهم إلى صفوف تيار اليمين المحافظ حتى أن برنامج ثوار عام ١٨٤٨ الذين عرفوا فيما بعد بجماعة الثامنة والأربعين كان برنامجا محافظا نسبيا وأبعاده القومية محدودة، فبدلا من أن يعملوا من أجل إقامة دولة قومية تضم كل الأراضي الرومانية، وتقديم برنامج اجتماعي حقيقي، وجدناهم قد حددوا أغراضهم في توحيد ولاشيا ومولدافيا فقط وتعيين حاكم أجنبي عليها، بل لقد اعترف كثير منهم بعدم جدوى الثورة المسلحة. وطالما وقفت الثلاث إمبراطوريات (روسيا والنمسا والدولة العثمانية) ضد المطالب القومية الرومانية ظل أمل الرومانيين في تحقيق أهدافهم بالقوة ضعيفا، الأمر الذي دفع الكثير منهم للاعتماد على الوسائل الدبلوماسية.

ورغم الحقيقة القائلة بأن المنفيين الرومانيين لم يكونوا تنظيما سياسيا في المنفى، إلا أنهم كانوا يتصرفون كما لو كان هناك تنظيم يجمعهم. ولم يكن أمامهم وقد منوا بفشل الثورة إلا أن يستعدوا للمستقبل، فشرعوا من ثم في تنظيم دعاية هجومية، وعقدوا كثيرا من الاجتماعات، وحرروا كثيرا من المقالات في الصحف، وبذل بعضهم جهدا كبيرا لمحادثة رجال السياسة الأوربيين ذوي النفوذ الملحوظ. وكان أكبر نجاح حققوه في هذا المجال اكتساب تأييد نابليون الثالث إمبراطور فرنسا على حين خابت مساعيهم مع إنجلترا لأنها كانت ما تزال آنذاك مع مبدأ المحافظة على وحدة الأراضي العثمانية كدعامة ضد أطماع روسيا. ومن ناحية أخرى لم يكن من الممكن تحقيق الحد الأدنى من برنامج القومية الرومانية ألا وهو توحيد ولاشيا ومولدافيا ما لم يتم إبعاد الحماية الروسية بطريقة أو بأخرى. ثم كانت حرب القرم هي الحادثة التي قد تساعد على بلوغ المرام.

الهوامش

(١) بعد منتصف القرن السادس عشر وقعت الحكومة العثمانية مع الدول الأوربية معاهدات عرفت بالامتيازات Capitulations منح الأجانب بمقتضاها امتيازات خاصة واستثناءات وحقوق.

الإمبراطورية العثمانية
حتى إصلاحات ١٨٧٦

رأينا في الفصول السابقة الخطوات التي اتخذتها ثلاث قوميات بلقانية للانفصال عن الدولة العثمانية وإقامة حكم ذاتي أو نظم مستقلة. كما رأينا أيضا كيف أن كل بلد من البلاد الثلاث وضع دستورا له بشكل متزامن طبقا للمبادىء الأوربية في وضع الدساتير. ومن الطريف أن نلاحظ أن الحكومة العثمانية آنذاك والتي كانت سلطتها تمتد على كل شبه جزيرة المورة فيما عدا دولة اليونان الصغيرة واجهت كثيرا من المشكلات التي كانت تواجه القوميات الثلاث ووجدت نفسها وهي الحكومة الإسلامية تأخذ ببعض الحلول التي أخذت بها شعوب مسيحية.

والحاصل أنه كان على الحكومة العثمانية خلال القرن التاسع عشر أن تتعامل مع مشكلة واحدة فرضت نفسها سواء في الداخل أو الخارج ألا وهي وقوعها تحت ضغط ظروف معاكسة سبق أن شرحنا كثيرا منها، إذ كان على الباب العالي أن يواجه عدة تحديات ليس فقط من جانب القوميين المسيحيين والأعيان المسلمين، وإنما من جانب القوى العظمى التي كانت تضغط للسيطرة على قرارات الدولة العثمانية بشكل مباشر أو غير مباشر. وتلك هي الظروف التي انتهت بإقامة حماية فرنسية- بريطانية- روسية في اليونان، وحماية روسية في الصرب وإمارتا الدانوب (ولاشيا ومولدافيا)، وقيام روسيا وإنجلترا بإجراءات مشابهة في فترات مختلفة تستهدف السيطرة على الحكومة العثمانية نفسها.

ولقد أدركت قيادات الدولة العثمانية أنه ما لم يحدث إصلاح داخلي لمجمل أركان النظام السياسي للبلاد فلن يكون بإمكانهم أن يقفوا ضد الضغوط الخارجية أو ضد عناصر الهدم الداخلية من جانب المسيحيين والمسلمين، فمثلا كان الجيش بصفة خاصة بحاجة إلى إعادة تنظيم شامل، ولكن التغيير في كل الأحوال أمر من الصعب تحقيقه دفعة واحدة .. فالمسيحيون كان بإمكانهم وبصعوبة قليلة نسبيا إقامة حكومات في بلادهم تصبح فيها الكنيسة أحد إدارات الدولة ويكون رئيسها الشرقي الحاكم نفسه. ورغم أن الثوار كانوا يستخدمون لهجة عدائية ضد المسلمين إلا أن ثورتهم لم تأخذ شكل الصراع الديني. وأكثر من هذا وجدنا أن الصربيين والرومانيين ثم البلغار فيما بعد رأوا في سيطرة اليونانيين على سلك الكنيسة الأرثوذكسية عقبة أمام آمالهم الذاتية، خاصة وأن البطريركية كانت جزء من البناء السياسي العثماني.

وعلى العكس من هذا ظل النفوذ الديني إسلاميا مهيمنا في الحكومة العثمانية التي كانت ما تزال كيان إسلامي وليس تركيا ذلك أن الإسلام وطوال خمسة قرون كان يوفر أساسا لإمبراطورية عظمى تمكنت من تحقيق انتصارات كبرى على الآخرين الأمر الذي جعل تغيير المؤسسات القائمة التي تم إحراز النصر بمقتضاها وكذا الأفكار المصاحبة أمرا صعبا، فضلا عن أن نسبة كبيرة من "مواطني" الدولة كانت لهم مصلحة في الإبقاء على الأوضاع كما هي رغم تعاستها. والحال كذلك لم يكن من الممكن القيام بالإصلاحات وتمريرها إلا في حالة تقديمها على أنها وسيلة لتقوية الأساليب القديمة السائدة.

والحق أن ثورة البلقان لم تكن كما رأينا انتفاضة مسيحية ضد المسلمين بشكل دائم وواضح، بل كانت صراع طبقي واجتماعي بين هؤلاء الذين انتفعوا من النظام القائم وأولئك الذين أضيروا منه واختنقوا بسببه. فمن ناحية كان رؤساء الملة المسيحية لا يشجعون الإصلاح إذ كانوا يرون فيه معولا يحطم وضعهم ومكانتهم ويقود إلى علمنة مجتمعهم، وبعض التجار المسيحيين والنبلاء الذين كانوا مستفيدون استفادة كبرى من التعاون مع الدولة العثمانية لم تكن لديهم رغبة في تغيير النظام السياسي القائم، والعلماء الذين يسيطرون على التعليم وأمور الشريعة في الدولة لم يروا أية ميزة في اتخاذ إجراءات إصلاحية تقدمية قد تؤدي إلى وضع نظام تعليم عام طبقا للنموذج الأوربي أو الأخذ بنظام تشريعي منفصل عن الشريعة الإسلامية، بل إن كل من قادة المسيحيين والمسلمين المحافظين عارضوا أيضا الأفكار الغربية لأنها في رأيهم لا بد وأن تؤدي إلى إقامة دولة علمانية لا محالة تصبح فيها المؤسسات الدينية في وضع هامشي وثانوي.

وإذا كان ولا بد من إصلاح النظام العثماني فإن الطريق إلى الإصلاح ينبغي أن يسير في نفس الاتجاه الذي سارت فيه ولايات البلقان في ثلاث خطوات، الأولى إقامة إدارة مركزية قانونية يدين أعضاؤها بالولاء لحكومة الولاية، والتوقف عن سن قوانين تطبق في كل المناطق دون تمييز، وهذه الخطوة تمت بمعرفة السلطان ومجموعة من رجال الإدارة المقربين منهم، وثانيا الأخذ بنظام التمثيل النيابي لشغل بعض وظائف الحكومة. أما الخطوة الثالثة وهي محاولة نقل الرقابة التي تمارسها الحكومة إلى جمعية تشريعية ينتخب أعضاؤها فلم تتحقق إلا عن طريق الثورة.

على أن الدولة العثمانية كانت تواجه في القرن التاسع عشر حالة حرب دائمة في الداخل والخارج على السواء بعكس ولايات البلقان. وبينما كان بإمكان ولايات البلقان الاعتماد على صداقة دولة أو أكثر من الدول الكبرى لتحقيق مطالبها القومية لم يكن من الممكن للباب العالي أن يضع في حساباته الحصول على دعم قوى أخرى له، بل لقد كان يشعر بعد منتصف القرن التاسع عشر بالخطر من دول يفترض أنها صديقة مثل إنجلترا

وليس روسيا عدوته التقليدية. وواقع الأمر أن الدولة أخذت بالإصلاح تحت ضغط القوى الخارجية وأثناء الأزمات الشديدة التي كانت تتعرض لها ولم تقم به طواعية.

وثمة محاولة حقيقية للإصلاح حدثت كما رأينا في عهد السلطان سليم الثالث عندما بدا واضحا أن الدولة على وشك الانهيار بسبب التمرد الداخلي الذي تحرك ضدها من كل من الأعيان المسلمين والمتمردين المسيحيين الأمر الذي اضطر السلطان للبدء بإصلاح أحوال الجيش أولا، ولم تكن تلك هي المحاولة الأولى في هذا الشأن فقد سبقتها محاولات في عصور سابقة. ولما كانت فرنسا تعتبر أكبر دولة عسكرية آنذاك وأقدم حليف أوربي للعثمانيين كان من الطبيعي أن يتجه السلطان سليم الثالث إليها طلبا للمساعدة فاستقدم لهذا الغرض مستشارين عسكريين فرنسيين لتأسيس جيش حديث على النموذج الأوربي. لكن محاولته فشلت فشلا ذريعا بسبب تمرد العساكر في ١٨٠٧ فاضطر إلى التراجع عن محاولته بل لقد تم اغتياله في العام التالي (١٨٠٨) وخلفه السلطان محمود الثاني.

ومن سوء حظ السلطان محمود الثاني أنه واجه مشكلات لم يواجهها سلاطين من قبله إلا قليلا، إذ واجه تهديدات داخلية وخارجية لم يكن بإمكانه مقاومتها، فالأعيان المتمردون يسيطرون على مراكز كثيرة، والصربيون في ثورة ضده، وروسيا مشتبكة معه في حرب على أراضيه، وبالتالي لم يكن بإمكانه أن يفعل إلا القليل قبل توقيع اتفاقية بوخارست ١٨١٢. وإدراكا منه لمستقبل تتحقق فيه الحرية من خلال الحرب الخارجية نراه يقوم أولا بسحق الأعيان المتمردين. ورغم أنه نجح في إخضاع علي باشا حاكم يانينا Janina وبشفان أوغلو، إلا أنه كان غير قادر على كبح جماح محمد علي باشا والي مصر الذي كان يتصرف في حكم مصر وكأنه حاكم مستقل وليس واليا تابعا للسلطان. وأكثر من هذا ظلت مشكلة تمرد المسيحيين قائمة، وبعد تسوية مشكلة الصرب في ١٨١٥ ظهرت على السطح الحركة القومية اليونانية والرومانية (ولاشيا ومولدافيا)، والثورة في شبه جزيرة المورة التي وضعت الإمبراطورية مرة أخرى على حافة الخطر. وبينما لم تتدخل الدول الكبرى في تلك المشكلات حتى ١٨٣٧ كان تهديد التدخل الروسي وشيكا بعد ١٨٢١.

على كل حال .. لقد أدرك محمود الثاني مثلما فعل سليم الثالث أن المشكلة العسكرية الرئيسية التي تواجهه تكمن في عدم صلاحية قوات الانكشارية الذي ثبت ضعفها بوضوح أثناء الثورة اليونانية حتى لقد اضطر لطلب المساعدة في ١٨٢٥ من واليه على مصر محمد علي باشا الذي استطاع جيشه من المصريين الذي تم إعداده بشكل حديث من إخماد ثورة اليونانيين. ولكن لم يكن بإمكان السلطان أن يعتمد في حل مشكلاته باستمرار على وال تابع له في حجم محمد علي إذ كان يريد قوات تدين له بالولاء شخصيا. وهكذا وعلى العكس من سليم الثالث نجد محمود الثاني يرتب لتحركه لمواجهة الانكشارية ترتيبا جيدا

فنراه يستميل إلى جانبه المؤسسة الدينية ويحصل على تأييد المفتي (شيخ الإسلام) والعلماء للتخلص منهم لتأسيس جيش حديث على أساس أن الدولة العثمانية وهي دولة إسلامية أصبحت مهددة ويتعين تقويتها للدفاع عنها والانكشارية أعجز من أن تقوم بهذا الدور. غير أن الانكشارية رفضت قبول جيش جديد ينتقص من ميزاتها ومكانتها ومن ثم أعلنوا التمرد في ١٨٢٦. وفي هذه المرة كان السلطان قد أعد للأمر عدته حيث سحق التمرد وقرر إلغاء نظام الانكشارية، وحل الطريقة البكتاشية الصوفية التي كانت سند الانكشارية. وبهذا فقدت القوى المحافظة في الإمبراطورية أحد مصادر قوتها العسكرية في مواجهة السلطان.

وعلى الرغم من أن إلغاء الانكشارية كان أمرا ضروريا، إلا أنه ترك الدولة العثمانية في وضع ضعيف ومكشوف لأنه لم يكن قد تم إعداد الجيش البديل بعد. ففي نفس العام الذي تم فيه إلغاء الانكشارية وجدنا أن روسيا تفرض معاهدة آكرمان على الباب العالي، وفي ١٨٢٧ اشتركت كل من فرنسا وإنجلترا وروسيا في ضرب حصار بحري على الدولة العثمانية انتهى بهزيمتها في موقعة نفارينو وانتهاء الحرب الروسية-التركية. وفي ١٨٢٩ وبمقتضى معاهدة أدريانوبل تنازلت الدولة العثمانية عن دلتا الدانوب لروسيا، واضطرت للموافقة على وضع الصرب وإمارتا الدانوب (ولاشيا ومولدافيا) تحت الحماية الروسية. ثم شهد عام ١٨٣٠ تأسيس دولة اليونان المستقلة والاعتراف بالحكومة الذاتية للصربيين، واحتلال فرنسا للجزائر الذي كان إيذانا باجتياح أوربي لبلدان شمال أفريقيا المرتبطة بالدولة العثمانية بدرجة أو بأخرى. ومن سوء الحظ أنه في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تخسر فيه كثيرا أمام أعدائها التقليديين في أوربا كانت تتعرض لتهديد خطير جراء تحركات محمد علي باشا والي مصر.

والحقيقة أن محمد علي باشا ذلك الحاكم القدير ذو المطامع الكبيرة بدأ يستعد للتحرك لتحقيق أهدافه بعد أن انتهى من تنظيم "دولته" وتكوين جيشه الممتاز. وعلى الرغم من أنه حصل على جزيرة كريت مكافأة له على خدماته للسلطان في إخماد الثورة اليونانية، إلا أنه لم يحصل على جزيرة المورة التي كان يتطلع إليها، وعلى هذا طلب أن يأخذ سوريا من باب التعويض. ولما رفض السلطان محمود الثاني هذا الطلب قامت القوات المصرية بمهاجمة الجيش العثماني وأوقعت الهزيمة به في معركة قونيه ١٨٣٢. وهكذا أصبحت الدولة العثمانية مرة أخرى تواجه خطرا حقيقيا إذ أصبحت استانبول عرضة للهجوم. وفي هذا المنعطف الخطر اضطر السلطان لطلب مساعدة روسيا التي أسرعت بإرسال أسطولها إلى المضايق وعقدت مع السلطان معاهدة "خونكيار إسكله سي" في يوليو ١٨٣٣، وهي معاهدة على جانب كبير من الأهمية لأنها معاهدة تحالف ودفاع مشترك أظهرت مدى

سيطرة روسيا على الشؤون العثمانية. والخلاصة أنه إذا كان قد تم إنقاذ السلطان من خطر محمد علي إلا أن معاهدة كوتاهية التي أنهت حرب الشام أعطت لمحمد علي السيطرة على سوريا، وفي الوقت نفسه كانت فرصة للسلطان لكي يلتقط فيها أنفاسه من الحروب الخارجية.

وعلى الرغم من أن السلطان محمود الثاني كما رأينا كان قد شرع في إصلاح أحوال الإمبراطورية، إلا أن التغييرات الأساسية حدثت بعد الحرب مع روسيا. وفي هذا الخصوص فإن محمود الثاني يعتبر "بطرس الأكبر" للدولة العثمانية نظرا لطبيعة الإجراءات التي قام بها أثناء حكمه. فقد وجه جهوده لتغيير دولته باتجاه الغرب الأوربي من حيث تغيير مؤسسات الحكم شكلا ومضمونا، فرأيناه يركز مثلما فعل سلفه السلطان سليم الثالث على تقوية الجيش الذي ثبت عجزه أمام ثورة اليونانيين، وأمام محمد علي باشا مصر. ومن هنا سعى للحصول على الخبرة الأجنبية وهكذا وفي ١٨٣٥ وفد إلى استانبول هلموت فون مولتكه وعدد من الضباط البروسيين لتدريب الجيش العثماني، ثم جاء مستشارون إنجليز لتطوير الأسطول الحربي، وتم إيفاد طلاب أتراك للتدريب العسكري خارج البلاد.

ثم التفت السلطان محمود الثاني إلى إعادة تنظيم الإدارة السياسية، وهي مشكلة كانت ضاغطة على الأوضاع العامة. وآنذاك كان السلطان يحكم ممتلكاته حكما مطلقا باستثناء الولايات التي يحكمها محمد علي باشا (مصر والسودان والشام)، ولم يكن بمقدور الأعيان المحليين في أي منطقة أن يتحدوا سلطته. وكان هدفه الرئيسي تقوية السلطة المركزية وإيجاد مؤسسات للدولة تخدم هذا الهدف. كما كان يرغب في إعطاء نظام حكمه مظهر الحكومات الأوربية. وفي هذا الخصوص قام بتغيير ألقاب المسئولين في السلطنة إذ أصبح لديه وزيرا للخارجية ووزيرا للداخلية وثالث للمالية. أما الصدر الأعظم فقد أخذ لقب رئيس الوزراء رغم أن اللقب القديم ظل يستخدم لفترة قصيرة تالية. وتم تكوين مجلس وزراء يرأسه رئيس الوزراء يماثل أي مجلس وزراء أوربي. كما منحت الإدارات المحلية في الأقاليم سلطات قيدت قبضة الحكومة المركزية على الأقاليم. ثم أجرى تعداد للسكان في ١٨٣١ لاستخدامه في تقدير الضرائب وتجنيد الشباب.

لقد واجه محمود الثاني مشكلة إيجاد المسئولين الذين يقدرون على شغل مختلف وظائف الإدارة الحديثة في الدولة من المتعلمين والمدربين تدريبا جيدا وهي ذات المشكلة التي واجهت حكومات دويلات البلقان الجديدة (اليونان، والصرب، ورومانيا). وفي هذا الخصوص أبدى محمود الثاني بعض الاهتمام بمشكلة التعليم العلماني (المدني)، لكنه لم يحرز إلا تقدما ضئيلا في هذا المجال، فمثلا تأسست مدرسة للطب في ١٨٢٧ دون إحراز تقدم كبير ذلك أنه لم يكن من السهل توفير المدرسين اللازمين لهذا النوع من التعليم.

ولما كانت المشكلات الخارجية تحوط الدولة العثمانية من كـل جانـب فقـد اعتـرف السلطان محمود الثاني بحاجته إلى تحسين علاقاته مع ملوك أوربا وأباطرتها. وعلى هـذا ففي ١٨٣٤ تم افتتاح سفارات دائمة في العواصم الرئيسية في بلاد أوربا قامت بدور مهـم في تحسين صورة الدولة وأحوالها فيما بعد. وفي تلك العواصم تعلم كثير مـن المصـلحين ورجال السياسة الأتراك وخبروا الحياة في أوربا مثل علي باشا وفؤاد باشا. ولمـا كانـت العلاقات المباشرة مع دول أوربا قد زادت زيادة ملحوظة فقد فرضـت اللغـات الأوربيـة نفسها على السياسية العثمانية، وآنذاك لم يكن هناك إلا قلة من الأتـراك يعرفـون لغـات أوربية، وكان الباب العالي يعتمد اعتمادا كبيرا على المترجمين من اليونـانيين والأرمـن. ولأن الثقة أصبحت مفقودة في اليونانيين بعد ثورتهم ضد الدولة أصبح البحث عن مصادر أخرى أمرا ضروريا. ومن هنا تأسست إدارة للترجمة للتعامل مع مراسلات الدولـة مـع حكومات الدول التي لها سفارات في باريس. ومع البعثات التعليمية إلـى فرنسـا أصـبح بإمكان الطلاب الأتراك تعلم اللغة الفرنسية وتلقي دروسا في بعـض الموضـوعات مثـل التاريخ والحساب.

كما شهد عهد السلطان محمود الثاني تطورات أخرى مثل ظهور أول صـحيفة باللغـة التركية في ثلاثينات القرن التاسع عشر، وتأسيس نظام البريد في ١٩٣٤. كما اهـتم شـأن بطرس الأكبر في روسيا بالزي الذي يرتديه الموظفين والمسئولين فأدخل الطراز الأوربـي في الأزياء واستبدل بالعمامة الطربوش. وبهذه التغييرات في الملـبس والتعلـيم والسـلوك بدأت العملية التي سبق أن رأيناها في بلاد البلقان إذ سرعان ما بدأت تتكون صـفوة مـن رجال الإدارة تولت إدارة شؤون الحكومة وأخذت تنعزل تدريجيا عن جماهير الناس.

ورغم أن حكم محمود الثاني انتهى بكارثة خارجية إلا أنه لا ينبغي أن نغفل عن ذكـر ما قام به من إنجازات، فقد كان هو الذي اتخذ الخطوات الأولى لتغيير تنظيم الدولة ونجـح في تقوية الإدارة المركزية وتحمل في سبيل هذا حملات القوى الخارجيـة ضـده، وكـذا الجماعات المنشقة عليه من داخل البلاد. وأكثر من هذا فإن إلغاء الانكشارية فتح الطريـق أمام تكوين قوات محاربة أكثر كفاءة، وقضى علـى إمكانيـة قيـام العناصـر المحافظـة والرجعية بالإطاحة بالحكم. ورغم أنه لم يستطع تحقيق رغبته في تكوين إدارة على درجة عالية من الكفاءة والقضاء على الفساد الحكومي، إلا أنه تمكن مـن التعـرف علـى أحـد مصادر الشكاوى الرئيسية للرعايا.

والواقع أن محمود الثاني واجه أثناء حكمه مشكلة محمد علي باشا والي مصـر مـن حيث طموحه الواضح لإقامة دولة كبرى لنفسه ولأولاده. وفي هذا الخصوص لـم يـنس السلطان الإهانة التي تلقاها عام ١٨٣٢ عندما قام محمد علي بضم بلاد الشام إلـى ولايتـه

في مصر. ولهذا وبمجرد أن تأكد من أن جيشه الجديد قد أصبح قويا أعلن الحـــرب علـــى تابعه محمد علي في ١٨٣٩ ليرد الإهانة لكنه كان قرارا غير حكيم لأن جيش محمد علـــي بقيادة ابنه إبراهيم باشا أوقع الهزيمة بالجيش العثماني بل لقد انضمت معظم قطع الأسطول العثماني إلى أسطول محمد علي وعلى أثر ذلك مات السلطان وخلفه عبد المجيد ذو الســتة عشر عاما. وهكذا وفي خلال اسبوعين اثنين فقط وقعت ثلاث أحداث جسام وهي هزيمـــة الجيش العثماني، وموت السلطان محمود الثاني، وفقدان الأسطول.

وفي هذا المنعطف من أحوال الدولة العثمانية بدت أنها على وشك الانهيار. وآنذاك لـــم تكن الدبلوماسية الأوربية ترى أن روسيا تمثل تهديدا للدولة العثمانية، بل لقد كانـــت تهـــتم أكثر وأكثر بالعلاقة الوثيقة التي أصبحت تربط بين فرنسا ومحمد علي باشـــا فـــي مصـــر والذي كان قد انتصر على العثمانيين. وخوفا من حدوث خلل في توازن القوى في البحـــر المتوسط تكاتفت كل من روسيا وبريطانيا والنمسا وبروســـيا للعمـــل علـــى إعـــادة بنـــاء الأوضاع القائمة. وأمام هذا التحالف الدولي اندفعت فرنسا بكل قوتها لتأييد محمـــد علـــي الذي رغم انتصاراته لم يحصل في التسوية الأخيـــرة للصـــراع إلا علـــى ولايـــة مصـــر والسودان حكما وراثيا. وقد كان باستطاعته سحق الجيش العثماني لكنه لم يكن يقدر علـــى مواجهة الضغط الدولي. وفي الوقت نفسه جمدت روسيا معاهدة خونكيار إسكله ســـي مـــع الدولة العثمانية، وانضمت إلى القوى الدولية في إطار اتفاق جديد، ومن ثم قضت معاهـــدة المضايق في ١٨٤١ بوضع المنطقة تحت الرقابة الدولية لأول مرة، وقيـــدت فـــي الواقـــع صلاحيات السلطان العثماني على ممتلكاته، إذ قررت أنه في حالة السلم تغلـــق المضـــايق أمام السفن الحربية الأوربية. وكان هذا الشرط عبارة عن مساومة بين المصالح الروســـية والبريطانية، ومعناه في نهاية الأمر أن السفن البريطانية لم يعد بامكانها أن تهدد شـــواطيء روسيا على البحر الأسود، كما لم يعد بإمكان البحرية الروسية تهديد الملاحـــة البريطانيـــة في البحر المتوسط.

على كل حال .. كان عهد السلطان عبد المجيد افتتاحا لحركة الإصلاحات الكبرى فـــي السلطنة المعروفة بالتنظيمات واستهدفت المحافظة على الإمبراطورية مثلما كان يريد سلفه السلطان محمود الثاني. وكان مغزى التنظيمات من وجهة نظر شعوب البلقان يكمن فيمـــا إذا كان بالامكان تغيير بناء الإمبراطورية ليكون أكثر جاذبيـــة لسكانها غيـــر المســـلمين والانصراف عن البديل القومي لشعوبها، أو أن يكون البناء من القوة بحيث تصبح الثـــورة القومية في البلقان أمرا مستحيلا. وقد كان واضحا منذ البداية أن المصلحين مـــن رجـــال التنظيمات استهدفوا تقوية الإمبراطورية بحيث تستحيل الثورة ضدها، وهذا معناه التغافـــل عن مطالب المسيحيين في المساواة. وفي الوقت نفسه لم يكن زعماء البلقان يسعون لتحقيق

المساواة بقدر ما كانوا يرومون وجودا قوميا منفصلا. غير أن التصور العثماني لمفهوم المواطنة آنذاك لم يجد إلا استجابة ضئيلة من أهالي البلقان. وفي الاتجاه نفسه لم تسعى أي مجموعة إسلامية ذات مغزى نحو إصلاح الدولة على أساس المساواة الدينية والقومية. فإذا لم يكن من الممكن تحاشي الإصلاح، فإن رعايا الدولة من غير المسلمين كانوا أكثر ميلا للنموذج المصري الذي كان يمثله محمد علي باشا من حيث تحقيق انفصال مشابه عن الدولة.

غير أن السلطان عبد المجيد لم يقم بأي إجراء حقيقي محدد لإحداث التغيير المنشود، إذ وقعت القيادة أكثر وأكثر في يد عناصر نشطة وحيوية من رجال الدولة أمثال مصطفى رشيد باشا الذي يعد نموذجا ممتازا للمسئول العثماني الجديد والذي يعرف طريقه جيدا، فقبل أن يتولى منصب الصدر الأعظم كان سفيرا لبلاده في فرنسا وبريطانيا. ومما ساعده في إدارة شؤون الإمبراطورية أن السلطان نفسه كان شخص معتدل المزاج وكان من الذكاء بحيث أعطى وزراءه حرية التصرف. ولقد صادف هذا التفوق العثماني الجديد في الإدارة فترة طويلة من التراخي الدولي تجاه شؤون الشرق الأدنى. فمنذ انتهاء الأزمة المصرية (أي تحجيم محمد علي باشا في مصر) وحتى اندلاع حرب القرم (١٨٤٠-١٨٥٤) كانت روسيا وبريطانيا في وفاق عادي بشأن سياساتهما الشرقية. ورغم أن النفوذ البريطاني في استنبول ظل قويا كالعادة، إلا أن الحكومة البريطانية لم تقم بأي مجهود إضافي لتأكيده، بل لقد كانت ما تزال معنية بكيفية المحافظة على تكامل الإمبراطورية العثمانية وإصلاحها بعد توقيع معاهدة بلطه ليمان في ١٨٣٨ التي كانت لصالح التجارة البريطانية إذ فتحت البلاد العثمانية للصادرات البريطانية على أساس قاعدة حرية التجارة.

ومن المعروف أن خط شريف كولخانه (١٨٣٩)، وخط شريف همايون (١٨٥٦) يعتبران علامتين رئيسيتين لعصر التنظيمات العثمانية، إذ صدر الأول أثناء الأزمة مع محمد علي باشا والي مصر وكان الصدر الأعظم مصطفى رشيد يسعى لإقناع القوى الدولية بأن الإمبراطورية العثمانية تستطيع أن تصلح من أحوالها وتحافظ على كيانها كدولة تملك مقومات الحياة والبقاء. وكان خط كولخانه عبارة عن بيان بالبرنامج الذي تنوي الحكومة تقديمه في شأن الإصلاح وكان يستهدف تحقيق مزيد من مركزية الدولة وبيروقراطيتها، وكسب التأييد الشعبي للسلطان وموظفيه المسئولين ضد النبلاء المحليين وقيادات بلاد البلقان. وقد أكد هذا المرسوم على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين حياة الرعايا وشرفهم وثروتهم، والمساواة في الضرائب، وإصلاح نظام جمع الضرائب، ووضع نظام جديد للتجنيد العسكري. وقد قدمت هذه الضمانات لكافة الرعايا العثمانيين بصرف النظر عن اختلاف عقائدهم. ومن الطريف أن نذكر أنه تم تبرير هذه التصريحات بالقول

بأنها عودة للأساس القديم الذي قامت عليه الإمبراطورية، إذ جاء في إعلان الخط "أنه على مدى قرن ونصف من الزمان تعاقبت حوادث وقضايا مختلفة صرفت الأنظار عن أحكام الشريعة الإسلامية والتنظيمات التي كانت تتقرر بحيث انتهت قوة الدولة وثروتها إلى الضعف والفقر." (١)

ورغم قوة النفوذ البريطاني في استانبول إلا أن المصلحين العثمانيين كانوا يفضلون عادة اتباع النموذج الفرنسي في إصلاح الإدارة بشكل يشبه ما حدث في دويلات البلقان بدرجة أو بأخرى. ففي ١٨٤٠ صدر قانون جديد تمت صياغته على أساس مبدأ المساواة بين جميع الرعايا، وأدخلت بعض التحسينات على نظام التعليم المدني. وكان أهم إجراء تم في نظر البلقانيين وله مغزاه الأخذ بنظام جديد للحكم المحلي في عام ١٨٤٠، وبمقتضاه تم تقييد سلطة حاكم الإقليم بتأسيس مجلس من النبلاء يدخل فيه غير المسلمين. على أن هذه المجالس التي تم تعيين أعضاؤها بمعرفة الحاكم لم تكن تخضع فقط لهيمنة المسلمين بل لقد كانت تعبر عن أولئك الذين لهم مصلحة في الأوضاع القائمة وبالتالي لم تكن لهم مصلحة في إجراء أي إصلاح. ويضاف إلى هذا محاولات الدولة تحسين نوعية المسئولين الذين توفدهم مزودين بتعليمات للقضاء على استخدام الرشوة في قضاء الحاجات كما تقرر أن يكون رجال الإدارة المحلية مسئولون مباشرة أمام الحكومة المركزية وليس أمام الحكومة المحلية. وفي هذا الإطار تم تنظيم دفع الرواتب بشكل دوري.

ولسوء حظ السلطان العثماني أن عملية التغيير التي شرع فيها قاطعتها الأزمات الخارجية التي واجهتها الدولة، إذ تجدد السباق بين القوى العظمى للسيطرة على كل أجزاء الإمبراطورية أو بعضها. وكان نفوذ روسيا في الدولة العثمانية كما سبق شرحه تفصيلا في الصفحات السابقة يستند على قوتها العسكرية وعلى علاقاتها مع الجماعات القومية البلقانية، وعلى سلسلة من المعاهدات أعطتها حق الحماية على كل من الصرب وإمارتا الدانوب (ولاشيا ومولدافيا-رومانيا)، وعلى حقوق معينة فيما يتعلق بالمسيحيين الأرثوذكس بشكل عام. أما مسألة وضع روسيا الحقيقي فيما يتعلق بالكنيسة الأرثوذكسية فقد أصبح أمرا محل اهتمام دولي بسبب النزاع بين الكنائس الأرثوذكسية والكاثوليكية على حقوق كل منها على بعض الأماكن المقدسة في القدس. ففي هذا النزاع وجدنا أن روسيا تؤيد الأرثوذكس على حين وقفت فرنسا إلى جانب الكاثوليك. وعندما اتخذت الحكومة العثمانية في ١٨٥٢ موقفا لصالح الفرنسيين كان رد الفعل عند روسيا عنيفا إذ حركت جزء من قواتها تجاه استانبول وأوفدت رسولا خاصا إلى السلطان.

وفي فبراير ١٨٥٣ وصل إلى استانبول الموفد الروسي الأمير ألكسندر منشيكوف Menshikov مزودا بصلاحيات واسعة للتفاوض وقدم للسلطان في أسلوب من الخشونة

والغطرسة عدة مطالب تتضمن اعترافا عثمانيا صريحا بحق روسيا في حماية المسيحيين الأرثوذكس في الإمبراطورية العثمانية، وعقد معاهدة شبيهة بمعاهدة خونكيار إسكله سي. على أن هذه الشروط التي حولت المسألة من مجرد نزاع حول الأماكن المقدسة إلى نزاع حول السيطرة على الإمبراطورية العثمانية دفعت ببريطانيا إلى ساحة النزاع، إذ سرعان ما أشار السفير البريطاني باستانبول ستراتفورد كاننج Canning على السلطان بمقاومة طلبات روسيا. وهكذا عندما رفض السلطان الشروط الروسية التي بدت وكأنها إنذار، غادر منشيكوف استانبول وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وعلى الفور دخلت القوات الروسية إمارتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا) ولما كانتا تحت السيادة العثمانية برغم حماية روسيا لهما فقد اعتبر الإجراء الروسي عملا من أعمال الحرب.

والحاصل أن التصرفات الروسية أدت إلى اشتباك كل القوى العظمى في المسألة، فلم تكن بريطانيا وفرنسا والنمسا لتسمح بحدوث تغيير في توازن القوى إذا ما قبلت الإمبراطورية العثمانية الشروط الروسية فتصبح تابعا لروسيا وهي الدولة السلافية الكبرى. ورغم أنه لم تكن هناك دولة ترغب في الدخول في حرب بما فيها روسيا، إلا أن كل دولة وجدت نفسها مدفوعة إلى الصراع. ولما كانت الدولة العثمانية تشعر بقوة وضعها بسبب تأييد الدول الغربية لها في الظاهر فقد أعلنت الحرب على روسيا في أكتوبر ١٨٥٣ وفي الوقت نفسه دخل الأسطول الفرنسي والبريطاني مياه المضايق. غير أن الأسطول العثماني تلقى هزيمة ساحقة في نوفمبر عندما اشتبك مع البحرية الروسية عند سينوبيه Sinope إذ غرق بأكمله وعلى متنه أربعة آلاف مقاتل. وبعد أربعة أشهر من المفاوضات المعقدة أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على روسيا في مارس ١٨٥٤، وفي أغسطس من العام نفسه أرغمت النمسا روسيا على الجلاء من إمارتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا) اللتان كانتا تخضعان لاحتلال نمساوي-تركي مشترك.

كانت أبرز وقائع حرب القرم قيام بريطانيا وفرنسا بغزو شبه جزيرة القرم. ورغم أن هذه الحرب لم تكن حربا معلنة ضد أراضي عثمانية أساسا ولأول مرة، إلا أن قتالا مخيفا ووحشيا وقع بالقرب من قارص وكانت هزيمة روسيا هزيمة ساحقة. وأكثر من هذا فإن شروط معاهدة باريس ١٨٥٦ التي أنهت الحرب قد أوجدت موقفا دوليا لصالح الدولة العثمانية ذلك أن روسيا كما رأينا، كانت تمثل تهديدا مستمرا للعثمانيين، إذ جعلتهم عرضة لخطر دائم بادعاءاتها المستمرة في أراضيهم، ولم تنقطع محاولتها للسيطرة على العثمانيين بعد معاهدة آدريانوبل، وكذا رعايتها للمسيحيين في البلقان زمن الثورة ضد الحكم العثماني. وهكذا جاءت شروط معاهدة باريس لتطمئن الحكومة العثمانية بأن الضغط الروسي قد يكون وقتيا. وكان أهم شروط المعاهدة قاطبة الاتفاق على حياد البحر الأسود

ومنع بناء قلاع حربية وحصون على شاطئيه الروسي والعثماني مع السماح للدولة العثمانية استثناء بالاحتفاظ بأسطول حربي في المضايق، وكان هذا يعني بقاء جنوب روسيا دون قوات دفاع بحرية. كما أن بعض مواد المعاهدة كانت في صالح العثمانيين، إذ تم إبعاد روسيا عن نهر الدانوب بإعادة دلتاه للدولة العثمانية حيث حصلت مولدافيا على ثلاث مقاطعات من بسارابيا بحذاء مصب النهر، وبهذا تم تدويل الدانوب. كما ألغيت الحماية الروسية على كل من الصرب وإمارتي الدانوب وتم وضعها تحت كفالة القوى العظمى. وبمقتضى معاهدة باريس تم إدخال الإمبراطورية العثمانية ضمن "التآلف الأوربي" أو مجتمع القوميات الأوربية، ووعد السلطان العثماني بإصلاح إدارته الداخلية، ووافقت القوى الأخرى على ألا تتدخل أحدها في الشؤون الداخلية العثمانية.

لقد أفضت حرب القرم ومعاهدة باريس التي أنهت الحرب إلى عصر من الإصلاح في الدولة العثمانية، فقد دفعت ظروف الحرب بكثير من الأوربيين إلى استانبول، وهناك خالطوا الطبقة العليا التركية التي تبنى أفرادها وخاصة من مؤيدي التنظيمات في الدولة بعض مظاهر سلوك الغربيين في الملبس وبعض العادات. وفي تلك الأثناء كانت استانبول قد أصبحت "وطنا" لكثير من اللاجئين السياسيين وخاصة البولنديين والمجريين الذين دخل كثير منهم في خدمة الدولة العثمانية، وكانوا بمثابة مصدرا أحاط المجتمع العثماني علما بما يدور في أوربا من تطورات. وقد دفعت تلك السنوات بجيل جديد من الإصلاحيين إلى جبهة الإصلاح ممن تعلموا في أوربا غالبا وحملوا لواء الإصلاح الذي رفعه أسلافهم من المصلحين على أساس النموذج الأوربي لعل أهمهم قاطبة كان كل من علي باشا وفؤاد باشا.

ومن الملاحظ أن العهد الجديد من الإصلاح كان يركز على استمرارية التأكيد على حق المساواة بين كل الرعايا/المواطنين بصرف النظر عن الدين. وعلى هذا ففي ١٨٥٥ تم إلغاء الجزية على أهل الذمة وسمح لهم بحمل السلاح، وتبع ذلك تطبيق مبدأ الخدمة العسكرية عليهم. غير أن هذه الإجراءات لاقت ترحيبا بين البلقانيين بقليل من الحماس، إذ لم يكن أهل الذمة متحمسون للاشتراك في القتال في صفوف الجيش العثماني، وكانوا يفضلون دفع ضريبة لإعفائهم من الخدمة العسكرية، والمسلمون بدورهم لم يكونوا ليرحبوا بالعمل جنبا إلى جنب المسيحيين أو أن يكونوا تحت إمرة ضباط مسيحيين.

كانت تلك هي الظروف التي صدر فيها خط شريف همايون (١٨٥٦) في أعقاب معاهدة باريس التي أنهت حرب القرم كما سبقت الإشارة، فبدا وكأنه صدر تحت الضغط الخارجي كإعلان نوايا أكد من جديد على مبدأ المساواة بين كل المواطنين/الرعايا في أمور القضاء والتعليم والعقيدة والضرائب. ومرة أخرى فشلت هذه التصريحات في تهدئة مخاوف المسيحيين أو استرضائهم.

على كل حال لقد شهدت خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر جهودا متصلة لتحسين المواصلات والاتصالات داخل الإمبراطورية العثمانية. ففي ١٨٥٥ دخل التلغراف استانبول فجعلها على اتصال قريب بأوربا ثم امتدت شبكته في أنحاء الإمبراطورية. وفي ستينيات القرن بدأ مد خطوط السكك الحديدية التي لعبت دورا كبيرا في علاقات الدولة وحكومات البلقان بالقوى الخارجية، وفي الوقت نفسه كانت وسيلة للتغلغل الأوربي سياسيا واقتصاديا في المنطقة.

ورغم ازدياد حدة انتقاد الحكم العثماني إلا أن الإصلاحات استمرت خلال الفترة الأولى من حكم السلطان عبد العزيز الذي تولى العرش في ١٨٦١، واستمر كل من فؤاد باشا وعلي باشا يتناوبان رئاسة الوزارة، وبدأ الالتفات لمشكلة الحكم المحلي. ففي ١٨٦٤ صدر "قانون الولايات" بشأن إعادة تنظيم الإمبراطورية استمد مبادؤه من النموذج الفرنسي، وبمقتضاه استمر تعيين ولاة الأقاليم بمعرفة الحكومة المركزية. لكن تقرر أن تمثل المجالس الإدارية وجمعيات الأقاليم (المجالس التشريعية) كل الرعايا من المسلمين وغير المسلمين. وصدرت قواعد ولوائح واحدة لتنظيم العمل في كل الأقسام والإدارات. كما استمرت الجهود الخاصة بتنظيم الإدارة المحلية مركزيا ولكن بشكل نمطي.

وأكثر من هذا فإن التنظيمات خلقت دولة بيروقراطية بأجهزة مختلفة دفعت بدورها إلى الصدارة طبقة من القيادات المسئولة تختلف عن الذين يعملون تحت رئاستهم في السلوك والأخلاق والتعليم تماما مثلما حدث بين شعوب حكومات البلقان. وإذا كانت التنظيمات استهدفت إقامة إدارة ذات كفاءة عالية ومتطهرة من الرشوة والفساد، إلا أن ذلك الهدف لم يتحقق. وفي هذا الخصوص كتب أحد المسئولين معلقا على التنظيمات في عهد السلطان محمود الثاني قائلا: "كان بعض المسئولين يتصفون بالكفاءة والقدرة والدأب على العمل، لكن الأغلبية لم تكن كذلك، وأكثرهم كان يتطلع لمنصب يدر دخلا ولا يتطلب عملا، وهو أمر لم يكن متوفرا بكثرة. وقد قدر البعض أن نصف سكان استانبول تقريبا كانوا يعيشون دون أن يعتمدوا على الحكومة بطريقة أو بأخرى، وكثير منهم ومن سكان الأقاليم لم تكن لهم مرتبات ويعيشون عالة على الباشاوات على أمل أن تتحسن أوضاعهم يوما ما. ولعل أسوأ مظاهر الإدارة العثمانية كانت تتمثل في تجمهر الأقارب والعناصر الطفيلية في صالون كل مسئول كبير انتظارا لقضاء حاجاتهم مما كان يعني أن قضاء الحاجة والفوز بوظيفة ما كان يتم بالوساطة والمحسوبية والرشوة الأمر الذي أدى في النهاية إلى تعيين عديمي الكفاءة في مختلف الوظائف".(٢)

وينبغي أن يضاف إلى هذا الانتقاد حقيقة تقول أنه برغم التصريحات المتعددة والمراسيم الكثيرة استمرت الإدارة العثمانية في البلقان تحت هيمنة المسئولين المسلمين

الذين لم يكونوا يعتبروا أن المسيحيين مساوون لهم، ومن ثم تكررت شكاوى قوميات البلقان من أن الوعود التي جاءت في مراسيم الإصلاح لم تنفذ وكانت شكاوى في محلها.

ومن ناحية أخرى أدى موقف الدول الكبرى إلى الإضرار بجهود الإصلاح إذ اكتفت بتوجيه النقد للحكم العثماني دون أن تفعل أي شيء يسهل مهمة السلطان في تطبيق الإصلاح، إذ أن هذه الدول أصرت على بقاء حقوق الامتيازات التي تتمتع بها شعوبها بل وتضغط من أجل حصول أتباعهم في البلقان والعناصر الموالية لهم على امتيازات خاصة. وأكثر من هذا أن هذه القوى في صراعها المشترك من أجل النفوذ كان كل منها يسعى بطريقة أو بأخرى لتأييد مطالب إحدى قوميات البلقان التي تخدم أغراضها، فمثلا كانت فرنسا تشجع مطالب اليونانيين، وروسيا تساند حركات المقاومة بين السلافيين. وحين وجدت شعوب البلقان أن المساعدة الخارجية لتحقيق طموحاتهم في الاستقلال أمر وارد، رأوا عدم الحاجة إلى البحث عن وسائل للتأقلم مع سياسات الدولة العثمانية واكتفوا بانتظار المساعدة الخارجية.

وخلال ستينات القرن التاسع عشر كان برنامج التنظيمات في الإصلاح عرضة للهجوم ليس فقط من أولئك الذين زعموا أنه فشل لمخالفته التقاليد العثمانية، بل من أولئك الذين أيدوه ولكنهم أرجعوا فشله إلى عدم المضي في طريقه إلى أبعد مدى. وكان هؤلاء يريدون ألا يكتفى في الإصلاح بإعادة تنظيم الإدارة بل لا بد من إقامة حكومة برلمانية. والواقع أن الإصلاحات التي تمت على ضآلتها وكذا نظام التعليم الجديد قد أنتجت جماعة مثقفة قوامها الموظفون وضباط الجيش والكتاب وبعض رجال الأعمال الذين كانوا على اتصال بالتطورات الأوربية والذين لم يكونوا راضين عن معدل التقدم في الإمبراطورية العثمانية. وعلى هذا ففي ١٨٦٥ انضم بعض هؤلاء المثقفين إلى جمعية "تركيا الفتاة"، وكان من بينهم كثير من الكتاب الموهوبين أبرزهم نامق كمال. ومن واقع مزجهم الأفكار المتقدمة بالتقاليد الإسلامية انتقدوا التنظيمات لاعتقادهم بأنها تعطي المسيحيين كثيرا من الامتيازات على حساب المسلمين وانتقدوا كثيرا الصدر الأعظم علي باشا لدرجة الكراهية واعتبروه دكتاتورا كبيرا في مناهجه ووسائله، على حين أنها كانت معجبة كثيرا بملامح معينة من الحضارة الغربية وتود نقل بعض منجزاتها في العلم والتكنولوجيا والتعليم والتقدم الاقتصادي مع الاحتفاظ بذاتيتهم الإسلامية وشخصيتهم العثمانية. وكان شعارها "الحرية والوطن"، وكانت تسعى لربط المسيحيين والمسلمين في وطنية عثمانية عامة. أما فيما يتعلق بإجراء تغييرات في نظام الحكم فقد أعربت عن رغبتها في تقييد السلطات المطلقة للسلطان وإدخال المؤسسات البرلمانية.

وفي ١٨٧٦ سنحت الفرصة لجمعية "تركيا الفتاة" وفي فترة قصيرة لكي تضع برنامجها موضع التنفيذ. ففي ذلك العام وأثناء وقوع أزمة دولية حادة نجح مدحت باشا

الصدر الأعظم في القيام بانقلاب أطاح أولا بالسلطان عبد العزيز في مايو ثم بخليفته مراد الخامس في أغسطس من العام نفسه وكان مختلا عقليا. وتولى عبد الحميد الثاني السلطنة بعد أن وعد بإصدار الدستور الذي صدر بالفعل في ديسمبر من العام نفسه، وكان دستورا محافظا في روحه أساسا، إذ منح السلطان صلاحيات واسعة جدا، من ذلك أن السلطان هو الذي يعين الوزراء، ويصدق على القوانين التشريعية، ويدعو الهيئة لتشريعية للاجتماع ويأمر بحلها، وأعلن نفسه خليفة وأن شخصه أصبح مقدسا. وطبقا للدستور تتكون الهيئة التشريعية من مجلس شيوخ مسئول أمام السلطان، ومجلس نواب ينتخب أعضاؤه بأسلوب غير مباشر. كما تضمن الدستور ميثاق حقوق، ومادة خاصة باستقلال القضاء، وأعلن بأن كل المواطنين سواسية، لكن الإسلام ظل دين الدولة، كما تم التأكيد بقوة على الوحدة القومية.

وفي مارس ١٨٧٧ اجتمع أول مجلس للنواب تم اختياره طبقا لهذا الدستور، وفي أبريل أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية التي فتحت طريقا لما عرف بحرب القرن بين الدولتين. وهنا جاء وقت اختبار التنظيمات (الإصلاحات) من حيث ما إذا كان باستطاعة الإمبراطورية منفردة مقاومة القوى التي ظلت تهددها على مدى قرن من الزمان أم لا تستطيع.

الهوامش

(1) 1J.C. Hurewitz, Diplomacy in The Near and Middle East: A Documentary Record (Princeton: D.Van Nostrand Co., 1956), Vol.1, p.114.

(2) Roderic H. Davidson, Reform in The Ottoman Empire, 1856-1878 (Princeton: Princeton University Press, 1963), P.34

الإمارتان المتحدتان (ولاشيا ومولدافيا) حتى عام ١٨٧٦

كان مطلع خمسينيات القرن التاسع عشر يعتبــر فتــرة عصــيبة بالنســبة للقوميــة الرومانية، فقد أدى اخفاق ثورات ١٨٤٨ إلى تجديد التدخل الروسي والعثماني في الشؤون الداخلية لكل من ولاشيا ومولداقيا. وبدا واضحا أنه ما لم تقع أحداث دولية معينــة تــردع هاتين القوتين (روسيا والدولة العثمانية) سيكون تحقيق القومية الرومانية وتوحيد الإمارتين تحت حكم أمير أجنبي أمرا محتملا. وفي هذا الخصوص وفرت حرب القرم فرصــة مــا لتحقيق هدف القوميين الرومانيين، إذ أن معاهدة بــاريس (١٨٥٦) التــي أنهــت الحــرب ضمنت أنه لا يمكن لروسيا منفردة تقرير شؤون الإمارتين، وأنه لا يمكن إعــادة فــرض السيطرة العثمانية مرة أخرى. ولنتذكر في هذا الشــأن أن المعاهــدة اســتبدلت بالحمايــة الروسية ضمان القوى الكبرى. ومن ناحية أخرى كان من شأن المنافسة بين تلــك القــوى وعدم الثقة المتبادل بينها ما يحول دون فرض نفوذ حقيقــي مــن أي قــوة دوليــة علــى الإمارتين. كما أن تحييد البحر الأسود وتخلي روسيا عن ثلاثة مناطق جنــوبي بســارابيا لمولدافيا كان خطوة في صالح هدف الإمارتين.

يضاف إلى هذا أن معاهدة باريس أعطت نابليون الثالث امبراطور فرنســا الفرصــة لمساندة الوضع القومي في الإمارتين. ففي نهاية حرب القرم احتلــت القــوات النمســاوية والعثمانية أراضي الإمارتين، ومن ثم واجهت القوى الدولية مشكلة الاتفــاق علــى ماهيــة النظام السياسي الذي يمكن أن يحل محل الحماية الروسية والهيئــات التشــريعية القائمــة هناك. وكان واضحا أن تلك القوى في مناقشتها لهذا الأمر كانت تراعــي مصــالحها فــي المنطقة، وكان نابليون الثالث الذي ظهر آنذاك بمظهر راعي الحركات القوميــة الأوربيــة يؤيد توحيد الإمارتين توحيدا تاما تحت حكم أحد أمراء أوربا من خارج الإمــارتين. وقــد أيده في هذا أميرا بروسيا وبيدمونت وكان كل منهما يعيش حالة من الجيشان القومي، وكذا روسيا التي كانت قد ارتبطت بفرنسا فيما عرف ببداية فترة قصــيرة مــن التعــاون فــي الشؤون الدولية. غير أن الدولة العثمانية وقفت ضد هذه القوى جميعا إذ كانت تــرى فــي اتحاد الإمارتين انتهاكا للحقوق التي نصت عليها معاهدة باريس (١٨٥٦)، وخطــوة مــن شأنها أن تؤدي إلى استقلالهما لا محالة. وقد وقفت النمسا إلى جانب الدولة العثمانيــة فــي هذا الأمر لأنها كانت تخشى أساسا من ضياع ترانسلفانيا منها في قابل الأيام حيــث كــان

برنامج القوميين الرومانيين يضع في أولوياته ضم ترانسلفانيا لدولتهم الجديدة. وأما بريطانيا فكانت تعارض توحيد الإمارتين في البداية بدعوى المحافظة على وحدة الإمبراطورية العثمانية من أجل التوازن الدولي.

ولما عجزت القوى الدولية عن التوصل إلى تفاهم ما في اجتماعهم بباريس حول المسألة اتفقت على القيام بمحاولة لاستطلاع رغبات الرومانيين أنفسهم (أهالي الإمارتين)، وتحقيقا لذلك قررت تلك القوى إجراء انتخابات لما يعرف بالديوان في كل إمارة (أي المجلس) للتعرف على أراء الناس في النظام الذي قد يمنح للبلاد. وعلى هذا وفي يوليو ١٨٥٧ أجريت أول انتخابات لكنها كانت مزورة حيث حصلت الدوائر المحافظة التي كانت ترغب في عدم توحيد الإمارتين على أغلبية ملحوظة في مولدافيا تحت الضغوط التي مارستها الحكومة العثمانية وجماعات أخرى ضد التوحيد. ولقد أدت هذه النتيجة إلى نشوء أزمة بين فرنسا التي كانت ترغب في إعادة الانتخابات وبين بريطانيا التي كات لا تزال مهتمة أساسا بالمحافظة على وحدة الإمبراطورية العثمانية. وأخيرا وفي إطار من المساومة وافقت فرنسا على ألا تمارس أي ضغط من أجل توحيد الإمارتين، ووافقت بريطانيا على إجراء انتخابات جديدة وهي الانتخابات التي أجريت في سبتمبر ١٨٥٧ وانتهت باختيار مرشحين وحدويين لعضوية الديوان في كل من الإمارتين سرعان ما اقترعوا في أكتوبر على وحدة الإمارتين تحت حكم أمير غير روماني. ولكن ولأن القوى الدولية لم تكن تقبل هذا الحل فقد أقدمت الحكومة العثمانية على حل مجلس الإمارتين أي الديوانين المنتخبين، وأصبح الأمر في يد القوى الدولية من جديد.

على كل حال.. ففي مايو ١٨٥٨ اجتمع ممثلو الدول العظمى في باريس لمناقشة المسألة الرومانية، وكانت فرنسا عند موقفها الأول المؤيد للوحدة على حين وقفت ضدها كل من النمسا والدولة العثمانية. ثم تم التوصل إلى نوع من المساومة تمت صياغتها في ميثاق بتاريخ ١٩ أغسطس ١٨٥٨ حل محل الهيئات التشريعية الأساسية القائمة ونص على تنظيم سياسي جديد للإمارتين باسم "إتحاد إمارتي مولدافيا وولاشيا" مع بقائهما تحت السيادة العثمانية وبضمان القوى الدولية. كما نص الميثاق على إيجاد مؤسسات متوازية في الإمارتين ولكن كل منهما منفصل عن الآخر فيكون لكل إمارة "خوسبدار" ورئيس وزراء وجمعية تشريعية. ومن باب استرضاء المشاعر القومية تقرر إنشاء هيئة مركزية في فوكشاني Focsani ومحكمة إستئناف واحدة. واستمر العمل بنظام انتخاب الخوسبدار بواسطة جمعيات خاصة ويوافق عليه السلطان، على أن تتوزع السلطة التشريعية بين الجمعية التشريعية في كل إمارة والهيئة المركزية في فوكشاني. وتقرر انتخاب أعضاء الجمعيتين كل سبع سنوات، ويكون الوزراء في كل إمارة مسئولون أمام الجمعية، ويكون

من صلاحية كل جمعية ضبط الموازنة المالية والضرائب. ولأن الانتخابات تمت على أسس محددة غاية في التقييد فإن الأعضاء الذين فازوا كان يعني استمرار سيطرة البويار (أي كبار الملاك) على أمور الدولة الجديدة.

ولقد تضمن الميثاق الجديد عدة تعديلات على نظام الأراضي حيث نصت المادة ٤٦ منه على "إلغاء كل المميزات والاستثناءات والاحتكارات التي تتمتع بها طبقات معينة، وتعديل القانون الذي ينظم علاقات أمراء الإقطاع بالفلاحين فورا من أجل تحسين أحوال الفلاح".[1] كما نصت المادة نفسها على "أن كل المواطنين متساوون في الخضوع للضرائب وفي العمل في الوظائف العامة في كل من الإمارتين، وأن حرياتهم الفردية مضمونة ومصونة".

ورغم أن ميثاق ١٩ أغسطس كان علامة متقدمة على طريق الوحدة، إلا أنه فيما يبدو لم يحقق رغبات القوميين والعناصر السياسية الأكثر نشاطا في كل من الإمارتين. ومع ذلك فقد رحبت تلك العناصر بإنشاء الهيئة المركزية في فوكشاني لإصدار تشريعات للإمارتين بعد عرض كل تشريع على الجمعية المختصة في كل إمارة، وكذا موافقة خوسبدار الإمارة وفق إجراءات معقدة في كل مرحلة. وإذا ما وضعنا في الاعتبار انقسام القوى العظمى بشأن مسألة الوحدة الرومانية فإن نصوص ميثاق ١٩ أغسطس تصبح أفضل شيء كان يمكن التوصل إليه في مثل تلك الحالة.

وبتوقيع الميثاق بدأت الإمارتان تستعدان للانتخابات لاختيار الخوسبدار الجديد لكل منهما. وقد جرت الانتخابات كما كان الحال في المرات السابقة وسط فوضى واتهامات متبادلة بين المرشحين، وكل إمارة كانت تحت مسئولية قائمقام بثلاثة أشرطة. والحقيقة أن وظائف كل من هذه الهيئات لم تكن واضحة، وكان أعضاؤها منقسمون بين أولئك الذين يرغبون في إقامة الوحدة وبين المحافظين الذين يرفضونها. وفي الأسبوع الأخير من ديسمبر أجريت في مولدافيا أول انتخابات ورغم أن العناصر الوحدوية التي نجحت في الانتخابات لم تهيمن على الجمعية التشريعية إلا نهم نجحوا بلا شك في ضمان انتخاب ألكسندر كوزا Cuza في ١٧ يناير ١٨٥٩ (خوسبدار). وفي ولاشيا جرت الانتخابات في مطلع فبراير ولم يفز الوحدويون لكن المحافظين انشطروا بين المرشحين المتنافسين. وفي أثناء اجتماعات الجمعية التشريعية في بوخارست كانت المظاهرات الحماسية للوحدة تطوف بالشوارع مؤيدة للوحدويين داخل الجمعية. ورغم أن الأعضاء كانوا منقسمين على أنفسهم إلا أنهم اختاروا في النهاية كوزا وكان انتخابه يعد نصرا للقيادات الليبرالية وخطوة كبيرة تجاه تحقيق برنامج الـ ٤٨ وبهذا ارتبطت الإمارتان برباط شخصي تمثل في شخصية كوزا.

ولما كانت النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات تعد تحطيما لميثاق ١٩ أغسطس نصا وروحا، فإن القوى العظمى بدأت تتشاور من جديد حول ما يمكن عمله. وكما هو متوقع فقد وقفت فرنسا بجانب الوحدة الرومانية، وأيدتها في هذا روسيا التي كانت ترغب في المحافظة على الوفاق مع فرنسا الذي تأسس بعد حرب القرم. وظلت النمسا والدولة العثمانية تعارضان الوحدة، بينما ترغب بريطانيا كعادتها في التوصل إلى مساومة. والحقيقة أن المشكلة الرئيسية التي كانت تواجه أولئك الذين يتطلعون لتنفيذ الميثاق بحذافيره هي كيف يفرض على الإمارتين إجراء انتخابات جديدة في الوقت الذي لم تكن هناك دولة من الدول العظمى ترغب في السماح للسلطان العثماني بإرسال قوات لفرض القرارات التي تم التوصل إليها فيما سبق.

على كل حال .. لقد أدى اندلاع الحرب بين فرنسا والنمسا على الأراضي الإيطالية في أبريل ١٨٥٩ إلى تقديم مساعدة قوية للقضية الرومانية من حيث لا يحتسب الرومانيون أنفسهم، فقد أدت الحرب إلى إبعاد النمسا تماما من المفاوضات الدبلوماسية بشأن الإمارتين، ذلك أن هزيمتها في الحرب جعلها عاجزة عن فرض أرائها في المسألة الرومانية. وأخيرا وفي سبتمبر ١٨٥٩ وافقت القوى العظمى على الاعتراف كحالة استثنائية بالاختيار المزدوج من الإمارتين لألكسندر كوزا، مع التأكيد على مبدأ الفصل بين الإمارتين والموافقة فقط على تلك الوحدة الشخصية مدى حياة الكسندر كوزا.

غير أن الأمير الكسندر كوزا كما بدا للوهلة الأولى لم يكن هو الشخص المناسب ليقوم بالدور الذي استدعي من أجله لإجراء إصلاح حقيقي في الإمارتين لأكثر من سبب، فقد ارتبط اسمه قديما بالليبراليين، وانضم لثورة ١٨٤٨ في مولدافيا وعلى أثرها نفسي خارج البلاد لفترة قصيرة، ثم عاد في ١٨٤٩ وخدم في الإدارة تحت حكم كل من غيكا Ghica ونيقولا فوجوريديس Vogorides . وعلى هذا كان انتخابه في ياصي Jassy مفاجأة كاملة للجميع لأكثر من عامل، فهو لم يكن يسعي للمنصب، ولم يكن بالرجل الذي له تأثيره على الغير، ولم يكن وراءه حزب أو جماعة تسانده، ويعاني من قصور ملحوظ في الكفاءة. ولكن يبدو أن أنصاره من الليبراليين رأوا فيه أفضل بديل سيئ يحكم البلاد بدلا من أن يتولي أمير أجنبي الحكم. وكان على كوزا في نهاية الأمر وبكل ما عرف عنه من خصائص أن يتعامل مع الموقف الداخلي الصعب، والمنافسة المستمرة بين السياسيين الطموحين، والضغوط القائمة من القوى الخارجية.

والحقيقة أن الانتخاب "المزدوج" الذي تم بمقتضاه اختيار كوزا حاكما أسهم قليلا في تبسيط مشكلة التنظيم السياسي الذي تم إقراره بمقتضى ميثاق أغسطس، فقد أصبح للإمارتين خوسبدار واحد ألا وهو كوزا وهيئة تشريعية مركزية، ولكن المؤسسات الأخرى بقيت كما هي منفصلة فلكل إمارة جمعيتها التشريعية ونظامها الإداري الخاص بها. وعلى

هذا لم يقم كوزا بعمل شيء ذا مغزى أثناء توليه منصب الخوسبدارية ومما حال دون ذلك أن كل من الليبراليين والمحافظين على ما بينهما من تناقض كانوا يهيمنون على الحياة السياسية في البلاد وكانوا يعارضون حكم كوزا رغم أنهم جميعهم يمثلون أقلية عددية بين الرومانيين بشكل عام. فالمحافظون الذين يمثلون إلى حد كبير كبار ملاك الأراضي الزراعية لم يكن لديهم برنامجا سياسيا حقيقيا أو تنظيما سياسيا قويا، ولكنهم وبسبب نظام التصويت سيطروا على الجمعيات التشريعية, وأدت مواقف التحزب والتشيع بينهم إلى صعوبة تكوين جبهة واحدة. أما الليبراليون فكانوا على النقيض سياسيون بدرجة أفضل ويتكونون من صغار الملاك والموظفين وبعض المهنيين ورجال الأعمال ممن تزعموا ثورة ١٨٤٨ وهم الذين أمدوا الإمارتين بالسياسين الأكفاء، فضلا عن أن بعضهم كانوا مع فكرة الإصلاح الزراعي بعكس المحافظين الذين يريدون الإبقاء على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية على ما هي عليه.

وفي كل الأحوال كان جهاز الحكم المربك والمعقد، وكذا التنافس الحاصل بين القوى السياسية جعل تجربة حكم إمارتين منفصلتين على ذلك النحو من الصعوبة بمكان. لكن كوزا شأن زعماء البلقان الآخرين كان يدرك أن أية خطوة تجاه إتحاد الإمارتين اتحادا فعليا هي المسألة الوحيدة التي يمكن أن تتوحد عندها كل الجماعات السياسية المتنافسة بمن فيهم العناصر المحافظة التي تعارض كوزا والذين قد يوافقون مع الأغلبية على الخطوة الأولى على طريق الوحدة، ألا وهي التوحيد الإداري للإمارتين. وعلى هذا قرر كوزا بشيء من الحكمة أن يعمل تجاه هدف الوحدة ليس من خلال المؤسسات القائمة ولكن من خلال التفاوض مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة على الإمارتين. وهكذا وفي ربيع ١٨٦١ حصل على موافقة السلطان العثماني على أن يكون للإمارتين وزارة واحدة وجمعية تشريعية واحدة وإلغاء الجمعية التشريعية المركزية. غير أن هذا الشكل الوحدوي الذي توصل إليه كوزا كان مرهونا بوجوده في الحكم. وبما أن تلك التغيرات التي أحدثها كانت تعني تغييرا لميثاق أغسطس فكان لا بد من ضمان رضا القوى الدولية التي وقعت على الميثاق. لكن روسيا عارضت خطوة وحدة الإمارتين حيث رأت أن ما حدث قد يعني تعيين حاكم أجنبي غير كوزا فضلا عن أنه يعد انتهاكا للمعاهدات الدولية بهذا الشأن. أما الدولة العثمانية صاحبة السيادة على الإمارتين فلم تعارض خطوة الإتحاد التي قام بها كوزا. وعلى هذا قبلت القوى الدولية في ديسمبر ١٨٦١ التوحيد الكامل للإدارة في الإمارتين ولكن طوال فترة حكم كوزا. وكان هذا القبول رغم تقييده بحياة كوزا يعد إنجازا عظيما في نظر القوميين الرومانيين إذ كان يعني أن دولة رومانية حقيقية قد وجدت للمرة الأولى في التاريخ الحديث حتى لقد كان بإمكان كوزا أن يقول في ديسمبر "أيها

الرومانيون لقد تحققت الوحدة .. وتأسست القومية الرومانية .. لتحيا رومانيا". [٢] وفي الثالث من فبراير ١٨٦٢ تشكلت أول حكومة واحدة للإمارتين برئاسة الشخصية المحافظة باربو كاتارجيو Barbu Catargiu ، وفي الخامس من فبراير تمت الدعوة لاجتماع الجمعية التشريعية الواحدة للإمارتين وأصبحت مدينة بوخارست عاصمة الدولة الجديدة.

غير أن هذا التغيير السياسي لم يقلل من حجم المشكلات التي كان على كوزا مواجهتها، إذ كان عليه أن يتعامل مع المعارضة الداخلية، ويواجه مشكلتين متداخلتين وهما الإصلاح الزراعي، وتوسيع قاعدة التصويت في الانتخابات العامة، لأنه أدرك أن بقاء قاعدة التصويت المحدودة المعمول بها بمقتضى قانون الانتخاب يعني بقاء سيطرة العناصر المحافظة على الجمعية التشريعية الذين سوف يسعون بكل الطرق للإبقاء على نظام الأراضي القائم. وطالما ظل المحافظون يسيطرون على الجمعية التشريعية فلم يكن من الممكن تحقيق أي خطوة تجاه الإصلاح الزراعي مع أنها مسألة كانت شديدة الإلحاح. وآنذاك كان المشهد السياسي يتلخص في أن كاتارجيو رئيس الحكومة يتزعم المحافظين، وأن ميخائيل كوجالينشينو Kogalniceanu يتزعم الليبراليين. فلما اغتيل كاتارجيو في يونيو ١٨٦٢ خلفه نيقولا كريتوليشكو Cretulescu وهو شخصية محافظة أيضا.

وفي أكتوبر ١٨٦٣ اتخذ كوزا خطوة حاسمة بتعيين كوجالينشينو زعيم الليبراليين رئيسا للحكومة وهو من مولدافيا، وبدأت البلاد تحت قيادته مرحلة عظيمة من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية كان أبرزها تخصيص الأوقاف الدينية للأغراض الدنيوية أي علمنتها، وكذا إصدار قانون الإصلاح الزراعي. وتجدر الإشارة إلى أن الرجل أقدم أولا على علمنة الأوقاف الدينية على اعتبار أنه إجراء لن يلقى إلا معارضة ضئيلة. والحاصل أنه مع نهاية حكم الفناريين في ١٨٢١ كما سبقت الإشارة حاولت كل حكومة في كل من الإمارتين التعامل مع هذه المسألة لتحرير ربع مساحة رومانيا تقريبا من السيطرة الأجنبية (أي الأوقاف الدينية التي هي ملك البطريركية اليونانية) بغرض امتلاك هذه الأراضي الغنية بما تدره من ريع هائل. ولكن لم يكن من السهل اتخاذ إجراء ضد رؤساء الأديرة أصحاب الأوقاف الدينية في الماضي ذلك أنهم يعتبرون أنفسهم غير خاضعين للنظام القانوني للدولة، وقد أيدتهم في هذا الموقف روسيا التي كانت لا ترغب في إضعاف مكانة البطريركية العامة في استانبول. وفي الوقت نفسه كانت كل الطبقات في الإمارتين تعارض الميزات الخاصة التي يتمتع بها الرهبان وهيمنتهم على مساحات واسعة من الأراضي. فرجال الدين الرومانيون كانوا ممتعضين من بقايا الهيمنة اليونانية عليهم،

والبويار يأملون في استغلال هذه الأراضي لصالحهم، والفلاحون كانوا يعلمــون تمامــا أن الذين يفلحون أراضي الأديرة أسوأ حالا من الذين يعملون في الإقطاعيات الخاصة.

والحاصل أنه بعد ١٨٢١ بذلت محاولات جادة للتوصل إلى اتفاق مرضي عن طريــق التفاوض وفي ١٨٤٣ عرض الرهبان أن يدفعوا مبلغا محددا من المال للحكومة لكن هــذا العرض لم يكن مرضيا من وجهة نظر الإمارتين. وظل الأمر على ما هو عليه حتى بعــد أن تحققت الوحدة بين الإمارتين، إذ كان كل من الطرفين يتمسك بوجهة نظره، فالرهبــان لم يكونوا على استعداد للاستسلام في المسائل الكبرى، والحكومة الرومانية تريد الســيطرة الكاملة على أراضيها. وفي هذا الخصوص بقيت روســيا باعتبارهــا الوســيط المنطقــي والدولة الأرثوذكسية الوحيدة والكبرى في المنطقــة منحــازة للبطريركيــة. ولمــا كانــت المفاوضات مع الرهبان في هذا الشأن تسير ببطء وتتعثر نظرا لتمسك الرهبــان بمــوقفهم قرر كوزا الانصراف عن التفاوض واتخذ قراره في ديســمبر ١٨٦٣ بعلمنــة الأوقــاف الدينية، ووافقت الجمعية التشريعية على نزع ملكية الأوقــاف مقابــل تعــويض. وعنــدما احتجت القوى الدولية بما فيها الدولة العثمانية أعلن أن هذا شأنا رومانيــا داخليــا وظــل البطريرك على موقفه المعارض في صلابة لكنه لم يحصل على شيء في النهاية.

وإذا كانت مصادرة أراضي الأوقاف الدينية لقيت تجاوبا شعبيا من كافــة الطبقــات إلا أن مسألة الإصلاح الزراعي أثارت كثيرا من الاعتراضات الداخلية بل لقد أدت إلى أزمــة سياسية. ففي أبريل ١٨٦٤ طرح على الجمعية التشريعية التي تسيطر عليها أغلبيــة مــن العناصر المحافظة التصويت على مشروع قرار بتوجيــه اللــوم إلــى رئــيس الحكومــة كوجالينشينو لكن كوزا رفض إقالته بل لقد أقدم على حل الجمعية في الشــهر التــالي (١٤ مايو ١٨٦٤)، وأعلن أنه سوف يجري استفتاء عاما على قانون انتخاب جديد بشأن توســيع قاعدة الناخبين لكنه كان يستهدف زيادة العناصر المؤيدة له. ولقد نجح هذا الإجراء الــذي يعد انقلابا فعليا واستخدم كافة أجهزة الحكومة المركزية لتوجيه عملية التصــويت فحصــل على ٦٨٢٦٢١ صوتا مقابل ١٣٠٧ صوتا ضده وامتناع ٧٠٢٢٠ عن التصويت. وحيــث أن ما حدث يتصل بميثاق أغسطس بشكل أو بآخر فكان لا بد من موافقة القــوى الدوليــة على ما تم من إجراءات. والحاصل أن السلطان العثماني احتج على ما حدث، ولم توافــق الدول الأوربية الضامنة لوحدة الإمارتين أو دولة رومانيا الجديدة لكن بــدا أنهــا ســوف تتدخل في أية مسألة تتصل بعلاقة التبعية بين رومانيا والدولة العثمانية.

وبانتخاب جمعية تشريعية طيعة يسهل قيادها أصبح بإمكان كــوزا (رئــيس الإتحــاد) وكوجالينشينو (رئيس الحكومة) المضي قدما فــي إقــرار الإصــلاح الزراعــي أعظــم مشروعات الإصلاح. وفي هذا الخصوص ينبغي أن نتــذكر أن المــادة ٤٦ مــن ميثــاق

أغسطس ١٨٥٨ دعت إلى إصدار تشريع في هذا المجال. وآنذاك كان البويار المحافظون قد بلوروا تصورهم عن إصلاح زراعي يتلخص في طرد أي فلاح صغير من أرضه ويأخذها الإقطاعي المجاور وبالتالي لا يسيطر الإقطاعيون (البويار) على كل الأرض فقط، بل يضمنوا وفرة في اليد العاملة. لكن قانون الإصلاح الزراعي الذي قدم في يوليو ١٨٦٣ تجنب هذا الإجراء المتطرف ونص على أن يتنازل المالك عن ثلثي أرضه بحد أقصى، ويحصل الفلاح على حصة معينة من الأرض الخاضعة للمصادرة بصفة ملكية قانونية تتحدد مساحتها طبقا لما تملكه أسرة الفلاح من مواشي .. فإذا كانت مساحة أرض المالك التي تخضع للمصادرة لا تفي بنصيب الفلاح فإنه يتم استكمال النقص من أراضي الدولة. كما نص القانون على إلغاء كل الالتزامات التي على الفلاح للإقطاعي من مدفوعات متأخرة وخدمات. وقرر القانون أن يحصل كل إقطاعي (من البويار) خضع لقانون الإصلاح على تعويض مالي من الدولة عن الأراضي التي تؤخذ منه (ثلثا ما يملك)، وعلى الفلاح المستفيد أن يدفع مقابل ملكية الأرض واستغلالها مبلغا محددا على مدى خمسة عشر عاما ولا يجوز له أن يتصرف فيها بالبيع لمدة ثلاثين عاما وذلك لمنع إعادة بيعها مرة أخرى لمالكها الإقطاعي القديم. وبالإضافة إلى هؤلاء الفلاحين المستفيدين كان هناك حوالي ١٠٧٠٠٠ فلاح يقومون بزراعة أرضهم وإدارتها بأنفسهم. وفي الحقيقة كان القانون يستهدف إيجاد طبقة من الفلاحين الأحرار، لكنه لم يكن محل رضا البويار بطبيعة الحال.

على أن هذا القانون الذي صدر على عجل كان مليئا بالثغرات التي ساعدت على الالتفاف حوله والتهرب من تنفيذه. وكانت أكبر الصعوبات التي تعترض تنفيذه بدقة نقص الرقابة السليمة لضمان تنفيذ مواده، فالبويار كانوا في وضع أقوى من الفلاحين وكل إقطاعي منهم يتحكم في دائرته، ولم تكن هناك عملية مسح دقيقة للأراضي أو إحصائيات للاعتماد عليها في تحديد الأرض التي تصادر والأرض التي يتم توزيعها، ومن هنا اقتطع الإقطاعي لنفسه أجود الأراضي خصوبة بما فيها أراضي المراعي والغابات وترك الأراضي فقيرة الخصوبة إلى الفلاح وأكثر من هذا فإن نصيب الفلاح جاء متناثرا بين أكثر من جهة بعيدة جدا عن قريته. ومن أكبر المشكلات التي فرضت نفسها في المستقبل زيادة السكان ففي خلال المدة من ١٨٥٩-١٨٩٩ زاد عدد سكان رومانيا بنسبة ٥٤% ومن ثم فإن المشكلات التي ترتبت على توزيع الأرض على الفلاحين الذين كان عددهم يتزايد يوما بعد يوم كانت أوضح ما تكون في رومانيا أكثر من أي مكان آخر في بلاد البلقان. وقد اتضح سوء حظ الفلاح الروماني من حالة الاضطراب المستمرة وعدم

الاستقرار بلغ ذروته في الانتفاضة الكبرى عام ١٩٠٧ فرغم زيادة حجم صادرات الغلال بشكل عام حتى نهاية القرن (التاسع عشر)، إلا أن الفلاحين لم يستفيدوا إلا قليلا من هذه التجارة الناجحة، ذلك أن معظمهم وقعوا أسرى الديون حتى لقد اضطروا لاستئجار أراض أخرى لتغطية حاجاتهم بشروط إيجار متعسفة كما يتضح من العقود التي أبرمت خلال المدة من ١٨٦٦-١٨٧٢، وتحول بعضهم إلى عمال زراعة في الإقطاعيات الكبيرة حيث عادوا إلى وضع العبودية للإقطاعي القديم. وعلى هذا فإن الإصلاح الزراعي لم يؤد إلى تكوين طبقة ملاك أراضي من الفلاحين مستقرة وراضية، وظلت رومانيا أراض إقطاعية كبيرة تزرع القمح والغلال للتصدير.

وبالإضافة إلى علمنة الأوقاف الدينية والإصلاح الزراعي قامت حكومة كوجالينشينو بإصلاحات أخرى مثل تأسيس نظام قومي للتعليم الابتدائي والثانوي في جميع أنحاء البلاد، وللجامعات في بوخارست وياصي. كما صدر القانون المدني على غرار قانون نابليون، وأعيد تنظيم الحكم المحلي على الأسس الفرنسية أيضا. ولكن كان من شأن الإدارة المركزية القوية أن تسمح للحكومة بالتحكم في شؤون المحليات من خلال مديري الولايات ورجال الشرطة، وهو أسلوب أعطى للحكومة قوة ملحوظة لضبط الانتخابات مثلما حدث في اليونان والصرب. كما شهد عهد كوزا بداية دخول الاستثمارات الأجنبية في البلاد كانت له تداعيات مهمة فيما بعد.

ورغم ضخامة تلك الإصلاحات وعظمتها، إلا أن كوزا واجه بسببها معارضة متزايدة وكراهية من كبار ملاك الأراضي الزراعية وهم قوام العناصر المحافظة بسبب الإصلاح الزراعي وقانون الانتخاب. كما لم يرض عنه الليبراليون على وجه العموم رغم انقسامهم فيما بينهم حول المسألة الزراعية. وأكثر من هذا فإن كوزا لم يكن نموذجا للأمير الحاكم، فلم يكن طموحا كما سبقت الإشارة، ولم يحط نفسه بمظاهر حياة الملوك والأمراء، وكانت له حياة خاصة لم تكن مقبولة في الدوائر العليا رغم أنها لم تكن تتناقض صراحة مع العادات والتقاليد، إذ كانت له بجانب زوجته خليلة وهي ماري أوبرنوفيتش Obrenovic الذي أصبح ابنها ميلان Milan أول ملك على الصرب، ولم يكن له وريثا شرعيا مما جعل من مشكلة وراثة العرش أمرا قائما.

وفي فبراير ١٨٦٥ اختلف كوزا مع كوجالينشينو فانتهزت قوى المعارضة من المحافظين والليبراليين الفرصة للتخلص منهما. وقد تزعم الموقف كل من لاسكار كاتارجيو Lascar Catargiu ، ويون غيكا Ion Ghica ، ويون براشيانو Ion Bratianu ، والأخوان جوليشكو Golescu ، وروزتي Rosetti . وهكذا ومرة أخرى تزعم قادة ثورة ١٨٤٨ في ولاشيا حركة العصيان الجديدة، وتولى روزيتي الدور الرئيسي

داخل رومانيا، وذهب براشيانو إلى باريس لتأمين مساندة فرنسا لتغيير الحاكم وللبحث عن مرشح آخر للعرش وهو الأمر أكثر أهمية.

وفي ليلة من ليالي فبراير ١٨٦٦ اقتحم عدد من الضباط الذين تم تجنيدهم للحركة غرفة الأمير كوزا وأرغموه على التنازل عن العرش وغادر البلاد، وتشكل مجلس وصاية فورا من كل من الجنرال يون. جوليشكو، ويون غيكا، والكولونيل هارالامبيه Haralambie ، وسرعان ما أعلنت الحكومة الثورية أن هدفها وضع برنامج يدعو للوحدة والحكم الذاتي، وأمير أجنبي يحكم البلاد، وتأسيس حكومة دستورية. وقامت الجمعية التشريعية بترشيح فيليب كونت فلاندرز شقيق ليوبولد الثاني ملك بلجيكا ليكون أميرا على رومانيا. غير أن هذا الأمير الذي لم يكن يحظى بدعم فرنسا امتنع عن قبول الإمارة لكن براشيانو وجد البديل المناسب.

كان هذا البديل هو الأمير تشارلز أوف هوهنزوليرن سيجمارنجين Hohenzollern Sigmaringen الذي وافق عليه نابليون الثالث امبراطور فرنسا والذي لعب دورا غامضا في اختياره. وكان تشارلز هو الابن الثاني للأمير كارل انطون رئيس الفرع الكاثوليكي للأسرة الحاكمة جنوبي بروسيا، فرنسي بالمولد أكثر منه ألمانيا، ويمت بصلة القرابة لنابليون الثالث من ناحية والدته، ولملك بروسيا من ناحية والده. وفي مارس التقى براشيانو به وبوالده وفور انتهاء الزيارة أبرق لبوخارست بموافقة تشارلز على قبول عرش رومانيا. وفي أبريل ١٨٦٦ أجرت الحكومة المؤقتة استفتاءً عاما لتأكيد هذا الاختيار، وفي ضوء الأوضاع السياسية القائمة لم تكن مفاجأة أن يحصل تشارلز على ٦٨٥٩٦٩ صوتا ضد ٢٢٤ صوتا فقط. وهكذا ومرة أخرى نلاحظ أن الظروف الدولية ساعدت الزعماء الرومانيين في خططهم، ذلك أن خطر احتمال اندلاع حرب بين بروسيا والنمسا جعلت تشارلز وهو ضابط بالجيش البروسي يقبل العرض، ويضطر إلى مغادرة أراضي النمسا متنكرا حتى وصل إلى بوخارست في مايو ١٨٦٦ حيث تم الترحيب به ترحيبا حارا كأمير لعرش البلاد طال انتظاره. ولكن ولأن الموقف الدولي كان يزداد سوءً فكان على القوى الدولية أن تتعامل مع مشكلة رومانية على أرض الواقع.

وكانت المشكلة أنه طبقا للمعاهدات الدولية كان ينبغي بعد تنازل كوزا عن عرش رومانيا أن تعود الإمارتان لحالة الانفصال التي كانا عليها في أغسطس ١٨٥٨ (توقيع الميثاق). ولكن لم تكن هناك أي قوة دولية تتوقع أن يحدث هذا الانفصال طالما أن الجميع اعترفوا بوحدة الإمارتين حتى عندما حددوا بقاء الوحدة بحياة كوزا. كما كانت مسألة الأمير الأجنبي الذي يحكم رومانيا أكثر أهمية. وكان من حسن حظ رومانيا أن القوى الدولية انقسمت بشأن هذه المسائل في ١٨٦٦ كما كانت من قبل في عام ١٨٥٩، وعام

١٨٦١. وكالعادة ظلت فرنسا المؤيد الرئيسي للبرنامج القومي الروماني كما هـي، علـى حين وقفت ضده الدولة العثمانية والنمسا وروسيا. وكانت المشكلة هي كيف يـتم إقصـاء تشارلز عن عرش رومانيا التزاما بالمعاهدات خاصة وأنه لم تكن هناك قوة تسمح بتـدخل عثماني في الموضوع. وأكثر من هذا ففي يونية اندلعت الحرب بين النمسا وبروسيا وكـان انتصار بروسيا الكاسح قد أبطل معارضة النمسا لما يجري من حوادث في رومانيا، ذلـك أن ملك بروسيا ومعه مستشاره أوتو فون بسمارك Otto Von وافق على قبـول تشـارلز عرش رومانيا.

في تلك الأثناء أسرعت الحكومة المؤقتة وفي عجالة بإعداد الدستور الذي وعدت بـه، وكانت المحصلة مشروع دستور مستند إلى دستور بلجيكا عام ١٨٣١ نص كما هو مألوف في الدساتير على حرية الكلمة، والصحافة، والاجتماع، والمساواة بين المـواطنين، ومـنح الحاكم وضعا قويا نسبيا فأعطاه حق تعيين الوزراء وطردهم، وحـل البرلمـان (الجمعيـة التشريعية)، والأكثر أهمية حق الاعتراض المطلق على أي تشريع. ونص الدستور أيضـا على أن الهيئة التشريعية تتكون من مجلسين: مجلس للشيوخ وآخر للنواب ينتخـب لمـدة أربع سنوات، وينعقد بشكل دوري سنويا، وله حق مراقبـة الموازنـة العامـة. وأكـدت الانتخابات غير المباشرة أن ملاك الأراضي الزراعية الذين تولوا السلطة السياسـية فـي ١٨٦٦ قد يحتفظون بسيطرتهم على الحكومة. وقد تضمن الدستور مادة كانت محل جـدل كبير في المستقبل تنص على "أن الأجانب مـن المسـيحيين فقـط يمكـنهم أن يصـبحوا مواطنين". ورغم أن صياغة الدستور جاءت ليبرالية الأسـلوب، إلا أنـه شـأن دسـتور الصرب واليونان لم يقدم حكومة برلمانية حقيقية، ذلك أن أسلوب الإدارة المركزيـة كـان يسمح لحكومة قوية أو حاكم ذو عزيمة من أن يسيطر على العملية الانتخابية. ومـع هـذا كان عام ١٨٦٦ ولا شك عام تحقيق الأهداف التـي صـاغها زعمـاء الحركـة القوميـة الرومانية عام ١٨٤٨، فلقد توحدت الإمارتان وأصبحتا تحت حكم أمير أجنبي.

وبصرف النظر عن الأساس الثوري لسلطة حكم الأمير تشـارلز، إلا أنـه اسـتطاع الحصول على اعتراف القوى الدولية به. ففي أكتوبر ١٨٦٦ قلده السلطان العثماني خلعـة الولاية، ومنحه امتياز إصدار عملة خاصة به، وتكوين جيش من ثلاثين ألف نفـر. وعـاد الأمير الطموح والمتمكن إلى رومانيا وكله عزيمة لإقامـة حكومـة مسئولة، واقتصـاد مزدهر. لكنه ومن واقع وعيه بمكانته الشخصية كان يكره في أعماقه أن يكون وهو الأمير الهوهنزوليري تابعا للسلطان العثماني. وفي ١٨٦٩ تزوج باليزابث أوف فايد Wied وهي لوثرية المذهب وكان زواجا حظى بشعبية هائلة، ولما كان كاثوليكي المـذهب فقـد وافـق

مثلما فعل أوثون ملك اليونان من قبل على تنشئة أولاده تنشئة أرثوذكسية. وقد فعلت زوجته الكثير لتقديم رومانيا إلى شعوب أوربا من خلال ما كانت تكتبه تحت اسم كارمن سيلفا Sylva . وباعتباره ضابطا بروسيا في الأصل فقد ركز جهوده لبناء ميليشيا رومانية ذات كفاءة عالية قد تستخدم لتحقيق مكاسب خارجية إذا ما سمحت الظروف. وفي ١٨٧٦ تحالف سرا مع ميشيل أمير الصرب. ورغم أنه اتبع في الشؤون الخارجية علاقات غاية في الحذر حتى عام ١٨٧٧، إلا أنه وجد نفسه مضطر لدخول الحرب ضد السلطان العثماني مرغما بسبب هذا التحالف.

ورغم أن تشارلز كان حاكما قويا وله شعبية هائلة، إلا أنه وجد نفسه في سنوات حكمه الأولى متورطا في جدال سياسي مستمر. ففي خلال فترة الأزمة القوية التي أعقبت سقوط كوزا تكاتف المحافظون والليبراليون لصيانة مصالح بلادهم. ولكن بمجرد زوال الخطر الخارجي عاد الطرفان إلى خصوماتهم الحزبية. غير أن تشارلز لم يكن زعيما سياسيا خبيرا، ولم تكن لديه معلومات مناسبة عن البلد الذي جلس على عرشه، إذ سرعان ما دخل في شجار مع براشيانو والليبراليين الذين كانوا مسئولين عن اختياره. وكان خريف وشتاء ١٨٧٠-١٨٧١ من أصعب الأيام في حياته ففي يوليو ١٨٧٠ أعلنت فرنسا الحرب على بروسيا، وفي الشهور التالية كان واضحا أن الفرقة الرومانية التي شاركت في الحرب إلى جانب بروسيا قد سحقت تماما، وباعتباره ضابط بروسي ووطني ألماني فلم يحاول إخفاء تعاطفه مع بروسيا بل أعلن أنها سوف تنتصر في الحرب. وفي أغسطس ١٨٧٠ اندلعت انتفاضة في بلوشتي Ploesti بتحريض من العناصر الجمهورية ورغم قمع الانتفاضة إلا أن الأمير أصبح أكثر اضطرابا عندما برأت المحكمة ساحة المشاركين فيها مما اعتبره تحديا مباشرا لسلطته.

ومما أدى إلى تهشيم مكانة الأمير تشارلز إضافة إلى الاضطرابات السياسية فضيحة مد خط سكك حديدية. وكان الأمير رغبة منه في تحديث رومانيا يريد إقامة خط سكك حديدية، ولما كانت رومانيا شأن كل بلاد البلقان تنقصها الخبرة الفنية ورأس المال اللازم فقد كان هذا يعني الاستعانة بخبرة الشركات الأجنبية والحصول على القروض لإقامة المشروع. ورغم أن معظم الشركات التي تقوم باستثمارات في البلاد تحقق أهدافها دون مشكلات، إلا أن مقاول المشروع ستروزبرج Strousberg وهو بروسي يهودي وقع في مأزق مالي وعجز عن دفع الفوائد لحملة الأسهم ومن ثم حاول أن يرغم حكومة رومانيا على أن تتحمل ديونه المالية. وقد كشف هذا المشروع عن تورط بعض السياسيين الرومانيين في صفقات مشبوهة. ومما زاد الأمر سوءً أن بسمارك (مستشار ألمانيا) وقف بقوة مع مواطنه البروسي وهو المقاول. والحاصل أن هذه الحادثة استخدمت في تدمير

الأمير خاصة وأنها توافقت مع نمو المشاعر المعادية للسامية التي كانت تـزداد بسـرعة ملحوظة.

وعلى هذا أصبح الأمير مكتئبا أشد الاكتئاب وأصبح مقتنعا باستحالة اسـتمراره فـي الحكم في إطار دستور يسمح للأحزاب السياسية بإحباط سياسـاته مـع أنهـا لا تمثـل إلا شريحة من الرومانيين. وهذا الصراع بين الحاكم والأحزاب المتنافسة هو نفسه الذي حدث في اليونان والصرب كما رأينا، وأثناء حكم كوزا أيضا، ويتكرر مع الأمير تشارلز. وفـي خريف ١٨٧٠ وكان الأمير على استعداد تام للتنازل عن العـرش قـام بتحريـر خطابـا شخصيا للقوى الدولية الحامية لوجود رومانيا استعرض فيه الموقف السياسي فـي الـبلاد والصعوبات التي يواجهها في الحكم. ومن سوء حظ الرجل أنـه اختـار اللحظـة الخطـأ للتصرف فلم تكن فرنسا وبروسيا في حالة حرب فقط بل إن روسيا في أكتـوبر أنكـرت مواد معاهدة باريس فيما يتعلق بالملاحة في البحر الأسود. وبالتالي لم تكن هناك أي دولـة أوربية تريد مشكلات أخرى. وأكثر من هذا فإن معظم الحكومات أساءت فهم الهدف مـن خطاب الأمير إذ كانت تظن أنه يمهد الأرض لإعلان استقلال رومانيا استقلالا تاما.

على أن وضع تشارلز شخصيا أصبح غاية في الخطر والقلق وخاصة بعد ما حدث في ليلة ٢٢-٢٣ مارس ١٨٧١ ففي مساء تلك الليلة أقام الألمان الذين يعيشون في بوخارسـت مأدبة عشاء احتفالا بانتصار بروسيا وتأسـيس الإمبراطوريـة الألمانيـة. وقـد فـوجيء المحتفلون بهجوم من الغوغاء في حماية البوليس الأمر الذي دفع تشارلز ليكاشف لاسـكار كاتارجيو ونيقولا جوليشكو برغبته في التنحي عن العرش. لكـن الـرجلين وقـد أدركـا خطورة الموقف أكدا دعم المحافظين له. وعلى هذا نجح لاسكار كاتـارجيو فـي تشـكيل مجلس وزراء استمر خمس سنوات وأصبح كوستافورو Costaforu وزيـرا للخارجيـة. ولكن طالما كان بإمكان الحكومة المركزية التحكم في الانتخابات فإن المجالس التشـريعية تقع تحت هيمنة الوزارة.

على كل حال كان تشكيل حكومة كاتارجيو بشيرا بفترة قصيرة من الهدوء في رومانيا داخليا. والحقيقة كانت وزارة محافظة وترغب في أن تصبح رومانيا بلجيكية حتى مفتـتح الدانوب ولا تنخرط في أية مغامرات خارجية. وكانت الأحوال في أوربا مهيأة لمثل هـذه التوجهات السياسية. فبعد انتصار بروسيا وتوحيد المانيا اجتمعت المانيا وروسيا مع النمسا وكونت ائتلافا داخليا عرف باسم "تحالف الأباطرة الثلاثـة"، وبالتـالي أصـبحت جارتـا رومانيا (النمسا والمانيا) حليفتان، وكان ارتباط رومانيا بأسرة الهوهينزوليرن المنتصرة قد أكسب رومانيا ميزة إضافية.

وحال شعور شارل بقوة وضعه أصبح حرا في التركيز أكثر وأكثر على تقديم مصالح رومانيا في العلاقات الدولية. وفي هذا الخصوص كان يفضل الاعتماد علـى الدبلوماسـية

للنهوض بالقضية القومية مثلما كان يفعل الساسة الرومانيون من قبل. وعلى هذا بدأت حكومته تأخذ خطوات نحو عقد معاهدات ومواثيق مع الدول الأخرى لاختبار إمكانية قيام حكومة رومانيا "الذاتية" بسياسة خارجية مستقلة. وكانت البداية عقد اتفاقيات بشأن البريد والبرق أعقبها افتتاح وكالات دبلوماسية لرومانيا في العواصم الرئيسية : فيينا، وبرلين، وروما، وسانت بطرسبرج في سبعينيات القرن ١٩. ومنذ ذلك الوقت توثقت علاقات رومانيا مع كل من المانيا والنمسا لأن فرنسا المهزومة في حرب السبعين لم يكن لها مكانا في تحالفات رومانيا حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وفي هذا المنهج الدبلوماسي الذي قام به شارل كانت أهم خطواته محاولة عقد إتفاقيات تجارية منفصلة أو منفردة لكل منها نظامها الجمركي. لكن إنجلترا والدولة العثمانية رفضتا الإعتراف بحق رومانيا في عقد مثل هذه الاتفاقات بحجة أن رومانيا ترتبط بالاتفاقيات التجارية التي تعقدها الدولة العثمانية، وهي اتفاقيات كانت في صالح إنجلترا. أما رومانيا فكانت ترى في نهجها مسألة ذات طابع سياسي أكثر منه اقتصاديا بحيث كانت تعتبر نجاحها في إبرام اتفاقية اقتصادية ما خطوة أكثر تقدما نحو الاستقلال.

أما الدولة التي كانت لها المصلحة الأكبر في كل تلك المسائل فهي النمسا بما لها من مصالح اقتصادية أولية في رومانيا فضلا عن وضعها القيادي في منطقة الدانوب. ولكن ومن باب الضغط على النمسا أقرت حكومة رومانيا في يونيه ١٨٧٤ نظاما جمركيا يقضي بأن الدول التي ليس لها اتفاقيات جمركية مع رومانيا سوف تدفع جمارك عالية لدخول بضائعها. وبالتالي لم يكن أمام النمسا إلا الدخول في مفاوضات مع رومانيا في هذا الشأن انتهت بعقد اتفاقية في يونية ١٨٧٥. ورغم أن شروطها الاقتصادية كانت مقبولة من النمسا ان لم تكن في صالحها، إلا أن ما كان يعني رومانيا في المحل الأول هو الجانب السياسي الذي يؤكد أنها حكومة مستقلة، ومن ثم اعتبرت الاتفاقية نصرا. وفي مارس ١٨٧٦ عقدت اتفاقية مشابهة مع روسيا تلتها اتفاقيات مع دول أخرى.

على كل حال لقد حققت رومانيا الشيء الكثير خلال عشرين عاما من ١٨٥٦-١٨٧٦ كما رأينا، من ذلك برنامج الـ ٤٨، ووحدة الإمارتين، والأمير الحاكم من الخارج، وأيضا قانون الإصلاح الزراعي، ووضع دستور، ووجود حكومة قومية، رغم أن البلاد كانت ما تزال تحت السيادة العثمانية. ولقد تحقق معظم البرنامج القومي من خلال الدبلوماسية ومواجهة الدول الكبرى بالأمر الواقع. كما خرجت رومانيا من حروب الدول الأخرى بدرس مؤداه ألا تحارب وألا تدخل حربا منفردة. على أن كل تغيير حدث في رومانيا وكان في صالحها تم بالمخالفة للمعاهدات الدولية من ناحية وبسبب انقسام الدول الكبرى حول ما ينبغي اتخاذه حيال رومانيا من ناحية أخرى.

ورغم ما حققته رومانيا خلال هذه العشرين سنة، إلا أنه بقي أمامها الكثير لتحقيقه إذ كان الهدف النهائي للقوميين الرومان شأن اليونان والصرب يتمثل في ضم كل الأراضي التي يعيش فيها رومانيون ألا وهي ترانسلفانيا وبوكوفينا Bukovina ومعظم بسارابيا، وهو هدف كانت له جاذبيته لدى الأمير شارل أيضا. وكان واضحا استحالة ضم هذه الأراضي لأنها تحت سيادة كل من روسيا والنمسا وهما حليفتان. وأصبح الهدف أكثر تعقيدا واستحالة بسبب ما حدث من تطورات، ففي صيف ١٨٧٥ حدث تمرد للفلاحين في ولايتا البوسنة والهرسك العثمانيتين وعجزت السلطات عن قمعه، وفي مايو ١٨٧٦ اندلعت انتفاضة بلغارية ضد الدولة العثمانية، وفي صيف العام نفسه دخلت الصرب والجبل الأسود في حرب ضد الدولة العثمانية، وبهذا انفتح ملف المسألة الشرقية برمته مرة أخرى. وكانت مشكلة رومانيا تكمن في تحديد الجانب الذي يحقق مصالحها في مجمل هذا الصراع المعقد كما كان عليها أن تتعامل مع حركة قومية جديدة اندلعت في بلغاريا المجاورة لها مطالبها القومية أيضا.

وكلما ضعفت قبضة الحكم العثماني على بلاد منطقة البلقان تصبح الفرصة مواتية أكثر للقوى الكبرى لتحقيق سيطرة مباشرة على تلك البلاد. وفي بداية القرن التاسع عشر لم يكن لأى دولة أوربية نفوذ أو سيادة على حياة أي شعب مسيحي من شعوب البلقان ولكن مع حرب القرم كان لثلاث قوى حق الإشراف على اليونان، وفرضت روسيا حمايتها على الصرب وعلى إمارتي الدانوب. وقد حددت معاهدة باريس (١٨٥٦ التي أنهت حرب القرم) واجب كل قوة من تلك القوى الحارسة. وعلى هذا كان تدخل تلك القوى في النزاع بين الدولة العثمانية ورعاياها في بلاد البلقان يعني في النهاية أن كل الحدود البلقانية تحددها المعاهدات الدولية، وأنه لم يكن من الممكن تعديلها أو تغييرها بدون موافقة الموقعين على معاهدة باريس، وأنه لم يكن من حق حكومات البلقان أن ترتب مشكلات الحدود فيما بينها بمفردها حتى ولو اتفقت، إذ يجب أن تكون الدول الكبرى راضية على كل التغيرات التي يمكن أن تحدث. وحيث أن الدول الرئيسية في الشؤون الدولية آنذاك وهي روسيا وإنجلترا والنمسا كانت في تنافس شديد فيما بينها ويتربص كل منها بالآخر فكانت تسوية معظم الخلافات تتم على أساس توازن القوى، ومعناه من ناحية المبدأ أنه لا ينبغي أن تنفرد أي دولة من تلك الدول بنفوذ ما أو سيادة على بلاد المنطقة. ومن هنا كانت الحلول التي تقترحها تلك الدول لرسم الحدود تؤدي إلى تدمير المصالح المشروعة لأمم البلقان، بل لقد أضافت عاملا آخر معقدا لموقف صعب في حد ذاته.

على كل حال لقد بدأت أزمة السبعينيات التي أظهرت كل تلك المشكلات في دائرة الضوء بثورة الفلاحين المسيحيين في البوسنة والهرسك وبتأييد ومشاركة عميقة من أهالي

الصرب والجبل الأسود. ولكن قبل أن نتناول موضوع تلك الثورة ينبغي أن نشير في عجالة إلى أحوال الجبل الأسود والبوسنة خلال القرن التاسع عشر.

لعبت إمارة الجبل الأسود دورا مهما في حياة البلقانيين تحت حكم الإمارة–الأسقفية (أي يحكمها أمير وأسقف) على فترات متقطعة رغم صغر حجمها وفقرها. فخلال المدة من ١٧٨١–١٨٣٠ تمكن حاكمها بطرس الأول بيتروفيتش من تقوية إمارته داخليا ومضاعفة مساحتها، ودخل في حرب ضد السلطان العثماني مرتين: الأولى أثناء الحملة العثمانية ضد علي باشا حاكم يانينا ١٨١٩–١٨٢١، والثانية أثناء الحرب الروسية–العثمانية ١٨٢٨–١٨٢٩. وكان خلفه بطرس الثاني المعروف باسم نياجوش Njegos شاعر وصاحب قصيدة "إكليل الجبل" Mountain Wreath أحد أعظم أدباء سلاف الجنوب، وقد استكمل فرض سلطة الإمارة على القبائل المتمردة والمعزولة حولها، كما حارب القوات العثمانية أيضا في ١٨٣٢.

ثم حدث تغييرا كبيرا في عهد خلفه الأمير دانيلو الأول Danilo بيتروفيتش (١٨٥٢–١٨٦٠) عندما رغب في الزواج ثم في علمنة الإمارة (أي إلغاء مشاركة الأسقف في الحكم)، فأصبح عرش الإمارة وراثيا في عائلة بتروفيتش. وفي عهده تجدد القتال ضد الدولة العثمانية في عامي ١٨٥٢، و ١٨٥٨. وفي ١٨٦٠ تولى العرش نيقولا الأول الذي كان يعرف أحيانا باسم نيكيتا Nikita والذي ظل متربعا عليه حتى ١٩١٨. وخلال الفترة الأولى لحكمه استمر الصراع مع الدولة العثمانية قائما حول تبعية أقاليم في البوسنة والهرسك والبانيا لأي منهما وكذا حقيقة وضع إمارة الجبل الأسود الذي كان السلطان يطالب بأنها جزء من إمبراطوريته. وفي هذا الصراع كان أهالي الصرب والجبل الأسود على علاقة وثيقة بسبب مصالحهما المشتركة وقوميتهم الصربية العامة وعقيدتهم الأرثوذكسية رغم وجود منافسة دائمة ومضمرة بين الطرفين حول قيادة شؤون الصربيين وسلاف الجنوب. كما كان أمراء الجبل الأسود يحاولون استثمار الخلاف بين عائلتي كاراديورديفيتش Karadjordievic ، وأوبرونوفيتش Obrenovic لصالحهم. وما أن أطلت السبعينيات حتى كانت الجبل الأسود تهتم بشكل رئيسي بالحصول على ميناء على البحر الإدرياتي وبكيفية ضم الهرسك.

أما البوسنة والهرسك فكانتا شأن الجبل الأسود تمثلان مشكلة دائمة بالنسبة للدولة العثمانية ولكن لأسباب مختلفة. فبينما كانت الجبل الأسود مركزا دائما للتمرد المسيحي كانت البوسنة خلال الجزء الأول من القرن على الأقل تقف بكل صلابة ضد الإصلاح العثماني وتحتفظ بشدة بالتقاليد القديمة، وخلال حكم السلطان سليم الثالث كانت مركزا قويا

لقوى الأعيان. وينبغي التذكير هنا بأن البوسنة كانت أحد الأماكن القليلة التي حدثت فيها عمليات اعتناق للإسلام كثيرة العدد بعد الغزو العثماني، وبالتالي كان نبلاء المنطقة ويعرفون بالبكوات من المسلمين والسلاف على حد سواء الذين وقفوا بصلابة للمحافظة على سلطتهم ضد الدولة العثمانية وعلى حساب فلاحيهم المسيحيين بطبيعة الحال الذين يتفقون معهم في القومية ويتكلمون اللغة نفسها. ومن هنا نفهم ثورة البكوات ضد الدولة العثمانية في أعوام ١٨٢١، ١٨٢٨، ١٨٣١، ١٨٣٧ حيث تمكنوا من الاحتفاظ بحكم ذاتي محلي كاملا حتى عام ١٨٥٠ عندما سحقتهم القوات العثمانية بقيادة عمر باشا وأعادت تأكيد سلطة الحكومة المركزية عليهم.

ورغم الحقيقة القائلة بأن كل من البك والفلاح في البوسنة والهرسك ينتميان إلى أصول قومية واحدة، إلا أن وضع الفلاح فيهما كان أسوأ بكثير من أي مكان آخر في البلقان. فقد كانت الضرائب المفروضة عليه وأعمال السخرة فادحة للغاية وتستهلك أكثر من ٤٠% من دخله. ومما زاد الأمر سوءً أن الإصلاحات العثمانية لم تفرض في هذه المنطقة، ولهذا فإن ثورات الفلاحين التي وقعت في ١٨٥٧-١٨٥٨ ثم في ١٨٦١-١٨٦٢ كانت تستهدف تحسين الأحوال الاقتصادية وليس التغيير السياسي. ثم وقعت أسوأ الأزمات في منتصف السبعينيات بسبب انخفاض محصول عام ١٨٧٤ مما زاد من شدة الحال وضيق الناس. وعلى هذا انفجر عصيان مسلح في الهرسك ثم في البوسنة في يوليو ١٨٧٥ عجزت السلطات العثمانية عن قمعه مثلما عجزت في اليونان والصرب في مطلع القرن لأن الفلاحين هناك كانوا تحت قيادة محلية واستخدموا حرب العصابات، وظلت شكاوى المتمردين الرئيسية تتمثل في تعاسة أحوالهم في الريف.

وحيث كانت البوسنة والهرسك في حالة تمرد وعصيان ضد الحكم العثماني فلم يكن من الممكن أن تقف الصرب والجبل الأسود بعيدا عن هذا الصراع، بل لقد أيدتا التمرد وتعاطفتا مع أهله واشترك بعض الصربيين في تنظيم الانتفاضات هنا وهناك. وكان رد فعل حكومة الصرب هو أكثر المسائل أهمية في الموضوع فخلال معظم فترة حكم الأمير ميلان Milan كان يوفان ريستتش Jovan Ristic الشخص المسئول عن السياسة الخارجية للصرب. وكان الموقف الدبلوماسي في بلاد البلقان آنذاك مختلف جدا عما كان عليه الحال في عهد حكم الأمير ميشيل إذ كانت بلجراد عاصمة الصرب مركز تنظيم تمرد البلقانيين ضد الدولة العثمانية. ورغم أن حكومة الصرب تغاضت عن وجود مجموعات مختلفة من خارج البلاد مثل الثوريين البلغاريين إلا أنها لم تشجع نشاطهم.

الهوامش

(١) أنظر نص الميثاق في D.A.Sturdza, Acte si documente relative la istoria renascerei Romaniei (تشريعات ووثائق تتعلق بتاريخ النهضة الرومانية) Bucharest: Carol Gobl, 1900-1909, Vol. 7, pp 306-316.

(٢) نقلا عن T .W. Riker, The Making of Roumania (Oxford :Oxford University Press, 1931). P. 340.

حركة القومية البلغارية حتى ١٨٧٦

كانت القومية البلغارية آخر قوميات البلقان التي حققت استقلالها عن الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، وكان تأخرها يكمن في مجمل ظروف المنطقة التي سبق دراستها، لعل برزها وجود بلغاريا بالقرب من استانبول ومن ثم سهولة إبقائها تحت السيطرة، فضلا عن أن البلغاريين أنفسهم دون شعوب البلقان كانوا يعانون بشدة من اختفاء القانون من حياتهم أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. ففي خلال تلك الفترة كانت عصابات الانكشارية، والعساكر الرديف (المسرحون من الخدمة)، وقطاع الطرق المعروفون بالكيردزالية Kirdazhali الذين يشبهون في نشاطهم "دواهي الصرب" Dahi يجوبون آفاق المنطقة من مرتفعات البلقان وحتى سهول الدانوب. وقد رأينا أن بشفان أوغلو جمع حوله عددا كبيرا من هؤلاء الخارجين على القانون في فيدين حيث يقيم فتحولت أجزاء كثيرة من شمالي بلغاريا على أيديهم إلى أرض خراب، وأجبروا سكانها على الهروب إلى سفوح التلال والجبال.

ومن ناحية أخرى كانت أراضي بلغاريا شأن أراضي إمارتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا-رومانيا) مسرحا لمعارك الحروب بين روسيا والدولة العثمانية بين عامي ١٨٠٦-١٨١٢، ثم عامي ١٨٢٨-١٨٢٩. وفي هذه المعارك انضم بعض البلغار للجيش الروسي على أمل أن انتصار روسيا قد يحقق لهم مكسبا سياسيا. لكن روسيا كما سبقت الإشارة كانت مهتمة بالدرجة الأولى بالصرب وإمارتي الدانوب ولهذا خلت معاهدات الصلح بين الدولتين من أية مواد تتعلق بالبلغار من قريب أو بعيد. ومع هذا كان زعماء القومية البلغارية يرون في روسيا خلال القرن التاسع عشر أفضل قوة بين القوى الخارجية يمكن التعويل عليها في تحقيق آمالهم.

والحاصل أنه بعد انتهاء الحروب النابليونية وشيوع حالة من الاستقرار العام في أنحاء الإمبراطورية العثمانية بدأت الحياة في بلغاريا في التحسن. وكان أغلب البلغار شأن اليونانيين والصربيين فلاحون يعيشون في قرى شأن شعوب البلقان الأخرى تحت سيطرة سادتهم النبلاء الذين كانوا يعرفون آنذاك بالشوربجية. وكان لرجال الكنيسة والفناريين اليونانيين وهم جزء من نظام الدولة العثمانية مصلحة في المحافظة على وحدة الدولة العثمانية، ومن ثم أبدوا اهتمامات كبيرة بحركة الإحياء القومي والثقافة القومية التي تسود

أنحاء البلقان، ولكنهم كانوا مترددين في اتخاذ مواقف راديكالية لتحقيق التحرر السياسـي. وينبغي التأكيد هنا على أن الوظائف العليا بالكنيسة والمؤسسات التعليميـة القائمـة كانـت تحت سيطرة اليونانيين وبالتالي كان على البلغار التخلص أولا من نفوذ أولئـك اليونـانيين قبل الشروع في أية تحركات سياسية من أجل تحقيق أهدافهم القومية.

على أن وضع البلغار تحسن كثيرا نتيجة للثورة اليونانية والتغييرات التي طرأت علـى وضع إمارتي الدانوب (ولاشيا مولدافيا) حيث تم إبعاد سيطرة النفوذ اليوناني من استانبول وأصبح اليونانيون موضع شك بشكل عام، ومن هنا انتهز التجار البلغار الفرصـة لتقويـة مكانتهم في استانبول على حساب تدهور نفوذ اليونانيين (الفناريون) مثلما فعل الأرمن مـن قبل. وبانتهاء حق الدولة العثمانية في الاستحواذ على منتجات إمارتي الدانوب فـي ١٨٢٩ جعل السلطان العثماني يركز اهتمامه على بلاد البلغار لإمداده بـالتموين الـلازم للدولـة وللجيش الجديد الذي كان السلطان محمود الثاني قد شرع في تكوينه عام ١٨٢٦، ومن ثم أصبحت بلغاريا مصدر التموين الأساسي لاحتياجات هذا الجـيش مـن طعـام وملابـس وبطاطين وخلافه. وهكذا وخلال المدة من ١٨٣٠-١٨٧٨ أمدت بلغاريا الدولـة العثمانيـة باحتياجاتها من الحبوب والعسل والشمع والحرير والمواشي والنبيـذ، ومنتجـات الجلـود وخاصة الأحذية وأيضا الملابس والحديد والمعادن والمنسوجات الصوفية التي كانـت تـتم في القرى الجبلية. ورغم أنه بعد عام ١٨٥٦ بدأت بوادر تـدهور الصـناعات البلغاريـة بسبب تغلغل المنتجات الأجنبية في أنحاء الإمبراطورية، إلا أن انتعاش ثروة بلغاريا نسـبيا خلال تلك الفترة (١٨٣٠-١٨٧٨) كان له فضل تـوفير الأسـاس المـادي للحركـة القومية.

وأكثر من هذا فرغم استمرار شكوى الفلاحـين مـن نظـام الضـرائب ومصـاريف الزراعة، إلا أنهم شعروا بتحسن أحوالهم. وكان الأحرار منهم شأن قرى البلقان الأخـرى يعيشون بشكل عام في الأقاليم الجبلية وعند التلال وفي ظروف حياة أفضـل مـن أولئـك الذين يعيشون في جفالك الإقطاع التي تقع في أكثر الأراضي خصـوبة. غيـر أن نظـام الجفالك كان يتعرض بدوره للتغيير فقد أدرك صاحب الجفلك أن الأرض لم تعـد مربحـة بتأثير المنافسة الاقتصادية من البلاد المجاورة وبالتالي كان يرغب في بيعها للفلاح. وعـن هذا الطريق انتقلت أراضي كثيرة إلى ملاك صغار بعكس ما حدث فـي رومانيـا. كمـا يلاحظ أن الفترة التي شهدت هذه التحولات تزامنت مع الإصلاحات العثمانيـة المعروفـة بالتنظيمات. ورغم أن قوانين التنظيمات لم تنفذ بأريحية، إلا أن المناخ العام تحسن بل لقـد شارك الفلاحون البلغار في الأعمال الثورية لكن لم تحدث مشاركة شعبية عامة في الثـورة مثلما حدث في اليونان والصرب كما سوف نرى.

لكن الثروة المتزايدة بين البلغار وما صاحبها من زيادة القلق السياسي أدى إلى صراع المصالح بين الطبقات الاجتماعية والمجموعات القومية مثلما كان الحال في كل بلاد البلقان. ولقد كان على البلغار لكي يحققوا قوميتهم شأن الرومان (ولاشيا ومولدافيا) أن يتخلصوا من سيطرة اليونانيين أولا على حياتهم التعليمية والكنسية وكذا التحرر من الهيمنة السياسية للدولة العثمانية. وفي هذا الخصوص نشطت دوائر معينة داخل البلاد لتحقيق الأهداف القومية وفي مقدمتها التجار الذين أصبحوا أكثر اهتماما بشخصيتهم المستقلة في إطار تنافسهم مع اليونانيين، وأيضا طوائف الحرف التي كانت تماثل الطوائف الأوربية في التنظيم كانت تساند المشروعات التعليمية والثقافية لتنمية الشخصية البلغارية.

وهكذا كانت الخطوة الأولى الكبرى التي كان على البلغاريين اتخاذها في حركتهم القومية إقامة مؤسسات تعليمية علمانية (مدنية) متحررة من سيطرة الكنيسة اليونانية، ذلك أن التعليم في بلغاريا في مطلع القرن التاسع عشر كان شأن بلاد البلقان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالكنيسة. ورغم أن التعليم العالي كان يونانيا صرفا، إلا أن المدارس البلغارية الصغيرة التي تشبه الكتاتيب في العالم الإسلامي كانت موجودة في كنائس معينة وفي بعض الأديرة حيث يتعلم الصبية الصغار قراءة الأعمال الدينية بالسلافية والكتابة بها. ويبدو واضحا أن هذا النوع من المدارس لم يكن مرضيا بالنسبة لسكان تتوسع أنشطتهم الاقتصادية وأصبحوا أكثر اهتماما بعالم أوسع من عالمهم. وكانت أهم المؤسسات اليونانية قاطبة المدارس الهللينية–البلغارية التي قام بتأسيسها التجار اليونانيون في المدن التجارية الرئيسية، وكان التعليم فيها يركز على الموضوعات الضرورية لأعمال التجارة مثل الحساب واللغة الفرنسية والتاريخ والجغرافيا. وقد جذبت هذه المدارس عددا من البلغاريين وعن طريقها تم الاتصال بالفكر السياسي الأوربي الخاص بالثورة الفرنسية على وجه الخصوص، وشاعت الأفكار الليبرالية والقومية.

ويرجع الفضل في تأسيس أول مدارس بلغارية حديثة إلى جهود فاسيل آبريلوف Vasil Aprilov وكان هذا الرجل قد نشأ يتيما وأخذه إخوته التجار إلى موسكو وأدخلوه مدرسة يونانية وأصبح بالتالي محبا لليونانيين. وفي عام ۱۸۳۱ قرأ كتاب "البلغاريون القدماء والمحدثون" بقلم شخص أوكراني يدعى يوري فينيلين Iuri Venelin نبهه إلى معنى القومية البلغارية، ومن ثم أصبح رجلا وطنيا بلغاريا ووجه اهتمامه لتعليم أبناء بلده حب قوميتهم، ورأى في تأسيس نظام تعليمي قومي خطوة أساسية على طريق تحقيق الاستقلال السياسي لبلاده. وعلى هذا قام بتأسيس أول مدرسة حديثة في مدينة جابروفو Gabrovo عام ۱۸۳٥ أصبحت فيما بعد نموذجا لمدارس مشابهة افتتحت في كل من كازانليك Kazanlik ، وكالوفير Kalofer، وتريافنا Triavna، وصوفيا، وباناجيوريشت

Panaguirishte ، وكوبريفيشتيتسا Koprivshtitsa ، وفي غيرها من المدن التي كانـت مراكز للتجارة أو للصناعات الحرفية.

غير أن تلك المدارس الحديثة شأن المدارس في الصرب وسائر بـلاد البلقـان كـان ينقصها المدرسون الأكفاء، إذ كان التعليم في معظمها يقوم علـى طريقـة بـل-لانكسـتر Bell-Lancaster حيث يقوم أفضل تلاميذ الفصل بمهمة التدريس للآخرين. وفي الوقت نفسه التحق بعض شباب البلغار -كما حدث في بلاد أخرى- بجامعات وسط أوربا أو فـي فرنسا، وتلقى آخرون منحا دراسية من روسيا. ولهذا سوف نلاحـظ أن غالبيـة القيـادات الثورية التي ظهرت فيما بعد تلقت تعليمهما في مدارس يونانية أو في مؤسسـات أجنبيـة خارج البلاد.

ولم تقتصر مشكلات التعليم على توفير المدرسين الأكفاء، بل لقد كان ينقص التلاميـذ وسائل التعليم اللازمة والكتب الدراسية المكتوبة بلغتهم القومية. وكانت الكتـب البلغاريـة تطبع في بوخارست واستانبول أكثر من مدن بلغاريا نفسها باستثناء بعـض الكتـب التـي طبعت في بلغاريا بعد حرب القرم. وآنذاك كان الوقت يستدعي بناء مسـتوى معـين مـن اللغة يستخدمه الجميع في الكتابة غير النموذج اليوناني والسلافية التي تستخدمها الكنيسـة رغم ارتباطها الوثيق بالتاريخ القومي للبلاد. ولأن غالبية أفضل المؤلفين والكتاب جـاءوا من شرق بلغاريا فقد أصبحت لهجة أبناء تلك المنطقة هي لغة الكتابة والأدب.

لكن الملاحظ أن الحياة القومية في بلاد البلقان كانت ما تزال تختنـق بسـبب ضـغط بطريركية استانبول على الكنائس المحلية في تلك البلاد، ومن هنا كـان تأسيس كنيسـة محلية (قومية) خطوة منطقية وضرورية حدثت في كل من بلاد الصرب واليونان وإمارتي الدانوب (رومانيا) على طريق تحرير المؤسسات من السيطرة الخارجيـة وخاصـة بعـد التوصل إلى إقامة حكومات ذاتية في تلك البلاد. لكن في بلغاريا حدث العكـس إذ بـدأت خطوة إنشاء الكنيسة المحلية قبل التوصل إلى وضع سياسي أفضل في العلاقة مع الدولـة العثمانية حيث بذل البلغاريون جهودا ملحوظة ابتداء من الربع الأخير من القـرن التاسـع عشر لإعادة تأسيس كنيستهم المستقلة في أوهريد Ohrid التي كانت قد ألغيت في ١٧٦٧.

والحقيقة أن صدور خط شريف كولخانه في ١٨٣٩ كان أمر له مغزى كبيـر بالنسـبة للمسألة الدينية في البلقان عموما. ورغم أنه كـان يسـتهدف المسـاواة بـين المسـيحيين والمسلمين فقد رأى البلغاريون فيه أنه يؤكد المساواة بينهم وبين اليونـانيين الأرثـوذكس. وعلى هذا وبعد عام ١٨٤٥ بدأت محاولة إنشاء كنيسة بلغارية مستقلة بجهـود كـل مـن نيوفيت بوزفيلي Neofit Bozveli ، وإيلاريون مكـاريو بولسـكي Ilarion Makrio Polski في مدينة تيرنوفو Turnovo أولا ثم في استانبول حيث كانت تقيم فيهـا جاليـة

بلغارية من التجار غاية في الثراء والازدهار وعدد كبير منهم يرغب في الاسهام في هـذا المشروع. وكان المطلب الأول في هذا الشأن أن يكون للبلغاريين أساقفة منهم يختـارونهم بأنفسهم ويكون لهم ممثلا لدى الباب العالي فضلا عن رغبتهم في بناء كنيسـة لهـم فـي استانبول وإصدار صحيفة تعبر عنهم.

ولما كانت روسيا باعتبارها أكبر أمة أرثوذكسية تعارض إقامة رهبنة ديريـة وكنيسـة بلغارية مستقلة عن البطريركية العامة في استانبول بدعوى أن ذلك من شأنه أن يضـعف الكنيسة العامة وسبق أن فعلت ذلك من قبل في ١٨٣٣، فكان هـذا يعنـي أن أي صـراع تتورط فيه بطريركية استانبول يستدعي تدخل روسيا بالضرورة. وعلى هذا وافقت روسـيا على إتخاذ إجراء قوي ضد المحاولات التي يقوم بها كل من نيوفيت وإيلاريون فـي هـذا الطريق ومن ثم تم اعتقالهما ومات نيوفيت في سجنه ولم يفرج عن إيلاريون إلا في عـام ١٨٥٠. ورغم ذلك إلا أن زعماء البلغار لم يتوقفوا عن المحاولة حتـى نجحـوا فـي أن يستصدروا من السلطان العثماني في ١٨٤٩ فرمانا بالسماح "للملة البلغارية" بافتتاح كنيسـة لهم في استانبول، وكان هذا في حد ذاته يعني الاعتراف لأول مرة بوجـود أمـة بلغاريـة منفصلة.

على أن صدور خط شريف همايون في ١٨٥٦ شد من إصرار البلغار على حصـولهم على وضع متساو مع اليونانيين. ورغم اختلاف الرأي بين زعماء البلغـار فيمـا يتعلـق بالمدى الذي ينبغي الوصول إليه في هذا الطريق، إلا أنهم كانوا متفقون كلية علـى مبـدأ المطالبة بحق المساواة. غير أن بطريرك استانبول وقد أدرك تلك المحاولات أصـر مـن جانبه على المحافظة على ما تحت يده من مؤسسات. ولهـذا ففـي ١٨٥٨ دعـا مجلـس الكنائس للاجتماع ودعا للجلسة الأولى ثلاثة بلغاريين من بين الثلاثين عضـوا (اسـتمرت الجلسات حتى ١٨٧٢) حيث تم رفض مطلب البلغاريين بتعيين أساقفة منهم في الأسـقفيات البلغارية أو المطرانيات. وتمت الموافقة فقط على تعيين أسقفا واحدا بلغاريا وهو إيلاريون مكاريو بولسكي الذي كان قد أفرج عنه في ١٨٥٠ كما سبقت الإشارة. ورغم أن إيلاريون لم يكن راضيا عن تلك الترتيبات إلا أنه خطا خطوة درامية ملحوظة عندما أقـام شـعائر عيد القيامة لعام ١٨٦٠ دون موافقة البطريرك، واستبدل باسم البطريـرك اسـم السـلطان العثماني في الصلاة كإشارة منه لإنفصال كنيسته عن دائرة البطريرك وولايته.

ولقد أجاب البطريرك على تصرف إيلاريون هذا بدعوة مجلس الكنائس لجلسـة ثانيـة حضرها بطاركة القدس وأنطاكية والإسكندرية حيث تم لعن إيلاريون وحرمان مؤيديه مـن رحمة الكنيسة. غير أن قوة المعارضة البلغارية أكسبتها تنازلات أكثر من جانب خصومها فقد أصبح من حق الأساقفة البلغار أن يكتبوا بلغتهم، وأن يطبعوا ما يكتبون من مادة دينيـة

في بلغاريا بعد موافقة البطريرك أولا على المحتوى. واستمر إيلاريون رغم لعنته وإنكاره يقوم بالخدمات والطقوس الدينية بمساندة جماعته. ولم يكن من الممكن أن يصبر بطريرك استانبول على هذا الوضع طويلا فما لبث أن أرغم إيلاريون واثنين آخرين من قيادات كنيسة بلغاريا على مغادرة البلاد إلى المنفى.

وفي تلك الأثناء حدث تغير في موقف روسيا التقليدي تجاه وجود كنيسة بلغارية منفصلة ساعد البلغاريين في قضيتهم من أجل إنشاء كنيسة خاصة بهم. والحاصل أن حركة التوحيد الكنسي التي كانت تسعى لأن يقبل الأرثوذكس رئاسة بابا روما لفتت نظر البلغاريين بشكل ملحوظ. ورغم أن تلك الحركة وكذا البعثات البروتستانتية الأمريكية التي كانت نشطة بدورها في بلغاريا لم تكن تمثل تهديدا حقيقيا للأرثوذكسية لكن نشاط تلك الجماعات كان يضايق بشدة الأسقف فيلاريه Filaret من كنيسة موسكو فأصبح من ثم يؤيد تأسيس كنيسة بلغارية وطنية بدلا من أن تبقى في وحدة مع بطريركية استانبول.

وفي ١٨٦٤ قامت روسيا بتعيين الكونت إجناتيف N.P.Ignative سفيرا لها في استانبول وباعتباره مؤيدا للرابطة السلافية سعى للإبقاء على وحدة الشعوب الأرثوذكسية عن طريق تقديم حل وسط بين الأوضاع اليونانية والبلغارية. وفي هذا الخصوص حصل على تأييد البلغاريين بعد أن أكد لهم عودة إيلاريون وزميلاه من منفاهم الذي ذهبوا إليه عام ١٨٦١. لكنه لم يظفر بتعاون حقيقي من بطريرك استانبول الذي كان يشعر بأن مصالحه في طول بلاد البلقان تتعرض للتهديد خاصة وأن حكومة رومانيا استولت في ذلك العام نفسه (١٨٦٤) على أراضي أديرة الرهبان في بلادها، وانعقدت ثلاثة مجالس كنسية لمناقشة المشكلة البلغارية في أعوام ١٨٦٣، و١٨٦٤، و١٨٦٦ ولم يتحقق إلا تقدما ضئيلا. وهكذا وفي ١٨٦٦ تصرف زعماء الكنيسة البلغارية بسخط شديد وأقدموا على طرد الأساقفة اليونانيين من بلادهم وكان هذا يعني في كل الأحوال أن سلطة البطريركية لم يعد لها وجود في بلغاريا من الناحية الفعلية de facto وأصبحت المشكلة تكمن في كيفية الحصول على اعتراف شرعي بهذا الموقف.

وعند ذلك المنعطف اهتمت الحكومة العثمانية اهتماما عميقا بالمشكلة خاصة وقد بدت إشارات هنا وهناك تنبيء بقيام انتفاضة مسيحية من جديد في أنحاء البلقان، ففي ١٨٦٧ اضطرت السلطات العثمانية في الصرب لترك مواقعها هناك كأحد نتائج قصف بلجراد في ١٨٦٢. وفي ١٨٦٦ أصبحت كريت مسرحا لانتفاضة كبيرة مرة أخرى. وبالتالي كان من الطبيعي أن تعمل الحكومة العثمانية على الحيلولة دون أن تصبح بلغاريا مسرحا للتمرد والعصيان، وعلى هذا طلبت اختيار من يقوم بدور الوساطة بينها وبين خصومها على أن تحتفظ لنفسها بالإجراء النهائي. وتحول الموضوع من مجرد تأسيس كنيسة بلغارية إلى

تحديد المناطق التي ستكون تحت ولايتها. والحقيقة أن الموقف برمته كان مشحونا بورطات سياسية كبيرة، وإدراكا من بطريرك استانبول والحكومة اليونانية أن امتداد سلطة الكنيسة البلغارية إكليروسيا على مناطق بعينها سوف يعتبر رمزا لهيمنة سياسية في النهاية فقد رأى كل منهما تضييق مجال هيمنة الكنيسة البلغارية قدر الإمكان.

وأمام تشابك التنافس الديني مع السياسي لم يكن بامكان الهيئتين الدينيتين (الكنيسة البلغارية وبطريركية استانبول) تسوية مشكلاتهما وحدهما، فبلغاريا كانت ما تزال آخر المصادر الكبرى لدخل البطريركية فضلا عن أن حكومة اليونان والبطريركية كانتا لا ترحبان بالتخلي عن المستعمرات اليونانية الكبيرة في بلغاريا وخاصة في كل من بلوفديف Plovdiv، وفارنا رغم أن المناطق الريفية المحيطة بتلك المستعمرات مناطق بلغارية تماما. كما أن الكنيسة اليونانية لم تكن ترغب في التنازل عن أسقفية فيليس Veles في مقدونيا. وما لبث الموقف أن تعقد تماما عندما دخلت حكومة رومانيا في الصراع بإدعاء حقها في أسقفيتي بيش Pec وأوهريد اللتان كانتا مركزا بلغاريا كنسيا تاريخيا. ولعل هذه المرارة التاريخية تفسر لنا لماذا عجزت المجالس البلغارية-اليونانية التي أنشأها الباب العالي عن الوصول إلى تسوية للأمور. ولأن الحكومة العثمانية كانت تدرك أن موضوع الكنيسة البلغارية موضوعا سياسيا أكثر منه دينيا، وجدنا أن السلطان العثماني يصدر فرمانا في ١٨٧٠ بإنشاء وظيفة "نائب بلغاري لبطريرك استانبول" تحددت ولايته الدينية قانونا على بلاد شملت بلوفديف وفارنا على طريق تسوية المشكلات الرئيسية. وأكثر من هذا فقد نصت المادة العاشرة من الفرمان على أنه إذا كان ثلثا سكان أي منطقة أو حي يرغبون في التبعية للنائب الكنسي فسوف يكون لهم هذا. ولقد فتحت هذه المادة الباب على مصراعية لصراع مكثف ومرير ودموي انفجر في مقدونيا بين كل من اليونانيين والصرب والبلغار.

على أن فرمان ١٨٧٠ لم ينه الصراع الكنسي ذلك أن التقاليد الأرثوذكسية تقتضي ضرورة تصديق البطريركية على إنشاء كنيسة جديدة. وظل أطراف الصراع عاجزين على مدى عامين من الجدل والنقاش عن تسوية المسائل الدينية والسياسية المتعلقة برسم حدود الولاية الشرعية لكل منهم. وعندما فشل التفاوض في تسوية الأمر بدأ البلغاريون في التصرف بمفردهم، ففي ٦ يناير ١٨٧٢ وفي إبيفاني Epiphany تم قبول فرمان السلطان كاملا في محاولة من البطريرك وإجناتيف إنهاء الموقف ولكنهما لم يوفقا في غلق ملف الموضوع. وسرعان ما انعقد المجلس البطريركي السادس الذي قرر حرمان الأسقف إيلاريون البلغاري وعددا كبيرا معه من رحمة الكنيسة. وفي مارس ١٨٧٢ تم تعيين أنتيم الأول Antim نائبا للبطريرك في بلغاريا، لكن أول إجراء رسمي قام به كان قراءة تصريح يعلن استقلال كنيسة بلغاريا فما كان من البطريرك إلا أن أعلن أن نائبه أنتيم

الأول منشق. وبينما لم تقبل هذا الحكم كل من الكنيسة الروسية والرومانية والصربية ورفضه بطريرك القدس، صادق عليه بطاركة الكنائس الأخرى بما فيهم الكنيسة اليونانية.

ورغم الخلاف الذي حدث بين زعماء بلغاريا حول مسألة تأسيس كنيسة بلغارية مستقلة لها ولاية على أقاليم واسعة، إلا أن إنشاء الكنيسة في النهاية أكسبهم وجودا ذاتيا لبلدهم بفضل مساندة الحكومة العثمانية التي كانت ترغب في الاحتفاظ بولاء هذا الجزء من ممتلكاتها، وأيضا بفضل موافقة روسيا مرغمة على إنشاء منصب نائب البطريرك. أما فيما يتعلق بمسألة تحقيق وضع سياسي منفصل لبلغاريا فلم يحدث اتفاق في الرأي حوله فلقد توازى مع جهود إنشاء منصب نائب البطريرك ظهور جماعات تعمل من أجل ضمان إقامة حكومة ذاتية بلغارية ذات علاقة مع الدولة العثمانية. على أن أغلب العناصر بين الجماعتين كانت تفضل العمل الثوري لتحقيق الاستقلال بدلا من الإجراءات التفاوضية البطيئة ولو أنها حققت انتصارا ما بالنسبة لوضع الكنيسة.

ولقد سبق النشاط الثوري الكبير الذي حدث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من أجل الاستقلال عدة تحركات صغيرة بدأت بتأسيس منظمة خيتا Cheta في برايلا Braila بولاشيا بمعرفة فاسيل هادزيفولكوف Vasil Hadzivulkov ومعه الكابتن الصربي فلاديسلاف تاتيش Tatic وكانت منظمة مسلحة صغيرة العدد. وفي ١٨٤١ عبرت هذه الجماعة نهر الدانوب واستقرت في بلغاريا بأمل المشاركة في التمرد العام. ورغم أنها فشلت شأن المنظمات التي أعقبتها، إلا أنها ظلت تمثل ملامح النشاط البلغاري الثوري حتى عام ١٨٦٨عندما تأكدت ضرورة أن يعتمد النشاط الثوري في بلغاريا على البلغاريين أنفسهم أكثر من مشاركة منظمات أو جماعات أخرى من خارجها.

وفي تلك الأثناء أيضا أظهر الفلاحون البلغار في الجفالك ضيقهم ليس بسبب قضية الاستقلال وإنما بسبب نظام الضرائب وأحوال معيشتهم فقاموا بعدة انتفاضات هنا وهناك أبرزها انتفاضة في شمال غرب بلغاريا (١٨٣٥)، وفي إقليم فيدين (١٨٤١)، وفي باريلا Barila (١٨٤١-١٨٤٢)، ثم في فيدين مرة أخرى (١٨٥٠). ولأن تلك الحركات كانت ضعيفة التنظيم فكان من السهل سحقها على يد السلطات العثمانية.

وبعد حرب القرم بدت ظواهر لتجديد النشاط الثوري مرة أخرى حيث أقنعت حوادث الحرب وخاصة هزيمة روسيا زعماء بلغاريا بالتصرف منفردين دون أن ينتظروا مساعدة خارجية لتحقيق الاستقلال. يضاف إلى هذا أن تمتع الصرب وإمارتي الدانوب (رومانيا) باستقلال أو بحكم ذاتي كان في حد ذاته إغراء للبلغاريين بالنضال لتحقيق هدف مماثل. لكن الصعوبة كانت تكمن في الاتفاق على الطريق الذي يمكن اتباعه لتحقيق هذا الأمل،

فأنذاك كانت البلاد تتمتع برخاء اقتصادي نسبي، والمنتفعون منه من التجار والحرفيين والشوربجية كانوا راغبين عن المخاطرة بمصالحهم بطبيعة الحال، وكانوا يفضلون تحقيق المكاسب السياسية عن طريق الدبلوماسية والتفاوض في إطار الدولة العثمانية. وبمعنى آخر كانوا يرغبون في استخدام الطرق نفسها التي أثبتت نجاحها في حصول إمارتي الدانوب على الحكم الذاتي، ولم يكونوا يريدون ثورة على نمط ما حدث في اليونان والصرب.

لكن كان هناك آخرون يرفضون هذا الطريق وهم أولئك الشباب أبناء كبار التجار والمهنيين الذين توفرت لهم فرص السفر لاستكمال تعليمهم خارج البلاد شأن مجموعة الـ ٤٨ في مولدافيا وولاشيا (رومانيا) التي سبقت الإشارة إليها. وقد تأثروا شأن نظرائهم من الرومانيين بالإيديولوجيا السياسية الأوربية، وبالتالي لم يكونوا "رجال الشعب" شأن كل من كاراديورديه، وفلاديمرشكو، وكولوكوترونيس ومن شابههم من زعماء الفلاحين، بل كانوا مثقفون صاغوا أفكارهم على أساس ما تعلموه ودرسوه وليس من خلال تجاربهم الميدانية.

وبينما تشكلت أفكار شباب الرومانيين بتعليمهم الفرنسي تأثر البلغاريون بدراستهم في المدارس اليونانية والمعاهد الروسية وفي مدارس الإرساليات الأمريكية البروتستنتية في بلغاريا واستانبول إلى حد ما. وفي كل تلك المعاهد تعرضوا للإيديولوجيا السياسية الليبرالية-القومية. أما الذين تعلموا في روسيا فقد ذهبوا إليها من.خلال منح دراسية خصصتها منظمة سلافية تكونت في موسكو عام ١٨٥٨ باسم "الجمعية الخيرية الموسكوية" كرست نفسها لخدمة السلاف الأرثوذكس ورفاهيتهم. وقد حدث أن اتصل هؤلاء الشباب بحركة الشباب الروسية الراديكالية في ستينيات القرن التاسع عشر. وكانت كتابات كل من الكسندر هرزن Herzen ، وتشيرنشفسكي N.G. Chernyshevsky ، ودوبروليوبوف N.A. Dobroliubov ، وبيساريف D.I. Pisarev تعبر عن الشخصية البلغارية وتنتقد شخصية قيصر روسيا الأوتوقراطية ولهذا عاد هؤلاء إلى بلادهم غير معجبين بنموذج إمبراطورية القياصرة الروس، بل لقد استقر في تفكيرهم ضرورة تبني برامج ثورية اجتماعية.

ونظرا لشدة رقابة السلطات العثمانية على الحركة في البلاد ومعارضة كثير من البلغاريين للعمل الثوري فقد تم إعداد الخطط الأولى للعمل خارج بلغاريا في كل من الصرب وإمارتي الدانوب (رومانيا). وكانت حكومات تلك البلاد تغمض عينها عن المتآمرين البلغاريين على أراضيها أو تقدم المساعدة لهم أملا في الحصول على منافع من وراء ذلك بطريقة أو بأخرى. غير أن زعماء الحركة البلغارية لم يكونوا أبدا متحدين في

أهدافهم، وبحكم تكوينهم الإيديولوجي بددوا كثيرا من طاقاتهم في مناقشة المبـادىء، وقـد انحصرت المشكلات الرئيسية التي واجهتهم في أربع مشكلات: أولها .. هل يناضلون مـن أجل حكم ذاتي في إطار الدولة العثمانية أم من أجل الاسـتقلال التـام، والثانيـة .. هـل ينضمون إلى فيدرالية بلقانية وإذا كان ذلك كذلك فأي نوع من الفيدراليات ينضـموا إليهـا، والثالثة .. هل يعتمدون على مساعدات خارجية أم على جهودهم الخاصة، وأمـا المشـكلة الرابعة فكانت تتعلق بنوع التنظيم الداخلي الذي يجب أن تكون عليه دولة بلغاريا المرتقبة.

كان كل من جورج راكوفسـكي Rakovski ، وليـو بـن كـارافيلوف Liu Ben Karavelov ، وفاسيل ليفسكي، وخريستو بوتيف Botev أهم زعماء الثـورة البلغاريـة قاطبة، إذ كان كل منهم يمثل مرحلة في تطور الحركة القومية ولا يمكن فهم أفكـارهم إلا بالرجوع لخلفية الحوادث .. فعندما كانت الصرب في مطلع ستينات القرن التاسـع عشـر مركزا للنشاط البلغاري كان لراكوفسكي مقرا لعملياته في بلجـراد ونـوفي صـاد Novi Sad ، وقد ساعدته حكومة الصرب في تنظيم كتيبة بلغارية وفي طبع الكتب والنشـرات. وفي ١٨٦١ أصدر جريدته "بجعة الدانوب" Dunavski Lebed وكان يعتقد شأن فاسـيل ليفسكي فيما بعد أن تكتيكات منظمة خيتا Cheta ليست كافية وأنه ينبغي الترتيـب للقيـام بثورة شاملة داخل بلغاريا نفسها. كما كان يرغب في الدخول في فيدراليـة مـع الصـرب ورومانيا وليس مع اليونان. ورغم أنه تلقى تعليمه في المدارس اليونانيـة، إلا أنـه كـان يرغب في إبعاد النفوذ اليوناني عن بلاده. والخلاصة أن فلسفته السياسية كانت نابعة مـن الليبرالية البلقانية.

وفي كل الأحوال لم يكن من الممكن أن يتحاشى البلغاريون في نشاطهم التصـادم مـع المجموعات القومية الصربية، إذ سرعان ما تصادم راكوفسكي وأتباعـه بمؤيـديهم مـن الصربيين حول مسألة وحدة سلاف البلقان، ذلك أن الصرب كانت قد تبنت برنامجا للتوسع يستهدف السيطرة على المناطق الجنوبية السلافية التي كانت فـي الوقـت نفسـه مطمعـا للبلغاريين. وهكذا وفي ١٨٦٢ وبعد انتهاء أزمة قصف العثمانيين لبلجـراد انتقـل مركـز الحركة البلغارية إلى بوخارست (رومانيا)، وفي الوقت نفسه احتفظ البلغار بتعاون وثيـق مع الصرب وخاصة أثناء حكم الأمير ميشيل. ورغم الخلاف الذي كان قائما بـين أبنـاء الحركة إلا أن الإعداد للعمل السري لثورة بلقانية عامة كان يجري متوازيـا مـع جهـود الأمير ميشيل من أجل توحيد حكومات البلقان.

ومن ناحية أخرى قدمت رومانيا أفضل الفرص للثوار البلغـار الـذين يعملـون مـن أراضيها، فمثلا تعاطف معهم الحزب الليبرالي الحاكم ولم يكن موضوع حـدود أراضـي بلغاريا المرتبقة مثار خلاف مع رومانيا آنذاك ربما بتأثير وجود جالية كبيرة مـن التجـار البلغار كانوا يعيشون في بوخارست ومدن موانيء الدانوب. وفي هـذا المنـاخ المـواتي

واصل راكوفسكي نشاطه وفي أبريل ومايو ١٨٦٦ تم إيفاد مجموعتين من البلغار عبر الدانوب للعمل في إطار خطط منظمة خيتا، وعندما أخفقتا في مهمتهما أصبح التجار البلغار يعارضون تكرار إجراءات من هذا النوع مرة أخرى وتجمدت الأمور حتى مات راكوفسكي في العام التالي.

وعلى الرغم من الفشل الذي حاق بخطط منظمة خيتا، إلا أنها ظلت تلعب دورا رئيسيا في التخطيط الثوري. ففي ١٨٦٨ تم تكوين جمعيتين ثوريتين برئاسة كل من حاجي ديميتور Hadzhi Dimitur ، واسطفان كارادجا Karadzha وهما من منظمة خيتا وكانت خطتهما تقضي بعبور الدانوب باتجاه ستارا بلانينا Stara Planina لتأسيس حكومة ثورية تقوم بالإعداد لانتفاضة بلغارية عامة. وهكذا وفي يوليو ١٨٦٨ عبر مائة وعشرون رجلا الدانوب غير أن دورية تركية من خفر السواحل اكتشفتهم وتم الاجهاز عليهم في غضون اسبوعين.

وبعد وفاة راكوفسكي تولى أمر الحركة كل من كارافيلوف، ولفسكي، وبوتيف، وكان من رأي كارافيلوف وهو أكثر الثلاثة اعتدالا أن ترتبط بلغاريا بالدولة العثمانية على غرار ارتباط المجر بالنمسا بمقتضى تسوية أوزجليخ Ausgleich وفي هذه الحالة يصبح السلطان العثماني ملك بلغاريا. وهذا الارتباط في رأيه يقطع الطريق على رغبة الصرب واليونان في الاستيلاء على بلغاريا التي يطالبان بها. لكنه تخلى عن هذه الخطة فيما بعد وأيد فكرة تأسيس فيدرالية البلقان ومعتقدا أن قيام انتفاضة عامة في البلقان أمر ضروري لحصول البلغار على حريتهم وهذه لا تتم إلا إذا بقيت الخطط الثورية قائمة. ولما كان سياسيا ليبراليا فقد كان يتوجس خيفة من سيطرة روسية قد تحدث في المستقبل.

أما فاسيل ليفسكي فكان أكثر الثلاثة قربا لتقاليد ثورة الرومانيين، إذ كان يرغب في تحقيق انفصال لبلغاريا عن الدولة العثمانية عن طريق قيام ثورة فلاحية عامة دون الاعتماد على دول أخرى. وكان يعتقد شأن راكوفسكي بأهمية تكوين شبكة ثورية في بلاد البلقان، وعلى هذا ذهب إلى بلغاريا في عام ١٨٦٩ لتكوين لجان تعد للثورة في المستقبل.

أما ثالث هؤلاء خريستو بوتيف فكان أعظم شعراء البلغار قاطبة، وعلى العكس من زميليه كان اشتراكي النزعة ويأمل في امكانية قيام ثورة عامة لا تؤدي فقط إلى الاستقلال السياسي بل إلى التغيير الاجتماعي. وكان يرى بلاده بلغاريا في المستقبل جمهورية ترتبط بكونفدرالية بلقانية من دول حكوماتها متشابهة. ورغم أنه بلور معتقداته أثناء تعلمه في روسيا إلا أنه لم يربط نفسه بتبعية لها.

على كل حال ففي ١٨٧٠ اتحدت الجماعات المتصارعة والزعامات المتنافسة في لجنة واحدة باسم "اللجنة المركزية للثورة البلغارية" اجتمعت في ١٨٧٢ وضمت ممثلين من

بلغاريا ومن جماعات البلغار خارجها وتم الاتفاق على تبني حل وسط من مختلف البرامج الثورية للجميع يقضي باستخدام الوسائل الثورية للتحرر من السيطرة العثمانية وليس أساليب التفاوض، وأن يكون الغرض الرئيسي للحركة تكوين فيدرالية تضم كل من بلغاريا ورومانيا والصرب والجبل الأسود واليونان تتمتع كل منها بالحكم الذاتي. غير أن الاختلاف الكبير في وجهات النظر داخل اللجنة المركزية حال دون الاتفاق على طبيعة التنظيم الداخلي للبلاد في المستقبل في حال نجاح الثورة.

ورغم أن كارافيلوف كان رئيس اللجنة المركزية، إلا أنه عهد إلى فاسيل ليفسكي ومساعده الرئيسي ديميتور اوبشتي Dimitur Obshti بالعودة إلى بلغاريا للإعداد للثورة. غير أن هذا الترتيب انتهى إلى كارثة ذلك أن اوبشتي في سبيل الحصول على أموال لتمويل الثورة قام بسرقة قطار البريد التركي دون الرجوع إلى اللجنة مما أدى إلى اعتقاله وكشف عناصر الحركة، ولكي ينفي عن نفسه تهمة السرقة أمام المحققين صرح بأنه ليس مجرما عاديا وإنما هو رجل ثورة محترم واعترف لهم بالخطط العامة للقيام بحركة تمرد وعصيان على السلطات العثمانية. وبهذه المعلومات تم اعتقال ليفسكي الذي شنق ومعه اوبشتي وآخرون. وأمام هذه التحولات التي لم تكن متوقعة ترك كارافيلوف وآخرون اللجنة المركزية في عام ١٨٧٤ وأقتنعوا بأهمية وضرورة الاعتماد على مساعدة خارجية وخاصة من الصرب والجبل الأسود إذا كان عليهم تحقيق أهدافهم. كما أدركوا أيضا أنه يتعين العمل على تلقين زملائهم القوميين داخل بلغاريا روح النضال.

ورغم تلك الاحباطات استمرت خطط التمرد على الحكم العثماني قائمة فعندما انفجرت الثورة في البوسنة-هرسك عام ١٨٧٥ وعجلت بنشوب أزمة كبرى أسرعت القيادة الجديدة للجنة المركزية للثورة البلغارية بقيادة خريستو بوتيف واصطفان ستامبولوف Stambolov في الإعداد لثورة تتركز في مدن لوفش Lovech ، وستارا زاجورا Stara Zagora ، وسيلفن Silven ، وشومن Shumen ، وتيرنوفو Turnovo ، وروزيه Ruse . غير أن الثورة واجهت نفس المصير الذي واجهته ما قبلها من ثورات وذلك بسبب التسرع والتخطيط المتواضع والتوقيت السيء، وقصور التأييد الداخلي للثورة، ففي شيربان Chirpan مثلا كانت اللجنة تنتظر تقدم ثلاثمائة متطوع لكن الذين تقدموا كانوا أربع وعشرون متطوعا فقط. وفي روزيه بلغ عدد المتطوعين خمس وعشرون، وفي شومن بلغوا ستة عشر، وبالتالي كان من السهل على السلطات العثمانية أن تسحق الثورة.

ومع هذا فإن تلك الكوارث التي حاقت بالحركة الثورية لم تضعف قيادتها البلغارية في الخارج أو تجعلها تيأس، ذلك أن استمرار الثورات في البوسنة-هرسك والاستعداد الواضح للحرب في كل من الصرب والجبل الأسود واليونان جعل فرصة القيام بثورة

ناجحة تبدو ماثلة. ففي تلك الأثناء كانت قبضة الحكومة العثمانية قوية في بلاد البلقان الأخرى، وبالتالي لم يكن بإمكان السلطات العثمانية تحريك قوات عسكرية إلى بلغاريا. وفي إطار تلك الظروف تم التخطيط للقيام بثورة أخرى كبيرة تحت قيادة جورج بنكوفسكي Benkovski وتوجيهه حيث تم تجميع السلاح وسائر الامدادات مرة أخرى في رومانيا للقيام بثورة في مايو ١٨٧٦. ولتنظيم الحركة تم تقسيم بلغاريا إلى أربعة أقسام لكل منها رئاسة في كل من تيرنوفو، وسيلفن، وفراتزا Vratsa وبلوفديف. وهكذا وفي يناير ١٨٧٦ عبر منظمو الثورة إلى بلغاريا واتخذوا من بلوفديف مركزا لهم.

وفي نهاية أبريل اجتمع ممثلو مجموعات الثورة وقرروا التحرك يوم ١٣ مايو. غير أن السلطات العثمانية اكتشفت خطط الثورة، ولما أدرك الثوار انكشاف أمرهم قرروا التعجيل بالتحرك قبل الموعد المحدد وذلك في الثاني من مايو في كل من كوبريفتشتزا ثم في باناجيورشتا Panagiurishte ، وكليسورا Klisura ، ودارت معارك ضخمة في المناطق الجبلية وخاصة في رودوب Rhodope ، ومرة أخرى لم تكن هناك ثورة عامة بلغارية.

ولما كانت الحكومة العثمانية مشغولة بقواتها في كل مكان فلم يكن بامكانها إلا إرسال عدد محدود جدا من العساكر لمواجهة المتمردين لكنها اضطرت إلى إرسال فرق عسكرية إضافية غير نظامية لقمع التمرد. غير أن قيام المتمردين بذبح الأتراك المدنيين المقيمون في البلاد كما حدث في بلاد بلقانية أخرى في ظروف مماثلة أثار خاطر العثمانيين فحدثت معارك قتالية ثقيلة، وارتكبت أعمال وحشية من الجانبين، وشاعت في أوربا أخبار الأعمال الانتقامية التي قام بها العثمانيون وكذا الفظائع التي ارتكبها البلغار حيث لم تكن أوربا تعرف طبيعة ما حدث إلا من وجهة نظر البلغاريين فقط. وفي هذا الخصوص اختلفت المصادر في تقدير عدد القتلى من البلغاريين جراء قمع ثورتهم، فالعثمانيون قدروا القتلى بنحو ٣١٠٠ قتيلا، وقدرها الإنجليز باثنى عشر ألفا، والأمريكيون بخمسة عشر ألف، أما البلغاريون أنفسهم فقد قدروا قتلاهم ما بين ثلاثين ألف ومائة ألف. (١)

وفي الشهر نفسه قام بوتيف بتنظيم آخر محاولة بلغارية للقيام بحركة عصيان ففي نهاية مايو استقل المركب النمساوي رادتزكي Radetzky ومعه حوالي مائتين من أتباعه، ولما تحركت المركب على سطح الدانوب سيطر الثوار عليها وأرغموا ملاحيها على إنزالهم على شاطيء بلغاريا. ومرة أخرى علمت السلطات العثمانية بالأمر فاعتقلت بوتيف وقتلته وتشتت شمل رفاقه.

وهكذا انتهت الحركة الثورية البلغارية إلى الفشل التام ذلك أن الخطط الموضوعة كان يمكن أن تنجح في تحقيق الغرض إذا ما تحرك الفلاحون في ثورة عامة فور عبور

المجموعات الثورية الصغيرة الدانوب، أو إذا ما اتبع أغلبيــة البلغــار توجيهــات اللجــان الثورية وحينئذ كان التدخل الخارجي أمر ضروري لتحقيق الأغراض السياسية المرجــوة. وعلى هذا كان على القوميين البلغاريين في النهاية أن ينتظروا وقوع أحداث أوربية عامــة قد تكون مواتية لصالح أهدافهم.

ورغم إخفاق الثوار البلغار في تحقيق أي هدف سياسي لهــم نـــحو التحـــرر مــن الحــكم العثماني، إلا أن هدفا دينيا قد تحقق حين أعلن في صيف ١٨٧٦ عن تأسيس هيئة إكليروسية بلغارية منفصلة، وعن تعيين نائب للبطريرك في بلجراد وذلك بفعل التفــاوض وبمساعدة روسيا والدولة العثمانية. ولكن وفي أثناء التفاوض مع بطريرك استانبول علــى المسائل الدينية اتضح الخطر على الأهداف القومية البلغاريــة وعلــى تنظــيم الجمعيــات الثورية خارج البلاد. ويلاحظ أنه حتى ذلك الوقت وأثناء حوادث ثورة اســتقلال اليونــان وقيام الحكم الذاتي في رومانيا والصرب كان هناك ثمة مساعدات مشتركة وتعــاون بــين شعوب البلقان مع قليل من الخصومات حيث لم تكن في تلك البلاد الثلاثة مشــكلة منــاطق تختلط فيها الأعراق على حين كان هذا الأمر واضحا في بلغاريا عند الحديث عن تحديــد ولاية نائب البطريرك على مناطق معينة وكذا وضع الصربيين في منطقة سلافية جنوبيــة وغير ذلك من مسائل معقدة تاريخيا. وبصفة عامة كان من شأن الشجار الذي نشأ عن هذه الأحوال والأوضاع أن يقود شبه جزيرة البلقان إلى مرحلة تاريخية مختلفة.

الهوامش

(١) David Harris, Britain and The Bulgarian Horros of 1876 (Chicago: University of Chicago Press, 1939), p. 212

أزمة سبعينيات القرن التاسع عشر

تابعنا في الفصول السابقة التطورات الداخلية في كل من الإمبراطورية العثمانية والصرب واليونان ورومانيا حيث استطاعت "دول" مسيحية ثلاثة خلال القرن التاسع عشر تحقيق قدر من الحرية والاستقلال عن الدولة العثمانية بدرجات متفاوتة، وإقامة نظام حكم قومي. وفي كل دولة منها تكونت منظمات سياسية احتل فيها المسيحيون مكانة مهمة وملحوظة سواء قبل الثورات أو في فترة الإحياء القومي وتكوين أجهزة الدولة الجديدة الأمر الذي كان يعني أن الحركات القومية أدت إلى تغيير سياسي وليس تغييرا اجتماعيا. ورغم أن كل الدول القومية الجديدة أخذت بأساليب دستورية ليبرالية بدرجة أو بأخرى، إلا أن السيطرة السياسية عمليا استقرت في يد نسبة ضئيلة من السكان، وحتى هذه النسبة انتظمت في أحزاب سياسية وأجنحة متنافسة كل منها يحارب للسيطرة على الحكم بحيث كان كل حاكم في تلك الدول في مكانة لا يحسد عليها في مواجهة كل تلك القوى السياسية. وتجدر الإشارة إلى أن حكام البلقان الجدد (الأمراء) لم يكونوا يمارسون حكما اوتوقراطيا فيما عدا الأمير ميلوش Milos في بداية حكمه للصرب، ذلك أن حكام اليونان ورومانيا بعد ١٨٦٦ كانوا غرباء عن البلاد وليس لهم حزب خاص يستندون إليه في الحكم بعكس أمير الصرب الذي كان مهددا دوما من أسرة مالكة صربية منافسة.

ولما كان حكام البلقان يواجهون دائما معارضة داخلية مستمرة فقد وجدوا أن أفضل طريقة لحماية سلطتهم وتوحيد بلادهم تنفيذ برامج قومية نشطة سواء للحصول على حقوق سياسية أكثر من الدولة العثمانية أو للتوسع الإقليمي قوميا. وآنذاك كانت كل أمة من أمم البلقان قد انتهت من صياغة أهدافها القومية والتي لم تشتمل فقط على ضم بلاد لها فيها غلبة عرقية وقومية، بل لقد اشتملت على المطالبة بضم بلاد تضم عدة أعراق بلقانية مختلطة وتبرر مطالبتها بحقوق تاريخية وثقافية وجغرافية أو بدواعي استراتيجية. وفي هذا الخصوص أمامنا ثلاثة برامج ترمز إلى هذا الاتجاه وهي : فكرة اليونان العظمى Great Megal Idea؛ وخطط إقامة "الصرب الكبرى" كما وردت في ناشرتانيه Nacertanije؛ ورغبة رومانيا في توحيد ترانسلفانيا وبوكوفينا Bukovina، وبسارابيا، ثم دوبروديه Dobrudja، وبانات Banat مع ولاشيا ومولدافيا (إمارتا الدانوب).

وقبيل سبعينيات القرن التاسع عشر لم تدخل تلك الدول في صراع مكشوف حول تقسيم أقاليم البلقان قوميا وذلك بسبب وجود بلاد ما تزال تخضع لحكم عثماني وتمثل مناطق حاجزة للتواصل وهي بلغاريا ومقدونيا والبانيا والبوسنة والهرسك. ولما بدا ممكنا خلال السبعينيات انسحاب العثمانيين من بعض تلك الأقاليم وخاصة تلك التي كان يصعب تقسيم معظمها على أسس قومية صارمة، بدأت موجة من الادعاءات المتبادلة بين دول البلقان حيث كانت كل دولة تطالب بنصيب في تلك المناطق مما أدخل عنصرا جديدا في العلاقات البلقانية. ولقد زاد من حدة الصراع والتنافس أن المسألة القومية في السياسة الخارجية لكل دولة قد أصبحت موضوعا راسخ وعميقا من أجل التوازن السياسي الداخلي، بحيث أن الحاكم أو الحزب الحاكم الذي يفشل في تحقيق أي تقدم في المصالح القومية يحطم مستقبله السياسي بشكل خطير.

وكلما ضعفت قبضة الحكم العثماني على شبه جزيرة البلقان تصبح الفرصة مواتية أكثر للقوى الكبرى لتحقيق سيطرة مباشرة على المنطقة. والحاصل أنه في بداية القرن التاسع عشر لم يكن لأي دولة أوربية نفوذ أو سيادة على حياة أي شعب مسيحي من شعوب البلقان. ولكن مع حرب القرم أصبح لثلاثة دول حق الإشراف على اليونان، وفرضت روسيا حمايتها على الصرب وعلى إمارتي الدانوب (رومانيا)، وحددت معاهدة باريس (١٨٥٦) التي أنهت حرب القرم واجب كل دولة من تلك الدول الحارسة. وكان تدخل تلك الدول في النزاع بين الدولة العثمانية ورعاياها يعني أن الحدود بين بلاد البلقان تحددها المعاهدات الدولية، وأنه لا يمكن تعديلها أو تغييرها بدون موافقة الدول الموقعة على معاهدة باريس، وأنه لا يمكن لحكومات البلقان أن ترتب شؤونها بمفردها حتى ولو اتفقت بدون رضا الدول الكبرى. وحيث أن الدول الرئيسية في الشؤون الدولية آنذاك روسيا وإنجلترا والنمسا كانت في تنافس شديد فيما بينها وتتربص كل منها بالأخرى فكانت تسوية معظم الخلافات تتم على أساس مبدأ توازن القوى الذي كان يعني أنه لا ينبغي أن تحصل أي دولة من تلك الدول على نفوذ ما أو سيادة في كل المنطقة، وأكثر من هذا أن الاقتراحات التي كانت تقدمها تلك الدول لتسوية مشكلات الحدود بين بلاد البلقان من شأنها أن تؤدي إلى تدمير المصالح المشروعة لأمم البلقان مما أضاف عاملا آخر على الصراع زاد من تعقيد الموقف الصعب في حد ذاته.

على كل حال لقد بدأت أزمة السبعينيات التي أظهرت كل تلك المشكلات في دائرة الضوء بثورة الفلاحين المسيحيين في البوسنة والهرسك، وبتأييد ومشاركة عميقة من أهالي الصرب والجبل الأسود. ولكن قبل أن نتناول موضوع هذه الثورة ينبغي أن نشير في عجالة إلى أحوال الجبل الأسود والبوسنة والهرسك خلال القرن التاسع عشر.

لعبت إمارة الجبل الأسود دورا مهما في حياة البلقانيين تحت حكم الإمـارة-الأسقفية (أي يحكمها أمير وأسقف) على فترات متقطعة رغم صغر حجمها وفقرها. فخلال المدة من ١٨٣٠-١٨٧١ تمكن حاكمها بطرس الأول بيتروفيتش من تقوية إمارته داخليا ومضاعفة مساحتها، ودخل في حرب ضد الدولة العثمانية مرتين الأولى أثناء الحملة العثمانية ضد علي باشا حاكم يانينا ١٨١٩-١٨٢١، والثانية أثناء الحرب الروسية-التركية ١٨٢٨-١٨٢٩. وكان خلفه بطرس الثاني المعروف باسم نييوجوش Niegos شاعر وصاحب قصيدة "إكليل الجبل" Mountain Wreath أحد أعظم أدباء سلاف الجنوب وتمكن من فرض سلطة إمارته على القبائل المتمردة والمعزولة حوله، كما حارب القوات العثمانية أيضا في ١٨٣٢.

ثم حدث تغيير كبير في عهد خلفه الأمير دانيلو الأول Danilo بيتروفيتش (١٨٥٢-١٨٦٠) عندما رغب في الزواج من ناحية وفي علمنة الإمارة من ناحية أخرى (أي إلغاء اشتراك الأسقف في الحكم)، وبزواجه جعل عرش الإمارة وراثيا في عائلة بتروفيتش. وتجدد القتال بينه وبين الدولة العثمانية في ١٨٥٢ وفي ١٨٥٨. وخلفه على العرش في ١٨٦٠ نيقولا الأول الذي كان يعرف أحيانا باسم نيكيتا Nikita والذي ظل متربعا على العرش حتى ١٩١٨. وخلال الفترة الأولى من حكمه استمر الصراع مع الدولة العثمانية قائما حول تبعية أقاليم بعينها في البوسنة والهرسك والبانيا لأي من الطرفين وكذا حقيقة وضع إمارته (الجبل الأسود) الذي كان السلطان العثماني يعتبرها جزءً من ممتلكاته. وفي هذا الصراع توثقت العلاقات بين أهالي الصرب والجبل الأسود نظرا لمصالحهما المشاركة وقوميتهم الصربية العامة وعقيدتهم الأرثوذكسية رغم وجود منافسة دائمة ومضمرة بين الطرفين حول قيادة شؤون الصربيين وسلاف الجنوب. كما كان أمراء الجبل الأسود يحاولون استثمار الخلاف بين عائلتي كاراديورديفيتش Karadjordjevic واوبرونوفيتش Obrenovic لمصلحتهم. وما أن أطلت السبعينيات حتى كانت الجبل الأسود تسعى بشكل رئيسي للحصول على ميناء على البحر الإدرياتي وتبحث في كيفية ضم الهرسك إليها.

أما البوسنة والهرسك فكانتا شأن الجبل الأسود تمثلان مشكلة دائمة بالنسبة للدولة العثمانية ولكن لأسباب مختلفة، فالجبل الأسود كانت مركزا دائما للتمرد المسيحي، أما البوسنة فكانت خلال الجزء الأول من القرن على الأقل تقف بكل صلابة ضد الإصلاحات العثمانية حفاظا على التقاليد القديمة، وكانت خلال حكم السلطان سليم الثالث مركزا قويا للأعيان باعتبارها أحد الأماكن القليلة التي حدثت فيها عمليات اعتناق للإسلام كثيرة العدد بعد الغزو العثماني وبالتالي كان نبلاء المنطقة هم البكوات من المسلمين والسلاف على

السواء، ومع ذلك فقد وقفوا بصلابة ضد الدولة العثمانية للمحافظة على سلطتهم وان كان ذلك على حساب فلاحيهم المسيحيين بطبيعة الحال الذين تضمهم قومية واحدة ويتكلمون لغة واحدة. وهكذا ثار أولئك البكوات ضد الدولة العثمانية في أعوام ١٨٢١، ١٨٢٨، ١٨٣١،١٨٣٧ وتمكنوا من التمتع بحكم ذاتي محلي كامل حتى عام ١٨٥٠ حين سحقتهم القوات العثمانية بقيادة عمر باشا ليعودوا مرة أخرى تحت سلطة الحكومة المركزية العثمانية.

ورغم الحقيقة القائلة بأن كل من البكوات والفلاحين في البوسنة والهرسك ينتمون إلى أصل قومي واحد، إلا أن وضع الفلاح هناك كان أسوأ بكثير من أي مكان في بلاد البلقان، إذ كانت الضرائب المفروضة عليه وكذا أعمال السخرة في أرض البكوات تستهلك أكثر من ٤٠% من دخله. ومما زاد الأمر سوءً إن التنظيمات العثمانية لم تفرض في تلك المنطقة ولهذا فإن ثورات الفلاحين التي وقعت هناك في أعوام ١٨٥٧-١٨٥٨ ، ١٨٦١-١٨٦٢ كانت تستهدف تحسين الأحوال الاقتصادية وليس التغيير السياسي. ثم وقعت أسوأ الأزمات في منتصف السبعينيات بسبب نقص محصول عام ١٨٧٤ وهي الأزمة التي ترتب عليها انفجار عصيان مسلح في الهرسك ثم في البوسنة عجزت السلطات العثمانية عن قمعه مثلما عجزت من قبل في اليونان والصرب لأن قيادة الفلاحين كانت محلية واستخدمت أسلوب حرب العصابات وظلت شكاوى المتمردين الرئيسية تتمثل في بؤس أحوال المناطق الريفية.

ولما كانت البوسنة والهرسك في حالة تمرد ضد الحكم العثماني فلم يكن من الممكن أن تقف الصرب والجبل الأسود بعيدا عما يحدث، ومن ثم فقد أيدتا التمرد وتعاطفتا مع أهله بل لقد اشترك بعض الصربيين في تنظيم الانتفاضات هنا وهناك. وكان وراء موقف حكومة الصرب المؤيد للبوسنة والهرسك يوفان ريستتش Jovan Ristic الذي كان مسئولا عن السياسة الخارجية للبلاد في عهد حكم الأمير ميلان Milan ، وهو الذي جعل من عاصمة بلاده بلجراد مركزا لتنظيم تمرد البلقانيين ضد الدولة العثمانية بشكل عام ومن ذلك التغاضي عن وجود مجموعات ثورية مختلفة في بلجراد من بلاد بلقانية أخرى مثل الثوريين البلغار عكس الحال أيام حكم الأمير ميشيل.

على كل حال لقد استثارت أنباء ثورة البوسنة المشاعر القومية والدينية لدى الصربيين ومن هنا جاءت انتخابات أغسطس ١٨٧٥ بجمعية فاز فيها الليبراليون بأغلبية وكانوا يؤيدون اتخاذ ما يدعم موقف متمردي البوسنة، وتشكلت حكومة ليبرالية برئاسة ستيفشا ميهايلوفيتش Stevca Mihajlovic تولي فيها ريستتش وزارة الخارجية، وتولي يفرم جرويتش Jevrem Grujic وزارة الداخلية وأخذت تعمل على اتخاذ ما يمكن لدعم

البوسنة بشكل صريح. وهنا ضاق الأمير ميلان ذرعا بسبب الضغوط التي تعرض لها لكي يأخذ موقفا إيجابيا من دعم التمرد وزاد موقفه حرجا عندما أبدى أمير الجبل الأسود نيقولا في أغسطس ١٨٧٥ تأييده لدعم البوسنة. ومع هذا ظل ميلان على موقفه، ذلك أنه كان يدرك أن بلاده غير مستعدة للحرب فضلا عن أنه تلقى تحذيرات من الدول الكبرى بعدم التحرك. وعلى هذا وفي أكتوبر قام بتشكيل حكومة إئتلافية جديدة برئاسة ليوبوميير كاليفتش Ljubomir Kaljevic لكنها لم تبق في الحكم إلا سبعة أشهر. وآنذاك كانت ثورة البوسنة قد أصبحت أزمة دولية الأمر الذي جعل حكومة الصرب تتطلع لروسيا طلبا للرأي والتوجيه، لكن لم يكن معروفا ما الذي تريده روسيا وكل ما هنالك أنها من الناحية الرسمية ومعها دول أخرى حذرت الصرب من التورط في التمرد ولكن في الوقت نفسه أبدت الدوائر السلافية في روسيا غير الرسمية حماسا عظيما وواضحا تجاه التمرد.

وزغم أن المحافظين في الحكومة الائتلافية الجديدة كانوا أقلية إلا أنهم استمروا في تأييد السلم، إلا أن الأمير ميلان أرغم على تغيير سياسته وبدا أن الظروف الدولية دفعته دفعا لكي يتصرف ففي مايو ١٨٧٦ انفجرت انتفاضة البلغار وتبعتها أزمة داخلية كبيرة في الدولة العثمانية انتهت بعزل السلطان عبد العزيز عن العرش وخلفه مراد الخامس. وفي الشهر نفسه وصل إلى بلجراد الجنرال تشيرنييف Cherniaev بطل الحملات الروسية على أواسط آسيا لتقديم الخدمات اللازمة، وتغلغل المتطوعون الروس بكثرة داخل البلاد بترتيب من لجان الرابطة السلافية حتى بدا واضحا أن روسيا تساند بقوة تدخل الصرب لدعم تمرد البوسنة رغم التصريحات الروسية الرسمية التي تنفي ذلك.

على كل حال .. ففي مايو خرجت الحكومة الائتلافية من الحكم وحلت محلها حكومة برئاسة ريستتش وجرويتش مرة أخرى، وكانت ومعها الرأي العام تؤيد دعم تمرد البوسنة. وفي الشهر التالي (يونية) قررت القيام بحملات عسكرية على كل من البوسنة، وسنجق نوفي بازار، ومناطق نيش وتيموك Timok وعلى أمل أن يقوم البلغار في الوقت نفسه بثورة تشد من أزر ثورة البوسنة. وهكذا وفي يوليو ١٨٧٦ اقتحمت قوات الصرب والجبل الأسود ولاية البوسنة والهرسك بهدف ضم البوسنة للصرب وضم الهرسك للجبل الأسود. ولكن وبينما كانت قوات الجبل الأسود تقوم بعملياتها بكفاءة ملحوظة تعرضت عمليات الصرب لكارثة عسكرية.

والحاصل أن الصرب كما تخوف أميرها (ميلان) لم تكن مستعدة للحرب بحال من الأحوال، فالمحاربون هم فلاحون تحت قيادة غير مدربة وبالتالي عجزوا عن إيقاع هزيمة بالقوات العثمانية التي كانت أفضل تجهيزا وتحت قيادة مدربة على فن القيادة والقتال، كما أن خبرة الجنرال الروسي تشيرنييف الذي جاء لدعم الصرب كانت محدودة حتى لقد

أصبح المتطوعون الروس تحت قيادته مجرد فضيحة عسكرية في معارك القتـال، فضـلا عن وقوع خلاف كبير بين الروس والصربيين بسبب سوء الترتيب والتنسيق معـا. ومما أضعف من موقف الصرب في الحرب عدم قيام ثورة بلقانية كبرى في أماكن أخـرى، فالبلغار لم يثوروا كما كان منتظرا، وظلت رومانيا واليونان تنتظران الاحتمالات المتوقعـة من المعارك، والمصيبة الأكبر في هذا المقام إخفاق حكومة روسيا في تقديم أية مسـاعدات عملية.

ولقد حاولت القوى الدولية إيقاف المعارك في أقصر وقت ممكن إذ كـان لكـل منهـا مصلحة كبيرة في إنهائها، فتم التوصل إلى هدنة مسلحة في أغسـطس، إلا أن الصـربيين خرقوها في الشهر التالي (أكتوبر) فانهزموا هزيمة ماحقة فتحت الطريـق أمـام القـوات العثمانية إلى وادي مورافا Morava وبلجراد. ولم تتدخل روسيا ولكنها وجهـت إنـذارا للحكومة العثمانية بالتوقف وفرضت هدنة في الثالث من نوفمبر. ورغم العودة لحالة السلم، إلا أن الحرب كان لها تأثير كارثي على الصرب ماديا ومعنويا، فقد خسرت خمسة عشـر ألف رجلا من مقاتليها، وبدا واضحا أن جيشها لا يمكن أن يتكافأ بحال من الأحـوال مـع الجيش العثماني خصمها.

ورغم انتهاء الحرب على ذلك النحو، إلا أن مشكلة ثورة البوسنة ظلت باقية كما هـي، ومن هنا وجدت القوى العظمى نفسها مشدودة مرة أخرى لتسوية المسائل التـي أدت إلـى تمرد الفلاحين في الوقت الذي لم يكن أي منها يرغب في إحيـاء المسـألة الشـرقية مـن رقادها الطويل، ذلك أنه بعد انتهاء حرب القرم (١٨٥٦) شهدت بلاد البلقان هدوءا نسـبيا، وانتقلت الأحداث الكبرى بعد تلك الحرب إلى وسط أوربا وإيطاليا حيث تمكنت بروسيا من هزيمة مملكة النمسا والمجر في ١٨٦٦ الأمر الذي فرض ضرورة إعادة تنظـيم المملكـة في أوزجليخ Ausgleich عام ١٨٦٧ وذلك بتقسيمها إلى قسمين إداريين (النمسا والمجر) ولكن متحدين تحت حكم امبراطور واحد، ووزير واحد لكل مـن القسـمين فـي شـؤون الحرب، والشؤون الخارجية، والشؤون المالية. أما الحادث التالي فكـان وقـوع الحـرب البروسية-الفرنسية وإعلان دولة ألمانيا الموحدة تحت زعامة بروسيا .. دولة قوية أصـبح لسياستها فيما بعد تأثيرا كبيرا في شؤون البلقان بعد أن كان دور بروسيا من قبـل ضـئيلا هناك كما رأينا.

ورغم أن توحيد ألمانيا قد تم بموافقة روسيا ومساعدتها، إلا أن الدولة الجديدة سـرعان ما أعلنت رفضها لمواد معاهدة باريس (١٨٥٦) الخاصة بالملاحـة فـي البحـر الأسـود ونجحت في الحصول على موافقة دولية لإعادة النظر في هذا الموضوع مع أنها لم تكن قد شرعت آنذاك في بناء أسطول بحري. ولكن هذا الموقف الألماني جعـل الطريـق أمـام روسيا مفتوحا مرة أخرى لمواصلة سياسة بلقانية نشطة.

والحاصل أنه بعد تلك الأحداث العظمى قامت كل من روسيا والمانيا والنمسا في مطلع السبعينيات بتكوين "عصبة الأباطرة الثلاثة"، وكانت رابطة غير معلنة رسميا وتقوم على تبادل الزيارات والاتصالات بهدف التعاون معا في حالة نشوب أزمة مجاورة. وعلى هذا عمل الثلاثة معا أثناء ثورة البوسنة في ١٨٧٥ لا لشيء سوى أنه لم يكن في مقدور أحدهم مواجهة الأزمة بمفرده، وكانوا يودون إنهاء الثورة سلميا حتى ولو اقتضى الأمر تدخل خارجي بالوساطة حتى لا تقود هذه الثورة منطقة البلقان إلى تمرد مسيحي كبير.

والحقيقة أن روسيا كانت أكثر الحلفاء الثلاثة وقوعا في موقف لا تحسد عليه، ذلك أنها كانت تزعم بأن لها علاقة خاصة بمسيحيي البلقان، مما يعني أن لها حق التدخل في شؤون البوسنة، وأن من واجبها أن تتصرف إذا ما تعرضت حقوق المسيحيين للخطر. ولسوء الحظ فإن أزمة البوسنة وقعت في وقت كان الحماس يغمر المجتمع الروسي بكل ما هو سلافي فأضيف إلى وحدة المذهب الأرثوذكسي في الرابطة السلافية وحدة الرابطة العرقية مع الروس. لكن الرابطة السلافية كانت شيئا أكبر من المشاعر الروسية، إذ كانت الرابطة تتطلع لتحرير الشعوب السلافية الأرثوذكسية من السيطرة الأدبية العثمانية والنمساوية وتوحيدهم في شكل فيدرالي تلعب فيه روسيا دور السيادة. ومن الملاحظ أن شخصيات روسية مرموقة بينها ولي العهد (الإمبراطور الإسكندر الثالث فيما بعد) ومعه إجناتيف وعدد كبير من الجنرالات كانوا يؤيدون هذه الأفكار. وبطبيعة الحال كانت الرابطة السلافية تود مساعدة كل شعوب البلقان ضد الحكم العثماني ومن ثم كانت وراء إرسال المتطوعين والامدادات اللازمة للصرب.

وعلى العكس من اتجاهات الرابطة السلافية كان معظم المسئولين في روسيا يكرهون التورط في الأزمة القائمة في البلقان آنذاك، فقد كانوا يخشون أن تجر روسيا إلى حرب مع الدولة العثمانية قد تدخل معها القوى الكبرى وتتكرر معها من جديد حوادث حرب القرم، أو قد تواجه تحالفا أوربيا للمحافظة على توازن القوى. وهكذا تبلورت السياسة الروسية رسميا في العمل على التوصل إلى حل عن طريق التفاوض بين مختلف القوى وبتفاهم وثيق بين النمسا والمانيا، على حين أن أنصار الرابطة السلافية استمروا في إصرارهم على ضرورة تقديم مساعدة روسية للمتمردين البلقان، وعلى أن تتم التسوية النهائية للمشكلة في إطار تفاهم ثنائي روسي-عثماني.

ولما كان الموقف الروسي الرسمي يتطابق مع مصالح النمسا والمانيا فكان على هذه الدول الثلاثة أن تتعاون معا أثناء الأزمة. أما بريطانيا فكانت أكثر الدول الكبرى إثارة للقلق في هذه المسألة، إذ كان رئيس حكومتها (بنيامين دزرائيلي) لا يريد أن تتعرض المصالح العثمانية للتهديد التزاما بالمبدأ الذي وضعته ألا وهو المحافظة على تكامل

الإمبراطورية العثمانية من باب المناورة بين الدول الطامعة في الإمبراطورية، وكان يكـره العلاقة الوثيقة التي تربط بين الدول الثلاثة المحافظة (روسـيا والمانيـا والنمسـا) وهـي العلاقة التي منحتها نفوذا وهيمنة على الشؤون الأوربية. وهكذا فعندما بدا واضـحا عجـز الدولة العثمانية عن قمع التمرد في البوسنة والهرسك عملـت تلـك الـدول الثلاثـة معـا للمحافظة على الإجراءات الإصلاحية التي تم اتخاذها من قبل. وفي هذا الخصوص تقـدم وزير خارجية النمسا يوليوس آندراسي Andrassy في ديسمبر ١٨٧٥ بـاقتراح لتسـوية الموقف قبلته الدولة العثمانية ولم يقبله المتمردون. وفي مايو ١٨٧٦ اقترحت الدول الثلاثة خطة ثانية رفضتها بريطانيا والدولة العثمانية. وفي تلك الأثناء كانت الثورة البلغاريـة قـد أخذت مجراها، ودول البلقان تستعد للحرب، والدولة العثمانية تعيش وسط الأزمـة التـي حملت مراد الخامس إلى عرش السلطنة في مايو ثم اعتلاء السلطان عبد الحميـد الثـاني العرش في أغسطس من العام نفسه.

على أن اندلاع الحرب بين الدولة العثمانية وأتباعها أمراء الصرب والجبل الأسود لـم تزعج الأباطرة الثلاثة (روسيا والمانيا والنمسا) ففي يوليو ١٨٧٦ وافق وزيـر خارجيـة روسيا جورشاكوف A.M.Gorchakov ، وآندراسي (وزير خارجية النمسا) علـى مـا قرره رايخستاج المانيا. ورغم نشوب الخلاف فيما بعد حول حقيقة ما قرره الرايخسـتاج، إلا أن التحالف الثلاثي حافظ على التوازن بين مصالح أطرافه. وفي هذا الخصوص تقـرر أنه في حالة هزيمة دويلات البلقان في الحرب أمام الدولة العثمانية فسوف تتعاون النمسـا وروسيا للإبقاء على الحالة الراهنة status quo والمحافظة عليها. أما إذا حالف النصـر جيوش البلقان فسوف تقدم الدولتان على تقسيم مناطق البلقان العثماني بطريقة تحـول دون إقامة دولة بلقانية كبرى، وأن يتم إقرار الحكم الذاتي في بلغاريـا وروميليـا، وأن تكـون استانبول مدينة حرة، وتحصل اليونان على تساليا وكريت. أما روسيا فتحصـل بالمقابـل على جنوبي بسارابيا ومنطقة في آسيا الصغرى، وتحصل النمسا على البوسنة والهرسـك. وعلى هذا وفي ضوء تلك الترتيبات ينبغي الإشارة إلى أن البلاد التـي كانـت الصـرب تستهدف ضمها من هذه الحرب دخلت في حوزة النمسا وهو ما كان يتنافض تناقضا كاملا مع آمال الرابطة السلافية.

على كل حال .. فبعد انتهاء حرب قوى البلقان ضـد الدولـة العثمانيـة فـي ١٨٧٦ استمرت الدول الكبرى في محاولة للتوصل إلى تسوية ترضي شـعوب البلقـان وتراعـي مصالح تلك الدول التي قامت في ديسمبر ١٨٧٦ بمحاولة أخيرة لانقاذ الموقف حيـث تـم التوصل في مؤتمر الاستانة إلى اقتراحات إصلاحية جديـدة لرعايـا الدولـة مـن غيـر المسلمين. ولكن في ٢٣ ديسمبر أعلن السلطان العثماني عن تقديم دسـتور عـام للدولـة

وبالتالي لم تعد مشروعات الإصلاح المقدمة ضرورية، وعلى هذا أصبح لا منـاص مـن قيام روسيا بإعلان الحرب على الدولة العثمانية. وفي هـذا الخصـوص اتفقـت روسـيا والنمسا في يناير ومارس ١٨٧٧ على أن تبقى النمسا على الحياد ومعها البوسنة والهرسك اللتان سبق أن تقرر ضمهما للنمسا فيما عدا سنجق نوفي بازار الذي يفصل الصرب عـن الجبل الأسود والذي سوف يتقرر مصيره فيما بعد. كما وافقت روسيا علـى ألا تحـارب قواتها في أراضي هاتين الولايتين.

وهكذا .. وبعد أن وقعت روسيا اتفاقية مع رومانيا أعلنت الحرب على الدولة العثمانية في ٢٤ أبريل ١٨٧٧. لكن الحرب لم تكن سهلة فقد وضعت روسيا خطتها على أساس أن تكون قصيرة المدى وبالتالي لم تضع في حساباتها أن تستعين بأطراف أخرى. لكـن منـذ البداية عجزت القوات الروسية عن الاستيلاء على قلعة بلفنا التركية التي ظلت تحاصـرها من يولية إلى ديسمبر دون جدوى الأمر الذي أوقع ولايات البلقان في حالة مـن الرعـب الشديد. وأمام هذا العجز طلبت مساعدات من رومانيا والصرب والجبل الأسود واليونـان. ولم تستجب لهذا الطلب سوى رومانيا التي رأت في الحرب الوقت المناسب لتحقيق أهداف معينة. وأما الباقون فكانوا يبحثون عن توفير الأموال اللازمة للتجهيزات العسكرية، وكيفية توفير ضمانات إقليمية للمستقبل. ومما زاد الموقف العام سوءً وتفسـخا تـأخر الصـرب واليونان.

غير أن الثورة في البوسنة والهرسك شأن أزمات البلقان السابقة كانت تمثـل لرومانيـا فرصة لتحقيق مصالحها وفي الوقت نفسه كانت تمثل تهديدا مباشـرا لهـا. والحاصـل أن رومانيا مثل اليونان لم تكن ترحب باحتمال إيجاد دولة صربية أو بلغارية قويـة ومسـتقلة وترتبط بروسيا بشكل ما، خاصة وأن الموقف كان يوحي بتقديم فرصة للحصـول علـى ميزات أكثر من الدولة العثمانية. وعلى هذا وخلال السنوات الثلاثة التاليـة ظـل زعمـاء رومانيا معنيون في المقام الأول بثلاثة ظواهر تحدث على المسرح السياسي العالمي وفـي ذهنهم كل تلك الأوضاع. فأولا وكما سبقت الإشارة كيفية استغلال وضع الحكومة العثمانية الصعب في تلك الحرب، وثانيا كيفية الحصول على مكاسب إقليمية وتحقيق الاستقلال التام في حالة حدوث حرب عامة، وثالثا عدم رغبتهم في أن تحصل روسيا مـرة ثانيـة علـى وضع سيادي في دولتهم. وفي هذا المقام تولى الأمير تشـارل (أميـر الصـرب) الـدور الرئيسي في قيادة الموقف. وحتى أبريل ١٨٧٦ كانت حكومة المحافظين بزعامة لاسـكار كاترجيو ما تزال في الحكم، ثم حلت محلها حكومة ليبرالية في مايو. وعلى هـذا تعـاون زعيما الحزب الليبرالي إيون براشيانو وميشيل كوجالنيشينو Kogalniceanu تعاونا وثيقا

مع الأمير وشاركاه مسئولية اتخاذ القرارات الرئيسية التي تم التوصل إليها. وهكذا وأمـام الخطر الخارجي وقف الحزب الليبرالي وراء العرش خلافا لموقفه السابق.

وخلال العامين الأولين من الأزمة وأثناء انفجار ثورة البوسـنة والهرسـك وبلغاريـا، واشتعال الحرب بين الدولة العثمانية والصرب التي انضمت إليها الجبـل الأسـود ظلـت رومانيا متمسكة من الناحية الرسمية بسياسة حيادية. ولكن في الوقت نفسه كانت تضـغط على الحكومة العثمانية للحصول على حقوق أكثر وامتيازات في نطاق الدولـة العثمانيـة، كما قدمت مساعدات محدودة للقوى المسيحية المجاورة المتحاربة مع الدولة العثمانية، ومن ذلك السماح بمرور متطوعين يحملون السلاح من أراضيها إلى الصـرب حيـث ميـدان المعركة، واستمرار العصابات البلغارية في تنظيم أمورها من داخل رومانيا. ومع هذا لـم يتطور الموقف العام خلال تلك الفترة لصالح طموحات رومانيا، بل لقد رفضت الحكومـة العثمانية مطالب رومانيا حال انتصاراتها على جيوش البلقانيين. ومرة أخرى كان من شأن هزيمة الشعب المسيحي السلافي، وتصلب العثمانيين فـي مـواقفهم أن يسـتدعي تـدخل روسيا، وهو أمر كانت رومانيا تخشاه ويثير مخاوفها. وأصبح واضحا أنه في حالة دخول روسيا الحرب ضد الدولة العثمانية يصبح على رومانيا إما أن تسـمح للقـوات الروسـية بالمرور عبر أراضيها، أو أن تتحمل مخاطرة أن تصبح أراضيها ميدان المعركة. غير أن جميع القوى السياسية في رومانيا كانت أكثر ترددا في قبول وجود جـيش روسـي علـى أراضيها وذلك استفادة من دروس التاريخ الذي مرت به البلاد.

ثم أوضحت روسيا نياتها العاجلة في أكتوبر ١٨٧٦ في أعقاب زيارة قـام بهـا وفـد روماني برئاسة براشيانو إلى الكسندر الثاني (قيصر روسيا) في ليفاديـا Livadia وفـي ذلك اللقاء ضغطت روسيا بشدة على رومانيا لتوقيع اتفاق بينهمـا بشـأن كيفيـة مـرور الجيش الروسي إلى الدانوب، على حين كان الرومانيون يرومون تفاهما سياسيا كاملا يعبر عن حماية مبدأ تكامل أراضي رومانيا ووحدتها، إذ كانوا يخشون أن يفقدوا بصفة خاصـة نواحي جنوب بسارابيا الثلاثة التي كانوا قد ضموها في ١٨٥٦. وأثناء المفاوضات التـي استمرت حتى أبريل ١٨٧٧ تم استكشاف طرق بديلة لمرور الجيش الروسي إلى الدانوب. كما استمرت المناقشات مع السلطات العثمانية حيث ذهبت وفود أخرى إلى دول أخرى من التي تضمن استقلال رومانيا بغية التأكد من مساعدتها إذا ما قررت مقاومة ضغط روسـيا عليها.

غير أن نتائج كل هذه التحركات لم تكن مشجعة بل كانت مخيبـة للآمـال، ذلـك أن الدستور العثماني الصادر في ديسمبر ١٨٧٦ أعلن بأن رومانيـا "جـزء لا يتجـزأ" مـن الأراضي العثمانية، وأنها ضمن "الولايات المتميزة" من ولايات الدولة. وكان هذا الإعـلان

في حد ذاته هو مجال المخاطرة والأزمة بين الطرفين ذلك أن امكانية حصول رومانيا على مساعدة خارجية ضد روسيا كان أمرا غير مضمون بالمرة، فالنمسا وكانت مرتبطة بتفاهم سري مع روسيا نصحت رومانيا بألا تعقد أي اتفاق مع روسيا بشأن مرور الجيش الروسي في أراضي رومانيا، بل لها أن تسمح بالمرور دون توقيع اتفاق، وأن ينسحب جيش رومانيا إلى غرب ولاشيا. أما المانيا فكان من رأيها أن تستسلم رومانيا لكل رغبات روسيا. وأما فرنسا فلم تكن لها أهمية في هذا الموضوع بسبب ضعف جيشها آنذاك، وبريطانيا لم يكن بامكانها أن تقدم أية مساعدة فضلا عن أنها كانت راغبة عن تقديم مساعدات.

والحقيقة أن الاتفاق الذي عقد أخيرا مع روسيا في ١٦ أبريل ١٨٧٧ كان بمثابة إكراه لرومانيا وخاصة عندما وافقت حكومة روسيا على أن يشتمل الاتفاق على مادة تضمن تكامل أراضي رومانيا. وتجدر الإشارة إلى أن رومانيا لم تكن آنذاك متحمسة كثيرا للدخول في حرب ضد الدولة العثمانية بالتحالف مع روسيا. ففي اجتماع لبلاط رومانيا في ١٣ أبريل وقبل توقيع الاتفاق بثلاثة أيام حضره الوزراء ونخبة من أبناء المجتمع كانت الأغلبية تفضل الوقوف على الحياد وانسحاب الجيش إلى جنوب ولاشيا بعيدا عن طريق القوات الروسية إلى الدانوب. أما القرارات الخاصة بالتعاون مع روسيا حتى دخول معارك القتال فقد تولاها الأمير بنفسه وبمساعدة براشيانو وكوجالينشينو.

أما مشاركة رومانيا في الحرب الروسية-التركية مشاركة نشطة فلم تظهر بشكل واضح لأن روسيا كانت تأبى أن تقدم رومانيا لها مساعدة عسكرية، مع ملاحظة أن الاتفاق بين البلدين كان ينص فقط على مرور القوات الروسية خلال أراضي رومانيا. وعلى هذا ظلت المساعدات الفنية الرومانية على الحياد حتى بعد انفجار الحرب في يوم ٢٤ أبريل. غير أن الأمير الحاكم ومعه جيشا قوامه ثلاثين ألف رجل مدربين أحسن تدريب وجد أن وضع الحياد غير مريح بالمرة وخاصة بعد هجوم القوات العثمانية على موانيء الدانوب. وفي ١٢ مايو وافقت الجمعية التشريعية في رومانيا على إعلان بالاستقلال التام عن الدولة العثمانية وبهذا أصبحت حالة الحرب ضد الدولة قائمة. ومع هذا استمرت الحكومة الروسية في إبداء قليل من الاهتمام في تلقي مساعدة عسكرية من رومانيا باستثناء قيام القوات الرومانية بحراسة أسرى الحرب أو حماية المدن. ورغم هذا فقد سعى أمير رومانيا للقيام بدور أعظم إذ كان يبغي التصرف بشكل مستقل والاحتفاظ بجيشه وحدة عسكرية مستقلة في المعارك.

غير أن الموقف الروسي تجاه مشاركة رومانيا في الحرب تغير بشكل مفاجيء في أغسطس ١٨٧٧ بعد كارثة الجيش الروسي أمام قلعة بلفنا، إذ أصبحت روسيا في مسيس

الحاجة لجهود رومانيا، ومن ثم أعطى قادة الروس لأمير رومانيا القيادة التامة للعمليات العسكرية. وسرعان ما تخلى الأمير وبقدر من التملق والنفاق عن إصراره السابق بانفراد جيشه بالعمل مستقلا. كما لم ينتهز فرصة احتياج روسيا له لكي يحدد ما سوف يحصل عليه في مفاوضات الصلح القادمة. وعموما وأثناء الهجوم على قلعة بلفنا كانت العلاقات الروسية-الرومانية حسنة نسبيا.

ولكن بسقوط قلعة بلفنا الحصينة في ديسمبر ١٨٧٧ حدث تغير مفاجيء في موقف رومانيا بشأن الحرب وتعامل روسيا معها. ففي أثناء الحرب حددت رومانيا أهدافها من دخول الحرب في الاعتراف باستقلالها، والحصول على تعويضات مناسبة، والاستيلاء على دلتا نهر الدانوب، وعلى أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة اليمنى للنهر بما فيها دوبروديا. وأكثر من هذه المطالب أهمية كان الحفاظ على تكامل أراضي رومانيا. ورغم أن روسيا لم تبلغ رومانيا رسميا بنيتها في استعادة جنوبي بسارابيا حتى يناير ١٨٧٨، إلا أن الشائعات وصلت إلى رومانيا من عدة مصادر. وكان هذا هو موضوع الدبلوماسية الرومانية بشكل رئيسي في الفترة التالية والذي انقسمت بشأنه الحكومة، فكان براشيانو الذي نجحت سياسته في التعامل مع الأزمة يشعر بأن الضغط الشعبي قد يدفع الحكومة إلى التمسك بالموقف. أما الأمير الحاكم ومعه كوجلينشينو وكانا يعتقدان بأن القضية خاسرة، كانا يفضلان استخدام المسألة كنقطة مساومة ربما لضم المنطقة بامتداد مدينة روز-فارنا لدوبروديا.

أما الصرب فكانت غير متحمسة لدخول الحرب، فعند توقيع معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية في مارس ١٨٧٧ كانت قواتها مجهدة تماما، وأكثر من هذا أنه لم تكن هناك دلائل محددة بشأن ضمان مكاسب إقليمية كانت تأمل في الحصول عليها، فقد كانت تريد ضم أراضي من البوسنة والصرب القديمة. ولكن روسيا وكانت تربطها بالنمسا اتفاقيات سرية لم يكن بامكانها أن تمنح الصرب وعودا معينة بشأن ترتيبات معاهدة الصلح. وفي الوقت نفسه أطلت مخاطر أخرى على المسرح السياسي إذ اتضح للصرب بكل جلاء أن روسيا تقف بشدة إلى جانب المصالح البلغارية، ففي مؤتمر الأستانة كان اجناتيف يريد منح نيش وسكوبيه Skopje وبريزرن Prizren لبلغاريا برغم إدعاءات الصرب في تلك المناطق. ولهذا عندما ضغطت روسيا على الصرب لتقديم مساعدتها بعد هزيمة القوات الروسية أمام قلعة بلفنا أخذت الصرب وقتا طويلا للرد، وطلبت من روسيا تقديم مساعدة مالية، وإشارة واضحة بشأن المكاسب الإقليمية التي ستحصل عليها. وهكذا لم تدخل الصرب الحرب إلا في العاشر من ديسمبر وبعد ثلاثة أيام من سقوط بلفنا. حقيقة أن

روسيا قدمت بعض الأموال للصرب لكنها لم تعد بشيء بشأن المكاسب الإقليمية التي تطلبها.

وأما اليونان فكانت شأن الصرب لم تحدد موقفها من الحرب إلا في اللحظة الأخيرة. ففي أثناء تمرد البوسنة واندلاع الحرب الصربيةُ-العثمانية من قبل لم تقم اليونان بأية حركة أو خطوة لمساعدة جيرانها وذلك امتثالا للضغط البريطاني. وقد وضع هذا الموقف برمته اليونان أمام صعوبات كان عليها مواجهتها تشبه إلى حد كبير الصعوبات التي واجهتها بشأن موضوع نائب البطريرك. ولم تأت الصعوبات في هذه المرة من جانب الدولة العثمانية بل جاءت من جانب حكومات البلقان السلافية المنافسة التي أصبحت تهدد بقطع الطريق على تحقيق الآمال القومية لليونانيين. فقد كانت اليونان تريد أن يدخل تحت سيادتها كل من كريت وتساليا وإبيروس وتراقيا وأكبر مساحة من مقدونيا كلما أمكن. وعلى هذا فإن قيام شعوب البلقان بحملة ناجحة ضد الدولة العثمانية من شأنه الإضرار بالمميزات التي تتمتع بها اليونان إن لم يؤد إلى تدهور الموقف تدهورا سيئا. ورغم تلك الحقائق الصعبة الواضحة، إلا أن اليونانيين انقسموا في الرأي فيما بينهم بشأن التعامل مع الحرب مثلما رأينا في كل من رومانيا والصرب. فكثير من اليونانيين كانوا يخشون استبعاد بلادهم من ترتيبات الصلح في المستقبل إذا لم تدخل الحرب. وفي الوقت نفسه كان هناك حماس هائل شأن حال الصربيين للقيام بأي عمل ضد الدولة العثمانية حتى ولو لم تكن الظروف مواتية. ولقد كانت هذه الدوائر العامة تمثل ضغطا كبيرا على الملك وعلى الحكومة في آن واحد.

على كل حال .. ففي ١٨٧٦ رأس الوزارة اليونانية الكسندر كوموندوروس Koumoundouros وكان يقف إلى جانب المحافظة على حالة السلام مع تحقيق المكاسب الإقليمية عن طريق الدبلوماسية. ولهذا فقد تعرضت حكومته لهجوم من العناصر التي كانت تؤيد إعلان الحرب على الدولة العثمانية وإثارة التمرد في مقدونيا. وأصبح اليونانيون في وجل كبير وخشية وخوف من الخطط التي قدمت لمؤتمر الآستانة بشأن تكوين بلغاريا الكبرى من أراض تطالب بها اليونان خاصة وأنه لم توجه دعوة لحكومة اليونان لحضور هذا المؤتمر. وآنذاك وفي وقت هذا الخطر على المصالح القومية اليونانية تشكلت حكومة إئتلافية في يونية ١٨٧٧ برئاسة الأدميرال كاناريس Kanares محل حكومة كوموندوروس ضمت أربعة رؤساء وزراء سابقون وتولى وزارة الخارجية فيها خاريلاوس تريكوبيس Charilaos Trikoupes، واتخذت الاستعدادات اللازمة لتقوية اليونان عسكريا، وحشدت القوات على الحدود العثمانية. ولهذا فعندما طلبت روسيا بعد محنة قلعة بلفنا المساعدة من اليونان وجدت الحكومة اليونانية نفسها في موقف صعب.

فمن ناحية ضغطت بريطانيا عليها بشدة حتى لا تدخل الحرب بل وتعمل على قمع المتمردين في المناطق العثمانية. وكان هذا يعني أنه لو دخلت اليونان الحرب فإن بريطانيا قد تساعد الدولة العثمانية فضلا عن أن القوات العسكرية اليونانية لم تكن جاهزة للحرب. ومن ناحية أخرى إذا لم تدخل الحرب فمن المحتمل أن الحكومات السلافية سوف تجني وحدها فوائد انتصار روسيا، ذلك أن صراع المصالح الصربية والبلغارية في مقدونيا كان شيئا مخيفا.

وفي مفاوضات مؤتمر الآستانة لم تقدم بريطانيا أو روسيا لحكومة اليونان أية ضمانات محددة بشأن مسألة المكاسب الإقليمية، بل إنه في أثناء أزمة حصار قلعة بلفنا قدمت روسيا وعودا غامضة تتعلق بتساليا وإبيروس دون إشارة إلى مقدونيا وتراقيا وهما محل جدل كبير. وهكذا ورغم أن جهود حكومة اليونان الدبلوماسية في تحقيق الآمال القومية قد أخفقت فقد واجهت الحقيقة القائلة بأن الرأي العام أصبح مع الحرب، وتحددت احتمالات التحرك في احتمالين : إما أن تدخل اليونان الحرب، وإما أن تحرض اليونانيين في الممتلكات العثمانية على الثورة.

على كل حال .. كان سقوط قلعة بلفنا في يد الروس صدمة لكل من الحكومتين اليونانية والصربية، وزادت المخاوف من أن الحرب قد تنتهي وتطوى معها ادعاءات اليونان أو مطالبها، وزاد من احتمال هذه النتائج سقوط آدريانوبل في ٢٠ يناير ١٨٧٨. وآنذاك شعر اليونانيون أن ملكهم جورج كان في خوف حقيقي من أن يفقد العرش، ومن ثم أمر بتحريك جيشه باتجاه الحدود. ولما كان هذا الإجراء غير دستوري فقد تسبب في أزمة داخلية سريعة أدت إلى تشكيل حكومة جديدة برئاسة كوموندوروس تولى وزارة الخارجية فيها تيودور ديليانيس Deliyannes الذي كان مع الحرب. واندلعت المظاهرات في شوارع أثينا، وأصدرت الحكومة التي كانت مع الحرب بوضوح توجيهاتها لبدء حالة التمرد العام في تساليا وإبيروس ومقدونيا. وفي الثاني من فبراير أعلنت أن قواتها قد تدخل مناطق عثمانية "لحماية المسيحيين" من ثورات مماثلة. غير أن اليونان شأن الصرب تحركت متأخرا فقد علمت في الثالث من فبراير أن هناك هدنة وقعت بين روسيا والدولة العثمانية في يوم ٣١ يناير لم يرد ذكر لليونان فيها. وعلى هذا وضحت المخاوف التي وضعتها اليونان في اعتبارها، فمن الممكن والحال كذلك أن تركز القوات العثمانية هجماتها على اليونانيين، وأن تنسحب القوات اليونانية خلف حدود بلادها، وتتدخل القوى الدولية لمنع مزيد من التحركات العثمانية. وفي نهاية الأمر وجدت اليونان نفسها في موقف ضعيف بالنسبة لشروط الصلح المقبلة، فقد تحصل على مساندة روسيا وكذلك بريطانيا التي لم تكن ترغب من البداية أن تدخل اليونان الحرب.

لقد أدى انتصار روسيا في الحرب ونهاية الصراع مع الدولة العثمانية على ذلك النحو إلى ازدياد مخاوف رومانيا والصرب واليونان على حد سواء، فقد عكست بنـــود اتفاقيـــة الهدنة في يناير نيات روسيا تجاه البلقان، وكانت صدمة عميقة لهذه الدول الـــثلاث. وفـــي مقدمة هذه المخاوف البند الخاص بإيجاد دولة بلغاريا الكبرى، وهو ما اتضح بشكل محـــدد في معاهدة سان ستيفانو في ٣ مارس ١٨٧٨. وقد أدت هذه المعاهدة التـــي قامـــت علـــى التفاوض الثنائي بين روسيا والدولة العثمانية إلى كسر سلسلة من المعاهدات الدولية عقدت قبيل الحرب بما فيها التحالفات التي عقدت مع النمسا. وكانت أهم ملامـــح هـــذه المعاهـــدة شأن اتفاقية الهدنة البنود الخاصة بإقامة بلغاريا والتي سوف تجمع في طياتها مناطق شمال وجنوب جبال البلقان أي تراقيا ومعظم مقدونيا، وبهذا سوف تكـــون أقـــوى دول البلقـــان، وسوف تكون تحت هيمنة روسيا من خلال وجود جيش روسي على أراضيها لمدة عـــامين (طبقا للمعاهدة)، فضلا عن أن إمارة الجبل الأسود التي كانت تتمتع بتأييد روسيا حصـــلت على مكاسب ضخمة واتسع حجم مساحتها ثلاثة أضعاف.

أما حكومات البلقان الأخرى فلم تنل من هذه الحرب إلا قليلا من المكاســـب باســـتثناء اليونان التي لم تحصل على شيء على الإطلاق. فالصرب التـــي كانـــت تريـــد أن تضـــم باشويات نيش وبريزرن وسكوبيه ونوفي بازار فضلا عن فيدين ومناطق أخـــرى محيطـــة أخذت فقط نيش وبعض أراضي أخرى بلغت مساحتها جميعا حوالي ١٥٠ ميلا مربعا. أما رومانيا حليفة روسيا فربما تلقت أسوأ معاملة من الجميع إذ قامت روســـيا بإعـــادة ضـــم الثلاثة أحياء جنوبي بسارابيا والتي كانت قد فقدتها بعد حرب القرم، رغم تعهدها لرومانيـــا بضمان وحدة أراضيها في مقابل تنازل الدولة العثمانية عن دلتا نهر الـــدانوب ودوبروديـــا لرومانيا. ويضاف إلى هذه النتائج إعلان استقلال الصرب ورومانيا والجبل الأســـود دول مستقلة طبقا لنصوص اتفاقية الهدنة.

والحق أن شعوب البلقان لم تكن وحدها التي فزعت من هذه التســـوية (معاهـــدة ســـان ستيفانو) بل إن النمسا وبريطانيا وجدتا استحالة قبولها، كما لم تتصور أي دولة من الـــدول الكبرى إقامة دولة بلغارية قد تسيطر استراتيجيا على شبه جزيرة البلقان كلها مـــع وجـــود جيش روسي بين ظهرانيها وعلى مسافة قريبة من الآستانة، فضلا عن تجاهـــل الاتفاقـــات التي منحت البوسنة والهرسك للنمسا من قبل، فضلا عن أن روســـيا بمقتضـــى التســـوية حصلت على أحد الأقاليم العثمانية بآسيا وهو ما يضر بمصـــالح بريطانيـــا. وعلـــى هـــذا سرعان ما نشأت أزمة دولية حول بنود سان ستيفانو، وبعد فترة من المفاوضات المستمرة وافقت روسيا على أن تعرض المعاهدة للمراجعة بمعرفة الدول الكبرى في مؤتمر يعقد في برلين في شهر يونية. وقبل أن ينعقد هذا المؤتمر كانت روسيا قد اتفقت مع إنجلترا علـــى

التغييرات الأساسية التي يجب إحداثها وأهمها موافقة روسيا على تقسيم دولة بلغاريا الكبرى.

وهكذا وقبيل افتتاح المؤتمر في برلين وجدت حكومات البلقان نفسها في وضع العاجز اليائس فقد تم اتخاذ القرارات الكبرى مسبقا في عواصم كل من المانيا وبريطانيا والنمسا وروسيا وقبيل عقد المؤتمر، وأصبح مصير تلك الحكومات يتوقف على قدر المساومة التي يمكن أن تقوم بها القوى الكبرى الراعية لها. وربما كان أقوى رد فعل لشروط الصلح جاء من رومانيا التي حرمت من أراضيها القومية، وظل الجيش الروسي في أراضيها طبقا لأحد مواد معاهدة سان ستيفانو التي نصت على مروره في أراضيها خلال العامين التي يحتل فيها هذا الجيش بلغاريا. وأكثر من هذا أن روسيا أخذت تضغط على رومانيا لعقد اتفاق جديد بخصوص مرور الجيش الروسي في أراضيها. ولما كانت رومانيا تخشى من أن تؤدي إطالة وجود القوات الروسية بها إلى إعادة اعتبارها محمية روسية فقد قاومت هذا الإجراء وطلبت المساعدة الخارجية للتغلب على هذا الضغط. ورغم أنه لم يكن لرومانيا أصدقاء حقيقيون أو رعاة من بين الدول الكبري لمساندتها، إلا أن النمسا كانت ترغب في الإبقاء على صداقة رومانيا قدر الإمكان لا لشيء إلا لاحتمال انفجار حرب جديدة نتيجة شروط الصلح، وهو ما جعل علاقة رومانيا بالنمسا وثيقة.

أما الصرب فكانت في موقف مشابه لا تحسد عليه، فرغم أن معاهدة سان ستيفانو قد أشارت بوضوح إلى تخلي روسيا عن إدعاءاتها في الصرب، إلا أن الدبلوماسيين الروس أبلغوا مندوبي الصرب بوضوح أن عليهم أن يطلبوا مساعدة النمسا في هذا الشأن. كما أن الصربيين شعروا بمرارة شديدة من إقرار معاهدة سان ستيفانو قيام دولة بلغارية أقوى بكثير من دولتهم. ولما لم يكن أمام الصرب أي بدائل أخرى فقد اتجهت للنمسا للحصول على تأييدها باعتبارها أحد القوى الكبرى، فما كان من النمسا إلا أن أصرت على إجراء مفاوضات عاجلة لعقد اتفاقية اقتصادية بين الطرفين تم توقيعها في ٨ يوليو ١٨٧٨ بمعرفة ريستش وآندراسي كانت أكثر فائدة للنمسا وأقل إضرارا بمصالح الصرب، تناولت مشكلات التجارة والسكك الحديدية وحق النمسا في تحسين الملاحة في نهر الدانوب عند البوابات الحديدية كما تضمنت مادة بشأن عقد معاهدة في المستقبل بشأن التوحيد الجمركي بينهما.

ورغم أنه لم يسمح لأي حكومة بلقانية بالاشتراك اشتراكا كاملا في أعمال مؤتمر برلين، إلا أن كل حكومة تمكنت من إرسال ممثلين لها لتوضيح وجهة نظرها أمام الجلسات التي كانت تخصص للمسائل المتصلة اتصالا مباشرا بها. وفي كل الأحوال لم تفلح الحجج التي قدمها أولئك الممثلون في تغيير أي قرار من القرارات الكبرى، فمثلا

تحدث براشيانو وكوجلينشينو حديثا طويلا احتجاجا على فقدان بلادهم (الصرب) لجنوبي بسارابيا دون جدوى، وكذلك أبدى ديليانيس (رئيس حكومة اليونان) حججا قوية بشأن حق بلاده في تراقيا وتساليا وكريت. وبينما كانت فرنسا تؤيد اليونان دون تحفظ، بدا لوهلة أن بريطانيا قد تؤيد مطالب اليونان كنوع من كبح مكاسب السلاف.

على كل حال .. لقد كانت معاهدة برلين التي تم التوصل إليها في ختام أعمال المؤتمر أهم الاتفاقيات قاطبة بالنسبة لشعوب البلقان خلال القرن التاسع عشر، وكان الاختلاف الرئيسي بينها وبين معاهدة سان ستيفانو ما يتعلق فقط بأراضي بلغاريا الكبرى التي قسمت بلغاريا إلى ثلاثة أجزاء وهي : بلغاريا (الحقيقية) وهي منطقة شمال جبال البلقان تشمل صوفيا وتصبح إمارة ذات حكم ذاتي تابعة للدولة العثمانية وتدفع جزية؛ والجزء الثاني يتكون من شرق روميليا جنوب الجبال ويكون ولاية شبه حكم ذاتي يحكمها مسيحي يختاره السلطان العثماني وتوافق عليه الدول الكبرى؛ والجزء الثالث وهو مقدونيا وتراقيا تستعيده الدولة العثمانية. وتبقى القوات الروسية في بلغاريا الأصلية لمدة تسعة أشهر. أما الجبل الأسود فقد تم الاعتراف باستقلالها وتقلصت مكاسبها ولكنها ظلت تحصل على توسعات إقليمية ملحوظة ولها مغزاها. وأما الصرب فقد أضافت لمساحتها مائتي ميل مربع من الأراضي بضمها كل من نيش وبايروت Pirot وفرانيه Vranje وليس فقط مائة وخمسون كما كانت تأمل كما تم الاعتراف باستقلالها. أما بالنسبة لرومانيا فقد ظلت أمورها كما تم الاتفاق عليه في معاهدة سان ستيفانو وتم ربط الاعتراف باستقلالها بشروط تتعلق باليهود سوف نناقشها فيما بعد.

وأما اليونان فلم تحصل على أية أراضي بشكل مباشر، ذلك أن المؤتمر دعاها والدولة العثمانية للتفاوض لضبط الحدود بينهما في تساليا وإيبيروس ونصت المادة ٢٤ من المعاهدة على أنه في حالة فشل المفاوضات فإن الدول الكبرى سوف تتوسط في الأمر. وقد حاولت اليونان تنفيذ هذا القرار بسرعة لكن الدولة العثمانية-كما كان متوقعا- كانت تعمل قدر الإمكان على تأخير بدء التفاوض. وأخيرا التقى الطرفان في بريفيزا Preveza في فبراير ١٨٧٩ ولما أخفقت المفاوضات بينهما اضطرت القوى الكبرى للتدخل حيث عقد مؤتمر في الآستانة من أغسطس إلى نوفمبر ١٨٧٩ دون التوصل إلى شيء. لكن قضية اليونان حصلت على مساعدة من خلال وجود حكومة ليبرالية في بريطانيا في ١٨٨٠ برئاسة وليام جلادستون عاشق الهللينية، وعلى هذا وفي مؤتمر دولي عقد في برلين في يونية ١٨٨٠ حصلت اليونان على تسوية حدود مرضية. ولكن فرض التسوية كان يستدعي استخدام القوة فلم تكن الدولة العثمانية هي الوحيدة التي اعترضت على التسوية بل إن الألبانيين-كما حدث عند تسوية حدود الجبل الأسود- قاوموا أي تغيير

للحدود. وأخيرا وفي يوليو ١٨٨١ نجحت القوى الكبرى في تسوية المسألة حيث أخذت اليونان تساليا وجزء من إيبروس فقط وهي مساحة أقل مما كانت تأمل ثم رسمت الحدود بشكل نهائي في عام ١٨٨٢.

على أن التوسع الإقليمي لم يقتصر على الكيانات الصغرى بل إن الدول الكبرى تمتعت بهذا التوسع حيث حصلت روسيا على جنوبي بسارابيا، وحصلت النمسا على حق احتلال البوسنة والهرسك وإدارتهما وكذا إدارة سنجقية نوفي بازار. وأكثر من هذا أن الدولة العثمانية أرغمت على أن تتنازل لروسيا عن باطوم وقارص وأردهان وهي مناطق آسيوية فضلا عن خسائرها في أوربا ذاتها كما رأينا، كما حصلت بريطانيا على جزيرة قبرص بمعاهدة منفصلة. وفي كل هذه التسويات والتوسعات كانت الدولة العثمانية هي الضحية الرئيسية لمعاهدة برلين ذلك أن كل من الصرب والجبل الأسود ورومانيا أصبحت دولا مستقلة وأصبحت بلغاريا تتمتع بحكم ذاتي ، ولو أن الدولة العثمانية ظلت تحتفظ بسيطرتها على تراقيا ومقدونيا والأراضي الألبانية وهي مناطق لم يتقرر مصيرها إلا بعد خمس وثلاثين عاما.

والخلاصة أنه بعد مؤتمر برلين أعادت القوى الرئيسية في أوربا بناء تحالفاتها. ففي ١٨٧٩ عقدت المانيا والنمسا حلفا ثنائيا انضمت إليه إيطاليا في ١٨٨٢ فأصبح يعرف بالحلف الثلاثي وظل قائما حتى الحرب العالمية الأولى. وفي ١٨٨١ تجاوزت روسيا والنمسا ما بينهما من جراح قديمة ووقعتا مع المانيا اتفاقية أنعشت تحالف الأباطرة الثلاثة. وكانت المادة الثانية في معاهدة هذا التحالف تخص البلقان وتقضي بالتصرف الجماعي لمواجهة أية تغيرات قد تحدث هناك. كما نص التحالف على أن تقوم المانيا والنمسا بتأييد التفسير الروسي للاتفاقيات الدولية في حالة غلق المضايق العثمانية. وأبدى الثلاثة استعدادهم لقبول رغبة روسيا في توحيد بلغاريا وشرقي روميليا مستقبلا، وضم النمسا للبوسنة والهرسك حال تكون الفرصة متاحة في أي وقت. وبهذه التحالفات تم تأسيس توازن بين القوى الكبرى في البلقان على حين ظلت فرنسا معزولة عن هذه الترتيبات حتى تسعينيات القرن التاسع عشر.

بلغاريا تحت الحكم الذاتي
١٨٧٨-١٨٩٦

رغم أن أحداث السبعينيات كما عرضنا لها في الفصل السابق انتهت بإنشاء كنيسة بلغارية منفصلة وإيجاد حكومة ذاتية بلغارية عام ١٨٧٨، إلا أن القوميين البلغار اعتبروا هذه النتائج مخيبة للآمال وظلوا يعتبرون حدود بلادهم الحقيقية هي ما حددته معاهدة سان ستيفانو وليس مؤتمر برلين. ومع ذلك فلقد تحقق الكثير من الآمال فقد أصبح هناك حكم ذاتي بلغاري على الأقل رغم استمرار السيادة العثمانية، وهناك عاصمة في صوفيا، وأمير حاكم، ونظام دستوري تضمنه الدول الكبرى، وتنظيم خاص لمنطقة شرق روميليا يستند إلى قانون تشريعي خاص، ويدير شؤونها محافظ عام مسيحي يعينه السلطان العثماني وتوافق عليه الدول الكبرى. والحق أن انفصال بلغاريا وشرق روميليا عن بعضهما البعض على ذلك النحو كان في عرف مؤتمر برلين أمرا مؤقتا وأنهما لا بد أن يتوحدا في النهاية. أما الجزء الثالث من بلغاريا الكبرى وفق سان ستيفانو ألا وهي مقدونيا فقد رجعت للسيادة العثمانية المباشرة كما سبقت الإشارة.

غير أن هذا التقدم السياسي الذي حققته بلغاريا صاحبه بعض أوجه القصور وبعض العيوب، فقد أدركت حكومتها أنه كلما ضعفت السيطرة العثمانية كلما زاد النفوذ الروسي بشكل حاد مثلما كان حال إمارتي الدانوب (رومانيا) بعد الحرب الروسية-العثمانية ١٨٢٨. ومن ناحية أخرى كانت لبلغاريا أهمية استراتيجية قصوى بالنسبة لروسيا لقربها من المضايق العثمانية واستانبول، وكانت روسيا قد عزمت على جعل صوفيا (عاصمة بلغاريا) مركزا أماميا يعتمد عليه لمصالحها. ولما كانت الدول الكبرى قد اعترفت بوضع متميز وسيادي لروسيا في بلغاريا الجديدة فقد أصبح بإمكان المسئولين الروس أن يتصرفوا بحرية نسبية في هذه البلاد كما يحلوا لهم. وكان هؤلاء المسئولون مهتمون حقيقة وبإخلاص بوضع نظام إداري للبلاد متقدم قدر الإمكان، ووضع أساس لبناء علاقة صداقة حقيقية في المستقبل بين بلغاريا وروسيا مثلما كان الحال في إمارتي الدانوب أثناء إدارة كيسليف Kiselev.

وفي هذا الخصوص كانت هناك مشكلتان تطلبتا اهتمام روسيا بشكل عام، تتعلق الأولى بوضع دستور، والثانية تختص بانتخاب أمير لحكم البلاد. وكان وضع الدستور له أولوية خاصة وأن مؤتمر برلين قرر أن الجيش الروسي الذي يحتل بلغاريا سوف يرحل بعد تسعة أشهر من التصديق على معاهدة برلين. وللحيلولة دون وقوع فوضى سياسية

وإدارية في البلاد قد تتخذها الدولة العثمانية أو بريطانيا و فرنسا ذريعة للتدخل في شؤون بلغاريا الداخلية فقد عزمت روسيا على وضع دستور قبل أن يحين موعد رحيل جيشها عن البلاد. وعلى هذا وفي نوفمبر ١٨٧٨ انتهى المندوب الإمبراطوري الروسي في بلغاريا الأمير دوندوكوف-كورساكوف ومساعديه من وضع مشروع الدستور على نفس مبادىء دستوري الصرب ورومانيا.

ثم أرسل المشروع إلى روسيا لمراجعته بمعرفة وزيري الخارجية والحربية ولجنة خاصة. وكان رأي جيرز N.K.Giers القائم بعمل وزير الخارجية أنه يجب تركيز السلطة الرئيسية في الدولة في الهيئة التنفيذية أي الأمير الحاكم، على حين كان من رأي زميله ميليوتين Miliutin وزير الحربية أن نفوذ روسيا في بلغاريا لا بد وأن يعتمد على التأييد الشعبي وليس على حاكم أجنبي يأتي ليحكم البلاد ولم يكن قد تم اختياره بعد، وهذا يعني أن السلطة المطلقة يجب أن توضع في هيئة تشريعية وليس في يد الحاكم. كما أشار ميليوتين مسألتين أخرتين الأولى: ألا يكون طابع دستور بلغاريا أكثر محافظة من دستوري رومانيا والصرب، بل ينبغي أن يكون نموذجا يحتذى وليس صورة معكوسة، والثانية: أن الدستور ينبغي أن يكون أكثر تقدمية من القانون الأساسي الذي وضع لشرق روميليا. فإذا ما تحقق هذا فإن أهالي شرق روميليا قد يتحمسون للدخول في وحدة مع بلغاريا. وباختصار كان يريد أن تصبح بلغاريا نموذجا لدولة تقدمية في البلقان. أما وقد شاعت فكرته فقد أصدر جيرز تعليماته إلى دوندوكوف-كورساكوف لإخبار الجمعية الدستورية البلغارية التي كان يجري تشكيلها بأن الدستور الذي قدمته روسيا هو مجرد اقتراح وأن للوفود المعنية "الحرية الكاملة" لإبداء أرائهم بشأنه والتوصل إلى قرارهم الخاص. والحقيقة أن الحكومة الروسية لم تمارس أية ضغوط على أعضاء الجمعية خلال مناقشة مشروع الدستور.

وفي فبراير ١٨٧٩ اجتمعت الجمعية التأسيسية لوضع الدستور في تورنوفو Turnovo وكانت تتكون من ٢٣١ عضوا منهم ٨٩ تم انتخابهم على أساس مندوب واحد لكل عشرة آلاف رجل ذكر، والآخرون تم اختيارهم من السلك الكنسي ومن موظفي مجالس المدن والأحياء. وعلى هذا أصبح واضحا وبسرعة أن الجمعية منقسمة بين مجموعتين متعارضتين: مجموعة كونت حزب المحافظين والأخرى كونت الحزب الليبرالي. وكان قوام المحافظين العناصر الأكثر ثروة وجاه وغنى والأفضل تعليما، وكان من بينهم ديميتور جريكوف Dimitur P.Grekov، وتيودور إيكونوموف Ikomonov، وقسطنطين ستويلوف Stoilov. وكان هؤلا قبل عام ١٨٧٨ (أي قبل مؤتمر برلين) يؤيدون اتخاذ سياسة انتقالية متطورة تجاه الدولة العثمانية ويقاومون البرامج الثورية

لتحقيق الاستقلال. كما كانوا يعتقدون بضرورة أن تهيمن الهيئة التنفيذية على أمور البلاد والعباد طالما أن دولتهم ستصبح دولة دستورية. ولما كانوا يظنون أن الناخبين غير ناضجين سياسيا بدرجة كافية فقد أرادوا حاكما قويا أبويا يقود رعاياه ويحسن تربيتهم. وأكثر من هذا كانوا يفضلون أن تكون الهيئة التشريعية من مجلسين، كما كانوا ضد حرية الصحافة. وفي السياسة الخارجية كانوا موالين لروسيا حيث كانت وجهات نظرهم السياسية بشكل عام تتطابق مع وجهة نظر الخارجية الروسية.

أما وجهة نظر الليبراليين في الدستور فقد كانت أقرب إلى وجهة نظر وزير الحربية الروسي. وكان معظمهم قد جاءوا من المدن وليس من الريف وشاركوا من قبل في الحركات الثورية، وفي مقدمتهم بيتكو كارافيلوف Petko Karavelov، وبيتكو سلافيكوف P.R.Slaveikov، واستفان ستامبولوف Stambolov، ودراجان تزانكوف Dragan Tsankov. ولأن كثيرا منهم تعلم في الخارج أو اطلع على أفكار الغرب بطريقة أو بأخرى فقد كانوا أكثر ديموقراطية ولا يقبلون مساومة في مسألة وجود حياة برلمانية وحريات مدنية فضلا عن أنه كان بينهم خطباء مفوهين نجحوا في أن تسود أفكارهم في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور. وهكذا فإن دستور تورنوفو ١٨٧٩ كان وثيقة ليبرالية غاية في التطرف إذ وضع السلطة الرئيسية في الحكم في الهيئة التشريعية.

ولقد نص الدستور على إنشاء مجلسين : الجمعية العمومية وهي هيئة تشريعية تقليدية، والهيئة القومية الكبرى Grand National ويدخل في اختصاصها التعامل مع الأمور غير العادية مثل التنازلات الإقليمية، وتعديلات الدستور، وانتخاب الحاكم الجديد. أما الجمعية العمومية فتتكون من أعضاء يتم انتخابهم بواقع مندوب واحد لكل عشرة آلاف شخص من السكان وعلى أساس حق التصوت العام، ولها حق التشريع ومراقبة الموازنة العامة، وللحاكم حق إصدار مراسيم حكومية أثناء وجودها في إجازة، ولا يمكنه فرض ضرائب جديدة لأن هذا الإجراء من حق الجمعية العمومية فقط ودون منازع. وللأعضاء التعبير عن أرائهم في جلسات الجمعية في حرية تامة، ولهم حصانة قضائية، ولا تجتمع إلا مرة واحدة سنويا وبدعوة من الحاكم ولمدة شهرين ابتداء من ١٥ أكتوبر من كل عام.

ورغم هذه السلطة التشريعية القوية التي تتمتع بها الجمعية العمومية، إلا أن الحاكم كانت له صلاحيات كثيرة فهو الذي يدعوها للانعقاد، وهو الذي يأمر بفض اجتماعتها، وهو الذي يؤجل انعقاد جلساتها لمدة لا تزيد على شهرين، وهو الذي يعين وزراء الحكومة وكل المسئولين في الدولة، والوزراء مسئولون أمامه وأمام الجمعية. غير أن الدستور لم

يحدد ما الذي يتعين اتخاذه في حالة نشوب خلاف حول مسألة ما، ذلك أن إصدار القانون يتطلب توقيع الحاكم والوزراء. ومن ناحية أخرى فالحاكم يتمتع بالسلطة التقليدية التي لحاكم أي دولة، فهو القائد الأعلى للجيش، وهو الذي يتولى العلاقات الخارجية لبلاده.

كما تم تقسيم البلاد إداريا إلى عدة محافظات Okruzi، وكل محافظة تنقسم إلى مراكز Okolii، وكل مركز إلى مدن أو قرى، وكل مدينة أو قرية إلى نواحي Obshtini، وكل محافظة يديرها محافظ يعينه الأمير الحاكم ويساعده مجلس ينتخب أعضاؤه انتخابا عاما لمدة ثلاثة سنوات، ويختص بتقدير الضرائب وإعداد الموازنة وإدارة الشؤون العقارية والملكيات في المراكز والمحافظة. وأما المراكز فإنها تتبع المحافظات ويديرها نواب للمحافظ وكل منهم مسئول عن الشرطة وإقرار النظام. وأما الناحية وهي أصغر وحدة إدارية فقد أبقي عليها الدستور وعلى وظائفها حيث أنها لعبت دورا له مغزاه في بلغاريا أثناء الحكم العثماني. ويدير الناحية مجلس منتخب يختار من بين أعضائه العمدة واثنان مساعدين له ويقوم العمدة بإدارة شؤونها ويقوم بدور همزة الوصل مع الإدارات الرئيسية في الحكومة. وبمعنى آخر فقد احتفظت بلغاريا بمقتضى الدستور بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي بالقياس إلى غيرها من الحكومات البلقانية المجاورة.

وقد نص الدستور أيضا على إيجاد نظام قضائي، وعلى حماية الحريات المدنية، وضمان حرية الكلمة والصحافة والاجتماع والاتصال شأن دساتير بلاد البلقان. كما نص على حماية الملكية الخاصة ومنع التفتيش بإذن قانوني، واعتبار البريد والتلغراف من المسائل السرية لا يجوز التجسس عليها، وحق الشكوى مكفول للجميع. غير أن تطبيق هذه الضمانات كان يحتاج إلى وقت طويل شأن ما يحدث في كل مكان.

وبمجرد صدور هذا الدستور الليبرالي كانت المشكلة التالية هي اختيار الأمير الحاكم. ومثلما حدث في اليونان تولت الدول الكبرى تسمية المرشح وكانت قد اتفقت في برلين على ألا يكون الأمير المرشح أحد أبناء الأسر الملكية الكبيرة. وعلى هذا وبعد عدة مشاورات تم اختيار الكسندر الباتنبرجي of Battenberg أمير إمارة هيس Hesse ، وكان في الثانية والعشرين من عمره ويعمل ليفتنات بالجيش. وهكذا تلقت بلغاريا شأن كل من رومانيا واليونان أميرا ألمانيا ليحكمها. وقد بدا أن اختيار الكسندر كان جيدا بنظرة أولية، فقد كانت عمته إمبراطورة روسيا، أي أنه ابن أخت قيصر روسيا. ولما كان من المفترض أن يكون لروسيا نفوذا واضحا في بلغاريا الجديدة فقد كانت تلك العلاقة على جانب كبير من الأهمية. ومن الطريف أن نذكر أن هذا الأمير الصغير لم يكن موضع حسد القيصر وزوجته على هذا المنصب، فعندما ظهر اسمه كمرشح صرح الكسندر الثاني

قيصر روسيا أنه لا يرغب لابن اخته هذا الوضع الصعب. ورغم أنه غير رأيه فيما بعد، إلا أن زوجته الإمبراطورة ظلت تعارض بشدة تعريض قريبها للمشكلات التي قد يواجهها في بلغاريا.

ولقد قبل الكسندر عرش بلغاريا لا لشيء إلا لأنه لم يكن يأمل كثيرا في الترقي في الجيش الألماني. ورغم روابطه العائلية الملكية العظيمة، إلا أن أصوله الأرستقراطية وحياته العسكرية زودته بخبرات محدودة لم تكن لتساعده في حكم دولة فلاحين وضع لها دستور على درجة عالية من الليبرالية. ومثلما فعل الأمير تشارل ملك رومانيا رأينا الكسندر قد عقد نيته لحكم بلغاريا بطريقة أو بأخرى. وكانت مشكلته أنه وبخلفيته الأرستقراطية لم يكن ليقبل كثيرا القيود الدستورية الموضوعة ولا يقبل أيضا أفكار الحزب الليبرالي المسيطرة هناك. وعلى هذا ومع أول قرار اتخذه وقع الصدام الذي لم يكن من الممكن تحاشيه، فبدلا من أن يختار أحد أعضاء الحزب الليبرالي صاحب الأغلبية لتشكيل الحكومة، أو يشكل حكومة إئتلافية كما اقترح عليه البعض، عهد بتشكيل الحكومة إلى بورموف T.S.Burmov وهو شخص محافظ. وكان هذا معناه أنه أراد أن يفهم الجميع من اللحظة الأولى أنه سوف يحكم البلاد متجاهلا الدستور والقوى الليبرالية.

وكان على بلغاريا لكي تدافع عن نفسها وتستعد للتوحد مع شرق روميليا في المستقبل أو ضمها أن تضمن وجود جيش نظامي مزودا بالأسلحة المناسبة. وتحقيقا لهذا الغرض لم يكن من الممكن الاستغناء عن مساندة روسيا وتأييدها. وعلى هذا ورغم أن الأمير الكسندر كان حرا في اختيار وزير الحربية فقد كان من المفهوم أنه لا بد وأن يتشاور مع عمه قيصر روسيا في هذا الاختيار الذي انتهى بتعيين بارنسوف P.D.Parensov أحد جنرالات الجيش الروسي لكي يقوم بتدريب الجيش البلغاري. ولما كان بارنسوف يتصرف في ضوء توجيهات رئيسه ميليوتين فسرعان ما اختلف مع الأمير (الحاكم) ووقف إلى جانب الليبراليين. ورغم ذلك فلم يكن باستطاعة الأمير أن يستغني عن خدماته أو عزله لأنه ضابط روسي عينه قيصر روسيا لهذه المهمة.

ولكي تتعقد الأمور أكثر وأكثر رأينا أن القنصل العام الروسي دافيدوف A.P.Davydov في صوفيا الذي يتلقى تعليماته من وزارة الخارجية الروسية يقف بكل ثقله خلف الأمير وجماعة المحافظين. وبمعنى آخر كان المسئولان الروسيان الرسميان في بلغاريا (مسئول الجيش والقنصل) يتبعان سياسات على طرفي نقيض، وأصبح من المفهوم أن الأمير والحزبين الرئيسيين والمواطنين البلغار الذين يتبع كل منهم سياسات الحزب التابع له قد وقعوا في اضطراب شديد.

والحاصل أن الصراع بين الأمير ومعه المحافظين من جهة وبين الليبراليين من جهة أخرى أخذ يشتد بوضوح على مدى العامين التاليين. فقد كان خصوم الأمير يتشككون كثيرا في مستشاريه الألمان، وقد أزعجهم إزعاجا شديدا تفكيره في إدخال ضباط المان في جيش بلغاريا. وبدا الأمر كما لو كان الأمير يعمل للسيطرة على الجيش لإعداد إنقلاب coup d'etat ، وعلى هذا إزداد اقتناعه بأنه يجب إيقاف العمل بالدستور أو البحث عن وسائل للتحايل عليه. ومن باب الاستعداد للقيام بتغيير في الدستور وجدنا الأمير وعائلته يلتمسون من قيصر روسيا المساندة فيما ينوي الأمير عمله، ولكن دون جدوى. وفجأة وبشكل غير متوقع تم اغتيال القيصر الكسندر الثاني في ١٨٨١ وخلفه على العرش ابنه الكسندر الثالث وهو شديد الرجعية، والذي بفضل موقفه أصبح بإمكان حاكم بلغاريا أن يوقف العمل بالدستور في ظل موافقة روسية رسمية.

ورغم أن أمير بلغاريا كان يعتقد أن بإمكانه حكم البلاد حكما قويا، إلا أنه سرعان ما واجه مشكلة حادة تمثلت في أن قيصر روسيا (الكسندر الثالث) كان رجلا اوتوقراطيا يطلب من الجميع احترامه وطاعته بما فيهم حاكم بلغاريا. وأكثر من هذا أنه كان يعتبر بلغاريا مجرد تابع لروسيا أو مجرد إقليم في إمبراطوريته الشاسعة، على حين كان أمير بلغاريا يعتقد أنه يمكنه أن يتعامل مع القيصر كقريب وكشخص مساو له. وكان هذا يعني أن صراعا وحشيا بين الرجلين لم يكن من الممكن تحاشيه، وأكثر من هذا فقد بدا واضحا أن الروس والبلغار لم يكونوا متعاونين في كافة المستويات الوظيفية والإدارية، ولم يقتصر الاضطراب العصبي على مستوى الحكام. وكان أكبر مظهر للصراع قد حدث في الجيش بين صغار الضباط البلغار والعسكريين من أصول بلغارية وبين رؤسائهم الروس وذلك بسبب تخصيص الرتب العسكرية في الجيش البلغاري من رتبة الكابتن فما فوق للروس، مما جعل شباب البلغار الطموح يدركون أن ترقياتهم في الجيش محدودة ومقيدة. كذلك وقعت مصادمات مشابهة داخل مختلف الأجهزة الإدارية في البلاد بسبب تصرفات بعض الرسميين الروس التي كانت فوق الاحتمال.

ونتيجة لكل هذه المواقف تدهورت العلاقات الروسية-البلغارية بشكل حاد، ففي عام ١٨٨٣ وجد الليبراليون أنفسهم وهم الذين كانوا يقاومون الأمير بقوة قد اقتنعوا بأنهم استبدلوا بالسيطرة العثمانية سيطرة روسية. ومن هنا ولكي تبرهن الأحزاب السياسية المتنافسة على قدرتها في حكم أنفسهم بأنفسهم اصطفت جميعها وراء الأمير لتكوين جبهة متحدة في مواجهة المسئولين الروس. وبادر الأمير من جانبه بإعادة العمل بدستور تورنوفو وأصبح حاكما حقيقيا لدولة بلغاريا، وأصبح هناك ولأول مرة منذ ١٨٧٩ مظهر للوحدة في البلاد. على أن هذا النصر الذي أحرزته القوى السياسية في بلغاريا مع الأمير

جعل قيصر روسيا يضيق ذرعا ومن ثم قرر الإطاحة به. كما أصبح واضحا للأمير الكسندر أنه طالما يحكم بلغاريا فإن روسيا سوف تعارض وحدة بلغاريا وشرق روميليا. وآنذاك تطورت الحوادث في الإقليم تطورا جعل مسألة الوحدة يمكن أن تثار بطريقة أو بأخرى.

ولما كانت روسيا قد اتفقت على إنشاء بلغاريا بحدودها وفق مؤتمر برلين في ١٨٧٨ فقد ظلت منطقة شرق روميليا في يد هيئة دولية من الدول الكبرى. ولقد قامت تلك الهيئة بإصدار نظام أساسي للمنطقة في أبريل ١٨٧٩ وهو نفس العام الذي صادقت فيه بلغاريا على دستور تورنوفو. وعلى العكس من دستور بلغاريا الذي تمت صياغته بعناية ملحوظة كان النظام الأساسي لروميليا المكون من ٤٩٥ مادة غير قابل للتطبيق، ذلك أن أعضاء الهيئة التي أصدرته تصرفوا بشكل فردي ولم يكن هناك تنسيق فيما بينهم، بل إن الذي حدث أن كل دولة من الدول الكبرى أنيط بها إعداد قسم معين في لائحة هذا النظام. وهكذا صاغ البريطانيون قوانين الانتخاب، وصاغ الإيطاليون البنود المالية، وكان النمساويون مسئولون عن الجانب التشريعي، وقدم الفرنسيون نظامهم الإداري وتعاون معهم الروس في تنظيم الميليشيا العسكرية. وتم اهمال كل ما يتعلق بالحاجات المحلية وعادات الناس. ولكي يمكن إدارة شؤون هذا الإقليم وافقت القوى العظمى على قرار السلطان العثماني بتعيين أليكو باشا Aleko المسيحي حاكما عاما ومعه أحد الألمان للشؤون المالية، وتعيين بريطاني رئيسا للجندرمة، وفرنسي مسئول عن الميليشيا التي كان ضباطها روس أو بلغار مدربون تحت قيادة روسية. وتم منح الإقليم جمعية عمومية تتكون من ٥٦ عضوا، عشرون منهم بالتعيين والباقي بالانتخاب. وبهذا أصبحت روميليا الشرقية نموذجا صعبا لدولة .. فمواطنوها قد ينجذبون إلى بلغاريا ذات النظام الدستوري الذي كان يأمله ميليوتين فيما سبق.

كانت المشكلتان اللتان واجهتا أليكو باشا تتعلقان بمصير الأراضي التي كان المسلمون يملكونها في السابق وتخلوا عنها ووضع السكان المحليون يدهم عليها، وكذا استمرار حماس أهالي روميليا للتوحد مع بلغاريا. أما المشكلة الأولى فقد تم حلها عن طريق إرهاب الملاك السابقين وترويعهم بالثأر منهم لما بدر منهم أثناء المعارك وبالتالي لا يمكن أن يعودوا للمطالبة بأراضيهم. أما أولئك الذين عادوا رغم التهديدات فقد وجدوا أن ضريبة قد فرضت على أراضيهم مقدارها ١٠% من قيمتها، ومن هنا لم يكن أمامهم إلا بيع أراضيهم للوفاء بالضريبة. أما بيوت العثمانيين وأراضيهم ومقاطعاتهم فقد اشتراها فلاحو روميليا. كما تم إنهاء العمل بنظام الملكية والإيجار السابق، وأصبحت أراضي هذا الإقليم مثل أراضي بلغاريا الواقعة على شماله.. ملكيات زراعية صغيرة بشكل أساسي.

أما موضوع وحدة روميليا الشرقية مع بلغاريا فكان على جانب من الخطورة، فمن ناحية كان السكان إجمالا يرحبون بالوحدة وعلى استعداد لاتخاذ الخطوات لإتمامها، ومن ناحية أخرى كان المندوبون الروس في بلغاريا متحمسون بشكل ملحوظ لتحقيق الوحدة، بل وشجعوا الأهالي للعمل من أجل تحقيق هذا الأمل. أما المسئولون الروس الرسميون فقد عملوا من ناحيتهم سواء بموافقة حكومتهم أو عدم موافقتها على احتضان مختلف الحركات التي تسعى لضم روميليا الشرقية وقاموا بتسليح الأهالي سرا. ورغم أن معاهدة برلين (١٨٧٨) حددت حجم الميليشية العسكرية بالبلاد، إلا أنه تم إنشاء أندية رياضية ينخرط فيها الشباب للتدريب على مختلف الرياضات بحيث يصبح من السهولة بمكان تحويل تلك الأندية إلى وحدات عسكرية عند الضرورة.

ولقد كان هذا التعاون المبدئي بين الروس وأهالي روميليا الشرقية بشأن موضوع الوحدة فوق كل المشكلات الأساسية التي رأيناها عند تكوين بلغاريا، ذلك أن بعض الروس في روميليا كانوا يسعون للتمتع بمزايا خاصة لهم على حساب الأهالي. وكان صغار الضباط في ميليشيا روميليا من الأهالي يكرهون رؤساؤهم الروس، وقد شاركهم تلك الكراهية كثير من أعضاء الحزب الليبرالي البلغاري الذين اضطروا لمغادرة صوفيا بعد صدور الدستور بتصديق من قيصر روسيا. وفي عام ١٨٨٤ وكان أمير بلغاريا وقيصر روسيا قد أصبحا أعداء وجد آليكو باشا حاكم روميليا الشرقية نفسه موضع كراهية من قيصر روسيا (الكسندر الثالث). وإذا لم يكن بإمكان القيصر أن يرغم أمير بلغاريا (الكسندر) على التنازل عن عرشه بلغاريا فقد كان بإمكانه إبعاد آليكو باشا الذي كان السلطان العثماني قد عينه ولمدة خمس سنوات. وعلى هذا ففي ١٨٨٤ رفضت روسيا الموافقة على مد ولاية الرجل فترة أخرى واختارت الدول العظمى جفريل أفندي كروستيفتش Gavril E.Krustevich الذي كان مقبولا من روسيا بدرجة كبيرة نظرا لما كان يبدو عليه من ضعف وبالتالي يسهل السيطرة عليه ولم تكن أفكاره القومية الحماسية معروفة آنذاك.

وفي عام ١٨٨٥ كانت الحركة الوحدوية في روميليا نشطة وقوية من خلال اللجان المحلية التي انتشرت في أنحاء الإقليم حتى إذا كان منتصف ليلة ١٧-١٨ سبتمبر ١٨٨٥ أعلن قادة روميليا تدعمهم الميليشيا عزل حكومتهم والاتحاد مع بلغاريا، ولم يبذل كروستيفتش أية مقاومة لعزله. وعلى الفور قام الثوار في روميليا بدعوة أمير بلغاريا لتولي رئاسة الدولة الجديدة المتحدة (اتحاد بلغاريا وروميليا الشرقية). غير أن تلك الدعوة وضعت أمير بلغاريا أمام قرار صعب، فأولا أنه يعلم أن رعاياه البلغار يرغبون رغبة عارمة في تحقيق هذه الوحدة، لكن تحقيقها تحت قيادته قد يجعل وضعه في البلاد عرضة

للخطر، وإذا اختار ألا يقود الوحدة فعليه أن يعد نفسه للتخلي عن العرش. ومن ناحية أخرى فهو قد سبق أن أكد لروسيا في أغسطس أنه لن يكون طرفا في أية حركة تجاه الوحدة، وأن تغيير موقفه بعد شهر واحد من شأنه أن يسيء أكثر وأكثر لعلاقاته مع الروس؛ وثانيا أن الوحدة قد تفتح من جديد باب المسألة الشرقية برمتها دون ضمان أن تكون نتيجتها النهائية في صالح بلغاريا. وهكذا عندما أخبره أحد مستشاريه بوضوح أن عليه أن يختار قيادة الوحدة أو أن يغادر بلغاريا، اختار المغادرة بلا تردد.

وعلى الرغم من أن مسألة الوحدة لم يكن يتوقعها أحد، إلا أن طرحها تسبب في أزمة دبلوماسية لأن قيامها كان يعد خرقا لمعاهدة برلين ومن شأنه بالتالي توريط الدول العظمى. والحال كذلك طفت على السطح مسألة تعويض اليونان والصرب عن الأراضي التي انتزعت من كل منهما عند الاستقلال. ولقد جاء أقوى رد فعل لخطوة الوحدة من روسيا كما هو متوقع ولكي يعبر قيصرها عن رفضه الكامل لها سحب كل الضباط الروس من بلغاريا بقصد إقناع البلغار بأنه دون مساعدة روسيا ستكون الوحدة في خطر، وأنه سوف يتخذ خطوات لعزل أمير بلغاريا عن العرش. وبينما كان القيصر يتصرف في الموقف تحت تأثير غضبه الشخصي كان وزير خارجيته ينظر إلى المشكلة من وجهة نظر الضغط الذي يحتمل أن تواجهه عصبة الأباطرة الثلاثة، واحتمال أن تنتهز النمسا الفرصة لكي تضم البوسنة والهرسك، وأن تدخل اليونان والصرب الأراضي المقدونية.

وهكذا ولكي تحول روسيا دون وقوع انقلاب مفاجيء وهائل في البلقان دعت لمؤتمر على مستوى سفراء الدول الكبرى اقترحت فيه إعادة الأوضاع في المنطقة إلى ما كانت عليه في السابق. وقد أيدتها في هذا الاقتراح حليفتيها النمسا والمانيا، على حين أيدت بريطانيا قيام الوحدة بعد أن غيرت سياستها التي كانت قد اتبعتها عام ١٨٧٨ في مؤتمر برلين (توازن المصالح وتكامل الأراضي العثمانية). ولما كانت بلغاريا المتحدة تقف ضد التوجهات الروسية فكان هذا يعني أنها سوف تكون حاجزا قويا أمام النفوذ الروسي في البلقان وليس نقطة أمامية تعبر منها للبلقان كما وضعت هذا في استراتيجيتها. وكانت المشكلة الكبرى بالنسبة للقوى العظمى هي نفسها المشكلة التي برزت خلال مختلف مراحل الحركة القومية الرومانية ولكن مع تبادل المواقف. وكل ما كان هنالك أن الحكومة العثمانية كانت ترغب في استخدام القوة لحل الاتحاد، لكن روسيا كانت راغبة عن دعم السلطان العثماني في هذا الشأن.

على أن الأمور تطورت لصالح بلغاريا نتيجة لإجراء غير موفق أقدم عليه ميلان Milan أمير الصرب الذي رأي أن الوحدة قد تضر بالتوازن السياسي بين حكومات البلقان وتعطي لبلغاريا ميزة في الصراع الذي قد ينشأ حول مقدونيا، وحتى يحمي مصالح

بلاده بادر بإعلان الحرب على جارته بلغاريا. ونلاحظ أنه لم يوضح إهدافه أمام رعاياه الذين كانوا غير متحمسين كثيرا لهذا الصراع. وعلى الرغم من أن معظم المراقبين كانوا يتوقعون انتصار الصرب في الحرب، إلا أن أمير بلغاريا الكسندر وجيشه الذي أصبح تحت قيادة ضباط صغار حلوا محل الضباط الروس نجحوا في إيقاع الهزيمة بجيش الصرب. وبعد هذا النصر الحاسم اضطرت روسيا للموافقة على الوحدة، وفي ١٨٨٦ قبلت الدول العظمى أن يكون أمير بلغاريا حاكما عاما على روميليا الشرقية لمدة خمس سنوات. ورغم أنه لم تتم تسميته لهذا المنصب بشكل محدد، إلا أن الدول الكبرى فهمت أن الوحدة قد تكون دائمة.

وهكذا وبعد مرور سبع سنوات على توقيع معاهدة برلين (١٨٧٨) تمت وحدة منطقتين من الثلاثة مناطق التي كانت بلغاريا تطالب بها، فبدا أمير بلغاريا (الكسندر) في صورة المنتصر، وأخذ يتلقى مديحا هائلا لمهارته الدبلوماسية، وتم تكريمه لانتصاره على الصرب. غير أن هذا المجد العظيم كان له ثمنه العظيم أيضا. فقد شعر قيصر روسيا (الكسندر الثالث) بالإهانة الشديدة لانتصار قريبه أمير بلغاريا، وأصبح أكثر اقتناعا بأن هذا الأمير هو العقبة الوحيدة أمام حسن العلاقات الروسية-البلغارية ومن ثم قرر الإطاحة به. وعلى هذا بدأ ممثلو القيصر في صوفيا ورجاله يحيكون المؤامرات للتخلص من أمير بلغاريا وقد وجد هؤلاء مساندة من بعض كبار السياسيين البلغار الموالين لروسيا ومن بعض ضباط الجيش البلغاري الساخطين الذين ساورهم الاعتقاد بأنهم لم يكافأوا المكافأة المناسبة لدورهم في هزيمة الصرب. كما كان حلفاء روسيا من جهة أخرى لا يتصورون أن تحصل بلغاريا على مقدونيا دون مساعدة روسيا ومن ثم كانوا على استعداد للتضحية بأمير بلغاريا. وعلى هذا وبعد تخطيط محكم تمكن المتآمرون من القيام بانقلاب في أغسطس ١٨٨٦ حيث أرغموا أمير بلغاريا على التنازل عن العرش ورحل عن البلاد.

وبعد نجاح الانقلاب قام كليمنت الموالي لروسيا بتشكيل حكومة بلغارية جديدة، إلا أنه سرعان ما اتضحت شعبية الأمير المخلوع فقد قامت ثورة مضادة بقيادة استيفان ستامبولوف أحد أبطال انتفاضة ١٨٧٦ البارزين وأحد الوزراء السابقين أرغمت حكومة كليمنت على الاستقالة بعد أيام قليلة من تشكيل الحكومة، وعاد الأمير المخلوع لعرش بلغاريا بعد عشرة أيام من إرغامه على التنازل عن العرش. وكان من بين الجماهير التي احتشدت لتحيته نائب قنصل روسيا في بلغاريا مما جعل الأمير يعتقد أن قيصر روسيا قد سامحه وعفا عنه، ومن هنا بادر بإرسال برقية له دون أن يستشير ستامبولوف (قائد الحركة الشعبية) عبر فيها عن إخلاصه قائلا : "حيث أن روسيا أعطتني تاج العرش فأنا على استعداد تام لإعادته لأصحابه" [1]، فما كان من القيصر الذي لم يوافق على عودة

الأمير إلا أن رد عليه بخشونة وفظاظة قائلا: "لسوف تقدر جنابكم ما ينبغي أن تفعلـه"[٢]، وهكذا لم يكن أمام الكسندر أمير بلغاريا إلا أن يتنازل عن العرش للمرة الثانية.

ورغم أن بلغاريا أصبحت بدون أمير يحكمها، إلا أنه كان بين البلغاريين قائد سياسـي عظيم ألا وهو ستيفان ستامبولوف الذي قام بتشكيل الحكومة. لكنه واجه مشـكلتين أولهمـا مقاومة الضغط الذي تمارسه روسيا وثانيهما اختيار حاكم جديد. وعلى هذا تمست دعـوة الهيئة القومية الكبيرة للتصديق على اختيار الأمير الجديد. لكن روسيا أصرت على إرجـاء عملية الاختيار بدعوى أن الفوضى تضرب أطنابها في البلاد وتحول دون إجـراء عمليـة الانتخاب بشكل سلـيم. وتحـقيقا لتلك الرغبة أسـرع بإيـفاد مبعـوث خـاص وهـو الجنرال كولبارز N.V.Kaulbars لشرح وجهة نظر روسيا.

ولم يكترث ستامبولوف بوجهة النظر التي قدمها ذلك المبعوث لكن الغالبية العظمى من القيادات البلغارية كانت تؤيد المبعوث فشعر بكثير من الزهو والفخـر وانطلـق يطـوف بأنحاء البلاد يحاول إقناع الأهالي بوجهة نظر القيصر، وخطب فيهم متوعدا إياهم بالويـل والثبور وعظائم الأمور بتدخل دولي شنيع في شؤون بلغاريـا، وسـرعان مـا تحركـت سفينتان حربيتان روسيتان باتجاه ميناء فارنا على البحر الأسود. غير أن سـتامبولوف لـم يستسلم ولم يتنازل عما قرره من حيث إجراء الانتخابات التي تمـت بالفعـل وأصـبحت الجمعية مستعدة لاتخاذ قرار بشأن تعيين حاكم جديد. وانتهزت حكومة روسـيا الفرصـة لتقطع العلاقات الدبلوماسية مع بلغاريا وكان هذا بعد مضي ثمان سنوات فقط بعـد انـدفاع روسيا لخوض غمار حرب من أجل سلاف البلقان وتأييد إنشـاء بلغاريـا الكبـرى طبقـا لمقررات مؤتمر سان ستيفانو.

على أن اختيار أمير جديد لحكم بلغاريا لم يكن أمرا سهلا نظرا لضرورة موافقة الدول العظمى على هذا الاختيار في الوقت الذي اعتزمت فيه روسيا على الاعتراض علـى أي ترشيح لهذا المنصب. وأكثر من هذا أن المرشحين الذين قدمتهم الهيئـة القوميـة العامـة رفضوا هم أنفسهم قبول المنصب. وفي النهاية وفـي أغسـطس ١٨٨٧ وافـق فردينانـد الكوبورجي of Coburg وهو أمير الماني على المنصب ولو أنه لم ينعم بموافقـة الـدول العظمى، ومن ثم حفلت السنوات الأولى من حكمه بعدة صعوبات وقلاقل وعدم اسـتقرار. ولقد كان يعتمد في إدارة الشؤون الداخلية على ستامبولوف الذي كان وراء ترشيحه للحكـم والذي كانت حكومته تحظى بتأييد الأهالي الذين امتعضوا من المـوامرات والحيـل التـي استمر حلفاء روسيا وأنصارها في البلاد يدبرونها. وقد بلغت هـذه المـؤامرات ذروتهـا باغتيال وزير المالية في ١٨٩١ فأدرك ستامبولوف أنه هو المستهدف الحقيقـي مـن كـل المتآمرين. ولكي يقضي على مثل هذه المؤامرات ويحتفظ بشعبيته بين ناخبيه حصل علـى

موافقة السلطان العثماني على تأسيس أسقفية بلغارية جديدة في مقدونيا. كما نجح في ١٨٩٣ في تعديل الدستور بما يسمح بزواج فرديناند من أميرة كاثوليكية فظهرت مشكلة جديدة وهي أن أولادهما لا يمكن تعميدهم أرثوذكسيا. وكان هذا الإجراء في حد ذاته يعد تحديا مباشرا لتزعم روسيا حق الدفاع عن الأرثوذكس فكان علامة على تفوق ستامبولوف ولو أنه طرد من الحكم في ١٨٩٤ بعد سنة واحدة من هذا الإجراء.

والحاصل أن فرديناند الكوبورجي كان حاكما متكبرا وطموحا ومتسلطا وكان يحلم بأن تكون بلغاريا قوة مهيمنة في البلقان. ولكن نظرا للصعوبات التي كانت تواجهه في بدايات حكمه عهد إلى ستامبولوف بمسئولية إدارة شؤون الحكم إلى أن أدرك في لحظة معينة المخاطر التي تحوطه فكان عليه إعادة التآلف بين بلغاريا وروسيا مرة أخرى، ذلك أنه بعد مرور سبع سنوات عليه في حكم بلغاريا لم تعترف به أي حكومة من حكومات الدول العظمى كحاكم شرعي للبلاد، وأكثر من هذا أن توسعه في مقدونيا بدا مستحيلا بدون مساندة روسيا. وعلى هذا بدا للأمير أن ستامبولوف يمثل عقبة رئيسية في طريق عودة العلاقات الطبيعية مع روسيا. وهكذا وفي ١٨٩٤ عندما هدد ستامبولوف بتقديم استقالته بسبب الاختلاف بينه وبين الأمير حول مسألة صغيرة، وكانت استقالته مجرد مناورة كان يلجأ اليها من آن لآخر لإخافة الأمير الذي أصبح يعتمد عليه، فاجأه الأمير بقبولها. وفي أكتوبر ١٨٩٤ مات قيصر روسيا (الكسندر الثالث) وخلفه نيقولا الثاني فأصبح الطريق ممهدا لتجديد العلاقات الروسية –البلغارية.

وعلى هذا كان على فرديناند أن يمهد الأرض لعودة العلاقات أولا، وفي مقدمة الخطوات التي كان عليه أن يقوم بها تحويل ابنه بوريس Boris من الكاثوليكية إلى الأرثوذكسية وكان هذا ضد الخطوة التي قام بها ستامبولوف التي اعتبرت وقتها أحد نجاحاته العظمى. وكانت الخطوة الثانية ذهاب وفد برئاسة كليمنت الموالي لروسيا إلى العاصمة الروسية لكي يضع إكليلا من الزهور على قبر الكسندر الثالث حيث التقى القيصر الجديد نيقولا الثاني بهذا الوفد، كما تم الإفراج عن السياسيين الموالين لروسيا من السجن. وهكذا وفي ١٨٩٦ عادت العلاقات من جديد بين البلدين ومن ثم تمهد الطريق لاعتراف الدول العظمى بفرديناند ليس أميرا لبلغاريا فقط وإنما حاكما لروميليا الشرقية مما يعني الموافقة رسميا على الوحدة بين بلغاريا وروميليا الشرقية والتي كانت قد أعلنت من طرف بلغاريا فقط في عام ١٨٨٥ كما سبقت الإشارة.

وبمجرد اعتراف روسيا والدول العظمى الأخرى بفرديناند حاكما على بلغاريا أصبح بإمكان الأمير أن يركز جهوده في تنمية بلاده وحل مشكلاتها الداخلية وفي مقدمتها مسألة التوسع القومي. وكانت المشكلة المسيطرة على الحياة السياسية في بلغاريا بعد مؤتمر

برلين ١٨٧٨ هي مصير مقدونيا، وهو الموضوع الذي تجتمع عليه الأمة وتتوحـــد بشـــأنه الأحزاب السياسية، ذلك أن الحدود التي رسمتها معاهدة ســـان ســـتيفانو أصـــبحت تمثـــل البرنامج القومي لبلغاريا. وكان النضال من أجل تحقيق هذا الهدف قد شكل ملامح تـــاريخ بلغاريا المستقبلي.

الهوامش

(1) Egon Caesae Conte Corti, Alexander Von Battenberg, tr. By E.M.Hodgson (London: Cassell, 1954), P. 239.

(٢) نفسه، ص ٢٤٠

التطورات الداخلية لدول البلقان حتى عام ١٩١٤

باستقلال كل من الصرب ورومانيا والجبل الأسود والاعتراف الدولي بهذا الاستقلال، وتمتع بلغاريا بحكم ذاتي فضلا عن استقلال اليونان من قبل في عام ١٨٣٠، تم وضع أسس نظام الدولة الحديثة في البلقان. وباستثناء البانيا التي لم تبدو في الأفق إلا في عام ١٩١٣ كانت معظم قوميات البلقان قد نجحت في إقامة وضع سياسي لها بعيدا عن السيطرة العثمانية المباشرة. ورغم أن تلك الدول جميعا دخلت في صراع فيما بينها في الغالب، إلا أنها كانت تتفق فيما بينها في كثير من خصائص التطور القومي، فأربعة منها وهي رومانيا والصرب واليونان وبلغاريا كانت ملكيات دستورية ذات نظام حكم مركزي، والسلطة الفعلية في كل منها في يد البوليس والجيش. ولم يقتصر الصراع السياسي في كل منها بين القوى السياسية فقط، بل لقد كان أيضا بينها وبين العرش. وطالما كان باستطاعة الملك الاعتماد على القوات المسلحة فإنه يحتفظ بعرشه. أما إذا فقد هذا التأييد مثلما حدث مع كوزا في ١٨٦٦ ومع أثون في عام ١٨٤٣ وعام ١٨٦٢ يصبح مركزه على شفا الهاوية، أو يرغم على التنازل عن العرش. ولقد استمر هذا النموذج في تلك العلاقات بين العرش والقوة قائما.

ولقد كانت تلك الدول تستلهم غرب أوربا في التطور الاقتصادي-الاجتماعي رغم اعتمادها بشكل أساسي على روسيا باعتبارها أفضل مصدر للمساعدة العسكرية ضد الدولة العثمانية. وعلى هذا فقد أخذت كل منها بالشكل السياسي الغربي واستهدفت تحقيق مستويات التطور والتنمية التي حققتها دول غرب أوربا. وبكلمات أخرى فإن دول البلقان ذات المجتمعات الريفية-الفلاحية كانت تسعى لأن تحقق بسرعة وفي وقت قصير ما أنجزته بلاد غرب أوربا في عدة قرون.

ورغم تلك الرغبة الواضحة في التنمية السياسية والاقتصادية، إلا أن الأولوية التي وضعتها تلك الحكومات الجديدة لنفسها جعلتها تتجه اتجاهات أخرى. والحاصل أنه فور تحقيق هذه الدول استقلالها القومي أو حكمها الذاتي التفتت جميعها نحو التوسع القومي لاستعادة حدودها الإثنية أو التاريخية التي كانت لها يوما ما، فلم تكن أي منها راضية عن الحالة status quo التي وصلت إليها ذلك أنه بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) كانت الدولة العثمانية لا تزال تضع يدها على تراقيا ومقدونيا والبانيا، والنمسا تسيطر على أماكن

أخرى مثل ترانسلفانيا ودلماشيا وكرواتيا، كما كان التأكيد باستمرار على التطرف القـومي يفسر أهمية وجود الجيش في تلك الدول ليس فقط لتحقيق الأماني القوميـة أو لاسـتخدامه ضد الدولة العثمانية والنمسا، وإنما لاستخدامه ضد الدول المجاورة حسب مقتضى الحـال، وعلى هذا كانت كل دولة ترقب القوة العسكرية للدول المجاورة لها.

وعلى هذا فإننا سوف نناقش في هذا الفصل التطور الداخلي لكل دول البلقـان خـلال الفترة قبل الحرب العالمية الأولى، وأيضا قضايا السياسة الخارجية. أمـا قضـايا الـدول العظمى مثل طرد العثمانيين من أوربا، ومصير الرومانيين، وكذا العناصر السلافية التـي كانت تعيش جنوبي الامبراطورية النمساوية فسوف نتناولها في الفصول التالية.

اليونان

سبقت الإشارة إلى أن اليونان حصلت في ١٨٦٤ على دستور جديد وعلى أسرة ملكية دانمركية. وآنذاك كانت الطموحات القومية تمثل القضـية الكبـرى التـي يلتـف حولهـا اليونانيون، ورغم الأزمات المتلاحقة التي كانت تواجه اليونان، إلا أنها استطاعت تحقيـق قليل من المستهدف خلال العقد التالي، ذلك أنها وجهت اهتماماتها ناحيـة الشـمال تجـاه مقدونيا وناحية الجنوب تجاه جزيرة كريت. ففي ١٨٨١ وبمقتضى قرارات مؤتمر بـرلين (١٨٧٨) حصلت اليونان على تساليا وجزء من إبيروس كما سبقت الإشارة. لكن تطلعهـا لضم مقدونيا كان يحول دونه معاهدة سان ستيفانو التي اعتبرتها اليونان أسوأ حـل ممكـن لمشكلة مقدونيا لأن بلغاريا الجديدة وليس اليونان كانت محط آمال سلاف مقدونيا. كما كان توسع الصرب في الجنوب في ذات الوقت يمثل خطرا على اليونان فضلا عن بقاء كريـت تحت سيطرة العثمانيين. وحيث أنه لم تكن هناك قوة أخرى تنافس اليونان فـي المطالبـة بضم كريت فقد ركزت اليونان على مقدونيا، وكانت على استعداد للتخلي عن مقدونيا فـي مقابل حصولها على كريت.

غير أن فقر اليونان الذي حال دون امتلاكها القوة العسكرية الضرورية لتحقيق آمالهـا القومية الطموحة كان يمثل أحد العقبات الرئيسية لتقدمها. وفي هذا الشأن كانت اليونان في أسوأ وضع بالنسبة لمنافسيها بين دول البلقان، فلم تكن تملك أي أسـاس لاتخـاذ سياسـة خارجية قوية إذ كانت بلدا ريفيا نصف أراضيه غير صالحة للزراعة. وشـأن بقيـة دول البلقان كانت تعتمد على أساليب بدائية في الزراعة، فالتربة فيها فقيرة لا تسـتطيع تـوفير الغلال اللازمة لحاجات الناس، والأرض المزروعة مقسمة لوحدات صغيرة يقـوم أهلهـا بزراعة ما يسد رمقهم بالكاد. لكن بضم تساليا كسبت الدولة إقليما زراعيا غنيا كـان فـي السابق عبارة عن اقطاعيات كبيرة في حيازة ملاك مسلمين أتراك ولم يحدث أن تم توزيـع

هذه الإقطاعيات على الفلاحين بعد أن تركها المسلمون، بل لقد وقعت في يد كبار ملاك الأراضي اليونانيين. وكانت تلك الإقطاعيات مثلما كان الحال في رومانيا تزرع بنظام المشاركة حيث يقوم الفلاح بفلاحة الأرض مقابل أن يعطي للمالك ثلث أو نصف المحصول. والحال كذلك فلم يكن هناك أي دافع أو حافز لإدخال تحسينات على أسلوب الزراعة بل لقد ظلت مساحات كبيرة عبارة عن أراضي مراعي.

كانت مشكلة اليونان أنها لكي توفر أموالا لشراء القمح ومنتجات أخرى من الخارج لم يكن أمامها إلا تصدير الزبيب. وهنا كانت تكمن خطورة الاعتماد على غلة واحدة في السوق العالمي قد تتعرض لأية هزة لأسباب طارئة، وهو ما حدث فعلا، فقد زادت صادرات الزبيب من ٤٢ ألف طن عام ١٨٦١ إلى مائة وسبعمائة ألف طن في ١٨٧٨ لأنه في ذلك العام هاجمت حشرة الفاكهة مزارع الكروم في فرنسا الأمر الذي جعل تجار النبيذ الفرنسيين يستوردون حاجتهم من الكروم من اليونان. على أن الحكومة الفرنسية بدأت تبذل جهودها لحماية محاصيلها الزراعية أمام المنافسة الخارجية، وفي ١٨٩٢ وضعت تعريفة جمركية جديدة على الواردات أضرت بطبيعة الحال بصادرات اليونان من الكروم أو من النبيذ. وعلى هذا بدأت اليونان في البحث عن محصول بديل لمواجهة الأزمة فوجدته في الدخان الذي أصبح تجارة مهمة ورائجة ورئيسية بعد الحرب العالمية الأولى.

على كل حال .. لقد ظلت الأحوال الاقتصادية في اليونان قبل الحرب العالمية الأولى متخلفة ومتدهورة ففي ١٨٧٠ كان هناك خط سكة حديد واحد طوله تسع كيلومترات ما بين أثينا وميناء بيرا Piraeus. ولم تتخذ أية خطوة تجاه التصنيع ففي عام ١٨٧٥ كان هناك ٨٩ مصنعا فقط فضلا عن مشكلة الديون التي وقعت فيها البلاد للصرف على نفقات الثورة وعلى الحكومات الأولى في عهد الاستقلال، بل إن الحكومات التالية اضطرت أيضا للاستدانة من الخارج. وربما أدت هجرة أعداد كبيرة من اليونانيين إلى الخارج إلى تخفيف وطأة الأوضاع المالية السيئة فخلال تلك الفترة هاجر من البلاد حوالي نصف مليون إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأرسل هؤلاء أموالا كافية للبلاد خلال الفترة من عام ١٩٠٥-١٩١٤ كان من شأنها تعديل ميزان المدفوعات.

ومن ناحية أخرى كانت السياسات الداخلية للحكومات اليونانية تعكس بدقة المشكلات الرئيسية التي تواجهها، فقد ظل التوسع الإقليمي هاجسا قوميا عاطفيا عند تلك الحكومات، على حين كان المطلوب الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية. ولقد اتضحت معالم الجذب والشد بين هذين الاتجاهين (أي التوسع الإقليمي والإصلاح الداخلي) في الصراع السياسي الذي ساد العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وكذا في المنافسة الشديدة بين كل من

خاريلاوس تريكوبيس Charilaos Trikoupes ، وتيودور ديليانيس Deliyannes. ففي اليونان كما هو حال بلاد البلقان الأخرى كانت الأحزاب السياسية عبارة عن مجموعات من الناس تتحلق حول شخص أكثر من أن تلتف حول برامج تنظيمية عكس ما كان قائما في الغرب. وكان الملك جورج قد وافق في ١٨٧٥ على مبدأ أن تتشكل الحكومات بواسطة أي حزب سياسي أو شخص يتمتع بأغلبية برلمانية. وبمقتضى هذا القرار برز إلى الساحة السياسية نوعان من الأحزاب، وشكل تريكوبيس أول حكومة من حكوماته السبع التي شكلها في حياته، ومن البداية كان محل معارضة قوية من كوموندوروس وأتباعه، ثم من حزب ديليانيس بعد عام ١٨٨٥.

لقد وضع حزب تريكوبيس برنامجه الإصلاحي على أساس الحاجة لتحسين أوضاع اليونان الداخلية، وتمتع بتأييد المهنيين والتجار، وخلال فترة حكمه الكبرى من مارس ١٨٨٢-أبريل ١٨٨٥، ثم من مايو ١٨٨٦ إلى نوفمبر ١٨٩٠ قدم كمية كبيرة من التشريعات في هذا الخصوص. ورغم أنه لم يتردد في تعيين خلصائه وأتباعه في المناصب العامة، إلا أنه حاول بكل إخلاص تحسين الخدمات المدنية والنظام الإداري في البلاد، إذ نجح في تعيين القضاة بشكل دائم، كما أصلح من شأن البوليس، وتبنى برامج للأشغال العامة لتوسيع الطرق والسكك الحديدية، وتسهيلات للموانيء، فضلا عن تقوية الجيش. وفي هذا الشأن استقدمت حكومته بعثة عسكرية فرنسية لتدريب الجيش خلال المدة من ١٨٤٤-١٨٨٧.

لقد صادف تريكوبيس وضعا لا يستهان به فقد كانت خططه الطموحة تتطلب أموالا كثيرة اضطرته للوقوع في شرك القروض التي بلغت ٦٣٠ مليون فرنك ذهبيا خلال الفترة من ١٨٧٩-١٨٩٠، وتضاعفت الضرائب على الأهالي بين عامي ١٨٧٥-١٨٩٥. كما تعرضت سياسته الخارجية لنقد شديد بسبب ميله للعمل تحت جناح بريطانيا واتباع نصائحها التي كانت تقول بأسبقية التنمية الداخلية على التوسع الخارجي-القومي.

ونتيجة لحركة المعارضة ضد سياسة الحكومة في فرض الضرائب وضد سياستها الخارجية بشكل عام تم تكليف ديليانيس بتشكيل الحكومة ثلاثة مرات في أعوام ١٨٨٥، ١٨٩٠، ثم في ١٨٩٥. وقد ركز سياسته على التوسع القومي ابتزازا للمشاعر القومية لدى الجماهير ولم يهتم بخطط الإصلاح الداخلي والتنمية. والحقيقة أن تداول السلطة بين هاتين المجموعتين الحزبيتين المتعارضتين، وتدهور الوضع الاقتصادي للبلاد كان كارثة حيث ازدادت المشكلة المالية سوءً. ففي عام ١٨٩٢ كانت خدمة الديون تستهلك ثلث الميزانية حتى لقد أفلست اليونان تماما في العام التالي (١٨٩٣). وفي عام ١٨٩٥ اعتزل تريكوبيس السياسة على أثر سقوطه في الانتخابات ثم توفي في العام التالي وخلفه في رئاسة الحزب جورج ثيوتوكيس Theotokes .

على أن تركيز ديليانيس على مجال السياسة الخارجية وإهمال الإصلاح الداخلي لم يأت بنتيجة إيجابية في مجال التوسع الإقليمي بل لقد فشلت سياساته في هذا الخصوص، ففي نوفمبر ١٨٨٥ وعندما دخلت الصرب الحرب إلى جانب بلغاريا وكان ديليانيس في السلطة كان اليونانيون شأن الصربيين يشعرون بأحقيتهم في ضم باقي إيبيروس تعويضا عن شرقي روميليا التي التهمتها بلغاريا. ولما لم يتحقق شيئ من هذا بدأت اليونان في تعبئة الجيش استعداد للدخول في معركة والحصول على ما تريد بالقوة، لكن الدول الكبرى فيما عدا فرنسا تحركت بسرعة وطلبت من اليونان إيقاف التعبئة وعدم تحريك الجيش. وعندما رفضت اليونان الامتثال فرض عليها حصار بحري في مايو (١٨٨٦). ونظرا لفشل سياسة ديليانيس على ذلك النحو عاد تريكوبيس للحكم ولم يكن أمامه إلا الاستسلام للأمر الواقع ولم تكسب اليونان من تلك المغامرة إلا زيادة الضغط على الميزانية المرهقة بإضافة تكاليف التعبئة العسكرية التي تمت.

لقد ظلت الأهداف القومية الرئيسية لدى حكومات اليونان ثابتة ومحددة ليس فقط في الحصول على إيبروس ولكن الحصول أيضا على مقدونيا وكريت بدرجة أقل. وحتى عام ١٩١٣ كانت مشكلة كريت تشغل حيزا كبيرا في السياسات الداخلية إلى أن أصبحت جزء من مملكة اليونان. والحاصل أنه بعد ثورة اليونانيين ضد الحكم العثماني في عشرينيات القرن التاسع عشر وضعت كريت تحت حكم محمد علي في مصر مكافأة له على دوره في إخماد الثورة، وظلت كذلك حتى رجعت إلى الدولة العثمانية بمقتضى تسويات لندن عام ١٨٤٠ التي جردت محمد علي باشا من كل سلطاته خارج حدود ولاية مصر. وبعد هذا أصبحت الجزيرة مسرحا لحركات عصيان متكررة اختلطت فيها الأبعاد الاجتماعية والقومية بدرجة تشابهت في كثير من ملامحها مع الموقف في البوسنة والهرسك. وتتلخص المشكلة في أن نصف سكان كريت كانوا يونانيون تحول معظمهم إلى الإسلام بعد الغزو العثماني للجزيرة، وامتلك المسلمون أجود الأراضي وأكبر الإقطاعيات، وكانت حركات التمرد والعصيان تحدث ضد سيطرة هؤلاء الملاك على الحياة السياسية والاقتصادية. وقد انتهت الانتفاضات التي حدثت في عامي ١٨٤١ ، ١٨٥٨ بحصول أهالي الجزيرة على بعض مظاهر الحكم الذاتي في إطار السيادة العثمانية. ومع ذلك فقد استمرت حركة العصيان المسلح قائمة بين عامي ١٨٦٦-١٨٦٨.

على أن تلك الأحداث كانت تمثل ضغطا كبيرا على ملك اليونان جورج الأول حيث كان رعاياه يتوقعون منه التصرف بقوة تجاه المسائل القومية. ولكنه وفي وسط تلك الأزمة تزوج من الدوقة أولجا الروسية (١٨٦٧)، وبالتالي كان يأمل في الحصول على بعض التأييد من روسيا في مجال الأهداف القومية. وفي ١٨٦٨ أطلق على مولوده اسم

قسطنطين في إشارة إلى تركيز بيزنطة على "الفكرة الكبرى". ولكنه شأن سلفه الملك أوثون لم يكن بإمكانه التصرف ضد رغبات معظم الدول الكبرى. وعلى هذا فإن التدخل من جانبه فقط في شؤون كريت لم يكن مطروحا على الساحة بصرف النظر عن الضغوط الداخلية عليه بالتدخل. ورغم أن ثورة ستينيات القرن التاسع عشر انتهت إلى تطبيق القانون الأساسي لعام ١٨٦٨، ومع ذلك لم يهدأ الموقف ففي خلال الفترة من ١٨٧٥-١٨٧٨ وقع عصيان مسلح آخر جذب الانتباه عن الأحداث الدرامية الكبرى التي كانت تحدث في بلاد اليونان. وفي أكتوبر ١٨٧٨ وافقت الدولة العثمانية على ميثاق هاليبا Halepa Pact وهو عبارة عن اتفاق يدعو إلى انتخاب جمعية تشريعية وفقا لقواعد تضمن سيطرة المسيحيين عليها. وفي هذا الخصوص رشح السلطان العثماني شخصا مسيحيا لحكم الجزيرة ووعد بإدخال إصلاحات أخرى. غير ان استمرار التوتر أدى إلى عدم تطبيق هذا الاتفاق وعلى هذا تولى حكم الجزيرة حكام مسلمون خلال تسعينيات القرن التاسع عشر ولم يحدث أن اجتمعت الجمعية التشريعية أبدا.

على كل حال .. لقد ظلت مشكلة كريت جزء لا يتجزأ من سياسة حكومات اليونان التي كانت تواجه أكثر من مشكلة قومية. ففي ١٨٩٤ تكونت الرابطة العرقية Ethnike Hetairia وكانت تستهدف تعزيز قضية القومية اليونانية وانضم إليها ثلاثة أرباع ضباط الجيش. ورغم أنها كانت مهتمة أساسا بموضوع مقدونيا، إلا أنها قامت بدور في شؤون كريت حيث تحولت مكاتبها في أنحاء اليونان لمراكز ترسل منها متطوعين وأسلحة للجزيرة من وراء ظهر الحكومة.

وفي ١٨٩٦ وبعد عدة اضطرابات في الجزيرة وافق السلطان العثماني على إعادة العمل بميثاق هاليبا مع وعد باتخاذ إجراءات تؤدي إلى الحكم الذاتي. وفي الوقت نفسه وجدت الحكومة اليونانية نفسها تحت ضغط هائل من الدول العظمى التي كانت ترغب في إيقاف تدفق المتطوعين والأسلحة لكريت من القوميين اليونانيين الذين كانوا يريدون فتح الباب لغزو الجزيرة. وفي فبراير ١٨٩٧ أعلنت القوى الثورية في كريت وحدتهم مع اليونان وعلى الفور وصلت قوة من خمسة عشر ألف يوناني إلى الجزيرة. وفي مارس أعلنت الحكومة اليونانية برئاسة ديليانيس التعبئة العسكرية، وفي أبريل دخلت القوات اليونانية الأراضي التركية وأصبح الجيش اليوناني تحت قيادة الأمير قسطنطين الابن الأول لملك اليونان وأصبح الأسطول تحت قيادة الأمير جورج الابن الثاني.

غير أن الحرب التي استغرقت شهرا واحدا أوضحت مدى نقص التجهيزات والاستعدادات العسكرية لدى اليونان على حين أثبتت القوات العثمانية تفوقها الهائل، فضلا عن أن اليونان لم تتلق أية مساعدات من جيرانها، فقد وقفت كل من الصرب وبلغاريا على

الحياد تحت ضغط الدول الكبرى وخاصة روسيا والنمسا. وأمام توغل الجيش العثماني في تساليا بعمق تدخلت الدول العظمى لحفظ السلام حيث تم توقيع الهدنة في مايو ومعاهدة صلح في ديسمبر (١٨٩٧). ورغم أن اليونان خسرت الحرب، إلا أنها لم تعاني إلا قليلا فقد تخلت فقط عن بعض المراكز على الحدود مع إعفائها من غرامة قدرها مائة مليون فرنكا. أما فيما يتعلق بالمسألة الكريتية فقد وافقت الدولة العثمانية تحت ضغط الدول الكبرى على تقرير الحكم الذاتي في كريت، وتم تعيين الأمير جورج الابن الثاني لملك اليونان في منصب المندوب السامي على كريت.

ورغم إحراز بعض التقدم في الشؤون السياسية بخصوص كريت، إلا أن الحرب تسببت في إهانة كبرى للأمة اليونانية. ومرة أخرى تصبح الأسرة الملكية هي كبش الفداء، إذ تعرض كل من الملك وابنه الأمير قسطنطين لهجوم شديد للمظهر المتواضع الذي ظهر به الجيش. وأكثر من هذا فقد أدت الأعباء المالية للحرب والحاجة إلى دفع غرامات مالية إلى فرض رقابة مالية دولية على البلاد، ومن ثم تكونت بعثة مراقبة دولية في أثينا لها حق جمع ضرائب معينة (لاحظ صندوق الدين في مصر زمن الخديو إسماعيل-المترجم). ولكن ورغم أن تلك الرقابة الدولية كانت ضربة في صميم كبرياء اليونان وتحجيما لسيادة الدولة، إلا أن الموقف المالي للبلاد تحسن في السنوات التالية حيث تم تخفيض حجم الديون.

وهكذا دخلت اليونان القرن العشرين وهي في حالة من خيبة الأمل وعدم الرضا، ومع الاعتراف بالحاجة للإصلاح الإداري وتحسين أحوال الجيش، إلا أن المشكلة كانت تكمن في عدم توفر الأموال اللازمة للإقدام على أي شيء، فضلا عن أن النظام السياسي القائم لم يكن في صالح النهضة القومية إن لم يكن معاديا، فخلال المدة من أبريل ١٨٩٧ إلى ديسمبر ١٩٠٥ تغيرت الحكومة عشر مرات ثم تشكلت حكومة برئاسة ثيوتوكيس الذي ظل رئيسا لحزب تريكوبيس حتى يوليو ١٩٠٩. وفي مارس ١٩٠٥ تم اغتيال ديليانيس وانقسم حزبه إلى فريقين أحدهما برئاسة كيرياكوليس مافرو ميخاليس Kyriakoules Mavro Michaels ، والآخر برئاسة ديمتريوس راليس Deleterious Ralles فأصبح هناك ثلاثة أحزاب فضلا عن حزب رابع تشكل بقيادة زايميس Zaimes. ولم يكن تعدد الأحزاب يعني تغييرا في أسلوب الحكم إذ بقيت السياسات التقليدية كما كانت من قبل، حيث يقوم الحزب المنتصر في الانتخابات بوضع أتباعه في مناصب الدولة وأجهزتها، واستمرت المنافسات الشخصية والرشوة، والوساطة والمحسوبية والفوضي أحد سمات ملامح الحياة السياسية. كما أن الجمعية التشريعية أصابها الشلل بسبب مناورات العرقلة وإعاقة تطبيق اللائحة البرلمانية.

أما كريت فلم تكن أمورها بأفضل من اليونان إذ سرعان ما اصطدم حاكمها الأمير جورج مع القوى السياسية بالجزيرة بمن فيهم إليوثيريوس فينيزيلوس Eleutherios Venizelos الذي سرعان ما أصبح الشخصية السياسية المهيمنة في البلاد. واستمر أهالي كريت يأملون في تحقيق الوحدة مع اليونان enosis ، ولم تكن حكومة اليونان تعارض هذا ولكنها كانت تخشى التدخل الدولي، كما لم تكن ترغب في أن تكون في وضع يضطرها لمبادلة سيطرتها التامة على كريت مقابل الأراضي السلافية في مقدونيا. ولهذا وبمجرد أن أعلنت الجمعية الكريتية في ربيع ١٩٠٥ اتحاد الجزيرة مع اليونان تدخلت الدول الكبرى وعاد الأمير جورج حاكم الجزيرة إلى أثينا وتولى الحكم مكانه الكسندر زايمس.

لقد أدت هزيمة الجيش اليوناني أمام القوات العثمانية إلى إدراك أن إصلاح الجيش أصبح أمرا جوهريا. ففي مطلع ١٩٠٠ كان عدد أفراده أكثر من ٢٥ ألف مقاتل لكن أوضاعه لم تكن ترضي أحدا، وفي أبريل تم تعيين الأمير قسطنطين قائدا له بصلاحيات إعادة تنظيمه. وفي ١٩٠٤ وضع برنامج لإصلاح الجيش أبقى على أفراد القوات المسلحة عند ٢٥ ألف مقاتل مع زيادته إلى ٦٠ ألف وقت الحرب، كما تم إدخال التحسينات اللازمة على البحرية. غير أن الأزمة المالية الدائمة حالت دون اتخاذ إجراءات أخرى في سبيل الإصلاح من حيث إعادة تجهيز تلك القوات بالأسلحة والمعدات اللازمة. ولهذا كان جيش اليونان أضعف من جيش الصرب أو بلغاريا وكانت مشكلة الأمير قائد الجيش رغبته في أن يلعب دورا سياسيا.

على أن الإجراءات التي اتخذت في مطلع القرن العشرين بشأن تقدم الدولة وتحديثها لم تؤد إلى إنهاء حالة السخط المتزايدة وذلك بسبب بطء الاجراءات الواجب اتخاذها للتوسع القومي. وعلى هذا كان برنامج "حزب اليابان" (أخذ اسمه من انتصار اليابان على روسيا في ١٩٠٥ وتقدم اليابانيين بسرعة في وقت ضئيل) بقيادة ايون دراجوميس Ion Dragoumes يعكس الرغبة العامة في التغيير، لكنه لم يحقق شيئا بل سرعان ما انفرط عقد أنصاره. ومن هنا يمكن فهم أحداث عام ١٩٠٩ التي كانت في مجملها ضد تدهور العملة ووضع الصعوبات أمام عربة التقدم.

وفي يولية ١٩٠٨ نشأت أزمة بلقانية كبيرة بسبب استيلاء جمعية تركيا الفتاة على السلطة في الدولة العثمانية حيث تبعها إعلان استقلال بلغاريا، وقيام النمسا بضم البوسنة والهرسك. وكانت لهذه الأحداث التي سوف نناقشها في الفصل التالي عقابيل في ولايات الدولة العثمانية. ففي أكتوبر من العام نفسه أعلن الكريتيون مرة أخرى الاتحاد مع اليونان، لكن حكومة اليونان خشيت أن تستجيب تحسبا لتدخل الدول الكبرى. كما لم تستجب

لإعلان كريت الانضمام لليونان مرة أخرى في يوليو ١٩٠٩، ومع ذلك تدخلت الدول الكبرى مرة أخرى.

والحاصل أن عجز الحكومة عن الإصلاح الداخلي والفشل المستمر في السياسة الخارجية أدى إلى وقوع انقلاب عسكري قامت به منظمة تدعى "العصبة العسكرية" قوامها صغار الضباط من الوطنيين والقوميين بقيادة الكولونيل زورباس N.K.Zorbas الذي قاد حامية أثينا المكونة من ثلاثة آلاف ضابط وجندي في مظاهرة عسكرية ضد الحكومة. ومثلما حدث في عامي ١٨٤٣ ، ١٨٦٢ أدت ثورة العسكريين إلى تغييرات كبيرة في الحياة السياسية في البلاد، إذ استقالت حكومة راليس Ralles وخلفتها حكومة جديدة برئاسة كرياكوليس مفرو ميخاليس الذي كان يتزعم مجموعة لها علاقات مع "العصبة العسكرية".

وفور وصول "العصبة" إلى الحكم أرادت إصدار تشريعات إصلاحية لكن أفرادها كانوا يعارضون وجود الأمراء على قيادة الجيش. ولما كان الضباط يدركون أن خبرتهم السياسية معدومة ولم تظهر بينهم قيادة يمكنها مباشرة السياسة، فقد اتجهوا إلى فينزيلوس السياسي الكريتي ليكون مستشارا سياسيا للحكم الجديد، وكان قد جاء إلى أثينا في يناير ١٩١٠، وساعد الحكم الجديد في الدعوة إلى جمعية وطنية لتغيير الدستور. ورغم أن فينزيلوس كان يعمل مستشارا للعصبة، إلا أنه كان يعارض الدكتاتورية العسكرية. ولهذا يبدو أن الملك عندما وافق على فكرة دعوة الجمعية الوطنية كانت موافقته تعني ضمنيا حل العصبة.

وعلى هذا الأساس قام فينزيلوس بتشكيل حكومته الأولى في أكتوبر ١٩١٠ ومنذ هذا التاريخ وحتى صيف ١٩١٢ تمكن من الهيمنة على سياسات اليونان، ولأنه أصر على أن الجمعية ليس لها حق في تعديل الدستور فإن إصلاحاته لم تؤد إلى تغيير دستور ١٨٦٤ تغييرا أساسيا، فأصبح الملك في وضع قوي. واستهدفت التعديلات الدستورية ٥٣ مادة تتعلق بتحسين الجهاز الحكومي القائم، ومن ذلك على سبيل المثال: حصول الموظفين على وظائف دائمة، وتأسيس وزارة للزراعة، وجعل التعليم الأولي إلزاميا، وتعديل قاعدة الحد الأدنى لصحة انعقاد الجمعية العامة من النصف إلى الثلث لمنع مناورات إعاقة الحركة عن طريق الغياب العمدي. وفي الوقت نفسه قدمت بعض مشروعات القوانين للإصلاحات الاجتماعية مثل قوانين المصانع، ووضع حد أدنى لأجور النساء والأطفال، وتوزيع أراضي بعض الإقطاعيات الكبرى في تساليا. كما هتم فينزيلوس اهتماما كبيرا بإصلاح حال الجيش والبحرية واحتفظ بتلك الوزارة لنفسه. وكانت الحصيلة النهائية للإصلاحات تحسن الموقف المالي بشكل عام، وتمتع فينزيلوس بشعبية كبيرة بدت واضحة في انتخابات

الجمعية العامة في مارس ١٩١٢ حيث حصل أنصاره على ١٥٠ مقعدا من إجمالي ١٨١ مقعدا.

لقد كانت إصلاحات فينزيلوس إجراءات ثورية بكل المقاييس، ولكن النظام السياسي لم يتعرض إلا لتغييرات قليلة، حيث ظل النظام الملكي قائما في الوقت الذي زاد هجوم اليونانيين عليه. ولكن أنشطة فينزيلوس أدخلت ملامح جديدة في الحياة السياسية القائمة من ذلك أن حزبه كان منظما على أساس جماهيري وله قيادة مركزية، واتسعت أجهزة الدولة الإدارية خلال سنوات حكومته، ولكن ظل كثير من العيوب قائما وفي مقدمتها منح المناصب الرئيسية لأنصاره. ومهما يكن من أمر فلا شك أن هذه الحكومة حددت التوجهات وأعدت البلاد لحرب طويلة، وفي كلمة واحدة كانت علامة على خطوة محددة للأمام.

رومانيا

مثلما كان الحال في بلاد اليونان تركت تسوية مؤتمر برلين ١٨٧٨ حالة من عدم الرضا في رومانيا. حقيقة أن رومانيا قد استقلت لكنها فقدت ثلاثة ضواحي من جنوبي بسارابيا وأوجدت تسوية حدودها سخطا دائما فضلا أنها كانت تطالب بضم سيليستريا Silistria من دوبروديا وأيضا دلتا الدانوب. لكن روسيا التي كانت تساند مطالب بلغاريا ساعدت على ضم تلك الأراضي إليها في يونية ١٨٨٠.

وأكثر من هذا أن رومانيا حصلت على استقلالها وفق شروط معينة حددتها المادة ٤٤ من معاهدة برلين التي اشترطت "ألا تسمح الدولة بالتفرقة بين مواطنيها على أساس العقائد والمذاهب"، أو تحرم أي مواطن من "التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، ومن الالتحاق بالوظائف العامة، ومن ألقاب الشرف، ومن ممارسة النشاط المهني والصناعي في أي مكان من البلاد". ورغم أن هذه المادة قصد بها الإشارة إلى المسلمين، إلا أن تأثيرها الرئيسي كان على وضع اليهود، حتى لقد أصبح هذا الموضوع قضية قومية كبرى في نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر.

والحاصل أنه في منتصف القرن التاسع عشر وكنتيجة لتدهور أحوال يهود روسيا وسوء أوضاعهم بدأت أعداد كبيرة منهم تتدفق على إمارتي الدانوب (ولاشيا ومولداڤيا- رومانيا). ففي عام ١٨٥٩ كان يعيش في مولداڤيا ١١٨ ألف يهوديا، وفي ولاشيا ٩٢٠٠، ثم ارتفع هذا الرقم بشكل حاد حتى بلغ عددهم في مولداڤيا ٢١٠٠٠٠ في ١٨٩٩، وفي ولاشيا ٦٨ ألف، أي حوالي ربع مليون من إجمالي عدد السكان وقدرهم ستة ملايين. وفي المدن بلغ عددهم ٢١٥٠٠٠ من إجمالي عدد السكان وقدره ١١٣١٠٠٠ نسمة أي بنسبة ١٩%.

على أن تركز اليهود في المدن لم تكن مسألة اختيارية بقدر ما كان لأسباب اقتصادية حيث أن المادة السابعة من دستور ١٨٦٦ تنص على إمكانية منح الجنسية "للأجانب من الكاثوليك" فقط. وهكذا لم يكن بإمكان اليهود أن يصبحوا مواطنين رومانيين، وهذا يعني حرمانهم ليس فقط من الحقوق المدنية بل من شراء الأراضي وامتلاكها. ولما كان حظهم من الوظائف العامة محدودا بل نتج عنه زيادة فرص التصادم مع الرومانيين فقد عملوا حيث يمكنهم أن يعملوا. ففي المدن عملوا بالحرف والتجارة بشكل محدود، وكانوا من صغار الحرفيين وصغار التجار وهي أعمال كان الرومانيون يحتقرونها أصلا وتركوها للأجانب. وفي الريف كانوا يعملون بالفندقة وبالربا، أو إدارة شؤون إقطاعيات الملاك الغائبين، وهي أعمال كان من شأنها أن تؤدي إلى مشاحنات لا مفر منها بينهم وبين الفلاحين الرومانيين. ورغم أن كثيرا من اليهود كانوا أغنياء فعلا، إلا أن أغلبهم كان يعيش في أماكن حقيرة في المدن الكبرى.

وقبل معاهدة برلين (١٨٧٨) تسببت أحوال يهود رومانيا في إثارة مشكلات في علاقاتها الدولية، فقد كانت مشكلة رئيسية في المفاوضات التجارية مع مختلف الدول مثل بريطانيا، وتسببت في تعقيد العلاقات مع ألمانيا فيما يتعلق بخط السكك الحديدية. كما كانت الحكومة الرومانية محل هجوم من المنظمات اليهودية الأوربية مثل "التحالف الإسرائيلي Alliance Israelite نظرا لأن زعماء رومانيا كانوا يرفضون المادة (٤٤) من معاهدة برلين باعتبارها تدخلا في شؤون رومانيا الداخلية خاصة وأن روسيا مثلا لم تحفل بوضع قواعد مشابهة في علاقاتها بسكانها من اليهود جريا على اعتبار أن مثل هذه القواعد تعتبر من قبيل الاحتجاجات الخارجية على ما يحدث في داخل البلاد.

ولما أصبح معروفا أنه لا يمكن الاعتراف باستقلال رومانيا دون أن تحدث تغييرات في القواعد المنظمة للعلاقات بين السكان طبقا للمادة ٤٤ من معاهدة برلين ..إلخ، بادرت الجمعية الوطنية بتمرير بعض القوانين في أكتوبر ١٨٧٩ ترتب عليها إمكانية أن يصبح يهود رومانيا مواطنون طبيعيون على أن يصدر لكل حالة قرار خاص بها، ولكن الشرط الخاص بقصر تملك الأراضي على المواطنين الرومان ظل قائما. والحقيقة أن الإجراءات التي أقرتها حكومة رومانيا في هذا الخصوص جاءت على غير رغبتها وتمت تحت ضغط قوي من ألمانيا ولم تكن تتمشى مع روح معاهدة برلين. ورغم أن القوى الأوربية اعترفت باستقلال رومانيا بعد ١٨٨٠، إلا أن المسألة اليهودية ظلت شوكة في حلق سياسات رومانيا الداخلية، فلم يكن الرومانيون أو اليهود يرغبون في أن يستوعب كل منهما الآخر حيث لعبت الاختلافات الدينية والثقافية دورا أساسيا في الصراعات التي تكررت بينهما.

وعلى هذا كان تحقيق الاستقلال يعد انتصارا شخصيا لأمير رومانيا الذي كـان يكـره وضع تبعيته للدولة العثمانية. وفي مارس ١٨٨١ وبمصادقة الجمعية الوطنية تـم تتويجـه ملكا على رومانيا وأصبحت بـلاده مملكـة، وحينـذاك اتخـذ خطـوات لتـدعيم أسـرة هوهنزوليرن Hohenzollern التي ينتمي إليها، وحين أصبح واضحا أنه لن يكـون لـه وريثا للعرش قام في نوفمبر ١٨٨١ بتسمية ابن عمه الأمير فرديناند الهوهنزوليرني خليفـة له، ولقد جاء هذا الأمير لرومانيا ليتعرف على أهل البلاد وعاداتها، وتـزوج فـي ١٨٩٣ من الأميرة ماري الإدنبرية of Edinburgh حفيدة الملكة فيكتوريـا والقيصـر الكسـندر الثاني عاقدين بذلك تحالفا ملكيا عظيم الشأن.

على كل حال .. كان الحزب الليبرالي في الحكم خلال معظم ثمانينات القـرن التاسـع عشر، فقد تولى ايون براشيانو رئاسة الحكومة حتى أبريل ١٨٨١ حين حل محلـه بصـفة مؤقتة ديميترو براشيانو الذي أدار شؤون البلاد على النمط الفرنسي وسيطر علـى النظـام السياسي وعلى أحوال البلاد من خلال محافظي الأقاليم وقوات الشـرطة. واسـتمر هـذا الحزب يمثل سكان المدن بشكل عام من المهنيـين والمـوظفين وأيضـا صـغار مـلاك الأراضي الزراعية، على حين ظل حزب المحافظين حزب كبار ملاك الأراضي الزراعية بدرجة أكبر رغم وجود بعض منهم في صفوف المعارضة. وخـلال تلـك الفتـرة كـان كاتارجيو لا يزال الرئيس الفخرى للحزب ولكن الحزب انقسم على نفسه بخروج عدد مـن الشباب الذين كانوا يشكلون "جمعية الأدباء الشبان"، وكان أبـرزهم بيتـر كـارب Carp، وتيتـو مايوريشـكو Titu Maiorescu، وتيـودور روزتـي Rosetti، والكسـندر مرغيلومان Marghiloman من الذين تعلموا في المانيا أكثر من فرنسا، وكانوا يتطلعـون إلى دول أوربا الغربية، ويؤيدون برنامج إصلاح ريفي معتدل.

ولما كان الحزب الليبرالي يسيطر سيطرة تامة على الجمعية التشـريعية فقـد أصـبح بإمكان قيادته أن تتقدم بمشروع قانون لتغيير قانون الانتخاب من باب تقوية وضـعهم فـي الحكم. وعلى هذا جرت انتخابات لجمعية تأسيسية جديدة لوضع دستور فـاز الليبراليـون فيها بـ ١٣٤ مقعدا مقابل ١٢ مقعدا للمحافظين ومن ثم قـاطع المحـافظون اجتماعـات الجمعية. وأقر الدستور الجديد أن يتكون مجلس الشيوخ من هيئتين ومجلس النـواب مـن ثلاثة هيئات. وفي ١٨٨٤ صدر قانون انتخاب جديـد للبرلمـان بمجلسـيه أعطـي حـق الانتخاب للمواطنين الذكور دافعي الضرائب. وتتكون الهيئة الأولى من مـلاك الأراضـي الزراعية الذين يملكون مساحة تدر ١٢٠٠ فرنكا وكان عدد هؤلاء ١٥٩٧٣ فردا في عـام ١٩٠٥. أما الهيئة الثانية فتتكون من الذين أنهوا مرحلة التعلـيم الابتـدائي علـى الأقـل ويقيمون في المدن ويدفعون ضريبة مباشرة قدرها ٢٠ فرنكا على الأقـل وكـان عـددهم

٣٧٧٤٢ فردا. أما الهيئة الثالثة فتتكون من باقي السكان. ومن حق الهيئتين الأولى والثانية التصويت مباشرة، أما الهيئة الثالثة فعلى العكس تقوم بالتصويت غير المباشر، أي أن كل خمسين ينتخبون من بينهم مندوبا واحدا هو الذي يكون له حق التصويت المباشر (أي انتخاب على درجتين). وكانت الهيئة الأولى تمثل ١،٥% من الناخبين واختاروا ٤١% من ٨٣ مندوبا، والهيئة الثانية كانت تمثل ٣،٥% من الناخبين واختاروا ٣٨%، والهيئة الثالثة التي تشمل غالبية الناخبين فإنهم يختارون ٢١% فقط. وأما حق الانتخاب لمجلس الشيوخ فكان أكثر محدودية وتقييدا ويتم انتخابهم بواسطة هيئتين، واحدة تتكون من ١٠٦٥٩ ناخبا، والأخرى من ١٣٩١٢ ناخبا. وفي يونية ١٨٨٧ صدر قانون انتخاب جديد للمجالس الشعبية يقوم على نظام الهيئتين.

والحق أن هذا النظام السياسي من الناحية العملية التطبيقية وضع السلطة الفعلية في يد الملك الذي أثبت قدرته على المناورة السياسية، وحيث أن الوزارة التي في الحكم تستطيع التحكم في الانتخابات من خلال إشرافها على العملية الانتخابية وفي حماية البوليس، فإنه يصبح بإمكان الملك تعيين الحكومة التي يرغب فيها، ثم يحل الجمعية التشريعية وهو على يقين من حصوله على أغلبية برلمانية في الانتخابات التالية. كما أن هذا النظام سمح للملك بأن يتلاعب بالأحزاب ويوقع بينها لتحقيق التوازن بين القوى. ورغم وجود حزبين على الساحة السياسية، إلا أنهما لم يكونا يمثلان إلا نسبة قليلة من السكان، ولم يكن للفلاحين في الريف والعمال في المدن نصيب في الحياة السياسية في البلاد. ومن ناحية أخرى كانت الأحزاب نفسها تعاني من الانقسامات الداخلية بسبب الخلافات الشخصية أحيانا أو بسبب الخلافات حول بعض القضايا. وكان الشغل الشاغل لكل الحكومات حتى ١٩١٤ ينحصر في ثلاثة مسائل: السياسة الخارجية، والشؤون العسكرية، والتقدم الاقتصادي.

ورغم أن السياسة الخارجية كانت تهيمن على الحياة السياسية لرومانيا كما هو الحال في بلاد البلقان الأخرى، إلا أن رومانيا كانت تنفرد بخصوصية في هذا المقام. فبينما كانت اليونان والصرب وبلغاريا مشغولة بضم أراضيها القومية الخاضعة للسيادة العثمانية، كانت رومانيا تطالب بضم مناطق تحت سيادة الإمبراطوريتين الروسية والنمساوية ألا وهي بسارابيا وترانسلفانيا. وحتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن هناك ما يشير إلى قرب انحلال هاتين الامبراطوريتين حتى يمكن لرومانيا أن تحقق مطالبها. لكن كانت هناك قلة قليلة من الرومانيين يدركون أن السبيل الوحيد لضم تلك الأراضي يكمن في وقوع كارثة أوربية كبرى تؤدي إلى حصول رومانيا على ما تطالب به. ومن هنا انصرفت رومانيا لمواجهة إدعاءات بلغاريا في دوبروديا، ووضع الولاشيين في مقدونيا.

لقد كان الانطباع الذي خرجت به قيادة رومانيا (الملك والحكومة) من أزمة سبعينيات القرن التاسع عشر أن رومانيا عرضة للخطر والتهديد من قبل روسيا، ذلك أن اشتراك رومانيا في الحرب الروسية-العثمانية لم ينته فقط بفقدان رومانيا لأقاليم جنوبي بسارابيا الثلاثة بل بالخوف من احتمال إعادة الحماية السابقة. كما أن رعاية روسيا لبلغاريا أصبحت مسألة مكروهة بشدة، وكان من شأن هذا الموقف أن يدفع إلى إقامة علاقات وثيقة مع النمسا لولا وجود عقبات في هذا الطريق أيضا، ذلك أن موقف الرومانيين في ترانسلفانيا بعد ميثاق "أوزجليخ" Ausgleich قد تدهور كثيرا، بل إن مسألة وضع القوميات في الإمبراطورية النمساوية بدأت تلفت النظر بشكل متزايد. وفي الوقت نفسه كانت رومانيا ترغب في الحد من توسع سيطرة النمسا على الملاحة في نهر الدانوب، وتجنب إقامة علاقة اقتصادية غير مستحبة. ولم يكن هناك إلا القليل الذي يمكن القيام به أو تحقيقه في مسألة الدانوب، ذلك أن النمسا كان بإمكانها في عام ١٨٨٣ تحقيق أغراضها في الدانوب وتأكيد سيادتها على مجرى النهر.

وعلى هذا ورغم نقاط الخلاف الكثيرة بين رومانيا والنمسا فلقد اضطرت الظروف رومانيا إلى الدخول في تحالف سياسي وثيق مع النمسا أثبتت تجارب السنوات السابقة التي أوهنتها حاجتها لتحالف خارجي حماية لها ضد روسيا. كما كانت رومانيا تفضل تحالفا وثيقا مع ألمانيا لولا أن بسمارك أصر على أن أي علاقة ألمانية-رومانية لا بد وأن تكون من خلال النمسا. وعلى هذا وفي اكتوبر ١٨٨٣ عقدت رومانيا والنمسا معاهدة دفاعية سرية موجهة أساسا ضد روسيا، وانضمت إليها ألمانيا فورا ثم انضمت إيطاليا في ١٨٨٨، وبهذا انضمت رومانيا لدول الحلف الثلاثي بشكل غير مباشر. وقد ألزمت نصوص الاتفاق ان تقدم النمسا مساعدتها لرومانيا ضد أي دولة، كما ألزمت رومانيا بتقديم مساعدتها في حالة هجوم روسيا أو الصرب على النمسا. وهذا التحالف الذي تقرر تجديده بصفة دورية وأصبح فاعلا في ١٩١٤ كان سريا ولهذا لم يعرض على البرلمان كما لم يخبر الملك وزرائه عنه.

ورغم هذا التحسن الذي طرأ على العلاقات السياسية بين النمسا ورومانيا، إلا أن العلاقات الاقتصادية كانت مضطربة، ذلك أن الاتفاقية التجارية بينهما في عام ١٨٧٥ الذي سبقت الإشارة إليها لم يعد فيها أية ميزات لرومانيا، وكانت الحكومة قد عقدتها لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية، فعلى سبيل المثال كانت المنتجات النمساوية تدخل رومانيا دون جمارك على حين أن منتجات رومانيا الزراعية التي تدخل بلاد النمسا والمجر تفرض عليها جمارك لحماية مصالح المجر. وفي الواقع فإن منتجات النمسا غمرت بلاد رومانيا حتى لقد أضرت بالصناعات الصغيرة فيها إن لم تقض عليها. لكل

هذا أقدمت رومانيا على إلغاء تلك الاتفاقية في يونية ١٨٨٥. وكان هذا يعني أن قانون الحماية الجمركية الصادر في ١٨٧٤ أصبح يطبق على الواردات النمساوية. وفي مايو ١٨٨٦ صدر قانون حماية جمركية جديد فما كان من النمسا إلا أن منعت استيراد المواشي من رومانيا، وفرضت حظرا جمركيا على كافة البضائع الوارادة من رومانيا. وكانت النتيجة قيام سلسلة طويلة من الحرب الجمركية بين البلدين استمرت من مايو ١٨٦٦ إلى ديسمبر ١٨٩٣، وكانت حربا تشبه إلى حد ما "حرب الخنازير" التي نشبت من قبل بين الصرب والنمسا، حيث استخدمت النمسا سلاح الحجر الصحي على واردات المواشي من رومانيا والصرب بحجة منع انتشار الأمراض.

ولقد تزامن مع قانون الحماية الجمركية محاولة أخرى من الحكومة لتشجيع الصناعة وكان الحزب الليبرالي الحاكم يقف إلى جانب إصدار تشريعات الحامية، وتوفير الإعانات الحكومية للصناعة. وهذا ما حدث طوال ثمانينات القرن التاسع عشر وكان أبرز تلك التشريعات قانون مايو ١٨٨٧ لتشجيع الصناعات الكبرى وبمقتضاه منحت امتيازات للمشروع الصناعي الذي يعمل به ٢٥ عاملا على الأقل. وكانت رومانيا بهذا القانون تقود دول البلقان نحو سياسة تشجيع الدولة للصناعة. ومع هذا لم تكن جهود رومانيا في هذا الخصوص ناجحة تماما من وجهة النظر القومية، ذلك أن المشروعات الصناعية الجديدة لم تكن تعتمد على رأس المال المحلي رغم أن بعض ملاك الأراضي الزراعية والتجار المحليون استثمروا في الصناعة، ولكن جاء رأس المال الرئيسي من المانيا والنمسا. ولقد ظلت درجة التصنيع حتى الحرب العالمية الأولى منخفضة رغم أن نسبة الإنتاج لرأس المال المستثمر كانت أكثر من الضعف بالنسبة لكل من بلغاريا والصرب واليونان.

أما بالنسبة للزراعة فقد تدهورت هي الأخرى مع نهاية القرن التاسع عشر مثلما كان حالها في دول البلقان الأخرى وذلك بسبب منافسة القمح الأمريكي الذي بدأ يتدفق على الأسواق الأوربية في ثمانينيات القرن مما كان له تأثيره المباشر على انتاج رومانيا، فضلا عن أن "الحرب الجمركية" مع النمسا التي سبقت الإشارة إليها كانت لها آثارها السيئة على تربية المواشي خاصة وأنه لم تكن هناك سوق بديلة مناسبة لتسويق المنتجات الرومانية غير النمسا والمجر رغم أن معظم صادرات رومانيا الزراعية وجدت طريقها إلى بلجيكا وبريطانيا. ورغم أن الروابط الاقتصادية مع المانيا كانت تتوثق أكثر وأكثر إلا أن سوق المانيا أيضا لم تكن هي البديل المرضي عن الأسواق الأخرى.

على كل حال .. في عام ١٨٨٨ انتهت فترة حكم الحزب الليبرالي في رومانيا، وفي مارس جاءت حكومة جديدة من مجموعة الشباب برئاسة تيودور روزتي تولى فيها بيتر كارب وزارة الخارجية، وفي الوقت نفسه استمرت السياسة المحافظة قائمة حتى عام

١٨٩٥ رغم حدوث تغييرات بين المسئولين كانت تعكس الصراعات بين أجنحة الحـزب. وخلال فترة وجود هذه الحكومة في الحكم صدرت عدة إجراءات إصلاحية فـي مقدمتها الأخذ بقاعدة الذهب في التعامل، وتأميم السكك الحديدية، وإقامة جسر على نهـر الـدانوب إلى كيرنافودا Cernavoda انتهى العمل به في ١٨٩٥، كما تم عقد إتفاقيات تجارية مـع معظم دول أوربا بما فيها اتفاقية مع النمسا عـام ١٨٩٣ أنهـت الحـرب التجاريـة بـين الدولتين، وبدأت أيضا عمليات استغلال مصادر النفط.

لقد شهد مطلع تسعينيات القرن التاسع عشر (١٨٩١) وفاة زعيما الحـزب الليبرالـي اللذان كانا مسئولين إلى حد كبير عن تأسيس دولة رومانيا المستقلة وهما يـون براشـيانو، وكوجلينشينو، ورأس الحزب ديمتـري سـتورزا Dimitrie A.Sturdza الـذي شـكل الحكومة في ١٨٩٥. ومنذ ذلك التاريخ وحتى انفجار الحرب العالمية الأولى كان الحزبـان (الليبرالي والمحافظ) يتبادلان رئاسة الحكومة. على أن التبادل الوزاري بين هذين الحزبين لم يكن يعني تغييرا رئيسيا أو ملحوظا في سياسات الحكومة، إذ انحصرت القوة السياسـية في يد قلة وظل الملك يقوم بدور ضبط محوري بين الحزبين المتنافسـين. وفـي العشـر سنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى مباشرة كانت المشكلة الرئيسية في السياسـات الداخلية تتعلق بأحوال الفلاحين الذين كانت أوضاعهم تتدهور بشكل سريع.

أما الأوضاع الرثة والبائسة للفلاحين بعد إصلاحات الستينيات فقد سبق أن شـرحناها ورغم تلك الإصلاحات فقد ظلت رومانيا عبارة عن بلد قوامه أصحاب إقطاعيات كبـرى، وفلاحون فقراء يعانون البؤس والفاقة. وهكذا استمرت المشكلة الاجتماعية والسياسية تكمن في سوء توزيع الأرض الزراعية حيث أدى تركز الملكية الزراعية فـي يـد قلـة قليلـة، والتفتيت المستمر لحيازات صغار الفلاحين بفعل التوريث إلى افتقار البلاد إلى وجود طبقة وسطى جيدة التكوين من أصحاب الحيازات المتوسطة وتشغل مكانة بارزة في المجتمـع. وهكذا وفي مطلع القرن العشرين بلغ حجم ملكية خمسـة آلاف إقطـاعي كبيـر نصـف الأراضي الزراعية على حين أن ٨٥% من الفلاحين كانوا عديمي الملكيـة أو يحـوزون مساحات ضئيلة لا تكفي احتياجاتهم ويضطرون للبحث عن أعمال أخرى.

على أن تركيز الملكية الزراعية في إقطاعيات كبيرة في بلاد مثل بريطانيـا وبروسـيا كانت له فائدة، فقد ساعدت على استخدام وسائل الإدارة الحديثة والعلمية في استغلالها ممـا أدى إلى زيادة ملحوظة في الانتاج. ولكن هذا لم يحدث في رومانيا فبعد عام ١٨٢٩ كمـا رأينا حدث توسع كبير في الأراضي الزراعية لكنه توسع جاء نتيجة زراعة أراض جديـدة كانت مهملة مع إهمال لتربية المواشي في الوقت نفسه بحيث كانـت رومانيـا فـي عـام ١٩١٤ رابع دولة في العالم في تصدير الغلال وخامس دولة في تصدير القمح ولم يكن هذا التفوق راجع إلى استغلال الأرض الزراعية استغلالا ذكيا.

ومن أسباب هذا الوضع أن كبار الملاك الأراضي الزراعية لم يكونوا يديرون شـؤون إقطاعياتهم بأنفسهم وإنما كانوا يفضلون تأجيرها ويعيشون في العاصـمة (بوخارسـت) أو في باريس، ويقوم المستأجرون بدورهم بتأجير الأرض في مسـاحات صـغيرة للفلاحـين بنظام المشاركة في المحصول أو بالإيجار النقدي حتى لقد بلغت نسبة الإقطاعيـات التـي تدار بهذا الأسلوب ٧٢% في عام ١٩٠٠. ومن المفهوم أن المستأجرين كان يهمهـم فـي الأساس تحقيق ربح سريع أكثر من الاهتمام بتحسين أحوال الزراعة أو رخـاء الفلاحـين. ولهذا كانت سمعة هؤلاء المستأجرين سيئة للغاية وأسهم فـي بـروز المشـاعر المعاديـة للسامية، رغم أن ٢٧% فقط من كبار المستأجرين هؤلاء كانوا من اليهود. وفـي الواقـع كانت الأرض تفلح بواسطة الفلاحين الرومانيين الذين كـانوا يقـدمون كـل مـن الجهـد وحيوانات الشغل مما يعني أن الملكيات الزراعية الكبيرة لم تـؤد إلـى تحسـين منـاهج الزراعة وأساليبها أو انتشار الميكنة في الزراعة.

والحال كذلك ومع زيادة السكان في مطلع القرن العشرين كانـت أوضـاع الفلاحـين تزداد سوءً. وكان تفتيت الملكيات إلى قطع في مساحات صغيرة بفعل نظام التوريـث لـم يكن يسمح بالوفاء باحتياجات تلك الأسر التي كانت في حاجة ملحة لأرض أخرى. ولهـذا فقد زاد عدد صغار الملاك الذين يستأجرون أرضا إضافية مما أدى إلـى ارتفـاع قيمـة الإيجار. وأمام زيادة أحوال الفلاحين سوءً بدت الاضطرابات وعـدم الاسـتقرار ظـاهرة سائدة على نهاية القرن التاسع عشر. وكانت الأحزاب السياسية الحاكمة تحـاول تخفيـف وطأة مشكلة الفلاحين عن طريق إجراءات خاصة بنظام الإيجارات الزراعية وببيع بعـض أراضي الحكومة، وكان تدخل الدولة لحماية الفلاح مبدأ معترف به ولكنـه لـم يطبـق إلا قليلا.

على أن تلك الأوضاع في مجملها أدت إلى قيام ثورة فلاحية كبرى في ١٩٠٧ بـدأت في مولدافيا في مارس وانتشرت في بقية البلاد وقد اكتنفتها نغمة عاليـة معاديـة للسـامية ولكنها كانت موجهة أساسا ضد كبار المستأجرين وضد الملاك الغائبين. أما الحكومة التـي لم تكن تضم إلا عددا قليلا جدا من الممثلين الحقيقيين للفلاحـين تصـرفت بعنـف تجـاه الانتفاضة حيث قام الجيش بقيادة الجنرال الكسندر آفيرشكو Averescu بسحق الانتفاضـة حتى لقد قتل حوالي أحد عشر ألف شخص.

ومع سحق التمرد اعترفت الحكومة بالحاجة إلى الإصلاح ومن ثم صـدرت قـوانين جديدة خاصة بنظام إيجار الأرض وتنظيم العلاقات بـين الفلاحـين ومـلاك الأراضـي

الزراعية ولكن بقيت المشكلة قائمة نظرا لأن فرض تشريعات من هـذا النـوع فـي بلـد تخضع الحكومة فيه إلى أشخاص تتعارض مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية مع مصـلحة الفلاحين لا يقود إلى نتائج إيجابية. ولا شك أنه مع عام ١٩١٤ كان هناك ثمـة اعتـراف برغبة الفلاحين في تملك الأرض مع ضرورة القضاء على الملكيات الزراعيـة الكبيـرة. وعلى هذا وفي عام ١٩٠٨ تم التصديق على قانون بتأسيس بنك زراعي لمساعدة الفلاحين لشراء الأرض. وحدثت محاولة لضبط حجم الأراضي المؤجرة لكن الإصلاح الحقيقي كان عليه الانتظار حتى بعد الحرب العالمية الأولى.

ورغم أن رومانيا كانت تعتبر أغنى دولة في البلقان، إلا أنها كانت تعاني-كما رأينـا- من نفس المشكلات التي كانت تعاني منها بلاد البلقان الأخرى. وأكثر من هذا كـان علـى الحكومة شأن غيرها من حكومات البلاد المجاورة أن تسـاند جهـود زيـادة الميزانيـات المتعلقة بالإنفاق على تحسين الأحوال الداخلية، وتوسيع دائرة الخدمات المدنية، والاحتفـاظ بجيش قوي وهذا له أهميته. لكن رومانيا شأن اليونان لجـأت إلـى الاسـتدانة الخارجيـة كأفضل حل للصعوبات المالية التي تواجهها فأوقعتها في مشكلات أخرى.

الصـــــرب

كانت الصحوة التي أفاقت عليها بلاد البلقان من حوادث الفترة بـين عـامي ١٨٧٥- ١٨٧٨ واضحة أشد الوضوح في الصرب التي أفاقت لتجد البوسنة وبلاد أخرى أصـبحت في يد النمسا، ولتكتشف أن روسيا التي كانت مقربة منها في السابق قد ألقت بكـل ثقلهـا الدبلوماسي ونفوذها السياسي وراء إدعاءات بلغاريا في أراضي الصـرب. وعنـد نهايـة الحرب كان يوفان ريستتش Jovan Ristic لا يزال على رأس حكومة ليبرالية وكان عليه أن يواجه مشكلات عاجلة تتمثل في سوء الموقف المالي الناتج من سنوات الأزمة، وكـذا رسم ملامح العلاقات الخارجية في المستقبل وخاصة مع النمسا بعد أن رفضـت روسـيا طلب الصرب بمساعدتها في استئناف العلاقات.

كان أمير الصرب (ميلان) شأن حال أمير رومانيا يتمتع بوضع قوي فهو الذي يختـار الوزراء الذين يصبح بإمكانهم التأثير على نتائج انتخابات البرلمان. لكنه لم يكن فـي قـوة أمير رومانيا (شارل) في ضبط الموقف السياسي، أو في قوة الكسندر البـاتنبرجي الـذي تمكن من توحيد البلاد خلفه ضد التدخل الأجنبي، بل كان رجلا ضعيفا وكسـولا وفاسـدا وتافها صغير الشأن قادر على صنع أعدائه بسهولة، ولم يكن بإمكانه وضع أسـاس لبنـاء قوة قومية، كما لم يكن مؤهلا لقيادة بلد ضعيف ومتخلف لتحقيق آماله القومية.

ولقد شهدت فترة حكمه صعود مجموعتان سياسيتان: التقدميون، والراديكاليون وكل منهما تحدى هيمنة الحزب الليبرالي فيما بعد. ولقد انبثق التقدميون من الجناح اليساري لحزب المحافظين مثلما ظهرت مجموعة الشباب Junimists في رومانيا. ولما كانوا يرون في غرب أوربا مثالا متقدما فقد أرادوا أن يتبعوه، وكانوا يعتبرون روسيا دولة متخلفة وبدائية بالقياس إلى ذلك الغرب. وقد امتازت هذه المجموعة بأنها تعلمت جيدا واكتسبت خبرات من كثرة الترحال، لكن برنامجها السياسي كان يأخذ بالنموذج الليبرالي الكلاسيكي للقرن التاسع عشر، ويدعو لإصدار تشريع قوي للحقوق المدنية ينص فيه على حرية الصحافة، وحرية الاجتماعات، واستقلال القضاء، وتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي للمحليات. والخلاصة أن التقدميين كانوا يريدون استنساخ حضارة الطبقة الوسطى لأوربا الغربية في الصرب.

أما الراديكاليون فكانوا على العكس لهم جذور في التيارات الشعبوية والماركسية والفوضوية التي كانت سائدة خلال سبعينيات القرن التاسع عشر. وكانت أفكارهم في أقصى اليسار من التقدميين، فهم يقفون إلى جانب ما تقاسيه البشرية من الآم ومعاناة، وإلى جانب ضرورة هيمنة الهيئة التشريعية على الحكومة، وفرض الضرائب المباشرة بشكل تصاعدي، ووضع برنامج قوي للحقوق المدنية، وإقامة حكم ذاتي للمحليات. كما كانوا يهتمون بشكل خاص بكبح نفوذ البوليس في الانتخابات حتى يمكنهم الفوز فيها. ولعل أفضل إسهاماتهم محاولة إدخال الفلاحين لأول مرة في الحياة السياسية في البلاد، ولو أنهم لم يركزوا جهدهم في هذا الاتجاه في البداية، لكن الحزب تحت قيادة نيقولا باشيك Pasic، وبيرا تودورفيتش Pera Todorovic نجح في صياغة برنامج لجذب تلك القاعدة الجماهيرية.

وفي تلك الأثناء حاول ميلان ووزراؤه الليبراليون التوصل إلى تفاهم مع النمسا حول إقامة السكك الحديدية، وإقامة علاقات تجارية، وعقد معاهدة سياسية في النهاية. وفيما يتعلق بمشروع السكك الحديدية كانت النمسا تريد أن تتأكد من أنه سيكون لفائدتها، وعلى هذا تم النظر في مد شبكة الخطوط الصربية تجاه الجنوب، وفي أبريل ١٨٨٠ وافقت الصرب على مد الخط من بلجراد إلى فرانيه Vranje مخترقا نيش Nis. ولكن سرعان ما واجه ميلان لسوء حظه فضيحة كبرى كانت لها نتائجها الوخيمة تشبه فضيحة ستراوزبيرج Strousberg. والحاصل أن ميلان كان قد وقع عقدا في مارس ١٨٨١ مع شركة بونتو الباريسية E.Bontoux بموافقة النمسا. وما لبثت هذه الشركة أن انهارت في يناير ١٨٨٢ وأدى انهيارها إلى أزمة مالية في باريس كانت لها نتائجها الوخيمة على الصرب التي خسرت في هذه الصفقة أكثر من دخلها الكلي في عام واحد. وأكثر من هذا

أنه خلال تلك الأزمة سرت شائعات خاصة بالرشوة والفساد بين المسئولين الصربيين طالت ميلان نفسه. والخلاصة أنه بفضل مساعدة النمسا خسرت الصرب ١٢ مليون دينار لكن التدمير الذي أصاب سمعة ميلان وحكومته كان هائلا.

أما المفاوضات بين الصرب والنمسا بشأن عقد إتفاقية تجارية بينهما فقد كانت أكثر صعوبة من موضوع خط السكك الحديدية، فقد كانت الصرب تريد اتفاقية جديدة لأن مؤتمر برلين ١٨٧٨ قرر أن دول البلقان المستقلة ينبغي أن تستمر في التزامها بالاتفاقيات التي تم التفاوض بشأنها مع الدولة العثمانية، وكانت التعريفة الجمركية المسموح بها طبقا لتلك الاتفاقيات تمنح الصرب ٣% من قيمة الواردات، على حين أنها كانت تريد زيادة نصيبها. وفي الوقت نفسه كانت النمسا متحمسة للتوصل إلى ترتيبات جديدة ولكن خلال التفاوض مع الصرب لجأت النمسا لاستخدام الحظر على استيراد المواشي من الصرب بدعوى الخشية من الأوبئة وأمراض الحيوانات مثلما فعلت مع رومانيا. والحق أن النمسا كانت تسعى للتوصل إلي شروط مجحفة بالصرب وغير متكافئة وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية النمساوية. وكانت شروط في غير صالح الفلاح الصربي رغم حاجته إلى سوق النمسا في الوقت الذي لم يكن لدى الصرب صناعات تحتاج الحماية. ولأن الصرب أصرت على شروط متكافئة فقد رفض رئيس الحكومة يوفان ريستتش مقترحات النمسا واستقال في أكتوبر ١٨٨٠. وهكذا تخلى الحزب الليبرالي عن الحكم للتقدميين بعد اثنا عشر عاما في الحكم، ونجح التقدميون في أن يسيطروا على الحياة السياسية طوال سبع سنوات. وقد بادر رئيس حكومة التقدميين الجديدة ميلان بيروشاناك Pirocanac ، ووزير الخارجية والمالية كادوميل ميياتوفتش Cadomil Mijatovic بالتوقيع على الاتفاقية التجارية مع النمسا في أبريل ١٨٨١. وكانت شروطها في صالح الانتاج الزراعي للصرب ولو أنها سمحت للصناعات النمساوية بدخول الصرب وفق مميزات خاصة. وبهذا انحصرت تجارة الصرب مع دولة النمسا والمجر حيث تستورد ٧٧% من وارداتها من النمسا ويرتبط ٨٢% من صادراتها بهذا السوق النمسوي أيضا.

على أن اعتماد الصرب على النمسا كما عكسته الاتفاقية التجارية بينهما برز بوضوح في الاتفاقيات السياسية التي عقدت بين البلدين آنذاك. وكانت الصرب بحاجة إلى أن تحمي مصالحها في المنطقة التي تريد أن تتوسع فيها ألا وهي مقدونيا وخاصة في ضوء سيطرة النمسا على البوسنة والهرسك ووجود بلغاريا التي تدعمها روسيا، فضلا عن أن ميلان (أمير الصرب) مثل شارل (أمير بلغاريا) كان يرغب في أن يتمتع بلقب "ملك". وعلى هذا فإن المعاهدة التي عقدت في ٢٨ يونية ١٨٨١ بين البلدين تضمنت تأكيدا من النمسا بمساندة الصرب في التوسع تجاه الجنوب حسب مقتضى الحال. كما تضمنت المعاهدة الموافقة على رفع مكانة دولة الصرب إلى مملكة، وأيضا تضمنت مواد تنص على أنه في

حالة وقوع أي من الدولتين في حالة حرب تقف الأخرى على الحياد. وأخـذت الصـرب على نفسها الالتزام بأمرين: الأول أنها لن تتسـامح إزاء المـؤامرات السياسـية والدينيـة وغيرها التي تحاك ضد النمسا على أرضها، أو في البوسنة والهرسك، أو في نوفي بازار. أما الأمر الثاني والأكثر مغزى وأهمية ما نصت عليه المادة الرابعة من "أن الصـرب لـن تتفاوض مع أية حكومة أو تعقد اتفاقية سياسية دون التفاهم المسبق مع النمسا، ولـن تقبـل بوجود قوات عسكرية على أرضها سواء نظامية أو غير نظامية أو حتى متطوعة".[1]

وفور تسريب أخبار نصوص المعاهدة إلى الصرب نشأت أزمة فاضـطر بيروشـاناك رئيس الحكومة إلى تقديم استقالته احتجاجا على أن تصبح بلاده في حالة تبعيـة سياسـية للنمسا بمقتضى تلك المعاهدة ثم ذهب إلى النمسا وحصل على تصريح من حكومتهـا بـأن المادة الرابعة "لن تضر بحق الصرب في التفاوض من أجل عقد معاهدات مع أي حكومـة حتى ولوكانت ذات طابع سياسي".[2] وبهذه الضمانة بقي بيروشاناك في الحكم ولم يكـن يعلم أن الأمير ميلان وعد النمسا في خطابات متبادلة بأنه "لن يدخل فـي مفاوضـات قـد تكون لها علاقة بأية معاهدة سياسية بين الصرب ودولة ثالثة دون الرجوع إلى النمسا أولا والحصول على رضاها.[3] وبهذه الحركة ضمن ميلان لنفسه دعم النمسا. والحـق أنـه رغم عدم التكافؤ في العلاقات بين البلدين على ذلك النحو، إلا أن الصرب لم يكن أمامهـا بديل آخر إذ كانت شأن رومانيا بحاجة إلى مساندة قوة كبرى في العلاقات الدولية ولم تكن هذه القوة إلا النمسا في مواجهة مساندة روسيا لبلغاريا.

في تلك الأثناء بدأت الحكومة التقدمية برئاسة بيروشاناك في تنفيذ برنامجها السياسـي حيث اجتهدت في تمرير سلسلة قوانين تتشابه مع تلك التي أصدرتها أحزاب مشـابهة فـي البلاد المجاورة. وسرعان ما تم تنفيذ إجراءات تتعلق بحرية الصحافة، واستقلال القضـاء، وفرض التعليم الابتدائي الإلزامي. وفي ١٨٣٣ أصبحت الخدمة العسكرية إجباريـة وتـم تأسيس بنك قومي. وقد كان هذا البرنامج التقدمي يعكس مصالح الطبقة الوسـطى ولـيس الأغلبية من الفلاحين. ومثلما فعلت حكومة الليبراليين السابقة قام الحزب التقدمي بـإحلال رجاله في وظائف الدولة مثلما حدث في كل بلاد البلقان المجاورة.

ويلاحظ أن فترة حكم الحزب التقدمي في الصرب شابتها فضـائح داخليـة وكـوارث خارجية، فبالإضافة إلى إنهيار شركة بونتو كما سبقت الإشارة، قام ميلان بطرد ميخائيـل Michael بطل الصرب الشعبي خارج البلاد مما أدى إلى اندلاع احتجاجات شعبية. وقـد كان ميخائيل المؤيد للحزب الليبرالي ولروسيا يعترض على الدعوة لفرض ضرائب علـى أملاك الكنيسة، وعلى طرد أنصار الحزب الليبرالي من وظائف الدولة. وقد قـام مـيلان بتعيين ثيودويسيوس Theodosius مكان ميخائيل وعندما لم يؤيد سنودس الصـرب هـذا التعيين اضطر ميلان للرجوع لبطريرك الصرب في سرمسـكي كـارلوفيتش Sermski

Karlovci في مملكة النمسا. وفي النهاية وافق بطريرك استانبول وكذا الكنيسة اليونانية والرومانية على تعيين ثيودوسيوس لكن روسيا لم توافق على هذا الإحلال.

والحقيقة أن تدهور مكانة ميلان وكذا الحزب التقدمي انعكس في انتخابات عام ١٨٨٣، إذ حصل الحزب على أغلبية ضئيلة بنسبة ٢ : ١ أي الضعف فقط ولما كان ميلان يرفض هذه النتيجة فقد قام بتكليف هريستيتش Hristic بتشكيل الوزارة وبهذا عاد المحافظون إلى الحكم. لكن لم يلبث أن عاد الحزب التقدمي للحكم في ١٨٨٤ في أعقاب انتفاضة وقعت في منطقة تيموك Timok في نوفمبر ١٨٨٣ بسبب طلب الحكومة فيما يبدو أن تقوم ميليشيات الفلاحين بتخزين أسلحتها في ترسانة عادية وليس في البيوت. ويبدو أن العناصر التقدمية كانت متورطة في هذا التمرد تورطا تاما إذ اضطروا لمغادرة البلاد نفيا بعد قمع التمرد عسكريا. وتمت محاكمتهم غيابيا حيث صدر الحكم بإعدام نيقولا باشيك الذي كان قد غادر البلاد قبل وقوع التمرد بأسبوع. ونفذ حكم الإعدام في عشرين واحد فقط، وكان الحكم قد صدر ضد ٩٤ واحدا وتدفق عدد كبير من الهاربين إلى بلغاريا عبر نهر تيموك.

ولقد أدى وجود هؤلاء الهاربين في بلغاريا إلى تدهور العلاقات بين البلدين رغم أن ميلان وأمير بلغاريا (الكسندر) كانا صديقين على المستوى الشخصي. ثم أصبح الموقف أكثر سوءً نتيجة حادث طريف لم يخطر على البال، ذلك أن نهر تيموك الذي يمثل الحدود بين البلدين تغير مجراه فجأة، وأدى هذا إلى تجريف حافة النهر نتج عنها تحريك مساحة منها دخلت حدود الصرب. وأرادت الصرب الاحتفاظ بتلك المساحة الجديدة وبادرت بإرسال فرقة عسكرية لحراستها وإثبات حقها. وعلى هذا وقع الصدام بين البلدين وقامت بلغاريا بطرد الفرقة العسكرية وظل النزاع قائما بين البلدين حتى ١٨٨٨.

وكان العداء قد وصل ذروته في ١٨٨٥ وعندما أصبح واضحا أن روميليا الشرقية قد تنضم فعليا إلى بلغاريا طلبت الصرب تعويضا وكانت تعتقد أن يكون التعويض اعتراف بلغاريا بوضع الصرب يدها على الأرض الجديدة. وفي نوفمبر ١٨٨٥ وبناء على تقدير خاطيء بضعف الجيش البلغاري لخلوه من ضباط روس، قامت الصرب بالهجوم على بلغاريا فكانت الحرب كارثة على الصرب التي هزمت في معركة سيلفنيتسا Silvnitsa ولم ينقذها من خسارة أفدح إلا تدخل النمسا حليفتها، وعاد السلام بين البلدين على أساس الأمر الواقع.

على كل حال .. لقد تدهورت مكانة أسرة ابرونوفيتش الحاكمة في الصرب ابتداء من ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى ثورة ١٩٠٣ نتيجة تورط أفرادها في عدة فضائح لم تؤد فقط إلى اضطراب الحياة السياسية في البلاد بل لقد تسببت في تحطيم مكانة الصرب بين الدول. وأكثر من هذا أن ميلان وزوجته نتاليا دخلا في معارك سياسية علنا ذلك أن نتاليا وهي ابنة ضابط روسي من أصل روماني كانت تفضل أن تقوم الصرب بدور موال لروسيا في السياسة الخارجية، وتعارض رغبة زوجها ميلان في أن يتعلم ابنهما الكسندر في النمسا. وقد بلغ الخلاف بين الاثنين درجة لا يمكن معها إصلاح ذات البين حتى لقد سعى ميلان لتطليق زوجته، وهي قضية أدت إلى انشقاق داخل الحكومة. وفي ١٨٨٧ غادرت نتاليا البلاد ومعها ابنها الكسندر. وكانت تلك الفضائح بمثابة خطر محدق ومتواصل بالأسرة الحاكمة نظرا لوجود مرشح محتمل لتولي عرش البلاد يتمثل في بيتر كاراديورديفيتش الذي كان يعيش في المنفى ولكنه يتابع ما يحدث في الصرب عن كثب. وفي ١٨٨٣ تزوج من زوركا Zorka ابنة نيقولا أمير الجبل الأسود فتعزز مركزه ووضعه أكثر وأكثر بهذه المصاهرة.

وعلى هذا وفي ١٨٨٨ كان ميلان قد سئم وضعه خاصة وأن أنصاره لم يتمكنوا من تحقيق نصر واضح في الانتخابات رغم سيطرته على البوليس الذي ينظم العملية. أما وقد قرر التنازل عن العرش فقد رأى أن تكون آخر أعماله دعوة جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد اجتمعت في ديسمبر ١٨٨٨، وكان خمسة أسداس أعضائها من الحزب الراديكالي، والسدس الباقي من الليبراليين، وفشل التقدميون في الفوز بمقعد واحد. وقد حددت هذه الوثيقة التي كانت أكثر ديموقراطية من الدستور السابق بشكل واضح ودقيق مسألة الحريات المدنية، وجعلت للبرلمان سلطة نسبية، فضلا عن تقوية سلطة المحليات وإدارتها. كما نصت على سرية الانتخابات، ومنح حق الانتخاب لجميع دافعي الضرائب. وفور إتمام صياغة الدستور تنازل ميلان عن العرش في مارس ١٨٨٩ لابنه الكسندر الذي كان في الثالثة عشر من عمره.

والحق أن حكم الكسندر اوبرنوفيتش في كثير من ملامحه كان فاصلا حزينا في تاريخ الصرب، فلم يكن الرجل يتمتع بأية قدرات ملفتة للنظر، وانصرف إلى حياته الخاصة وحياة أمه ووالده وأخيرا عشيقته، وجميعها كانت مصدرا خصبا للضحك والسخرية في كل بلاد أوربا. يضاف إلى هذا أنه عاش طفولته وحيدا مع تربية عسكرية صارمة، ولم يتورع أبواه عن استخدامه في شجارهما. والحاصل أنه قبل أن يغادر ميلان البلاد بعد

تنازله عن العرش قام بتعيين مجلس وصاية على العرش من ثلاثة أوصياء برئاسة يوفان ريستيتش. ولما كان تنازله عن العرش يعد انتصارا للحزب الراديكالي فقد تسلم الحزب زمام الأمور، وأصبح الجنرال سافا جريوتش Sava Grujic رئيسا للوزراء، وعاد باشيك من المنفى. وهكذا أتيحت الفرصة للراديكاليين ليضعوا برنامجهم السياسي موضع التنفيذ.

ولما كانت القوة الانتخابية للحزب ترتكز على أصوات الفلاحين، فقد جاءت قيادة الحزب الراديكالي من بين أبناء الطبقة الوسطى وخاصة المثقفين. ولكنهم بمجرد توليهم الحكم أثبتوا أنهم لا يقلون عن سابقيهم رغبة في السيطرة على أداة الحكم حيث قاموا بملء الوظائف المدنية بأنصارهم. وكان للحزب برنامجا حاول تنفيذه على الأقل جزئيا بين سنوات ١٨٨٩-١٨٩٢ ورغم أن كثيرا من الراديكاليين كانوا يكرهون الغرب الرأسمالي نظريا، إلا أنهم كانوا يرغبون في أن تكون الصرب دولة ديموقراطية تتكون من عدة كوميونات تقوم كل منها على الحكم الذاتي. ومن الناحية التشريعية قام الحزب بتوسيع حق الانتخاب العام، وتدعيم الحقوق المدنية، وزيادة سلطة المحليات.

غير أن تلك الإجراءات لم يكن لها تأثير على التخفيف من وطأة المشكلات الشخصية التي كان يعاني منها الكسندر (الأمير الشاب) لأن أبواه لم يتوقفا عن الشجار العلني حتى بعد أن خرجا من البلاد وكأنهما كانا يتنافسان على الإضرار بمصير ابنهما، فقد كان ميلان في حاجة إلى أموال بصفة دائمة، وظلت مسألة طلاقه قضية قومية عامة. وفي الوقت نفسه كانت الأوضاع السياسية آخذة في التدهور، ففي يونية ١٨٩٢ حلت حكومة لبرالية محل حكومة الراديكاليين وضمنت الحكومة الجديدة وضعا قويا داخل البرلمان بفضل استخدام البوليس والجيش في عملية الانتخابات. وفي أبريل ١٨٩٣ أمسك الكسندر ذو السبعة عشر ربيعا بزمام الأمور في البلاد وأصبح ملكا بفضل تشجيع والده وبمساعدة الجيش، واختار وزراءه من الحزب الراديكالي في ضوء انتخابات جديدة جاءت ببرلمان راديكالي، وفي ١٨٩٤ ألغى دستور ١٨٨٨ وأعاد العمل بدستور ١٨٦٩. ومع كل تلك الإجراءات وتمكن الملك من السيطرة على النظام السياسي في الأعوام التالية عن طريق التلاعب بالأحزاب والسيطرة على الانتخابات، إلا أن وضعه السياسي القوي نسبيا تحطم على صخرة رد الفعل الشعبي لحياته الشخصية غير السوية.

ولم تقتصر محنة الملك الكسندر على استمرار أبواه (ميلان ونتاليا) في الشجار علنا للإنفراد بالسيطرة عليه، بل إن هذا الملك سيء الحظ دخل في علاقة أثارت حساسية الصربيين، إذ التقى وهو في بيت والدته بأرملة تدعى دراجا ماسينا Draga Masina تكبره بأكثر من عشر سنوات، وسمعتها سيئة بسبب تعدد علاقاتها مع الرجال، وأبوها مات متأثرا بجنونه، وأمها سكيرة تعاقر الخمر، واتخذها الكسندر عشيقة له في ١٨٩٧

وسرعان ما أعلن نيته الزواج بها. غير أن والداه رفضا هذا الزواج، ورأى قيصر روسيا في الأمر فرصة لاستعادة نفوذه على بلاط الصرب فأرسل نائبا عنه لحضور حفل الزواج.

على كل حال .. لقد مضت بقية سنوات حكم الكسندر بتردد الفضائح التي ارتبطت بالملكة الجديدة (عشيقته السابقة) وعائلتها، فلم تتجب وذاعت تقارير عن حملها حملا غير حقيقي ليؤكد أن أسرة اوبرونوفيتش المالكة تحتضر دون وريث. وأكثر من هذا ففي أبريل ١٩٠١ أصدر الملك دستورا آخرا دون جمعية تأسيسية نص على أن تكون الهيئة التشريعية من مجلسين منتخبين: مجلس نواب، ومجلس شيوخ، يعين الملك ثلاثة أخماس الأعضاء في كل منهما. ورغم أن الحكومة استمرت في كسب الانتخابات بالإرهاب والتهديد، إلا أنها لم تستطع خنق موجة السخط العامة التي كانت تتصاعد يوما بعد يوم.

وفي ليلة ١٠-١١ يونية ١٩٠٣ وضعت نهاية لحكم الملك الكسندر بانقلاب نظمته مجموعة من ١٢٠ من صغار ضباط الجيش الذين شعروا بالإهانة من ملكهم، وبأن بلدهم لا يمكن أن تتقدم تحت حكمه حيث اقتحموا القصر الملكي وأطلقوا الرصاص على الملك ومزقوا جسده بالسيوف وقتلوا الملكة وأشقائها ورئيس الوزراء ووزير الحربية. وقد أثار الحدث الرعب في أوربا كلها.

كانت قيادة الانقلاب قد أقامت حكومة مؤقتة برئاسة يوفان آفاكوموفيتش Jovan Avakumovic ، بادرت بدعوة البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ طبقا لدستور ١٩٠١، وقد اختار البرلمان بيتر كاراديورديفيتش ليكون ملكا على البلاد ، وكان مرشحا وحيدا للعرش وفي الستين من عمره ولا يعرف إلا القليل عن البلد الذي سيحكمه رغم أنه كان ثالث أبناء الكسندر كاراديورديفيتش، واشترك في معارك حرب البوسنة كأي صربي يشعر بقوميته. ولكنه تعلم في فرنسا وسويسرا، وكان زواجه من الأميرة زوركا الروسية يربطه بروسيا بشكل أو بآخر لكن وفاتها في ١٨٩٠ ربما جعله يتحرر من تلك الروابط. وفي ١٩٠٣ قام الملك الجديد بالغاء دستور ١٩٠١ وأعاد العمل بدستور ١٨٩٩ مع إضافة تعديلات معينة.

كانت أول مهمة واجهت الملك الجديد هي كيفية مواجهة صدمة رد الفعل لدى القوى الأوربية تجاه الانقلاب الذي جاء به إلى العرش. فبينما اعترفت كل من روسيا والنمسا بالتغيير الجديد قامت بريطانيا وهولندا بسحب سفيريهما من الصرب، فلم يكن أي منهما يرحب بأن يشغل الانقلابيون السلطات العليا في البلاد. لكن التخلص تدريجيا من هؤلاء الإنقلابيين ساعد كثيرا في إعادة العلاقات الخارجية للصرب إلى طبيعتها ما عدا بريطانيا التي لم تعترف بالوضع الجديد حتى عام ١٩٠٦.

وفي عام ١٩٠٤ تم تتويج بيتر ملكا وأصبحت الحياة السياسية بسيطة سهلة بشكل أو بآخر. وآنذاك كان أقوى حزبين على الساحة الحزب الراديكالي، وحزب الراديكاليين المستقلين، والاثنان في الأصل من سلالة الحزب الراديكالي الأصلي. وبعد تغيير الحكومة خمس مرات بين عامي ١٩٠٤-١٩٠٦ استقر الراديكاليون في الحكم حتى عام ١٩١٨.

في تلك الأثناء كانت الرابطة بين أسرة اوبرونوفيتش التي كانت تحكم الصرب والنمسا بدأت تنكسر بتولي العرش أسرة كاراديوردييفيتش، ورغم الرابطة التي تربط روسيا بملك الصرب الجديد (بيتر كاراديورديفيتش) وبالراديكاليين الذين اعتمد عليهم إلا أنها كانت منشغلة بحربها ضد اليابان وبالتالي لم يكن بإمكانها أن تساعد الصرب في مشكلاتها. وسرعان ما بدأت الصراعات بين الصرب والنمسا حول بعض المشكلات في مقدمتها مشروع السكك الحديدية، وشراء الأسلحة، والقروض. فقد كانت النمسا تريد من الصرب أن تشتري بنادق سكودا بالأموال التي تقرضها إياها، على حين كانت الصرب تريد شراء أسلحة فرنسية كتلك التي تستعملها بلغاريا ودون أن تتقيد بطلب النمسا. وأثناء التفاوض بين النمسا والصرب علمت النمسا أن الصرب وبلغاريا وقعتا اتفاقية جمركية في يونية ١٩٠٥ يبدأ تنفيذها في ١٩٠٦ قد تنتهي بوحدة اقتصادية بينهما بحلول ١٩١٧. ولما كانت النمسا تعتبر أن هذا الاتفاق الجمركي بين الصرب وبلغاريا يضر بمصالحها في البلقان قررت تعليق المفاوضات مع بلغاريا وخاصة تلك المتعلقة بالمعاهدة التجارية، وضغطت على الصرب لكي تتخلى عن الاتفاق مع بلغاريا، وأغلقت حدودها أمام استيراد المواشي من الصرب بدعوى الخوف من انتشار الأوبئة.

وهذا الصراع الذي كان يعرف باسم "حرب الخنازير" كان يتوازى مع صراع مماثل بين النمسا ورومانيا ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنه إلا في ١٩١١. ورغم أن مقاطعة استيراد المواشي من الصرب كان كارثة بالنسبة لبعض المناطق، إلا أن الموقف أجبر الصرب على بحث إنهاء اعتمادها الاقتصادي التام على النمسا، والبحث عن أسواق بديلة، ومن ثم عقد معاهدات تجارية مع عدة دول. كما بدأت الصرب في تصنيع ثروتها الحيوانية، واتجهت إلى فرنسا للحصول على التجهيزات والمعدات العسكرية اللازمة. وهكذا أدى تغيير الأسرة الحاكمة في الصرب وتداعيات حرب الخنازير إلى قطع الروابط السياسية والعسكرية والاقتصادية التي كانت تربط بينها وبين النمسا في سالف الأيام. ومنذ ذلك الوقت أخذت الصرب توجه أنظارها إلى روسيا.

ويلاحظ أن حكم الملك بيتر كاراديورديفيتش تميز بأزمات متلاحقة في السياسة الخارجية وحيث أن تلك الأزمات تخص دول البلقان الأخرى وكذا الدول الكبرى فسوف نناقشها فيما بعد. ولكن يتعين أن نذكر هنا أن حكومة الصرب دخلت في السنوات التالية

فترة ركزت فيها على التوسع القومي حيث استهدفت ضم الأراضي التي كانت لا تزال تحت الحكم العثماني في الوقت الذي أبدت فيه الدول الكبرى اهتماما كبيرا بالنسبة لمصير سلاف الجنوب تحت حكم النمسا.

بلغاريا

بعد استقالة ستامبولوف Stambolov قام الأمير فرديناند بتعيين قسطنطين ستويلوف Stoilov خلفا له وهو من المحافظين بهدف أن يتوصل إلى تآلف ما مع روسيا كما سبقت الإشارة. وكان فرديناند قد عزم على أن يكون حاكما قويا يمسك بزمام الأمور السياسية في الدولة، وظلت أهدافه تتلخص في تقوية بلاده، والتوسع القومي، وانتظار اليوم الذي يحظى فيه بلقب "الملك" الذي يحكم دولة مستقلة مثلما كان ينتظر شارل (أمير رومانيا)، وميلان (أمير الصرب). ومما ساعده على تحقيق رغبته في تقوية مركزه تطور النظام السياسي في البلاد. وكان الحزبان السابقان الليبرالي والمحافظ قد انشقا إلى تنظيمات جديدة لكل منها برامج متنافسة. وفي ضوء هذه التعددية الحزبية كان بإمكان فرديناند دائما أن يعثر على أي حزب سياسي أو إئتلاف ما يشاركه تنفيذ سياساته. وعلى هذا تناوبت هذه الأحزاب السياسية على الحكم حوالي اثنا عشر مرة خلال الفترة من ١٨٩٤-١٩١٣.

وقبل الحرب العالمية الأولى كان يتنافس على الحكم تسعة أحزاب سياسية، ثلاثة منها مجموعات منشقة من الحزب الليبرالي وهي: "الليبراليون القوميون" بزعامة ديميتور بيتكوف Dimitur Petkov خليفة ستامبولوف، و"الليبراليون" بزعامة فاسيل رادوسلافوف Vasil Radoslavov ، و"الليبراليون الشبان" بزعامة ديميتور تونشيف Tonchev. ويعود الاختلاف بينها إلى الاختلاف بين شخصية زعاماتها، وكانوا جميعا ضد روسيا أساسا ومع الغرب في السياسة الخارجية، ووجدوا سندهم بين مثقفي المدن وبين الفلاحين. وتمثلت المعارضة الرئيسية لكل منها في التيار المحافظ الذي كان يعرف باسم "الحزب القومي" بعد ١٨٩٤ تحت قيادة قسطنطين ستويلوف الذي كان يتعاون مع الحزب الليبرالي التقدمي بزعامة دراجان شانكوف Dragan Tsankov في الصراعات السياسية الناشبة. وكانت هذه المجموعة تميل لروسيا في الشؤون الخارجية وجاء أعضاؤها من الطبقة الوسطى والشرائح العليا من ملاك الأراضي الزراعية. أما الحزب الديموقراطي برئاسة بيتكو كارافيلوف Petko Karavelov فكان يقف موقفا وسطا بين الحزبين السابقين، وكان يفضل اتخاذ سياسة حرة في الشؤون الخارجية لكنه كان أكثر انحيازا للغرب عن روسيا. أما الأحزاب الثلاثة الأخرى فكانت: حزب الزراعيين، ورابطتين للإشتراكية الديموقراطية، وجميعهم كانوا أنصار جدد للسياسة البلغارية نسبيا.

على أن السنوات الخمس التي تولى فيها ستويلوف رئاسة الحكومة كانت بمثابة تحديد بوصلة حكم الأمير فرديناند الذي كان مهتما شأن الأمير تشارل بتحسين الأحوال الداخلية، فقد كان يرغب في تشجيع التصنيع في بلاده ومن ثم أصدر في ١٨٩٤ قانونسا لحماية الصناعة المحلية، ومنح قروض للورش التي يزيد رأسمالها على ٢٥ ألف ليفا Leva ويعمل فيها عشرون عاملا على الأقل، وفي ١٨٩٧ طلب من كل الموظفين ارتداء ملابس وأحذية صناعة محلية. ورغم أن تلك الإجراءات الخاصة بتشجيع الانتاج الآلي أضرت الصناعات اليدوية لكن كان المعتقد أنها إجراءات ضرورية للتقدم الاقتصادي.

كما كان الأمير مهتم اهتماما كبيرا بتطوير المواصلات الداخلية وخاصة بناء السكك الحديدية. لكن بلغاريا شأن كثير من بلاد البلقان كانت تواجه صعوبات كثيرة بسبب الامتيازات الأجنبية الممنوحة لبناء السكك الحديدية، ذلك أنه قبل معاهدة برلين عام ١٨٧٨ كانت الحكومة العثمانية قد تعاقدت مع شركات غربية إنجليزية ونمساوية في المقام الأول لبناء السكك الحديدية، ونصت على التزام إمارة بلغاريا بتلك التعاقدات. وهكذا وخلال الثمانينيات وجدت بلغاريا نفسها تحت ضغط متواصل من أصحاب الامتيازات من المقاولين وكان بعضهم من روسيا والذين كانوا معنيون في الدرجة الأولى بتحقيق الأرباح لأنفسهم ولحملة الأسهم في الشركة، مع أن بعض خطوط السكك الحديدية المقترحة تعتبر قليلة الفائدة لبلغاريا. وفي ١٨٨٨ اكتمل الخط الحديدي الرئيسي الذي يربط استانبول بفيينا والمدن الرئيسية في أوربا ويمر خلال بلغاريا. وأصبح لدى البلاد خطوط حديدية طولها ٦٩٣ كيلومترا. ولكن ولكي تمضي بلغاريا في إتمام الخطوة الثانية وهي إقامة الخطوط الفرعية اقترضت من بنوك نمساوية بفائدة عالية في الغالب. وهنا برزت مشكلات أخرى حين دفعت الدولة مبلغا كبيرا لشراء خط السكك الحديدية من الشركة الشرقية في روميليا التي كان يمتلكها بنك برلين دويتش Berlin Deutsche Bank حتى لقد اضطر ستويلوف لتقديم استقالته في يناير ١٨٩٩ بسبب هذه الصفقة التي أرهقت ميزانية البلاد. ورغم استمرار العمل في مد خطوط السكك الحديدية التي بلغ طولها ١٩٣١ كيلومترا عام ١٩١١ إلا أن تكاليفها كانت عبئا ثقيلا على الاقتصاد القومي.

وكانت الزراعة في بلغاريا تعاني من المشكلات نفسها القائمة في البلاد المجاورة، فبعد عام ١٨٧٨ (مؤتمر برلين) وعن طريق تقسيم الإقطاعيات الكبيرة التي كانت في يد ملاك أتراك أصبحت بلغاريا أمة من صغار الفلاحين المزارعين، ذلك أن الاستيلاء على تلك الأراضي لم يؤد إلى تحسين مستوى معيشة الفلاح، إذ توزعت قطع الأرض بين عدة ملاك وتفتت بفعل نظام التوريث مثلما حدث في أماكن أخرى ودون أن يطرأ تحسن على أساليب الزراعة. وسرعان ما نمت مشاعر السخط في صدور الفلاحين وعدم رضاهم

بدرجة ملحوظة، فقد كانت لهم مطالب محددة في مقدمتها وعلى سبيل المثال الحصول على القروض بفائدة معقولة، وضمان تسويق المحاصيل، وتوفير السلع الرئيسية مثل الكبريت والصابون والسكر بأسعار منخفضة. فقد كان الفلاحون يضيقون بارتفاع تكاليف استهلاكهم للبضائع بينما دخولهم تقل. ثم وصل سخط الفلاحين مداه عندما فرضت الحكومة في ١٨٩٩ على كل فلاح تسليم ١٠% من المحصول عينا رغم تدهور أحوال الزراعة فارتفعت الاحتجاجات. وكان جريكوف D.Grekov زعيم الحزب القومي الليبرالي الذي يرأس حكومة إئتلافية مع الحزب الليبرالي وراء هذا الإجراء. لكن استخدام الجيش لفرض الإجراء الذي انتهى بقتل بعض الفلاحين كان بمعرفة حكومة رادوسلافوف الذي خلف جريكوف. على أن هذا الإجراء أدى إلى تكوين حزب باسم الاتحاد الزراعي كرس نشاطه لحماية مصالح الفلاحين الذين أعطوا أصواتهم من قبل للحزب الليبرالي.

ولم يكتف رادوسلافوف باتخاذ إجراءات عنيفة ضد الفلاحين بل لقد قام بحل مجالس الكوميونات وكل الأجهزة الحكومية المحلية بطريقة غير قانونية. ولما كان الأمير فرديناند قلقا من تدهور شعبية رئيس حكومته فقد أقدم في ١٩٠١ على تعيين حكومة إئتلافية جديدة من الديموقراطيين والتقدميين برئاسة كاريفيلوف بادرت فورا بإلغاء قانون نسبة الـ ١٠% التي كانت مقررة على الفلاحين. لكن سرعان ما تبدد الأمل الذي نتج عن هذه الخطوة حين سعت الحكومة لاحتكار الدخان لضمان الحصول على قرض من المانيا وهو إجراء لم تكن الجمعية التشريعية توافق عليه.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية في عهد فرديناند فكانت مسألة مقدونيا مسيطرة على الأذهان وفي هذا الخصوص لم تكتف دولته برعاية المنظمات الثورية في مقدونيا، بل لقد سعت للقيام بخطوات عن طريق التفاوض مع الدولة العثمانية وروسيا. وبينما تحقق لبلغاريا بعض النجاح مع الدولة العثمانية بصدور قرار من السلطان في ١٨٩٧ بإنشاء أبروشية جديدة تحت ولاية نائب بطريرك استانبول Exarch لم تحصل من روسيا إلا على مساعدة قليلة. ورغم أن الأزمة البلغارية ١٨٨٥-١٨٨٧ تسببت في حل تحالف الأباطرة الثلاثة ووقوع النفور والتباعد بين روسيا والنمسا، إلا أن الدولتين كانت لهما مصالح مشتركة أواخر التسعينيات في شؤون البلقان. وبينما كانت روسيا مشغولة بما يجري في الشرق الأقصى (اليابان) كانت النمسا مشغولة بكثير من المشكلات الداخلية

الكبرى. وعلى هذا وفي ١٨٩٧ وافقت الدولتان على التعاون معا للحيلولة دون وقوع أزمة في دول البلقان، وفي السنوات التالية عملا سويا تجاه مسألة مقدونيا. وفي ضوء تلك الظروف لم تكن بلغاريا تتوقع أن تؤيدها روسيا في أغراضها.

ورغم الحقيقة القائلة بعدم إمكانية ضم أراضي جديدة لأي دولة آنذاك في ضوء قرارات مؤتمر فيينا ١٨١٥ (مبدأ التوازن الدولي) وجدنا فرديناند يسعى لتحقيق أغراضه القومية. ففي ١٩٠٨ استولت جمعية "تركيا الفتاة" على السلطة في الدولة العثمانية وكانت قيادة جديدة عزمت على المحافظة على تكامل أراضي الإمبراطورية العثمانية وتقويتها. وعلى هذا وجدنا فرديناند الذي كان يتعاون تعاونا وثيقا مع النمسا ويهتم بالبوسنة والهرسك ينتهز فرصة الانقلاب التركي ويستدعي مندوبه لدى استانبول، ويستولي على خط السكك الحديدية في شرق روميليا، ثم أعلن أخيرا في أكتوبر ١٩٠٨ استقلال بلغاريا، واتخذ لقب "قيصر" مما كان له أثره في تقوية مركزه أمام خصومه من اليساريين الذين دأبوا على مهاجمته خلال الفترة. وقد قبلت الدولة العثمانية ما فعله فرديناند مقابل دفع تعويض، وفي اليوم التالي أعلنت النمسا ضم البوسنة والهرسك.

وبتحقيق استقلال بلغاريا على ذلك النحو بدأت تعطي كل اهتمامتها إلى مقدونيا. وآنذاك كانت بلغاريا قد تخلت عن أمل ضم كل مقدونيا وبدا أن أفضل الحلول يكمن في تقسيم مقدونيا بين دول البلقان باتفاق مع روسيا. غير أن المادة ١٨ من الدستور كانت تقف عقبة أمام التفاوض مع دول أخرى والتي كانت تشترط موافقة الجمعية التشريعية لعقد اتفاقيات من هذا النوع. وهكذا لم يكن هناك إمكانية للدخول في مناقشات سرية بهذا الخصوص وأصبحت هناك ضرورة لتعديل الدستور. وفي مارس ١٩١١ تكونت حكومة إئتلافية من كل من الحزب القومي والتقدميين برئاسة جيشوف E.Gechov وكان المزاج العام للأمة البلغارية والأهمية التي علقت على حل مسألة مقدونيا قد بدا واضحا عندما وافقت الجمعية القومية الكبرى بالإجماع على تعديل الدستور. وبهذا أصبح بإمكان فرديناند الدخول في معاهدات سرية مع الدول المجاورة.

على أن بلغاريا تمكنت من تحقيق تقدم في كثير من المشكلات الداخلية رغم كثرتها خلال السنوات السابقة على عام ١٩١٣، فكما سبقت الإشارة تضاعفت خطوط السكك الحديدية من ٦٩٣ كيلومترا في عام ١٨٨٧ إلى ١٩٣١ كيلومترا في عام ١٩١١، وزاد عدد الطرق من ٣٧٢٧ كيلومترا إلى ٨٩٤٥ كيلومترا خلال الفترة نفسها، وامتدت خطوط التلغراف من ٣٥٤٨ كيلومترا إلى ٦٥١٧ كيلومترا، وخطوط التليفون من ١٩٥ كيلومترا إلى ٢٢٣١ كيلومترا. يضاف إلى هذا أن دستور تورنوفو Turnovo ضمن الحريات

والتعليم الإجباري للجميع، ولو أن هذا البرنامج لم ينفذ فورا بسبب النقص في المدرسين المهرة وكذا عدد المدارس. ولكن في عام ١٩١٠ تم تطبيق نظام تعليمي يقوم على إدارة المدارس من خلال هيئة، ونص على أن تكون مدة التعليم الابتدائي أربع سنوات، وثلاثة سنوات قبل التربية البدنية، وخمس سنوات للتربية البدينة. وفي ١٨٨٨ تأسست المدرسة العليا في صوفيا التي أصبحت جامعة صوفيا في ١٩٠٤.

المشكلات الاقتصادية-الاجتماعية وتدخل القوى العظمى

ناقشنا في الفصول السابقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول البلقان سواء باعتبارها جزءً من الحياة السياسية الداخلية أو باعتبارها جزءً من العلاقات الخارجية لكل دولة. وقبل أن نمضي في استعراضنا للموقف الدولي المعقد الذي أفضى إلى الحرب العظمى عام ١٩١٤ قد يكون من المستحسن أن نلخص تطورات ذلك الموقف وخاصة في الفترة التي تلت مؤتمر برلين (١٨٧٨)، وأن نقدم موجزا مختصرا لمستوى الحياة الذي حققته شعوب البلقان خلال القرن التاسع عشر الذي يعرف بعصر التحرر القومي، كما سوف نركز على دور الدول الكبرى في هذا الجانب من نشاط البلقانيين.

وبمجرد نجاح شعوب البلقان في تحقيق بعض مظاهر الاستقلال تطلعت لاتخاذ صفات الدول الحديثة من حيث إيجاد جهاز بيروقراطي ضخم، وتكوين جيش قوي كفؤ، وتحسين الأحوال الداخلية وخاصة وسائل الاتصال. وكان تحقيق مثل هذه التطلعات يحتاج إلى نفقات كبيرة في الوقت الذي لم تكن تتوفر في أية دولة من دول البلقان قاعدة مناسبة لتحصيل الضرائب للصرف منها، أو ثروة كافية مخزونة لمواجهة تلك النفقات العاجلة، فاليونان على سبيل المثال اضطرت للاستدانة بشكل كبير للصرف على حركة الثورة القومية نفسها. ونتيجة لهذا الوضع المالي الحرج سعت دول البلقان للحصول على رأس المال والمنتجات الصناعية من القوى الإمبريالية الكبرى التي كانت بدورها متحمسة لمنح القروض لاكتساب حلفاء، وكانت تعتبر هذه الدول الجديدة الخارجة من تحت عباءة الحكم العثماني مناطق للإستغلال الإمبريالي. ومن هنا لم يكن من الممكن أن تكون العلاقة بين الطرفين (دول البلقان الجديدة والغرب الأوربي) علاقة متكافئة، خاصة وأن الدولة العثمانية ودول البلقان لم تكن تملك القوة اللازمة لمقاومة اعتداءات تلك الإمبراطوريات القوية. وأكثر من هذا فإن الدول الكبرى كانت تمر بفترة من المنافسة الاقتصادية الشديدة

فيما بينها، وبدخولها مجال الصراع البلقاني لم تتورط بنفسها فقط في الجدل البلقـاني، بـل لقد جرت الدول الصغيرة معها في المنازعات القائمة.

وربما أن مسألة مد السكك الحديدية تعتبر أفضل مثال للاختلاف بين مصـالح القـوى الكبرى والمشكلات المرتبطة بالاستثمار الأوربي. ففي منتصف القرن التاسع عشر كانـت جميع الأمم تتوق إلى بناء خطوط سكك حديدية في أراضيها. وفي هذا الخصوص لم تكـن حكومات البلقان تتجاهل مثل هذا المشروع رغم انشغالها بعملية الاستقلال السياسي، لكـن المسألة بالنسبة لها كانت تتمثل في صعوبة توفير الأموال اللازمة لتحقيقه. وفـي الوقـت نفسه كانت دول أوربا الغربية الكبرى تؤيد رغبة دول البلقان في هذا المشـروع لأن مـن شأن خط السكة الحديدية تسهيل تجارتها، فقد كان الغرب يريد صلة مباشـرة مـع الدولـة العثمانية للأغراض الاقتصادية والاستراتيجية. ولكل هذه الاعتبارات تـم إقامـة السـكك الحديدية في البلقان لمقابلة احتياجات القوى العظمى أكثر من احتياجات دول البلقان ذاتهـا. وتم بناء أول خطان للسكك الحديدية بين كونستانتا-كيرنـافودا Constanta-Cernavoda ، وبين فارنا-روزيه Ruse لخدمة المصالح النمساوية والبريطانية بـالربط بـين البحـر الأسود ونهر الدانوب. وبحلول عام ١٨٦٨ تم تحقيق معظم الخطة الطموحة لبنـاء شـبكة سكك حديدية في البلقان. وفي هذا الإطار منحت الدولة العثمانية البارون هيـرش Hirsch النمساوي امتياز مد خط سكك حديدية بين استانبول وآدريانوبل، وبلوفـديف، وصـوفيا، ونيش، وبلجراد حتى حدود مملكة النمسا. وقد بدأت عملية الانشـاءات فـي ١٨٧٢ لكـن توقفت بسبب الحروب التي نشبت في النصف الثاني من السبعينيات. وفي عام ١٨٨٨ تـم توصيل الخط الحديدي بين فيينا واستانبول.

على أن القضايا المتصلة بموضوع بناء السكك الحديدية كانت مصدرا للصـراع بـين الدول كما في حالة رومانيا والمانيا في سبعينيات القـرن التاسـع عشـر، وبـين النمسـا والصرب في ١٨٨٢. كما نشب نزاع مشابه بين النمسا وروسيا في ١٩٠٨ بسبب رغبـة روسيا والصرب إقامة خط حديدي بين الشرق والغرب من الدانوب إلى البحر الإدريـاتي الذي كان يتصادم مع رغبة النمسا في مد خط حديدي من الشمال إلى الجنوب يمر عبـر الأراضي العثمانية على حدود النمسا إلى تسالونيكا.

والحقيقة أن بناء شبكة سكك حديدية كاملة في البلقان تمت ضد المصـالح الاقتصـادية لبعض الدول التي يمر الخط خلال أراضيها حيث تحملت أموالا للمشروع. والحال كـذلك كانت النتائج الأولى غير مشجعة بدون شك ذلك أن زيادة تغلغل المصنوعات الأوربية فـي دول البلقان بفعل سهولة الاتصال بالسكك الحديدية أطاح بالمنتجـات المحليـة وأدى إلـى

تهميش الصناعات اليدوية الأهلية. كما أن تمويل مشروع السكك الحديدية أصاب حكومات البلقان بقدر كبير من الاضطراب بما فيها تورط أعضاء في حكومات رومانيا والصرب في فضائح مالية كما سبقت الإشارة.

ورغم تلك المساوىء فلا شك أن بلاد البلقان تمتعت بإنشاء السكك الحديدية [٤]. وكان أول خط في اليونان بطول تسعة كيلومترا من أثينا إلى ميناء بيرا Piraeus تم إنشاؤه بين عامي ١٨٦٧-١٨٦٩، وبحلول عام ١٩١٤ بلغ طول الخطوط ٢١٩٦ كيلومترا. وفي رومانيا كان أول خط سكك حديدية يمتد من بوخارست إلى ميناء جيورجي Giurgiu على الدانوب. وبحلول عام ١٩١٤ بلغ طول شبكة السكك الحديدية فيها ٣٧٥٤ كيلومترا، وفي الصرب بلغت ١٥٦٧ كيلومترا وفي بلغاريا ٢٢٢٧ كيلومترا. وكان الخط الرئيسي في بلغاريا امتداد لسكك حديد استانبول-فيينا الذي يخترق البلاد وكان خطا قوميا فخما يمول نفسه بنفسه ولا يسهم في التنمية الاقتصادية للبلاد إلا بقدر محدود. وتنبغي الإشارة إلى أن كل تلك الخطوط الحديدية تم إنشاؤها بواسطة رأس المال الأجنبي الخاص ثم آلت ملكيتها إلى الدولة فيما بعد في رومانيا عام ١٨٨٨، وفي الصرب بين عامي ١٨٨٩-١٨٩٢، وفي بلغاريا عام ١٨٨٥. أما في اليونان فكانت ملكا للدولة من بدايتها.

وقد تزامن مع إنشاء السكك الحديدية في بلاد البلقان مد شبكة جيدة من الطرق البرية، وتحسين الملاحة النهرية، وتطوير الموانىء وبصفة خاصة استكمال إقامة جسر كرنافودا عبر الدانوب، وشق قناة كورنثا Corinth بين البلوبونيز وجسم بلاد اليونان خلال تسعينيات القرن التاسع عشر. وهكذا عندما انفجرت الحرب العالمية الأولى كانت طرق النقل والاتصال في شبه جزيرة اليونان أفضل بكثير عما كانت عليه زمن الحكم العثماني.

ومن المعروف أن كل مشروعات تطوير البنية الأساسية والتجهيزات العسكرية في دول البلقان تمت بالقروض المالية من الخارج مما وضع هذه الدول في صعوبات حقيقية لتسديد الديون مع نهاية القرن التاسع عشر. ومما زاد من حجم الديون وعبئها الفوائد المقررة والتي كانت تبتلع نسبة كبيرة من ميزانية الدولة. وعلى هذا كان على اليونان عشية القرن العشرين أن تقبل بعثة دولية لمراقبة ميزانية البلاد، وأن تسمح الصرب وبلغاريا بترتيبات مشابهة تتعلق باحتكارات الدولة. والحال كذلك تولى المستشارون في كل دول البلقان المدينة مراقبة عملية تحصيل الضرائب والتحكم في التصرف فيها. ورغم أن رومانيا بفضل صادراتها من الغلال وتقدم صناعات النفط كانت أفضل وضعا من غيرها من دول البلقان، إلا أنها كانت تقترض هي الأخرى بشكل مكثف لتجهيز الجيش وبناء خطوط السكك الحديدية وقد كان ٥٢% من ديونها لألمانيا. وهكذا وبحلول عام

١٩١٤ كانت جميع دول البلقان تعاني من عبء الديون العامة، إذ بلغت ديون بلغاريا ٥٨٠ مليون فرنكا، والصرب ٩٠٣ مليونا، واليونان ١،٢٥ بليونا، ورومانيا ١،٠٧ بليونا.

ولقد ترافق مع رغبة دول البلقان في تكوين جيوش حديثة الرغبة في بناء الاقتصاد الصناعي بأسلوب غرب أوربا ولكن نظرا لفقر إمكانيات تلك البلاد لتحقيق مثل هذه التنمية فلم يتحقق إلا القليل خلال القرن التاسع عشر، ومع بداية القرن العشرين أوشكت التنمية الصناعية على أن تتحقق لكن انفجار الحرب العالمية أبقى هذه البلاد في إطار الاقتصاد الزراعي. وكان أبرز إنجازات الدولة تتم بسبب تنمية حقول النفط بشكل أساسي، ومع هذا فإن الصناعة لم تكن تحتل إلا نسبة قليلة جدا في الاقتصاد الكلي للبلاد. ففي ١٨٦٣ كان في رومانيا ٥٦٥ مزرعة تستخدم كل منها خمسة عمال بإجمالي ٥٥٠٠ عاملا، وكانت الصناعات الغذائية ومواد البناء والمنسوجات تمثل المشروعات الأساسية في هذه المزارع. وفي ١٩٠٢ بلغ عدد الورش ٦٢٥ ورشة يعمل فيها أربعون ألف عامل، وفي ١٩١٢ أصبحت حقول النفط الخام والصناعات الكيماوية القائمة عليها في غاية الأهمية. وفي هذا المجال كان رأس المال الأجنبي هو المسيطر حيث بلغت نسبة الاستثمارات المحلية في استغلاله ٨% فقط.

وهناك نموذج آخر يمكن العثور عليه في اليونان ففي ١٨٧٧ كانت هناك ١٣٦ صناعة يعمل فيها ٧٣٥٠ عاملا زادت في عام ١٩١٧ إلى ألفي مشروع في الصناعات الغذائية، والنسيج يعمل فيها ستة وثلاثون ألف عامل، فضلا عن وجود قاعدة صناعات حرفية قوية. وكان رأس المال الأجنبي في هذه البلاد أمرا ملحوظا ذلك أن اليونانيين أنفسهم كانوا يفضلون استثمار أموالهم في بناء السفن داخل بلاد البلقان وهو تقليد قديم. غير أن استثمارهم في السفن البخارية steam انتهى بنكسة لهم سرعان ما تم عبورها. ولسوء الحظ فإن نهوض صناعة السفن بمعرفة اليونانيين لم يعد بالفائدة على البلاد ذلك أن تلك السفن لم تكن تسجل داخل البلاد بغرض التهرب من الضرائب أو لأسباب أخرى.

أما الصرب وبلغاريا فكانتا أبطأ تقدما في الصناعة إذ كانت كل منهما عبارة عن سوق للمنتجات النمساوية والإنجليزية. ومع هذا ومع مطلع القرن العشرين حققت الدولتان قدرا من التقدم، ففي ١٩١٠ كان هناك ٤٧٠ مشروعا صناعيا في الصرب يعمل فيها ستة عشر ألف عامل نصفها في ورش صغيرة مع تقدم العمل في مناجم الفحم والنحاس، وكانت المشروعات الصغيرة تمثل الطابع العام لتنمية اقتصاديات الصرب.

وفي بلغاريا انتهت الحركة القومية لتحرير البلاد بانهيار اقتصادي بعد أن فقدت السوق العثماني. كما أدت هجرة الحرفيين الأتراك من البلاد بعد ١٨٧٨ وبناء السكك الحديدية التي حملت معها منافسة البضائع الأجنبية إلى توجيه ضربة قاصمة للمنتجات المحلية. ولكن ومنذ سبعينيات القرن التاسع عشر أقيمت بعض الصناعات وخاصة في النسيج والمواد الغذائية بحيث كانت هناك ١١٠ ورشة في عام ١٩١٠ يعمل فيها ١٤٠٠ عاملا، و ٧٦ مصنع نسيج يعمل فيها ٤٤٠٠ عاملا، فضلا عن مصانع البيرة والكحول والكبريت والسيراميك. وفي ١٩١١ كان بالبلاد ٣٤٥ صناعة يعمل فيها ستة عشر ألف عامل.

ورغم هذه البدايات البطيئة فإن الحكومات البلقانية كانت تشجع التنمية الصناعية ولو أنه لم يكن تشجيعا كالذي كانت تمنحه الإمبراطورية النمساوية لنصفها المجري. وكان التشجيع يتمثل في فرض حماية جمركية على الواردات الصناعية، وإعفاء المصانع من الضرائب، وفرض جمارك على استيراد المادة الخام والآلات. ومع هذا فلم تكن تلك المساعدات من حيث المستوى والشكل كافية لتحقيق النتائج المرجوة في التنمية الصناعية رغم مختلف المناقشات التي كانت تجري في مختلف الجمعيات الوطنية حول تنسيق الجهود لرعاية الصناعة والتنمية الاقتصادية بشكل عام. ومن ناحية أخرى كانت الحكومات البلقانية مقيدة بسبب إصرار القوى العظمى على المحافظة على علاقات اقتصادية غير متكافئة مع دول البلقان والإمبراطورية العثمانية، فضلا عن مشكلة الفقر السائد في تلك البلاد.

كانت كل من الصرب وبلغاريا ورومانيا كما رأينا تواجه معا مشكلة واحدة ألا وهي أن الجمارك المحدودة التي تتبعها سبق تقريرها بمقتضى معاهدة برلين ١٨٧٨ التي نصت على بقاء المعاهدات التجارية العثمانية مع الدول الأوربية (الامتيازات) المعقودة سابقا كما هي وعدم المساس بها. ولقد ظل الأمر كذلك حتى بداية القرن العشرين حين أصبح بالإمكان التخلص من تلك المعاهدات ذلك أن الاعتبارات الدولية آنذاك كانت تحول دون انتهاج سياسة حماية جمركية حقيقية في الوقت الذي كان على كل دولة من دول البلقان أن تضع في اعتبارها مصالح شعبها، فضلا عن أن الصناعات القائمة آنذاك والمطلوب حمايتها كانت لا تزال وليدة، فإذا ما رفعت الحكومات التعريفة الجمركية لتنشيط التنمية الصناعية فإن بعض حكومات الدول الأخرى قد تلجأ إلى الرد بإجراءات قد تضر المصالح الزراعية. فمثلا كان فلاحو الصرب ورومانيا يحتاجون إلى سوق خارجي لتصدير منتجاتهم من الغلال والثروة الحيوانية. والمعاهدات التجارية بين دول البلقان والنمسا-المجر والتي كانت تسمح بإدخال المنتجات الصناعية النمساوية بسهولة لم تكن لتضر أغلبية سكان تلك البلاد بشكل مباشر. ولكن عندما بدأت سياسة فرض الجمارك في كل تلك

البلاد بدأت معاناة الفلاحين والتجار. ومع ذلك كان بامكان كل دولة من دول البلقان أن ترفع التعريفة الجمركية في الوقت الذي تريده، فقد رفعت بلغاريا جماركها في عام ١٩٠٥، ورفعتها الصرب أثناء حرب الخنازير، ورفعتها اليونان في عام ١٩١٠.

وبالإضافة إلى السياسات التجارية التي اتبعتها حكومات البلقان فإنها قدمت مساعدات مباشرة معينة للمشروعات الصناعية بواسطة التشريعات القانونية تتعلق بالإعفاءات الجمركية، وحرية استيراد الآلات والخامات الصناعية، ووضع تعريفات تفضيلية فيما يتعلق بالسكك الحديدية، ومنح أراضي لإنشاء المصانع عليها، وضمان التعاقدات الحكومية. وفي هذا الخصوص أصدرت رومانيا قانونا في ١٨٨٧ كما رأينا بمنح مميزات معينة للمصانع التي يشتغل فيها أكثر من ٢٥ عاملا، وأصدرت الصرب قوانين مشابهة في ١٨٩٨ للمصانع التي يزيد عدد العمال فيها على خمسين عاملا، واتخذت بلغاريا إجراءات مماثلة في عامي ١٨٩٤ ، ١٨٩٧.

وفي الوقت نفسه كانت حكومات البلقان تسعى لتشجيع التنمية الصناعية في بلادها بإيجاد مناخ مناسب للاستثمارات الأجنبية. وحيث كان الاعتقاد قد ساد بأهمية هذا المصدر الخارجي فقد أدت التشريعات الرسمية دورها في اجتذاب الأموال الخارجية التي لعبت دورا كبيرا في الاستغلال الأولي للمصادر الطبيعية في البلاد. وكان هذا واضحا بصفة خاصة في رومانيا التي كانت أكثر دول المنطقة تقدما في هذا المجال حيث استقر الجانب الأعظم من المشروعات الصناعية في يد الاستثمارات الأجنبية، ففي ١٩١٤ كان رأس المال المحلي في صناعات النفط يبلغ ٨% فقط على حين بلغت نسبة رأس المال الألماني ٢٧،٥%، والبريطاني ٢٣،٧%، والهولندي ٢٠%. وكذلك الحال في صناعات أخرى مثل الغاز والكهرباء والسكر والأخشاب حيث هيمن رأس المال الأجنبي عليها. وفي الصرب كان رأس المال الأجنبي موجود بشكل مكثف في استغلال المناجم والتعدين وخاصة فيما يتعلق بالفحم والحديد والنحاس والرصاص والكروم والزنك. وبطبيعة الحال اهتم المستثمرون الأوربيون بتنمية المجالات التي تمكنهم من الحصول على أكبر قدر من الأرباح وبالتالي لم يسهم نشاطهم في التنمية الاقتصادية الحقيقية للبلاد أو الوفاء بالحاجات الاقتصادية الأساسية للبلاد، بل إن استفادة عناصر من حكومات البلقان من المشاركة في بعض تلك المشروعات وحصولهم على أموال بشكل جانبي أثار قضية الفساد السياسي في العلاقات الحكومية الداخلية.

على أن الجهود التي بذلت لتصنيع دول البلقان عرقلها التخلف الزراعي الشديد في تلك البلاد. فمن ناحية بقيت الاختلافات الإقليمية المهمة كما هي لكن العجز في القدرات كانت سمة مشتركة بين دول المنطقة ففي كل مكان سواء كان مزرعة صغيرة أو إقطاعية كبرى كانت الوسائل الزراعية المتبعة بدائية للغاية لا تمكن من إنتاج محصول ينافس في السوق

العالمية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقد تقدمت الزراعة في الصرب وبلغاريا ورومانيا بنفس الوسائل تقريبا حيث تحول الفلاح من تربية المواشي إلى زراعة الغلال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد أدى هذا التحول إلى زيادة حجم الأراضي المزروعة وبالتالي زيادة حجم المحاصيل. كما تحول الهدف الأساسي من عملية الزراعة نفسها من الاكتفاء الذاتي إلى زراعة المحاصيل النقدية أو محاصيل السوق حين بدأ القمح الأمريكي والاسترالي يغمر أسواق أوربا في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وفي الوقت نفسه أضيرت المصالح الزراعية للصرب ولرومانيا بسبب رغبة المجر في حماية سوق النمسا من الغلال والثروة الحيوانية.

والحقيقة أنه في الوقت الذي تدهورت فيه الميزة التنافسية للزراعة البلقانية برزت المشكلة السكانية.. ففي ١٨٧٨ كان عدد سكان الصرب ١،٧ مليونا أصبح ٢،٩ مليونا في ١٩١٩. وكان سكان بلغاريا وشرق روميليا مليونا ونصف في ١٨٨١ بلغ ٤،٣ مليونا في ١٩١٠، وفي ١٨١٥ كان عدد سكان إمارتي الدانوب (مولدافيا وولاشيا- رومانيا) مليونا ونصف بلغ ٦،٩ مليونا في عام ١٩١٠. أما اليونان فقد ارتفع عدد سكانها من ثلاثة اربـاع مليونا عام ١٨٢٩ إلى ٢،٧ مليونا في عام ١٩١١ بسبب ضم كل من تساليا وجزر أيونيا، وجزء من إيبروس في ١٨٨٢.

على أن هذه الزيادة السكانية لم يصحبها تحسن في وسائل استخدام الأراض الزراعية، ففي خلال الجزء الأول من القرن العشرين كان من الممكن استيعاب الزيادة السكانية في تنمية الأراضي غير المستغلة لكن بمجرد زيادة الطلب على تلك الأراضي بدأت الصعوبات والعقبات وأخذت الغابات الهائلة تتلاشى تدريجيا. والحاصل أن الزراعة البلقانية لم تستفد من تجارب البلاد الأخرى والتي تمثلت في رفض أساليب تراكم الثروة وتركزها والأخذ بإنتاج محاصيل السوق على مساحات واسعة وإداراتها بأسلوب رأسمالي يقوم على العمل المأجور من أجل التصدير، واستخدام التقنيات الحديثة والميكنة الزراعية المتقدمة والمخصبات الكيماوية الجديدة مما أدى إلى زيادة غلة الأرض. ولكن في البلقان أخذت الزراعة اتجاها عكسيا تماما إذ ظل الفلاحون يستخدمون وسائل بدائية في الزراعة بل إن الإقطاعيات الكبيرة في إمارتي الدانوب وتساليا كانت تزرع بأسلوب المشاركة. ورغم توفر بعض وسائل الميكنة الزراعية فقد استمر غالبية الفلاحين في استخدام المحراث الخشبي في الحرث والأبقار في النقل ، وفي بلغاريا وفي عام ١٩٠٠ على سبيل المثال كان ١٠% فقط من الفلاحين يستخدمون المحراث الحديدي، ثم ارتفعت النسبة إلى ٢٠% في عام ١٩١٠. وكان استخدام الوسائل المتخلفة في الزراعة التي أدت إلى

انخفاض غلة الأرض يعني أن الفلاح البلقاني لا يستطيع أن ينافس المزارع الأمريكي حيث لم يكن يوفر لنفسه إلا مستوى معيشي بدائي.

وبحلول عام ١٩١٤ كان الموقف قد أصبح حرجا فلم تكن مساحة الأرض الزراعية الموجودة تتناسب مع عدد السكان، وازدادت مشكلة البطالة حدة خاصة وأن الوظائف المتاحة لا تحتاج إلى أعداد كبيرة من الناس. ولسوء الحظ فإن ما حدث من تغييرات حدث في الطريق الخطأ، ذلك أن الفلاح كان يرى أن حل مشكلته ببساطة يكمن وبشكل رئيسي في حيازة أكبر مساحة ممكنة من الأرض، ومن هنا كان يريد تقسيم الإقطاعيات الكبيرة بين الفلاحين. وفي الوقت نفسه كان يؤيد قوانين الميراث مثل القانون الذي صدر في بلغاريا عام ١٨٩٠ وكان يبقي على تقسيم الميراث بالتساوي بين أبناء العائلة. وقد أدى هذا الأسلوب مع زيادة السكان في آن واحد إلى تفتيت الأرض إلى مساحات قزمية حرص أغلبية فلاحي البلقان على الاحتفاظ بها لمساعدتهم على المعيشة. وهكذا سعى الفلاحون إلى إصلاح موقفهم عن طريق الحصول على مزيد من الأرض وليس عن طريق تحسين طرق الزراعة ووسائلها.

وبالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية الأساسية المرتبطة بنظام الملكية الزراعية في البلقان فإن أغلبية الفلاحين في تلك البلاد وقع عليهم العبء الأكبر في مساندة الجيوش الوطنية وجهاز الإدارة والحكم، فقد تبين بعد أن تم تنظيم تحصيل الضرائب بشكل دقيق وشامل وكان مهملا زمن الحكم العثماني، أن الفلاح البلغاري خلال الفترة من ١٨٧٩-١٩١١ كان يدفع ضرائب للدولة بنسبة ١٥-٢٠% من إجمالي دخله. فإذا أراد أن يتملك أرضا كان عليه أن يدفع أموالا كثيرة فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من اضطرار ملاك الأراضي الأتراك في بلغاريا إلى مغادرة البلاد بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) إلا أنه كان على الفلاح الذي يريد أن يحل محلهم أن يدفع لهم تعويضا عما فقدوه. وعندما كانت الحكومة تعرض أراضيها للبيع أو عندما كان أصحاب الأراضي يعرضونها للبيع أيضا ترتفع الأسعار بمقتضى قانون العرض والطلب، فضلا عن أن إيجار الأرض كان يرتفع بين آن وآخر، وكانت هذه أحد الأسباب الرئيسية لثورة فلاحي رومانيا عام ١٩٠٧.

ولقد ترتب على تلك الظروف والأحوال أن الفلاح كان بحاجة مستمرة للمال، ولم يكن أمامه إلا الإقتراض لكي يقيم أوده. وكانت مشكلة قروض الفلاحين مشكلة مستمرة ومتواصلة طوال القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٤ حتى لقد كانت أعباء الربا أمر شائع مشترك في ريف البلقان في الوقت الذي لم تفعل الحكومات إلا القليل لحماية الفلاح من المرابين، ومن ذلك إصدار بعض القوانين مثل القانون الذي صدر في الصرب عام ١٨٣٦ بتحريم بيع منزل الأسرة وفاءً للدين Homestead Law. ومما زاد من أعباء

الفلاح أنه كان قد اكتسب عادة التمتع باستهلاك الشاي والقهوة والسكر والمنسوجات وهي مواد كان يتم استيرادها بأسعار مرتفعة ويشتريها نقدا وليس على أقساط. ومع الأزمة فقد رغبته في استهلاكها رغم أنها أصبحت في متناول يده.

والحقيقة أن حالة الفقر والإفقار التي كانت عليها جماهير الناس أصابت بدورها البناء الكلي لكل دولة من دول البلقان فمن الواضح أن الفقراء لم يكن بإمكانهم دفع ضرائب كافية لتجنيب الحكومات الصعوبات المالية التي تواجهها. كما كان من شأن تلك الأحوال أن تحول دون قيام سوق لزيادة المنتجات المحلية اللازمة للاستهلاك، ولا توفر رأسمال للتنمية الصناعية أو التجارية. وكان من شأن إخفاق حكومات البلقان في توفير قاعدة صناعية حرمان الفلاحين من الحصول على فرص عمل بديلة.

وفي هذا الخصوص لم تحظ أحوال العمال إلا بقليل من الاهتمام وذلك نظرا إلى غلبة الطابع الزراعي على دول البلقان من ناحية، ولأن عملية التصنيع بدأت متأخرة وظلت ضعيفة. وعلى هذا تنبغي الإشارة إلى الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية وخاصة في كل من رومانيا وبلغاريا نظرا للأهمية العظمى التي حظت بها في المستقبل. فلقد صاحبت بداية عملية التصنيع في دول البلقان كل مشكلات العمل وعلاقاته التي كانت شائعة في بلاد أخرى. فالعمال كان يعملون ساعات طويلة تصل إلى اثنى عشر ساعة أو ستة عشر ساعة في اليوم بأجور منخفضة وفي ظروف معيشية سيئة. فالسكن والطعام في المدن حيث يعمل العمال في حالة يرثى لها. وهي أحوال كانت وراء تكوين عمال البلقان للنقابات، وقيادة الاضرابات، وتأسيس التنظيمات السياسية لحماية مصالحهم مثلما كان أقرانهم في دول الغرب الصناعية. وقد سعوا إلى تدخل الدولة لضبط سلوك أصحاب الأعمال ولتحسين أحوال العمال. وعلى هذا فقد تولت أحزاب الاشتراكية الديموقراطية النشاط السياسي تحت قيادة المثقفين من الطبقة الوسطى واستنادا إلى قاعدة عالمية التعبير عن مطالب العمال السياسية.

ففي رومانيا تكونت المنظمات العمالية المهمة في ثمانينيات القرن التاسع عشر وآنذاك كان قسطنطين دوبروجينو–غيريا Constantine Dobrogeanu-Gherea أحد أبرز الكتاب الماركسيين شهرة وتأثيرا وتنظيما في عالم الاشتراكية. وفي ١٨٩٣ اجتمع ٥٤ مندوبا من مختلف مدن رومانيا في العاصمة بوخارست وكونوا الحزب الاشتراكي الديموقراطي الذي سرعان ما تلاشى في ١٨٩٩ بدخول عدد كبير من أعضائه إلى الحزب الليبرالي. وفي تلك الأثناء كانت الحركة العمالية النقابية تتقدم بخطى ثابتة للأمام حيث تمكنت في ١٩٠٦ من عقد مؤتمرها الأول وتكوين هيئة عامة لها (الاتحاد العام). وفي العام التالي تم تكوين الاتحاد الاشتراكي الذي أصبح قاعدة لإحياء الحزب الاشتراكي

الديموقراطي من جديد في ١٩١٠ حيث أصبح حزبا مناضلا ثوريا في مواقفه تحت قيادة كريستيان راكوفسكي Racovski ، وكان برنامجه السياسي يدعو إلى إقرار حق التصويت العام، والإصلاحات الاجتماعية وخاصة الإصلاح الزراعي، ووقفوا إلى جانب الفلاحين في ثورتهم ١٩٠٧.

وفي بلغاريا حدثت تطورات مماثلة ومن الطريف أن نذكر أن هذا البلد الضعيف في التنمية الصناعية قدم أكبر حركة اشتراكية أثارت جدلا واسعا. فقد كان لديها-شأن رومانيا- زعيما اشتراكيا له سمعة دولية عظيمة ألا وهو ديمتور بلاجوييف Dimitur Blagoev تمكن في ١٨٩١ ومعه عشرون شخصا من تأسيس الحزب الاشتراكي الديموقراطي في البلاد. لكن سرعان ما نشب صراع بينه وبين يانكو ساكازوف Ianko Sakazov الذي كان يرى أن على الحزب أن يركز نشاطه على تحسين أحوال العمال عن طريق تقليل ساعات العمل والحصول على أجور أعلى بدلا من النشاط الثوري سياسيا. كما كان يرحب بمساندة الفلاحين الذين بفضل تأييدهم انتخب في الجمعية الوطنية عام ١٨٩٤، عكس بلاجوييف الذي لم يكن يثق في الفلاحين ولا يعتبرهم عناصر ثورية، ويركز على عمال الصناعة رغم قلة عددهم المتناهي، فضلا عن أن برنامجه كان متطرفا يقوم على مصادرة الملكيات الخاصة "من أكبر آلة إلى إبرة الخياط .. ومن أكبر المساحات الزراعية إلى أقل مساحة حتى ولو كانت بوصة"[٥]. وبسبب تفسيره الضيق للماركسية أطلق على أتباعه "ضيقو الأفق" Narrows على حين أطلق على أتباع ساكازوف الأقل دوجماتية "واسعو الأفق" Broads .

ويلاحظ أن نصيب الحزب بجناحيه في انتخابات الجمعية الوطنية كان يتأرجح زيادة ونقصانا من انتخابات لأخرى فعلى سبيل المثال فاز ستة اشتراكيون في انتخابات ١٨٩٩ وثمانية في انتخابات ١٩٠٢ بأصوات الفلاحين أساسا. فلما تكونت النقابة الزراعية خسر الاشتراكيون تأييد الفلاحين بحيث لم تكن لهم مقاعد في الانتخابات التي جرت بين عامي ١٩٠٣-١٩١٢. ولكن في انتخابات ١٩١٣ فاز ستة عشر من جناح بلاجوييف (ضيقو الأفق)، وواحد وعشرون من جناح ساكازوف (واسعو الأفق). ولم يكن هذا الفوز راجع للبرنامج الاشتراكي بقدر ما كان بسبب هزائم حروب البلقان.

ورغم أن الاشتراكيين لم يكن لهم وجود بارز على الساحة السياسية، إلا انهم أثبتوا قيادتهم داخل الحركة العمالية وفي تنظيم الاضرابات، ففي تسعينيات القرن التاسع عشر وقعت عدة اضرابات من عمال النسيج والطباعة والدخان والأخشاب، كما قام عمال السكك الحديدية باضراب كبير في ١٩٠٧. وفي ١٩٠٤ كون أنصار بلاجوييف الاتحاد العام

لنقابات العمال على حين كون أنصار ساكازوف تنظيما مضادا باسم الاتحاد الحر لنقابات العمال. وبحلول عام ١٩١٤ كان كل من الاتحادين يضم أقل من عشرة آلاف عضوا أغلبهم من المدرسين والموظفين وما شابههم وليس من عمال الصناعة. ورغم جوانب القصور تلك إلا أن أساسا لإقامة حركة اشتراكية قوية في المستقبل قد تم وضعه.

أما في الصرب فقد تأسس الحزب الاشتراكي الديموقراطي في ١٩٠٣ وبعد عامين من تأسيسه (١٩٠٥) كان عدد أعضائه ثلاثمائة عضوا أصبح ٢٨٨٩ عضوا في عام ١٩١١. ومثلما حدث في رومانيا وبلغاريا تكونت في الصرب النقابات العمالية ونظمت الاضرابات التي كان أطولها اضراب عمال مصنع سكر شوكاريسا Cukarica في بلجراد عام ١٩٠٧. أما في اليونان فلم تكن الأحزاب الاشتراكية قد تكونت فيها حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى، لكن النقابات العمالية كانت قد تكونت في ثمانينيات القرن التاسع عشر وخاضت حركة الاضرابات. وقبيل عام ١٩١٠ كان لكثير من تلك النقابات ممثلون لدى أصحاب الأعمال من الموظفين وليس من العمال وانتهى هذا التمثيل بصدور قانون عام ١٩١٠ نفسه مما أدى إلى تحسن وضع العمال.

على أن الاضرابات العمالية والفوران السياسي في مختلف مدن البلقان من أجل تحسين الأحوال السيئة للعمال وأوضاع المعيشة بشكل عام كشفت أن حركة التحرر الوطني في تلك البلاد كانت تستهدف فقط إقامة حكومات مستقلة تتمتع بالحكم الذاتي دون اهتمام برفع مستوى معيشة غالبية السكان وبعبارة أخرى غياب البعد الاجتماعي في حركة التحرر الوطني. ولم تتحسن إلا أحوال نسبة قليلة من السكان ألا وهم ملاك الأراضي الزراعية وأصحاب المشروعات التجارية والصناعية ورجال الحكم والإدارة وضباط الجيش وأصحاب المهن الحرة الذين يعيشون في المدن عادة ويتخلقون بأخلاق أهل غرب أوربا وعاداتهم. وكان هذا الموقف نتاجا طبيعيا للظروف الاقتصادية والسياسية العامة في البلاد.

والحقيقة أن حكومات البلقان حاولت قبيل عام ١٩١٤ تمرير تشريعات قانونية لمساعدة الفلاحين والعمال خاصة وأنها قبلت المبدأ القائل بأن على الدولة أن تتدخل لحماية مصالح جماهير السكان، لكن تلك الحكومات كانت تهتم أكثر في سياستها بالشأن القومي من حيث السعي لضم المناطق التي يعيش فيها بني قومها تحت سيادة دولة أخرى، وبالتالي كانت معظم الميزانيات تذهب إلى الجيش استعدادا لتحقيق الآمال بالقوة. ولم تذهب تلك السياسات هباءً فسرعان ما جاءت الفرصة التي كانت تتطلب استخدام الجيش، وذلك حين

بدأت القوى العظمى تتخلى خلال المدة من ١٩١٢-١٩٢٢ عن سياسات القرن التاسع عشر الخاصة بكبح جماح الحركات القومية، والاحتفاظ بتوازن سياسي في شبه جزيرة المورة. ففي خلال تلك السنوات انهمكت دول البلقان في حروب متواصلة قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها كان لها تأثيرا هائلا، ذلك أنها لم تكن تتطلع فقط إلى ضم باقي الأراضي التي كانت لا تزال في يد الأتراك العثمانيين، بل لقد تطلعت إلى الأراضي التي تحت سيطرة إمبراطورية النمسا التي يسكنها عناصر سلافية جنوبية ورومانية. وعلى هذا شهد العقد الأول من القرن العشرين بداية طرد الحكم العثماني من البلقان فيما عدا مدينة استانبول وما حولها، وشهد العقد الثاني استكمال طرد العثمانيين من المنطقة وتصفية مملكة النمسا-المجر.

الهوامش

(1) Alfred Franzis Pribram, The Secret Treaties of Austria-Hungary, 1879-1414, tr. By Denys P. Meyers and J.G.D'Arcy Paul (Cambridge: Harvard University Press, 1920), Vol. 1, pp,51-53.

(2) Ibid, p.59.

(3) Ibid, p.61.

(٤) الاحصاءات الواردة في الصفحات التالية مأخوذة بشكل أساسي من المصادر الآتية: Nicolas Spulber, The State and Economic Development in Eastern Europ (New York: Randam House, 1966) ; Ivan T.Berned and Gyorgy Ranki, Economic Development in East-Central Europ in The Nineteenth and Twentieth Centuries (New York: Coulmbia University Press, 1974. وانظر أيضا كتب الإحصاءات العادية.

(5) Joseph Rothschild, The Communist Party of Bulgaria: Origins and Development, 1883-1936 (New York: Columbia University Press, 1959), p. 25.

طرد العثمانيين من أوربا

رغم تقلص أراضي الإمبراطورية العثمانية بعد مؤتمر برلين ١٨٧٨، إلا أنها كانت لا تزال تسيطر على أراضي واسعة ممتدة، فقد كانت لها سيطرة مباشرة على بلاد مقدونيا وألبانيا. ورغم أن إمبراطورية النمسا كانت تسيطر على البوسنة–هرسك وسنجق نوفي بازار من الناحية الرسمية، إلا إنها من الناحية النظرية كانت "تدير" مناطق كانت في الأصل تحت السيادة العثمانية. ولقد استمر الموقف كما هو خلال السنين التي تلت ١٨٧٨، فالدولة العثمانية متمسكة بعدم التنازل عن ممتلكاتها، ودويلات البلقان تعيش في حالة من التجزئة والانقسام. وأكثر من هذا بدت رغبة النسا في ضم البوسنة–والهرسك لأراضيها في المفاوضات التي تمت فيما بعد بين أطراف تحالف الأباطرة الثلاث (التحالف الثلاثي). وهكذا بقي البلقان حتى ١٩١٤مركزا دوليا رئيسيا للصراع بين دول البلقان فيما بينها وبين القوى العظمى، وهو الصراع الذي خرجت مقدونيا منه بفوز كبير.

المسألة المقدونية

تحدد مقدونيا جغرافيا بأنها الأرض التي تحدها من الشمال جبال صار Sar، ومن الشرق مرتفعات رودوبيه Rhodope، ومن الجنوب بحر إيجه وجبل الأوليمب وجبال بيندوس Pindus، ومن الغرب بحيرة أوهريد Ohrid. ويضم هذا الإقليم كل من نهري الفردار Vardar وستروما Strume ومدن تسالونيكا وكاستوريا Kastoria وفلورينا Florina وسيرس Serres وبيترايخ Petrich وسكوبيه، وأوهريد، وبيتولا Bitola (مونستير Monastir). وفي القرن التاسع عشر لم يكن هذا الإقليم مزدهرا وغنيا بحال من الأحوال فقد كانت محاصيله الرئيسية عبارة عن القمح والدخان والأفيون (نبات الخشخاش)، فضلا عن الثروة الحيوانية وخاصة تربية الأغنام، وسكانه أقل من مليون نسمة يعيشون على مساحة خمس وعشرين ألف ميل مربع وينقسمون بين تسع مجموعات: أتراك، وبلغار، ويونانيون، وصرب، ومقدونيون، وألبان، وفلاخيون Vlachs أو كوتزو–فلاخ Kutzo-Vlachs، واليهود، والغجر.

ونظرا لهذه الأخلاط المتعددة للسكان فقد كان من الصعوبة بمكان رسم خطوط قومية مميزة لكل منهم، فكل مدينة من مدن الإقليم تضم عناصر تركية ويونانية ويهودية، وفي كل قرية كانت عدة قوميات تعيش جنبا إلى جنب، ولم يكن من الممكن تقدير وزن كل

مجموعة قومية بالنسبة للمجموعات الأخرى من حيث العدد والقوة. كما لم يكن للإحصاءات السكانية التي تتم أي معنى ولا يمكن الاعتماد عليها لا لشيء سوى أنها كانت تعكس الغرض الذي تم من أجله الإحصاء. فالاحصاءات مثلا كانت تتناول عدد المدارس وعدد اللغات المستعملة وعدد العقائد الدينية، لكن يمكن أن يكون كل منها مضللا لنفس السبب، فمثلا كان من المعروف أن السلافيين الأورثوذكس يدخلون الكنائس اليونانية عندما لم تكن الخدمة الدينية بالسلافية غير ممكنة. كما كان الصرب والبلغار يذهبون إلى كنائس بعضهم البعض طالما أن خدمة الشعائر الدينية متوفرة، وبمعنى آخر كانت الظروف القائمة أو السياسات الجارية أو المجموعة القومية نفسها هي التي تحدد عضوية الكنيسة.. أي أن الانتماء لكنيسة ما لم يكن يحدد الانتماء القومي أو العرقي وهكذا.

وعندما احتدم الصراع على مقدونيا بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) أسرع علماء الأنثروبولوجيا واللغويون وعلماء النفس من مختلف بلاد البلقان كل في تخصصه يستند إلى حجة أو ذريعة تبرر مشروعية المطالبة بضم مقدونيا لتلك الدولة أو لأخرى. فالبلغاريون مثلا استخدموا حجة اللغة لإثبات أن سلاف مقدونيا إخوتهم، ورد علماء اللغة الصرب بأن قواعد لغة الصرب قريبة جدا من اللغة التي يتكلمها المقدونيون، كما قال الأنثروبولوجيون الصرب بأن عيدهم "سلافا" Slava الذي يحتفل به أيضا أهالي مقدونيا يجعل من المقدونيين صرباً. وسعى اليونانيون لإثبات أن أي مقدوني تحت سلطة البطريركية المسكونية (العالمية) فإنه يعتبر يوناني. وهكذا استخدمت كل دولة قومية ما أمكنها من حجج لتدعيم ادعاءتها، وكان كل ادعاء يقابل بتحد من ادعاء آخر.

ويبدو واضحا أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمقدونيا كان سببا في تكالب دول البلقان والقوى العظمى عليها، فقد كانت بلغاريا واليونان والصرب ترغب في الاستيلاء على مقدونيا كلها أو على أكبر جزء منها لثلاثة أسباب : أولها أنه يؤدي إلى تكبير مساحة دولة أي منها وإضافة شعوب إليها. والثاني أن ضم وادي نهري الفردار وستروما والسكة الحديد التي تخترق كل منهما له فوائد اقتصادية عظيمة، وثالث الأسباب ولعله أهمها يبدو في أن الذي يسيطر على مقدونيا سوف يكون أقوى قوة في البلقان، وهو ذات السبب الذي أطمع الدول العظمى في مقدونيا، فضلا عن إدراك تلك الدول أن الاستحواذ على مقدونيا يعطي حائزها مركزا استراتيجيا أماميا تجاه استانبول والمضايق التركية. وفي هذا الخصوص وجدنا أن إنجلترا كانت تعارض بشدة إنشاء بلغاريا بمقتضى معاهدة سان ستيفانو لتلك الاعتبارات العسكرية لأنها بهذا سوف تكون تحت سيطرة روسيا. وكانت النمسا توافق إنجلترا في هذا الموقف لسبب آخر يتمثل في سعيها لتنمية روابط اقتصادية مع تسالونيكا مما يساعد على مد نفوذها جنوبا باتجاه بحر إيجه.

وحتى إنشاء الإكسارخية Exarchate البلغارية في صوفيا في ١٨٧٠ (أي الكنيسة السلافية ذات البطريرك البلغاري نائبا) كان نفوذ اليونان متفوقا بين البلغار إذ كان لهما مجموعة ميزات نسبية يبدو لأول وهلة صعوبة التشكيك فيها أو مهاجمتها، فمن المؤكد أن مشاعر الهللينية السائدة (أي حب الثقافة اليونانية) الذي كان سائدا آنذاك في مطلع القرن أشعر اليونان بإمكانية تمتعها بمساندة أوربية مهمة. ومن ناحية أخرى فإن كثيرا من الأوربيين كانوا يعتقدون بيونانية المنطقة قوميا أو ثقافيا، فقد اعتاد المسافرون منهم في أنحاء بلاد البلقان أن يقيموا في مدن وأحياء يوجد بها عدد كبير من اليونانيين خاصة وأنهم هم الذين كانوا يديرون الفنادق والخانات. وأكثر من هذا فإن البطريركية المسكونية كما رأينا كانت تقوم بتقوية المصالح اليونانية القومية في كل البلقان. وفي مقدونيا قاومت البطريركية أية تحديات من جانب البلغار والصرب بل إن روسيا قبل ١٨٧٠ لم تكن مستعدة للدخول في عملية تستهدف تقويض سلطة البطريركية لصالح شعوب البلقان الأخرى. كما كانت الكنيسة اليونانية تسيطر على مؤسسات التعليم القائمة في المنطقة آنذاك، فكثير من غير اليونانيين الذين يلتحقون بالمدارس اليونانية كانوا يتعلمون اللغة اليونانية، ويدخلون في مجال الثقافة اليونانية بطريقة أو بأخرى، ومن ثم كانوا على استعداد لقبول سيطرة اليونانيين سياسيا.

وأمام تلك الميزات التي كانت اليونان تتمتع بها في المنطقة كانت تواجه مشكلات استغرقتها كثيرا من ذلك أنها كانت مشغولة معظم القرن التاسع عشر بمشكلات جزيرة كريت وبكيفية ضم تساليا وإيبروس اللتان تفصلها عن مقدونيا. ومن ناحية أخرى كانت أي محاولة من اليونانيين للتوسع هنا أو هناك تقابل دائما برفض إنجلترا طالما تمسكت بمبدأ المحافظة على وحدة الإمبراطورية العثمانية. كما أن سيطرة البحرية الإنجليزية في البحر المتوسط حال دون تحرك اليونان باتجاه الشمال دون أن تتوقع الخطر. ويضاف إلى هذا أن وضع اليونانيين كان آخذ في الضعف مع نهاية القرن التاسع عشر، ومن هنا فإن تأسيس الإكسارخية البلغارية كان بمثابة ضربة قاصمة لليونان. ونظرا لهذا التآكل في قوة اليونان مع نهاية القرن التاسع عشر تمسكت أكثر بالمحافظة على الوضع القائم انتظارا لموقف يطرأ يساعدها على تحقيق ما تصبو إليه في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تفضل أن تكون مقدونيا في حيازة البلغار أو الصرب.

أما بلغاريا فقد تحسن وضعها بمرور الوقت عكس بلاد اليونان ذلك أن معاهدة سان ستيفانو أقرت حدودا لبلغاريا اعتبرت حدود مثالية. لكن سرعان ما فقدتها وأصبح استعادتها من جديد أملا يراود زعاماتها. وعلى هذا وخلال تلك الفترة سعت بلغاريا

للتعجيل بإيجاد حل فوري لتلك المشكلة، وكانت روسيا كما رأينا، تساند بلغاريا في مطلبها وعندما تخلت روسيا عنها تعاطفت إنجلترا والنمسا مع الآمال البلغارية. وقد ترافق مع تلك المساعدة الخارجية دور الإكسارخية البلغارية التي لعبت دورا مهما وبالغ التأثير في مد النفوذ البلغاري على كل البلاد التي يعيش فيها بلغاريون، حتى إذا ما طلب ثلثا أهالي أي ناحية من نواحي تلك البلاد الانضمام للإكسارخية استجابت لطلبهم. ولقد كان من اليسير نسبيا إقناع سلاف المنطقة بوجوب الانضمام لإكسارخية سلافية أكثر من إقناعهم بقبول بطريركية يونانية وهو أمر أسهمت في بلورته الدولة العثمانية.

وبالرغم من تلك العلامات المشجعة لبلغاريا نحو تحقيق أهدافها داخل حدودها المعترف بها والتي تسعى لاستعادتها، إلا أنه كان عليها أن تواجه عدة مشكلات في سبيل ذلك لعل أكثرها خطرا المنافسة بينها وبين اليونان والصرب ومن ورائهما روسيا. ولما شعرت هاتان الدولتان بتهديد مصالحهما الحيوية من التأثير البلغاري عملتا على توظيف التعليم والدين والسياسة لمواجهة مطامح بلغاريا ومما زاد من صعوبة الأمر انضمام رومانيا لمنافسي بلغاريا عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. ورغم أن القوى العظمى كانت تساند بلغاريا إلا أنها مساندة لم تكن مضمونة على الدوام، ذلك أن سياسات تلك القوى تجاه البلقان كانت تحددها المصالح الدولية لكل منها وبالتالي فقد كانت سياسات متأرجحة بين آن وآخر حسب مقتضى المصالح.

وفي هذا الخصوص كانت الصرب أضعف القوى الثلاث في المنطقة نظرا لطموحاتها الكبرى فقد كان هدفها الأساسي إقناع القوى العظمى بأحقيتها في السيطرة على البلقان. ورغم أن القوى العظمى كانت تعترف بمصالح اليونان والبلغار، إلا أنها لم تكن تعترف بادعاءات الصرب. ففي ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت المآخذ على الصرب كثيرة جدا، فأولا ومنذ عام ١٨٠٤ كانت تسعى للتوسع في المناطق الواقعة إلى الغرب منها في كل من البوسنة والهرسك والإدرياتي، فضلا عن اهتمامها بصرب المناطق الشمالية في كل من سريم Srem وباشكا Backa ، وبانات Banat في فويفودينا Vojvodina ، كما لم يكن سهلا عليها تحويل طموحها إلى الجنوب الذي أصبح صعب المنال بعد احتلال النمسا للبوسنة والهرسك. وثانيا لم يكن لدى الصرب مؤسسات دينية بالمقارنة بالإكسارخية البلغارية والبطريركية اليونانية، كما لم تكن تتمتع بطبيعة الحال بمساندة روسيا حتى اعتلاء بيتر كاراديورديفتش عرش الصرب والذي عوضها بعض الشيء عن الميزات لمنافسيها. وثالثا فإن تحالف أسرة أوبرونوفيتش (الصرب) والهابسبورج (النمسا) في عام ١٨٨١ لم يكن يسمح أساسا بسياسة قومية قوية وعدوانية، أي أنه لم يكن بإمكان أمير

الصرب (ميلان) وامبراطور النمسا (ألكسندر) حشد شعوبهما وراء طموحاتهما. فرغم أن النمسا وقفت إلى جانب الصرب في مؤتمر برلين ١٨٧٨ إلى حد ما، إلا أنها لم تكن على استعداد لدعم وجهة نظر الصرب في التوسع تجاه سلاف الجنوب الذين يعيشون تحت سيادة النمسا.

ومن ناحية أخرى كانت لكل من اليونان وبلغاريا والصرب ورومانيا ادعاءات معينة تجاه مقدونيا. ففي مقدونيا ذلك الإقليم المتنوع العناصر السكانية كان هناك عدد كبير من الفلاخيين Vlachs التجار ورعاة الأغنام بصفة أساسية، لكن عدد ذوي الأصول الرومانية منهم غير معروفة. ورغم هذه الصلة الضعيفة بين رومانيا ومقدونيا إلا أن رومانيا في عام ١٩٠٠ قدمت إعانات مالية للمدارس الفلاخية بلغت مليون فرنكا في عام ١٩١٢. وفي عام ١٩٠٥ تم إغراء السلطان العثماني لكي يعترف بملة فلاخية منفصلة عن البطريركية العامة. والحقيقة أن نيات رومانيا كانت واضحة فلم يكن باستطاعتها صناعة ادعاءات حقيقية بشأن مقدونيا أو أن تأمل في ضم أية أراضي هناك. لكنها كانت تستخدم ادعاءاتها في مقدونيا للمساومة على ضم أراض إضافية في دوبروديا من ناحية، ولقطع الطريق على بلغاريا وللحيلولة دون إعادة الحدود التي أقرتها معاهدة سان ستيفانو لبلغاريا من ناحية أخرى.

وفي تلك الأثناء بدأت حركة اليقظة القومية السلافية المقدونية وكانت طليعتها من سلاف مقدونيا الذين لم يكونوا بلغارا أو صربا لكنهم كانوا فرعا آخر متميز ومنفصل من العنصر السلافي له لغة قومية متفردة. وقد استحوذت هذه الفكرة على اهتمام كبير فيما بعد من القوى البلغارية والصربية ولكنها مسألة بعيدة عن موضوع هذا الكتاب.

ورغم أن الصراع حول مقدونيا كان أمر يخص المسيحيين أساسا، إلا أنه لا ينبغي أن ننسى أن الإقليم كان يضم عددا كبيرا من المسلمين معظمهم من الأتراك أو الألبان وبعضهم من السلاف الذين تحولوا إلى الإسلام مبكرا. وكان هؤلاء يفضلون بطبيعة الحال الإبقاء على الحكم العثماني ويتطلعون إلى السلطان عبد الحميد الثاني لحمايتهم، وكان السلطان من ناحيته يبذل كل ما يمكن من جهود للدفاع عن وضع مقدونيا.

على كل حال .. دخلت القوى الثلاثة المتنافسة على مقدونيا وهي بلغاريا واليونان والصرب فيما بينها في معارك بشكل منتظم خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر بشأن السيادة على مقدونيا، وكانت الأسلحة المستخدمة في تلك المعارك الكنائس والمؤسسات التعليمية والجمعيات الوطنية. وقد استمرت الحرب الإكليروسية (الكنسية) على أساس الأوضاع الدينية السابقة. فبينما كان البلغار يسعون للحصول على موافقة السلطان العثماني على إنشاء عدة أسقفيات مستقلة كان اليونانيون يعملون من خلال

البطريركية العامة في استانبول لقطع الطريق على مطالب البلغار. أما الصربيون فكانوا يسعون لتأسيس منظمة دينية مستقلة لهم وهو أمر لم يتحقق إلا في عام ١٩٠٢ عندما سمح لهم بتأسيس أسقفية في سكوبيه. وفي نهاية القرن التاسع عشر تمكنت كل قومية من تأسيس عدد كبير من المدارس أصبحت أدوات لسياسة الدولة حيث انتشرت كتب مبادىء القراءة وقواعد النحو والتاريخ ونشرات الدعاية كل منها تتناول قضية أو أخرى من القضايا القومية.

على أن تنظيم الجمعيات القومية/الوطنية المتنافسة كان من شأنه أن يؤدي إلى صعوبات عظمى. ورغم أن مقاصد بعضها كان ثقافيا بحتا كان البعض الآخر يعتمد العنف وسيلة لتحقيق الأهداف. وقد تكونت أول جمعيتين في هذا الخصوص في عام ١٨٨٤ وهما جمعية سيريل Cyril وجمعية ميثوديوس Methodius بهدف تنشئة سلاف مقدونيا على الإيمان بالقضية البلغارية وترسيخها في أذهانهم. وبعد ذلك بعامين ردت الصرب بتكوين جمعية القديس سافا St. Sava التي سميت بهذا الاسم نظرا لأن هذا القديس راعيهم كان يؤيد نفس الأهداف. وفي عام ١٨٩٤ بادر اليونانيون بتكوين جمعية إثنيكه هيتايريا Ethnike Hetairia التي كان لها تأثيرها في جزيرة كريت.

ورغم أن معظم تلك الجمعيات كانت لأغراض الثقافة والدعاية ولم تشارك في أية نشاطات تنتهك الحرمات العامة، إلا أن بعضها تجاوز الآداب المرعية وكان أبرزها تطرفا جمعيات بلغارية. وفي ١٨٩٣ ظهرت على المسرح السياسي "المنظمة الثورية المقدونية الداخلية" The Internal Macedonian Revolutionary Organization المعروفة اختصارا باسم الإيمروا IMRO وكان هدفها الإطاحة بالحكم العثماني من مقدونيا وإقامة حكومة ذاتية مقدونية وشعارها "مقدونيا للمقدونيين"، وكانت عواطفها بلغارية بدون شك. وكانت تنافسها "لجنة السيادة المقدونية" Macedonian Supreme Committee أو المنظمة الخارجية External Organization وكان مقرها في صوفيا عاصمة بلغاريا، وأعضاؤها من لاجيء مقدونيا بشكل أساسي وعرف أنصارها "بأصحاب السيادة" أو "السياديون" وكانت تتمتع بدعم بلغاريا بشكل غير علني وهدفها ضم مقدونيا لبلغاريا. وبينما كانت الإيمرو تكرس نشاطها للإعداد للقيام بانتفاضة مخططة بعناية في المستقبل كان السياديون يقومون بإرسال جماعات داخل مقدونيا لترويع أهل القرى أو اغتيال الأتراك بأمل أن يقوم المقدونيون بالثأر مما قد يدفع السكان إلى الثورة.

أما اليونانيون والصربيون فقد تمثل رد فعلهم في القيام بأعمال العنف والترويع طبقا لما ورد في تقارير القناصل الأوربيين وكذا المراسلين عن الأعمال الوحشية التي ارتكبتها

كل الأطراف المعنية. ولم يقتصر أمر المعاناة والقسوة والوحشية التي قامت بها العناصر المتعصبة دينيا على أهالي البلاد فقط بل إن الدولة العثمانية أصبحت في ورطة شديدة جراء تلك الأحداث، فإذا ما أقدمت على اعتقال تلك العناصر الوحشية وعاقبت المذنبين منهم من واقع مسئوليتها عن حفظ الأمن، قامت الصحافة الأوربية بحملة تشهير ضدها تصفها بالبربرية والعدوان حتى ولو كان الأمر لا يستحق الاهتمام.

على أن حكومات دول البلقان وأيضا القوى العظمى كانت تعترف بخطورة تلك الاضطرابات والفوضى التي قد تؤدي إلى أزمة كبرى جديدة في الشؤون الدولية كتلك التي وقعت في سنوات ١٨٧٥-١٨٧٨، ولهذا كانت المفاوضات بين الأطراف المعنية تصب في هذا السؤال. ففي خلال عامي ١٨٩٢-١٨٩٣ حاولت كل من الصرب واليونان تجاوز الخلافات القائمة بينهما على حساب البلغار لكنهما لم يتفقا على تحديد مجال نفوذ كل منهما. وفي ١٨٩٧ أصبحت المشكلة المقدونية جزء مهما من أزمة كريت والحرب اليونانية-العثمانية. ولعل أهم المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع من حيث مغزاها تلك التي دارت بين فرانز جوزيف (امبراطور النمسا) ونيقولا الثاني (امبراطور روسيا) في أبريل ١٨٩٧. ولما كان الطرفان لا يرغبان في قيام انقلاب بلقاني فجائي آنذاك فقد توصلا إلى تفاهم بعيد المغزى حيث اتفقا على تقسيم البلاد العثمانية، وأدركا أن ضم البوسنة والهرسك وسنجق نوفي بازار للنمسا يعد خطوة نهائية لخلق ألبانيا مستقلة، وتقسيم ما يتبقى من ولايات عثمانية في البلقان بالتساوي بين دول البلقان، وقد وضع هذا القرار في الاعتبار ادعاءات الصرب ومطالبها. لكن لم يكن من الممكن تنفيذ تلك الخطط في القريب العاجل وإنما تركت للمستقبل البعيد حيث أن الدولتين (النمسا وروسيا) عزمتا على الحيلولة دون قيام حكومات البلقان بإحداث أزمة أوربية بدرجة أو بأخرى أو تغيير الحالة الراهنة.

ولا شك أن القوى العظمي وكذا كل من بلغاريا واليونان والصرب قد كثفت كل أنشطتها بدلا من إيقافها أو التراجع عنها، تلك لأنشطة التي بلغت ذروتها في أغسطس ١٩٠٣عندما عجلت الإيمرو بالانتفاضة في أيلندين Ilinden للاستيلاء على ولاية موناستير كمقدمة لتحرير مقدونيا تحريرا كاملا من السيطرة العثمانية. غير أنها كانت ثورة غير ناضجة وفقيرة الإعداد شأن غيرها من الثورات التي "تفشت" بين البلقانيين في القرن التاسع عشر، وواجهتها القوات العثمانية بوحشية غير عادية حيث تم تدمير ما يقرب من تسعة آلاف منزل في البلاد.

ورغم أن تلك الثورة لم تنجح في تحقيق أهدافها العامة ألا وهي تحرير مقدونيا، إلا أنها دفعت روسيا والنمسا للتدخل، ففي ١٩٠٣ التقى إمبراطورا الدولتين في مورشتيج Murzsteg حيث وافقا على برنامج جديد لإصلاح الحال في مقدونيا يقضي بوضع الحامية العثمانية في البلاد تحت سيطرة ضباط أجانب، وتعويض ضحايا انتفاضة أيلندين تعويضا ماليا عن خسائرهم. كما حاول الطرفان وضع حدود لفواصل عرقية بين أهالي مقدونيا لكنها مهمة ظلت مستحيلة. وفي ١٩٠٥ وافق الباب العالي على أن تتم عملية جمع الضرائب في مقدونيا تحت إشراف دولي، وفي السنوات التالية قدمت القوى العظمى مشروعات إصلاحية كثيرة، ثم ما لبثت مقدونيا أن تأثرت بقيام ثورة الاتحاد والترقي في استانبول يولية ١٩٠٨ وهو الحدث الذي أثار من جديد وضعية جميع ممتلكات الدولة العثمانية.

ثورة تركيا الفتاة

لم تواجه الحكومة العثمانية تمرد رعاياها المسيحيين فقط بل لقد واجهت سخط رعاياها المسلمين أيضا. ورغم أن السلطان عبد الحميد الثاني كان يحكم البلاد حكما أوتوقراطيا، إلا أنه كان يعتقد في أهمية الإصلاح. ففي خلال حكمه تم التوسع في إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية، وتأسيس الكليات الطبية، وإنشاء جامعة استانبول، وتم تحسين أحوال الجيش، وزيادة خطوط المواصلات والسكك الحديدية والبرق. ولأنه كان مشغولا بما تعرضت له امبراطوريته من خسائر في سابق الأيام نراه وقد اقتنع بأن السبب في هذا يعود إلى دور القوى الأوروبية في استقلال بعض ممتلكاته سياسيا واقتصاديا، يؤخذ موقفا معاديا للغرب عن طريق تقوية مركزه باعتباره خليفة المسلمين، والعمل على توحيد ثلاثمائة مليون مسلم في أنحاء العالم ضد التدخل الأجنبي. وبطبيعة الحال لقي هذا الاتجاه تأييدا شعبيا من الزعامات الدينية ومن كثير من رعاياه المسلمين، لكنه واجه سخطا وعدم رضا وخيبة أمل بين المثقفين وعدد كبير من رجال الجيش الذين لم يكونوا يعتقدون أن الحكم الأوتقراطي هو الحل رغم أنهم كانوا يشاركون السلطان انزعاجه من أحوال الإمبراطورية.

كانت هناك ثلاث تصورات أساسية كوسيلة لانقاذ السلطنة وحمايتها .. أولها فكرة "الجامعة الإسلامية" التي كان عبد الحميد يفضلها وتعني أن دولته التي تستند إلى وحدة المسلمين تفترض بداهة التخلي عن بلاد البلقان المسيحية. والفكرة الثانية تقوم على "الرابطة العثمانية" وقد سبقت مناقشتها وتقوم على العمل على إيجاد مواطنة عثمانية عامة

مشتركة، وهي فكرة قد يضيق بها كل من المسلمين والمسيحيين على السواء لأنهـا تمثـل اتجاها مضادا بشكل مباشر للحركات القومية ليس فقط بين المسيحيين ولكن بـين العـرب أيضا. وأما الفكرة الثالثة فهي "الرابطة الطورانية" التي تعني توحيد الشعوب التركيـة بمـا فيهم أولئك الذين يعيشون في روسيا. وهي فكرة كانت تتشابه إلى حد كبير مع التصـورات القومية المعاصرة آنذاك وكانت نقطة الضعف فيها تكمن في عدم التكافؤ العسـكري بـين الامبراطوريتين العثمانية والروسية.

ومن الملاحظ أن تلك الأفكار الثلاثة وكذا المشكلات الفعلية التي كانت تواجهها الدولـة كانت مجالا للتحليل والمناقشة والجدل في أنحاء السلطنة طوال ثلاثة عقود من الزمان قبل ثورة ١٩٠٨. وكان النفي والإبعاد إلى الأقاليم البعيدة من الإمبراطورية مصير أولئك الذين كانوا يطالبون علنا بتغيير النظام السياسي للسلطنة. وقد نجـح المحظوظـون منهم فـي الهروب إلى أوربا وخاصة إلى سويسرا وفرنسا وهناك تمكنوا من إصدار مجلات وعقـد اجتماعات وكان معظمهم يؤيد الدعوة إلى إعادة دستور ١٨٧٦ الذي كان السـلطان عبـد الحميد قد أوقف العمل به. وقد تركز نشاطهم في التأكيد على حق المساواة بين كل رعايـا الدولة العثمانية مع المحافظة على وحدة السلطنة في الوقت نفسه. وقد نجـح هـؤلاء فـي توثيق علاقتهم بالجيش العثماني وخاصة الجيش الثالث الذي كانت قيادتـه فـي تسـالونيك بمقدونيا.

وفي هذا الخصوص ينبغي التأكيد على أن ضباط الجـيش التركـي كـانوا عمليـين وواقعيين في نظرتهم للأمور. ولأن تدهور أحوال الإمبراطورية المستمر قد أزعجهم فقـد صمموا على العمل على استعادة قوتها ومكانتها وفي الوقت نفسه ساءهم ما كان يحدث في مقدونيا، وشعروا بمرارة بالغة بسبب عجز الحكومة عن السيطرة على المتمردين البلغـار، ورفضوا إشراف ضباط أوربيين على الحامية العسكرية فـي مقـدونيا تطبيقـا لبرنـامج مورشتيج الإصلاحي الذي سبقت الإشارة إليه، فضلا عـن غضـب كثيـر مـن أولئـك العسكريين لعدم انتظام رواتبهم. وعلى هذا وفي عام ١٩٠٨ انضم بعضـهم إلـى الخلايـا السرية التي كانت تخطط آنذاك للمستقبل، وكان قادة تلك الخلايا على اتصـال بـزملائهم الذين يعيشون في المنافي بالخارج. والحقيقة أن تلك العناصر كانت تمثل نسبة مهمة مـن عضوية جمعية الاتحاد والترقي التي كانت قد تأسست في تسعينيات القرن التاسـع عشـر وقدرت عضويتها في عام ١٩٠٨ بأكثر من خمسة عشر ألف عضو وتحـدد هـدفها فـي استعادة دستور ١٨٧٦ والتخلص من السلطان عبد الحميد مع الإبقاء على أسرة السـلاطين الحاكمة.

غير أن السلطان عبد الحميد عرف أخبار الذين يتآمرون ضده عن طريق جواسيسه لكنه لم يقدر قوة الحركة حق قدرها. وعندما بدأ في التحقق من الأمر انفجرت ثورات متلاحقة ومتزامنة بين صفوف الجيش الثالث خلال يونية ويولية ١٩٠٨، وعجزت القوات الموالية للسلطان عن قمع انتفاضة يقودها ضباط الجيش. وهكذا وفي ٢٣ يوليو ١٩٠٨ طلبت جمعية الاتحاد والترقي من السلطان إعادة العمل بدستور ١٨٧٦ وفي اليوم التالي استسلم لمطلب الجيش الثالث الذي كان يعد أفضل وحداته العسكرية.

ولما كان شعار جمعية الاتحاد والترقي "العدالة والمساواة والأخوة" فقد سارع زعماء التمرد وقد أخذتهم نشوة النصر وإيمانهم بحماية الإمبراطورية، إلى إضافة هذا الشعار الذي يعبر عن أملهم في تحقيق المساواة بين كل المواطنين إلى مواد الدستور. غير أنهم لم يتمكنوا من عزل السلطان فورا لأن جنودهم الذين يعتمدون عليهم يعتبرون أن الحاكم هو السلطان-الخليفة رغم رغبة أولئك الزعماء في إقامة حكومة دستورية وعلى هذا بدأت البلاد تستعد لإجراء انتخابات للجمعية التشريعية.

غير أن الحركة الثورية سرعان ما تلقت ضربة قاصمة خلال يومي ٥-٦ أكتوبر، ففي حركة بدت بتنسيق ظاهر أعلنت بلغاريا استقلالها عن الدولة العثمانية، وأعلنت النمسا ضم البوسنة والهرسك مما أثار حنق جمعية الاتحاد والترقي (تركيا الفتاة) فقد وصل زعماؤها إلى الحكم بهدف إنقاذ الإمبراطورية وحمايتها. لكن في أقل من ثلاثة شهور بعد الاستيلاء على السلطة فقدت السلطنة أقاليم أوربية مهمة، وهي أزمة شجعت العناصر المحافظة على القيام بثورة مضادة في أبريل ١٩٠٩. ورغم أن الجيش نجح في سحق تلك الثورة المضادة وعزل كل من السلطان عبد الحميد ومعه شيخ الإسلام الذي يمثل أعلى سلطة دينية في السلطنة، إلا أنه كان واضحا أن الحكم الجديد سيواجه سلسلة مستمرة من حركات المعارضة. وأكثر من هذا فإن تصرف النمسا وبلغاريا على ذلك النحو أدى إلى نشوب أزمة دولية، وأعاد فتح ملف المسألة الشرقية، وهي إجراءات كان من شأنها تهديد المصالح العثمانية.

أزمة البوسنة

ينبغي أن نتذكر أن البوسنة والهرسك بمقتضى معاهدة برلين ١٨٧٨ بقيت جزء من الإمبراطورية العثمانية رغم احتلال النمسا لهما. وعلى هذا كان يتعين أن تضم الجمعية التشريعية (مجلس المبعوثان) التي دعت لانعقادها جمعية الاتحاد والترقي الحاكمة في استانبول نواب من البوسنة والهرسك وكذا من بلغاريا ذات الحكم الذاتي. وكان من الطبيعي ألا تسمح النمسا وبلغاريا بذهاب نواب إلى ذلك الاجتماع ذلك أن أمير بلغاريا

فرديناند) كان قد العزم منذ مدة طويلة على إعلان استقلال بلاده حالما تسنح الفرصة. كانت النمسا ترى أن السيطرة على البوسنة والهرسك مسألة جوهرية تماما خاصة بعد صعود بيتر كاراديورديفيتش لعرش الصرب وأقام حكما موال للروس، ولم تكن السيطرة على البوسنة والهرسك توفر ظهيرا استراتيجيا عسكريا لدلماشيا لكن كان من شأنه أن يسهم في كبح جماح انتشار نفوذ الصرب في تلك المناطق فضلا عن أن أسرة الهابسبورج في النمسا كانت تبدي اهتماما معينا بكل المنطقة وأسهمت كثيرا في تقدمها المادي.

على أن استعدادات النمسا لضم البوسنة والهرسك لم تتم بالتنسيق مع بلغاريا أو مع روسيا، ففي سبتمبر التقى وزير خارجية النمسا آلوا فون آهرنثال Alois Von Aehernthal بنظيره الروسي ايزفولسكي A.P.Isvolsky في بوشلاو Buchlau في مورافيا. ورغم أن وقائع هذا الاجتماع لم تسجل بشكل رسمي مما أثار كثيرا من الجدل حول حقائق الموضوع، إلا أنه يفترض أن روسيا وافقت على رغبة النمسا في موضوع الضم، وفي المقابل وافقت النمسا على مساندة خطة روسيا في تغيير قواعد الملاحة في مضايق البوسفور والدردنيل بما يسمح بمرور السفن الحربية للدول المطلة على البحر الأسود. ثم نشأت مشكلة حالت دون الاتفاق وكانت خاصة بالتوقيت فقد كان ايزفولسكي يتوقع ألا تسرع النمسا بضم البوسنة والهرسك حالا لكنه فوجيء بأمر الضم وكذا إعلان استقلال بلغاريا من الصحف وهو في طريقه إلى باريس.

وسرعان ما وقعت أزمة دبلوماسية إذ جاء رد الفعل الأكثر عنفا من الصرب ذلك أن القوميين الصرب كانوا يضعون البوسنة والهرسك ضمن حدود القومية الصربية رغم احتلال النمسا لهما، وكان الأمل يراودهم بإلحاقهما بالصرب الكبرى طالما بقيتا تحت سيادة الإمبراطورية العثمانية الضعيفة، ولكن ضم النمسا لهما أشعر هؤلاء القوميين بضياعهما إلى الأبد. وعلى هذا ذعت بعض صحف الصرب وكذا بعض الزعماء السياسيين إلى تحدي قرار النمسا ورفضه، وكان هؤلاء يعولون إلى حد ما على مساندة روسيا في هذا الأمر. وظلت الصرب متشددة في موقفها ومتصلبة طوال خمسة شهور ثم اضطرت إلى الاستسلام أمام موافقة روسيا على عملية الضم وإنذار ألمانيا بعدم التحرك.

وأخيرا تم تسوية مسألتي ضم البوسنة والهرسك واستقلال بلغاريا بمقتضى مفاوضات بين الدولة العثمانية وبلغاريا والنمسا. وفي مقابل موافقة الباب العالي على تلك التغييرات تم تعويضه عن خسائره بإعادة سنجق نوفي بازار تحت سيادته الكاملة. والحاصل أن تلك الأزمة أنهت فترة من التعاون كانت قائمة بين النمسا وروسيا ضد دول البلقان ابتداء من عام ١٨٩٧ وأدت نتائجها إلى إذلال كل من الصرب وروسيا بفضل تأييد ألمانيا القوي

للنمسا الذي أرغم روسيا على التراجع. ومن هنا عملت روسيا على تغيير هذا الموقف عن طريق تنظيم دول البلقان في جبهة ضد النمسا. ولكن كان على دول البلقان أن تبرهن على رغبتها في المضي في هذا الطريق لكن كل دولة كانت ترغب في أن تسعى لتحقيق أغراضها بشكل مستقل ودون توجيه من روسيا أو غيرها.

حروب البلقان ١٩١٢-١٩١٣

كانت الرابطة البلقانية التي استهدفت العمل على طرد العثمانيين من أوربا قد تكونت بإيعاز من روسيا في البداية، ذلك أنه بعد قيام النمسا بضم البوسنة والهرسك وضعت روسيا في أولويات سياساتها منطقة البلقان مرة أخرى. وعلى هذا وفي أكتوبر ١٩٠٩ عقدت مع إيطاليا إتفاقية في راكونيجي Racconigi تتعاون الدولتان بمقتضاها في شؤون البلقان. وفي ١٩١١ احتلت إيطاليا طرابلس الغرب وهي إحدى ولايات الدولة العثمانية. ولقد شجعت هزيمة الدولة العثمانية في تلك الحرب أمام إيطاليا وكذا استمرار القلاقل والاضطرابات في أنحائها دول البلقان في أن يأملوا أن تشهد مقدونيا تقسيما خلال فترة وجيزة.

وكانت بلغاريا والصرب من أوائل دول البلقان التي شرعت في الدخول في مفاوضات للتنسيق فيما بينها، وخلال السنوات من ١٩٠٤-١٩٠٧ دخلتا في روابط ثقافية واقتصادية بل وسياسية أيضا. وفي الجدل الذي دار بعد أزمة البوسنة كانت لكل منهما أغراضا تختلف عن الأخرى، فقد كانت بلغاريا ترغب في عقد اتفاق يوجه أساسا وبصفة مباشرة ضد الدولة العثمانية ويستهدف بصفة رئيسية إقامة حكومة ذاتية في مقدونيا قد تصبح جزءً من بلغاريا فيما بعد طوعا أو كرها. أما الصرب فكانت على العكس ترفض فكرة الحكومة الذاتية في مقدونيا وتطلب عقد اتفاق بتقسيم مقدونيا بينهما. ولما كانت الصرب تعتبر نفسها مهددة بأطماع النمسا فقد سعت لعقد ميثاق يشمل حماية أقاليمها في حالة تعرضها لهجوم من الشمال. وأخيرا تم توقيع تحالف دفاع مشترك بين الدولتين (بلغاريا والصرب) في ١٣ مارس ١٩١٢ يقضي بأن يتخذا إجراء مشتركا ضد أي دولة تهدد بالاستيلاء على الأراضي العثمانية.

على أن أهم ما في اتفاقية التحالف ان لم يكن جوهره الملحق السري الذي وضع ترتيبات محددة لتقسيم مقدونيا نصت على أن تكون الأراضي إلى الشمال من جبال صار Sar من نصيب الصرب، وتكون الأراضي شرق نهر ستروما وجبال رودوب من نصيب بلغاريا. وقد ترك هذا التفاهم غالبية أراضي مقدونيا دون تخصيص معين. ولا شك أن الصرب وافقت ضمنا فيما يتعلق بالأراضي غير المخصصة، وكانت أقصى ادعاءتها في

مقدونيا تمتد بطول خط من كريفا بالانكا Kriva Palanka بالقرب من حدود بلجيكا شمال شرقي مقدونيا ثم إلى الجنوب الغربي لمدينة فيليه Veles ينتهي شمال أوهريد. وحيث أنه تعذر على الحليفتين (الصرب وبلغاريا) الاتفاق بشأن وضعية تلك المنطقة غير المخصصة والواقعة بين جبال صار إلى الشمال وبين خط كريفا بالانكا-فيليه-أوهريد إلى الجنوب فقد اتفقا على أن يقبلا قرار قيصر روسيا في هذا الشأن. وبكلمات أخرى فإن أقصى مطالب الصرب في هذه المنطقة الحصول على حوالي ثلث أراضي مقدونيا التي يسكنها سلاف، وما يتبقى يقسم بين بلغاريا واليونان. وتنبغي الإشارة إلى أن مسألة السيطرة على تلك المنطقة تحديدا سوف تمثل خلافا محوريا بين الصرب وبلغاريا انتهى إلى قيام حرب البلقان الثانية. ولقد تبع هذا الاتفاق عقد حلف عسكري اتفق بمقتضاه أن تقدم بلغاريا مائتي ألف من قواتها العسكرية وأن تقدم الصرب مائة وخمسون ألفا أرسل منها مائة ألف إلى فاردار أي إلى جبهة مقدونيا.

أما التفاهم التالي بين دول البلقان ما حدث بين بلغاريا واليونان وكانت العلاقات بينهما قد تحسنت تدريجيا في السنوات السابقة. وفي ١٩١١-١٩١٢ كان هناك تعاون ملحوظ بين إكسارخية بلغاريا والبطريركية اليونانية، وهدأت عمليات الإرهاب والترويع المتبادلة في مقدونيا، وتم تبادل طلابي بين البلدين، وأصبحت الامبراطورية العثمانية عدوهما المشترك. ويلاحظ أن الاتفاقية التي عقدت بين البلدين كانت مجرد حلف دفاعي عكس الاتفاقية بين بلغاريا والصرب التي سبقت الإشارة إليها، ذلك أن بلغاريا لم تتمكن من الحصول على موافقة اليونان بشأن إقامة حكومة ذاتية في مقدونيا، كما كان كل منهما يريد الحصول على تسالونيك. ولهذا ونظرا للتنافس بينهما في الادعاءات فقد اتفقا على توقيع وثيقة لا تحتوي على كلمة مقدونيا بطريقة أو بأخرى.

أما الاتفاق الأخير بين دول البلقان فكان بين الصرب وبلغاريا من جهة وبين الجبل الأسود من جهة أخرى وكان يهدف إلى إعداد المسرح بدفع الجبل الأسود تلك الدويلة الصغيرة لاختلاق شجار مع الدولة العثمانية وعلى أثره تقوم دول البلقان الأخرى بهجوم مشترك مرة واحدة على الأقاليم العثمانية في المنطقة.

ومن الملاحظ أن المفاوضات بين الأطراف المعنية بشأن تلك الاتفاقيات والترتيبات امتدت على مدى عام، لكن سرعان ما بدا لروسيا أن مصلحتها من قيام الرابطة البلقانية لقطع الطريق على النمسا أصبح هدفا ثانويا بالنسبة لدول البلقان فضلا عن أن المواد المتعلقة بوضعية الأراضي الخاصة بمطلب بلغاريا في أدريانوبل المدينة القريبة من استانبول والمضايق احتلت اهتماما حقيقيا لدى حكومة روسيا. وآنذاك لم تكن روسيا في وضع يسمح لها بمواجهة أزمة تفتح الباب لتدخل القوى العظمى منه لتحديد مصير

المنطقة. وعلى هذا بدأت روسيا في العمل على تهدئة شعوب البلقان عن طريق اقتراح برنامج إصلاحي جديد بالتعاون مع دول أوربية أخرى يفرض على الدولة العثمانية. ففي الثامن من أكتوبر ١٩١٢ وجهت روسيا والنمسا رغم تناقض مصالحهما تحذيرا لدول البلقان نيابة عن القوى العظمى بأنهما لن تعترفا بأية تعديلات من شأنها تغيير مبدأ المحافظة على تكامل أراضي الدولة العثمانية. غير أن هذا التحذير جاء متأخرا جدا، ففي نفس ذلك اليوم كانت الجبل الأسود قد بدأت في مهاجمة المراكز العثمانية وسرعان ما لحق بها حلفاؤها وفقا للترتيبات السابقة.

وتقدمت العمليات العسكرية بكل سهولة حيث نجح الأسطول اليوناني في منع وصول إمدادات عسكرية للجيش العثماني وهجمت قوات البلقان المتحالفة والمكونة من سبعمائة ألف مقاتل على قوات الدفاع العثمانية المكونة من ثلاثمائة وعشرين ألف مقاتل. واندفعت قوات بلغاريا مباشرة باتجاه استانبول حيث وصلت إلى أطرافها وتمكنت بمساعدة قوات صربية من ضرب الحصار على مدينة أدريانوبل، كما وصلت تسالونيك فوجدوا أن القوات اليونانية كانت قد احتلت تلك الجوهرة في اليوم السابق (أي ٨ نوفمبر). وفي تلك الأثناء تقدمت قوات الصرب إلى أبعد من المنطقة التي تم تخصيصها لها في مقدونيا حسب الاتفاق الذي سبقت الإشارة إليه واستولت على كل من بريلب Prilep، وبيتولا Bitola، وأوهريد، وهي المدن الواقعة جنوب خط كريفا بالانكا-فيليه-أوهريد.

ولم تقتصر الأعمال العدائية على أراضي مقدونيا ذلك أن الصرب من واقع خبرتها السابقة في حرب الخنازير قررت الاستيلاء على مكان يعطي لها مخرجا للبحر. وكان ميناء دوريس Durres (دورازو Durazzo) شمال ألبانيا أفضل ميناء يوفر هذا المخرج. ورغم أنه يقع في البانيا جغرافيا، إلا أن الصرب بررت مطلبها على أسس استراتيجية واقتصادية. ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل لقد كانت بقية أراضي البانيا مطمعا لبقية دول البلقان المتحالفة فقامت قوات الصرب والجبل الأسود بحصار مدينة شكودر (سكوتاري Scutari) وهاجمت قوات اليونان مدينة يانينا الأمر الذي جعل مصير سكان البانيا محل انتباه القوى العظمى.

لقد كان معنى نجاح العمليات العسكرية لدول البلقان أن الإمبراطورية العثمانية في أوربا مع مطلع عام ١٩١٣ قد تقلصت إلى أربعة مدن واقعة تحت الحصار وهي: استانبول وأدريانوبل في الشرق، وشكودر ويانينا في الغرب. وعند هذا المنعطف تدخلت الدول العظمى لإيقاف العمليات العدائية وفرضت معاهدة لندن في مايو ١٩١٣ التي قضت بأن يكون خط إينوس-ميديا Enos-Media حد للإمبراطورية العثمانية داخل أوربا،

واستبعاد أدريانويل، وتقليص مساحة استانبول بإبقاء ظهير صغير لها، وتخصيص كريت لليونان. وبقيت المشكلة الكبرى في وضعية مقدونيا والبانيا وجزر بحر إيجه. لكن أصبح واضحا أن القوى العظمى وليس الحلفاء البلقانيين سوف يقررون مصير تلك المناطق بشكل نهائي.

على أن قضية مقدونيا كانت ترتبط بشكل مباشر مع قضية البانيا ولما كانت النمسا وإيطاليا قد قررتا إبعاد الصرب من البحر الإدرياتي فإن إقامة دولة ألبانية مستقلة يخدم هذا الغرض. يضاف إلى هذا أن إيطاليا بدأت تدخل في منافسة مع النمسا وروسيا للحصول على نصيب من مناطق النفوذ في البلقان شأن جاراتها، ومن ثم أصبح من الممكن إنشاء دولة ألبانية بفضل دعم إيطاليا القوي وضمان النمسا. غير أن هذا القرار كان من شأنه التأثير سلبا على التسوية التي سبق أن أقرتها دول البلقان في السابق. وهكذا أدركت الصرب في الشمال واليونان بادعاءتها في جنوبي البانيا [1] إحباط خططهما في ضم أراضي البانية وبالتالي طالبت كل منهما بالحصول على تعويض في مكان آخر.

ولما أنكرت القوى العظمى على الصرب حقها في مخرج على الإدرياتي باستيلائها على ميناء دوريس فلم يكن أمامها من بديل إلا الأراضي التي تم تخصيصها لبلغاريا. وبما أن قواتها قد تحملت العبء الأكبر في القتال في مقدونيا نراها تطالب بأن يمتد نصيبها في أراضي مقدونيا وراء خط كريفا بالانكا–فيليه–أوهريد. ولم تكن حجة الصرب في هذا المطلب أن سكان المنطقة التي تطالب بها صربيون أم بلغار خاصة وأن بعض العلماء الصربيين يشيرون إلى هؤلاء السكان باعتبارهم مقدونيون–سلاف، لكن المسألة كانت تتعلق أكثر بتوازن القوى بين دول البلقان ذلك أن امتداد نفوذ بلغاريا حتى شواطيء بحر إيجه بالإضافة إلى الأرض المخصصة لها في مقدونيا قد يجعلها القوة المسيطرة الرئيسية أو القوة صاحبة السيادة في البلقان. ومن ناحية أخرى وجدنا أن اليونان التي لم تكن تطيق وجود القوات البلغارية على مسافة أميال قليلة شمال تسالونيك تشارك الصرب في تحليلها للموقف. وعلى هذا رفضت الصرب ترك الأراضي التي احتلتها في مقدونيا بما فيها الأراضي التي تخرج عن نطاق ما تطالب به هناك على حين أن بلغاريا كانت ترى تطبيق شروط معاهدة التحالف الأصلية.

وفي هذا الإطار وكما سبقت الإشارة كان سهلا على حكومتي الصرب واليونان أن يتوصلا إلى إتفاق بشأن الموقف أكثر من امكانية التوصل إلى تفاهم بين أي منهما وبين بلغاريا فمثلا كان يمكن وببساطة تقسيم مقدونيا بينهما بحيث تأخذ اليونان جنوبي مقدونيا وتأخذ الصرب الجزء الشمالي. غير أن امتداد المصالح البلغارية عبر المنطقة إلى ألبانيا أدى إلى تقطيع أوصال المناطق التي تطالب بها الصرب واليونان. ونظرا لحدوث توتر

في العلاقات بين الأطراف المختلفة بين دول البلقان حول شروط الصلح كان من الطبيعي أن تتعاون الصرب واليونان معا باعتبارهما أصحاب مصلحة مشتركة ومن ثم عقدا اتفاقية سرية لوضع حدود مشتركة مع مقدونيا إلى الغرب من نهر الفاردار تركت بمقتضاه جزءً شرقيا لبلغاريا، كما تواعدا على أن يساعد كل منهما الآخر في حالة وقوع حرب، وكان بإمكانهما الحصول على تأييد الجبل الأسود وحتى رومانيا التي كانت لها أفكار بشأن وجود دوبروديا في أيدي بلغاريا كما تواصلت المناقشات والمباحثات مع الدولة العثمانية.

في تلك الأثناء وصلت القيادات المدنية والعسكرية البلغارية إلى اقتناع مؤداه أن التوصل إلى حل عن طريق القوة قد يكون أمرا ضروريا. ومن ناحية أخرى كان المشهد الدبلوماسي الدولي غاية في التعقيد .. فروسيا تقترح أن يقوم قيصرها بدور الوساطة للتغلب على الخلافات بين دول البلقان المعنية وبادر بدعوة رؤساء حكومات بلغاريا والصرب واليونان إلى الاجتماع به في سانت بطرسبرج (عاصمة روسيا). ووافقت بلغاريا على الاشتراك بشرط التوصل إلى قرار تحكمي خلال أسبوع واحد كخطوة ضرورية لتهدئة الجيش الذي كان يطالب بالعمل العسكري. وقد فهمت روسيا هذا الشرط على أنه إنذار ومن ثم رفضته، ووقفت إلى جانب الصرب، كما عملت النمسا بالتنسيق مع اليونان ورومانيا على عرقلة نشاط رابطة البلقان. وقد انتهت تلك المباحثات بعزل بلغاريا وحدها دون حليف من دول البلقان ودون دعم من الدول العظمى على حين توصل خصومها فيما بينهم لاتفاقيات دفاعية مشتركة قوية. وهكذا أصبح من الواضح أن بلغاريا أخفقت في إدراك حقيقة الورطة التي وجدت نفسها فيها.

وعلى هذا وفي ليلة ٢٩-٣٠ يونية ١٩١٣ شنت القوات البلغارية هجوما على الصرب وعلى اليونان ثقة في تفوقها العسكري ومن هنا بدأت حرب البلقان الثانية. وسرعان ما دخلت الدولة العثمانية والجبل الأسود ورومانيا الحرب ضد بلغاريا التي لم يكن أمامها فرصة لمواجهة التحالف ضدها فبادرت بتوقيع هدنة مسلحة في ٣١ يوليو.

وفي ١٠ أغسطس ١٩١٣ تم توقيع معاهدة بوخارست لتسوية النزاع حول تقسيم أراضي ألبانيا ومقدونيا أدت إلى تدمير بلغاريا تدميرا تاما، إذ تم إعادة أدريانوبل ومعظم شرق تراقيا إلى الدولة العثمانية، واخذت رومانيا جنوبي دوبروديا، ومدت اليونان حدودها حوالي خمسين ميلا إلى الشمال من تسالونيك وإلى ما وراء قوله جهة الشرق. وفي الغرب ضمت اليونان إبيروس بما فيها يانينا، وضاعفت الصرب حجمها بالاستيلاء على جزء عظيم من مقدونيا السلافية اشتمل على أراضي لم تكن ضمن دائرة مطالباها سابقا. وتم تقسيم سنجق نوفي بازار بين الصرب والجبل الأسود فأصبحت حدودهما مشتركة. وكوفئت بلغاريا بجزء صغير من شرقي مقدونيا في وادي نهر ستروما لكنها ضمت إلى

أراضيها مساحة ثمانين ميلا بطـول سـاحل بحـر إيجـه ضـمنها ميـنـاء ديـدياجتش Dedeagatch ، كما نصت المعاهدة أيضا على إيجاد دولة ألبانية مستقلة.

لقد كانت معاهدة بوخارست ذات مغزى عظيم بالنسبة لدول البلقان ذلـك أن الحـدود التي رسمتها ظلت ثابتة مع بعض التعديلات الطفيفة فضلا عن أنها كانت تمثل بداية طـرد العثمانيين من أوربا باستثناء استانبول وجزء صغير من تراقيا. وهكـذا انتهـت حـروب البلقان بتحقيق الهدف النهائي الذي رسمه معظم زعماء البلقان خلال القرن التاسع عشـر، ألا وهو سعي كل حكومة بلقانية لضم أراض تعيش فيها عناصر قومية خاصة بها، وهـي أهداف أصبحت ثانوية خلال عامي ١٩١٢-١٩١٣ أمام اعتبارات أكبر ألا وهي المحافظة على توازن القوى في شبه جزيرة البلقان، والرغبـة فـي ضـم أراض أكثـر لأسـباب استراتيجية واقتصادية. ولم تتردد أي منها في المطالبة علنا بضم أراض يسـكنها ألبـان. وأظهرت كل دولة أن أولوياتها تكمن في تطوير مصالحها الخاصة أكثر من العمـل علـى حماية المبادىء القومية ككل. وأخيرا انتهت تلك الفترة من الحروب بظهور ألبانيـا آخـر دولة بلقانية في الخريطة.

الهوامش

(١) تنبغي الإشارة إلى أن ايبروس Epirus في المصطلح اليوناني تشمل جزءً كبيرا من أراضي البانيا حاليا التي تشير إليها أدبيات يونانية كثيرة بأنها شمال ايبروس.

الفصل الرابع عشر

إقامة ألبانيا

كانت الحركة القومية الألبانية فريدة في نوعها بالمقارنة مع الحركات القومية التي سبق أن عرضنا لها على الأقل فيما يتعلق بزعمائها قبل عام ١٩١٢ الذين لم يكونوا يرغبون في الانفصال عن الدولة العثمانية، كما لم يكونوا يتطلعون لإقامة دولة مستقلة، بل على العكس كانوا يخشون في حالة سقوط الدولة العثمانية أن يتم توزيع بلادهم بين جيرانهم، ومن هنا كانوا يرون أن التمتع بالحكم الذاتي في إطار الدولة العثمانية خير ضمان للمحافظة على شخصيتهم القومية.

والحقيقة أن موقف الألبان هذا أمكن فهمه عندما بدأت مشكلة الألبان المعقدة محل نظر واعتبار القوى الدولية. فقد كانوا يمثلون قومية واحدة ويتكلمون لهجات من لغة واحدة، وينقسمون بين مجموعتين رئيسيتين هما: الجيجيون Gegs، والتوشكيون Tosks، وتسود بينهم ثلاثة مذاهب دينية: الإسلام، والأرثوذكسية، والكاثوليكية. وكان الجيجيون وهم أغلبية السكان يعيشون في النصف الشمالي للبلاد وسكان الجبال منهم يعيشون حياة قبلية قوية ومحافظون بطبيعة الحال، وليس لهم اتصال بالخارج إلا قليلا. أما التوشكيون فكانوا على العكس يتركزون في جنوب البلاد وكانت لديهم فرص كثيرة للاتصال بشعوب أخرى أو الهجرة من البلاد، وكان معظمهم من الفلاحين الذين كان عددا كبيرا منهم يعمل في زراعة أراضي كبار ملاك الأراضي من الألبان في الغالب الأعم.

وبعد الغزو العثماني لألبانيا اعتنق معظم أهاليها الإسلام وفي عام ١٩١٤ بلغت نسبة المسلمين منهم ٧٠% ونسبة الأرثوذكس ٢٠% والكاثوليك ١٠%. وكان الكاثوليك الذين يعيشون في مناطق السواحل جهة الشمال على صلة بجيرانهم في إيطاليا والنمسا. أما الأرثوذكس الذين يتركزون في الجنوب فكانوا بطبيعة الحال على اتصال وثيق بالبطريركية (اليونانية) وأكثر خضوعا لتأثير الثقافة اليونانية. وأما المسلمون الأغلبية فكانوا يحظون بالمواقع الوظيفية المهمة في البلاد وكان اعتناق الإسلام في ألبانيا قد أخذ نفس النموذج الذي حدث في البوسنة والهرسك إلى حد ما، فقد قبلته الأرستقراطية الزراعية من كبار ملاك الأراضي الزراعية للمحافظة على مكانتها السياسية والاقتصادية، كما تحول الفلاحون إلى الإسلام. وبينما انتمى معظم المسلمين الجيجيين إلى مذهب السنة المحافظة كان التوشكيون من السنة المتصوفة على الطريقة البكتاشية. وكان أولئك السنة يقفون بقوة إلى جانب المحافظة على التقاليد العثمانية والولاء للسلطان وأقل تأثرا بأفكار

الإصلاح السياسي، وكانوا يفضلون إقامة حكم قبلي قائم على العادات والأعراف المحلية. ويلاحظ أن ثلاثين شخصا من الذين تولوا منصب الصدر الأعظم في الدولة العثمانية كانوا من المسلمين الألبان، وبعض العساكر العثمانية الذين اتصفوا بالشجاعة والانضباط قد ولدوا في هذا الإقليم. وخلال القرون السالفة كان الألبان بشكل عام يمثلون عنصر القوة في الإمبراطورية.

ولكن وبالرغم من ولاء الألبان للدولة العثمانية إلا أن بلادهم ظلت واحدة من أعظم مناطق الدولة تخلفا، كانت أشبه ببلد على حافة الهاوية يعيش أهله على تربية الماشية وزراعة ما يسد رمقهم بالكاد، وبالتالي كان نظامها السياسي يعكس حالة التنمية فيها، فالشعب يعيش في تجمعات متباعدة تحت زعامتهم المحلية. وحتى أواخر القرن التاسع عشر كانت البلاد تفتقد الأسس اللازمة لتنمية الشعور القومي-الوطني الذي كان قائما في الولايات العثمانية الأخرى. ومن ناحية أخرى كان الاتصال بين أجزاء البلاد أمر غاية في الصعوبة فلم يكن فيها حتى عام ١٩١٢ سوى مجموعة طرق ممهدة تبلغ ٢٠٠ كيلومتر، والتدريس بالمدارس يتم باللغة التركية أو اليونانية فيما عدا مؤسسات الكاثوليك في شكودر. وأما الدين الذي كان عامل وحدة قوية في مختلف بلاد البلقان كان في البانيا عامل انقسام. واللغة التي كانت رابطة مشتركة بين الجميع لم تكن لغة تعليم في المدارس ولم توضع لها أبجدية وبالتالي لم تكن هناك أية مطبوعات أو كتب بالألبانية.

لكل هذه العوامل والاعتبارات لم تظهر حركة قومية البانية حتى عام ١٨٧٨، وعندما ظهرت في ذلك التاريخ كان ظهورها إلى حد كبير رد فعل للتهديدات الخارجية. وقبل ذلك لم يكن تاريخ حركات النضال والمقاومة ضد الحكم العثماني قد أنتج إيديولوجية قومية أو قيادات قومية. والحاصل أن أسلاف أولئك الألبان وهم الإليريون Illyrians القدامى كانوا قد استقروا في شبه جزيرة البلقان قبل السلافيين. وعلى الرغم من أن محمد علي باشا والي مصر وعلي باشا والي يانينا كانا من الألبان، إلا أنهما كانا يعملان من أجل مصالحهما وليس من أجل مصالح بلادهما البانيا. ورغم أنه بعد عام ١٨٣٠ حدثت عدة انتفاضات ضد الحكم العثماني جاء معظمها احتجاجا على الضرائب العالية التي فرضت للإنفاق على إصلاح الجيش، أو نتيجة للتغييرات في الإدارة المركزية، إلا أن الألبان في كل الأحوال كانوا راضون بوضعهم الراهن وإدارتهم المحلية للأمور. وبالجملة كان وضعهم المتميز داخل الإمبراطورية يرجح امكانات عضوية بلادهم في نظام سياسي كان في طريقه إلى الضعف والتدهور بشكل سريع.

على أن زعماء الألبان أدركوا لأول مرة الخطر الذي يحدق بوضع بلادهم عندما أعلنت مواد معاهدة سان ستيفانو في مارس ١٨٧٨ التي كان من المفترض بمقتضاها أن

تضم أجزاء من شرق بلادهم إلى بلغاريا الكبرى، وأن تمنح الجبل الأسود أراض في الشمال يسكنها ألبان بشكل رئيسي. وعلى هذا فأراضي البانيا القومية تم توزيعها بين دولتين سلافيتين أرثوذكستين لم يكن من المتوقع من أي منهما التعامل برفق مع المسلمين الذين كان عليهم انقاذ أنفسهم من جيرانهم وليس من الحكومة العثمانية، وهذا ما كان على الألبان أن يواجهوه، وأن يتعاملوا معه.

وعلى الفور تم تنظيم الاحتجاجات على المعاهدة، وتشكلت لجان في أنحاء البلاد لدراسة الأمر، وأصبح مقر المقاومة مدينة بريزرن في إقليم كوسوفو الذي أصبح جزءً من يوغوسلافيا فيما بعد. وهناك وفي يونية ١٨٧٨ اجتمعت نخبة من مسلمي شمال البلاد من كبار الملاك الإقطاعيين المحافظين وعدد من النبلاء ومعهم مندوبون من جنوب البلاد وخاصة عبد الله الفراشيري Frasheri محرك الروح القومية آنذاك، وأسسوا "رابطة بريزرن" أو العصبة الألبانية وهدفها ببساطة الدفاع عن وحدة الأراضي الألبانية وتكاملها. كما تقرر تكوين لجان في مدن أخرى وخاصة في شكودر لمواجهة اجتياح الجبل الأسود للبلاد. كما اتفق الزعماء الألبان على اتخاذ خطوتين عمليتين: الأولى العمل على مساندة مبدأ تكامل أراضي الإمبراطورية العثمانية ووحدتها في مؤتمر برلين، والثاني تقديم التماس للسلطان لكي يوافق على توحيد الولايات الأربع: يانينا، ومو‌ناستير، وأوسكوب Uskub، وشكودر في وحدة واحدة ومنحها الحكم الذاتي. وبمعنى آخر كانوا يرغبون في توحيد السكان الألبان في وحدة إدارية وسياسية واحدة.

والحاصل أن مؤتمر برلين (١٨٧٨) انتهى دون المساس بأراضي البانيا ليس بسبب احتجاجات الألبان وإنما بسبب الصراع بين القوى العظمى. وما حدث في المؤتمر كان تقسيم بلغاريا الكبرى حيث عادت الأقسام الألبانية للسيطرة العثمانية مرة أخرى، وأخذت اليونان قسما صغيرا من مطالبها في إيبروس بما فيها يانينا، وأخذت الجبل الأسود بعض الأراضي التي كان الألبان يطالبون بها وكانت أقل مما كانت تطمح إليه. على أن الإجراءات التي كان الألبان يقومون بها آنذاك تجاوزت حدود الكلام والخطاب والبيان واتخذت في بعض الأماكن شكل المعارك المخيفة الوحشية مما جعل الدول الأوربية قلقة بشأن وجود هذا الشعب الذي يرغب في وحدته وعدم تقسيمه بين جيرانهم.

ورغم تعاون الألبان مع الحكومة العثمانية في مقاومة مطالب كل من بلغاريا واليونان والصرب والجبل الأسود، إلا ان السلطان رفض توحيد الولايات الأربع (الألبانية) في حكومة ذاتية كما سبقت الإشارة. وكان تحقيق هذه الوحدة أمر حاسم بالنسبة لمصالح القومية الألبانية وأكثر من هذا فإن المادة ٢٣ من معاهدة برلين فرضت إحداث تغييرات إدارية في الإقليم دون تحديد ماهيتها. وعلى هذا ففي نوفمبر ١٨٧٨ اجتمع زعماء جنوب

البانيا في مدينة فراشر Frasher برئاسة عبد الله الفراشيري الذين سبق وأن وافقوا على برنامج توحيد الولايات الأربع، الأمر الذي ترتب عليه موافقة زعماء شمال البانيا على مبدأ التوحيد والحكم الذاتي. لكن قيادتي الشمال والجنوب لم تتفقا على تفاصيل التوقيت المناسب وكيفية التنفيذ، فبينما كان الجناح الراديكالي في الحركة يرى ضرورة اتخاذ خطوات فورية لتحقيق الحكم الذاتي، كان الجناح المحافظ تحت سيطرة بكوات الإقطاع يفضلون الاعتدال والاقتراب بحذر مع استعدادهم للتعاون مع السلطات العثمانية.

وعند هذا المنعطف بدأت فترة من المناورات بين الجناحين: المحافظ، والراديكالي، ولكن وبحلول عام ١٨٨٠ تمكنت العناصر المطالبة بالوحدة في كل من رابطتي بريزرن وفراشر من السيطرة على الرابطة الألبانية. وكان كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين ظلوا على ولائهم للسلطان-الخليفة العثماني يعارضون تلك العناصر بشدة، وبتشجيع منهم أرسل السلطان في أبريل ١٨٨١ قوة عسكرية بقيادة درويش باشا للقضاء على رابطة بريزرن وسحق الحركة المطالبة بالحكم الذاتي. ورغم هذا التدهور الذي حاق بالحركة إلا أن الثلاث سنوات السابقة على موقف السلطان هذا أنتجت إنجازات لها مغزى بالنسبة للحركة القومية، فأولا بدأ كثير من زعماء الألبان يعترفون بأن الإمبراطورية العثمانية على وشك الانهيار وأن عليهم التخطيط لمستقبل بلادهم؛ وثانيا ثمة خطوات أولية اتخذت بشأن وضع سياسة مشتركة في الشمال والجنوب وسط مناطق لا يوجد بينها اتصالات؛ وثالثا والأكثر أهمية أن برنامج الرابطة الألبانية نصا وروحا قبلته مختلف أجنحة الحركة القومية الذي كانوا مختلفين حول كيفية تحقيق الأهداف المشتركة، وهكذا تم اتخاذ الخطوات الصحيحة تجاه إيجاد دولة ألبانيا.

لقد رافقت الحركة القومية الألبانية شأن الحركات القومية في أي مكان في العالم فترة من اليقظة الثقافية. والحاصل أنه في غياب العقيدة المشتركة بين الألبان داخل المركز الجغرافي بقيت اللغة تمثل الرابطة الأساسية بينهم. ومع ذلك لم يكن لهم مستوى لغوي واحد في الكتابة كما لم تكن هناك أبجدية متفق عليها بينهم. وفي منتصف القرن التاسع عشر اجتذبت المنطقة اهتمامات العلماء والباحثين الأجانب أبرزهم الباحث بوب F.Bopp الذي كان أول من أكد أن لغة الألبان تنتمي إلى عائلة اللغة الإندو-أوربية، وكذلك العالم النمساوي فون هان J.G.Von Hahn الذي يعتبر الأب الروحي "لعلم اللغة الألبانية"، وله فضل وضع قواعد نحو وصرف لها وجمع مجموعات من أدبياتها الشعبية. ومع نهاية القرن التاسع عشر أصبح معروفا "أن الألبانيين ينحدرون من العناصر الإندو-أوربية التي كانت تقيم قديما في المنطقة"[1]. وقد لعب هذا الميراث دوره في تعزيز الكبرياء القومي بين المثقفين الألبان مثلما حدث بالنسبة لليونانيين والإيطاليين في استنادهم للحضارة

اليونانية والرومانية القديمة. ومن ناحية أخرى شاع بين المثقفين وخاصة بين ألبان إيطاليا دراسة تاريخ ألبانيا ولغتها وأدبياتها الشعبية (الفولكلور).

ثم حظت الحركة الأدبية بين الألبان بمساعدة كبرى بتأسيس "جمعية طبع الكتابات الألبانية" في استانبول عام ١٨٧٩ واستهدفت الاتفاق على تحديد مستوى لغوي واحد في الكتابة والقراءة يكون في متناول الجميع ويؤدي إلى نشر الكتب والجرائد والمجلات، وكذا ترجمة أمهات الكتب الأجنبية لتلك اللغة. ولقد نصت اللائحة الأساسية للجمعية في ديباجتها على تلك الروح بالقول "إن كل الأمم المستنيرة أصبحت متحضرة بالكتابة بلغتها الخاصة .. وكل أمة لا تكتب بلغتها، ولا تملك أعمالا بلغتها فإنها تعيش في ظلام وبربرية .. والألبان لا يكتبون بلغتهم وليست لديهم أعمال بلغتهم فإنهم والحال كذلك في حالة ظلام وبربرية" (٢)

لقد كان موضوع الاتفاق على مستوى معين في التعبير اللغوي يتضمن بطبيعة الحال اختيار لهجة محلية أو أحد اللهجات المحلية الأكثر شيوعا بين الناس لتكون أساسا للاختيار. وعلى هذا أخذ الباحثون المحليون والأجانب يتبارون فيما بينهم لتقديم الشكل المناسب للغة مشتركة. وكان من الطبيعي والحال كذلك أن كل واحد من اولئك الباحثين يفضل اللهجة التي يتكلمها أو الأقرب إليه في التعامل. وبعد كثير من الجدل والمناقشة بينهم تم عقد مؤتمر في بيتولا في نوفمبر ١٩٠٨ حيث تقرر الأخذ بالأبجدية اللاتينية لكتابة اللهجة الألبانية، وهو القرار الذي واجه معارضة كبيرة وخاصة بين المسلمين في شمال البلاد الذين كانوا لا يزالون يفضلون "حروف لغة القرآن"، بل إن جماعة تركيا الفتاة التي كانت تحكم الدولة آنذاك وقفت بشدة ضد اتخاذ الأبجدية اللاتينية. وفي مارس ١٩١٠ أعلن الصدر الأعظم "إن الحكومة تعتبر أن الرغبة في الأخذ بالأبجدية اللاتينية من جانب الألبان تمثل الخطوة الأولى للانفصال عن الدولة العثمانية .. ويجب على الحكومة أن تعمل .. ولسوف تعمل ما في وسعها للحيلولة دون اتخاذ الأبجدية اللاتينية" (٣). وعلى هذا ورغم قرار الأخذ بالأبجدية اللاتينية لم يتم التوصل إلى لغة أدبية مشتركة بين الكتاب آنذاك.

وكان التعليم في بلاد الألبان مشكلة أخرى كبيرة ذلك أن عددا قليلا من المدارس الألبانية يتم التدريس فيها بالألبانية. وكما كان الحال في بلاد البلقان الأخرى في مطلع القرن كان التعليم المتاح تعليما دينيا: إسلامي أو أرثوذكسي أو كاثوليكي. والمدارس الإسلامية التي كانت الحكومة العثمانية تدعمها لم تكن فقط دينية في مقرراتها بل كان التدريس فيها يتم بالتركية، وكان غرضها الأساسي توحيد المسلمين ضد جيرانهم المسيحيين وجعلهم رعايا مخلصون للدولة العثمانية. وأما المدارس الأرثوذكسية فقد كانت

لها أغراض أخرى إذ كان التدريس فيها يتم باليونانية ومن ثم كانت وسيلة لسيطرة الثقافة الهللينية. والحاصل أن كلا من الحكومة العثمانية والبطريركية الأرثوذكسية-اليونانية باستانبول كانتا تعارضان إقامة مدارس مدنية غير دينية في بلاد الألبان، إذا كانت السلطات ترى أن إنشاء هذا النوع من المدارس سوف يصبح أساسا للمطالبة في المستقبل بالاستقلال أو بالحكم الذاتي على الأقل. وأما البطريرك فكان يخشى أن تكون هذه المدارس مقدمة للمطالبة بإيجاد كنيسة أرثوذكسية البانية مستقلة وخاصة بعد تجربته المريرة مع إكسارخية بلغاريا.

وأما المدارس الكاثوليكية الألبانية فكان التدريس فيها يتم باللهجة المحلية على العكس من المدارس الإسلامية والأرثوذكسية. والحقيقة أن النمسا كانت تتمتع ببعض ميزات معينة في أنحاء الدولة العثمانية كان أحدها الإبقاء على المدارس والكنائس الكاثوليكية حيث توجد والمحافظة عليها. وقد قام الفرنسيسكان والجزويت بدورهم في تطوير وتنمية تلك المؤسسات، كما كان للإيطاليين الكاثوليك في الدولة العثمانية مؤسساتهم الخاصة بهم. ومن ناحية أخرى كان للمدارس الإيطالية والنمساوية أهدافا سياسية ودينية على السواء في أنحاء الدولة العثمانية حيث كانت تجعل من التعليم سلاحا لفرض شخصيتهما القومية ومواجهة التأثيرات السلافية.

وبناء على تلك الأوضاع أصبحت الحاجة ماسة لإنشاء مدارس مدنية تحت رقابة ألبانية. وفي الحقيقة كانت ثمة مدارس من هذا النوع قد أقيمت بشكل سري في جهات ما في تحد سافر لرفض السلطات العثمانية والأرثوذكسية، ثم أقيم بعضها بعد أن نجح بعض أصحاب النفوذ من الألبان في الحصول على موافقة المسئولين العثمانيين في الوحدات المحلية. وهكذا افتتحت أول مدرسة للبنين في كورشيه Korce (كوريتسا Koritsa) في عام ١٨٨٥ تبعتها مدرسة للبنات في ١٨٩١ لكن سرعان ما أغلقت هذه المدارس جميعا بأوامر من الحكومة العثمانية وأصبح الموقف صعبا في ضوء استمرار معارضة السلطات الحكومية والدينية (البطريركية) لإقامة مثل هذه المدارس. فقد قررت الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية "الحرمان من رحمتها" للتلاميذ الذين يلتحقون بتلك المدارس الجديدة. وتشددت الحكومة العثمانية أكثر وأكثر في فرض القيود على "التعليم الألباني"، ففي ١٩٠٢ وعلى سبيل المثال منعت حيازة الكتب المكتوبة بالألبانية، ومنعت استخدامها في المراسلات. وظل الموقف هكذا دون تحسن حتى قيام ثورة الاتحاد والترقي (يولية ١٩٠٨) التي وافقت أولا على تعليم "اللغة" الألبانية في المدارس الابتدائية والثانوية، وعلى افتتاح مدارس ومؤسسات أخرى ثانيا.

ومن الملاحظ أن ذلك النشاط التعليمي الذي أشرنا إليه كان يلقى تشجيعا وتحمسا من الألبان الذين كانوا يعيشون في كل من إيطاليا ومصر واستانبول ورومانيا وبلغاريا والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من اختلاف كل مجموعة ألبانية عن غيرها في تلك البلاد من حيث الخطط الإستراتيجية والأهداف، إلا أن رغبتهم جميعا كانت واحدة في تشجيع تنمية الشعور القومي الألباني وتقويته. وفي هذا الإطار قام الألبان في كل تلك البلاد بإصدار كتب وصحف ومجلات، وحملوا قضيتهم القومية إلى الخارج، ونجحوا في حشد بعض قطاعات مؤثرة من الرأي العام الأوربي بجانبهم.

ورغم هيمنة الأنشطة الثقافية التي كان الألبان يقومون بها هنا وهناك وخاصة بعد تصفية الرابطة الألبانية في ١٨٨١، إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق القومية الألبانية. لكن الذي جعل شرارة القومية تزداد اشتعالا في السنوات التالية أحداث ثورة كريت في ١٨٩٧عندما استخدمت السلطات العثمانية قوات ألبانية لقمعها، فعند نهاية معارك الثورة انتهزت القوات الألبانية الفرصة وقد امتلكت السلاح الذي منحتهم إياه الحكومة العثمانية، وأعلنت عن مطالبها السياسية ورفضت تسليم السلاح .. وهكذا وقعت الفوضى والاضطرابات.

وفي تلك الأثناء كانت مشكلة مقدونيا تمثل الصعوبة الأكبر أمام السلطات العثمانية، ذلك أن بلغاريا واليونان والصرب تجاهلت كثيرا كما سبقت الإشارة وجود أغلبية ألبانية وتركية في أنحاء مقدونيا كانت لها مصالح مشتركة في مقاومة دويلات البلقان المسيحية وهو الأمر الذى عمل الباب العالي على استغلاله. ولكن ورغم دعم السلطات العثمانية للألبان في هذا الشأن، إلا أن زعماءهم وقفوا عند حدود مصالحهم الخاصة ولم يتعاونوا مع الدولة العثمانية. وعلى هذا وفي ظل الفوضى التي سادت المنطقة قبيل ثورة "الاتحاد والترقي" بنحو عشر سنوات كان يبدو للمراقب أن الألبان يحاربون أحيانا من أجل مصالح الدولة العثمانية، ولكن عندما تصبح الظروف مواتية لهم كانوا يتصارعون مع الدولة من أجل توسيع نطاق حكمهم الذاتي، ولم يقفوا مع القوميين المسيحيين في جبهة واحدة ضد الدولة العثمانية.

لقد كان نجاح ثورة الاتحاد والترقي (يوليو ١٩٠٨) باعثا للآمال الكبرى بين القوميين الألبان ذلك أن كثيرا منهم كان له نصيب في تنظيم الثورة بما فيهم إسماعيل كمال، وكانت بيتولا أحد المراكز الرئيسية للثورة. وكان برنامج الاتحاد والترقي محل ترحيب شديد بين الألبان بطبيعة الحال لأنه كان يركز على إعادة العمل بدستور ١٨٧٦، واللامركزية، وحقوق غير الأتراك في البلاد، وافتتاح مدارس ألبانية. وعلى هذا الأساس تكونت الجمعيات والروابط القومية، وتم انتخاب ٢٦ ألبانيا في البرلمان التركي الجديد، ولم تحدث

معارضة حقيقية للنظام الجديد في تركيا إلا من كوسوفو في الشمال حيث ظل البكوات المحافظين على ولائهم للسلطان يدافعون عن الحقوق والامتيازات التي يتمتعون بها في البلاد عبر التاريخ. ولكن بعد أن فقدت تركيا بلغاريا والبوسنة والهرسك انقلب الحكم الجديد على البرنامج الذي أعلنته جماعة الاتحاد والترقي وأخذ يعمل على فرض إدارة تركية تورانية مركزية، فتم إغلاق المدارس الألبانية الطابع، ومنعت الروابط القومية، وتم حظر إصدار الصحف، بل عملت الحكومة على إشاعة انطباع لدى الرأي العام الخارجي بأن الشعب الألباني لا يريد الحكم الذاتي.

وبناء على هذا التحول في سياسة حكومة الاتحاد والترقي وقف القوميون الألبان والعناصر المحافظة في الشمال (كوسوفو) ضد تلك السياسات الجديدة. وكانت كوسوفو مركز المقاومة الرئيسي حيث نظم السكان أنفسهم لحماية حقوقهم التقليدية، وعارضوا دفع الضرائب المقررة وإجراءات التجنيد الإجباري. وعلى هذا وفي مارس ١٩١٠ دفع الباب العالي بقوة عسكرية لكوسوفو. ولعل أوضح علامات المرارة التي نمت بين الألبان فرار حوالي عشرة آلاف ألباني إلى الجبل الأسود المسيحي السلافي. وهكذا وبينما كان القتال يجري بضراوة في الشمال (كوسوفو) كانت المقاومة تحدث في الجنوب، وظل الألبان متمسكون بهدفهم في تحقيق الحكم الذاتي في إطار الدولة العثمانية. ولما أدركت حكومة الاتحاد والترقي استحالة قمع حركة الألبان بالقوة غيرت موقفها .. ففي مارس ١٩١١ تقرر إعادة فتح المدارس الألبانية، والموافقة على اتخاذ الأبجدية اللاتينية أساسا لكتابة اللغة الألبانية ولكن الحكومة أصرت في الوقت نفسه على بقاء تحفيظ القرآن بالحروف العربية وفقا لما سبق تقريره في عام ١٨٦٩. وهكذا وبعد ثلاثة عقود من الجهود المتواصلة أصبح للألبان مدارسهم الخاصة، وأصبح لهم الحق في استخدام لغتهم في التعليم والكتابة. ولكن وعلى الرغم من أن أهالي الشمال وأهالي الجنوب قد عملوا سويا ضد الحكومة العثمانية–التركية لبلوغ أهداف معينة، إلا أنهم لم يتفقوا على اتخاذ سياسة قومية مشتركة أو اختيار زعامة مشتركة مقبولة من الجميع.

ثم جاء القرار الأخير بشأن المسألة الألبانية كنتيجة لحالة الحرب الطويلة التي بدأت الدولة التركية تواجهها عام ١٩١١، ففي سبتمبر من ذلك العام بدأت الحرب مع إيطاليا في طرابلس الغرب (ليبيا)، ودخلت دويلات البلقان في مفاوضات مشتركة لتكوين "عصبة البلقان". ولكي تدعم الحكومة التركية الجديدة وضعها في الداخل ولمواجهة التهديدات الخاصة بشكل أفضل بادرت بإجراء انتخابات جديدة للبرلمان انتهت بحصول أنصارها على ٢١٥ مقعدا من أصل ٢٢٢ مقعدا. وهذه الأغلبية التي حصلت عليها الحكومة كانت نتاجا لعملية التخويف والإرهاب والتزوير التي مارستها مما عجل بالوقيعة والانقسام بين

جماعة الاتحاد والترقي وأعوانهم من الألبان، حتى لقد أصبحت ألبانيا جميعها في أغسطس ١٩١٢ في ثورة مفتوحة ضد السلطات التركية. ورغم نجاح الألبان في إحراز مكاسب عسكرية سريعة إلا أن زعماءهم ظلوا منقسمون بشأن الأهداف النهائية للثورة. فبينما كان بعضهم يفضل العمل على إرجاع السلطان عبد الحميد الثاني واستعادة نظام الحكم السابق على ثورة االاتحاد والترقي، كان البعض الآخر يرغب في تفعيل نصوص دستور ١٨٧٦. وواصلت الأغلبية متابعة طريقها نحو تحقيق هدف الحكم الذاتي المراوغ الذي يشتمل على وضع شروط محددة لوحدة الولايات الأربع، وإيجاد إدارات قومية منفصلة، ومراقبة الضرائب المحلية والنفقات، وجعل اللغة الألبانية لغة رسمية، وحق حمل السلاح للجميع. وفي سبتمبر ١٩١٢ وافقت الحكومة التركية على المطالب الأساسية من حيث المبدأ ولكن وقبل أن تصدر القرارات التنفيذية لتلك المطالب اندلعت الحرب البلقانية الأولى في أكتوبر. وعند ذلك أدركت كل الفرق الألبانية المتنافسة والمتناحرة أن هدف إنقاذ بلادهم أصبح محل خطر كبير، بل إن بلادهم قد تخضع للتقسيم بين جيرانهم من السلافيين واليونانيين.

في البداية كان الزعماء الألبان يتمسكون بالهدف القديم ألا وهو إقامة حكومة ذاتية في إطار الدولة العثمانية، ولكن عندما أحرزت دويلات البلقان انتصارات أولية في المعارك ضد الأتراك، وبدا أن الدولة قد تفقد كل ولاياتها التابعة في البلقان، تحول زعماء الألبان إلى المطالبة بالاستقلال التام وانضموا إلى هؤلاء الذين ينادون بالانفصال عن الدولة العثمانية بعد أن كانوا يدافعون عنها. وعلى هذا وفي ٢٨ نوفمبر ١٩١٢ انعقدت جمعية قومية من ٨٣ مسلما ومسيحيا في مدينة فلور Vlore (فالونا Valona) وأعلنوا استقلال ألبانيا، وانتخبوا إسماعيل كمال رئيسا، وتم تعيين مجلس وزراء من مسلمين ومسيحيين. ولكن تلك الخطوة لم تكن مجدية أمام تهديد بلغاريا واليونان والصرب والجبل الأسود الذين كانوا يطمعون في اقتسام أراضي ألبانيا، وأيضا أمام العجز عن الحصول على تأييد بعض القوى الكبرى.

وفي واقع الأمر كانت إيطاليا والنمسا تطمعان في ضم أجزاء من ألبانيا، وإيقاف توسع جيرانها السلاف فيها. فإذا تمكنت إيطاليا من ضم ألبانيا يصبح مجرى نهر أوترانتو Otranto الذي يبلغ عرضه خمسون ميلا في أراضيها، ويصبح البحر الإدرياتي بحرا إيطاليا صرفا. أما إذا حدث العكس وفرضت النمسا نفوذها بطريقة أو بأخرى فإنها تضمن ممرا بحريا آمنا لأسطولها في مضايق البوسفور والدردنيل. وعلى هذا ونظرا لإدراك كل من إيطاليا والنمسا لأهمية ألبانيا شرعتا بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) في العمل من أجل فرض السيادة عليها. وتحقيقا لهذا الغرض عملت إيطاليا على استخدام الجالية الألبانية الضخمة التي تعيش على أراضيها، لكن توظيف هذا العامل كان يضعفه أن أغلب هذه

الجالية كانوا من الكاثوليك أو من أنصار مذهب الطبيعة الواحدة Uniate وبالتالي لم يكونوا محل ثقة تامة من المسلمين والأرثوذكس. أما النمسا فقد اتجهت أكثر لجذب المثقفين الألبان إلى جانبها، وكانت قادرة على اكتساب تعاطف بعض المسلمين رغم روابطها مع الكنيسة الكاثوليكية حتى لقد طالب بعض صفوة الألبان عقب اندلاع حرب البلقان الأولى بقليل بوضع بلادهم تحت حماية النمسا في حالة انهيار الدولة العثمانية. ومن ناحية أخرى تسارعت إيطاليا والنمسا لكسب ود الألبان بالعمل على فتح المدارس والمستشفيات والملاجيء، واجتهد العلماء في كل من الدولتين بدراسة الشؤون الألبانية، وبتثقيف عامة الناس بالأهمية الاستراتيجية لمنطقة ألبانيا.

أما القضايا الرئيسية في المنطقة التي كانت محل تسوية بعد انتهاء حروب البلقان فقد سبقت الإشارة إليها، وكانت تتلخص كما رأينا في أن الصرب تسعى للحصول على ميناء على البحر الإدرياتي لكي تتخلص من سيطرة النمسا على اقتصادياتها، وكان ميناء دوريس في شمال البانيا يحقق هذا الغرض، وإذا ما فقدت ألبانيا هذه المدينة وما جاورها فإن دولة ألبانيا التي قد تنشأ في المستقبل ستكون عاجزة وتواجه أزمات طاحنة. ولهذا عزمت النمسا على إبقاء الصرب دولة داخلية برية لا منفذ لها على البحر، ووقفت ضد محاولة الجبل الأسود الاستيلاء على مدينة شكودر وأرضي ألبانية أخرى. وأما إيطاليا فقد كانت راغبة في كبح جماح توسع الدول السلافية فضلا عن أنها كانت معنية بخطط اليونان تجاه جنوبي ألبانيا، وتعرض ميناء فلور وجزيرة سازينو Saseno للتهديد وهما على الضفة الشرقية لمضيق أوترانتو. لكل تلك الاعتبارات وقفت إيطاليا والنمسا في جبهة واحدة صلبة ضد رغبة دول البلقان في إيجاد دولة ألبانية مستقلة وفق حدود عرقية معينة.

والحقيقة أن روسيا كانت الدولة الوحيدة بين القوى الكبرى التي أبدت اهتماما جادا بالمسألة الألبانية فقد كانت متعاطفة مع مطالب الدول السلافية في البلقان وخاصة رغبة الصرب في الحصول على ميناء على الإدرياتي، وكانت فرنسا تساندها في مواقفها بشكل عام، على حين أخذت إنجلترا والمانيا موقفا حياديا. وفي أثناء مؤتمر السفراء في لندن الذي حسم المسألة سادت وجهة نظر إيطاليا والنمسا في الموضوع، ومن ثم اتفقت الدول الكبرى في ديسمبر ١٩١٢ على الاعتراف بقيام دولة ألبانية .. وبهذا أعلنت آخر دولة بلقانية في ١٩١٣.

وكانت الخطوة الأخيرة من جانب الدول الكبرى العمل على رسم حدود الدولة الجديدة مثلما حدث في باقي دول البلقان، وتقرير شكل حكومتها، واختيار حاكمها. والحقيقة أن موضوع الحدود كان مسألة معقدة، فالزعماء الألبان كانوا يتطلعون إلى أن تكون الحدود على أسس عرقية، وقد ساندتهم في هذا إيطاليا والنمسا. وأما روسيا فكانت على العكس

تريد أن تمنح الصرب والجبل الأسود بعض الأراضي التي تطالبان بها رغم وجود ألبان يعيشون فيها. وأما الصرب فقد ظلت متمسكة بالحصول على مخرج على البحر الإدرياتي، والجبل الأسود كانت ترغب في الحصول على مدينة شكودر. ولقد كانت المفاوضات في هذا الموضوعات دقيقة وطويلة حيث تناولت موضوع وجود قوات من الصرب والجبل الأسود في المناطق محل التفاوض، ولم تنسحب هذه القوات إلا بعد أن هددت النمسا بالحرب. وفي المقابل وافقت النمسا مكرهة على التخلي للدول السلافية عن مدن بيش Ipek) Pec)، وبريزرن، ودياكوفيكا Gjakove) Djakovica) ، وديبار Diber) Debar). وبهذا تم إخراج عدد كبير من الألبان من ديارهم القومية.

وبينما رسمت الحدود الشمالية والشرقية لألبانيا على حساب مصالحها القومية فإن حدودها الجنوبية مع اليونان كانت عادلة، فقد كانت اليونان تريد ضم جنوبي ألبانيا (المعروفة في المصطلح اليوناني بشمال إبيروس)، وضاحيتي جياروكاستر Gjirokaster (أرجروكاسترو Arggrokastro)، وكورشيه Korce وتبلغ مساحتها ٢٨٠٠ ميلا مربعا تضم خليط من المسلمين والأرثوذكس. ولما كانت الدول الكبرى قد قررت أن ترسم الحدود وفق الأساس القومي فإن اللجنة المسئولة عن رسم الحدود خصصت معظم الأراضي محل النزاع لألبانيا الأمر الذي أدى إلى ترك حوالي ٣٥ ألف يوناني يعيشون تحت حكم أجنبي ومثلهم من الألبان يعيشون تحت حكم اليونان. ورغم عدم رضا كل من اليونان والصرب والجبل الأسود لم عن تلك التسوية النهائية للحدود، إلا أن الحدود التي رسمت في ١٩١٣ ظلت دون تغيير جوهري.

أما المشكلة التالية وهي مشكلة تكوين حكومة ألبانية فلم تكن محل مجدل دولي أي بين القوى العظمى، فقد رأس إسماعيل كمال حكومة مؤقتة تم تشكيلها في نوفمبر ١٩١٢ لمدة عام لم يمر دون صراع ومعارضة من الزعماء السياسيين المتنافسين كان في مقدمتهم وأكثرهم أهمية إسعد باشا التوبتاني Toptani وهو أحد أفراد عائلة كبيرة في تيرانا Tirana لها مكانتها، إذ تحدى ومعه أتباعه الحكومة الجديدة المؤقتة. كما قاومها الألبان المنشقون في جنوبي كورشيه بدعم من اليونان، فضلا عن أن أمراء الإقطاع في أنحاء البلاد لم يكونوا على استعداد للتنازل عن حقوقهم وامتيازاتهم القديمة لأي حكومة سواء أكانت عثمانية أو ألبانية. وكان من شأن هذه المواقف أن تجعل إقامة إدارة قانونية نظامية أمرا مستحيلا. وأمام هذا قامت الدول الكبرى في أكتوبر ١٩١٣ بتعيين هيئة مراقبة دولية لإدارة شؤون البلاد واستقال إسماعيل كمال من رئاسة الحكومة المؤقتة في يناير ١٩١٤.

وفي أبريل ١٩١٤ انتهت الهيئة الدولية التي انضم إليها أحد الألبان من وضع مشروع دستور تقرر بمقتضاه أن تكون ألبانيا إمارة ذات سيادة تضمن الدول الكبرى حيادها، ويتألف المجلس التشريعي فيها بواقع ثلاثة نواب من كل سبع أقسام إدارية بالانتخاب العام،

ويقوم الأمير الحاكم بتعيين عشرة نواب بمعرفته بالإضافة إلى رؤساء طوائف المسلمين والأرثوذكس والكاثوليك ومدير البنك الأهلي بحكم وظائفهم، وأن تكون مدة الدورة البرلمانية أربع سنوات وللأمير حق تعيين مجلس الوزراء الذي يكون مسئولا أمامه. وهكذا حددت الدول الكبرى مرة أخرى شكل الحكم والحكومة لدولة بلقانية جديدة.

وعند اختيار الأمير الذي سوف يحكم إمارة ألبانيا اتجهت القوى العظمى إلى المانيا كما حدث من قبل في حالة اليونان ورومانيا وبلغاريا. وعلى هذا وفي مارس ١٩١٤ قدم إلى ألبانيا ويليام الفيدي William of Wied وكان كابتن في الجيش الألماني في الخامسة والثلاثين من العمر وابن عم اليزابث ملكة رومانيا. وبعد ذلك بنحو ستة أشهر وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى بقليل غادر الإمارة ولم يعد. وسرعان ما تبين أن الصعوبات التي تواجه حكم الإمارة الجديدة لا يمكن تذليلها، فقد كان الأمير يفتقد الخبرات الإدارية اللازمة وأثبت ضعفه في قيادة الأمور. وبصرف النظر عن ضعفه ونقص خبراته فالحقيقة أن مشكلات ألبانيا قبيل الحرب كانت أكبر من أن يتعامل معها أي حاكم حتى ولو كان موهوبا، فضلا عن أن الرجل كان يعاني كثيرا من النظر إليه باعتباره ألعوبة في يد النمسا وخاصة من جانب إيطاليا التي تآمرت ضده علنا وبدعم من بعض الألبان الذين كانوا يرون أنفسهم أحق بعرش البلاد. كما تبين أيضا ضعف مجلس الوزراء في إدارة شؤون البلاد، فقد كان يرأسه أسعد التوبتاني المنافس الطموح وكان يتولى في الوقت نفسه وزارتي الداخلية والدفاع وهما وزارتان لهما أهميتهما الاستراتيجية. وبدلا من أن تهدأ عواطفه وطموحاته بهذه المناصب نجد أن صلاحياته الوزارية أعطته الفرصة لكي يتآمر ضد الأمير حيث أخذ يرعى خصومه في طول البلاد وعرضها. وكان الأمير من ناحية أخرى قد ضم لحكومته مندوبين عن طبقة الإقطاعيين الأمر الذي ترتب عليه إبعاد صغار المثقفين عن دائرة الحكم رغم أنهم هم الذين تولوا حركة الدعوة إلى الحكم الذاتي لألبانيا ثم الدعوة إلى استقلالها التام. وفي شمال البلاد تجدد الصراع التقليدي بين المسلمين والكاثوليك .. ولو أن الأمير وليام كان قد تمتع بسنوات من الهدوء والسلام لكان بإمكانه التغلب على تلك المشكلات ولكن الذي حدث أن الظروف لم تكن مواتية وكان يتعين انتظار انتهاء الحرب العالمية الأولى لكي تتأسس في ألبانيا حكومة مستقرة وحدود نهائية معترف بها.

على كل حال .. فرغم انهيار أول حكومة ألبانية شهدت البلاد خلال السنوات الستة والثلاثين بعد مؤتمر برلين ١٨٧٨ تغييرات كثيرة. فقد كان تاريخ ألبانيا عبارة عن انقسام

بين ولاءات إقليمية، وتطاحن بين عقائد دينية مختلفة، وتناحر بين مجموعات سياسية متنافسة. ثم توارت هذه الخصومات جانبا أمام خطر التقسيم الذي كان يهدد البلاد. وخلال تلك الفترة توارت أيضا المصالح المحلية التي كانت تفرض نفسها على الجميع طوال عدة قرون لحساب اعتبارات أكبر أحاطت بكل الألبان. وقد دعت ضرورة التعاون للدفاع عن البلاد كل الألبان من مختلف الجهات لكي يعرف بعضهم بعضا. وجاءت قيادة الحركة القومية من كل إقليم قوامها مجموعات اجتماعية واقتصادية مختلفة ومن كل أصحاب المذاهب الدينية الثلاثة (مسلمون وكاثوليك وأرثوذكس). ورغم أشياء كثيرة كانت تنقص الحركة القومية إلا أن جهود الألبان انتهت بتأسيس دولة مستقلة، ووضعت أساس التطورات التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى.

الهوامش

(1) Stavro Skendi, The Albanian National Awakening, 1878-1912 (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1967), p. 115.

(٢) نفسه ، ص ١٢٠

(٣) نفسه ، ص ٣٨٧-٣٨٨

قوميات البلقان
في امبراطورية النمسا والمجر

مع اليقظة القومية في أنحاء الإمبراطورية العثمانية وتنامي الفكرة القومية بقـوة فـي شرقي أوربا، كان من الطبيعي أن تطفو علـى السطح مشكلة مصـير النمسـا وهـي امبراطورية متعددة القوميات. ففي مطلع القرن التاسع عشر كانت تلك الامبراطورية تحت حكم أسرة الهابسبورج عبارة عن تجمع من عدة أقاليم يختلف كل منها عـن الآخـر فـي المساحة وعدد السكان والتقاليد والثقافة والاقتصاد واللغة. وكانت هذه الأسرة قـد ضـمت تلك البلاد على مدى سنوات طوال بطريقة أو بأخرى مثـل الميـراث أو المصـاهرة أو الدبلوماسية أو بالحرب. وتقلبت حدودها وتذبذبت من قرن لآخر حتى لقد شملت في فتـرة ما امبراطورية أسبانيا العظمى في العالم الجديد (أمريكا الجنوبية). ولقـد كانـت الأسـرة نفسها رمز وحدة الإمبراطورية، وكان مركزها قد أصبح قويا بـلا منـازع مـن خـلال الحروب الكبيرة التي دخلتها ضد العثمانيين خلال القرون ١٦-١٨ حيث كانـت الأسـرة تمثل المركز الأمامي في خط الدفاع عن المسيحيين ضد الأتراك. وقبل القرن الثامن عشر كان وزن الحكومة المركزية والبلاط الملكي يقع في الأطراف البعيدة مع فترات اسـتثنائية قليلة. وكانت الأسرة تهتم بالجيش وبالسياسة الخارجية تاركة مجتمـع الريـف لسـيطرة النبلاء. وفي القرن الثامن عشر وأثناء حكم ماريا تريزا وجوزيف الثاني حـدثت محاولـة لوضع نظام إداري واحد في البلاد، بحيث تكون الألمانية لغة الحكومة، ولكنهـا واجهـت مقاومة شديدة كتلك التي واجهتها الدوله العثمانية حين فكرت في فرض بعض الإصلاحات في الدولة.

وفي القرن التاسع عشر كان يعيش بين ظهراني الامبراطورية النمساوية أحـد عشـر قومية كل منها تختلف عن الأخرى اختلافا كبيرا في النفوذ والتقاليد. ويأتي الجرمان فـي المقام الأول الذين كانت لغتهم هي لغة السياسة والأدب في الحكومـة والمجتمـع وطالمـا أمدوا الجهاز الحكومي والجيش بالعناصر اللازمة على مدى التاريخ. ويلـيهم المجريـون الذين كانوا يتمتعون بالكبرياء القومي والوعي بذاتيتهم وكانوا قادرين دوما على المحافظـة على سيطرتهم على أقاليمهم الخاصة تاريخيا والتي كانت تعرف بأراضـي تـاج القـديس ستيفن وتضم عددا كبيرا من الرومانيين والسلوفاك وسـلاف الجنـوب. ويلـي الجرمـان والمجريون في المكانة والنفوذ كل من التشيك، والبولنديين، والكروات، والإيطاليين ولكـل

منهم أهمية معينة داخل الإمبراطورية. وفي قاع السلم الاجتماعي يأتي السلوفاك والصربيين والسلوفينيين والرومانيين والروثينيين Ruthenians. ويلاحظ أن التراتب القومي لكل شعب من تلك الشعوب انعكس على وضعه الاجتماعي، فبينما كان الكروات يمثلون في السلم الاجتماعي طبقة وسطى وأخرى ارستوقراطية، كان الصربيون والرومانيون والسلوفينيون فلاحين في عمومهم.

ومن بين شعوب امبراطورية النمسا الذين كانوا أكثر تأثرا بما يجري في الامبراطورية العثمانية أولئك الذين كانت تربطهم ببعض روابط عرقية وهم كل من الرومانيين وسلاف الجنوب والصربيين والكرواتيين. فالرومانيون يعيشون في ترانسلفانيا بشكل أساسي لكن كان لهم وجود في بوكوفينا وبانات، ولغتهم وقوميتهم تتطابق مع سكان ولاشيا ومولدافيا. وأما سلاف الجنوب فكان موقفهم أكثر تعقيدا فالسلوفينيون يعيشون أساسا في كارنيولا Carniola ، وستيريا Styria وهم كاثوليك وفلاحون ويتكلمون لغة السلاف الغربيين غير المفهومة لمعظم الصربيين والكروات. وأما الكروات فكانوا يعيشون أساسا في دلماشيا وكرواتيا وسلافونيا Slavonia والبوسنة والهرسك التي احتلتها النمسا ١٨٧٨ وهم كاثوليك ويتكلمون اللغة التي يتكلمها الصرب ولكن بحروف لاتينية. ودلماشيا عبارة عن أرض تابعة للبندقية استولت عليها النمسا في ١٧٩٧ وسكانها من الفلاحين الكروات أساسا لكن المدن كانت تضم عددا كبيرا من الإيطاليين من الطبقة الوسطى. وفي كل من كرواتيا وسلافونيا كروات نبلاء وطبقة وسطى وفلاحون. وأما صرب الامبراطورية فكانوا يتركزون أساسا في فويفودينا على حدود كرواتيا وفي البوسنة والهرسك، وهم أرثوذكس شأن أقرانهم في بلاد الصرب ويستخدمون الأبجدية السيريلية Cyrillic في الكتابة (السيريلية أبجدية اخترعها القديس سيريل ولا تزال أشكالها الحديثة تستعمل في الصرب وبلغاريا والاتحاد السوفييتي سابقا – المترجم).

ولقد ظلت سلوفينيا Slovenia ودلماشيا وبوكوفينا على علاقات وثيقة مع أسرة الهابسبورج والحكومة النمساوية. وبصرف النظر عن الجدل السياسي القومي الذي كان قائما في القرن التاسع عشر في الدولة، إلا أن مراكز الحركات القومية المحلية كانت توجد في ترانسلفانيا وكرواتيا-سلافونيا، وهي مناطق كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجر خلال العصور الحديثة، وكانت ضمن أراضي تاج القديس ستيفن، ولم يكن يدور بين صفوة أهلها منازعات سياسية حادة حول العلاقة مع أسرة الهابسبورج وحكومة النمسا كتلك التي كانت تحدث بين صفوة المجر. ومثلما كان يحدث في إمارات البلقان عندما كان السلاف والرومانيون يعملون على التخلص أولا من الثقافة اليونانية وهيمنة اليونانيين السياسية في امبراطورية النمسا كان الصراع خلال الفترة محل الدراسة ضد المجر التي كانت تعمل

على فرض القومية المجرية على ترانسلفانيا وكرواتيا-سلافونيا. فإذا علمنا أن زعماء المجر في القرن التاسع عشر كانوا يهتمون بشكل رئيس بالحصول على حقوق كاملة في الحكم الذاتي من أسرة الهابسبورج أدركنا كيف أن صراعا ثلاثي الأبعاد كان يحدث قوامه حكومة النمسا، والمجريون، والقوميات الأخرى التي كانت جزءً من مجال المجر تاريخيا. وعلى هذا سوف نفرد الصفحات التالية للحديث عن الحركات القومية في الأقاليم الثلاثة: ترانسلفانيا، وكرواتيا، وسلافونيا. وبطبيعة الحال لن نناقش تطور امبراطورية الهابسبورج بشكل عام أو موضوعات أخرى خارج نطاق المسألة القومية إلا إذا كانت تتصل بتكوين دول البلقان قوميا.

ترانسلفانيا

يتشابه تاريخ ترانسلفانيا السياسي في كثير من الوجوه مع تاريخ مقدونيا من حيث التعقيد والصراع الذي كان يدور من أجل السيطرة عليها بين سكانها من الرومانيين والمجريين. ومعظم أصول تلك المشكلات والعلاقات تعود إلى العصور الوسطى، ففي نهاية القرن التاسع ظهر المجريون في أوربا وغزوا البلاد التي أصبحوا يعيشون عليها وأخذت اسمهم. وفي القرن التالي (العاشر) استولوا على ترانسلفانيا، ثم استقدموا قبائل الساكسون Saxons والجرمان من منطقة الراين ليستقروا على الحدود وليكونوا بمثابة حرس لها، وفي الوقت نفسه يعملون بالتجارة وبفلاحة الأرض حيث ازدهرت الزراعة بفضل مهارتهم. كما سكن المنطقة التشيك Szeklers وهم عناصر تمت بصلة القربى للمجريين ويتكلمون نفس لغتهم. وقد تلقى الساكسون والتشيك مواثيق من ملك المجر يعترف بمقتضاها بأن كل منهم يمثل عشيرة Natio أي أمة بالمعنى السائد في العصور الوسطى، ولهم حق حكم أنفسهم في منطقتهم حكما ذاتيا، ومن ثم كانوا يختارون "الكونت" الذي يدير شؤونهم والذي كان مسئولا أمام ملك المجر، على حين كانت شؤون العباد تدار بمعرفة الدايت Diet أي البرلمان الترانسفالي. وما أن جاء القرن الخامس عشر حتى كان هذا الإقليم الذي أصبح تحت سيطرة العناصر السكانية الثلاثة (الساكسون والتشيك والمجريون أنفسهم) قد أصبح دولة شبه مستقلة باسم المجر. وبعد عام ١٥٢٦ سقطت ترانسلفانيا والمجر في يد العثمانيين لكن الإقليم ظل محافظا على وضعه الانفصالي. ومن ناحية أخرى تركت الحروب الدينية التي أشعلتها حركة مارتن لوثر الإصلاحية آثارها في المنطقة، إذ نتج عنها أن الساكسونيين أصبحوا لوثريون، والمجريون انقسموا بين كاثوليك وكالفينين، والتشيك بين كاثوليك ولوثريين وأنصار الطبيعة الواحدة. وهكذا وفي نهاية القرن السادس عشر كان بالمجر ثلاثة قوميات تنقسم شعوبها بين أربعة مذاهب:

الكاثوليكية، والكالفينية، واللوثرية، وأنصار الطبيعة الواحدة، وكل منها له نبيل معين يـدير شؤونه الاقتصادية السياسية، وكاهن يتولى شؤون عقيدته الدينية.

وفي إطار تلك الترتيبات القومية والمذهبية في المنطقة لم يكن هنـاك مكـان للكنيسـة الأرثوذكسية أو للرومانيين رغم ضخامة عددهم حيث كانوا يمثلون أغلبية مطلقة في القرن الثامن عشر، وكان المؤرخون الرومانيون والمجريون يناقشـون بحـرارة مسـألة أصـل استيطان الرومانيين في تلك المنطقة وأنه يعود إلى قرنين من الزمان. وبدون الدخول فـي عملية تقييم لتلك الأراء فإنه يمكن القول إن الرومانيين ينحدرون من الداشـيين Dacians ومن الرومان القدامى الذين استوطنوا المكان وعاشوا بشكل مستمر في ترانسـلفانيا منـذ زمن بعيد، وأنهم أسبق من المجريين في المنطقة بعدة قرون. أما المؤرخـون المجريـون يقولون إن الرومانيين وصلوا إلى المكان في القرنين الثالث عشر والرابع عشر من جنوب الدانوب، وكانوا مجرد فلاحين فقراء يرعون الأغنام، وبالتالي لا يمكن اعتبارهم متساوون مع الثلاثة قوميات المميزة في المكان. والحقيقة أنه يصعب ترجيح أحد وجهتي النظر على الأخرى لكن تبقى الحقيقة الواضحة أن أغلبية الترانسلفانيين من الرومـانيين فـي القـرن الثامن عشر لم يكونوا يتمتعون بحقوق سياسية، وكنيستهم غير معترف بها.

وبمقتضى معاهدة كارلوفيتز Karlowitz ١٦٩٩ (سرمسكي كـارلوفيتش Sermski Karlovci) استعادت النمسا ترانسلفانيا من الدولة العثمانية. وكـان امبراطـور النمسـا ليوبولد قد أصدر في ١٦٩١ وثيقة تحدد وضع ترانسلفانيا ظلت سـارية المفعـول حتـى ١٨٤٨ أكد فيها حقوق الثلاثة قوميات والأربعة عقائد، واعترف بالحكم الذاتي هناك. وفـي ١٧٢٢ تم الاعتراف بأن ترانسلفانيا جزء من أراضـي التـاج المجـري مـع احتفاظهـا ببرلمانها (الدايت) ونظامها الإداري، وفي الوقـت نفسـه احـتفظ الامبراطـور والـبلاط بالسيطرة السياسية المطلقة على الإقليم فهو الذي يعين حاكمها، ويختار أعضاء الدايت من أبناء الطبقات العليا في القوميات الثلاثة والعقائد الأربعة.

في إطار تلك الظروف السياسية لم يكن للرومانيين إلا فرصة ضئيلة للتقدم بشـؤونهم كأحد التجمعات العرقية القائمة خاصة وأنهم كانوا يشـكلون الشـريحة الـدنيا اجتماعيـا واقتصاديا ومعظم الفلاحين يعيشون في إقطاعيات كبـار المـلاك ويعملـون فـي إطـار الإلتزامات الإقطاعية من حيث الضرائب والسخرة التي سبقت الإشارة إليها، فضـلا عـن أنهم كانوا أميون وليست لهم مواقف سياسية إيجابية، بل كانوا مستسلمون للواقع شأنهم في ذلك شأن نظرائهم بين قوميات البلقان، وليست لهم أية حقوق سياسية. وفي عبارات أخرى فإن الوضع المتدني سياسيا للرومانيين في ترانسلفانيا يعود إلى طبيعة وضعهم الاجتمـاعي وأصولهم القومية والدينية.

والحقيقة أن الكنيسة الأرثوذكسية في ترانسلفانيا خطت خطوات كبيرة في بواكير الحركة القومية شأن ما حدث بين شعوب البلقان الأخرى، ذلك أن رجال الدين كانوا هم المجموعة الوحيدة المتعلمة بين الرومانيين، وكانوا يعانون من عدم الاعتراف بكنيستهم، وطغيان الكاثوليكية في أنحاء الامبراطورية النمساوية بشكل عام. وفي مطلع القرن الثامن عشر قام آباء الكنيسة الأرثوذكسية بتوقيع ميثاق الاتحاد مع الكاثوليك وأسسوا الكنيسة الموحدة Uniate أملا في تحسين وضعهم. ورغم خيبة أملهم في تحسين أوضاعهم بمقتضى هذا الميثاق، إلا أن الكنيسة الجديدة قامت بدور قيادي فيما بعد في تطور الحركة القومية الرومانية. وكان أول متحدث رسمي عن حقوق الرومانيين في ترانسلفانيا الأسقف ايون اينوشنتي كلاين Ion Inochentie Clain أسقف الكنيسة الموحدة من ١٧٢٩-١٧٥١. وعندما عجز عن تحقيق أية مطالب قومية لشعبه من الدايت الترانسلفاني (البرلمان)، لجأ إلى المسئولين في فيينا عاصمة النمسا وطلب منهم بصفة خاصة أن يكون الرومانيون قومية رابعة معترف بها جنبا إلى جنب المجريين والساكسون والتشيك، واحتج على الاستغلال الذي يتعرض له الفلاحون. وبناء على هذا الموقف بدأت محاصرته والتضييق عليه حتى اضطر إلى مغادرة البلاد في منفى اختياري. ولكن في ١٧٦١ اضطرت حكومة النمسا إلى السماح بتكوين كنيسة أرثوذكسية بناء على حالة السخط والغضب التي عمت ترانسلفانيا، ولو أنها كانت كنيسة أقل مرتبة من كنائس العقائد والمذاهب الأخرى المميزة والمعترف بها داخل الامبراطورية. وفي عهد الامبراطور جوزيف الثاني تمت محاولة لتحسين وضع الفلاحين.

ولقد ظلت الكنيسة الموحدة (الجديدة) والكنيسة الأرثوذكسية مركز الحياة الثقافية للرومانيين، وكانت القيادات الثلاثة الرئيسية في بداية الحركة القومية قد تعلمت في مؤسسات الكنيسة الموحدة وهم جورج شينكاي Sincai، وبيتر مايور Maior، وصموئيل كلاين (ميشو Micu). وقد أسس هؤلاء الثلاثة ما يعرف بالمدرسة الترانسلفانية التي سعت لبناء فكرة أن الرومانيين هم أحفاد الداشيين والرومان القدامى، وأنهم السكان الأصليون في المنطقة (ترانسلفانيا)، بينما المجريون قدموا حديثا إلى المنطقة منذ العصور الوسطى فقط. ومن ناحية أخرى كان إسهام جورج شينكاي وصمويل كلاين في بناء اللغة الرومانية على جانب كبير من الأهمية، ففي ١٧٨٠ نشرا أول أجرومية رومانية بعنوان "عناصر اللغة الداشية-الرومانية أو الولاشية"، وأحكما عملية إحلال الأبجدية السلافونية السابقة بالحروف اللاتينية، واجتهدا في استبعاد الكلمات غير اللاتينية منهما. وتتشابه جهودهما في هذا الشأن مع جهود كل من أوبرادوفيتش Obradovic وكاراديتش Karadzic في الصرب. وفي ١٨١٢ أكمل مايور كتابه العظيم "تاريخ أصل الرومانيين

في داشيا". ولقد امتد تأثير هؤلاء الرجال إلى ولاشيا ومولدافيا حيث أشارت أعمالهم الحركة القومية هناك.

على أن أهم وثيقة سياسية خاصة بالحركة الرومانية في القرن الثامن عشر الإلتماس الذي قدم في ١٧٩١ إلى الدايت الترانسلفاني وعنوانه Supplex Libellus Valachorum وقد صاغه صمويل كلاين وقادة رومانيون آخرون. وقد بينت الوثيقة تفسير الرومانيين لتاريخهم من وجهة نظرهم، وحددت مطالب بعينها تتلخص في الاعتراف بهم كقومية رابعة وتمثيلهم تمثيلا نسبيا في كافة مستويات الإدارة في ترانسلفانيا. كما أبدى الموقعون على الوثيقة رغبتهم في الدعوة لمؤتمر قومي، وإطلاق الأسماء الرومانية على الأماكن التي تعيش فيها أغلبية رومانية، وهي مطالب رفضها الدايت بسرعة. غير أن الوقت لم يكن مواتيا لاتخاذ إجراءات من أي نوع ذلك أن الإمبراطورية جميعها كانت في حالة انتفاضة ضد الإجراءات الإصلاحية التي قام بها جوزيف الثاني فضلا عن أحداث الثورة الفرنسية. ولا شك أن "الوثيقة" كانت تمثل برنامجا قوميا ساندها المثقفون الرومانيون وكذا الزعماء الدينيون.

وخلال السنوات التالية لم تحقق حركة الرومانيين القومية أي تقدم نحو أهدافها بل لقد واجهت أخطارا متزايدة. ففي مطلع القرن التاسع عشر دخلت المجر في فترة حادة من المنافسة القومية لتحقيق هدفين اثنين، كان أولهما إقامة دولة موحدة ومركزية خارج أراضي التاج المجري، والثاني تحقيق الاستقلال التام عن النمسا. وكان الهدف الأول يعني بذل الجهود الممكنة لاستيعاب كل من السلاف والرومانيين والساكسون تحت ولاية إدارة مجرية أو بمعنى آخر "ميجرتهم". وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه جعل اللغة المجرية لغة رسمية وحيدة في البلاد محل اللاتينية.

على أن هذه السياسة المجرية التي أصبحت أساس الصراع القومي فيما بعد كان لها ما يبررها منطقيا في نظر المجريين، إذ كانت تعكس بشكل جوهري سياسة لويس كوسيوث Kossuth القائد المجري القومي العظيم في منتصف القرن، وبالتالي إذا اقتصر القوميون المجريون في برنامجهم على إقامة دولة مجرية على أساس العرق فقط فإنه يعني استبعاد الأعراق غير المجرية من دولتهم القومية المزمعة مثل الترانسلفانيون، والكروات، والسلافونيون، وأهالي فويفودينا، وسلوفاكيا. وبدون تلك الأراضي تكون المجر دولة فقيرة وضعيفة. أما إذا تم التمسك بكل أقاليم تاج القديس ستيفن فإنه يتعين إجراء بعض ترتيبات لاستيعاب القوميات الأخرى التي تمثل ٥٠% من السكان بعيدا عن فكرة الحكم الذاتي لكل منها لتناقضها مع مشروع الدولة المجرية القومية بشكل أساسي. وبالتالي فإن البديل الوحيد لتحقيق تلك الدولة هو "ميجرة" القوميات الأخرى عن طريق

فرض اللغة المجرية على جميع القوميات في الإدارة والقضاء والتعليم، وكذا التجارة ومجال الأعمال. وقد ظلت تلك هي جوهر سياسة المجر حتى عام ١٩١٤ باستثناء فترات معينة حدثت فيها بعض المساومات والحلول الوسطى مثلما حدث خلال الفترة ١٨٦٠-١٨٦٦ وكان هذا يعني في النهاية أن على الرومانيين والسلافيين التغلب على تلك السياسة المجرية إذا ما أرادوا إحياء قوميتهم.

كان عام ١٨٤٨ هو العام الحاسم بالنسبة للحركة المجرية، إذ انهارت حكومة النمسا أمام الحركات الثورية التي انتشرت في أنحاء الإمبراطورية، ومن ثم أسس المجريون بدورهم حكومة منفصلة عن الحكومة المركزية ذات نظام دستوري تمشيا مع الأفكار الليبرالية التي كانت تسود المنطقة، ووعدت بمنح الحريات المدنية لجميع السكان، وسارعت حكومة المجر الجديدة بإدماج ترانسلفانيا معها، ورحب الزعماء الرومانيون بالإصلاحات الليبرالية لكن لم يرحبوا بهذا الإدماج. وعلى هذا تجمهر أربعون ألف روماني في مدينة بلاي Blaj في مايو ١٨٤٨ في مكان يعرف "بأرض الحرية" وأعلنوا قرارات تدعو للإعتراف بالرومانيين كقومية منفردة، وبأن تكون الكنيسة الأرثوذكسية مؤسسة دينية على قدم المساواة مع الكنائس الأخرى، وأن يكون للرومانيين حق التمثيل النسبي في الدايت والإدارة، بل لقد رفض المجتمعون فكرة إدماج ترانسلفانيا مع المجر دون موافقة السكان.

غير أن الحكومة الثورية المجرية بقيادة كوسيوث لم ترفض فقط مطالب الرومانيين بل لقد رفضت أيضا مطالب مشابهة تقدم بها الساكسون والصرب والكروات. وأمام رفض المجر وموقفها المتصلب العنيد لجأ الزعماء الرومانيون إلى حكومة النمسا. ورغم أن النمسا كانت تواجه صعوبات كثيرة إلا أنها اهتمت بالوفد الذي جاء يعرض مطالب الرومانيين. ولأن النمسا لم ترفض مطالبهم فقد وقف الرومانيون وسلاف الجنوب إلى جانبها ضد ثورة المجر. وعلى هذا وعندما اقتحم الجيش النمساوي المجر في ١٨٤٩ وجد تعاونا من القوميات غير المجرية وكذا وجد الجيش الروسي التعاون نفسه عندما دخل المجر في يونية من العام نفسه لمساندة النمسا.

ومما زاد من خيبة أمل زعماء الرومانيين وسلاف الجنوب أن وضعهم السياسي لم يتحسن مع إخماد ثورة المجر واستعادة النمسا لنفوذها هناك، بل لقد عملت النمسا على فرض إدارة مركزية على أنحاء البلاد عرفت بنظام باخ Bach System ففقدت ترانسلفانيا حقوق الحكم الذاتي وعادت لتكون تحت سيطرة النمسا مباشرة، في الوقت الذي لم تعبأ كثيرا بالوفود التي كانت تترى إلى فيينا للاحتجاج بل وأهملت أيضا الالتماسات التي كانت تقدم لها في هذا الشأن، وظلت الأهداف الرومانية كما هي: الاعتراف بالقومية

الرومانية ضمن القوميات المعترف بها، وإقامة حكومة ذاتية لترانسلفانيا يتمتع الرومانيون فيها بوضع يتناسب مع قوتهم غير المحدودة.

في تلك الأثناء كان الزعيم الروماني دون منازع هو الأسقف الأرثوذكسي آندريو شاجونا Andreiu Saguna الذي كرس جهوده لتحسين وضع الكنيسة الأرثوذكسية، ولتعليم الشعب الروماني. لكن ظلت العقبة الرئيسية أمام هذه الكنيسة كما هي وتكمن في تخوف الكاثوليك من أن وجود مؤسسة أرثوذكسية قوية قد يؤدي إلى تدمير جهودهم في نشر الكاثوليكية بين الأرثوذكس من خلال الكنيسة الموحدة، فضلا عن اعتراض بطريركية الصرب في كارلوفيتز التي يقع الرومانيون الأرثوذكس تحت ولايتها. ومن ثم انصرف شاجونا للعمل على تحسين مستوى تدريب رجال الدين ليكونوا أكثر قدرة على التأثير كمعلمين في المدارس التي انتشرت وتوسعت بشكل ملحوظ آنذاك، فبعد عشر سنوات تقريبا تأسست حوالي خمسمائة مدرسة ابتدائية جديدة أضيفت للمائة القائمة. كما كان شاجونا مسئولا أيضا عن إنشاء مطبعة وإصدار صحيفة، وكان يؤيد حكم النمسا لترانسلفانيا باعتباره أفضل من أن تكون تحت حكم المجر.

وبحلول عام ١٨٦٣ تمكن الرومانيون من تحقيق نجاح كبير في قضيتهم، ذلك أنه بعد هزيمة النمسا في ١٨٥٩ في حرب الوحدة الإيطالية تخلت عن "نظام باخ" في أسلوب الحكم، وعملت على إعادة الحكم في الدولة إلى نوع من الشكل الدستوري. وكان هذا يعني بالنسبة لترانسلفانيا إعادة الدايت لنشاطه السياسي، وبالتالي إمكانية الرجوع إلى كل قومية من القوميات القائمة بما فيها الرومانيون لأخذ رأيها فيما يتعلق بالاصلاحات في المستقبل قبل إقرارها. لكن المجر عارضت بقوة تلك الاجراءات الجديدة التي اتخذتها النمسا على أساس أن الوحدة التي أعلنت في ١٨٤٨ بينها وبين ترانسلفانيا لا تزال قائمة، وبالتالي لا ينبغي أن يكون لترانسلفانيا مجلس دايت خاص بها. وأجاب الرومانيون يساندهم كثير من زعماء الساكسون بأن تلك الوحدة لم تعد قائمة بهزيمة المجر في عام ١٨٤٩، وبصدور "نظام باخ"، ونجحوا في إستصدار قانون انتخابي جديد محل قانون عام ١٨٤٨ خصص للرومانيين ثلاثة نواب فقط في الدايت من إجمالي ثلاثمائة نائبا، فما كان من المجر -إلا أن رفضت الاشتراك في عضوية الدايت الجديد.

وبغياب المجريين عن الدايت الجديد أصبح بإمكان النواب الرومانيون والساكسون إصدار تشريعات لتغيير طبيعة الإدارة في ترانسلفانيا، وأعلن الرومانيون أن قوميتهم تتكافأ مع قوميات المجر والتشيك والساكسون. كما أخذت الكنائس الموحدة والأرثوذكسية نفس مكانة كنائس الأربعة مذاهب الأخرى، وأكثر من هذا فإن إمبراطور النمسا وبفعل جهود الأسقف شاجونا وافق على فصل الكنيسة الرومانية الأرثوذكسية عن البطريركية

الصربية، ومن ثم تأسست أسقفية أرثوذكسية رئاسية في مدينة شيبيو Sibiu وأسقفيات في كل من آراد Arad، وكارنسبيش Caransebes، وتم الاعتراف باللغة الرومانية جنبا إلى جنب الجرمانية والمجرية. وبهذا أصبح الرومانيون ولأول مرة في التاريخ الحديث متساوون مساواة قانونية مع باقي أهالي ترانسلفانيا.

غير أن تلك الاصلاحات لم تستمر طويلا، ذلك أن المجريين كانوا يتمتعون بوضع قوي في أنحاء إمبراطورية النمسا، على حين أن وضع الحكومة المركزية في فيينا كان ضعيفا. ولهذا وبسبب امتناع المجريين عن التعاون مع أجهزة الدولة اضطر الإمبراطور فرانز جوزيف لتقديم تنازلات لهم، ففي ١٨٦٥ تم إلغاء قانون انتخاب دايت ترانسلفانيا، وعرض مشروع قانون جديد يخصص للمجريين الذين يمثلون ٢٩% فقط من إجمالي السكان ٨٩ مقعدا على حين أن الرومانيين الذين يمثلون أغلبية خصص لهم ثلاثة عشر مقعدا. وهذا الدايت هو الذي قام بالتصويت على وحدة ترانسلفانيا مع المجر ذلك القرار الذي قبله الإمبراطور.

وهكذا تحولت ترانسلفانيا التي كانت جزء من المجر لها جهازها الإداري وبرلمانها (الدايت) إلى محافظة من محافظات مملكة المجر. وبينما كان الرومانيون في ١٨٦٣ يشكلون أغلبية في ترانسلفانيا تتمتع بالمساواة مع سائر القوميات الأخرى، أصبحوا أقلية تمثل ١٥% من رعايا المجر. وأكثر من هذا أن مستقبلهم أصبح مظلما في كثير من المجالات خاصة وأن جيلا جديدا من الساسة المجريين تولوا شؤون الحكم وأخذوا يعملون على تنفيذ مبادىء كوسيوث من حيث "الميجرة".

وبعد هزيمة النمسا على يد بروسيا كما سبقت الإشارة أعادت النمسا تنظيم سياساتها طبقا لتسوية "أوزجليخ" Ausgleich في ١٨٦٧. وكانت لهذه الهزيمة عواقب وخيمة على كل من الرومانيين وسلاف الجنوب فمنذ ذلك التاريخ انقسمت إمبراطورية النمسا–المجر أو ما كان يعرف بالمملكة الثنائية إلى وحدتين كل وحدة تتميز عن الأخرى ولكن تحت حكم واحد أصبح يعرف بامبراطور النمسا وملك المجر ولها سياسة خارجية واحدة وجيش واحد على أن يلتقي وفدان من كل وحدة دوريا لحل المشكلات المشتركة، ولكل وحدة حكومة خاصة لها الحرية في مباشرة شؤون الإدارة الداخلية. والحال كذلك أسرع الرومانيون وسلاف الجنوب الذين أصبحوا تحت حكم وحدة المجر التابعة بتقديم التماسات إلى حكومة النمسا لرفع المظالم التي أصابتهم من جراء سياسة حكومة المجر.

وبشكل عام لم تكن تسوية أوزجليخ سيئة من حيث المبادىء التي أقرتها، ففي ١٨٦٨ أعلن برلمان المجر أن جميع مواطني المجر متساوون، وتقرر إلغاء أية ميزات خاصة تنفرد بها قومية دون القوميات الأخرى. كما صدر قانون القوميات الذي يعتبر أكثر

التشريعات التي صدرت في دولة متعددة القوميات تقدمية على الإطلاق، إذ أعطى الحـق لكل قومية في استخدام لغتها الخاصة في كل أوجه حياتها الثقافية والسياسية .. في التعلـيم بالمدارس الابتدائية والثانوية، وفي التقاضي أمام المحاكم، وفي البرلمان ومجلس الإقلـيم، كما تقرر أن يتعلم المسئولون الإداريون في كل إقليم لغة أهله، وأن يشغل غير المجـريين وظائف إدارية وقضائية. غير أن الذي حدث أن تلك الإصلاحات ظلت حبـرا علـى ورق ولم تنفذ شأن الإصلاحات التي كانت تقررها الدولة العثمانية.

ومن سوء الحظ أن جيل المجريين الذين عبروا ببلادهم من هزيمة ١٨٤٩ إلى إنتصـار ١٨٦٧ السياسي مثل فرنسيس دياك Deak، وجوزيـف إيوتوفـوس Eotvos لـم يكـن بإمكانهم متابعة برامجهم حتى النهاية إذ كانت سياساتهم تعتمد علـى مبـدأ التكيـف مـع القوميات على حين أن منافسيهم بقيادة كولومان تشيزا Koloman Tisza عزموا على أن يجعلوا المجر دولة مجرية واحدة موحدة. وفي ١٨٧٥ أصبح تشيزا رئيس وزراء المجـر وظل حزبه (الحزب الليبرالي) يسيطر على الحكومة المجرية طوال الثلاثين عامـا التاليـة حيث كان يتم ترتيب الانتخابات البرلمانية بحيث تأتي أغلبية مجرية دومـا تمكنـت مـن تمرير قوانين تغير من أسلوب التعليم ولغته على أساس أن التعليم هو مفتاح نجاح عمليـة "الميجرة"، أو كما شرحها بكل حيوية وحماس بيلا جرونفالـد Bela Grunwald شـريك تشيزا بقوله "إن المدارس الثانوية مثل آلة ضخمة إذا ألقيت فيها مئات الشباب السلوفاك من ناحية يخرجون من الناحية الثانية وقد أصبحوا مجريون"[١] . وعلى هذا وفي ١٨٧٩ طلب من جميع معلمي المدارس الابتدائية معرفة اللغة المجرية حتى أولئك الذين يعيشـون فـي قرى رومانية أو سلوفاكية. وفيما بعد اقتصر أمر إنشاء مدارس أو مؤسسات تعليمية جديدة على المدارس المجرية فقط. وسرعان ما أصبحت التعليمات والملاحظات العامـة تكتـب بالمجرية، وكذا أسماء الشوارع وطوابع البريد، وإشارات السـكك الحديديـة، وتعرضـت العائلات للضغط لميجرة أسماء أفرادها، واقتصرت المناصب القضائية والإداريـة علـى المجريين. وأكثر من هذا تم تشجيع الفلاحين المجريين على الاستيطان فـي ترانسـلفانيا، وإغراء المقاولين المجريين على استثمار أموالهم في تنمية الصناعات في ترانسلفانيا.

على كل حال .. لقد انتهت سياسة "الميجرة" بردود فعل متوقعة إذ اتحدت كل عناصـر البلاد بكل طبقاتها والذين شعروا بالخطر المحدق بشخصيتهم القومية. وهكـذا تأسـس أول حزب سياسي روماني باسم الحزب القومي في مدينة سيبيو في عام ١٨٨١ ودعا برنامجه إلى استعادة سلطة ترانسلفانيا، واستخدام اللغة الرومانية فـي الإدارة والقضـاء، وتعيـين الموظفين الذين يعرفونها. ثم اتخذ الزعماء الرومانيون سياسة المقاومة السـلبية لمواجهـة التهديد المجري فقاطعوا البرلمان ورفضوا تولي أية وظائف حكومية. وفي الوقـت نفسـه

ظهر جيل جديد من الطلاب شبيه بطلاب مولدافيا وولاشيا في ١٨٤٨ ووقف إلى جانب برنامج يدعو لاتحاد كل الرومانيين في مملكة واحدة، وهو هدف كان يعني بطبيعة الحال تفتيت أراضي مملكةالمجر. وفي ١٨٩٠ أشار الحزب إشارات مشابهة في خطابه عن "أمة رومانية عظمى قوامها أحد عشر مليونا".

وخلال القرن التاسع عشر كان للأحداث التي وقعت في ترانسلفانيا صداها في إمارتي الدانوب (مولدافيا وولاشيا) وكانت المعاملة التي خضع لها الرومانيون في ترانسلفانيا نقطة حساسة في العلاقات بينهم وبين النمسا، فكلما زاد ضغط النمسا عليهم ازدادت رغبتهم في إعلان مملكة رومانيا. وفي ١٨٩١ تكونت في بوخارست "رابطة الثقافة الرومانية" بمعرفة أساتذة الجامعة وطلابها سارعت بإعداد "مذكرة" بخمس لغات لتنبيه الرأي العام الأوربي بمتاعب الرومانيين في ترانسلفانيا، فرد عليها الطلاب المجريون في بودابست، واندفع الطلاب الرومانيون في ترانسلفانيا بدورهم إلى تفنيد ما جاء برد الطلاب المجريين. أما كاتب رد طلاب ترانسلفانيا أوريل بوبوفيتش Aurel Popovici فقد حكم عليه بالسجن لكنه أفلح في الهرب إلى رومانيا حيث سيظهر اسمه فيما بعد في عام ١٩٠٦ عندما أعد خطة شهيرة بشأن إعادة تنظيم المملكة. وسرعان ما تبنى الحزب القومي قضية أولئك الطلاب وأعد مذكرة حملها وفد إلى فيينا لمقابلة الإمبراطور فرانز جوزيف تطالبه مرة أخرى باستعادة الحكم الذاتي لترانسلفانيا لكن الإمبراطور رفضها، بل لقد تم اعتقال زعماء الحزب بمعرفة حكومة المجر وتمت محاكمتهم. على أن هذه "المذكرة المحنة" كما وصفت فيما بعد كانت فرصة هائلة للرومانيين للفت انتباه قطاع عريض من الرأي العام لقضيتهم. وعلى الرغم من أن محاكمة أعضاء الحزب القومي قد دمرت مكانة الحزب وانتهت بسجنهم إلا أن المشهد نفسه كان دعاية لها قيمتها للرومانيين شأن ما حدث فيما بعد لحركة سلاف الجنوب مما أدى في النهاية إلى تعاون الرومانيين مع سائر القوميات السلافية. ففي ١٨٩٥ عقد مؤتمر للقوميات في بودابست حضره الصربيون والسلوفاك وأكد المؤتمرون أن المجر دولة متعددة القوميات وليست دولة ذات قومية واحدة أو واحدة القومية.

على أن احتجاج كافة القوميات لم يؤثر بدرجة أو بأخرى على سياسة المجر بشأن "سياسة الميجرة" بل على العكس وجدنا أن حكومة المجر تمد أهدافها القومية في اتجاه آخر وبالتالي دخلت مرة أخرى في صراع مع امبراطورية النمسا. ففي ١٩٠٥ عملت على إيجاد جيش منفصل بعيدا عن القوة العسكرية المشتركة التي تأسست بمقتضى "ميثاق أوزجليخ"، وهو أمر لم يكن ليستسلم له الإمبراطور فرانز جوزيف بحال من الأحوال. فلما أرغمت المجر على التراجع عن رغبتها في إيجاد هذا الجيش المنفصل تشجع الرومانيون

بدورهم على التخلي عن سياسة المقاومة السلبية التي لم تكن ناجحة بأي شكل من الأشكال واشتركوا مرة أخرى في الحكومة المجرية.

فلما عاد النواب الرومانيون للبرلمان وجدوا أنفسهم يواجهون إجراءات غاية في الشدة والقسوة تجاه خصوصيتهم القومية، ففي ١٩٠٧ تقدم الكونت البرت آبوني Apponyi وزير التعليم بمشروع قانون جديد للمدارس اشترط إجادة المدرسين اللغة المجرية، وتدريس القومية المجرية في كل المدارس، وفي حالة عدم معرفة التلاميذ اللغة المجرية بعد أربع سنوات من الدراسة سوف يتم طرد المدرسين من المدارس، فضلا عن تولي الدولة شؤون مدارس الكنائس الرومانية، ولإضعافها قررت الحكومة رفع مرتبات المدرسين فيها بحيث تعجز بعض الكنائس عن دفع مرتبات عالية فلا تجد مدرسين. وفي ١٩٠٩ تقرر تدريس الدين في المدارس المتوسطة بالمجرية وتمت عدة خطوات ضد الكنيسة الرومانية في ١٩١٢ عندما وافق بابا الفاتيكان على طلب المجر بإبعاد ٨٣ كاهنا من الكنيسة الرومانية الموحدة، ووضع أبروشيتهم تحت إشراف الرئاسة الأسقفية المجرية اليونانية-الكاثوليكية في هايدودورج Hajdudorog التي كانت قد أنشئت مؤخرا على أن تباشر الطقوس الدينية باليونانية البيزنطية وإلى أن يتعلمها الكهنة تتم مباشرة الطقوس بالمجرية، وكان ذلك الإجراء محاولة أبعد في طريق الميجرة. وعلى الرغم من قيام حكومة المجر ببعض الجهود قبل عام ١٩١٤ لتهدئة الغضب القومي، إلا أنها لم تكن لتقبل على الإطلاق طلب الرومانيين بإعادة الحكم الذاتي لترانسلفانيا.

وفي عام ١٩١٤ أمكن القول أن الرومانيين في ترانسلفانيا نجحوا في تنمية الشعور القومي بشدة بينهم وهو شعور كان يزداد قوة مع زيادة حدة الضغط المجري عليهم. وظلت أهداف المعارضة الرومانية كما هي: استعادة الحكم الذاتي لترانسلفانيا، وتمتع كل قومية بوضع سياسي يتناسب مع عدد أبنائها، إذ كان الرومانيون يمثلون ٥٥% من سكان مملكة المجر، والمجريون أنفسهم يمثلون ٣٤% وفق إحصاء عام ١٩١٠. ولكن ورغم أن الساكسون في كثير من القضايا كانوا يقفون إلى جانب الرومانيين ضد حكومة المجر، إلا أنهم لم يكونوا ليساندوا فكرة تصفية الإمبراطورية النمساوية آنذاك. وحيث أن الرومانيين كانوا يمثلون أغلبية صغيرة في الإقليم ويواجهون موقفا أوربيا ثابتا بشأن وضعهم داخل الإمبراطورية أصبح هدفهم السعي لإصلاح المملكة وليس تصفيتها. وأكثر من هذا ورغم وجود نشاط روماني سياسي في ترانسلفانيا إلا أنه لم يكن ليقارن بما كان يحدث في أراضي سلاف الجنوب حيث كانت تنتشر بينهم خلال القرن التاسع عشر عدة برامج

سياسية وأحزاب وحيث كانت تلك الأراضي محل النزاع تسكنها قوميات غير مجرية وتهيمن عليها تاريخيا وعرقيا.

وعلى الرغم من أن المسألة الترانسلفانية كانت موضع اهتمام كبير من الحكومة الرومانية، إلا أن الاستيلاء على ترانسلفانيا لم يكن جزء من سياستها الرسمية. ثم لعبت المسألة دورا كبيرا في العلاقات بين رومانيا والنمسا عشية الحرب العالمية الأولى أكثر من ذي قبل، وأصبح الرومانيون "الجدد" بما أصبح لهم من نفوذ سياسي أكثر حساسية للقضية القومية. وكانت النمسا في القرن التاسع عشر تخشى باستمرار التأثير الذي يمكن أن تقدمه الحكومة الرومانية للرومانيين في ترانسلفانيا. كما كان خطاب الحزب الليبرالي يكرر باستمرار الحديث عن الأراضي الرومانية تاريخيا التي تشتمل على ترانسلفانيا وبوكوفينا وبسارابيا كأراضي قومية لا يمكن التفريط فيها وتكون موضع مطالبة في المستقبل.

وعلى هذا وضعت قيود شديدة على تحرك الزعماء الرومانيين في بوخارست قبل عام ١٩١٤، فأولا كانت رومانيا جزء من دول التحالف الثلاثي، والنمسا عضو فيه؛ وثانيا ورغم أن ملك رومانيا تشارل ذو ضمير حي ويؤدي ولجبه على الوجه الأكمل، إلا أنه ظل في أعماقه وعواطفه أميرا جرمانيا ولم يكن ينتظر منه عكس بيتر ملك الصرب قيادة حركة قومية ضد بلاد يرتبط بها عاطفيا؛ وثالثا أنه يجب ألا يغرب عن البال أن مشكلات رومانيا في المقام الأول آنذاك كانت اقتصادية وليست سياسية، ذلك أن رومانيا كانت قد خبرت في ١٩٠٧ واحدة من أكبر ثورات الفلاحين ومن ثم كان وضع الفلاحين الرومانيين وتوزيع الأرض عليهم (الإصلاح الزراعي) في أولويات الأهداف القومية. وفي الوقت نفسه كانت رومانيا أكثر من دول البلقان الأخرى تتجه نحو تحول اقتصادي وتنمية مصادرها الطبيعية وطاقاتها الصناعية، وكان أعضاء الحكومة (الوزراء) مشغولون في تلك العمليات. ولم تصبح المطالبة بترانسلفانيا أمرا ملحا من الناحية القومية إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عندما ظهر على الساحة موقف غير متوقع كلية.

وواقع الأمر فلم يكن ضم ترانسلفانيا يمثل المشكلة الملحة في سياسة رومانيا الخارجية قبل ١٩١٤ لكن العلاقة مع بلغاريا كانت لها أولويتها، فقد كان قادة رومانيا شأن قادة اليونان والصرب يقفون بشدة ضد عزم بلغاريا استعادة الحدود التي منحتها لها معاهدة سان ستيفانو، وبالتالي تكتسب مكانة زائدة في منطقة البلقان، فضلا عن أن جنوبي دوبروديا ظلت مطلبا رومانيا وهو الأمر الذي أدخل رومانيا في عام ١٩١٣ في صراع ضد المجر التي سعت لحماية مصالح بلغاريا لكن هذا الصراع لم يفض التحالف. ومن ناحية أخرى كان الدور الذي لعبته رومانيا في حروب البلقان كما رأينا أدى إلى تعاون

وثيق مع الصرب. وفي المقابل انغمست الصرب في ١٩١٤ بعمق في الخلافات القومية القائمة في امبراطورية النمسا وأصبح لها مطالب قومية وخاصة في البوسنة والهرسك سوف تطالب بها متى حانت فرصة مواتية.

مسألة سلاف الجنوب

عرفنا أن المسألة القومية في ترانسلفانيا كانت تتمحور حول صراع الأغلبية الرومانية فيها مع حكومة المجر، لكن سلاف الجنوب في دلماشيا وكرواتيا وسلافونيا كانت مشكلتهم أكثر تعقيدا، فلم تكن تقتصر فقط على علاقات الأغلبية الكرواتية مع الإدارة المجرية المهيمنة، بل كانت أيضا مع الأقلية الصربية في تلك المناطق. وكانت كرواتيا في العصور الوسطى شأن الصرب مملكة تشتمل على أراضي كرواتيا الحالية وسلافونيا ودلماشيا وجانب كبير من البوسنة. وفي عام ١١٠٢ بعد وفاة ملكهم وهزيمتهم أمام المجريين اختار الكرواتيون حاكم المجر ملكا عليهم. ومع هذا ظل البلدان (المجر وكرواتيا) مملكتين منفصلتين متحدتين تحت تاج واحد حتى عام ١٥٢٧ حين انهزمت المجر أمام العثمانيين وعند ذاك قام الكرواتيون باختيار امبراطور النمسا ملكا عليهم.

وعلى عكس الصرب حين قضى الغزو العثماني على الطبقة الارستقراطية فيها، كان لكرواتيا نبلاء حافظوا في الماضي على شخصية بلادهم وحموا مصالحها. وفي كرواتيا كانت غالبية الأرستقراطية كرواتية الأصل وان كان معظمهم ينحدر من أصول أقل نبالة، بل إن بعضهم كان فقيرا لدرجة أنه كان من الصعب تمييزهم عن الفلاحين. وفي سلافونيا كان الوضع مختلفا، فرغم وجود أرستقراطية كرواتية فيها إلا أن أكبر الإقطاعيات حجما كانت في يد ملاك من أصول جرمانية أو مجرية ويتكلمون اللاتينية كلغة شائعة وليس الكرواتية. وفي دلماشيا كانت الطبقة المهيمنة تعمل في المجالات التجارية والبحرية وتتكلم اللاتينية أيضا والفلاحون كانوا الكروات. وكانت الكنيسة في تلك المناطق تشارك النبلاء مكانة وميزات ملاك الأرض الزراعية، حيث كان لكبار الكهنة مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية شأن الأرستقراطية. وفي المدن كانت هناك طبقة وسطى صغيرة لها نشاط سياسي متطرف إلى حد كبير. وفي كل المناطق الثلاثة كان أغلبية السكان من الفلاحين الذين كانوا يسعون قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى لتحقيق إصلاح زراعي يغير من وضعيتهم لكنهم لم يكونوا قوة ساسية حقيقية.

وفي البلاد الكرواتية أيضا كانت هناك أقلية صربية وخاصة في كرواتيا-سلافونيا حيث كانت نسبتهم ٣٤،٦% مقابل ٦٢،٥% للكروات طبقا لإحصاء ١٩١٠ أي بمعدل

واحد صربي من كل ٢،٥% كرواتي. وكان الشعبان (الكرواتي والصربي) يتكلمون لغة واحدة متطابقة ولكن يكتبونها بأبجدية مختلفة، وجميعهم سلاف جنوبيون فيما عدا أن الصرب أرثوذكس والكروات كاثوليك. ومعظم الصرب في كرواتيا–سلافونيا كانوا يعيشون في منطقة تعرف "بالحدود العسكرية"، وهي منطقة حاجزة أقامتها النمسا أثناء القرن السادس عشر ضد الدولة العثمانية. ولكي تجذب النمسا مستوطنين يعيشون في تلك المناطق ويقومون بدور الحامية العسكرية للدفاع قدمت ميزات اقتصادية واجتماعية وسياسية للتشجيع، فانتهزت الفرصة أعداد كبيرة من الصرب اللاجئين من الأراضي التي احتلها العثمانيون. وبدأت منطقة الحدود العسكرية على البحر الإدرياتي جنوب مدينة رييكا Rijeka (فيوم Fium) حتى ما وراء بلجراد في الشرق، وكانت منطقة مطاطة في مساحتها ومختلفة في عرضها وتمتد بطول أكثر من عشرين كيلومترا جنوبا حتى نهر سافا Sava ، وتضم كل أراضي كرواتيا تاريخيا. وتنبغي الإشارة إلى أن الصربيين كانوا يعيشون أيضا في باشكا Backa وبانات وهما جزء من فويفودينا لكنها لم تكن أبدا مجال صراع مع الكروات.

والحق أن توزيع السكان في تلك المناطق وضع إطار الصراع الذي نشب في القرن التاسع عشر فمع نمو الحركات القومية آنذاك كان أمام الصرب والكروات أحد اختيارين : إما أن يأخذوا طريقا منفصلا ويسعى كل منهم إلى إعادة مملكته التي كانت في العصور الوسطى على أساس الاستقلال، وإما أن يؤكدوا على روابطهم السلافية الجنوبية أو "اليوجوسلافية" ويعملون على بناء دولة مشتركة. وفي تلك الاستعادة واجهت الصرب ورطة كبيرة فقد كان عليها تكوين الصرب الكبرى على أسس قومية صارمة، أو تتزعم حركة لتوحيد كل أراضي سلاف الجنوب. وبالنسبة لكرواتيا فكانت العقبة الرئيسية أمام إيجاد حكومة كرواتية مستقلة أو تتمتع بالحكم الذاتي وجود أقلية صربية معتبرة وسطها .. وأما العقبة الكبرى أمام تحقيق الصرب الكبرى أو يوغوسلافيا فكانت عدم رغبة زعماء الصرب في بلجراد في ذوبان شخصيتهم القومية في الإطار الأكبر. وهكذا وحتى عام ١٩١٤ كان الصراع القومي المزدوج قائما في أراضي سلاف الجنوب التابعين لمملكة المجر ضد السكان السلافيين، والصراع بين السلافيين أنفسهم من أجل مستقبلهم السياسي. كما كانت العلاقة مع حكومة النمسا حاضرة في هذا الصراع.

وفي أواخر القرن الثامن عشر اجتمع نبلاء كرواتيا والمجر على كراهية خطط الإصلاح التي قدمها إمبراطور النمسا جوزيف الثاني ووقفوا بجانب التقاليد والعادات المستقرة ضد الإمبراطور "الثوري"، ومن ذلك أنهم دافعوا عن استخدام اللاتينية التي ظلت

وسيلتهم في الاتصال بالآخرين على مدى قرون ضد تهديد الجرمانية لتكون لغة الإدارة. وحتى عندما حاولت المجر فرض لغتها فيما بعد على البلاد بقي النبلاء الكروات المدافعون الأقوياء عن اللاتينية. ولكن وبرغم وجود معارضة ضد الهيمنة المجرية في هذا الموضوع، إلا أن المصالح الاجتماعية والاقتصادية للأرستقراطية الكرواتية كانت بحلول عام ١٨٢٨ أكبر من المشاعر القومية حتى أنهم وفي ذلك العام وافقوا على تعليم المجرية في المدارس الكرواتية وكانت الخطوة الأولى في عملية "الميجرة".

ومن الملاحظ أن القوميين الصادقين في قوميتهم سواء أكانوا كروات أو يوجوسلاف كانوا من الطلاب والمثقفين والطبقة الوسطى الصغيرة النشطة شأن الحال في قوميات وسط أوربا. وأول فكرة قومية لها مغزى حقيقي تظهر من هذه المجموعة كانت الحركة الإليرية Illyrian التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بشخص ليوديفيت جاي Ljudevit Gaj الذي كان من أنصار تيار القومية الرومانية الذي كان قويا في أوربا آنذاك ولهذا نراه قد تأثر بالعلماء والكتاب السلاف أمثال سافاريك P.J.Safarik، ويان كولار Jan Kollar، ودوبروفسكي J Dobrovski وجاءت نقطة التحول في حياته في عام ١٨٣٥ عندما حصل من السلطات النمساوية على إذن بإصدار صحيفة كرواتية باسم دانيشا Danica (أي نجمة الصباح). ويبدو واضحا أن النمسا سمحت بهذه الصحيفة بعد أن أصبحت قلقة جدا من خطر تنامي القومية المجرية على الإمبراطورية ومن هنا شجعت التعبير لدى المعارضة الكرواتية ضد السيطرة المجرية. وخلال تلك الفترة لم يكن الكروات يملكون إلا التقدم بالتماسات للنمسا ضد المجريين تماما كما كان يفعل الترانسلفانيون.

لقد كان الإسهام الرئيسي لجاي مناصرة وحدة سلاف الجنوب لغة وثقافة وسياسة. ومن هنا استهدفت الحركة الإليرية العمل على تجاوز الخلافات التاريخية التي فصلت بين شعوب الجنوب على مدى القرون وتوحيدهم لمقاومة نفوذ المجر. وخلال ثماني سنوات ١٨٣٥-١٨٤٣ حدثت طفرة هائلة في النشاط الأدبي والنشر في ذلك الاتجاه. وفي هذا الإطار نجح جاي في إغراء الكتاب الكرواتيين بعدم استخدام لهجة أهل زغرب الكايكفيانية Kajkavian واستخدام اللهجة الأشتوكافيانية Stokavian وهي لهجة أهالي البوسنة والهرسك ودلماشيا والصرب حيث أدرك أهمية وحدة اللغة المشتركة في تحقيق التعاون السياسي.

ورغم أن الحركة الإليرية تمتعت بشعبية بين المثقفين الكروات، إلا أنها لم تلق نفس القبول بين السلوفينيين والصربيين، فالسلوفينيون وقد ارتبطوا ارتباطا وثيقا بالنمسا لم يشعروا بتهديد المجر فضلا عن أن لغتهم واضحة وكانوا تاريخيا بعيدين عن الصرب والكروات. وأما الصربيون فلم يقبلوا مغزى فكرة الإليرية وكان معظم زعماؤهم متمسكون

بوجهة نظر إيليا جاراشنين في ناشرتانيه Nacertanije ، ويفضلون العمل من أجل دولة صربية ذات عرق واحد. ومن ناحية أخرى لم يكن فوك كاراديتش Vuk Karadzic أعظم عالم صربي آنذاك متعاطفا مع الفكرة، إذ كان يشعر بأن من يتكلم اللهجة الأشتوكافيانية فهو صربي وفي نفس هذا الاتجاه كان رد فعل معظم المثقفين الصربين في فويفودينا سلبيا تجاه الحركة الإليرية.

ورغم ضآلة فرص نجاح الصربيين والسلوفينيين في مسعاهم، إلا أن برنامج الحركة الإليرية ضايق زعماء المجر وعلى هذا وفي ١٨٤١ نجح زعماء المجر في تكوين أول حزب سياسي كرواتي باسم الحزب الكرواتي-المجري دعا أعضاؤه لرفض الفكرة الإليرية بشدة وتأييد المحافظة على الروابط الوثيقة مع المجريين. كما بذلوا جهودا لإقناع النمسا بخطورة الحركة الإليرية من حيث أنها حليفة للرابطة السلافية وتمثل تهديدا للإمبراطورية. وعلى هذا وفي ١٨٤٣ اتخذت النمسا إجراءات لقمع الحركة ووضعت جاي تحت المراقبة. ورغم كل هذا كان تأثير الإليرية عميقا دون شك إذ أصبحت أساس الحركة اليوجوسلافية فيما بعد التي كان لها مركزا أيضا في كرواتيا.

كان أول اختبار عملي لاحتمال قيام وحدة لسلاف الجنوب حدث خلال ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩، ففي أثناء ثورة المجر كان أنصار الإليرية في دوائر الحكم في زغرب (كرواتيا) يقودهم يوسيب ييلاشيك Josip Jelacic ويتحدث باسمهم وكان كولونيل في جيش النمسا. وعندما طلبت حكومة كوسيوث بحق المجريين في حكومة ذاتية في إطار إمبراطورية النمسا طالب الكروات بذات الوضع في إطار حكومة المجر، إذ كانوا يريدون التحرر من سيطرة الإدارة المجرية المباشرة، ويريدون برلمانا منفصلا، وإلغاء نظام قنية الأرض Serfdom ، واستعادة مملكة تريونه Triunne القديمة .. أي وحدة كرواتيا ودلماشيا وسلافونيا. وكانت النمسا تحكم دلماشيا بينما تسيطر المجر على كرواتيا وسلافونيا. وعندما رفضت المجر (حكومة كوسيوث) هذه المطالب بصراحة لجأ الكروات إلى النمسا مثلما فعل الترانسلفانيون.

وفي تلك الأثناء وجد زعماء الكروات في صرب فويفودينا حلفاء يمكن التعاون معهم لأنهم كانوا يتطلعون بدورهم لحكومة ذاتية محلية، ويرغبون في التوحد مع الكروات في دولة مشتركة. وكان من مظاهر هذا التعاون أن يوسيب رايكتش Josip Rajacic بطريرك الصرب الأرثوذكس في سرمسكي كارلوفيتش في فويفودينا منح بركته لمحافظ الإقليم الكاثوليكي في زغرب ييلاشيك Jelacic . وعلى هذا دخل الصرب والكروات ومعهم متطوعون من صرب مولدافيا ولاشيا في معارك ضد المجريين. ومن ناحية

أخرى قامت حكومة الأمير الكسندر كاراديورديفيتش في بلجراد بتشجيع أقرانهم الصربيين وأمدتهم سرا بالسلاح والعتاد والرجال.

ورغم أن كلا من الصرب والكروات كانوا ضد المجريين بشدة، لكنهم لم يعارضوا حكومة النمسا آنذاك. ففي ١٨٤٨ كانوا يرون أن البرنامج النمساوي-السلافي يعبر عن أفكارهم خير تعبير، وقد كان يستهدف تحقيق مساواة سياسية للسلاف ضمن إطار امبراطورية فيدرالية الطابع. وفي ١٨٤٩ اشتركت قوات صربية وكرواتية مع القوات النمساوية والروسية والرومانية في سحق ثورة المجر. وقاد ييلاشيك قواته بولاء للنمسا رغم أنه كان يعرف آنذاك أن حكومة النمسا لن تمنح الحكم الذاتي الذي يتطلع إليه السلاف والرومانيون.

لقد كانت ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ تعني نهاية الحركة الإليرية ففي خلال عقد من الزمان نشأ تياران سياسيان معارضين، أولهما يؤكد على القومية الكرواتية، والثاني كان توسعيا وامتدادا للفكرة الإليرية. وفي ١٨٦١ قام كل من أنتيه ستارشفيتش Ante Starcevic ، ويوجين كافاتيرنيك Kavaternik بتأسيس حزب العدالة، ودعا برنامجه في إطار تقاليد قوميات القرن التاسع عشر لتكوين كرواتيا المستقلة محتقرا الإليرية ومنكرا استمرار الانفصال بين الكروات والسلوفينيين، وكان يعتبر الكروات أرثوذكس، والسلوفينيين كروات، ووضع في تخطيطه إمكانية إدخال هذين الشعبين في "كرواتيا الكبرى" في المستقبل. وكان برنامج هذا الحزب الذي كان أقوى تعبير عن الانفصالية الكرواتية حتى تاريخه ينكر ما يعتقده المجريون، وضد رغبة الذين يريدون التعاون مع حكومة النمسا، ويعتبر المجريين والجرمان مجرد أعداء، بل لقد رفض أية محاولات للتكيف مع الصرب أو السلوفينيين. ولقد لعب برنامج هذا الحزب والذي كان عنوانه "برافاستوف" Pravastov دورا كبيرا في تفريق سلاف الجنوب في الإمبراطورية، وأما صرب الصرب ذاتها فقد كان بإمكانهم إدراك مشكلات هذا البرنامج لأنه كان بمثابة نظيرهم الكرواتي المضاد للأفكار القومية الصربية الكبرى.

لقد أخذ الكاهنان الكاثوليكيان يوسيب يوراي ستروسماير Josip Juraj Strossmayer وفرانيو راشكي Franjo Racki على عاتقهما مسئولية تبني تقاليد الإليرية، وقد كانا رفيقان متلازمان لا يفترقان، فالكاهن ستروسماير أسقف دياكوفو Djakovo والمتحث باسم إكليروس كرواتيا كان سياسيا ماهرا له سلطات واسعة وتأثير طاغ على شعبه وعلى الرأي العام في الخارج. ولكن كانون راشكي Canon Racki وكان أكثر ثقافة فكان له فضل تطوير الأفكار الأساسية "لليوجوسلافية" لتصبح عنوانا

لبرنامجه السياسي. وهكذا وبينما رفض ستارشفيتش Starcevic (حاكم كرواتيا) الحركة الإليرية وجدنا ستروسماير وفرنيو راشكي يتوليان تطويرها وإشاعتها. وبينما كان هدف الإليرية العاجل توحيد سلاف الجنوب في الإمبراطورية، كانت "اليوجوسلافية" تستهدف تجميع كل سلاف الجنوب معا سواء تحت التاج المجري أم بدونه. وبينما توجهت الإليرية لوسط أوربا لكسب أنصارها وركزت على الوحدة اللغوية والثقافية والتغاضي عن المسائل الدينية، توجهت اليوجوسلافية إلى البلقانيين وسعى زعماؤها للتغلب على الخلافات الدينية بين الصرب والكروات. وبينما كان ستارشفتش يرغب في كرواتيا المستقلة كان ستروسماير وفرانيو راشكي يريان كرواتيا جزء من فيدرالية سلاف الجنوب. وفي سبيل تعزيز أهدافهما قاما بتأسيس أكاديمة "يوجوسلافية" أكثر من أن تكون "كرواتية" للآداب والعلوم لتوفير سبيل ضمن سبل أخرى لنشر كل مؤلفات وكتابات سلاف الجنوب لإشاعتها بين أكبر عدد من الناس.

وتمشيا مع معتقدات ستروسماير نراه يحاول إقامة اتصالات مع حكومة الصرب. وآنذاك كان أمير الصرب ميشيل ووزير خارجيته جاراشنين كما سبقت الإشارة ينشطان في السياسة الخارجية لتوحيد كل من الجبل الأسود واليونان ورومانيا ضد الدولة العثمانية، وتراسلا مع ستروسماير بهدف استخدامه لتحقيق أهدافهما أكثر من العمل على توحيد سلاف الجنوب (التابعين للنمسا)، فقد كانت ولايات الدولة العثمانية هدفهما وليس النمسا. وفي الواقع عندما كان ستروسماير يعتقد في عام ١٨٦٦ أنه توصل إلى تفاهم مع الصرب كان أمير الصرب يتفاوض مع المجر لتوقيع اتفاق على حساب الكروات.

وبالإضافة إلى هاتين المجموعتين (الإليرية واليوجوسلافية) كان هناك حزبان كرواتيان أيضا أحدهما مع المجر والثاني مع النمسا. وكان أنصار المجر لا يزالون يؤيدون فكرة وجوب انضمام كرواتيا مع المجر في جبهة واحدة ضد النمسا مع استعادة الحقوق والميزات التي كانوا يتمتعون بها قبل عام ١٨٤٨ وإلغاء نظام باخ Bach. وفي تلك الأثناء أيضا كان إيفان مازورانيتش Mazuranic وهو كاتب روائي شهير قد ألف حزب الاستقلال القومي وتتلخص أهدافه في استعادة مملكة ترييونه Triune التي كانت قائمة في العصور الوسطى عن طريق التعاون مع النمسا، خاصة وأن دلماشيا كانت ما تزال تحت حكم النمسا. ورغم انقسام الوعي السياسي بين الكرواتيين بين أربع مجموعات سياسية، إلا أن سياسات ثلاثة منها كانت تقوم على التعاون مع المجموعات القومية الأخرى.

على أن ميثاق أوجليخ كان ضربة لكل تلك الأحزاب ماعدا حزب أنصار المجر الذين وافقوا عليه. وفي ١٨٦٨ وقعت المجر وكرواتيا اتفاق آخر باسم "ناجودبا Nagodba

وهو نوع من التسوية منحت بمقتضاه كرواتيا-سلافونيا درجة هائلة من الحكم الذاتي حيث أصبح لكرواتيا سابور Sabor خاص بها أي مجلس برلماني، وأصبحت الكرواتيــة لغتهــا الرسمية، وعلمها يرفرف بجانب العلم المجري، فضلا عن اشتراك نواب منها في البرلمان المركزي العام في بودابست عاصمة المجر. ومع هذا ظلت المجر تعين محــافظ كرواتيــا وتحتفظ برقابة معتبرة على ميزانيتها.

غيــر أن ستروســماير، وراشــكي، وستارشــفيتش، وكفاتيرنيــك Kvaternik، ومازورانيتش رفضوا جميعا ذلك الاتفاق لأسباب مختلفة. وتمكن محافظ كرواتيــا الجديــد ليفن راوش Levin Rauch من تزييف انتخابات برلمان كرواتيا (الســابور) لكــي تــأتي أغلبية تؤيد أنصار المجر. وهكذا وعندما أخفق كفاتيرنيك في إقرار برنامجه السياسي قــام بتنظيم ثورة في راكوفيكا Rakovica لتحرير كرواتيا بالقوة، لكن الجيش سحقها بســرعة وقتل قائدها، وتحرر ستروسماير من أوهامه النظرية وانسحب من النشــاط السياســي وان استمر يؤيد فكرة "اليوجوسلافية" ويدعمها في كتاباته ومحاضراته حتى وفاته عام ١٩٠٥.

والواقع أن الاختبار الحقيقي للعلاقات الصربية-الكرواتية، وفكرة اليوجوسلافية حدثت خلال أزمة سبعينيات القرن التاسع عشر وخاصة بعد احتلال النمسا للبوسنة والهرسك فــي ١٨٧٨. وعند ذلك تم النظر إلى موضوع الاحــتلال علــى أســاس أن الأفكــار القوميــة الكرواتية والصربية أصبحت في صراع مباشــر. فمــثلا كانــت إدارة النمســا للبوســنة والهرسك ضربة قوية للقومية الصربية حيث كانت الصرب تعتبر البوسنة والهرسك أرضا صربية بحكم العرق. أما كرواتيا فكانت ترى أنه طالما أن البوســنة والهرســك أصــبحت تحت سيادة النمسا فسوف يكون من العسير عليها أن تؤكد على مطالبتها بهما أكثر مما لــو بقيتا جزء من الدولة العثمانية، أو في حالة وقوع الأســوأ ألا وهــو أن تصــبح البوســنة والهرسك تحت سيطرة الصرب. وكانت مسألة احتلال النمسا للبوسنة والهرسك تهم أنصار اليوجوسلافية، وأنصار كرواتيا المستقلة. ولكن ونظرا لموقع الصرب وكرواتيا في الوســط فإن الذي يسيطر على البوسنة والهرسك يسيطر على سلاف الجنــوب، وبــدون البوســنة والهرسك تكون كرواتيا المستقلة ضرب من المستحيل.

ويمكن فهم الأهمية الجغرافية السياسية للبوسنة والهرسك بالنسبة لكرواتيا فــي ســياق مملكة تريبونه القديمة في العصور الوسطى إذا علمنا أن دلماشيا وكرواتيــا وســلافونيا لا يمثلون أهمية استراتيجية إلا بضم البوسنة والهرسك وفي هذه الحالة تستعيد مملكة تريبونه القديمة حيويتها وتصبح دولة مربعة الأضلاع. وعلى هذا فإن قيام الصرب بضم البوســنة والهرسك يعد كارثة لكرواتيا فيما يتعلق بأراضيها التاريخيــة. ولأن النقــاط ذات الأهميــة العسكرية في المنطقة تتركز أكثر في أراضي الصرب فإن الخطر سوف يبدو واضــحا إذا

ما نجحت الصرب في تنفيذ مشروع الصرب الكبرى بضم البوسنة والهرسك، ففي هذه الحالة فإن كرواتيا سوف تفقد دعواها بشأن البوسنة والهرسك وكثيرا من أراضيها في الجنوب الداخلة ضمن النقاط العسكرية. وإذا أخذت الصرب إقليم لايكا Lika جنوب شرقي كرواتيا الذي يضم عددا ضخما من الصربيين فإن الصرب بهذا قد تدق إسفينا بين كرواتيا ودلماشيا، وبالتالي لا يمكن الحيلولة دون ضياع باقي أراضي كرواتيا وابتلاع جيرانها لها. وفي هذا السياق فإن كرواتيا كانت تمثل الجانب الضعيف في الحسبة، ذلك أن ٢٠% فقط من سكان البوسنة والهرسك يمكن اعتبارهم كروات على حين أن ٤٣% منهم صرب أرثوذكس، والقسم الثالث من السكان مسلمون ما بين صرب وكروات.

على أن ذلك الجدل الذي حدث بشأن البوسنة والهرسك كان تمهيدا لوقوع خصومة بين الصرب والكروات على مدى ربع قرن من ١٨٧٨-١٩٠٣. وفي تلك الأثناء كما سبق أن رأينا كان ميلان أمير الصرب وابنه الأسكندر يعملان بتنسيق لصالح النمسا. وفي كرواتيا نجح المحافظ شارل خيبون-هيدرفاري Khuen-Hedervary خلال فترة حكمه ١٨٨٣-١٩٠٣ في زيادة روح العداوة والخصومة بين الصرب والكروات باستخدام سياسة فرق تسد، فنراه يتعاطف مع الأقلية الصربية في مطالبها بشأن التعليم والاقتصاد والسياسة فاكتسب تأييد الطبقة الوسطى الصربية وبعض المثقفين ورجال الدين. وإزاء هذا الموقف ساند الكروات حزب الحقوق الذي أسسه ستارشفتش بكل قوة حتى تمكن في ثمانينيات القرن التاسع عشر تحت شعارات القومية الكرواتية المزعجة والخطاب المعادي للصرب من السيطرة على المسرح السياسي في كرواتيا. وفي التسعينيات كانت العلاقات بين الكروات والصرب غاية في السوء حتى لقد وقعت مصادمات دموية بينهم في زغرب وفي مدن أخرى أدت إلى رد فعل غاضب من كرواتيا حتى لقد طالب البعض بإعلان حرب التطهير العرقي بين سلاف الجنوب.

كما توارت جانبا في تلك السنوات فكرة "اليوجوسلافية" كبرنامج سياسي. ولكن وفي ١٩٠٣ حدث تغير في المسرح السياسي لم يكن متوقعا ففي ذلك العام كما ينبغي أن نتذكر أصبح بيتر كاراديورديفيتش ملكا على الصرب وعزل محافظ كرواتيا (خيبون-هيدرفاري)، وعزل بنيامين كالاي Kallay محافظا البوسنة والهرسك رغم تحسن أحوال الإقليم كثيرا مدة ولايته التي استمرت عشرين سنة. وفي الوقت نفسه كان الموقف السياسي يزداد سوءا إذ حاولت النمسا أكثر من مرة أن تتبنى حركة قومية بوسنية منفصلة وترعاها، لكن التغييرات الرئيسية حدثت في الصرب وكرواتيا، فبينما تحسنت علاقات الكروات

والمجريين، تدهورت علاقات الصرب مع النمسا تدهورا حادا. وبقيام حكومة جديدة في الصرب كانت الفرصة مهيأة لاحتمال استغلال مشكلات قوميات النمسا لصالح الصرب.

عرفنا أن الصرب تحت حكم الملك بيتر كانت في صراع مستمر مع جارتها الشمالية، وكان من الطبيعي أن تكون بلجراد عاصمتها مركزا ثقافيا وحضاريا لنشاط سلاف الجنوب إذ شهدت تجمعات للطلاب وللمدرسين والأطباء وعدة معارض فنية وحفلات موسيقية. وفي ١٩٠٤ كون بعض الطلاب والمثقفين جمعية باسم سلاف الجنوب Slovenski Jug لتوحيد الصرب والكروات والسلوفينيين معا، ومعهم البلغار، وكانت تراقب ما يحدث في بلجراد ومدى تحسن العلاقات الاقتصادية والسياسية الظاهر بين الصرب وبلغاريا. وهكذا أصبحت الصرب تحت حكم كاراديورديفيتش منطقة جذب.

كما حدثت تغييرات أيضا في كرواتيا فلقد أدى ضغط المجر على الكروات إلى تمسكهم أكثر بقوميتهم الخاصة وليس باليوجوسلافية، فبعد ١٨٩٥ وفي اضطرابات طلابية حادة في زغرب غادرها كثير من الطلاب سلاف الجنوب للدراسة في براج (رومانيا) وهناك وقعوا تحت تأثير الاستاذ توماس مازاريك Masaryk الذي كان قد أصبح هو وستروسماير في صدارة دعاة "اليوجوسلافية". وقد دأب مازاريك الذي كان مراقبا جيدا لسياسات النمسا واستاذا ذائع الصيت يتمتع بالقدرة على الإقناع، على أن يؤكد لطلابه كيف أن سياسة النمسا والمجر تستهدف تقسيم الصرب والكروات لصالح الإبقاء على صيغة الحكم الثنائي (امبراطورية النمسا-المجر). وهكذا وبحلول عام ١٩٠٣ ظهر جيل جديد من شباب الصرب والكروات استقر رأيهم على العمل سويا ومن ثم عقدوا اجتماعات وحضروا مؤتمرات ومجالس في بلجراد.

ومما كان له مغزاه في إطار تلك التغييرات التفاهم الذي تم بين أغلبية الأحزاب السياسية الكرواتية والصربية في أنحاء امبراطورية النمسا والمجر، والذي انطلق من دلماشيا بعد تعاون بينها على مدى أربعين سنة إلا في حالات تعارض المصالح القومية مثلما حدث بشأن البوسنة والهرسك. وعندما تكرر الصراع بين المجر والنمسا في عام ١٩٠٥ حول موضع الجيش، قرر الزعماء الكروات في دلماشيا استغلال الخلافات بين مركزي الإمبراطورية (النمسا والمجر)، وحيث أنهم شعروا أن النمسا أصبحت تمثل الخطر الرئيسي على طموحاتهم القومية فقد قرروا التعاون ليس فقط مع الصرب ولكن أيضا مع المجر وحتى إيطاليا على أمل كسب مساندة المجر في استعادة مملكة تريبيونه القديمة. ولقد كانت تلك الاعتبارات وراء ما عرف بقرار مؤتمر ريبكا Rijeka (فيوم Fium) في اكتوبر ١٩٠٥ الذي انتهى إليه اجتماع الأحزاب الكرواتية في دلماشيا. وبعد ذلك بأسبوعين صدقت الأحزاب الصربية في أنحاء الإمبراطورية على هذا القرار في

اجتماع في مدينة زادار Zadar (زارا Zara) في مقابل اعتراف كرواتيا بالقومية الصربية في أراضي مملكة ترييونه. وقد أدت جميع تلك الظروف إلى تكوين التحالف الكرواتي-الصربي في ١٩٠٥ الذي اعتمد برنامجه على قرارات مؤتمري رييكا وزادار وتكونت عضويته من كل من حزب العدالة الكرواتي، والحزب التقدمي الكرواتي، وحزب الاستقلال الصربي، والحزب الراديكالي الصربي، والاشتراكيون الديموقراطيون، وشخصيات مرموقة غير مرتبطة بأي حزب من الأحزاب. وكان هذا التكوين يعكس الموقف المعقد في كرواتيا، ووقعت قيادة التحالف في يد كل من فرانو سوبيلو Frano Supilo ، وأنتيه ترومبيتش Ante Trumbic، ويوسيب سمودلاكيه Josip Smodlake، وسفتوزار بريبيكفيتش Svetozar Pribicevic وكل منهم لعب دورا رئيسيا في بناء مستقبل شعوب سلاف الجنوب وكان هدف التحالف تحقيق وحدة سلاف الجنوب في الإمبراطورية يتبعه في المستقبل وحدة كل اليوجوسلافيين.

غير أنه سرعان ما انهارت الجهود المتواصلة للتوصل إلى تفاهم بين الكروات والمجر خاصة وأن المجر تخلت عن مطلبها من النمسا بشأن إقامة جيش مستقل وتمت تسوية كل خلافاتها مع النمسا بشكل مؤقت. ورغم أن محاولات "ميجرة" الكروات ظلت مستمرة وأن جهودا بذلت لكسر التحالف إلا أن جوهر الوضع ظل دون تغيير حتى عام ١٩١٨. ويبدو واضحا أن المجر كانت تستهدف من التحالف دفعه تجاه الصرب ولم يكن هذا مفهوما من المجر خاصة وأن كثيرا من روابطها مع الصرب ظلت سرية. ومع ذلك لم ينجح التحالف في إخفاء رغبة الصرب في توحيد سلاف الجنوب بل وتمكنت من الفوز بوضع قيادي في البرلمان الكرواتي (السابور) بعد انتخابات ١٩٠٦، ١٩٠٨. وعلى هذا وخلال ثلاثة سنوات تمكنت الأحزاب السياسية الكبرى الصربية والكرواتية من تسوية كثير من خلافاتها، وتشكيل جبهة مشتركة أصبحت التنظيم السياسي الوحيد الأكثر نفوذا بين سلاف الجنوب رغم عدم حصولها على أغلبية في الانتخابات.

في تلك الأثناء برزت مرة أخرى مشكلة البوسنة والهرسك فبعد احتلال النمسا لهما في عام ١٨٧٨ أنفقت أموالا ضخمة فيهما على بناء الطرق والمدارس والمباني العامة من أجل تحديث المناطق المتخلفة، وعملت على تهدئة سكانهما وخاصة أثناء ولاية المحافظ كالاي Kallay بين عامي ١٨٨٣-١٩٠٣، كما قام أهالي البوسنة أنفسهم بخطوات مهمة لتحسين وضعهم. ولكن عندما قامت النمسا بضم البوسنة والهرسك في ١٩٠٨ في أعقاب استيلاء جماعة الاتحاد والترقي على السلطة في الدولة العثمانية حدث رد فعل قوي وكبير في الصرب حتى لقد كان الكثير من الصربيين على استعداد للذهاب للحرب لتخليص البوسنة. وعلى هذا وفي ديسمبر ١٩٠٨ تكونت منظمة مدنية باسم "جمعية الدفاع القومي"

Narodna Odbrana لحشد الأمة وراء قضية البوسنة وإرسال متطوعين لمحاربة قوات الاحتلال النمساوي. وأما أنصار وحدة سلاف الجنوب في الإمبراطورية فقد عقدوا اجتماعات عامة وأصدروا بيانات وناشدوا الرأي العام في الصحف الأوربية لتقديم الدعم والمساندة. وقد لاقى هؤلاء المساعدة المنشودة بفضل التصرفات الحمقاء لمسئول نمساوي يدعى آجرام Agram قام بعقد محاكمة سياسية لشخصيات صربية وكرواتية في كل من زغرب، وفريديونج Friedjung لها صلة بموضوع ضم البوسنة والهرسك والتحالف الكرواتي- الصربي.

بدأت محاكمة زغرب في مارس ١٩٠٩ واستمرت لمدة ستة أشهر وقد قام الإدعاء فيها على القول بأن التحالف الكرواتي-الصربي كان أداة في يد الصرب دون تقديم أية أدلة قوية فضلا عن تزييف بعضها. ووجهت تهمة الخيانة لبعض أعضاء التحالف الكرواتي-الصربي، وكانوا من الصرب أساسا واستهدفت المحاكمة تدمير العلاقات التنظيمية للتحالف بإثارة كل عضو ضد الآخر وإيقاع الفرقة بين الجميع. وبعد إدانة المتهمين قالت صحيفة بودابست المجرية "بستر لويد Pester Lloyd" "أن المحاكمة كانت سياسية في كل شيء" (٢). ولكن وفي ١٩١٠ أصدر فرانز جوزيف امبراطور النمسا قرارا بالعفو عن المسجونين.

أما محاكمة فريديونج فكانت أكثر صرامة لأنها كانت تستهدف تقديم تبرير للحرب ضد الصرب عندما بدا أن الصرب لن تقبل ضم النمسا للبوسنة. لكن الهدف الحقيقي من المحاكمة كان تدمير التحالف الكرواتي-الصربي وبعض أعضائه الذين وجهت لهم جميعا تهمة خيانة حكومة الصرب. ومرة أخرى استخدمت النمسا التزوير وتزييف الأدلة التي تم صياغة بعضها بمعرفة وزير خارجية النمسا الكونت آهرنثال Aehrenthal وعندما اتضحت الأمور اسقطت الإدعاءات وتم تبرئة المتهمين. والخلاصة أن كلا المحاكمتين قدمت مادة هائلة وعظيمة لدعاية سلاف الجنوب التي تلقت اهتماما كبيرا من الصحافة الأوربية.

ويلاحظ أن محاكمة فريديونج استهدفت بشكل رئيسي شخص فرانو سوبيلو رئيس التحالف الكرواتي-الصربي ورغم عدم إدانته إلا أنه استقال من منصبه لحماية التحالف. وبناء على هذا تم انتخاب سفيتوزار بريبيكفيتش زعيم حزب الاستقلال الصربي رئيسا للتحالف. وبينما كان سوبيلو وهو كرواتي يقيم في دلماشيا ويعتقد أن كرواتيا يجب أن تقود وحدة اليوجوسلاف، كان بريشتفتش وهو صربي يقيم في كرواتيا يرى أن الصرب هي التي ينبغي أن تقوم بهذا الدور. ومعنى أن شخصية صربية أي بريشتفتش تقود التحالف كان مثالا آخر من نجاح محاولات التوفيق بين الشعبين السلافيين (الصرب والكروات)

منذ عام ١٩٠٣، فضلا عن أن بريشتفتش الصربي يمكن أن تستخدمه حكومة الصرب ذاتها ليكون همزة وصل لها تأثيرها.

وبصرف النظر عن أهداف التحالف فلا بد أن نعرف أن شعبية فكرة "اليوجوسلافية" وسط دائرة كبيرة من الناس واستمرار الأخطاء التي ارتكبها المسئولون المجريون والنمساويون من الشيوفونيين (المتعصبون قوميا) جعلت أغلبية الكروات عشية الحرب العالمية الأولى يتطلعون إلى الإصلاح في نطاق النمسا وليس تصفيتها وتكوين دولة سلاف الجنوب المتحدة مع الصرب، ومع ذلك ظلت مخاوف الكروات وترددهم قائمة. وهكذا تبنى "حزب العدالة الأصيل" الذي انشق في تسعينيات القرن التاسع عشر من حزب المحافظين فكرة إقامة "كرواتيا الكبرى" والتي تضم البوسنة والهرسك ذات حكم ذاتي في نطاق الإمبراطورية النمسا، وكانت فكرة معادية للصرب. أما حزب الفلاحين برئاسة ستيبان راديتش Stjepan Radic الذي أصبح أقوى حزب كرواتي بعد الحرب العالمية الأولى فكان يساند فقط وحدة سلاف الجنوب التابعين للمجر. وقد رحب الاشتراكيون الديموقراطيون بهذه الفكرة وكانوا يتطلعون إلى وحدة "قومية-ثقافية" بين سلاف الجنوب بدون الانفصال عن النمسا. يضاف إلى هذا أن برنامج "إقامة الثلاثية Trialism" أي دخول سلاف الجنوب في وحدة سياسية بوضع متكافيء مع كرواتيا والصرب كان يحظى بإعجاب واسع، وهو البرنامج الذي ارتبط باسم وريث العرش فرانز فرديناند رغم أنه لم يكن يؤيده في الحقيقة. ويلاحظ أن برنامج معظم الأحزاب الكرواتية كانت تعبر بطريقة أو بأخرى عن خشيتها من الاختلافات الدينية مع الصرب.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وحلول القرن العشرين حل عنصر آخر في سياسات كرواتيا، ذلك أن الكروات حتى ذلك الحين كانوا يستخدمون وسائل قانونية وسلمية لتحقيق أهدافهم، إلى أن ظهرت مجموعة من شباب الطلاب كفرت بكل من أنصار التحالف الكرواتي-الصربي ومعارضيه وتمسكوا بالعنف سبيلا. وعلى هذا تمت محاولتين في ١٩١٢ لاغتيال محافظ كرواتيا سلافكو كافاي Slavko Cavaj ، ومحاولتان أخرتان في ١٩١٣، ١٩١٤ لاغتيال خليفته إيفو سكرليش Ivo Skerlecz.

ورغم أننا نركز في هذا العرض بصفة أساسية على الوقائع التي حدثت في كرواتيا-سلافونيا، إلا أنه يتعين متابعة التطورات التي وقعت في سلوفينيا. ففي وسط سلاف الجنوب ظل السلوفينيون أكثر ولاء لمملكة المجر، وكان الحزب الإكليريكي Clerical Party أقوى أحزابهم يساند فكرة الثلاثية (ترياليزم) وليس فكرة اليوجوسلافية، كما أن جناحي الحزب الليبرالي السلوفيني كانا مهتمان بالحصول على حقوق أكثر في الحكم الذاتي لسلوفينيا في إطار الإمبراطورية النمسوية-المجرية وليس على حسابها، وكذا

الاشتراكيون الديموقراطيون الذين كانوا يركزون أكثر على الحكومة الذاتية القومية في الشؤون الثقافية وليس بالانفصال عن مملكة المجر. وفي هذا السياق لم يكن هناك بين السلوفينيين من يعتقد أن قضية القومية السلوفينية لا يمكن أن تحل إلا في إطار دولة كبرى لسلاف الجنوب إلا بعض الطلاب أعضاء مجموعة النهضة Preporod التي تكونت أثناء حروب البلقان. وهذا يعني أن "اليوجوسلافية" لم تكن تمثل قوة حيوية بين السلوفينيين قبل عام ١٩١٤.

على أن رد الفعل في مملكة الصرب تجاه فكرة "اليوجوسلافية" مع كل الاعتبارات كان أقل تعاطفا مما كان لدى سلاف مملكة النمسا والمجر. والحقيقة أن بيتر إلى حد ما كان قد أصبح رمزا لوحدة سلاف الجنوب وكانت بياناته مثار إعجاب لكثير من الطلاب الصربيين والمثقفين في المجر وفي النمسا على السواء وكان المسئولون في المملكة يخشونها. غير أن القوى السياسية المسيطرة في الصرب من ضباط الجيش والسياسيين لم تكن معنية كثيرا بمصير السلوفينيين والكروات وإنما كانت مهتمة أكثر وعلى مدى قرن من الزمان بتكوين دولة الصرب الكبرى التي تشتمل على أراضي يعتبرونها صربية تاريخيا وعرقيا. على أن الصربيين تحت حكم النمسا من المدنيين المسئولين والعسكريين وخاصة في البوسنة والهرسك كانوا يعترضون على مصالح تلك القوى السياسية وتوجهاتها بطبيعة الحال. لكن هذين الفريقين كانا غير متفقين في الوسائل التي تستخدم في مواجهة تلك المواقف رغم تشابه مواقف كل منهما فالسياسيون كانوا واقعيين وحذرين وكانوا يدركون بأعينهم مخاطر سياسية خارجية توسعية طائشة ومتهورة. وعلى النقيض منهم كان العسكريون وبدعم ملحوظ من رجال الدين الأرثوذكس كانوا يرغبون بالمخاطرة بالحرب ضد الدولة العثمانية أو امبراطورية النمسا والمجر من أجل الأهداف القومية. ومن المفهوم أن الحكومة كانت ترغب في تقرير سياسة الدولة، لكن الملك بيتر كان يراوغ، وكان المأزق أن الجيش الذي أتى به إلى الحكم في ١٩٠٣ كان لا يزال يحتفظ بأفكار الحكم الذاتي. وعلى هذا واجه بيتر طوال العشر سنوات السابقة على ١٩١٤ ضغوطا من السياسيين ومن الجيش في الصرب الذي كان لكل منهما خططه الخاصة بالنسبة لمستقبل البلاد.

غير أن ضم النمسا للبوسنة والهرسك في ١٩٠٩ كان ضربة قاصمة للجميع فحكومة الصرب اعترفت بأن عليها التخلي عن القضية بل لقد كبحت نشاط منظمة "نارودنا أودبرانا" التي كانت تجمعا مدنيا وليس عسكريا. لكن الجيش لم يفهم موقف الحكومة هذا وشعر أن الدولة في أحسن الحالات تقودها شخصيات ضعيفة أو مجموعة من الخونة في أسوأ التقديرات. ولهذا قرر بعض ضباط الجيش الاستعداد لمواجهة أية أزمات دولية

واستغلالها لاستقدام صرب الدولة العثمانية والنمسا إلى اراضي الصرب وذلك لمواجهه ما بدا أنه خطر يهدد أمتهم.

وفي ١٩١١ تكونت في الصرب جمعية سرية باسم "الوحدة أو الموت" Ujedinjenje ili Smrt وكانت تعرف أيضا باسم "اليد السوداء" Crana Ruka بزعامة الكولونيل دراجوتين ديمتريفتش Dragutin Dimitrijevic ، وبسيودونيم آبيس Pseudonym Apis . وكان ديمتريفتش وهو أحد المتآمرين في اغتيالات ١٩٠٣ رجلا شديد الوطنية ومشهورا، لكنه لم يكن يثق في أن يضع مصير الصرب في يد الحكام المدنيين. ومن ثم كانت نواة مجموعته من ضباط الجيش، وبعض ممن فتنتهم مظاهر التآمر أو الذين تبنوا بشدة برنامج "الرابطة الصربية". ولقد قامت جمعية اليد السوداء بالتأكيد على غرضها في المادة الأولى من لائحة نظامها الأساسي حيث نصت على أن غرضها "تحقيق النموذج المثالي لوحدة الصرب"، ونصت المادة الثانية على أن بلوغ هذا الهدف يكون من خلال "العمل الثوري أكثر من الثقافي وعليه أن يبقى سرا عن عامة الناس" (٣). وفي عام ١٩١٣ أصبح ديمتريفتش رئيس المخابرات الصربية وهو منصب له أهمية كبرى، وكان للجيش شبكة من العملاء وسط صربيي الدولة العثمانية والنمسا، وبواسطتهم كان ديمتريفتش يعمل من أجل توحيد الصرب وليس سلاف الجنوب.

ومن المفارقات أن مهمة السيطرة على الجيش في الصرب كانت من اختصاص الحكومة التي كان يرأسها نيقولا باشيك Pasic والذي كان في الوقت نفسه زعيم الحزب الصربي الراديكالي، وكان يدرك حدود قوة بلاده باعتباره سياسيا متشددا على درجة واضحة من الوعي والفهم، واكتسب خبرات كثيرة أثناء إداراته للعلاقات مع النمسا وخلال جهوده الدبلوماسية أثناء حروب البلقان. وكان عليه أن يأخذ بأحد طريقين: إما أن تركز الصرب على إقامة "الصرب الكبرى"، وإما أن تسعى لإقامة دولة موحدة لسلاف الجنوب. ولا شك أن فكرة "الصرب الكبرى" كانت تلقى تأييدا غامرا من الصربيين بكل فئاتهم: السياسيون، والمهنيون، والعسكريون، ورجال الدين، والفلاحون، ومعظم الطلاب والمثقفين وكان هو نفسه متمسكا بها. وبينما كانت القومية الصربية جزء من تقاليد الماضي كانت اليوجوسلافية في أحسن الأحوال تصور غامض ومبهم فضلا عن أنه لم يكن بإمكان باشيك أن يتجاهل طموحات الجيش الذي زادت قوته ومكانته بسبب دوره السياسي في ١٩٠٣ وانتصاراته في حروب البلقان ١٩١٢-١٩١٣، وقد يتحدى الحكومة في بعض المسائل بشكل مؤثر.

وفي الوقت نفسه اعترف باشيك بأنه لا يستطيع مجافاة أنصار فكرة "اليوجوسلافية"، إذ كان يتوقع استمرار حالة العداء والخصومة مع امبراطورية النمسا والمجر في المستقبل

لأن الأراضي التي تطالب بها حكومته لا تزال في يد النمسا. وعلى هذا فإن أي فرد يمكنه تقديم المساعدة لتحقيق أغراض الصرب ينبغي تشجيعه بوضوح. وهكذا احتفظت حكومة الصرب سرا بعلاقاتها ليس فقط مع الصربيين في الأراضي الأخرى ولكن أيضا مع أنصار فكرة اليوجوسلافية في البوسنة والهرسك وفويفودينا وكرواتيا والبلاد التي تضم نسبة كبيرة من الصربيين. ولعل أبرز دليل على حدود اهتمامات باشيك باليوجوسلافية قلة اهتمامه بالسلوفينيين الذين نظر إليهم باعتبارهم أعضاء أساسيين في حركة اليوجوسلافية ويحتاجون الصرب أكثر من احتياج الصرب إليهم.

وبحلول عام ١٩١٤ كسبت اليوجوسلافية أنصارا متشددين في كل بلاد سلاف الجنوب، إلا أنها كانت من حيث المبدأ مجرد تصور كرواتيا وينقصها مساندة جماهيرية كبيرة من الصربيين والسلوفينيين وحتى في كرواتيا ذاتها لأن التحالف الكرواتي-الصربي لم يكن يمثل أغلبية سكان البلاد، ذلك أن سكان امبراطورية النمسا والمجر كانوا يفضلون أفكارا تدعو إلى توحيد سلاف الجنوب ضمن الحدود السياسية القائمة. وفي الصرب أيضا كما رأينا، كان هناك اتفاق قوي حول أن هدف الصرب في المستقبل ينبغي أن يكون إقامة الصرب القوية التي تضم كل أراضي الصرب حيثما كانت(٤).

سراييفو

تتلخص الأسباب المباشرة للحرب العالمية الأولى في الموقف المعقد الذي نشأ من قوة حركة القومية الصربية، ومن ضم النمسا للبوسنة والهرسك، ومن المشكلات التي سببتها حركة "اليوجوسلافية" للإمبراطورية النمساوية-المجرية. كما أن الحادثة التي أدت إلى وقوع الحرب معروفة أيضا، ففي ٢٨ يونية ١٩١٤ كان الأرشيدوق فرانز فرديناند ولي عهد النمسا في سراييفو بعد أن حضر مناورات عسكرية في البوسنة وكان يوم الزيارة المحدد اختيارا سيئا فقد كان يصادف ذكرى معركة كوسوفو وهي العيد القومي للصرب، ولم تكن الإجراءات الأمنية قوية إذ كانت فرقة الحراسة مكونة من ستة من شباب البوسنة فقط ومسلحين بمسدسات وقنابل ويقفون على جانبي الطريق المقرر أن يمر فيه موكب الأرشيدوق. وألقيت على الموكب أول قنبلة فلم تصبه إذ تدحرجت على السيارة ثم انفجرت وجرحت بعض المرافقين. وترتب على هذا تغيير طريق الموكب غير أن سائق السيارة الذي لم يعلم بتغيير خط السير اضطر للوقوف عند نقطة معينة وحرك السيارة للخلف ثم تقدم ناحية تقاطع الطريق، وفي تلك اللحظة كان جفريلو برنسيب Gavrilo Princip أحد المتآمرين يقف على ناصية الطريق فقفز على السيارة وأطلق الرصاص على الأرشيدوق

وعلى الجنرال بوتيوريك Potiorek قائد جيش البوسنة فقتل الأرشيدوق وزوجته ونجا الجنرال.

كان عمر المتآمرين عدا واحد أقل من واحد وعشرين سنة ويعيشون في أفقر أحياء البلقان ومن ثوار البوسنة الرومانسيين، فمثلا كان جفريلو برنسيب في الرابعة عشر من عمره عندما ضمت النمسا البوسنة، وخلال السنوات التالية انغمس هو وزملاؤه في العمل السري. وقد انهمكوا في قراءة أدب الثورة المعاصر لكل من شيرنشفسكي Chernyshevsky ، وباكونين Bakunin ، ودوستويفسكي، وجوركي، وللكتاب الغربيين مثل إبسن، ووايلد، وبوى Poe ، ودوماس. وقد أعجبوا بشكل خاص بنشاط بوجدان زارايتش Bogdan Zarajic وهو شاب بوسنوي انتحر في عام ١٩١٠ بعد محاولة فاشلة لاغتيال أحد المسئولين. وكان هدف المتآمرين التخلص من فرانز فرديناند الذي كان في رأيهم عقبة رئيسية أمام وحدة البوسنة والهرسك مع الصرب. وكانوا يخشون أن برنامج "الثلاثية" الذين انضموا إليه عن طريق الخطأ مع الأرشيدوق قد يتم تنفيذه وتصبح البوسنة والهرسك جزء متكاملا من إمبراطورية النمسا بعد إعادة تنظيمها.

ويتعين علينا مراجعة ملمحين رئيسيين من ملامح واقعة الاغتيال أولهما مدى مسئولية حكومة الصرب، وثانيهما درجة المخاوف من نشاط حركة اليوجوسلافية التي دفعت النمسا إلى إعلان الحرب على الصرب. اما الإجابة على الملمح الأول فإنها معقدة، ذلك أنه لم يسمح للمؤرخين بالاطلاع على وثائق هذا الموضوع في أرشيف الصرب لكن هناك قبول لبعض استنتاجات عامة معينة. وأما بخصوص تواطؤ باشيك وديمتريفتش في النشاط المعادي للنمسا فأمر محسوم. ففي أواخر مايو أو أوائل يونية ١٩١٤ علم باشيك أن بعض شباب من البوسنة الذين يدرسون في بلجراد يخطون للقيام بعمل ما غير محدد ضد أرشيدوق النمسا أثناء زيارته لسراييفو، وقد تأكد من أن مسئولين صربيين ساعدوا هؤلاء الشباب في عبور الحدود إلى البوسنة بشكل غير قانوني. وبناء على هذه المعلومات حاولت حكومة الصرب تحذير سلطات النمسا في الخامس من يونية عبر ممثلها في فيينا، لكن المسئولين النمساويين لم يأخذوا التحذير مأخذ الجد لأنه لم يقدم بشكل مباشر وصريح. والخلاصة أن باشيك ورجال حكومته لم يكونوا على علم بخطط المتآمرين بالضبط كما أنهم لم يساعدوا بشكل مباشر في الأنشطة غير المشروعة.

ورغم إمكانية تبرئة حكومة الصرب من تهمة التورط المباشر، إلا أنه لا يمكن تبرئة الكولونيل ديمتريفتش رئيس المخابرات العسكرية، فقد كان له عملاء في البوسنة، وباعتباره زعيم جمعية اليد السوداء أيضا كان بإمكانه تجنيد الشباب الثائر والغاضب للقيام بعمل ما ضد النمسا. وعلى هذا فمن المؤكد إلى حد كبير أن الشباب شرعوا في حياكة

المؤامرة بأنفسهم وأن جمعية اليد السوداء قدمت لهم المساعدة حين طلبوها. ومهما يكن من أمر اختلاف التفسيرات وأيها يكون مقبولا فالحقيقة أن المتآمرين التقوا مع ديمتريفتش في بلجراد في مايو ١٩١٤ حيث زودهم بالمسدسات والقنابل من مستودعات الجيش، وأعد الترتيبات اللازمة لتهريبها إلى البوسنة. وعندما علمت اللجنة المركزية للجمعية بأمر اللقاء مع دميتريفتش أمرته بإيقاف تنفيذ الخطة لكن الأمر كان متأخرا جدا على التراجع.

على أن موضوع تورط الصرب أصبح يدور حول ما إذا كانت الحكومة مسئولة عن تحركات الضباط أم غير مسئولة، ذلك أن جمعية اليد السوداء آنذاك كانت عبارة عن دولة داخل الدولة، ولم يكن من الممكن السيطرة عليها حيث تحدت الحكومة في قضية مقدونيا (يونية ١٩١٤) وأرغمت الملك بيتر على التنازل عن العرش لابنه الأمير ألكسندر. كما أن رئيس المخابرات العسكرية مد العناصر التي قامت باغتيال الأرشيدوق بالأسلحة، فضلا عن أن مساعديه أعادوا المتآمرين إلى البوسنة بطريقة غير قانونية. ولكل هذه الملابسات كان لدى النمسا سبب كاف للقيام بعمل شديد تجاه الصرب.

أما الملمح الثاني في القضية الخاص برأي النمسا في مدى مخاطر فكرة اليوجوسلافية من حيث وحدة سلاف الجنوب على تكامل امبراطورية النمسا-المجر ودور الصرب في كل هذا وهو أمر كان محل مناقشة واسعة بين المسئولين النمساويين فيمكن الإجابة عليه بوضوح. فقد كانت هناك مدرستان في النمسا لمواجهة "اليوجوسلافية": واحدة يمثلها القائد العام للجيش كونارد فون هوتزندروف Conard von Hotzendorf والأخرى يمثلها فرانز فرديناند. وكان هوتزندورف يفضل استخدام القوة لقمع الحركة وحيث أنه كان يعتبر الصرب هي القوة الأعظم تهديدا للنمسا فقد كان يطالب باستمرار بعد عام ١٩٠٦ بشن حرب وقائية ضدها، إذ بدون مساندة صربية لا يمكن لحركة اليوجوسلافية أن تنجح وكان يفضل تقسيم الصرب بين النمسا وبلغاريا كحل مثالي. أما فرانز فرديناند الذي يؤيده الجيش أيضا فكان على العكس يفضل التوصل إلى تفاهم مع الشعوب السلافية والرومانيين ومنح مزيد من الحكم الذاتي للأعراق المختلفة في مواجهة المجريين الذين يمثلون ازعاجا كبيرا.

والواقع أن اغتيال الأرشيدوق فرض على النمسا وقد أصبحت مقتنعة بتورط الصرب في المؤامرة أن تختار أحد حلين لمواجهة الموقف : إما أن تدمر الصرب التي ظلت مركزا للنشاط المعادي لها منذ ١٩٠٣، وإما أن تنتظر التصفية البطيئة للصرب. وخلال شهر بين ٢٨ يونية-٢٨ يوليو ١٩١٤ كان موضوع اتخاذ إجراء ضد الصرب محل مناقشة، وكان من رأي وزير الخارجية الكونت ليوبولد فون بيرختولد Berchtold ،

ومعه هوتزندورف شن الحرب على الصرب، ومن ثم عملا على إقناع الامبراطور والكونت ستيفن تشيزا Tisza رئيس حكومة المجر، كما كان عليهما استشارة المانيا حليفة النمسا. وينبغي التأكيد على أن أحدا من هؤلاء الرجال لم يكن يتوقع أن ينتهي الخلاف إلى إشعال حرب أوربية عامة رغم أن الاحتمالات كانت تتوقع ذلك. وبينما كان فرانز جوزيف مقتنع بقبول حل قوي دون صعوبة كثيرة، كان تشيزا متمسك برأيه في إعلان الحرب بشرط عدم ضم الصرب إلى النمسا، والمجريون لم يكونوا يريدون مزيدا من العناصر السلافية. وأخيرا وبمقتضى اتفاقات داخلية وبمساندة المانيا أرسلت النمسا إنذارا إلى الصرب بمطالب معينة عليها تنفيذها خلال ٤٨ ساعة. كما ينبغي الإشارة إلى أنه لم تحدث محاولة للتفاهم مع روسيا صاحبة العلاقة القوية مع الصرب وكان هذا يعد مخالفة للتقاليد القديمة التي ظلت سائدة على مدى قرنين من الزمان من حيث المشورة بين ملوك أوربا.

لقد تمت صياغة إنذار النمسا بحيث ترفضه الصرب إذ كان يطالب بمنع المنشورات المعادية للنمسا، وطرد المعلمين والضباط المعادين للنمسا من وظائفهم، واشتراك مسئولين نمساويين في التحقيق في حادثة اغتيال ولي العهد، واعتقال من تورطوا في الحادث، ومطالب أخرى مشابهة من ذلك النوع. ولقد وافقت الصرب على كل المطالب فيما عدا إشراك مسئولين نمساويين في التحقيق. وكان استسلام الصرب للمطالب على ذلك النحو عدا مسألة التحقيق أراح الدبلوماسيين في أوربا فقد وصف امبراطور المانيا وليام الثاني رد الصرب بأنه "إنجاز زكي ورائع بالنسبة لمدة محددة بثمان وأربعين ساعة .. وهذا أكثر مما يتوقعه أي أحد .. ونجاح أخلاقي عظيم للنمسا.. وانه أسقط كل سبب للحرب .."[٥]. لكن النمسا لسوء الحظ لم تقيل وبادرت بإعلان الحرب لعدم استجابة الصرب لكل المطالب جملة وتفصيلا.

وفي مطلع أغسطس ١٩١٤ دخلت الحرب النمسا والمانيا ضد فرنسا وروسيا والصرب وإنجلترا، وبقيت إيطاليا ورومانيا على الحياد رغم عضويتهما في الحلف الثلاثي. ومرة أخرى وجدت القوى العظمى نفسها وكما حدث في حرب القرم تتجرجر إلى حرب بسبب مشكلات تتصل بالمسألة الشرقية وببروز الحركات القومية في البلقان. وعلى عكس ما حدث في حرب القرم انتهت الحرب العالمية الأولى بكوارث لكل المشاركين فيها فلم تقتصر الخسارة على دول البلقان فقط بل إن التداعيات السياسية انتهت بتصفية إمبراطورية النمسا-المجر والدولة العثمانية وكذا روسيا القيصرية والإمبراطورية

الألمانية. وقبل أن نستعرض خسائر الحرب في تلك الفترة يجدر بنا أن نناقش أولا تطـور ثقافة البلقان في الفصل التالي الذي يتضمن منجزات شعوب امبراطورية النمسـا والدولـة العثمانية.

الهوامش

(1) R.W. Seton-Watson, A History of Roumanians from Roman Times to the Completion of Unity (Cambridge: Cambridge University Press. 1934), p. 400.

(2) Henery Wickham Steed, Through Thirty Years, 1822-1922: A personal Narrative (New York: Doubleday & Page, 1924) Vol. 1, p. 307.

(3) Vladimir Dedijer, The Road to Sarajevo (New York: Sinorad Schuster, 1966) p. 374.

(٤) لما كان هذا الموضوع موضوعا جدليا يكون من الأفضل أن نقتبس وجهـة نظـر ثلاثـة علمـاء مشهورون فيما يتعلق بقبول فكرة اليوجوسلافية في بين سلاف الجنوب، فالأسـتاذ مايكـل بتـروفيتش بجامعة ويسكونسن كتب يقول "بينما كانت اليوجوسلافية محتضنة برعاية وحماس في الصـرب نفسـها وخاصة بين المثقفين كانت فكرة توحيد كل الصرب تلقى اهتمامـا عـاجلا فـي الصـرب أكثـر مـن "اليوجوسـلافية" (راجـع : Michael B. Petrovich, A History of Modern Serbia, 1804-1918 (New York: Harcourt, Brace Jovanovich, 1976), Vol. 2. p. 607 ويقول بوجدان كريزمان من جامعة زغرب "إنه عشية الحرب العالمية الأولى كانت الحركات السياسـية فـي كرواتيـا المعادية للنمسا أو التي تهدد وجود الإمبراطوريـة النمسـوية لـم تكـن كثيـرة". راجـع Bogdan Krizman, The Croatians in the HabsburgMonarchy in the Nineteenth Century, Austrian History Year Book, pt. 2 (1967), p. 144. أما الاستاذ فران زويتر من جامعة لوبليانا Ljubljan يقول معلقا "أنه عشية الحرب العالمية الأولى كانت الحركة المعادية للنمسا في مراحلها الأولى فـي المنـاطق السـلوفينية مـن الإمبراطوريـة"، راجـع Fran Zwitter, The Slovenes and the Habsburg Monarchy, pp. 182-183.

(5) Sidney Bradshaw Fay, The origins of the World War (New York: Macmillan, 1928), Vol. 2, p. 348.

التطورات الثقافية في البلقان

خلال القرن التاسع عشر حدثت تطورات في الحياة الثقافية لأهالي البلقان تواكبت بشكل وثيق مع الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد. فلقد عكست الكتب والفنون ونظم التعليم مع استثناءات قليلة القضايا الكبرى المحورية المتعلقة بإقامة الدولة القومية، والتوترات الاجتماعية التي نتجت عن مجمل التغيرات السياسية والاقتصادية، ولهذا ذكرنا في الصفحات السابقة أسماء أدباء وافتتاح جامعات ومكتبات وغير ذلك من مؤسسات. وعلى هذا يبدو من الصعوبة بمكان ان لم يكن مستحيلا أن نتحاشى تكرار بعض ما ذكرناه في الفصول السابقة في هذا الشأن. ولكننا في مناقشة الاتجاهات الثقافية في هذا الفصل سوف نلخص في الواقع أكثر من قرن من تاريخ البلقان (١٨٠٤-١٩٢٠). ورغم أننا سوف نركز بصفة أساسية على الأعمال الأدبية-الثقافية نظرا لأولويتها في حياة الناس هناك، إلا أننا سوف نقوم بالتعليق على واقع الفنون والعمارة والموسيقى ولو بشكل مختصر.

وبشكل عام يمكن متابعة التطورات الثقافية للبلقان على مستويين : الأول وقوامه الفلاحون في القرى التي تضم أغلب الناس والذين انضم إليهم طبقة عمال صناعة وليدة مع نهاية القرن التاسع عشر، والثاني قوامه الأقلية المتعلمة والمهتمة بالسياسة، وهم جماعة تتأرجح في تكوينها من قسيس القرية والمعلم في المدرسة إلى الإقطاعيين الرومانيين والتجار الفناريون (ذوي الأصول اليونانية). وعلى الرغم من أننا سوف نركز بصفة رئيسية على نشاط المستوى الثاني من المتعلمين، إلا أننا سوف نلاحظ أن المجموعتين اندمجتا معا بفعل الحركة القومية وبفعل ما قدمه الأدباء والمثقفون لتنمية الوعي عند الفلاحين بمشكلاتهم حيث حفظ لنا الفولكلور والشعر والفن الكثير من إسهامات الثقافة البلقانية الراقية.

تبدو أول ملامح الحياة الثقافية لشعوب البلقان في قوة التوجه القومي الذي كان يعني أساسا إقامة الدولة القومية المستقلة. وبمجرد تحقيق هذا الهدف في بعض المناطق واصل الكتاب والفنانون دعمهم النشط لدولتهم التي شرعت في توسيع حدودها وتقويتها. ورغم قيام هؤلاء الكتاب والفنانون بانتقاد التنظيم السياسي والاجتماعي للدولة، إلا أنهم ظلوا قوميين في تصوراتهم بشكل أساسي. وسرعان ما برز الجدل بينهم حول ما ينبغي أن

تتوجه له الدولة القومية في صياغة حياتها، وهل تأخذ بنموذج غرب أوربا أم تبقى أسيرة النماذج المحلية الصرفة وتعمل على تطويرها. وفي هذا الإطار لم يكن هناك مفر من انغماس الكتاب والفنانون في النشاط السياسي سواء باشتراكهم في عمليات التمرد والعصيان أو باعتبارهم معلمين في المدارس وموظفين في الدولة. ولقد ألهمت الجاذبية العاطفية للفكرة القومية وحوادث القرن الدرامية الفنانين في إنجاز ما يعبر عنها وإبداع ما يمكن قوله دعاية سياسية واجتماعية صريحة.

وفي مناقشتنا للأدب وهو الموضوع المحوري هنا فإننا سوف نقسم الموضوع إلى ثلاثة أقسام كل قسم يعكس الأحداث الرئيسية التي تم رصدها في السابق. فالقسم الأول سوف يتناول دور الأدب البلقاني أثناء الثورات وإقامة أول حكومات مستقلة ذات حكم ذاتي؛ والثاني يتناول السياسات الإدارية لتلك الحكومات في بداياتها المبكرة؛ والقسم الثالث يناقش الحركات التي حددت ملامح السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وسوف نلاحظ أن الانتقال من الرومانسية إلى الواقعية إلى التيارات التأثيرية الحديثة والرمزية ثم مرحلة الانحطاط والانحلال قبيل الحرب كانت تتوازى مع بعض التنوعات المحلية الفريدة لتيارات مشابهة في الحياة الثقافية العامة الأوربية حتى لقد أصبحت العلاقة بين ما هو محلي وما هو أوربي نقطة خلاف رئيسية.

والحقيقة أن التطور نحو الثقافة القومية الحديثة بدأ في القرن الثامن عشر أي ما قبل زمن موضوع هذا الكتاب. وكان جميع أهالي البلقان قد دخلوا عصر القومية الحديثة بقاعدتين عظميتين: أولهما ثقافة ريفية تمثل القاسم المشترك بين البلقانيين بصرف النظر عن تعدد الأماكن وتعدد الخصوصيات المحلية الفردية، وأغلبية أرثوذكسية لها آدابها وموسيقاها وقديسيها وشهداؤها وخصائص الفن والعمارة البيزنطية، وأقلية كاثوليكية تحتفظ بعلاقات مع الكنيسة الأم (روما) مثل التي يحتفظ بها الأرثوذكس لكنائسهم، فضلا عن أن بعض قوميات البلقان كانت لها ثقافة علمانية راسخة فهناك على سبيل المثال أعمال أدبية عظيمة لكتاب يونانيين وخاصة في كريت وجزر أيونيا ونقيضهم من الكروات في دلماشيا على وجه الخصوص كتبوها خلال الحكم العثماني.

ونظرا للأمية التي كانت سائدة في بلاد البلقان وندرة المطابع في الإمبراطورية العثمانية فقد تركزت الحياة الثقافية لأغلبية الشعوب في فنون الفولكلور عميقة الجذور، وفي ألوان الثقافة الشفهية. وهذا الموروث الثقافي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة ألوان: أولها الشعر الذي تناول أصحابه الطبيعة والعواطف ومشكلات الفلاحين الناتجة عن الحياة اليومية والحب والزواج والموت؛ واللون الثاني الروايات والقصص الشعبي بما فيها القصص التي تدور حول الأبطال الشعبيين من الكلفتيين Klephts ، والهايدوكيين

Haidoks ؛ والثالث شعر الملاحم الذي يصور الأحداث التاريخية والذي أنشده منشدون محترفون في الغالب بمصاحبة آلات موسيقية بسيطة مثل آلة الجوزلا Gusla ذات الوتر الواحد، وهي أشعار وأغاني استمر نظمها لتسجيل الأحداث الكبرى خلال القرن التاسع عشر لكن سرعان ما كانت تنكمش بشكل متكرر وملحوظ حسب ثقل الأحداث ووزنها.

ومن المعروف أن شعر الملاحم يشكل مغزى مهما بالنسبة للحركات القومية وكانت الأغاني الأكريتية Acritic اليونانية من بواكير هذا الشعر التي تناولت الأعمال البطولية للمحاربين على حدود بيزنطة ضد العرب في القرن العاشر وأشهر هؤلاء الشعراء ديوجينيس آكريتاس Diogenes Akritas ، كما كان سقوط القسطنطينية في يد العثمانيين ١٤٥٣ موضوعا لرواية شعرية عند اليونانيين. على أن أعظم الأغاني ذات المغزى بالنسبة لسلاف الجنوب ما يتعلق بمعركة كوسوفو التي ترمز إلى سحق مسيحيي دويلات المنطقة في العصور الوسطى بمعرفة الإمبراطورية الإسلامية العثمانية. ومن خلالها وجد الصربيون بطلهم في الأمير ماركو كاراليفتش Marko Kralijevic ، ووجد البلغار بطلهم في كرالي ماركو Krali . أما السلاف الكاثوليك فكانت لديهم أشعار مشابهة تختص بتصوير الصراع مع القوات العثمانية ابتداء من القرن الخامس عشر. وأما أغاني المسلمين الألبان فتتعلق بالصراع مع المسيحيين السلاف. ولقد ركزت تلك الملاحم على تصوير أنشطة البطل الفرد وحياة المحارب الحرة في القرن التاسع عشر، واحتلت الملامح القومية مركز الصدارة في الموقف ومن هنا أصبحت معركة كوسوفو لا تشير إلى أعمال البطولات الفردية أو المسيحية بل تشير إلى مصير الأمة الصربية.

وقد لعب هذا الأدب الشعبي الفلاحي الشفهي دورا نشطا في الإحياء القومي، وفي تطور الآداب الحديثة فيما بعد. وجاء التحمس لجمع مقطوعات هذا الأدب من أغاني وملاحم وأشعار ودراستها من أوربا وخاصة من ألمانيا. كما وجدت المدرسة الرومانسية فيها أفضل مصدر للتعبير عن "الروح الشعبية". وكانت تلك الملاحم مثار اهتمام كتاب من مختلف البلاد أقدموا على ترجمتها وفي مقدمتهم جوته، وبوشكين، وميكيفيكز Mickiewicz ، وسكوت Scott. كما اهتم الباحثون البلقان بهذا التراث وجعلوه جزء من حركة الإحياء القومي.

ويلاحظ ان كل قوميات البلقان أظهرت ملامح مشتركة معينة خلال الفترة الأولى من تطور الأدب العلماني. والحقيقة أن كثيرا من ملامح الرومانسية الأوربية كانت تتناسب تماما مع روح الجهود الأولى للبلقانيين في التحرر مثل التركيز على التاريخ، وعلى القيم الأساسية للفلاحين، وعلى العواطف الحميمة وروح الخيال. وكان الاهتمام بالتاريخ له جاذبية خاصة حيث يتسنى لكل شعوب البلقان عن طريقه أن تنظر إلى الوراء وتستعيد

عهدا بطوليا عظيما عندما كانوا أحرارا لا يخضعون لسيطرة أجنبية. ولم تكن عملية إحياء الماضي بالنسبة للباحثين البلقان مجرد مجالا للبحث الأكاديمي، بل لقد نظر إليها باعتبارها وسيلة تعليمية لتنوير أمة وإخبارها بأهميتها في التاريخ، وزرع الكبرياء في نفوس أبنائها بمنجزاتهم السابقة كدافع للعمل السياسي، كما كان الاهتمام باللغة و"نقاوتها" و "قوميتها" له أهداف مشابهة أيضا. وفي معظم الحالات كان هذا النشاط الثقافي يتعارض مع الكنيسة ومع التعليم الديني الذي كان يتم عادة بلغة غير متداولة بين الناس في حياتهم اليومية. وهكذا كان نهوض التعليم العلماني أو المدني يعني قطيعة حادة مع الماضي الديني أو الكنسي للناس.

لقد سبق أن استعرضنا وضع اليونانيين المتفوق بين شعوب البلقان الأرثوذكس في القرن الثامن عشر ويتلخص في أنهم لم يكونوا يتمتعون بقوة سياسية من خلال الكنيسة، أو من خلال وضعية الفناريين في الإدارة العثمانية فقط، بل لقد كانوا على اتصال وثيق بالتطورات الأوربية العامة عن طريق مشروعاتهم التجارية الناجحة هناك. ولقد ساعدتهم مراكز نفوذهم في استانبول وبوخارست وياصي Jassy وكذا تجمعاتهم الكبيرة في فيينا وباريس والمدن الغربية الأخرى على أن يكونوا أول من يقوم بإحياء الثقافة القومية. ونظرا للأوضاع القائمة في الإمبراطورية العثمانية فقد أصبحت فيينا مركزا لأول نشاطات اليونانيين للإحياء القومي فسرعان ما ظهرت الكتب والدوريات اليونانية في فيينا بعد عام ١٧٨٣ بعد أن سمح الإمبراطور جوزيف الثاني بطبع المؤلفات اليونانية باليونانية. كما كانت باريس وجزر ايونيا مهمة جدا للحركة الجديدة.

على أن أعظم شخصيتين يونانيتين في فترة الإحياء القومي هما ريجاس فيرايوس Rhigas Pheraios ، وآدمانتيوس كورايس Adamantios Koraes ، ولو أن أعمال كورايس تحظى بأهمية كبرى وذات مغزى كبير بالنسبة للتأليف والكتابة فيما بعد. فلقد ركز على التربية السياسية حيث كان يعتقد أنه ينبغي تعليم الشعب اليوناني من خلال التعرف على الدراسات الكلاسيكية ومن هنا انصب جهده الكبير نحو إخراج طبعات جديدة للمؤلفات الكلاسيكية القديمة مع كتابة مقدمات طويلة لكل منها بقلمه. وكان مشروعه الرئيسي بين عامي ١٨٠٥-١٨٢٦ تكوين مكتبة من سبعة عشر مجلدا للآداب اليونانية من النصوص الكلاسيكية. وعلى هذا كان لنشاطه تأثيرا ضخما على مستقبل تطور الأدب اليوناني .. فمن خلال مجهود قومي "لتنقية" اللغة اليونانية من الكلمات ذات الأصل البندقي أو السلافي أو التركي في الحديث والكتابة، وإعادة استخدام كلمات كثيرة كلاسيكية هجرت من قديم، ابتكر شكلا جديدا أسماه "اللغة النقية" Katharevousa (كاثيرفوزا) لكي تحل

محل اليونانية الشعبية الموروثة عن اليونانية البيزنطية. وهكذا أصبحت الكاثيرفوزا اللغة الرسمية لدولة اليونان المستقلة رغم الحقيقة القائلة بأن معظم الكتاب الذين كتبوا بعد ذلك لم يستخدموها.

وأما في بلاد رومانيا (ولاشيا ومولدافيا) فقد جاءت دوافع التغير الثقافي من جهتين فمن المعروف أن تلك البلاد كانت منفتحة أكثر على الأفكار الخارجية بعد أن ابتعدت عن الحكم العثماني المباشر الأمر الذي لم يكن متاحا لجيرانها الذين كانوا لا يزالون تحت السيطرة العثمانية. وكانت تلك البلاد من خلال الكنيسة الأرثوذكسية واقعة تحت تأثير سلافي قوي حيث كانت لغة أهلها تكتب بالسيريلية Cyrillic، وكان حكم الفناريين في القرن الثامن عشر يمثل عنصرا أجنبيا في عملية التغيير الثقافي وكانت له تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية. فمن الملاحظ أن الأمراء الأجانب الذين حكموا اليونان جلبوا معهم الثقافة الغربية جنبا إلى جنب الثقافة اليونانية، وكانت المؤسسات التعليمية الفنارية في بوخارست وياصي تعلم التلاميذ الرياضيات والعلوم. ومن خلال تلك الدوائر اليونانية ذاعت أفكار التنوير بين الإقطاعيين الرومانيين (البويار) حيث تم تقديم الأعمال الأدبية الأوربية الكلاسيكية بما فيها أعمال موليير، وكورنيه، وشيلر، وشكسبير بالرؤية اليونانية.

وأما الطريق الثاني في التغيير الثقافي فقد جاء من ترانسلفانيا وكان يمثل مغزى كبيرا بالنسبة للحركة القومية. وقد سبق أن عرضنا لنشاطات المدرسة الترانسلفانية الممثلة في كل من جورج شينكاي، وبيتر مايور، وصمويل كلاين (ميشو Micu). وكانت أهم الجهود التي قاموا بها قاطبة تأصيل تاريخ الرومانيين في سلسلة متصلة الحلقات إلى الرومان الأوائل. كما كان لمؤلفاتهم عن قواعد اللغة والتاريخ تأثيرا كبيرا على شعب الإمارتين. ولقد انتقلت مؤثرات المدرسة الترانسلفانية إلى الإمارتين عبر سكان كارباثيا Carpathia بواسطة جهود رجلين عظيمين في العقد الثاني من القرن التاسع عشر وهما جورج لازار Lazar في بوخارست، وجورج آساشي Asachi في ياصي. ومن الملاحظ أن إيديولوجيا أتباع هذه المدرسة تضمنت شكل لغة الكتابة فقد كانوا يرغبون شأن نظرائهم اليونانيين في التأكيد على الطبيعة القديمة للغة حديثهم ومن ثم جهودهم لإسقاط الكلمات غير اللاتينية الأصل كلما أمكن من لغة الأدب والكتابة.

وكان من شأن هذا التوجه تقوية روابط الرومانيين بالبلاد اللاتينية مثل فرنسا وإيطاليا. وأكثر الأعمال تأثيرا في هذا الخصوص ما قام به إيون إلياد رادوليشكو Ion Eliade Radulescu فهو المنظم الأساسي لجمعيتين ثقافيتين وهما الجمعية الأدبية ١٨٢٦، والجمعية الموسيقية الأوركسترالية في ١٨٣٣. ولم يكن إلياد مؤلف غزير الإنتاج بل كان

مسئولا عن ترجمة ونشر كثير من الأعمال الفرنسية ومن ثم كان من الطبيعي أن تتغلغل المفاهيم السياسية الفرنسية في ثقافة الرومانيين عبر تلك الأعمال. وعلى هذا وبعد عام ١٨٢١ عندما أخذ الضعف يدب في قوة اليونانيين مع بداية انتفاضتهم ضد الحكم العثماني أخذت الثقافة الفرنسية تهيمن على الرومانيين.

ورغم أن الجيل الذي تزعم الثورة في عام ١٨٤٨ كانت ثقافته فرنسية والطابع الفرنسي في الحياة كان هو الغالب كما رأينا، إلا أن بعض القيادات الشابة كانت لديها فرصة للتجول هنا وهناك وخاصة في المدن الجرمانية والإيطالية وبلاد إمبراطورية النمسا والمجر فأصبحوا على دراية بالتطورات الثقافية المحيطة. وتأثروا بالحياة في عصر الرومانسية القومية التي أظهرت البطولة وروح الحماس، وجدنا أن أولئك الشباب يعولون كثيرا على الجهود الأدبية في بلورة الشخصية الرومانية المستقلة. ومن هؤلاء كان نيقولا بالسيشكو Balcescu ، ومايكل كوجالنيشينو Kogalniceanu اللذان كان لهما تأثيرا واضحا على الكتابة الأدبية الرومانية في المستقبل. وقد اشتهر بالسيشكو بعمله "مايكل الشجاع" عن البطل القومي، واشتهر كوجالينشينو بما نشره من مخطوطات العصور الوسطى. وكان أشهر شعراء تلك الفترة فازيليه ألكساندري Vasile Alecsandri الذي طبقت شهرته آفاق القرن التاسع عشر. وإلى تلك الفترة تنتمي كل الأعمال التاريخية الرومانسية التي كتبها قسطنطين نجروزي Negruzzi وأشعار يانشو فكريشكو Iancu Vacarescu وأخوته، وأيضا كتابات ديمتري بولينتينيانو Bolintineanu ، وجريجوري ألكسندريشكو Alexandrescu .

ولقد مرت بلاد سلاف الجنوب بتطورات مشابهة حيث اجتهد أهلها في البحث عن تاريخ الأمجاد الماضية وتكوين لغة قومية للكتابة. والحاصل أنه بسبب أوضاع باشوية بلجراد جاء إحياء الصربية في أواخر القرن السابع عشرمن ناحية الصربيين في فويفودينا، حيث طبعت أول جريدة صربية داخل الإمبراطورية النمساوية في تسعينيات القرن الثامن عشر مثلما ما فعل اليونانيون، وما أن حل القرن التاسع عشر حتى كان لصرب الإمبراطورية مؤسساتهم الخاصة في التعليم والمكتبات ودور النشر، وكان الطلاب الصربيون يتلقون نمط التعليم العام الذي كان سائدا آنذاك. على أن الصربيين كانوا يواجهون مشكلة اللغة أيضا ذلك أن الكنيسة الصربية الأرثوذكسية في سرمسكي كارلوفيتش كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بروسيا ومن ثم كان طلاب اللاهوت يذهبون إلى

كييف Kiev للتعلم. ولم تكن لغة التعليم هناك صربية أو سلافية كنسية، بل كانت روسية-سلافية ذات نسبة غالبة من الكلمات الروسية.

على أن لغة الكتابة التي اصطنعها أولئك الرواد واجهت منافسة مضادة من أشهر كاتبين صربيين آنذاك كتبا مؤلفاتهما بلهجة الحديث العادي بين الناس أولهما دوزيتيه اوبرادوفيتش Dositej Obradovic ، والثاني فوك كاراديتش Vuk Karadzic الذي كان أكثر علماء القرن تأثيرا بالنسبة لتنمية لغة كتابة صربية-كرواتية مستقلة. ومن خلال عمله مع اوبرادوفيتش في فيينا وبلجراد انشغل في عدة أنشطة عريضة تتعلق بالمصالح القومية شملت نشر كتب في الأجرومية وقاموس ومجموعات أغاني فولكلورية فضلا عن دواوين الشعر. ومن خلال جهوده المتعددة أصبحت ملاحم كوسوفو وأغاني الهايدوكيين القدامى جزء من أدبيات الحركة القومية.

وأما الكتاب الكروات فقد واجهوا شأن الصربيين مشكلة اختيار لغة للكتابة بين لهجتين فحتى مطلع القرن التاسع عشر كانت اللاتينية ما تزال تستخدم كوسيلة تفاهم واتصال مع المجريين. كما ظهرت أعمال أدبية قومية في دوبروفنيك ثم في زغرب كتبت باللهجة السائدة في كل من المدينتين. ثم حدث الاختيار النهائي للغة الكتابة بتأثير الحركة الإليرية كما رأينا بفضل ليوديفيت جاي Ljudevit Gaj الذي اعتنق أفكار العالم التشيكي يان كولار Jan Kollar التي تقول بأن السلافيين في الأصل شعب واحد يتكلمون أربع لهجات (روسية، وتشيكية، وبولندية، وإليرية). ومن هنا فقد فضل الكتابة باللهجة الاستوكافية التي اختارها كارادزيتش أيضا.

وأما المثقفون السلوفينيون فقد واجهوا مشكلات أكثر تعقيدا في اتخاذ لغة للكتابة فقد كانت للجرمانية جاذبية قوية لديهم، وجاءت الحركة الإليرية لتضيف تعقيدات للمشكلة حيث اختلط أمر مميزات اتخاذ الصرب والكروات لغة كتابة واحدة بقضية الوعي بالقومية السلوفينية. وفي هذا الخصوص أقدم كاتبان من سلوفينيا على كتابة أدب سلوفيني بالألمانية وهما انطون لينهارت Linhart في كتابه "تاريخ كارنثيا" Carinthia ، والشاعر فالنتين فودنك Vodnik. وفي ١٨٣٠ صدرت جريدة "نحلة كارنيثيا" Kvanjska Cbelica واستمرت حتى ١٨٣٤ ورغم قصر فترة صدورها إلا أنها نشرت أشعار فرانس بريزرن Presern أعظم شعراء سلوفينيا قاطبة، والذي كان في حياته الخاصة متشائما وعمله الرئيسي "سوناتا الغضب" Sonetni Venec تروي قصة حب فاشلة كان لها تفسيرات

قومية. وكان يليه في الأهمية فران ليفستيك Fran Levstik وكان شاعرا وكاتبا ونشطا في حركة القومية السلوفينية.

وبسبب خضوع البلغاريين للحكم العثماني سياسيا وسيطرة الكنيسة اليونانية عليهم تخلفت الأبجدية البلغارية عن النمو بالقياس إلي البلاد المجاورة. ولكن وفي مطلع القرن التاسع عشر وخاصة بعد الثورة التي أطاحت بالنفوذ اليوناني حدثت حالة من الانتعاش للبلغاريين اقتصاديا وثقافيا عرفت بـ "الرينيسانس البلغاري" اتجهت أول ما اتجهت إلى التاريخ واللغة شأن ما حدث في أمم أخرى. وفي هذا الخصوص تأتي أهمية جهود كل من الأب بايزيي Paisii والأب صوفروني Sofronii أسقف فراتزا Vratsa، وفاسيل أبريلوف Vasil Aprilov في مجال التعليم، وكذلك الكتاب المدرسي "الصياد الأول" الذي أصدره الدكتور بيتر بيرون Beron في ١٨٢٤ مزودا بكثير من الصور، وكتاب "الأجرومية" الذي أصدره نيوفيت ريليسكي Neofit Rilski في عام ١٨٣٥. ورغم أن أول جريدة بلغارية بعنوان "الصقر البلغاري" Bulgarski Orel صدرت في ليبزج Leipzig عام ١٨٤٦، إلا أن الجريدة الأشهر كانت "الهيرالد القسطنطينية" Tsarigradski Vestnik التي صدرت في استانبول بين عامي ١٨٤٨-١٨٦٢.

ونظرا للظروف السياسية للبلغاريين كما رأينا نشأت المراكز الثقافية البلغارية الأولى أول ما نشأت خارج أراضي بلغاريا. ثم استقرت لغة الكتابة عندما تم الاتفاق على تبني لهجة أهالي شرق بلغاريا التي كتب بها الشاعر الكبير نايدين جيروف Naiden Gerov وكانت قصيدته الرئيسية "اشتايان و رادا" Staian and Rada قد نشرت في أوديسا عام ١٨٤٢ التي أصبح يؤرخ بها للأدب البلغاري الحديث منذ منتصف القرن التاسع عشر. ومن بين أشهر الكتاب الأوائل بتكو سلافيكوف Petko Slaveikov الشاعر والصحافي الهائل والذي كان يفضل تحقيق استقلال بلغاريا عن طريق التطور الطبيعي وليس عن طريق الثورة.

وعلى النقيض من تفضيل سلافيكوف للتطور الطبيعي كان هناك ثلاثة أدباء يفضلون طريق الثورة سبقت الإشارة إليهم وهم جورج راكوفسكي، وليوبن كارافيلوف Liuben Karavelov ، وخريستو بوتيف Botev وقد انغمسوا بعمق في النشاط السياسي والعمل الثوري ووضعوا موهبتهم الأدبية في خدمة الفكرة القومية وكانوا على صلة وثيقة بالمؤامرات التي كانت تحاك في الفترة. ولنتذكر أن جورج راكوفسكي انتقل إلى بلجراد في ١٨٦٠ حيث أصدر دورية "بجع الدانوب" Dunavski Lebed ثم انتقل إلى

بوخارست وعاش فيها ونشر عمله الرئيسي "جوال الغابة" Gorski Putnik في عام ١٨٧٥ في توفي ساد Novi Sad. وأما ليوبن كارافيلوف فكان شاعرا رائدا وصحافيا وكاتبا وقد اهتم مع راكوفسكي في تجميع الأشعار الفولكلوية ونشرها. أما بوتيف فكان أكثر الثلاثة موهبة واستمد شهرته كأعظم شاعر بلغاري من عشرين قصيدة عامية نظمها بين عامي ١٨٦٧-١٨٧٣ وكان قوميا متطرفا وثوريا اجتماعيا وأصبح شهيدا قوميا وبطلا بعد موته في حادثة مشؤومة في يوم نحس عام ١٨٧٦.

ويلاحظ أن الخصائص الثقافية المشتركة التي ربطت بين أمم البلقان في المرحلة الثورية الأولى مثل التركيز على التعليم والتاريخ القومي واللغة والنشاط السياسي، استمرت حتى بعد إقامة نظم الحكم الذاتي حيث اهتمت كل منها في البداية بمتابعة إرساء تقاليد الرومانسية القومية في نظم التعليم، وإنشاء المكتبات العامة والأكاديميات، ونشر الأعمال التي تساند جهود النظام السياسي في تحقيق الأهداف القومية. ونتيجة لتلك التوجهات القومية برزت الروح الشوفينية في الأعمال الأدبية وبدأ التطلع إلى الأخذ بالنماذج الخارجية لتحقيق التنمية القومية. وفور حدوث التغير الاقتصادي وهذا هو الأكثر أهمية في الموضوع أخذت قيم الحياة التقليدية في التحطم والزوال، وبدأت مشكلات الفلاحين وسكان المدن تطفو على السطح وانعكس هذا الواقع في الأعمال الأدبية حيث بدأت النظرة الواقعية تحل محل الاتجاه الرومانسي.

والحاصل أنه بعد عام ١٨٣٥ وبعد إنشاء مملكة اليونان أصبحت أثينا مركزا للحياة الثقافية اليونانية، وانتقل إليها الفناريون -وهم يونانيون أصلا كما رأينا- من استانبول بعد إبعادهم عن مراكز النفوذ في الدولة العثمانية. ولكن مملكة اليونان الجديدة ذات الطابع الهليني-البافاري (نسبة لأصل ملكها القادم من بافاريا كما سبقت الإشارة) كانت تفضل إحياء الثقافة الكلاسيكية (اليونانية-الرومانية القديمة) عن الثقافة البيزنطية-الأرثوذكسية. وعلى هذا أعيد بناء مدينة أثينا على الطراز الكلاسيكي الجديد على نموذج مدينة ميونيخ. وكان من شأن هذا الاتجاه في العمارة أن يعزز بطبيعة الحال استمرار استخدام الأشكال اللغوية القديمة في الأدب والتي كان قد بطل استعمالها، كما تأثرت الكتابة اليونانية تأثرا شديدا بالرومانسية الفرنسية في الالتفات إلى الماضي وفي المضمون العاطفي ومن ثم تطابقت بشكل مثالي مع مشاعر اليونانيين في عصر ما بعد الثورة. وفي هذا الإطار نظم الشاعر أخيليس باراسخوس Achilles Paraschos أعظم أدباء الفترة، قصيدته "الوطنية"

باللهجة الكاثرفوازيه، وكذا الشاعر ألكسندر سوتسوس Soutsos، ومقامات وأشعار ألكسندر ريزوس رانجيفس Rizos Rangaves ، ومقامات إيمانويل رويديس Roides.

وفي سنوات ما بعد الثورة قام كثير من الذين اشتركوا في أعمالها بنشر مذكراتهم السياسية عن الثورة كان أفضلها ما كتبه القائد العسكري مكاريانيس S.Makriyannes بالعامية، والعمل العظيم "تاريخ الأمة اليونانية" Historia ton Hellenikou ethnous الذي نشره قسطنطين باباريجوبولوس Paparregopoulos بين عامي ١٨٦٠-١٨٧٢ بهدف إظهار الروابط الثقافية بين اليونانيين المحدثين والحضارة اليونانية القديمة.

وإلى جانب أثينا كانت جزر أيونيا التي ظلت تحت الاحتلال البريطاني حتى عام ١٨٦٤ مركزا أيضا لنمو الثقافة اليونانية، ففي جزيرة زانتيه Zante ولد ديونيسيوس سولوموس Dionysios Solomos أعظم شعراء اليونان المحدثين الذي كتب في بدايته بالإيطالية التي تعلمها في المدارس الإيطالية ثم كتب بعد ذلك بعامية بلاده، لكنه لم يتمكن من إنهاء مشروعه الفكري، ولم يتبق من أعماله إلا مقتطفات هنا وهنا. ومن بين أكثر أشعاره شعبية النشيد الوطني "أنشودة الحرية" Hymnos es ten Eleutherian ، و "الحرية محاصرة" Oifleutheroi PoliorKemene ، و "الفتاة المسمومة" He Farmakomene ، و "إمرأة من زاكنثوس" He Gynaika les Zaknthos . وأيضا الشاعر آندرياس كالفوس Andreas Kalvos الذي نظم قصائده بلغة قديمة بطل استعمالها.

ولقد كانت لأشعار سولومس في أواخر القرن التاسع عشر أهمية بالغة عندما اتفقت مجموعة من الشعراء على تحدي الكتاب الرومانسيين من الجيل القديم فنظموا أشعارهم بالعامية وهاجموا أسلوب أسلافهم ولغتهم في نظم الشعر معبرين عن مشاعر اليأس المفرطة التي أصابتهم جراء خيبة أملهم في تقدم الدولة اليونانية. وقد بدأت معركة إصلاح اللغة في عام ١٨٨٨ على يد هذه المجموعة بكتاب "رحلتي" To Laxidi mon الذي نشره جون بزيخاريس Psychares بالعامية. ويعتبر الشاعر كوستا بالاماس Kostes Palamas أعظم كتاب المدرسة الأثينية الجديدة والشخصية الرئيسية فيها الذي هيمن على الحياة الثقافية اليونانية لمدة ستين سنة واستمد شهرته من قصيدته "خطب الغجر الاثنا عشر" Didecalogos tou Gyftou ، و "مزمار الملك" I Flogera tou Vasilia. كما كان لدراسات الفولكلور التي قام بها نيقولا بوليتيس Polites أثرها عند تلك المجموعة حيث استمدوا منها الوحي. وتنبغي الإشارة إلى أن الصراع المرير بين مؤيدي العامية

وأولئك الذين يفضلون الكتابة بـ "الكاثرفوازا" لم تنته أبدا وفي واقع الأمر كانت "العامية" لغة الشعر وقصص الخيال.

وفي رومانيا حدث شيء مماثل من حيث رد الفعل تجاه الأفكار القديمة السائدة، فكما سبق أن رأينا أن الكتاب الأوائل الذين استمدوا أفكارهم من المصادر الفرنسية بشكل رئيسي قد انغمسوا في السياسة بشكل ملحوظ وخاصة في أحداث ثورات ١٨٤٨ وقادوا الحركة التي انتهت بتوحيد إمارتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا-رومانيا) في ١٨٥٩-١٨٦١ وبعد ذلك قاموا بوضع أساس الحزب الليبرالي. وفي ستينيات القرن التاسع عشر تكونت مجموعة منافسة حول تيتو مايوريشكو Maiorescu الذي كانت ثقافته ألمانية وتأثر بفلاسفة المثالية أمثال كانط وهيجل وشوبنهور، وقام هو وأتباعه في ١٨٦٤ بتكوين جماعة "يونيميا" Junimea، أي الشباب وأصدرت في ١٨٦٧ جريدة "مطارحات أدبية" Convoribiri Literare ظلت تصدر دون انقطاع إلا قليلا حتى عام ١٩٤٤. وقد ارتبط بهذه الجماعة في الغالب الأعم كل الكتاب المرموقين خلال الفترة بطريقة أو بأخرى، وكان برنامجها يركز على الاعتماد على المصادر المحلية لتحقيق الآمال القومية والسياسية أكثر من الاعتماد على الخارج. وقد صبت جام غضبها ولعناتها على انغماس الجيل السابق في النشاط السياسي. ولأن أعضاءها كانوا مجموعة محافظة في موقفها السياسي وفي نظرتها للأمور فقد أخذت على الحزب الليبرالي أنه يستمد برنامجه السياسي من مبادىء أجنبية وليست محلية.

كان مايكل إيمنيشكو Eminescu أكثر الكتاب شهرة في تلك الجماعة وأعظم شعراء الرومانيين، وقد ولد في ١٨٥٠ في مولدافيا، والتحق بجامعة فيينا في ١٨٧٠ وتزعم تلك الجماعة التي منحته في ١٨٧٢ بعض الأموال لقضاء عامين في برلين، وبعد عودته شغل بعض وظائف بسيطة في مجال التعليم في مدينة ياصي. وفي ١٨٧٧ عمل بالصحافة في بوخارست، ثم مرض مرضا نفسيا في ١٨٨٤ حتى توفي في ١٨٨٩. وبرغم حياته القصيرة إلا أنه كتب كثيرا من الأعمال كان أشهرها قصيدته "نجم المساء" Luceafarul التي نظمها بالعامية. ورغم نظرته التشاؤمية للحياة إلا أنه كان دائم الحلم بالتغيير وكان يعتقد أنه ينبغي على كل أمة أن تتبع معالم خصائصها الروحية، وأن يكون هدف السياسيين إيجاد المؤسسات والهيئات التي تعبر عن خصائص الوحدة أو التفرد التي يتميز بها أبناء الأمة.

وهناك كاتبان آخران لهما شهرة فائقة ارتبطا بجماعة يونيميا (الشباب) وهما إيون كرينجا Ion Creanga الذي نشر معظم أعماله في جريدة "مطارحات أدبية" بين عامي

١٨٧٥-١٨٨١ وقد اشتهر بمذكراته التي وصف فيها حياة الفلاحين أي حياته هو في مرحلة الشباب وعنوانها "ذكريات الطفولة" Amintiri din Capilarie كما بقيت تفسيراته الأدبية للقصص الفولكلوري وشروحه موضع تقدير شعبي هائل. أما إيون لوكا كاراجيال Ion Luca Caragiale المسرحي الرائد كان له أسلوب في النقد الاجتماعي ملحوظ وكان مهتم بتصوير حياة المدن. وهناك أيضا مؤلفون آخرون ارتبطوا بالجماعة مثل الكسندر أودوبشكو Odobescu ، وإيون سلافيسي Ion Slavici ، ودوليو زمفريشكو Duiliu Zamfirescu .

على أن تمسك جماعة يونيميا بموقفها من موضوع الأخذ عن تجارب الغرب في التنمية وإبعاد الفن عن الجدل السياسي، أثار معارضة ضدها وجاءها النقد من اتجاهين مختلفين: الكتاب الاشتراكيون والشعبويون الذين يربطون النص الأدبي بالوضع الاجتماعي والبحث عن البعد الاجتماعي في الأدب، والقوميون الذين رفضوا موقف الجماعة من الكوزموبوليتانية فيما يتعلق ببناء النص الأدبي، وكان منهم معظم المؤرخين الرومانيين المرموقين. وقد سبق أن رأينا أن كتابة التاريخ على الأسس الحديثة قد بدأت على يد بالسيشكو، وكوجلينشينو، وجيل ثورة ١٨٤٨. وقد عارض ثلاثة مؤرخون هذا الاتجاه الذي وضعته جماعة يونيميا في كتابة التاريخ وهم بوجدان هاسديو Bogdan Hasdeu ، وألكسندر اكزنوبول Xenopol ، ونيقولا يورجا Iorga حيث واصلوا كتابة التاريخ بحثا عن الروابط القومية. وكان أشهر الثلاثة اكزنوبول قد تعلم في جامعة ياصي أي جامعة رومانية محلية، وتتبع -شأن باباريجوبوليس في اليونان- تاريخ شعبه في عمق التاريخ القديم، وأعظم أعماله في هذا الخصوص كتابه "تاريخ رومان ترايانا داشيا" Istoria Rominilor din Dacia Traiana في ستة مجلدات نشرت في ياصي خلال المدة من ١٨٨٨-١٨٩٣. اما تلميذه نيقولا يورجا فكان أعظم المؤرخين الرومانيين قاطبة بل أشهر مؤرخي البلقان في الواقع وكان كتلة خيالية من النشاط والحيوية إذ كتب ١٢٠٠ عملا ما بين كتاب وكتيب، و ٢٣٠٠٠ مقالة، وعرض كتب عرضا نقديا, فضلا عن نشاطه السياسي الذي أثار جدلا واسعا بين معاصريه. وقد استمد شهرته الفائقة من عملين مركبين عن تاريخ رومانيا Geschte des rumanischen volks i m Rahmen senier Staasbildungen نشرا عام ١٩٠٥، وعشر مجلدات بالفرنسية عن "تاريخ الرومانيين" Istoria rominilor نشرت بين عامي ١٩٣٦-١٩٤٤.

وعند سلاف الجنوب ظل التيار الرومانسي سائدا وكان يمثله كارادزيتش Karadzic أعظم شعراء الصرب الذي كان من الجبل الأسود، والأمير الشاعر بيتر بتروفيتش نيجوش

Niegos الذي كتب ثلاثة أعمال كبرى احتلت مكانة مرموقة في أدبيات ثقافة البلقان أعظمها شهرة المسرحية الشعرية "غضبة الجبل" Gorski Vijenac (١٨٤٧) وتتناول صراع شعب الجبل الأسود مع الدولة العثمانية، والعملان الآخران: "إضاءة عالم الإنسان"Luca mikrokosma (١٨١٥)، و"القيصر ستيفن الصغير المزيف" Lazni car scepan Mali (١٨٥١) ويتناول حياة مغامر في القرن الثامن عشر أصبح حاكما على الجبل الأسود.

وهناك كتاب صربيون آخرون من المدرسة الرومانسية يستحقون الذكر مثل الشاعر برانكو راديكيفيتش Radicevic ، والروائي والمسرحي يوفان ستيريا بوبوفيتش Jovan Sterija Popovoic ، وثلاثة شعراء مرموقون في نهاية القرن التاسع عشر وهم يوفان يوفانوفيتش-زماي Jovan Jovanovic-Zmaj ، وديورا ياكستش Djura Jaksic ، ولازا كوستيتش Laza Kostic. وآنذاك كان المركز الثقافي للحياة الصربية قد انتقل من فيينا عاصمة النمسا إلى إمارة الصرب وتم حسم مسألة لغة الكتابة بسرعة لصالح العامية وخاصة في نظم الشعر، وفي كتابة الموضوعات المتصلة بالبطولة والمشاعر القومية وعالم الطبيعة.

وفي الصرب شأن بلاد البلقان الأخرى تميزت السنوات التي أعقبت مؤتمر برلين ١٨٧٨ بزيادة الاهتمام بمشكلات التغير الاقتصادي والصعوبات المتصلة بتنظيم الدولة الحديثة. وفي هذا الإطار تحول الاهتمام من المشكلات القومية إلى المشكلات الاجتماعية وإلى حياة عامة الناس وخاصة الفلاحين. وبدلا من الانتباه للروح الرومانسية في الشعر فرضت الواقعية الجديدة نفسها على كتابة القصة القصيرة للتعبير عن واقع الحال. وفي كل هذه الأحوال هيمن أسلوب الكتابة الأوربية المعاصرة على أسلوب الكتابة عند الصربيين خاصة وأنهم اهتموا بترجمة أعمال تيرجنيف Turgenev ، وفكتور هوجو، وإميل زولا، و داودت Daudet. كما اهتموا اهتماما كبيرا بالحركة الشعبية الروسية وأعمال دوبروليوبوف Dobroliubov ، وهيرزن Herzen ، وجوجول. وفي تلك الفترة أيضا برز الناقد الأدبي الكبير سفتوزار ماركوفيتش Svetozar Markovic الذي وضع أسس الأشتراكية الصربية وكان يعتقد على النقيض من الاتجاهات السابقة أن مهمة الأدب تنحصر في خدمة احتياجات أغلبية الشعب وتناول مشكلات الحياة اليومية الأساسية. ومن بين كتاب القصة القصيرة الواقعية وأيضا الرواية كان هناك ياكوف إجنياتوفيتش

Ignjatovic ، وميلوفـان جليشـتك Milovan Glistc ، ولازار لازارفيـتش Lazar Lazarevic، وسيمو متافولي Simo Matavulj.

أما الرومانسية الكرواتية كما رأينا وجدت نفسها في الحركة الإليرية، فبعد جـاي Gaj كان إيفان مازورانيتش كاتبا مرموقا استمد شهرته من ملحمته "موت سمايل-آجا كنجيكـا" Smrt Smail-aga Cengica. ولقد واجهت كرواتيا أو سلاف الجنوب شأن الصرب في أواخر القرن التاسع عشر صعوبات ومساوىء جمة في مقدمتها تحطيم طبقة صغار النبلاء بفعل التطورات الاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها، وسيطرة قوميات أخـرى وخاصـة المجريين على المراكز الرئيسية في البلاد بعد ميثاق "أوزجليخ"، وزيـادة معـدل الهجـرة بسرعة ملحوظة. وقد انعكست كل هذه التحولات في الرواية التي أصبحت الشكل الأدبـي الرئيسي للتعبير، بل لقد سيطرت هموم المدن على هموم الريف وكان الكتاب في الغالـب الأعم ينتمون إلى "حزب المحافظين" وناشطون في مجال السياسة.

كان أوجيست شينوا Senoa أعظم كتاب كرواتيا في تلك الفترة يعتقد أن الأدب لا بـد وأن يكون له هدف اجتماعي وقومي وينبغي على الأديب أن يكتب للناس وقـد كـان لـه تأثيرا كبيرا في زمانه نظرا لتعدد مواهبه فقد كان شـاعرا ومحـررا ومسـرحيا وناقـدا وروائيا. ومن كتاب الواقعية الكروات آنـذاك كـل مـن إيفجنـي كومتشـك Evgenij Kumicic ،و كزافر شاندور ديالسكي Ksaver Sandor Djalski ، وآنتيـه كوفاتشـك Ante Kovacic ، وفينسيزلاف نوفاك Vjenceslav Novak. وحدث تطور مماثل بين الكتاب السلوفينيين أمثال الشاعران إيفان تفشار Tavcar ، وأنطون آزكيـرك Askerc ، والروائي يانكو كيرسنيك Janko Kersnik.

وبشكل عام حدث تقدم في التأليف التاريخي الحديث في كل مـن زغـرب وبلجـراد بفضل جهـود فرانيـو راشـكي Franjo Racki الرفيـق المقـرب مـن ستروسـماير Strossmayer الذي كان مسئولا عن نشر مجموعات مصادر العصور الوسطى، وكـذلك أعمال كل من تادييا سميشيكلاس Tadija Smiciklas ، وفردو شيشـيك Ferdo Sisic المؤرخ الكرواتي الشهير الذي نشر "تاريخ كرواتيـا" Hrvatska Povijest فـي ثلاثـة مجلدات بين عامي ١٩٠٦-١٩١٣ ، فضلا عن كبـار المـؤرخين الصـرب : سـتويان نوفـاكوفتش Stojan Novakovic ، وسـتانويه سـتانويفيتش Stanoje Stanojevic ، ويوفـان رادونيـتش Jovan Radonic ، وسـلوبودان يوفـانوفيتش Slobodan Jovanovic.

أما في بلغاريا فمن الملاحظ أن إقامة الحكم الذاتي فيها أوجد مناخا مختلفا عـن بـلاد البلقان الأخرى، فبعد وفاة كـل مـن بوتيـف Botev ، وليبـون كـارافيلوف Liuben

Karavelov انشغل معظم الأدباء والكتاب بالعمل الحكومي سواء في الوظائف الرسمية أو في مجال التعليم وفي مقدمتهم سلافيكوف Slaveikov ، وإيفان فازوف Vazov ، وقسطنطين فيليشكوف Velichkov . وكان فازوف بلا شك أديبا شهيرا خلال عشرينيات القرن العشرين وأشهر رواياته "تحت الطغيان" pod igoto التي بدأ في كتاباتها في أوديسا عندما كان في المنفى أثناء حكم ستامبولوف. وهذه الرواية ذات الروح العاطفية والبطولية تتناول فترة أواخر الحكم العثماني حيث انتفاضة إبريل ١٨٧٦. وفي ١٨٩٦ نشر روايته "الأرض الجديدة" Nova Zaemia التي تعد أكثر انتقادا للأوضاع القائمة فقد كان شأن كثيرين غيره قد أدرك من خلال تجاربه وهم الحكم الذاتي، وشاركه في هذه النظرة الروائيان فيلشكوف، وآليكو كونستانتينوف Aleko Konstantinov الذي نشر يومياته عن زيارته للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٩٣ تحت عنوان "إلى شيكاجو ثم العودة" Do Chikago i nazad وهي أعظم أعماله، وأيضا روايته الساخرة "باي جانو" Bai Ganuo التي قدم فيها شخصية رئيسية "عنوانا للقسوة والغباء والحماقة والبورجوازية في الروح البلغارية".(1) وبينما اهتم هؤلاء الكتاب بوصف أوضاع أهالي المدن والريف اهتمت مجموعة أخرى بتناول أزمة الفلاح بصفة أساسية وأزمة حياة الريف الحقيقية وذلك تأثرا بالحركة النارودية narodnik الروسية وكان معظم هذه المجموعة من الذين اشتغلوا بالتدريس وقد عادوا إلى القرى ووجدوا حقيقة حالة العوز والفقر والانهيار، وكان من ضمنهم كل من تودور فلايكوف Todor Vlaikov ، وتشانكو تشركوفسكي Tsanko Tserkovski ، وميهالنكي جيورجيف Mihalnki Georgiev .

ومن الملاحظ بشكل عام أن كثيرا من التيارات الفكرية والأدبية والثقافية والسياسية التي كانت قائمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر استمرت حتى انفجار الحرب العالمية الأولى فقد ظل الاهتمام قائما بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وحياة الفلاحين والطبقة الوسطى في المدن، وضرورة أن يعبر الأدب والفن عن تلك المشكلات أكثر من القضايا القومية، مع اللحاق بالتيار الرئيسي للفكر الأوربي الذي هيمنت عليه آنذاك مذاهب التأثيرية، والرومانسية المحدثة، والرمزية رغم أنها تعبر عن ملامح ثقافية مختلفة وذلك بحجة أن الموضوعات القومية والاجتماعية قتلت بحثا.

على أن استمرار التقاليد الشعرية في اليونان دفع إلى الصفوف الأول بكاتبين مرموقين وهما آنجيلوس سيكليانوس Angelos Sikelianos الذي واصل تقاليد المدرسة الأثينية الجديدة، وعلى النقيض منه كونستانتين كافافيس Cavafys الذي عاش وأبدع في الإسكندرية ونظم أشعاره بالعامية مع استخدام بعض كلمات من "الكاثرفوازا" وكانت تعبر عن مشاعر حسية وشهوانية من ناحية وتتناول التاريخ من ناحية أخرى لتصوير العصر الهيللنيستي للثقافة اليونانية-الرومانية. ولما كانت تجاربه في الحياة جاءت من خلال

معايشته للجالية اليونانية في مصر فقد كانت أشعاره قومية المضمون. وأما في مجال النثر فقد استمرت الكتابات تدور حول الملامح الشعبية وحياة عامة الناس فأعظم كاتب قصة قصيرة ألكسندر باباديامنتيس Papadiamantes تناولت قصصه حياة الفلاحين والصيادين، واستمر آندرياس كاراكافيتساس Karkavitsas يكتب في إطار الواقعية. وهكذا وجدت مشكلات المدن طريقها إلى الأعمال الروائية كالتي وضعها كل من جريجوري اكزتوبولوس، وكوزماس بوليتيس، وقسطنطين ثيوتاكيس Theotakes.

كما استمر الأدب الروماني يعكس رد الفعل تجاه مواقف جماعة يونيميا (الشباب)، وطالب اليساريون الاشتراكيون الجدد، والقوميون، بالعودة للعمل السياسي وعدم العزلة عن مجريات الأمور، كما ظهرت مجموعة صغيرة تبنت اتجاه الحداثة السائد في وسط وغرب أوربا. وبشكل عام استمر تركيز الكتاب على تناول المشكلات العامة الكبرى وكذا مشكلات الفلاحين والمآزق التي يواجهونها والتي بلغت ذروتها في انتفاضة عام ١٩٠٧.

وفي هذا الخصوص كان أول كاتب اشتراكي روماني عظيم وهو قسطنطين دوبروجيانو-غيريا Dobrogeanu-Gherea يفضل أن ينغمس الأدب في عالم السياسة مثلما كان نظيره الصربي سفتوزار ماركوفيتش. وقد وجه غيريا اهتماماته لمشكلات ضحايا التطور الاقتصادي-الاجتماعي في العهد الجديد (الحكم الذاتي) فرأيناه ينشر في أعقاب تمرد الفلاحين أهم أعماله "العبودية المحدثة" Neoiobagia في ١٩١٠، وكان للأعمال التي تناولت مشكلات الريف تأثيرا عميقا في البنية الثقافية للمجتمع. وفي ١٩٠١ صدرت جريدة جديدة باسم "الزارع" Samnntoral تحت إشراف جورج كوشبوك Cosbuc ، وألكسندر فلاهوطا Vlahuta وكانت تركز على وجهات النظر القومية والتقليدية. وخلال المدة من ١٩٠٣-١٩٠٦ رأس تحريرها يورجا الذي كان محافظا ومن ثم فقد كان يعارض التيارات الاشتراكية والشعبوية والحداثة. وقد ارتبط بهذه المجموعة أثناء الحرب الروائي العظيم ميشيل سادوفيانو Sadoveanu وكان في بداية حياته العملية.

وبالإضافة إلى هذه الدائرة المحافظة تكونت جماعة أخرى لتقدم وجهة النظر الشعبوية أصدرت في عام ١٩٠٦ جريدة باسم "الحياة الرومانية Viata Romaneasca ورأس تحريرها ج.إبرايلييانو G.Ibraileanu مع رفيقه قسطنطين ستيريه Stere وكانت هذه الجماعة تعتقد شأن عناصر الحركة "النارودية" الروسية أنه ينبغي على المثقفين أن ينغمسوا في المسائل السياسية وأن يعملوا من أجل إصلاح حال الفلاح.

ورغم أن مدرسة الحداثة ظهرت أولا في رومانيا على يد الشاعر الكسندر ماسيدونسكي Macedonski ، إلا أن فيلوسفها الأكبر كان أوفيد دنسوسيانو Ovid Densusianu الذي تأثر بدراسته في باريس وأقتنع بأن الرمزية هي المعبر الحقيقي عن

الروح اللاتينية، وكان مصرا وعلى النقيض من المؤلفين الشعبويين على أن وظيفة الأدب هي الامتاع والإلهام أكثر من أن يكون تعليميا وتوجيهيا.

ولقد حدث تطور ثقافي مشابه من السهل تمييزه بين سلاف الجنوب حيث كانت اتجاهات الحداثة أكثر أهمية عما كانت عليه في رومانيا أو اليونان. ورغم أن تيار الواقعية كان سائدا عند نهاية القرن التاسع عشر، إلا أنه ظهر اتجاه جديد تزعمه الصربيون الذين تعلموا في فرنسا وارتبطوا بثقافتها بطريقة أو بأخرى حيث أصبح الكتاب الفرنسيون النموذج المفضل عندهم وخاصة كتاب المذهب الرمزي وعلى يدهم تم استبعاد الموضوعات الاجتماعية من الكتابة وحل محلها الموضوعات التي تعبر عن الفردية والذاتية وتركز على القيم الفنية والأسلوب، وقد تزعم هذا الاتجاه الشاعران يوفان دوشيك Jovan Ducic ، وميلان راكيتش Milan Rakic.

وفي كرواتيا حدث تغير موازي وعلى الرغم من استمرار الأدب الواقعي الذي يركز على البطولة وعلى حياة الناس، إلا أن "الحداثة" الكرواتية أخذت تأثيرها من اتجاه الحداثة الجديد. وكان كتاب هذا الاتجاه الرئيسيين إيفو فونوفيتش Ivo Vojnovic المسرحي والشاعر والروائي، والناقد والكاتب انطون جوستاف ماتوش Matos ، والشاعر فلاديمير نازور Nazor، ولقد سار الأدب السلوفيني في الطريق نفسه.

وفي بلغاريا كان كتاب الحداثة يعرفون بالأوربيين وقد تمركزوا في جريدة "الفكر" Misal التي أسسها كراستيو كراستيف Krastiu Krastev وكانوا يريدون شأن أقرانهم في كل مكان تخليص كتاباتهم من الانغماس في المشكلات الاجتماعية والسياسية ومما اعتبروه نفوذا كهنوتيا ويرغبون في تقديم مستويات عالمية في الكتابة. وكان ضمن هذه المجموعة الشاعر بنش سلافيكوف Pench Slaveikov ، والروائي بيتكو تودورف Petko Todorov ومن هنا استمرت الرواية الواقعية. كما أن الكتابات الأولى لكل من إلين بيلين Elin Pelin ، ويوردان يوفكوف Iordan Iovkov واللذان اشتهرا بعد الحرب العظمى كانت تنتمي إلى تلك الفترة ففي ١٩٠٤، و١٩١١ نشر بيلين مجموعات قصص قصيرة تتناول أوضاع الريف وحياة الفلاح.

ولم يقتصر التطور على الأدب والمقالات بل لقد طال العمارة والموسيقى. ومرة أخرى نلاحظ أن أساس القرن التاسع عشر يكمن في مصدرين : عالم الفلاح والكنيسة. وتحت الحكم العثماني تم انتاج ثروة عظيمة من الأعمال الفنية في القرية وخاصة في النسيج والفخار والزخارف والمنازل والملابس والنحت فيما عدا المظهر الخارجي للكنائس الذي ظل دون زخارف طبقا للقيود العثمانية المفروضة على المباني المسيحية، لكن من الداخل كانت غنية بزخارف الأيقونات والصور الجبسية والحفر على الخشب ولهذا وعندما

تأسست الدولة الحديثة وأخذت طريقها في التطور كانت ملامح الثقافة القومية في طريقها إلى الموت تدريجيا بعد طول الحكم العثماني. ومع الصناعة الحديثة اختفت صناعة النسيج اليدوية بسرعة وحل محلها النسيج الميكانيكي، كما أخذت الصناعات اليدوية الريفية في الانقراض، وتأثر الفن الكنسي أيضا فالعصر الجديد كان عصرا علمانيا وكانت زعامة الحركة الثورية راغبة عن تخصيص مبالغ كبيرة في بناء الكنائس أو تزيينها.

وكما حدث في مجال الأدب والسياسة ارتبط الفن البلقاني والعمارة ارتباطا وثيقا بالنماذج الأوربية. فقد كانت باريس وفيينا وميونيخ تمثل جاذبية خاصة لكل الفنانين من مختلف شعوب العالم، وكانت فرنسا كما هو معلوم المصدر الرئيسي للإلهام عند الفنانين الرومانيين فأعظم رسام حديث في رومانيا تيودور آمان Aman تعلم في باريس وأصبح معروفا باللوحات التاريخية التي رسمها، وكذا لوحات البورتريه ومناظر حياة الريف، وقد حاكاه كل من نيقولا جريجوريشكو Grigorescu ، ويون آندريشكو Ion Andrescu. وفي نهاية القرن التاسع عشر انعكست الاتجاهات الفنية الجديدة في أعمال ستفان لوشاين Stefan Luchain المستوحاة من حياة الريف والمدن والتي رسمها بالألوان. وإلى هذا الاتجاه كانت تنتمي أعمال كل من يان ستريادي Jean Al.Steriadi ، وستفان ديميترشكو Dimitrescu ، وكاميل ريسو Camil Ressu ، بل إن أعظم رسام في زمن الحرب العظمى جورج بتراشكو Petrascu بدأ عمله الفني في زمن الاتجاهات الحديثة.

وفي هذا الخصوص نلاحظ أن الفنانين الصرب والكروات قد تأثروا بالنماذج الفرنسية والألمانية، ففي الصرب ظلت المدرسة الكلاسيكية في الفن التي تركز على رسم البورتريه والمناظر التاريخية والموضوعات الأسطورية تهيمن على الرسامين حتى منتصف القرن التاسع عشر. أما المدرسة الرومانسية التي تلت الكلاسيكية فقد أهتم أصحابها برسم المناظر الطبيعية وكان أبرز فرسانها ديورا ياكشيك Djura Jaksic، ونوفاك راكونيتش Novak Rakonic، وستفان تودوروفيتش Todorovic وقد استمدوا شهرتهم من رسمهم لمناظر الطبيعة. ومن بين فناني الواقعية أواخر القرن التاسع عشر كان أكثرهم شهرة أوروش برديتش Uros Predic ومعه آخرون لا يقلون أهمية مثل ميلوش تنكوفيتش Milos Tenkovic، وجورج كرستيش Krstic، وبايا يوفانوفيتش Paja Jovanovic. ومن المعروف أن أبرز الرسامين الكروات في منتصف القرن فيكوسلاف كاراس Vjekoslav Karas كان متصلا بالحركة الإليرية. ومن المعروف أيضا أن المدرسة الواقعية ظلت سائدة في كرواتيا حتى نهاية القرن مثلما كان الأمر في الصرب إلى أن قام كل من جوزيف راشتش Racic ، وميروسلاف كاراليفيتش Miroslav Kraljevic

اللذان درسا في باريس بتقديم المذهب التأثيري في الرسم وكانا ومعهما فلاديمير بيشتش Becic يعتبروا من أعظم رسامي كرواتيا.

أما الفن في بلغاريا فكان بطيئا في تطوره فرغم أن بعض الفنانين البلغار قد درسوا الفن في الخارج قبل إقامة الحكومة الذاتية في البلاد، إلا أنه لم تتكون مجموعة من الرسامين بشكل منتظم حتى تسعينيات القرن التاسع عشر. وكان أكثر الفنانين أهمية إيفان مركفيشكا Mrkvichka ، وياروسلاف فيزين Vesin من أصل تشيكي. وكانت لوحات مناظر الطبيعة التي رسمها نيقولا بيتكوف ولوحة فلاديمير ديمتروف "السيد" ذروة إبداعات البلغار في فترة ما قبل الحرب العظمى.

وفي اليونان يلاحظ أن الفنانين المحدثين الذين درسوا الفن في ميونيخ تأثروا مبدئيا بالنماذج الألمانية، وكان رسامو المدرسة الرومانسية الرئيسيين هم نيكيفوروس ليستراس Nicephoros Lystras ، ونيقولا جيزيس Gyzes ، وقسطنطين فولوناكيس Volonakes ، ثم احتلت التأثيرية الفرنسية الأهمية الرئيسية بين الرسامين عند نهاية القرن التاسع عشر وكان أعظم فرسانها قسطنطين بارثنيس Parthenes.

ورغم أن رسامي البلقان لم تكن لهم شعبية في أوربا بشكل عام، إلا أن نحاتين اثنين حازا اعتراف العالم ألا وهما قسطنطين برانكوشي Brancusi، وإيفان مستروفيتش Mestrovic. وبرانكوشي ولد في أولتينيا Oltenia في عام ١٨٧٦ وتعلم في باريس على يد الفنان رودين Rodin وتأثر بالمذهب التجريدي في أعماله التي استوحاها من الفولكلور الروماني. وأما مستروفيتش فقد ولد في دلماشيا في ١٨٨٣ وتعلم في البداية في فيينا ثم في باريس مع رودين أيضا. ورغم أن أسلوبه في النحت كان حداثي إلا أن أعماله قبل ١٩١٤ كانت مستوحاة من الطابع القومي ثم من الموضوعات الدينية وغيرها فيما بعد.

وفيما يتعلق بالعمارة وقعت دول البلقان الجديدة تقريبا تحت تأثير وسط وغرب أوربا فيما عدا رومانيا واليونان اللتان جرت فيهما محاولات لبناء عمارة على أسس قومية. وفي هذا الخصوص اشتمل تصميم خرائط العمارة على مبان تضم مكاتب وإدارات والمدارس والمكتبات. وبدأ استقدام المهندسين المعماريين من فرنسا والنمسا حيث كانت طرز عمارة باريس زمن الإمبراطور نابليون الثالث، وفيينا زمن الإمبراطور فرانز جوزيف محل إعجاب كبير وتقدير بين البلقانيين، وبدأ رفض طراز العمارة القائم باعتباره "تركيا-عثمانيا"، ولو أنه تمت المحافظة على المباني التاريخية فيما بعد وأصبحت محل تقدير وإعزاز.

وربما كان التوافق الكبير في الحياة العثمانية نفسيا عند أهالي البلقان يظهر في مجال الموسيقى فلم يكن لدى العثمانيين في امبراطوريتهم ما يوازي الأوبرا والأوركسترا

السيمفوني الأوربي. وعلى هذا بدأت الدول الجديدة التي استقلت عن العثمانيين تقيم دور للأوبرا بمساعدة من العواصم الأوربية. ولكن لم يظهر من بين البلقانيين أي مؤلف موسيقي على النمط الأوربي، وكان أعظمهم جورج انيشكو Enescu الروماني ينتمي أكثر إلى الفترة التالية.

لقد أغفلنا في الصفحات السابقة التطور الثقافي الذي حدث للشعوب الناطقة بالتركية والألبانية ولكن وبشكل عام كانت التطورات العثمانية محدودة بالنسبة لحياة البلقانيين ورغم أنه في القرون السابقة كان لبعض جوانب معينة من الثقافة العثمانية تأثيرها على أهالي الولايات العثمانية مثل العمارة واللغة والنظرة المحافظة لأمور الحياة، إلا أن هذه الأوضاع تغيرت بشكل حاد في الفترة موضع الدراسة، بل إن الكتاب الأتراك المحدثين أنفسهم مالوا بشدة إلى الأدب الغربي وخاصة الفرنسي مثلما حدث للبلقانيين. فبعد منتصف القرن التاسع عشر وأثناء حركة الإصلاح (التنظيمات العثمانية) تمت ترجمة أعمال فرنسية لكل من راسين، وفنلو Fenelon ، وفولتير، ولامارتين، كما تم تقديم المسرح والرواية كأشكال أدبية جديدة. ولقد أدى قيام ثورة تركيا الفتاة (١٩٠٨-الاتحاد والترقي) إلى التعجيل بإشاعة هذا الاتجاه حتى لقد بدأ الكتاب الأتراك يكتبون في موضوعات من تاريخهم الماضي وتتعلق بأحوال شعبهم ولكن بروح الكتابة الغربية. غير أن مسألة لغة الكتابة والتي كانت معقدة بشكل غير عادي لم تستقر حتى بعد الحرب العالمية الأولى.

أما الخلفية الثقافية العامة للحركة الألبانية القومية فقد سبق أن تناولناها في فصل سابق ولكن يتعين علينا هنا أن نذكر عددا كثيرا من الكتاب خلال الفترة. ومن الملاحظ أن الأدب الألباني "القومي" نشأ في منتصف القرن التاسع عشر بين الألبان الذين كانوا يعيشون في إيطاليا وكان أشهر أولئك الأوائل ديمتريو كمردا Camarda الذي كان لغويا ودرس لغة بلاده بقصد معرفة أصلها، وجيرولامو دي رادا Girolamo de Rada الشاعر الذي نظم موضوعات قصائده من حياة الألبان قبل الحكم العثماني وكانت قصيدته "اسكندربيكو المنحوس" Skanderbeku I Pafane تصور نضال الألبان ضد الغزو العثماني في القرن الخامس عشر، وهناك شعراء آخرون بنفس تلك الخلفية مثل جيوسيبي سيرمبيه Giuseppe Serembe ، وجيوسيبي سخيرو Schiro .

والحقيقة أن الحماس للحكم الذاتي داخل الولايات العثمانية في البلقان قد زاد في الفترة التي أعقبت مؤتمر برلين ١٨٧٨ وكانت عنوانا لها. وأمامنا مؤلفين اثنين لهما أهمية خاصة بالنسبة للقضية الوطنية احدهما مسلم والثاني مسيحي. والمسلم هو نعيم الفراشيري عضو الطريقة البكتاشية الصوفية وكان شاعر قومي رومانسي ذو مزاج ديني قوي،

وأفضل أعماله المعروفة "المواشــي والأرض" Bageti e Bujqesi ، وزهــور الربيــع Lulet i Veres ، و "تاريخ اســكندربيات" Istori e Skenderbeat . وأمــا المســيحي الأعظم أهمية فهو الأب جيرجي فيشته Gjergi Fishta الكاهن الكــاثوليكي مــن شــمال ألبانيا وكانت ملحمته العظيمة "مزهرية الجبال" Lahuta e Malsise نشرت فــي ثلاثــة أجزاء بين عامي ١٩٠٥-١٩٣١ وتدور بشكل رئيســي عــن صــراع الألبــان ضـــد السلافيين.

وهكذا وعشية الحرب العالمية الأولى كان التطور السياسي في بلاد البلقان يتوازى مع تنمية ثقافات بلقانية عكست التغير عن المجتمع الكنسي-الديني والهيمنة العثمانيــة للــدول القومية الحديثة العلمانية. وفي هذا الخصوص ساند الكتاب والفنانون باســتثناء قلــة قليلــة الأهداف القومية حيث قدموا الإيديولوجيات اللازمة لمساندة برامج التوسع القــومي. كمــا اشتركوا في بناء الدولة الجديدة وتولوا الوظائف الرسمية، وكان جمهــورهم الــذي يتــابع أعمالهم الأدبية والفنية من نفس الأصول الاجتماعية التي جاء منها رجال العهود الجديــدة. وعلى مشارف نهاية الفترة أخذ هؤلاء الأدباء والفنانون يهتمون بمشكلات الريف والمــدن بصرف النظر عن أن قليلا منهم كانوا ثوريون اجتماعيا وسياسيا. أما البلاد التابعة للنمســا وخاصة تلك التي كانت تحت سيطرة المجر فكان الموقف فيها مختلفا بطبيعة الحال.

ورغم البطولة الوطنية المتطرفة في بلاد البلقان إلا أن ذلك لــم يمنــع اســتيراد كــل الأفكار من الخارج وبقيت باريس مركز الجاذبية الأول بافتراض أن ثقافة الغرب الأوربــي تمثل التقدم وتقدم نموذجا يجب على الدول المتحضرة اتباعه، بينما تمثل روسيا القيصــرية والدولة العثمانية نظما رجعية متخلفة. وفي الوقت نفسه هيمنت الفكرة القائلة بــأن التخلــي عن النموذج الإسلامي والبيزنطي يعتبر خطوة للأمام. وكان يصاحب الاعتــراض علــى محاكاة الغرب العجز عن صياغة بدائل متماسكة للنهوض والتقدم مع أن فنانين كبار أمثال امينشكو ، وسولوموس لم يقلدا النموذج الغربي. وأخيرا وبعد انــدلاع الحــرب العالميــة الأولى في ١٤ أغسطس ١٩١٤ بسبب قضية بلقانية عزمت الدول القومية الجديدة بإصرار على ترسم خطى الدول العظمى المتفوقة في مجال السياسة والاقتصاد والثقافة.

الهوامش

(1) Chades A. Moser, A History of Bulgaraian Citerature 865-1944 (Hague: Mouton, 1972). P. 111.

الحرب العالمية الأولى

اندلعت الحرب العالمية الأولى في البلقان، وظهرت أول بوادر انتهائها في البلقان أيضا وذلك عندما استسلمت بلغاريا في ٢٩ سبتمبر ١٩١٨. وخلال سنوات الحرب الأربع كانت بلاد البلقان مسرحا ثانويا للعمليات الحربية، أما المعارك الرئيسية فكانت تدور في شمال فرنسا والجبهة الشرقية، وهي التي لعبت الدور الرئيسي في تحديد مصير الدول الصغرى بعد الحرب أكثر من المعارك العسكرية المحلية. والحاصل أنه بعد بداية الحرب كان كل طرف من أطراف الصراع من الحلفاء ومن دول الوسط يسعى للحصول على مساندة دول البلقان لتقوية وضعه العسكري. أما دول البلقان ذاتها فكانت تسعى لاستكمال وحدتها القومية ولم تكن تتصور وجود من يحول دون تحقيق هذا الأمل إلا النمسا أو الدولة العثمانية أو روسيا أو إيطاليا أو احدى الدول المجاورة للمنطقة. وعلى هذا ألزمت حكومات البلقان نفسها بمواقف عسكرية وسياسية أثناء الحرب إذا ما كانت تؤدي إلى تحقيق الأهداف القومية، كما لم تفكر في الوقوف إلى جانب الطرف الخاسر في المعارك.

وبطبيعة الحال كانت الصرب أولى دول البلقان شعورا بتأثير الحرب، إذ وجدت نفسها وهي عبارة عن شعب قوامه أربعة مليون ونصف نسمة في صراع مع النمسا وهي قوة كبرى قوامها خمسون مليون نسمة. فعندما تلقت الإنذار النمساوي حاولت تجنب ويلات الحرب فقبلت كل الشروط ما عدا فرض الرقابة على المطبوعات لأن ذلك يتطلب تعديل الدستور، وأبدى زعماء الصرب رغبتهم في مواصلة المفاوضات وطلبوا من النمسا "ألا تندفع في تقرير هذا الأمر"[1]. ورغم هذا فقد تم ضرب بلجراد (عاصمة الصرب) بالمدافع في ٢٨ يوليو عبر نهري السافا Sava والدانوب.

ورغم أنه كان بإمكان الصرب تحريك قوة من ٣٥٠ ألف مقاتل للمواجهة، إلا أن معظم الخبراء العسكريين كانوا يتوقعون انتصار النمسا انتصارا سريعا. ولكن عندما عبرت قوات النمسا نهري سافا ودرينا Drina ودخلت أراضي الصرب في منتصف أغسطس (١٩١٤) التقى الجيشان في معركة دامية استمرت أربعة أيام انتهت بانتصار صربي عظيم وكان معظم قوات الصرب من أبطال حروب البلقان السابقة حيث تم إرغام جيش النمسا على التقهقر والانسحاب إلى أراضيه. وفي تلك الأثناء دخلت روسيا الحرب فكان على النمسا أن تحرك بعض وحداتها العسكرية إلى جبهات أخرى وهنا انتهزت

الصرب الفرصة وأخذت موقف الهجوم ونقلت الحرب إلى أراضي النمسا ذاتها وجنودها يتمتعون بروح معنوية عالية. وسرعان ما تغير الموقف في ديسمبر (١٩١٤) عندما شنت النمسا هجوما على الصرب واحتلت بلجراد وأصبح واضحا أن الصرب تواجه عقبة كبرى تتمثل في نقص الامدادات وإحلال قوات محل أخرى في الوقت الذي لم تحظى فيه إلا بقدر ضئيل من المساعدات قدمها لها الحلفاء عن طريق تسالونيك.

على أن الجيش الصربي أحرز نصرا كبيرا آخر على النمسا في منتصف ديسمبر (١٩١٤) عند نهر كوليوبارا Kolubara وأرغمت قوات النمسا على الانسحاب مرة أخرى من أراضي الصرب وتم تحرير بلجراد من القوات النمساوية وفقدت الصرب حوالي مائة ألف مقاتل من رجالها، وأصبح واضحا أن الصرب لا تستطيع أن تكسب حربا طويلة الأمد تقوم على الانهاك وتحتاج إلى التماسك، وأن أقصى ما يمكن أن تقدمه من إنجازات عسكرية هو ما حققته في معركة نهر كوليوبارا ، ذلك أن البلاد أصابها الضعف الشديد جراء وباء التيفوس الذي تفشى في الجيش وفي الأهالي. ورغم أن الحلفاء أرسلوا امدادات طبية للصرب لمواجهة الوباء، إلا أنها فقدت ١٥٠ ألف نسمة مع حلول صيف ١٩١٥.

وفي أثناء تلك المعارك القاتلة انغمس كل طرف من أطراف الحرب في مفاوضات مكثفة من أجل توريط دول بلقانية أخرى وجرها لساحة الحرب. وكانت الدولة العثمانية هي القوة التالية التي دخلت الحرب، وكانت قد عقدت معاهدة تحالف سري مع ألمانيا ضد روسيا في الثاني من أغسطس (١٩١٤) قبل يوم واحد من إعلان المانيا الحرب على فرنسا، وقبل يومين من دخول بريطانيا الحرب. وكانت المعاهدة من إنجاز إنفر باشا وزير الحرب العثماني الموالي لألمانيا. ورغم أن الدولة العثمانية لم تكن في حالة حرب إلا أنها ساعدت المانيا في جهودها الحربية، فبعد ثمانية أيام من توقيع معاهدة التحالف مع ألمانيا أبحرت سفينتان حربيتان ألمانيتان وهما جوبين Goeben ، وبرسلاو Breslau في المضايق العثمانية (البوسفور والدردنيل) تحاشيا لاستيلاء أساطيل الحلفاء عليها. وكان هذا الإجراء يعد خرقا للمواثيق الدولية التي تنص على غلق المضايق أمام السفن الحربية عندما تكون الدولة العثمانية في حالة عدم حرب. لكن الحكومة العثمانية بررت هذا الإجراء بقولها إنها اشترت السفينتين رغم أن الضباط والبحارة الألمان ظلوا يقودونهما وهم يرتدون الطرابيش العثمانية. وبعد شهرين من ضغوط ألمانية مكثفة على الدولة العثمانية هاجم الأسطول العثماني ومعه السفينتان الألمانيتان الأسطول الروسي في البحر

الأسود. وهكذا أصبحت الدولة العثمانية في صف دول الوسط، وفي نوفمبر (١٩١٤) أصبحت في حالة حرب رسميا ضد الحلفاء.

وكان لدخول الدولة العثمانية الحرب أثره العميق في تحطيم خطوط المواصلات بين الحلفاء في الغرب وبين روسيا عن طريق المضايق. ونظرا لخطورة هذا الإجراء العثماني فقد أخذت بريطانيا بخطة ونستون تشرشل لاقتحام المضايق بالقوة وضرب العثمانيين، وهي خطة كانت محل جدل كبير ومن ثم كان ترتيب الحملة على الدردنيل وجاليبولي Gallipoli بقصد فتح المضايق. ولقد بدأت الحملة في فبراير ١٩١٥ وكان أبرز عملياتها قيام ثمانية عشر سفينة إنجليزية باقتحام المضايق بالقوة في منتصف مارس. ونظرا لضياع أربعة من تلك السفن في البحر فقد أصدر قائد الحملة أوامره بالانسحاب فلما بدأ الهجوم كان النجاح حليف العثمانيين. ولم يعد بإمكان القوات الإنجليزية الصمود يوما آخر أمام قصف المدافع وذلك بسبب نقص المعدات العسكرية.

ورغم فشل حملة الدردنيل واصل الحلفاء خططهم للإستيلاء على شبه جزيرة جاليبولي لاتخاذها قاعدة لحملة كبرى ضد العثمانيين. ورغم أن قوات الحلفاء التي قدمت من نيوزيلندا واستراليا كانت تحارب بضراوة، إلا أن الجنود العثمانيين كانوا متحصنين جيدا في المرتفعات المطلة على السهول الواسعة. ورغم أن قوات الحلفاء عجزت عن اقتحام المنطقة الضيقة فقد ظلت قائمة هناك من أبريل ١٩١٥ إلى يناير ١٩١٦، ثم اضطرت للإنسحاب بسبب الخسائر الشديدة والأمراض وانخفاض الروح المعنوية بين الجنود.

على أن دخول العثمانيين الحرب وضعف الصرب وفشل حملة الدردنيل لفت نظر دول الوسط للميزة النسبية التي تتمتع بها منطقة البلقان وهي ميزة سرعان ما فقدت أهميتها بانضمام إيطاليا إلى الحلفاء في أبريل ١٩١٥. وكانت إيطاليا التي أعلنت وحدتها بعد نضال طويل ما تزال في أعين أبطالها دولة غير كاملة إلا إذا ضمت مناطق البلقان التي يعيش فيها إيطاليون مثلما تفعل دول البلقان الأخرى ذاتها. ولكن الأهم من ذلك مطالبتها بضم جنوب التيرول، وترنتينو Trentino، وإستريا Istria ، ودلماشيا وجميعها تحت سيادة النمسا وألبانيا وذلك بدعوى أمنها القومي أو من باب التفوق الاستراتيجي. ورغم أن إيطاليا كانت عضو في الحلف الثلاثي إلا أنها لم تشترك في الحرب ضد ألمانيا والنمسا لأن الحلف كان دفاعيا على حين أن إجراءات النمسا ضد الصرب كانت هجومية. ولهذا وقفت على الحياد وشرعت في الدخول في مساومة مع كلا الطرفين (الوسط والحلفاء). وفي الواقع لم يكن لدى دول الوسط ما تقدمه لإيطاليا إلا القليل وأقصى ما كان يمكن للنمسا أن تقدمه أن تتنازل فقط عن ترنتينو في مقابل وقوف إيطاليا على الحياد. أما الحلفاء فكانوا في وضع أفضل نظريا فقد كان بإمكانهم تقديم وعد لإيطاليا بمساعدتها في

ضم بعض الأراضي التي تتطلع إليها والتابعة للنمسا. لكن إذا حدث وتنازلت النمسا عن دلماشيا وإستريا لإيطاليا فهذا معناه وضع سبعمائة ألف من سلاف الجنوب تحت حكم إيطاليا مما كان يعني استحالة إيجاد دولة يوجوسلافيا فيما بعد، بل كان من شأنه حرمان الصرب من مخرج لها على الإدرياتي الذي كانت تتطلع إليه منذ زمن طويل. ولهذا كان الحلفاء في مأزق خاصة وأن الحرب كانت قد بدأت ضد الصرب.

والجدير بالذكر أن أهداف الحرب ضد الصرب التي شملتها المفاوضات مع إيطاليا لم تكن محددة. ففي بداية الحرب كانت حكومة الصرب بقيادة نيقولا باشيك Pasic معنية بمصير صرب البوسنة والهرسك بشكل أساسي، وضمان إيجاد مخرج لها على البحر الإدرياتي، وضم المناطق التي تعتبر أهلها صرب عرقيا، ولم تكن متحمسة لوحدة سلاف الجنوب. والأغرب من هذا أن روسيا التي تعتمد الصرب على مساندتها دبلوماسيا لم تكن لها سياسة "يوجوسلافية"، ففي ١٩١٥ صرح وزير خارجيتها سيرجي سازونوف Serge Sazonov "إنه إذا أصبح من الضروري أن تشترك روسيا في حرب لمدة نصف يوم من أجل تحرير السلوفينيين فإنني لن أوافق على ذلك" [٢]. وبرغم هذا فقد اضطرت حكومة الصرب للتعامل مع هذه المسألة في خلال العلاقات مع الحلفاء.

وعلى هذا وفور اندلاع الحرب غادر عدد من بلاد سلاف الجنوب التي تحت حكم النمسا بينهم آنتيه ترومبيتش Ante Trumbic ، وفرانو سوبيلو Frano Supilo إلى إيطاليا وهناك قاموا بتأسيس "لجنة اليوجوسلاف" للسعي إلى توحيد الصرب والكروات والسلوفينيين في دولة واحدة. وعندما علم أعضاء اللجنة أن مفاوضات بين الحلفاء تجري بشأن قضية السلاف غادروا روما إلى باريس ولندن للقيام بالضغوط اللازمة. وآنذاك لم تكن هناك أي دولة ترغب في إلزام نفسها بخطة تستهدف تفكيك امبراطورية النمسا. ورغم أن حملة الدعاية المكثفة التي قامت بها اللجنة كان لها تأثيرها دون شك على الرأي العام في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا، إلا أن نقطة ضعفها الكبيرة كان إخفاقها في التفاهم مبكرا مع الصرب. وطالما أن أحدا من اللجنة لم يتصل بحكومة الصرب فإنها بدورها لم تتعامل مع اللجنة باعتبارها هيئة تستحق التعامل على قدم المساواة رغم أن اللجنة كانت تتحدث باسم كل سلاف الجنوب. وقد ظلت حالة الجفاء قائمة بين اللجنة وحكومة الصرب حتى سقطت الحكومة وانتقل زعماء اللجنة إلى كورفو Corfu حيث أمكن التوصل إلى إتفاق ما.

وبصرف النظر عما إذا كانت حكومة الصرب قد اختارت طريق إعلان "الصرب الكبرى" أو "يوجوسلافيا" فإن مطالب إيطاليا كانت تتناقض بشكل مباشر مع مطالب القومية

الصربية ، بل إن الحلفاء أنفسهم انقسموا فيما بينهم حول تلك القضية، فروسيا مثلا كانت أكثر قربا لمطالب الصرب عن إنجلترا وفرنسا، فقد كانت مستعدة في أغسطس ١٩١٤ لمنح إيطاليا وضعا سياديا في البحر الإدرياتي والسيطرة على ترنتينو وتريستا وفلور Vlore في ألبانيا مقابل أن تقدم إيطاليا مساعدة عسكرية لها فورا، لكن إنجلترا وفرنسا لم تشاركا روسيا هذا الرأي. غير أنه في ربيع ١٩١٥ أثبت الموقف العسكري للحلفاء على كل الجبهات الحاجة إلى مساعدة إيطاليا التي أصبحت أمرا ضروريا وحيويا. وعند هذا المنعطف كانت روسيا راغبة عن توقيع اتفاق ما يكون على حساب الصرب. لكن سرعان ما تراجعت عن تحفظها عندما أكدت إنجلترا لها أن استانبول والمضايق سوف تكون لها بعد الحرب.

وفي ٢٨ أبريل ١٩١٥ عقد الحلفاء مع إيطاليا معاهدة لندن وتقضي بدخولها الحرب إلى جانبهم خلال ثلاثين يوما مقابل أن تأخذ جنوب التيرول، وترنتينو، وتريستا، وإستريا، ومساحة كبيرة من دلماشيا، وجزيرة سازينو Saseno ذات الموقع الاستراتيجي، وميناء فلور في ألبانيا، فضلا جزر الدوديكانيز Dodecanese في بحر إيجه التي يعيش فيها يونانيون مع وعد بحصولها على نصيب معقول في أية أراضي عثمانية قد تتعرض للتقسيم. وبهذا اكتملت الصفقة وأعطى الحلفاء لإيطاليا كل الأراضي القومية لكل من كرواتيا والصرب وسلوفينيا وألبانيا واليونان في مقابل خدماتها في الحرب كحليفة. وعلى هذا وفي ٢٣ مايو ١٩١٥ أعلنت إيطاليا الحرب على النمسا والمجر وانتظرت خمسة عشر شهرا حتى أغسطس ١٩١٦ لتدخل في معركة مع ألمانيا. وكان لهذا الاتفاق عواقب جسيمة في المستقبل بالنسبة لآمال سلاف الجنوب والألبان.

كانت بلغاريا هي الدولة البلقانية الثانية التي دخلت الحرب وكانت مطالبها تنحصر في الحصول على ما كانت تعتبره نصيبا مشروعا في مقدونيا يشتمل على مساحات تقع تحت سيطرة الصرب، وأراض أخرى استولت عليها اليونان وخاصة ميناء قوله. كما كانت تريد استعادة جزء من جنوب دوبروديا التي استولت عليها رومانيا في ١٩١٣. والحقيقة أن بلغاريا كان لديها الكثير مما تقدمه لأطراف الحرب استراتيجيا نظرا لموقعها بالنسبة للمضايق وللصرب، فإذا انضمت إلى دول الوسط فسوف يكون لهم جبهة صلبة من ألمانيا حتى الدولة العثمانية في حالة نجاح حملة جاليبولي بطبيعة الحال. وفي الوقت نفسه سوف يكون وضع الصرب وضعا صعبا لأنه لن يكون بإمكانها مواجهة جبهة أخرى في الجنوب. ومن شأن هذه التطورات أن تؤثر على موقف كل من رومانيا واليونان اللتان لم تحددا موقفهما من الحرب آنذاك. أما في حالة انضمام بلغاريا إلى جانب الحلفاء فسوف ينقلب الموقف برمته إلى العكس ذلك أنها تشكل وضعا عسكريا مهما في حملة جاليبولي

من حيث الاستيلاء على المضايق ومن ثم فتح الطريق لتوصيل الامـدادات إلـى روسـيا الأمر الذي سوف يجعل دول الوسط تواجه موقفا خطيرا.

وفي تلك المرحلة من المساومات بشأن إدخال أطراف أخرى للحـرب كـان وضـع الحلفاء هو الأضعف في هذا الجانب، فقد كان عليهم الدخول في مساومة بشـأن رغبـات الصرب مثلما فعلوا من قبل مع إيطاليا، وكان هذا معناه أنه كان على الصرب أن تتخلـى عن المطالبة بضم أراض ليس بينها دلماشيا على سبيل المثال، وإنما تتخلـى أيضـا عـن أراض في مقدونيا كانت قد احتلتها بالقوة المسلحة في حروب البلقان. ولما كانـت قـوات الصرب قد أمسكت بالغزاة النمساويين أثناء تلك الحروب وأجبرتهم على التقهقر فإنـه لـم يكن من الممكن للصرب أن تقدم أية تنازلات والحال كذلك، لكن كان من الممكن أن توافق على التخلي عن إقليم شرق نهر الفردار وكذا منطقة متاخمة لليونان. أما دول الوسط فلـم تكن تأبه للحساسيات التي تضعها الصرب في اعتبارها بل لقد كان من الممكن أن يوافقـوا على تقسيم الصرب. وهكذا كان معسكرا الحرب: دول الوسط، والحلفاء في وضـع صـعب فيما يتعلق بإدعاءات بلغاريا ضد اليونان ورومانيا.

ومن ناحية أخرى كانت بلغاريا تحت قيادة الملك فردينانـد ورئـيس وزرائـه فاسـيل رادوسلافوف Vasil Radoslavov لا تزال تعاني من صدمة حرب البلقان الثانية عنـدما تحالف جيرانها ضدها، وكذلك من معاهدة بوخارست التي حرمتهـا مـن أراض مقدونيـة تعتبرها بلغارية. ولهذا تعاطف الاثنان مع دول الوسط. واكثر من هذا فإن علاقات بلغاريـا مع روسيا آنذاك كانت باردة ففي مطلع ١٩١٤ أبلغ سافينسكي A.A.Savinskii الـوزير الروسي الجديد في بلغاريا (السفير) ملك بلغاريا أن عليه أن يثبت أن بلاده تستحق مسـاندة روسيا ودعمها. وفي لقاء تال نصح سافينسكي الملك قائلا له "ينبغي ألا تنسى أن لروسـيا أهدافها السياسية التي تفوق أهداف الآخرين أهمية، وهو أمر كان محل نظر مـن جانـب البلغاريين" (٣). وهكذا أصبح واضحا أن موقف عام ١٨٧٨ انقلـب إلـى العكـس، أي أن روسيا يمكن أن تساعد الصرب وليس بلغاريا، وأن حدود بلغاريا المقررة طبقـا لمعاهـدة سان ستيفانو لم تعد تهم روسيا. ورغم هذه الحقيقة إلا أنه بمجرد انـدلاع الحـرب اجتهـد الدبلوماسيون الروس لكسب بلغاريا إلى صف الحلفاء وكانوا على استعداد لتقديم مزيد مـن أراضي مقدونيا لبلغاريا أكثر مما كانت الصرب تنوي التنازل عنه.

وبينما كان ملك بلغاريا ورئيس وزرائه أكثر ميلا للوقوف بجانب دول الوسـط كانـت البلاد في حالة انقسام بشأن الموقف. ورغم وجود مساندة عالمية لاستيلاء بلغاريـا علـى مقدونيا، إلا أن البلد لم تكن تود الدخول في حرب أخرى، ذلك أن حروب البلقـان كلفـت بلغاريا ثمانية وخمسون ألف قتيل، ومائة ألف جريح فضلا عـن معارضـة الاشـتراكيين

وإتحاد الفلاحين للحرب. لكن ضم مقدونيا كان أملا مشتركا بين البلغاريين لم يكـن محـل معارضة، ولهذا بدا واضحا أن بلغاريا قد تنضم إلى الحلفاء لتضمن على الأقل الاسـتيلاء على أراض كانت موضع تنازل منها للغير خلال مساومات أطراف الحرب معها.

على أن بلغاريا أدركت خلال مفاوضاتها مع الحلفاء أن العطاءات المقدمة إليها يتوقف منحها على انتصارهم في الحرب. ولكن وفي مايو ١٩١٥ وعندما تحسن وضـع الحلفـاء في الحرب بعد دخول إيطاليا إلى جانبهم أبدوا اسـتعدادهم فـي أن تأخـذ بلغاريـا أراض مقدونية جنوب الخط المتفق عليه عام ١٩١٢ : كريفا-بالانكا-فيليس-أوهريد ، بشـرط أن تأخذ الصرب البوسنة والهرسك، ومخرج على البحر الإدرياتي. كما وافق الحلفـاء أيضـا على أن تمتد الحدود الجنوبية لبلغاريا حتى خط إينوس-ميديا على بعـد مسـافة مسـاوية للمسافة بين استانبول وهذا الخط، وعلى أن يوضع في الاعتبار مطالبها في كل من قولـه ودوبروديا. غير أن الصرب ظلت ترفض التنازل عن أراض مقدونية لبلغاريا ولكن عندما ازداد موقفها الحربي سوءً في سبتمبر ١٩١٥ أبدت استعدادها للتنازل عن نصـف أراض مقدونيا التي تحت سيطرتها.

على أن التنازلات التي أبدى الحلفاء استعدادهم لتقديمها لبلغاريا ثمنا لدخولها الحـرب إلى جانبهم لم تكن تتكافأ مع تلك التي أبدى دول الوسط تقديمها وكانت تتلخص فـي مـنح بلغاريا الحدود المقررة بمعاهدة سان ستيفانو، وكل الأراضي شرق نهر مورافـا Morava حتى الدانوب، مما كان يعني تفكيك الصرب. ويضاف إلى ذلك أنه فـي حالـة حصـول بلغاريا على دوبرديا وتراقيا بموافقة دول الوسط فهذا يعني انضمام رومانيا واليونان إلـى الحلفاء آليا. وقد انتهى هذا الترتيب بتوقيع اتفاق فـي سـبتمبر ١٩١٥ بـين دول الوسـط وبلغاريا، وفي أكتوبر قامت ألمانيا والنمسا بالهجوم على الصرب. وفي ١٤ أكتوبر وطبقـا لاتفاق سبتمبر ١٩١٥ دخلت بلغاريا الحرب وهاجمت الصرب من ناحية الشرق، وأنـزل الحلفاء أربعة فرق عسكرية في تسالونيكا بأمل مساعدة الصرب، لكن فشلت جهودهم فـي إدخال اليونان الحرب.

وهكذا وجدت الصرب نفسها محاصرة بين قوتين غازيتين لكنهـا حاربـت بضـراوة وعناء لمدة عام ثم تبين عدم قدرتها على مواصلة الصمود ضد العدوان المشترك حيث تـم اجتياح أراضيها في خلال ستة أسابيع، ومات الكثير من جنودها بفعل ضـربات العـدو أو من البرد أوالمرض أثناء انسحاب الجيش عبر الجبال الوعرة شمال ألبانيـا فـي سـكون الشتاء، وتمكن ثلاثون ألف مقاتل من الوصول إلى شاطيء الادرياتي لكن قـوات الحلفـاء تمكنت من إجلائهم في يناير ١٩١٦ ونقلتهم إلى جزيرة كورفو. وهناك تكونـت حكومـة

صربية في المنفى بقيادة باشيك وألكسندر الوصي على العرش الذي أخذ مقاليد الأمور من الملك بيتر في ١٩١٤.

والخلاصة أنه في مطلع عام ١٩١٦ كانت دول الوسط تسيطر على البلقان بعد انسحاب قوات الحلفاء من جاليبولي ووصول بقايا جيش الصرب إلى جزيرة كورفو، أي أنها أصبحت تسيطر على كتلة متصلة من الأراضي ابتداء من ألمانيا وحتى الخليج الفارسي مرورا بوسط أوروبا. ولهذا السبب كان إشراك كل من رومانيا واليونان في الحرب أمرا له أهميته بالنسبة للمعسكرين المتحاربين نظرا لموقع هاتين الدولتين الاستراتيجي وجيوشهما المعتبرة. غير أن الدولتين وقفتا بعيدا ودون أي التزام تجاه أي طرف من أطراف الصراع.

كانت لرومانيا مطالب قومية في إقليمين كبيرين وهما ترانسلفانيا وبسارابيا وآخرين صغيرين وهما بوكوفينا وبانات، عكس بلغاريا التي كان لها مطلبا قوميا في مكان واحد كما رأينا. وكان ثلاثة من تلك الأقاليم تحت حكم النمسا والرابع تحت حكم روسيا. ومن ناحية أخرى كان احتفاظ كل من المعسكرين بولاء رومانيا له أهميته لأسباب اقتصادية تتمثل في ثروة رومانيا من الزيت والقمح، وأسباب عسكرية تتمثل في جيشها الذي يساعد في الحرب بدرجة أو بأخرى رغم أنه ليس في كفاءة جيش الصرب. ومن المعروف أن علاقات رومانيا الدبلوماسية في الماضي كانت مع النمسا وألمانيا بصفة رئيسية حيث عقدت معهما اتفاقية دفاعية عام ١٨٨٣ تجددت خمس مرات كان آخرها عام ١٩١٣، أي أنه عند اندلاع الحرب كانت الاتفاقية قائمة. وعلينا أن نتذكر أن تلك الاتفاقية قد عقدت بسبب مخاوف رومانيا من روسيا ومن جارتيها السلافيتين بلغاريا والصرب. وفي السنوات التي سبقت الحرب مباشرة كانت علاقة رومانيا مع النمسا قد توترت بسبب مسألة ترانسلفانيا وموقف رومانيا في حرب البلقان الثانية. وعندما بدأت المعارك في ١٩١٤ وجد شارل ملك رومانيا سليل أسرة الهوهنزوليرن أن اتفاقية ١٨٨٣ تلزمه بالوقوف إلى جانب ألمانيا. لكنه لم يكن يملك السلطة لكي يمضي في سياسته وفق رغباته إذ كانت السلطة الحقيقية في يد رئيس وزرائه يون براشيانو Ion I.C.Bratianu ابن زعيم الحزب الليبرالي العظيم.

وبينما كان الملك شارل موال لألمانيا كان رئيس وزرائه براشيانو مع الحلفاء وكان يستهدف توحيد كل الرومانيين في دولة واحدة وكان نصفهم تقريبا في عام ١٩١٤ يعيشون خارج المملكة. كما كان يسعى للمحافظة على توازن القوى الذي نشأ بين دول البلقان بعد عام ١٩١٣ (أي بعد حروب البلقان). ولما كان يعتقد في نجاح هذه الأهداف مهما طال

الوقت، فقد عرف بين معاصريه بأنه صاحب فكر سديد، وبيزنطي الروح يجادل دون جدوى، ويعيش في الأوهام وغير جدير بالثقة. ورغم أن كل تلك الصفات التي خلعت على الرجل قد لا تكون حقيقية، إلا أنه يحسب له تمتعه بقدرة ملحوظة لاستغلال المواقف الدبلوماسية للحصول على مكاسب لبلاده.

وإذا كانت علاقات رومانيا بالنمسا قبل الحرب قد أصبحت باردة كما رأينا فإن علاقاتها مع روسيا كانت في تحسن ذلك أن قضية بسارابيا كانت لا تزال تعتمل في صدر الرومانيين في الوقت الذي بدأت الأنظار تتجه أكثر نحو مشكلة ترانسلفانيا. وفي يونية ١٩١٤ وعشية اغتيال ولي عهد النمسا قام نيقولا الثاني قيصر روسيا بزيارة رسمية ناجحة لرومانيا وعقدت أواصر الصداقة بين براشيانو رئيس وزراء رومانيا وبين وزير خارجية روسيا سازانوف S.D.Sazanov ، أي أنه عند اندلاع الحرب كانت العلاقات الروسية-الرومانية ودية، بل إن براشيانو تعلق بخطأ دبلوماسي ارتكبه سازانوف أدى إلى وضع صعوبات في طريق الحلفاء في المستقبل.

وكان هذا "الخطأ" الذي ارتكبه سازانوف تصريحه في ٣٠-٣١ يوليو بأن روسيا قررت ودون التشاور مع إنجلترا وفرنسا منح ترانسلفانيا لرومانيا في مقابل ضمان حيادها في الحرب. وفي الوقت نفسه أكدت ألمانيا لرومانيا أنها سوف تحصل على بسارابيا بنفس الشروط أي مقابل الحياد. وكان هذا يعني أن رومانيا إذا ما وقفت على الحياد تجاه المعسكرين فسوف تحصل على ترانسلفانيا حسب وعد روسيا، أو بسارابيا حسب وعد ألمانيا وفق نتائج الحرب. وعندما وضعت تلك البدائل أمام مجلس الوصاية على العرش في رومانيا في اجتماعه في الثالث من أغسطس أعرب الملك وبيتر كارب Carp الوزير الموالي لألمانيا أن الأمة تربط نفسها بقضية دول الوسط على حين كانوا الآخرون يتفقون مع وجهة نظر براشيانو في اتخاذ موقف الحياد.

على كل حال ففي الشهور التالية عمل براشيانو على استغلال هفوة سازانوف تلك، فعندما سعت روسيا لإغراء رومانيا بالانضمام للحلفاء لم تكن تملك وسيلة لتنفيذ هذا الإغراء وكل ما كان في جعبتها أن رومانيا قد تحصل على ترانسلفانيا مقابل الحياد. وعندما اقترح الحلفاء أن تتنازل روسيا عن بسارابيا لم توافق مثلما رفضت النمسا اقتراحات مشابهة قدمتها ألمانيا فيما يتعلق بترانسلفانيا. وعلى هذا تلقى الحلفاء تأكيدا بحياد رومانيا بمقتضى معاهدة سرية عقدت بينها وبين روسيا في أول أكتوبر ١٩١٤ ضمنت لها إمكانية الحصول على كل ترانسلفانيا وأجزاء من بوكوفينا التي يسكنها رومانيون. وفي مقابل ذلك وافقت رومانيا على السماح بعبور الامدادات الروسية عبر أراضيها إلى الصرب وعدم السماح للامدادات الألمانية بالمرور إلى تركيا. وكان هذا يعني من الناحية

القانونية أن رومانيا ليست دولة محايدة، وبدا من ظاهر الأحداث المعسكر الذي اختارت رومانيا الوقوف إلى جانبه.

ثم جرت مفاوضات بين رومانيا والحلفاء خلال الفترة بين توقيعها المعاهدة مع روسيا وبين دخولها الحرب في أغسطس ١٩١٦ حول الشروط التي سوف تنضم بمقتضاها إلى الحلفاء، وكان رئيس الحكومة (براشيانو) يركز على الحصول على بيان مكتوب بتحديد المقاطعات التي سوف تأخذها رومانيا. أما الحلفاء فكانوا يضغطون على رومانيا لتقديم تنازلات مثل ترك جنوب دوبروديا لبلغاريا لإغراء بلغاريا للانضمام لمعسكر الحلفاء. ويلاحظ أن الشروط المعروضة من الطرفين والمناقشات التي دارت بشأنها أوضحت ما سوف تتمخض عنه الحرب. وعندما كانت الصرب تحارب وظهرها إلى الجدار في خريف ١٩١٥ طلبت روسيا من رومانيا تقديم مساعدة للصرب التي لا تزال تربط بينهما معاهدة في ١٩١٣ ضد بلغاريا. لكن رئيس حكومة رومانيا وقد أدرك أن ألمانيا احتلت وارسو، وأن النمسا استعادت جاليسيا Galicia وبوكوفينا، وأن حملة جاليبولي لا تزال متعثرة، نراه وقبل أن يفكر في اتخاذ أي إجراء يطالب بغزو أنجلو-فرنسي لبلغاريا، وبعملية قوية تجاه جاليبولي بهجوم روسي جديد، وتقديم معدات حربية لبلاده. ويبدو واضحا أن تلك الشروط التي قدمتها رومانيا كانت تستهدف الحيلولة دون اشتراكها في الحرب، ولكنها استمرت في بيع الزيت والحبوب لدول الوسط حتى تجعل باب الانضمام له مفتوحا. ولكل هذه الإجراءات وجه برلمان رومانيا لبراشيانو تهمة "الاتصال بطرفين كل منهما من وراء ظهر الآخر، وخداع كل منهما، والكذب هنا وهناك، انتظارا لفرصة مناسبة لانتهازها" (٤). ومع هذا فقد ظل الرجل يستمتع بتأييد غالبية البرلمان والملك فرديناند الذي تولى العرش بعد موت تشارل في أكتوبر ١٩١٤.

في عام ١٩١٦ كان موقف الحلفاء في الحرب سيئا على كل الجبهات، ففي الجبهة الغربية كان الموقف متجمدا، وفي الجبهة الشرقية أخذت روسيا تخسر معركة بعد أخرى، وفي البلقان انضمت بلغاريا لدول الوسط وانهزت الصرب واستسلمت جاليبولي. ولكن عندما هجم الروس على بروسيلوف Brusilov في يونية ١٩١٦ رأت حكومة رومانيا (برئاسة براشيانو) أن هذا هو الوقت المناسب للدخول في الحرب. وكان الروس في حملتهم على بروسيلوف التي استمرت ثلاثة أشهر قد تقدموا حوالي مائة ميل واستولوا على مدن مهمة مثل تشيرونوفيتش Czernowitz وأسروا حوالي نصف مليون واحد. وقد تزامن هذا الهجوم مع هجوم على سوم Somme في الغرب. وهنا استحوذ على براشيانو (رئيس حكومة رومانيا) الخوف والرعب من أن روسيا قد تستولي على ترانسلفانيا بدون

مساعدة بلاده، وأن ترنسلفانيا قد تضيع إلى الأبد، وأنه قد تحدث اتفاقية صلح منفصل تظل ترانسلفانيا بمقتضاها تحت حكم النمسا خاصة وأن روسيا لم تقم بإجراءات تبدد تلك المخاوف التي سيطرت عليه.

ولما كانت رومانيا قد تفاوضت مع كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا ولم تتفاوض مع روسيا، فقد عزم براشيانو على استخلاص أكبر فائدة ممكنة من مباحثاته مع روسيا التي استمرت حوالي شهرين حيث نجح إلى حد كبير في تحقيق ما كان يصبو إليه نظرا لأن الهجوم الروسي كان يواجه مقاومة شديدة يوما بعد يوم، فضلا عن أن الحلفاء كانوا في حاجة إلى إسهام رومانيا بشكل فعال، ومن ثم حصل براشيانو على وعد بأخذ ترانسلفانيا وإقليم بانات حتى نهر تشيزا Tisza (ثييس Theiss) عند شيجد Szeged قدر الإمكان على أن يتجه خط الحدود باتجاه الشمال الشرقي مارا بدبرسين Debrecen حتى نهر سوميس Somes بحيث تضم إلى رومانيا مساحة معتبرة من الأرض التي تمثل شرق المجر حاليا. كما وعُدت رومانيا بأن تمتد حدودها إلى إقليم بوكوفينا حتى نهر بروث Pruth وأن يكون لها مكانا في مؤتمر الصلح الذي يعقد بعد انتهاء الحرب على قدم المساواة مع الدول الأخرى. ورغم أن المباحثات لم تسفر عن نص يفرض إيجاد تنسيق روسي-روماني في الجهود العسكرية فيما عدا أن تقوم القوات الرومانية بعمليات عسكرية في ترانسلفانيا إذا شاءت، إلا أن رومانيا رحبت بتلك الشروط وفي ٢٦ أغسطس ١٩١٦ اشتركت في الحرب إلى جانب الحلفاء.

لكن قرار رومانيا بالاشتراك في الحرب جاء متأخرا جدا ففي ذلك الوقت كان الهجوم الروسي على بروسيلوف قد جاء بعد فوات الأوان لأن ألمانيا كانت قد نقلت خمسة عشر فرقة عسكرية من الجبهة الغربية وتحول المد عكس الاتجاه، وفي خلال شهر واحد تم إعاقة زحف جيش روماني في ترانسلفانيا بفضل جهود الجنرال إيريش فون فايكنهاين Irich von Faikenhayn تلاه هجوم ألماني-بلغاري بقيادة المارشال أوجست فون مكنسن Mackensen على دوبروديا في ديسمبر، وتقهقر الجيش الروماني بل والحكومة الرومانية إلى مولدافيا واتخذوا من مدينة ياصي عاصمة مؤقتة. وبهذا سيطر معسكر دول الوسط على ثلثي رومانيا بما فيها منابع النفط الرئيسية ومخازن الغلال. وخلال الثمانية عشر شهرا التالية كان الموقف بالنسبة لرومانيا يتدهور من سيء إلى أسوأ بشكل ملحوظ، فمن ناحية أوضح الحلفاء ومعهم الولايات المتحدة الأمريكية بعد دخولها الحرب في مارس ١٩١٧ أن تفكيك امبراطورية النمسا والمجر ليس من أهداف الحرب. وفي الوقت نفسه

كانت حكومات البلقان تتفاوض مع النمسا لتوقيع صلح منفرد، وكان دخول رومانيا في تلك المفاوضات يعني تنصلها من اتفاقها مع الحلفاء الذي دخلت الحرب بموجبه، ومما أضعف موقفها أكثر وأكثر قيام الثورة في روسيا في مارس ثم في نوفمبر ١٩١٧.

غير أن الهزائم العسكرية المتتالية التي واجهتها رومانيا وتدهور الموقف السياسي العام لغير صالحها دفعها لتوقيع هدنة مع معسكر دول الوسط في ديسمبر ١٩١٧ وكان هذا التصرف ضد رأي الحلفاء الذين كانوا يودون أن تنسحب حكومة رومانيا وجيشها إلى جنوب روسيا. وتطورت الأحداث بسرعة ففي فبراير ١٩١٨ ترك براشيانو رئاسة الحكومة وخلفه الجنرال ألكسندر آفريشكو Averescu ، ثم ألكسندر مرغيلومان Marghiloman المعروف بإعجابه بألمانيا والذي تولى منصبه بتوصية من براشيانو حتى إذا ما انتصر الحلفاء فإن مسئولية ارتباط رومانيا بدول الوسط تقع على عاتق شخص آخر غيره. وبالفعل وفي مايو ١٩١٨ قامت الحكومة الرومانية الجديدة بتوقيع معاهدة بوخارست مع دول الوسط وحصلت رومانيا بمقتضاها على بسارابيا، وخصصت دوبروديا وعددا من المواقع الاستراتيجية في جبال كارباثيا معسكرا لدول الوسط، وحصلت المانيا على حق السيطرة على منابع النفط في رومانيا لمدة تسعين سنة.

أما اليونان فكانت آخر دولة بلقانية تنضم إلى الحرب وكان ذلك في عام ١٩١٧ نظرا لأوضاعها الداخلية التي كانت تختلف اختلافا حادا عما كانت عليه أوضاع دول البلقان الأخرى. فرغم عدم وجود اتفاق حول السياسة الخارجية في كل تلك الدول بين مختلف القوى السياسية فيها إلا أنه كان هناك اتفاق بين الملك والحكومة في تلك الدول على توحيد المواقف، كما لم تحدث معارضة داخلية تستهدف تعويق تنفيذ السياسة التي قررت اتخاذها أي حكومة من تلك الحكومات. لكن في اليونان حدث العكس حيث انقسمت البلاد إلى معسكرين متناقضين أحدهما يقوده الملك قسطنطين، والآخر يقوده رئيس الحكومة فنيزيلوس Venizelos وقد استمر هذا الانقسام قائما لمدة ثلاث سنوات وبالتالي لم يكن بإمكان اليونان أن تدخل الحرب سواء مع الحلفاء أم مع معسكر دول الوسط.

كان البرنامج القومي في اليونان كما سبقت الإشارة يقوم على ما يعرف "بالفكرة العظيمة" التي تدعو لتوحيد كل اليونانيين، وهو ما كان يعني عند البعض إحياء الإمبراطورية البيزنطية والاستيلاء على استانبول (القسطنطينية). ومن المعروف أنه بحلول عام ١٩١٤ (عام الحرب) كانت اليونان تضم كل المناطق التي يسكنها يونانيون بما فيها كريت وأراض في مقدونيا وإيبروس. ولا شك أيضا أن عددا من اليونانيين كانوا ما يزالون يعيشون تحت سيادة الدولة العثمانية في غرب الأناضول، وتحت السيادة الإنجليزية

في قبرص، وتحت حكم إيطاليا في جزر الدوديكانيز. ولكن وعند اندلاع الحرب أصبحت اليونان ترى في ضم تراقيا وغرب الأناضول والاستيلاء على استانبول، وهي أهداف قومية عاجلة، حلما بعيد المنال، ذلك أن التفاوض بشأن تلك المناطق كانت تتعرقل بسبب عدم التفاهم بين الملك ورئيس الحكومة.

كان ملك اليونان شقيق زوجة امبراطور ألمانيا وكان يخفي في سريرته تعاطفه مع دول الوسط وأمله في أن يتحقق لهم النصر. وكان يشاركه في هذه المشاعر كثير من اليونانيين الذين تعلم بعضهم في الجامعات الألمانية. ولما كان يدرك أن بلاده معرضة لهجمات من أسطول الحلفاء وأنه قد لا يحصل على مساعدة مباشرة من دول الوسط فكان يفضل اتخاذ موقف الحياد في الحرب. أما رئيس الحكومة فنيزيلوس فكان على العكس يؤيد الحلفاء وكان مقتنع بانتصارهم ويرغب في أن ينضم الجيش اليوناني إلى جيوش الحلفاء معتقدا أن هذه أفضل وسيلة لاستكمال توحيد اليونانيين. ورغم أن الملك لم يكن يوافق رئيس حكومته على هذه الفكرة، إلا أنه لم يكن يستطيع أن يقيله نظرا لقوته وشعبيته، وفي الوقت نفسه كان رئيس الحكومة لا يرغب في العمل على عزل الملك عن العرش.

ورغم أن اليونان لم تحدد موقفها من أطراف الحرب، إلا أن مفاوضاتها معهم لم تتوقف طيلة ثلاث سنوات وعندما اندلعت الحرب كانت اليونان ملتزمة عمليا بتحالف ١٩١٣ الذي يقضي بمساعدة الصرب ضد أي هجوم عدواني من أي دولة بما في ذلك النمسا. غير أن اليونان بررت عدم تحركها لمساعدة الصرب بحجة أن الصرب تسببت في الهجوم عليها باستفزاز خصومها، وعلى هذا أعلنت الحياد، ولم تكن تلك سياسة للملك فقط بل لقد وافقه عليها رئيس الحكومة تحت ضغط الظروف القائمة. وبمجرد دخول الدولة العثمانية الحرب وحدوث ضغط متواصل ومكثف على الصرب أصبح الحلفاء يرغبون في إلحاح في الحصول على مساعدة اليونان. وفيما بعد وأثناء محاولات الحلفاء الحصول على تأييد بلغاريا طلبوا من اليونان التنازل عن أراض في بحر إيجه في مقابل أن تحصل على أراض غير محددة في آسيا الصغرى، وكان فنيزيلوس يرغب في التخلي عن منطقة دراما–قوله Drama التي تضم ثلاثين ألف يونانيا في مقابل الحصول على إقليم أزمير في الأناضول الذي يسكنه ثمانمائة ألف يونانيا وكان من شأن هذا أن يتحول بحر إيجه إلى "بحيرة يونانية". وكان اشتراط فنيزيلوس لدخول بلاده الحرب أن تدخل بلغاريا ورومانيا في وقت واحد جعل الأمر مستحيلا.

على أن حملة الدردنيل وجاليبولي أدت إلى أزمة وزارية كبيرة داخل الحكومة اليونانية، ذلك أنه أثناء التخطيط للحملتين كان رئيس الحكومة فنيزيلوس على استعداد للانضمام لهما لكن الملك ورئيس الهيئة العسكرية كانا يرفضان بدعوى أن ذلك سوف

يعرض البلاد لهجوم بلغاري، وأن بلاده لن تتنازل عن أي أراض استرضاء لبلغاريا. وعندما رفض رئيس الحكومة تلك الخطة قدم استقالته في مارس ١٩١٥ وأجريت انتخابات جديدة أعادت رئيس الحكومة الشعبي مرة أخرى إلى رئاسة الحكومة. وسرعان ما حدث الصدام بينه وبين الملك مرة أخرى ففي سبتمبر ١٩١٥ عندما أخذت بلغاريا تستعد للهجوم على الصرب طلب الحلفاء من اليونان احترام تحالف ١٩١٣، ووافق فنيزيلوس على تحريك القوات المسلحة لكن الملك لم يوافق، وأما رئيس هيئة أركان الحرب فقد فسر معاهدة التحالف بأنه في حالة الدفاع فقط، وكان مقتنع وراض في قرارة نفسه أن المعاهدة تلزم الصرب بوضع مائة وخمسون ألف مقاتل على الجبهة البلغارية وهو شرط مستحيل الوفاء به تحت تلك الظروف القائمة. وعلى هذا وافق الحلفاء على الوفاء بهذا الالتزام بواسطة قواتهم العسكرية وهو الحل الذي وافق عليه فنيزيلوس والبرلمان. وفي المدة من ٣-٥ أكتوبر ١٩١٥ أنزلت إنجلترا وفرنسا فرقة عسكرية في تسالونيك على أن يتم تعزيزها بقوات فرنسية ضخمة فيما بعد. وفي الخامس من أكتوبر أعلن الملك تبرؤه من سياسة رئيس حكومته فاستقال الرجل مرة أخرى. وبهذه المواقف أصبح المعسكران السياسيان في اليونان على طرفي نقيض بل وخصمان لدودين.

وعلى هذا أجريت انتخابات جديدة لم يدخلها الحزب الليبرالي الذي يرأسه فنيزيلوس وسارع أعوانه بتشكيل "حكومة ظل" لمعارضة الملك وأنصاره. وقد بادرت الحكومة الملكية الجديدة المنتخبة بتحميل الحلفاء المشكلات التي تعاني منها البلاد واعتبرت تصرفاتهم خرقا لسيادة الدولة. ثم وقع تحرش بقوات الحلفاء في تسالونيك، ولم تصدر تعليمات بالسماح لقوات الصرب في كورفو بعبور اليونان للانضمام إلى القوت المعسكرة هناك. وأخيرا وفي مايو ١٩١٦ احتلت القوات الألمانية والبلغارية حصن ريوبيل Rupel الذي يسيطر على وادي نهر ستروما Struma دون مواجهة أية عقبات.

وبدأ الحلفاء يتحركون ضد ملك اليونان فيما بدا أنه تدخل صارخ وفاضح في شؤون الدولة إذ طلبوا منه في يونية ١٩١٦ حل البرلمان، وعدم تعبئة الجيش، وتأليف حكومة جديدة. ولم يوافق الملك إلا على تسمية رئيس حكومة جديد. ثم جاءت الأزمة الأخيرة في أكتوبر ١٩١٦ عندما قام فنيزيلوس بنقل حكومته الانفصالية من كريت حيث تألفت في أغسطس إلى تسالونيك، واعترفت بها إنجلترا في ديسمبر على أساس أنها حكومة اليونان، وظهرت أساطيل الحلفاء في الشهر نفسه قبالة ميناء بيرا وظلت قابعة زهاء ثلاثة أشهر. وأخيرا وفي يونية ١٩١٧ ترك قسطنطين العرش لابنه الثاني ألكسندر دون أن يتنازل

تنازلا رسميا، ومن ثم عاد فنيزيلوس إلى أثينا، وفي يونية ١٩١٧ انضمت اليونان إلى الحلفاء.

وبينما تلقت إيطاليا ورومانيا وعودا محددة بما سوف تحصلان عليه مقابل دخولهما الحرب إلى جانب الحلفاء لم تطلب اليونان أية مطالب. ويبدو أنها اعتمدت على النيات الحسنة للحلفاء في السماح لها بالاستيلاء على بعض الأراضي حسبما يتراءى لهم. ولم يقتصر الأمر على هذا الموقف السلبي من تحديد مطالب معينة، بل إن البلاد ظلت منقسمة انقساما مريرا حتى بعد رحيل قسطنطين. ومهما يكن من أمر فإن الجيش اليوناني انضم إلى جيوش الحلفاء في تسالونيك واشترك في المعارك الأخيرة في البلقان.

على أن هجوم الحلفاء من تسالونيك لم يحدث إلا في سبتمبر ١٩١٨ وآنذاك بدا واضحا أن الحلفاء سوف يكسبون الحرب، ذلك أن انسحاب روسيا من الحرب في نوفمبر ١٩١٧ بعد ثورة البلاشفة تم تعويضه بدخول الولايات المتحدة من قبل، وفشل الهجوم الأخير لألمانيا على شمالي فرنسا وأخذ الحلفاء زمام المبادرة. وكان جيش الحلفاء في تسالونيك يتكون من ٢٨ فرقة عسكرية تحت قيادة فرنسية منها ثمانية فرق يونانية وستة صربية واجهت قوات ألمانية وبلغارية متكافأة في القوة. ولكن بينما كان جيش الحلفاء يتمتع بروح عالية كانت القوات البلغارية غير متحمسة للدخول في معارك بل لقد أصبحت الحرب تمثل عبئا مخيفا على أهل البلاد، فبالإضافة إلى ما خسرته بلغاريا من رجال في حروب البلقان التي سبقت الحرب العالمية الأولى قتل من رجالها مئة وواحد ألف، وجرح أكثر من ثلاثمائة ألفا، وباختصار فقدت بين عامي ١٩١٢-١٩١٨ حوالي مائة وستون ألف رجل وأربعمائة ألف جريح من إجمالي سكانها البالغ حوالي خمسة مليون نسمة، فضلا عن حالة الكساد في المحاصيل الزراعية التي مرت بها البلاد بل لقد تم بيع الغلال المتوفرة لألمانيا والنمسا مما أثار سخط سكان المدن رغم أن الفلاحين استفادوا من عملية البيع هذه ولو بشكل مؤقت. ثم ما لبث أن انتقل السخط الشعبي إلى الجيش الذي كان عليه أن يدخل في مواجهة للتخلص من الاهمال الذي أصبح يعيش فيه. والخلاصة أن بلغاريا لم تكن مستعدة لمواجهة حالة حرب أخرى.

وفي ضوء تلك الأحوال وفي ٢٩ سبتمبر (١٩١٨) وبعد اسبوعين من بداية هجوم الحلفاء استسلمت بلغاريا على أمل ألا تتعرض لغزو شامل. أما القوات الألمانية والنمساوية فقد استمرت في القتال حتى أرغمت على التوقف في الشمال، وفي أول نوفمبر احتل الحلفاء بلجراد وتحررت الصرب من الاحتلال الأجنبي، بل وعبر جيش الصرب الأراضي التابعة للنمسا واستولى على بلاد سلاف الجنوب في البوسنة والهرسك

وفويفودينا، وبذلك أصبحت الصرب تحتل احتلالا فعليا مساحة من الأرضي التي يرغب أنصار فكرة إعلان "دولة يوجوسلافيا" أن تشملها.

وفي تلك الأثناء عادت رومانيا لميدان الحرب مرة أخرى في العاشر من نوفمبر وشرعت في الاستيلاء على الأراضي التي وعدها بها الحلفاء من قبل في ١٩١٦، ومما ساعدها على ذلك تحرك موازي من الصرب والتشيك في الشمال، الأمر الذي أدى إلى تفكك الإمبراطورية النمساوية-المجرية ببساطة إلى مكوناتها القومية. ففي ١٣ نوفمبر أعلنت الجمهورية في النمسا، كما أعلنت دولة المجر المستقلة في ١٦ نوفمبر (١٩١٨). وفي أول ديسمبر ١٩١٨ أعلنت ملكيات الصرب والكروات وسلوفينيا بشكل رسمي، وفي اليوم نفسه اجتمعت جمعية من رومانيي ترانسلفانيا وبانات في ألبا ايوليا Alba Iulia وأعلنت اتحادها مع رومانيا. وعلى الرغم من تلك التطورات إلا أن القضية الحاسمة الخاصة بتسوية حدود تلك الدول (الجديدة) وحصولها على الاعتراف الدولي كانت لا تزال معلقة بل لقد أثيرت من جديد مسألة صراع الادعاءات القومية لكل دولة من تلك الدول حتى بين المنتصرين.

وفي الوقت نفسه كانت الدولة العثمانية وهي امبراطورية أخرى متعددة القوميات تواجه مصير مشابه لمصير الإمبراطورية النمساوية-المجرية. ففي ٣١ أكتوبر أرغمت الدولة العثمانية على الاستسلام نتيجة للحملة الناجحة التي قامت بها إنجلترا في المشرق العربي. وكانت عملية إخراج العثمانيين من آسيا الصغرى سببا لصراع مرير بين القوميات كما حدث في أوربا البلقان، ومن ثم كان لا بد من تشابك التسويات في المناطق النمساوية والعثمانية.

ولكن وقبل أن نتابع مفاوضات الصلح ينبغي أن نعطي فكرة موجزة عن نتائج تورط ألبانيا في الحرب، فبعد رحيل ويليام الفيدي of Wied في ١٩١٤ انهارت حكومتها وأصبحت البلاد ضحية لسياسات جيرانها مرة أخرى، فأسرعت كل من اليونان والصرب والجبل الأسود باحتلال أجزاء منها، واحتلت فرنسا وإيطاليا أجزاء أخرى. وعندما سقطت الصرب في ١٩١٥ استولت النمسا على معظم أراضي وسط ألبانيا وشمالها على حين ظلت الأجزاء الجنوبية في يد إيطاليا وفرنسا. وبعد انسحاب قوات بلغاريا والنمسا من ألبانيا استولت اليونان والصرب وإيطاليا على المناطق التي لهم فيها إدعاءات. والخلاصة

أن ألبانيا كانت الوحيدة من بين دول البلقان التي أصبحت هدفا سهلا للمتخاصمين. وعلــى هذا فإن مصيرها النهائي وكذا مسألة التصرف في توزيع باقي بلاد البلقان محــل الجــدل سوف يتقرر على مائدة مفاوضات الصلح.

الهوامش

(1) G.P.Gooch and Harold Temperley eds., British Documents on the origins of the war, 1898-1914 (London: H.M. Staionary Office, 1926), Vol. 11, p. 371.

(2) Milada Paulova, Jugoslavenski (The Yugoslav Committee) (Zagreb: Prosvjetna Nakladona Zadruga, 1925), P. 54.

(3) James M.Potts, "The Loss of Bulgaria", in Alexander Dallin,et al., Russian Diplomacy and Eastern Europe, 1914-1917 (New York: King's Crown Press, 1963), p.200.

(4) Sherman David Spector, Rumania at the Paris Peace Conference: A Study of the Diplomacy of Ioan I.C.Bratianu (New York: Bookman Associates, 1962), p.30.

تسويات الحرب

لم يكن توقيع اتفاقيات الهدنة في منتصف نوفمبر ١٩١٨ علامة على دخول بلاد البلقان في مرحلة من السلام والاستقرار، ذلك أن اليونان وتركيا لم تتوصلا إلى تسوية خلافاتهما حتى ١٩٢٢، ورومانيا كانت قد غزت المجر في ١٩١٩، وظلت قوات يوجوسلافية تدخل أراضي النمسا أكثر من مرة في عدة مناسبات مختلفة حتى عام ١٩٢١. وأكثر من هذا فإن معظم بلاد البلقان واجهت تغييرات أساسية وفورية بعد الحرب اضطرت شعوبها لضبط أحوالهم وأفكارهم مع علاقات سياسية جديدة فرضت نفسها عليهم. وتتلخص هذه التغييرات في تكوين دولة لسلاف الجنوب، وتأسيس رومانيا الكبرى، وطرد اليونانيين من آسيا الصغرى، والثورة في الإمبراطورية العثمانية، وأخيرا تكوين حكومة ألبانية مستقرة. وسوف يركز هذا الفصل على معالجة تلك القضايا أكثر من مناقشة معاهدات الصلح نفسها ولكن علينا في البداية أن نذكر الأسس التي تم التوصل على أساسها لمعاهدات الصلح.

من متابعتنا لتاريخ بلاد البلقان خلال القرن التاسع عشر حيث كانت للقوى الكبرى دورا في التحكم في سياسات تلك البلاد سوف نجد أن تلك القوى نفسها هي التي انفردت بترتيب معاهدات الصلح دون أن يكون لدول البلقان الصغيرة دورا مؤثرا إلا قليلا. ويلاحظ أن القوميات القوية في البلقان خضعت لقيود شديدة وقاسية في تحركاتها حتى لا تحقق طموحاتها القومية، بل لقد دخلت في دائرة التقسيم فيما بينها وكان عليها مواجهة الأحوال في أوربا آنذاك بشكل واقعي وكثير منها أوجدته سياسات البلاد الصغرى. ومن التغييرات أيضا أن ثلاثة دول كبرى لم تحضر مؤتمر الصلح وهي ألمانيا والنمسا وروسيا، فقد تم استبعاد ألمانيا باعتبارها دولة مهزومة وكان موقف فريدا في نوعه في الدبلوماسية الأوربية، وإمبراطورية النمسا والمجر تحللت إلى دولتين على أسس قومية خلال الأسابيع الأخيرة من الحرب، وأما روسيا التي كانت قد أصبحت تحت حكم البلاشفة اعتبرت عنصرا ثوريا خطيرا وكانت قوى الحلفاء تقوم بعمليات عسكرية على أراضيها ساعة قيام الثورة. وهكذا أصبحت التسويات مسئولية إنجلترا وفرنسا وإيطاليا بشكل أساسي

وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مشاركا جديدا وكبيرا في شؤون أوربا آنذاك.

والحق أن السياسيين الذين وقع على عاتقهم صياغة معاهدات الصلح كانوا مقيدين باتفاقات معينة سابقة أهمها غالبا تلك المعاهدات السرية بين أطراف معينة وكانت جميعها تسبب الضيق الشديد للذين كان عليهم التوقيع. كذلك سيطر على المناخ كيفية استعادة التوازن بين القوى الأوربية الذي أصبح يتأرجح بعد هزيمة دول الوسط ومناخ ثورة البلاشفة في روسيا، فضلا عن اعتبارات أخرى برزت على المسرح السياسي عند نهاية الحرب كان يتعين وضعها في الحسبان، ذلك أن أوربا بعد الحرب كانت في حالة ثورة فروسيا أصبحت تحكمها حكومة شيوعية وأصبحت مركزا للدعاية الثورية وبعد استيلاء البلاشفة على الحكم أعلنوا تبرؤهم من المعاهدات السرية التي أبرمها القيصر بل ونشروها في الصحف، وأعلنوا أن ثورتهم تقف إلى جانب "سلام الشعوب"، وليست لها "ادعاءات تطالب بها أو تعويضات"، وكذلك فعلت الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية القوية في أوربا. وكان الرئيس الأمريكي ودورو ويلسون قد ذكر بعض تلك الاعتبارات في مبادئه الأربعة عشر التي أعلنها في الثامن من يناير ١٩١٨، وأعلن تأييد بلاده لحق تقرير المصير. وكانت مثل هذه المبادىء المثالية تتناقض بطبيعة الحال تناقضا حادا مع بنود المعاهدات السرية التي وضعت مصير شعوب كثيرة للمقايضة والتبادل. وباختصار كان على الذين يصنعون معاهدات السلام أو يرتبونها أن يقرروا ما إذا كانوا سوف يلتزمون بتحالفات الحرب السرية أو الوقوف إلى جانب المبادىء التي أعلنوها على الناس.

وهكذا وأثناء مفاوضات الصلح أثيرت قاعدتان للتفاوض على أساسهما كل منهما تتناقض مع الأخرى ألا وهما المعاهدات السرية ومبدأ حق تقرير المصير للشعوب، وبطبيعة الحال كانت كل دولة تميل إلى مساندة القاعدة التي تحقق مصالحها. فبينما كانت الدول المنتصرة الصغيرة تفضل الوقوف إلى جانب المعاهدات السرية وإلى جانب السياسات التي من شأنها توسيع أمانيها الإقليمية إلى أقصى درجة ممكنة، كانت الدولة المهزومة والرئيس الأمريكي أحيانا يدافعون عن مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ العدالة. ورغم أن الصرب وهي دولة صغيرة منتصرة إلا أنها تبرأت من معاهدة لندن السرية، أما فرنسا وإنجلترا وهما قوتان عظميان غربيتان فكانتا معنيتان باستعادة توازن القوى وتحقيق ذلك بمختلف الوسائل. لكن فرنسا كانت تبذل جهودها لكي تسفر تسويات الصلح عن بناء جبهة من القوى المنتصرة في شرق أوربا تحل محل روسيا الحليف السابق وذلك لتخويف ألمانيا وكبح جماحها. وتطلعت رومانيا ودولة سلاف الجنوب إلى أن يكون لهما مكانة مهمة في هذا التنسيق الفرنسي الجديد. أما إنجلترا فكانت على النقيض من فرنسا ترغب

في استعادة التوازن من خلال وضع تسويات مناسبة والعودة بأوربا إلى الأوضاع العادية رغم أن سياساتها قامت على أساس عدة مساومات فضلا عن أن ساسة إنجلترا الذين كانوا على دراية بالتاريخ لم تكن لديهم رغبة في أن يروا فرنسا تظهر وكأنها القوة العظمى المهيمنة في القارة الأوربية.

وفي التسويات النهائية وجدنا أن دولتين بلقانيتين وهما يوجوسلافيا ورومانيا حققتا مكاسب هائلة على حين خسرت كل من بلغاريا وتركيا الجديدة واليونان خسرانا مبينا، ورجعت ألبانيا إلى أحوالها التي كانت عليها قبل الحرب، وسوف نناقش مصير تلك الدول جميعا في ذلك السياق.

تكوين مملكة الصرب وكرواتيا وسلوفينيا

كان إعلان قيام مملكة الصرب وكرواتيا وسلوفينيا في ديسمبر ١٩١٨ محصلة مناقشات طويلة تمت خلال الحرب والتطورات التي حدثت في سياسات الصرب. والحاصل أن باشيك وبتأييد من الوصي على العرش كان غير متحمس لإقامة دولة يوجوسلافية كما سبق أن شرحنا ذلك، بل إن الحكومة الصربية في المنفى في جزيرة كورفو أصبحت عرضة للتأثير الخارجي وبعد سقوط قيصر روسيا السند الكبير للصرب وجد باشيك أن الضغط الداخلي والخارجي للتفاهم مع "اللجنة اليوجوسلافية" أقوى من أن يقاومه. ولهذا ففي يوليو ١٩١٧ التزمت حكومة الصرب طبقا لإعلان كورفو ولأول مرة بالعمل من أجل توحيد الصرب والكروات والسلوفينيين في دولة واحدة على أن تكون ملكية دستورية تحكمها أسرة كارادیوردیفتش، وعلى أن تقوم جمعية منتخبة انتخابا حرا مباشرا بصياغة مشروع دستور ينص على الاعتراف بكل المعتقدات الدينية القائمة، وأن تكون الأبجدية السيريلية واللاتينية على قدم المساواة، ومنح الحكم المحلي دورا أساسيا. وقد صادقت على هذا الدستور لجنة الجبل الأسود في باريس وهي مجموعة من اللاجئين السياسيين هناك شبيهة بتلك التي كونها سلاف الجنوب تحت حكم النمسا. وآنذاك لم يكن الأمر قد استقر على شكل الدولة الجديدة أو المملكة بين أن تكون دولة واحدة أم دولة فيدرالية الطابع.

وفي البداية أحرز المفاوضون تقدما ضئيلا بشأن تنفيذ البرنامج المشترك، وفي هذا الخصوص علينا أن نتذكر أن إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت بوضوح في مطلع ١٩١٨ أثناء محاولة التفاوض مع النمسا لتوقيع صلح منفرد أنها لا تسعى لتفكيك امبراطورية النمسا والمجر. وأما الصرب في محاولة منها لأخذ البوسنة والهرسك من النمسا قام باشيك رئيس حكومتها بالتنبيه على سفيره لدى واشنطون للبحث

في إمكانية تحقيق هذا الهدف. وعندما علمت "لجنة اليوجوسلاف" بذلك التحرك نشبت أزمة بين صفوف سلاف الجنوب. ولكن وفي أبريل ١٩١٨ عندما أصبح واضحا أنه لن يتم توقيع صلح منفرد مع النمسا قام الحلفاء بتغيير سياساتهم.

من ناحية أخرى طرأ تغيير له مغزاه في الموقف الإيطالي، ففي أبريل ١٩١٨ عقد "مؤتمر القوميات المقهورة" اجتماعا في روما انتهى بالمناداة بتقطيع أوصال إمبراطورية النمسا والمجر. وفي أثناء الاجتماع قام الدكتور آندريا توريه Torre رئيس وفد البرلمان الإيطالي في المؤتمر بتوقيع "ميثاق روما" مع آنتيه ترومبيتش رئيس لجنة اليوجوسلاف بالاعتراف بشرعية أهداف اليوجوسلاف. غير أن هذا الميثاق الذي تم إبرامه بمعرفة رئيس وزراء إيطاليا أورلاندو V.E.Orlando كان ضد رغبات وزير خارجيته البارون سيدني سونينو Sonnino الذي استمر في الشهور التالية يعارض هذا التصور اليوجوسلافي وعمل على عرقلة اعتراف الحلفاء به. ولكن وبحلول سبتمبر (١٩١٨) لم يكن أمامه إلا الاعتراف بأنه لا يمكن الحيلولة دون إتمام وحدة سلاف الجنوب وعزم في الوقت نفسه على أن يضمن لإيطاليا تنفيذ مواد معاهدة لندن.

وفي الوقت الذي كانت العداوات في طريقها إلى الزوال وقعت تطورات موازية في البلاد التابعة للنمسا، ففي نهاية أكتوبر ١٩١٨ قام زعماء الكروات والسلوفينيين الذين لم يخرجوا من بلادهم أثناء الحرب بتكوين حكومة ثورية باسم "المجلس القومي" Narodno Vijece لزغرب الذي أعلن وحدة الصربيين والكروات والسلوفينيين الخاضعين للنمسا. وكان هذا المجلس هو ثالث المنظمات التي تتميز عن كل من حكومة الصرب ولجنة اليوجوسلاف المكونة خارج البلاد في المنفى. وسرعان ما حاز على تأييد شعبي وأصبح خلال شهر واحد يمثل حكومة سلاف إمبراطورية النمسا والمجر في الجنوب والتي وافقت بمقتضى تصويت أجرته للانضمام للصرب والجبل الأسود لتكوين مملكة سلاف الجنوب الجديدة. وفي أول ديسمبر وفي احتفال مهيب وفي بلجراد دعا مندوبو هذا المجلس الأمير ألكسندر الوصي على العرش لإعلان الوحدة. وقد شارك في هذا الإجراء قيادات من الجبل الأسود حيث تكونت لجنة مماثلة في مدينة سيتنيه Cetinje وافقت على الانضمام لدولة سلاف الجنوب المزمع إقامتها ضد معارضة نيقولا القوية الذي كان قد أصبح ملكا على الجبل الأسود في ١٩١٠.

غير أن ساسة اليوجوسلاف من كل الجنسيات وتحت ضغط الأحداث الخارجية وانتهازا للحظة حماسية ركزوا جهودهم على الوحدة وهي قضية أساسية، والحصول على اعتراف القوى الدولية. وآنذاك لم يكن هؤلاء قد حسموا أولا مسألة شكل الوحدة الجديدة قبل أن يتم تحقيقها، ذلك أن مسألة الحدود كانت لها أولوية على شكل النظام السياسي

الداخلي للدولة الجديدة التي أعلنت في ديسمبر ١٩١٨ خاصة وأنه لم يكن لها حدود متفق عليها. ولهذا وبمجرد إعلان الدولة الجديدة كان للحدود أولوية كبرى وكانت أكثر المجادلات إثارة تلك التي تمت مع إيطاليا التي كانت آنذاك تود تنفيذ ما اتفق عليه في معاهدة لندن من أن يكون لها وضع سيادي في البحر الادرياتي.

ولقد تركز صراع اليوجوسلاف مع إيطاليا حول ثلاث مناطق : دلماشيا، وإستريا وميناءها تريستا، وميناء فييوم Fiume، وكانت معاهدة لندن قد وعدت إيطاليا بالحصول على دلماشيا وإستريا دون فييوم مع أن أغلبية سكانهما من السلاف وخاصة دلماشيا والجزر التابعة لها حيث يشكل سلاف الجنوب ٩٥% من سكانها فيما عدا مدينة زارا Zara التي فيها أغلبية إيطالية. وفي إستريا يشكل السلاف ٥٨% ولهم الأغلبية في الريف. لكن ميناء تريستا أغلبيته من الإيطاليين، وكذا في مدينة بولا Pola (باولا Pula). أما فييوم وهي الميناء الطبيعي الوحيد للإقليم فسكانه تاريخيا من الكروات ولكن يضم أغلبية ملحوظة من الإيطاليين والمجريين.

وفي المناقشات التي دارت بشأن مصير تلك المناطق أقامت إيطاليا حجتها على أساس معاهدة لندن، أما الولايات المتحدة فرغم أنها كانت تقف إلى جانب الحدود العرقية بين قوميات البلقان إلا أن فرنسا وإنجلترا لم تكونا على استعداد للتنصل من المعاهدات السرية التي تفيد كل منهما، ومن ثم كان سعيهما لاحترام المعاهدات بدلا من الدخول في مساومات من جديد. ولقد تم إنهاء حالة اليوجوسلاف على أساس المبدأ القومي تماما وأحقية السكان السلاف في تلك المناطق بوضوح وضد إدعاءات الغير. ولقد جاء التأييد الرئيسي لحكومة بلجراد من الرئيس الأمريكي ولسن ففي مؤتمر الصلح أخذ موقفا ضد ما كان يعتقده حيث نراه يسمح لإيطاليا بأخذ كل ترنتينو وجنوب التيرول التي تقيم فيها أقلية ألمانية عددها ٢٥٠ ألف نسمة، وكان ينتظر من إيطاليا مقابل هذا الموقف أن تتنازل بشأن حدود دولة اليوجوسلاف الجديدة. وكان معظم المراقبين قد رأوا في "فكرة ولسن" حلا عادلا رغم أن الحدود المقترحة تمنح إيطاليا حوالي ثلاثة أرباع إستريا التي يسكنها ٣٧٠ ألف يوجوسلافي ووافقت بلجراد على هذه التسوية لكن إيطاليا رفضت. وعلى هذا عندما رجع ولسن إلى بلاده ضعف وضع اليوجوسلاف ضعفا ملحوظا. أما مصير فييوم فقد أخذ جانبا كبيرا من المناقشات في المؤتمر ثم فوجيء الجميع بأن الشاعر الإيطالي جابرييل أنونزيو D'Annunzio احتل المدينة في حركة درامية وأعلن نفسه دكتاتورا في ١٢ سبتمبر ١٩١٩.

على أن التسوية الأخيرة لهذا الأمر كانت تعكس مطالب إيطاليا أكثر من مطالب اليوجوسلاف، ففي سبتمبر ١٩٢٠ وافقت إيطاليا على تخليها عن ادعاءاتها في دلماشيا

وتأييدها لقيام دولة ألبانية مستقلة بحدود ١٩١٣ في مقابل الحصول على كل إستريا وميناء فيوم ومدينة زارا وبعض جزر دلماشيا. ووافقت بلجراد رغم أن التسوية المقترحة من إيطاليا بشأن إستريا كانت تعني التخلي عن عدد كبير من اليوجوسلاف ووضعهم تحت حكم إيطاليا. وفي تلك الأثناء اعترفت القوى الكبرى بما فيها إيطاليا بمملكة الصرب والكروات والسلوفينيين كدولة لليوجوسلاف وهو الاسم الذي ظلت تعرف به حتى عام ١٩٢٩.

كان الموضوع الثاني مثار الجدل حول الحدود في مؤتمر الصلح ما يتعلق بدولة النمسا الجديدة، وقد تركزت حول إقليم كلاجنفورت Klagenfurt شمال جبال كارافنكن Karawanken وحسم الأمر عن طريق إجراء استفتاء شعبي حصلت النمسا بمقتضاه على الإقليم وحصلت بلجراد على ضاحيتين من ضواحي إستريا وهما ماريبور Maribor، وميديوموريه Medjumurje. كما حدث صراع مشابه مع المجر حول أجزاء من بارانيا Baranja، وباشكا Backa، وبانات Banat تقيم فيها أغلبية صربية وقد ساعد احتلال جيش الصرب لتلك المناطق حصول اليوجوسلاف على أغلب مطالبهم، ولكن في بانات واجه الصرب معارضة من المجر ورومانيا، إذ كانت رومانيا تود أن ضم كل إقليم بانات حتى نهر تشيزا التي وعدت بها في معاهدة بوخارست ١٩١٦ حيث أوضحت أن الإقليم غير قابل للتقسيم اقتصاديا وسياسيا باعتباره وحدة واحدة. أما اليوجوسلاف فكان من رأيهم تقسيم الإقليم على الأساس العرقي وقد تم الأخذ بهذا الرأي. وهكذا تم رسم الحدود التي خسرت رومانيا بمقتضاها أقلية يوجوسلافية قوامها ٦٥ ألف نسمة وخسرت بلجراد مجموعة قوامها ٧٥ ألف رومانيا.

ومن ناحية أخرى رغبت حكومة يوجوسلافيا الحصول على مكاسب مشابهة على حدودها مع بلغاريا تحدد على أساس عسكري واستراتيجي وليس على أساس عرقي. وانحصرت مطالبها في أن يكون نهر ستروما هو الحدود بهدف تأمين سيطرتها على ممر دراجومان Dragoman وأخذ مدينة فيدين، وبكلمات أخرى كانت يوجوسلافيا تتطلع إلى ضم أقاليم إلى الشرق وراء خط تقسيم المياه الطبيعي والتي كانت تمثل حدودها السابقة حيث السكان بلغار دون منازع. ولم يكن أحد من القوى الأخرى ليسمح بتحقيق تلك المطالب الشرهة لكن اليوجوسلاف أخذوا أربعة مناطق بارزة استراتيجيا وهي: نيجوتين Negotin، وتساريبورد Tsaribord، وفرانيه Vranje، ووادي ستروميكا Strumica وظلت حدود اليونان وألبانيا كما كانت عليه في عام ١٩١٣.

لقد تزامنت معركة المفاوضات مع الصراع الذي نشب حول الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه الحكومة في الدولة الجديدة ذلك أن هذه الدولة أصبحت تضم مجموعتين

قوميتين رئيسيتين ألا وهما الكروات والصرب، ولكل منهما تجربة تاريخية مختلفة عن الأخرى في مجال التطور السياسي. فالصرب كما رأينا وفي سبيل إنجاز برنامجها القومي حاربت مرتين الأولى ضد الدولة العثمانية والثانية ضد النمسا ونجحت في تكوين دولة واحدة مركزية على النمط الفرنسي في مطلع القرن التاسع عشر، وكان قادة الصرب يعتبرون الدولة السلافية الجديدة (يوجوسلافيا) ببساطة قمة نهاية الأحداث الكثيرة التي تقود إلى الوحدة القومية، وكانوا يرون أنه ليس هناك ما يدعو لأن يتكيف شركاؤهم الجدد (الكروات) مع مؤسساتهم ومعتقداتهم السياسية. أما الكروات فكانوا على عكس الصرب عاشوا خلال تاريخهم في إطار علاقة فيدرالية مع شعوب أخرى ووسط إطار سياسي أكبر، وكان اتحادهم مع المجر في العصور الوسطى ثم مع حكم أسرة الهابسبورج (النمسا) فيما بعد قد حافظ على حقوقهم الذاتية حتى عام ١٩١٤ ومن ثم فقد أصر زعماؤهم على استمرار تلك التقاليد وبالتالي وقفوا إلى جانب إقامة نظام فيدرالي يصبحون فيه شركاء على قدم المساواة ليس فقط مع الصرب بل مع السلوفينيين الذين كانوا من نفس الرأي.

كان إعلان كورفو الذي سبقت الإشارة إليه يشير إلى الدعوة إلى جمعية تأسيسية لوضع الدستور لكن الأزمة مع إيطاليا حالت دون ذلك. والذي حدث أنه في ديسمبر ١٩١٨ تشكلت حكومة انتقالية من كل المجموعات السياسية وكل الأقاليم في الوقت الذي كانت الاستعدادات تجرى للانتخابات العامة. وقد اشتركت فيها خمسة عشر مجموعة سياسية وتمت في نوفمبر ١٩٢٠ لاختيار ٤١٩ عضوا، وأسفرت عن فوز ٩١ عضوا من الحزب الراديكالي، و٩٢ من الحزب الديموقراطي. والحقيقة أن الحزب الراديكالي كان استمرارا للحزب الحاكم في الصرب قبل الحرب والذي أصبح يؤيده بعض من صرب النمسا. أما الحزب الديموقراطي فقد تأسس في ١٩١٩ من أعضاء من التحالف الكرواتي-الصربي الذي يضم راديكاليون صربيون وليبراليون سلوفينيون وآخرون، وكان هو الحزب اليوجوسلافي الوحيد الذي كان يؤيد إقامة حكومة مركزية. وهناك حزبان آخران ظهرا في تلك الانتخابات بقوة ملحوظة وهما حزب الفلاحين الكروات الذي نال ٥٠ مقعدا والحزب الشيوعي الذي نال ٥٨ مقعدا. ولقد نال حزب الفلاحين بزعامة ستيبان راديتش Stjepan Radic تأييد غالبية الفلاحين الكروات وكان يؤيد بشدة إقامة حكم ذاتي للكروات، بل إن بعض قادته كانوا يفضلون استقلال الكروات استقلالا تاما. أما

الشيوعيون الذين كانوا يمثلون كل أقسام البلاد فلم يحصلوا على أصوات الناخبين في الأماكن الفقيرة في كل من الجبل الأسود ومقدونيا.

وقبل أن تجتمع الجمعية الوطنية المنتخبة انسحب حزب الفلاحين احتجاجا على طريقة التصويت التي تم إقرارها، واتخذت الحكومة إجراءات ضد الشيوعيين في أعقاب جدال حول عدد من القضايا السياسية والاقتصادية. وهكذا لم يشترك في المناقشات إلا ٣٤٢ عضوا من أصل ٤١٩ عضوا. وتم تقديم كثير من مسودات لوضع دستور غير أن المشروع الذي تقدمت به الحكومة كان يستند جملة وتفصيلا إلى دستور الصرب فيما عدا بعض التغيرات الخاصة بأمور الدين. وينص المشروع على إقامة حكومة مركزية، وأن تكون الملكية دستورية، وحق التصويت العام للذكور، وأن يكون الاقتراع سريا، وأن يتم تقسيم البلاد إلى عدة دوائر وأقسام. أما المسودات التي قدمتها الأحزاب الأخرى فكانت مختلفة اختلافا بينا عن مشروع الحكومة. على أن النفوذ الرئيسي في الجمعية كان يمثله سيفتوزار بريبيشفتش Svetozar Pribicevic الصربي والزعيم السابق للتحالف الكرواتي-الصربي الذي أصبح في الحزب الديموقراطي، ولأنه كان مؤمنا إيمانا قوميا بفكرة يوجوسلافيا واحدة فإنه كان يود انهاء التقسيمات التاريخية القديمة وكان يؤيده في هذا الاتجاه باشيك الذي لم يكن يفضل الشكل الوحدوي فقط بل كان يود تكوين حكومة مستقرة بأسرع وقت ممكن. كما أن الحزبين الراديكالي والديموقراطي وهما أقوى الأحزاب في الجمعية كانا يؤيدان أيضا هذا الهدف. وفي يونية ١٩٢١ اشترك ٢٥٨ عضوا في التصويت الأخير نظرا لانسحاب الكروات ورجال اللاهوت السلوفينيين والشيوعيين وليس فقط حزب الفلاحين. وأخيرا تمت الموافقة على مشروع الدستور بواقع ٢٢٣ صوتا يمثلون أساسا كل من الديموقراطيين والراديكاليين وأيضا نواب البوسنة المسلمين. وهكذا تلقت الدولة الجديدة بمقتضى هذا الدستور حكومة غاية في المركزية كانت في الواقع عبارة عن استمرار لنظام الحكم في الصرب ولعل الاضطراب والفوضى التي عانت منه في السنوات التالية كان يعود في جانب كبير منه إلى طبيعة ذلك الدستور الذي تم إقراره.

رومانيا الكبرى

إذا كانت المناقشات حول رسم حدود يوجوسلافيا صعبة وطويلة فإن مسألة حدود رومانيا أثارت جدلا كبيرا وواسعا أكثر مما أثارته حدود يوجوسلافيا. وفي هذا الخصوص علينا أن نتذكر أن رومانيا انضمت إلى الحلفاء في عام ١٩١٦ مقابل وعد بحصولها على إقليمي ترانسلفانيا وبانات، لكن بعد هزيمتها في الحرب اضطرت لتوقيع صلح منفرد مع

دول الوسط. ومالبثت أن دخلت الحرب مرة أخرى في العاشر من نوفمبر ١٩١٨ بعد أسبوع من استسلام النمسا وقبل يوم واحد من استسلام ألمانيا. وفي تلك الأثناء أقدم فرديناند ملك رومانيا على طرد رئيس وزرائه مرجيلومان الموالي لألمانيا كما سبقت الإشارة واستدعى في ١٢ ديسمبر براشيانو رئيس الحكومة السابق الذي عزم على ضمان تنفيذ شروط اتفاقية ١٩١٦ رغم إخلال الحكومة السابقة بشروطها بمجرد عقدها صلح منفرد. على أن براشيانو لم يكن ينوي أخذ ترانسلفانيا وبوكوفينا وبانات فقط، بل كان يأمل في الحصول على بسارابيا ومعظم دوبروديا، وأن يعامل الحلفاء بلاده على قدم المساواة أثناء مفاوضات الصلح.

لقد كان براشيانو يتكلم من موقع قوة حيث كان الجيش الروماني يحتل كثيرا من البلاد التي يطالب بها، والحلفاء منقسمون على أنفسهم تجاه تلك المطالب، فضلا عن أن الثورة الروسية -وهذا له أهميته القصوى- أضافت عنصرا جديدا في مشهد أوربا الشرقية، ذلك أن الأمر لم يعد يقتصر على استيلاء البلاشفة على الحكم في روسيا بل لقد تولت الحكم في المجر حكومة شيوعية بزعامة بيلا كون Bela Kun مما أثار رعب الحلفاء وتخوفهم من أن هذه الموجة الثورية سوف تساعد رومانيا في مطالبها في كل من المجر وبسارابيا. وأكثر من هذا فإن "لجان قومية الأراضي" في بعض الأقاليم كانت تؤيد التوحد مع المملكة الأم شأن حالة "اليوجوسلافية". وفي هذا الخصوص كان أعظم المشاهد تأثيرا ما حدث في "ألبا إيوليا" في أول ديسمبر ١٩١٨ حين أعلن مئات الآلاف من الرومانيين الترانسلفانيين في اجتماع عام عن رغبتهم في الانضمام إلى رومانيا. وصدرت إعلانات مماثلة في بوكوفينا من قبل في ٢٨ نوفمبر، وفي بسارابيا في العاشر من ديسمبر، وفي يناير ١٩١٩ اتخذ الألمان-السكسون نفس القرار، وكان الجيش الروماني يحتل كل هذه الأماكن.

والحقيقة أن الحصول على إقليمي بانات وترانسلفانيا كان أقصى جائزة يحلم بهما براشيانو لبلاده وقد سبقت الإشارة إلى وضع رومانيا في بانات التي كان سكانها حوالي مليون ونصف مليون نسمة منهم طبقا للإحصاءات الرومانية ٦٠٠ ألف روماني، ٣٨٥ ألف ألماني، ٣٥٨ ألف صربي، ٢٤٠ ألف مجري. وقد أعربت رومانيا عن رغبتها في المحافظة على وحدة الإقليم وتذرعت بأن الألمان الذي يعيشون فيه يفضلون حكم رومانيا على حكم يوجوسلافيا. وعلى هذا اقترح براشيانو إجراء استفتاء عام بين السكان، لكن الحلفاء لم يكونوا يريدون تعريض بلجراد (العاصمة المقترحة ليوجوسلافيا) لمصير غامض في حالة حصول رومانيا على كل إقليم بانات. ومن ناحية أخرى كانت قوات

الصرب تحتل ضاحية تورونتال Torontal وسكانها من الصربيين وسوف يكون من الصعب إخراجهم منها، ولكل هذه الاعتبارات اعتمد الحلفاء خطة التقسيم.

والحق إن مشكلة الترانسلفانيين لم تجد حلا منصفا لها وكانت التسويات الأخيرة في معاهدة تريانو Trianon (أحد معاهدات تسويات الحرب العالمية الأولى وكانت مع المجر) قد انتهت بترك مليوني مجري في بلاد رومانيا وكانت تلك النهاية ترجع إلى أن المجريين كانوا يتركزون في شرق وسط ترانسلفانيا المحاطة بشرقي وجنوب جبال كارباثيا وغابات بيهور Bihor، وأما سكان غرب تلك المنطقة فكانوا يخضعون لرومانيا، وبهذا انعزلت المجموعة الرئيسية من المجريين عن بلادها. ورغم أن حكومة المجر لم تكن ترغب في التخلي عن الشعوب التي تحكمها إلا أن أكثر المناقشات سخونة تلك التي تناولت الأماكن في الغرب حيث يعيش الرومانيون والمجريون معا على امتداد مدن آراد Arad، وأوراديا Oradea (ناجيفاراد Nagyvarad)، وكاري Carei (ناجيكارولي Nagykaroly)، وساتو ماري Satu Mare والتي تربط بينها جميعا خط سكك حديدية من يسيطر عليه يتحكم في اقتصاديات المنطقة، وتلك المدن كانت مجرية بشكل عام لكن الريف المحيط بها كان روماني الطابع، وعلى هذا أصبح من المحتمل أن إيجاد مناطق متاخمة عرقيا قد تشطر خط السكك الحديدية هذا في عدة أماكن.

غير أن خطط براشيانو كانت تتجاوز مسألة التوصل إلى اتفاق بشأن مناطق تخوم عرقية، إذ كان يسعى إلى أن يكون حد نهر تشيزا الذي مُنحت رومانيا إياه بمثابة الجزء الشرقي للمجر. لكن هذا المطلب واقتراحات أخرى كانت من وجهة نظر الحلفاء تمثل عبئا ثقيلا عليهم [1]. على حين كان براشيانو يعتقد أن الحلفاء لم يقدروه حق قدره، وأن بلاده رومانيا ينبغي أن تكافأ على دورها في إنقاذ تسالونيكا، وفي تهدئة الأوضاع في فيردو Verdua، وإيقاف خطر البلشفية. [2]

ورغم ما يمكن توجيهه من انتقادات لمطالب براشيانو إلا أن حكومته كانت تتمتع بميزة نسبية في مفاوضات الصلح بسبب موقف الحلفاء تجاه التهديد الشيوعي الظاهر. ومن ذلك أنه عندما استولى الثوريون على الحكم في بودابست بزعامة بيلا كون في مارس ١٩١٩ بادر براشيانو فورا بإرسال فرقة عسكرية للمجر احتلتها في الرابع من أغسطس (١٩١٩)، وحينئذ أعلن براشيانو أن جيشه "حما الحضارة الأوربية من موجة البلشفية المدمرة"[3]، واستحسن الحلفاء قمع حكومة بيلا كون لكن لم يستحسنوا الإجراءات التي قامت بها رومانيا فيما بعد وخاصة عندما طلبت تعويضا يتلخص في أن تتنازل المجر عن حوالي نصف مراكبها النهرية، ونصف عربات قطارات خط السكك الحديدية، وحوالي ثلث ثروتها من الماشية ومصانعها و ٣٥ ألف عربة محملة بالغلال. وقد احتج

الحلفاء على هذه المطالب بشدة لدرجة أن المندوب الأمريكي في مفاوضات الصلح اقترح إرسال قوات بحرية لكبح جماح الرومانيين.

أما براشيانو فقد تشابكت لديه شخصيا مسألة حدود المجر مع مسألة معاملة الأقليات ولما كان واضحا أن الحدود الجديدة المقترحة قد يترتب عليها وجود أقليات داخل كل من رومانيا والمجر وفي كل بلد من بلاد البلقان فقد طلب الحلفاء من حكومات تلك البلاد التوقيع على معاهدات يتعهد فيها كل منها باحترام الحقوق السياسية والحريات الشخصية للأقليات. غير أن يوجوسلافيا ورومانيا اعترضتا على هذه التعهدات من حيث المبدأ لأنهما تبدد سيادة كل منهما خاصة وأن الدول الكبرى لن تقبل شروطا مماثلة. وقد تولى براشيانو في رومانيا قيادة المعارضة لهذه الترتيبات وفي سبتمبر استقال من منصبه، وخلفه الجنرال آرثر فايتويانو Vaitoianu أحد معاونيه المخلصين ثم أجريت الانتخابات في نوفمبر حيث هزم الحزب الليبرالي وفاز الحزب القومي الترانسلفاني وهو حزب جديد، وكذا أحزاب الفلاحين من القوى السياسية في المملكة القديمة. وفي الشهر نفسه أرسل الحلفاء إنذارا لحكومة رومانيا بالجلاء عن المجر إلى الحدود المتفق عليها، والتوقيع على تعهد حقوق الأقليات، والتقدم بطلب التعويضات إلى لجنة من الحلفاء لبحثها، وإذا لم تستجب إلى هذه الشروط فسوف تقطع العلاقات معها. ورغم اللهجة الخشنة في الإنذار إلا أن الحلفاء لم يتصرفوا بشكل فوري ذلك أنه في ديسمبر ١٩١٩ قام الملك فرديناند بتعيين ألكسندر فايدا-فويفود Vaida-Voievod رئيسا للوزراء وهو ترانسلفاني ومن ثم رأى الحلفاء إبداء حسن النية للرجل الجديد وتسهيل مهمته حيث بدا لهم أنه لديه استعدادا للتفاهم.

ورغم أن فايدا-فويفود وافق متمنعا على معاهدة حقوق الأقليات إلا أنه ولأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية تردد في الانسحاب من المجر وظل الأمر كذلك حتى نجح لويد جورج (رئيس وزراء إنجلترا) في كسر جمود الموقف حين اقترح أن يعترف الحلفاء باستيلاء رومانيا على بسارابيا بعد أن تسحب قواتها من المجر، وهو ما حدث فعلا في مارس ١٩٢٠ أثناء حكومة ألكسندر آفريشكو. وهكذا تخلت رومانيا عن إدعاءاتها في الأراضي المحازية لنهر تشيزا ولكنها حصلت على مناطق تخوم خط آراد-أوراديا-ساتو ماريه. وفي الوقت نفسه اقتسمت إقليم مارموريس Maramures مع تشيكوسلوفاكيا حيث كان نصيبها الثلث الجنوبي من الإقليم الذي يسكنه رومانيون وكذلك مدينة ساتو ماريه.

كما حصلت رومانيا على تسوية مرضية في مكانين آخرين وهما بوكوفينا وبسارابيا وكان الحلفاء قد وعدوها في معاهدة بوخارست ١٩١٦ بالحصول على ثلثي إقليم بوكوفينا الذي تسكنه أغلبية رومانية، وأما الثلث الآخر بسكانه الروثينيين Ruthenian فيذهب إلى روسيا. ولكن وفور قيام ثورة البلاشفة طالبت رومانيا بكل الإقليم وأسرعت باحتلاله.

ورغم اعتراضات الولايات المتحدة القوية إلا أن رومانيا حصلت على معظم الإقليم وأخذت بولندا جزء من شماله.

أما بسارابيا فكانت كما سبقت الإشارة إقليما مثار اختلاف شديد بين رومانيا وروسيا حيث كانت شأن ترانسلفانيا تشتمل على عناصر رومانية متطرفة في قوميتها. وخلال مفاوضات رومانيا مع دول الوسط وقبل أن تتفاوض مع الحلفاء، كانت بسارابيا هي الجائزة الوحيدة التي يمكن أن تحصل عليها من دول الوسط الثلاث مقابل الحياد أو أن تقتسمها فيما بينها. غير أن ثورة البلاشفة في نوفمبر ١٩١٧ أوقعت بسارابيا في فوضى عامة ومن ثم طلب القوميون الرومانيون في الإقليم من خلال مجلس حكمهم المعروف باسم "مجلس الأرض" Sfat Tarii من رومانيا حمايتهم من تدخل البلاشفة والأوكرانيين. وعلى هذا بادرت رومانيا باحتلال بسارابيا وعقدت في الوقت نفسه هدنة مع دول الوسط، وبهذا اكتسبت مسألة بسارابيا أهمية كبيرة في مفاوضات الصلح. وكانت معاهدة بوخارست في مارس ١٩١٨ قد سمحت لرومانيا باحتلال بسارابيا، وفي ديسمبر ١٩١٨ وافق "مجلس الأرض" على اتحاد بسارابيا مع رومانيا في وحدة كاملة.ورغم ذلك فإن الحلفاء وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لم يتحمسوا للنظر في الموضوع، وكل ما هنالك أنهم أعربوا عن شكوكهم حول طبيعة "مجلس الأرض" في تمثيل رومانيي الإقليم، وكذا حول دور جيش رومانيا في اتخاذ ذلك القرار. كما لم يتحمسوا لتناول مسألة بسارابيا التي كانت إقليما روسيا حتى ثورة البلاشفة رغم أن الرومانيين كانوا يمثلون ٦٠% من سكانها. وأخيرا وكما رأينا ارتبطت مشكلة بسارابيا مع موضوع المجر، وفي يناير ١٩٢٠ وافق الحلفاء على منح رومانيا كل الأراضي المتنازع عليها.

وهكذا أصبح بإمكان رومانيا تحقيق أقصى أمانيها عن طريق دبلوماسييها الذين استغلوا المخاوف من ثورة البلاشفة حيث استولت على كل ترانسلفانيا وبسارابيا وهو أمر كان غير ممكن عام ١٩١٢ أثناء حروب البلقان، ومستحيل تماما في القرن التاسع عشر. وبهذا الاستيلاء أصبحت الأقليات في رومانيا الجديدة تمثل ٣٠% فقط ولو أنها أصبحت تمثل مشكلة في مستقبل الأيام. وكان على حكام رومانيا والحال كذلك أن يقرروا السياسة التي سوف يتبعونها في علاقاتهم بالإقليمين الجديدين (بسارابيا وترانسلفانيا) وكل منهما له تاريخ وتقاليد مختلفة عن الآخر مثلما كان على الصرب أن تحدد علاقاتها بعد الحرب. ولم يكن أمام رومانيا إلا تطبيق نظامها السياسي على الإقليمين مثلما فعلت الصرب في البلاد التي ضمتها. غير أن أسوأ رد فعل حدث نتيجة لتلك السياسة جاء من ترانسلفانيا، ففي التصويت الذي جرى في أليا أيوليا في ديسمبر ١٩١٨ بشأن الوحدة مع رومانيا لم يعتبر

قادة ترانسلفانيا أن الوحدة تمر دون شروط، إذ كانوا يأملون في أن يحصلوا من رومانيا مقابل الوحدة ما لم يحصلوا عليه من المجر عندما كانوا تحت سيطرتها، ومن ثم طالبوا بضمانات قوية لحقوق كل القوميات والأديان في ترانسلفانيا، وكذا الحقوق المدنية كحرية الصحف وحرية تكوين الجمعيات والروابط واستخدام لغاتهم المحلية في الإدارة والتعليم والقضاء. كما طالبوا بالسماح بإقامة حكم محلي ريثما يتم تكوين جمعية تأسيسية تشريعية. وقد اختارت الجمعية مجلس إدارة ومجلس وزراء من خمسة عشر وزيرا برئاسة يوليوس مانيو Maniu الذي بدا آنذاك كأقوى سياسي ترانسلفاني وقد أبرق إلى رومانيا معلنا الموافقة على الوحدة معها وفي الشهر نفسه انضمت شخصيات ترانسلفانية إلى حكومة رومانيا مثل فايدا-فويفود.

على كل حال ففي نوفمبر ١٩١٩ جرت انتخابات للجمعية الشريعية في رومانيا وربما كانت أول انتخابات حرة جرت هناك وكانت نتيجتها صدمة لحزب براشيانو الليبرالي الذي حصل فقط على ٩٣ مقعدا من أصل ٢٤٤ مقعدا، وذهبت الأغلبية إلى الحزب القومي الذي يرأسه مانيو، وفايدا-فويفود الذي تحالف مع أحزاب الفلاحين القائمة في رومانيا من قبل. ورغم كراهية الملك (فرديناند) للتحزب مع براشيانوا كما سبق أن رأينا، إلا أنه قام بتعيين فايدا رئيسا للوزراء لكن سرعان ما حل محله الجنرال آفريشكو في مارس ١٩٢٠، وأجريت انتخابات جديدة في مايو حيث بدا أن سياسات رومانيا عادت إلى قواعدها التقليدية السابقة فالحزب الليبرالي عاد إلى التقليد القديم القائل بأن المجموعة التي في الحكم تكسب الانتخابات فنراه يحصل على ٢٠٩ مقعدا من ٣٦٩. وآنذاك كان قد تم إلغاء "مجلس الأرض" في ترانسلفانيا. وفي ديسمبر ١٩٢١ ترك الجنرال آفريشكو الحكومة وخلفه في يناير ١٩٢٢ براشيانو وبهذا سيطر الحزب الليبرالي على سياسات رومانيا حتى عام ١٩٢٨.

وفي الانتخابات التي أجريت في مارس ١٩٢٢ زادت مقاعد الحزب الليبرالي إلى ٢٦٠ مقعدا وقدمت الجمعية الجديدة التي أصبحت تحت سيطرته مسودة دستور أقل شأنا بكثير من دستور ١٨٦٦. ولقد بدت الروح المركزية لدى الحكومة في النص في الدستور على أن رومانيا "دولة متحدة وغير منقسمة"، واحتفظ الملك بسلطات مطلقة، وظل تنظيم الحكومة دون تغيير كما كان قبل الوحدة.

وآنذاك ظهرت أعراض رد الفعل القوي تجاه الأوضاع السياسية الجديدة وخاصة من ناحية ترانسلفانيا. والحاصل أن الحكومة المركزية في بوخارست أدارت شؤون الأقاليم

الجديدة بواسطة مسئولين من المملكة القديمة، كما ظل الجيش والوظائف الإدارية العليا والمناصب الدبلوماسية في يد أهالي ولاشيا ومولدافيا (أصل رومانيا). وقد بدت مشاعر عدم الرضا أثناء حفل تتويج الملك فرديناند في أكتوبر ١٩٢٢ في ألبا إيوليا، إذ لم يحضره الحزب القومي أقوى الأحزاب في ترانسلفانيا، وأيضا قادة وزعماء الأقاليم الجديدة الذين كانوا مسئولين عن تحقيق الوحدة. وكما حدث في يوجوسلافيا أصبح تقرير سياسات رومانيا في يد الحكومة المركزية والأقاليم الأكثر تقدمية.

بلغاريا

تجدر الإشارة إلى أن بلغاريا والدولة العثمانية من بين كل الدول التي عرضنا لها كانتا في الجانب الخاسر من حيث نتائج الحرب، ولم يكن أمامها إلا الخضوع لشروط قاسية وخشنة. والحاصل أن قادتها كما سبقت الإشارة كانوا منقسمين فيما يتعلق بالدخول للحرب وفي يونية ١٩١٨ اضطر ملكها فرديناند تحت الضغط الشعبي إلى طرد رادوسلافوف Radoslavov رئيس الحكومة، وفي سبتمبر أفرج عن ألكسندر ستامبوليسكي Stambolisky زعيم حركة الإصلاح الزراعي من السجن، الذي سرعان ما أصبح في خلال اسبوع من خروجه من السجن زعيما لحركة ثورية أعلنت الجمهورية في بلغاريا. ورغم أن الجيش تمكن من سحق هذه الحركة بسهولة إلا أن الملك فرديناند أرغم في الرابع من أكتوبر ١٩١٨ على التنازل عن العرش لابنه بوريس الثالث Boris وذهب ومعه رادوسلافوف إلى منفاهما في ألمانيا، وتكونت حكومة إئتلافية دامت حوالي ثمانية أشهر من كل من الديموقراطيين، والمصلحين الزراعيين، والاشتراكيين، والليبراليين، والمحافظين، ثم أجريت الانتخابات في أغسطس ١٩١٩ حصل فيها المصلحون الزراعيون على أغلبية المقاعد. وعلى الفور عهد الملك إلى ستامبوليسكي بتشكيل الحكومة الذي قام بالتوقيع على أقسى شروط بالغة العقوبة يمكن أن تكون في معاهدة صلح.

وبمقتضى شروط تلك المعاهدة خسرت بلغاريا أربعة مناطق استراتيجية راحت ليوجوسلافيا رغم أن سكانها بلغار، وهو الأمر الذي ناقشناه سلفا. وكان قرار الحلفاء بمنح غرب تراقيا لليونان وحرمان بلغاريا من مخرج على بحر إيجه مبني على اعتبارات استراتيجية مشابهة في مقدمتها الرغبة في إبقاء دولة معادية سابقا (أي بلغاريا) بعيدا عن المضايق العثمانية وهي منطقة تشتمل على خليط سكاني من الأتراك والبلغار واليونانيين ولا يتمتع أحدهم فيها بأغلبية مطلقة. وعلى هذا كان وجود مخرج بحري عند ديدياجاتش Dedeagatch أكثر أهمية لاقتصاد بلغاريا عن اليونانيين الذين لديهم قوله وتسالونيكا.

ومن باب تخفيف شدة الموقف على بلغاريا وافقت حكومة اليونان على أن تستخدم بلغاريا أحد موانيء بحر إيجه دون رسوم لكن بلغاريا رفضت العرض وفضلت أن تبقى المسألة مفتوحة ولم توافق على أن تخسر المنطقة.

ولم تقتصر معاقبة بلغاريا على ذلك النحو بل لقد فرضت عليها شروط غاية في القسوة عند توقيع المعاهدات النهائية، إذ تقرر أن تدفع غرامة قدرها ٤٥٠ مليون دولار على مدى ٣٨ عاما، وهكذا وضعت أفقر أمة في البلقان بصرف النظر عن ألبانيا تحت عبء غير محتمل. كما تقرر تخفيض جيشها وفرق الجندرمة وحرس الحدود إلى ٣٣ ألف فرد، ولو أنه شرط يمكن التحايل عليه بطريقة أو بأخرى. وعلى هذا ينبغي الإشارة إلى أن شروط هذا الصلح القاسي العنيف لم تكن مقبولة فمثلا اقترح المندوبون الأمريكيون في المشاورات الأولى أن تتنازل رومانيا لبلغاريا عن الأراضي جنوب دوبروديا التي تقيم فيها أغلبية بلغارية. غير أن براشيانو رئيس حكومة رومانيا لم يكن الرجل السياسي الذي يفرط في أرض. وقد ظل البلغاريون في السنوات التالية يشعرون بمرارة شديدة من نتائج حرب البلقان الثانية والحرب العالمية الأولى، وبالتالي كان من الممكن أن ينتهزوا أي فرصة في الشؤون الدولية تمكنهم من تعديل الوضع الذي انتهوا إليه.

اليونان والإمبراطورية العثمانية : الجمهورية التركية

رغم اختلاف وضع كل من بلاد اليونان والدولة العثمانية إلا أن مصيرهما بعد انتهاء الحرب كان متشابكا بدرجة كبيرة. وفي البداية بدا أن الدولة العثمانية سوف تواجه مستقبلا يائسا وبائسا لأن قواتها العسكرية لم تهزم فقط في سوريا (ثورة الشريف حسين في يونية ١٩١٦) بل لأن أسطول للحلفاء تمكن من المرور عبر الدردنيل ورابط قبالة استانبول في نوفمبر ١٩١٨، ثم حدثت الإهانة الأخيرة في فبراير ١٩١٩ عندما سار قائد القوة الفرنسية في شوارع استانبول على ظهر جواد أبيض قدمته له الجالية اليونانية، وفي مايو ١٩١٩ بدأت القوات اليونانية تنزل في الأناضول.

وعندما بدأ الحلفاء في صياغة شروط الصلح مع الدولة العثمانية وضعوا في اعتبارهم أربع معاهدات سرية كانت قد أبرمت بين إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وروسيا استهدفت تقسيم الإمبراطورية العثمانية فيما بينها. ففي ١٩١٥ وافقت فرنسا وإنجلترا على أن تحصل روسيا على استانبول، وكذا شواطيء شمالي البوسفور والدردنيل عند نهاية الحرب في الوقت الذي وعدت معاهدة لندن إيطاليا بالحصول على أضاليا وهي الجزء الجنوبي الغربي من شبه جزيرة الأناضول. وفي ١٩١٦ اتفقت إنجلترا وفرنسا على تقسيم بلاد

المشرق العربي فيما بينهما بمقتضى اتفاقية سايكس-بيكو، حيث يصبح بإمكان روسيا الاستيلاء على أرمينيا. وأخيرا أكد اتفاق سانت جان دي ماورينيه St.Jean de Maurienne المبرم في ١٩١٧ على حق إيطاليا في أضاليا فضلا عن إعطائها أزمير التي كانت تقطنها أغلبية يونانية. والحق أنه إذا قدر لتلك الاتفاقيات أن تنفذ فإن هذا يعني تقليص الامبراطورية العثمانية في منطقة شمال وشمال غرب شبه جزيرة الأناضول، ووضع أراضي يسكنها المسلمون الأتراك في أيدي دول أوربية.

على أن مثل تلك الاتفاقيات واتفاقيات أخرى تتعلق بمناطق أخرى كان من الصعب تنفيذها ولكن بقيام ثورة البلاشفة التي فضحت اتفاقيات روسيا القيصرية السرية مع الحلفاء وأنكرتها جعل الحلفاء في حل من التزاماتهم تجاه روسيا ولكن ظلت الاتفاقيات المتناقضة فيما بينهم قائمة. فإيطاليا كانت عازمة على أخذ أضاليا وأزمير رغم أن أزمير وما جاورها من أراض يسكنها يونانيون يربو عددهم على المليون فضلا عن أن اليونان أحد الحلفاء. وفي تلك الأثناء كان فنيزيلوس رئيس حكومة اليونان مقتنع بأن الوقت قد حان لتحقيق الحد الأقصى من برنامجه "الفكرة الكبرى" من حيث السيطرة على الشواطيء الشرقية للبحر المتوسط عند الأناضول. وبمقتضى ولائه الظاهر لقضية الحلفاء في الحرب واستثماره للموقف حصل على موافقة إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على إنزال قوات يونانية في أزمير في مايو ١٩١٩. ولم يكن الحلفاء يرغبون فقط في دعم موقف اليونان بل لقد كانوا بحاجة للقوات اليونانية لقمع المعارضة التركية في الأناضول. وفي كلمات أخرى وحيث أن دول الحلفاء لم تكن لديها قوات تحت أيديهم بسبب طلب الناخبين بإلغاء التجنيد والتعبئة العسكرية فقد وافقوا أن تقوم اليونان بفرض شروط الصلح على الامبراطورية العثمانية، في الوقت الذي كانت فيه قوات فرنسية وإيطالية تحتل أجزاء من الأناضول، وأعلنت دولة أرمينيا المستقلة.

على كل حال ففي أغسطس ١٩٢٠ أرغم السلطان العثماني محمد السادس على توقيع معاهدة سيفر Sevres وكانت بنودها غاية في القسوة، فبلاد المشرق العربي أخذتها إنجلترا وفرنسا، وأرمينيا أصبحت في طريقها للاستقلال، واليونان أخذت أراضي شرقي تراقيا أي شمال الدردنيل وبحر مرمرة واستانبول فضلا عن إدارتها لإقليم أزمير لمدة خمس سنوات يجرى في نهايتها استفتاء حول مصير الإقليم لم يكن من الصعب التكهن بنتيجته. كما كوفئت اليونان أيضا بالحصول على جزيرتي تندوس وإمبروز Imbros ولهما أهميتهما الاستراتيجية. كما تم التأكيد على سيطرة إيطاليا على جزر الدوديكانيز،

وتقرر تدويل المضايق، واحتفظت الدولة العثمانية بإستانبول وما بقي من الأناضول. ويلاحظ أن هذه التسوية لم تؤد إلى تفكيك الامبراطورية العثمانية فقط بل لقد كانت تعني تفتيت العرقية التركية بين أكثر من مكان. والحق أن الدولة العثمانية قبلت مضطرة التخلي عن الجزء العربي من امبراطوريتها لكنها لم تقبل التخلي عن الأراضي الأخرى وخاصة تلك التي تقرر منحها لليونان مما أثار مشاعر قومية حادة، ذلك أنه في حالة تنفيذ معاهدة سيفر فسوف تنقطع صلة تركيا ببحر إيجه وتصبح استانبول محاطة بأراضي تحت سيادة اليونان. وعلى هذا أدت معاهدة سيفر وكذا احتلال اليونان للأراضي المشار إليها إلى نمو تيار ثوري بين الأتراك انتهى بالإطاحة بالسلطنة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية.

كان من حظ الحركة القومية التركية وجود مصطفى كمال الذي يعتبر أحد رجال السياسة الموهوبين في ذلك الزمان، ففي أثناء الحرب أبلى بلاءً حسنا وأثبت مهارته العسكرية وكان القائد العسكري العثماني الوحيد الذي حقق انتصارات في حملته على الدردنيل وضد روسيا. وبعد انتهاء الحرب كان قد أدرك عقم الحكومة العثمانية واحباطاتها المتوالية ومن ثم بدأ ينظم حركة مقاومة سرية ضد السلطان وضد القوى التي تحتل أراضي بلاده. ولكنه في البداية لم يجد تشجيعا ملحوظا من الأتراك الذين كان معظمهم لا يزال متمسكا بالولاء للسلطان-الخليفة. لكن سرعان ما تبدل الموقف نتيجة استمرار المقاومة ضد اليونانيين ولو بشكل متقطع في تراقيا وخاصة بعد نزول قوة بحرية يونانية في أزمير في مايو ١٩١٩. ولم تكتف اليونان باحتلال الأراضي التي خصصتها لها معاهدة سيفر، بل لقد بدأت في التوغل في الأراضي التركية ذاتها. ورغم أن الجيش التركي كان منهكا ومتعبا من الحروب المتواصلة منذ ١٩١١، إلا أن كثرة من العسكريين اصطفوا بجانب مصطفى كمال الذي أقام مركزا للعمليات ليس في استانبول وإنما في أنقره في وسط الأناضول. وكانت حركته سياسية وعسكرية في آن واحد خاصة وأن أتباعه نجحوا في السيطرة على البرلمان في انتخابات ١٩١٩ لكنه لم يشأ أن يتحدى علنا السلطان العثماني الذي كان لا يزال في قبضته سلطات كثيرة. ولكن بمجرد إعلان شروط معاهدة سيفر ثارت عاصفة من السخط والتذمر في جميع أنحاء البلاد، وانزعجت إنجلترا من أن هذه العاصفة قد تمنع السلطان من قبول المعاهدة، ولهذا وحتى تضمن تنفيذها وتخرس أتباع مصطفى كمال شجعت اليونان على التقدم داخل الأراضي التركية، ومن ثم احتلت قواتها مدينة بورصة بالأناضول في يوليو ووصلت إلى بحر مرمرة، كما احتلت أدريانوبل شمال استانبول. وفي العاشر من أغسطس استسلم السلطان ووافق على شروط الصلح ،بهذه الخطوة أصبح مصطفى كمال هو الزعيم الحقيقي للبلاد.

ولقد جاء قرار اليونان بالقيام بعمليات حربية في الأناضول نتيجة للموقف السياسي المعقد الذي كانت فيه بسبب استمرار الصراعات التي كانت قائمة خلال سنوات الحرب. وعندما انتهت الحرب أصبحت في حالة أفضل فهي في جانب الحلفاء المنتصرين وانهزم أعداؤها الأساسيين بلغاريا والدولة العثمانية، وكانت تنتظر أن تكافأ بضم أراضي لها وخاصة جنوبي ألبانيا. وعلى هذا ذهب فنيزيلوس رئيس الحكومة إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح في فرساي وظل هناك عامين لكي يحصل على ضمانات لسياساته. ورغم أنه تمكن من التأثير على الحلفاء لنصرة قضيته إلا أن قوته الانتخابية في بلاده تلاشت خاصة وقد جرف بلاده إلى مخاطر المعارك في الأناضول مع الأتراك. ورغم أنه كان في البداية ومعه قادة الجيش يعارض الإقدام على تلك المعارك دون اشتراك قوات من جيوش الحلفاء، إلا انه تصرف في النهاية ضد كل هذه المحاذير وخلافا لنصائح العسكريين واستجاب لدعوة إنجلترا بدعوى تحقيق طموحات قومية في آسيا الصغرى.

على أن المغامرات العسكرية لرئيس حكومة اليونان فنيزيلوس لم تكن مفهومة فهما كاملا داخل بلاده، فاليونانيون مثلا كانوا يؤيدون احتلال أزمير ولكنهم لم يؤيدوا الحملات التوسعية الأخرى داخل الأناضول. ولأن الحرب أتعبتهم وأنهكتهم فقد طالبوا بإنهاء التعبئة العسكرية وعودة عساكرهم وعددهم ٣٠٠ ألف عسكري. ومن ناحية أخرى كان أنصار الملك في انتقاد دائم ومتواصل لفنيزيلوس وسياساته، ولم يكن بإمكان الرجل وهو في باريس أن يشرح أهدافه لناخبيه ولأبناء بلده. وفجأة وعلى حين غرة وقعت البلاد في أزمة دستورية عندما مات الملك ألكسندر في أكتوبر ١٩٢٠ متأثرا من عضة قرد، وانتقل العرش لأخيه الأصغر الأمير باول Paul الذي رفض مقولة أن أباه الملك السابق قسطنطين لم يتنازل عن العرش وقد نتج عن ذلك إجراء انتخابات برلمانية في ديسمبر ١٩٢٠ كانت بمثابة الاستفتاء على عودة الملك قسطنطين الذي يمثل الوجه العكسي لسياسة فنيزيلوس رئيس الحكومة.

والحاصل أن أنصار الملك السابق قسطنطين قاموا بحملة نشطة لصالحه انتهت بهزيمة فنيزيلوس هزيمة نكراء ، فلم ينجح في الانتخابات، ولم يحصل حزبه الليبرالي إلا على ١٢٠ مقعدا من أصل ٣٧٠ رغم أن أنصاره من خارج الحزب حصلوا على ٥٢% من إجمالي الأصوات. ولقد شعر الرجل وهو الفخور بنفسه بالإهانة الشديدة ومن ثم غادر البلاد بعد ثلاثة أيام من الانتخابات، وبعد شهر عاد قسطنطين إلى أثينا ظافرا منتصرا. على أن تغيير الحكومة لم يكن يعني التخلي عن سياسة فنيزيلوس تجاه تركيا، ذلك أن العناصر الملكية التي كانت تعارض تلك السياسة وتنتقدها وجدت نفسها في غمار موجة

من الحماس عمت البلاد بأمل تحقيق "الفكرة الكبرى" عن طريق سحق العدو التركي بشكل نهائي.

وعلى هذا وفي ١٩٢١ شنت القوات اليونانية في الأناضول حملة أخرى على القوات التركية التي أخذت في التقهقر تدريجيا إلى الداخل واستدرجت وراءها الجيش اليوناني إلى أعماق الأناضول في منطقة معادية لا يمر فيها إلا خط سكة حديد مفرد وخطوط اتصال أخرى ممتدة. وفي ٢٤ أغسطس قرر مصطفى كمال بصفته المسئول عن العمليات التركية أن يحشد قواته بطول ضفة نهر سقاريا وسط الأناضول حيث ظل اليونانيون يهاجمون القلاع التركية على النهر لمدة اسبوعين، ودارت معركة وحشية خسر فيها الطرفان نصف قواتهما وأخيرا اضطرت القوات اليونانية إلى الانسحاب في ١٦ سبتمبر (١٩٢١).

على أن انتصار الجيش التركي على الغزاة اليونانيين جعل من مصطفى كمال بطلا عسكريا عظيما وأهم شخصية سياسية دون منازع في البلاد، وأصبحت السلطة الحقيقية معه وأتباعه في أنقره التي أصبحت العاصمة القومية ولم تعد في يد السلطان في استانبول. وأكثر من هذا أنه قاد حملة دبلوماسية ماهرة انتهت بإيقاع الشقاق بين الدول العظمى بحيث تحركت إنجلترا واليونان بمفردهما لفرض شروط معاهدة سيفر. كما نجح في عقد اتفاق عسكري مع حكومة البلاشفة في روسيا في أبريل ١٩٢٠. وفي أكتوبر تمكن من قمع دولة أرمينيا المستقلة التي كانت قد أعلنت من قبل، وأقدم على عقد معاهدة صلح مع روسيا أرجع بمقتضاها باطوم للروس، واحتفظ بكل من قارص وأردهان التي كانت روسيا قد استولت عليهما في ١٨٧٨ بمقتضى معاهدة برلين. وبهذا الاتفاق نجح مصطفى كمال في تأمين الجبهة الشرقية، وفي مارس ١٩٢١ نجح في إقناع إيطاليا بالجلاء عن جنوب غربي الأناضول في مقابل تقديم امتيازات اقتصادية.

واستمر مصطفى كمال في إحراز نجاحات دبلوماسية بعد انتصاره في معركة سقاريا ففي اكتوبر ١٩٢١ خرجت القوات الفرنسية من إقليم كليكيا في مقابل امتيازات اقتصادية. وبحلول أكتوبر ١٩٢١ كانت كل من إيطاليا وفرنسا وروسيا قد عقدت اتفاقيات مع مصطفى كمال وليس مع السلطان العثماني الذي لم يعد يؤيده إلا إنجلترا واليونان. ولم يعد أمام مصطفى كمال من عقبة أخيرة إلا الجيش اليوناني في الأناضول الذي كان مدعوما بوجود قوات إنجليزية في استانبول.

وفي أغسطس ١٩٢٢ شن مصطفى كمال حملة على القوات اليونانية بالأناضول اتسمت بدرجة فائقة من التنظيم والتنسيق وانتهت بانهيارها يأسا وانهاكا. وفي التاسع من سبتمبر تمكن الجيش التركي من دخول أزمير، وفي الرابع عشر من سبتمبر أطلقت نيران المدافع على تلك المدينة الغنية لإخافة اليونانيين ثم اتجهت الأنظار إلى شرق تراقيا وكانت

إنجلترا قد أخفقت في مساعيها لإقناع إيطاليا وفرنسا بالدفاع عن تلك المنطقة. وبإخفاق الحلفاء في فرض معاهدة سيفر استعادت القوات التركية سيطرتها على كل من شرق تراقيا واستانبول والمضايق. وفي أول أكتوبر ١٩٢٢ أعلن البرلمان التركي إنهاء نظام السلطنة ولم يجد السلطان السادس محمد السادس إلا الفرار من البلاد على ظهر بارجة حربية إنجليزية. وأصبحت معاهدة سيفر في حكم العدم، وأصبح المناخ مهيئا لعقد اتفاقية جديدة مع مندوبين أتراك أحرزت قواتهم نصرا عظيما.

وعلى هذا بدأت مفاوضات جديدة في سويسرا في نوفمبر ١٩٢٢ انتهت بمعاهدة لوزان في يوليو ١٩٢٣ وبمقتضاها استعادت تركيا ممتلكاتها في الأناضول وشرق تراقيا والمضايق وجزيرتي تندوس وإمبروز، ولم تفرض عليها تعويضات بل لقد ألغيت الامتيازات التي كانت مثار كثير من المشكلات للإمبراطورية العثمانية. وتركزت معظم المناقشات أثناء التفاوض حول المضايق حيث نجحت إنجلترا في التوصل إلى تسوية في صالحها رغم جهود السوفييت والأتراك حيث تقرر ألا تكون المضايق منطقة عسكرية، وأن يكون المرور فيها متاحا لكل أنواع السفن والمراكب إلا إذا أصبحت تركيا في حالة حرب، ولا يسمح لأي دولة بإرسال مراكب إلى البحر الأسود تزيد حمولتها على مراكب روسيا التي هي أضخم قوة بحرية هناك باستثناء إنجلترا وفرنسا اللتان أصبح لهما حق إدخال مراكب ذات حمولة مضاعفة لحمولة المراكب السوفيتية.

وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣ أعلنت الجمهورية التركية وانتخب مصطفى كمال رئيسا لها وانتقلت العاصمة بصفة دائمة إلى أنقرة. وفي أبريل ١٩٢٤ تم وضع دستور جديد قرر أن السلطة الأساسية في الدولة في يد الجمعية التشريعية التي انتخب أعضاؤها انتخابا عاما من الذكور فقط، واختارت الجمعية الرئيس الذي اختار بدوره مجلس للوزراء، وأصبح مصطفى كمال هو الشخصية المهيمنة على المشهد السياسي خلال السنوات التالية.

أما الخاسر الحقيقي في معارك الأناضول فكان اليونانيون إذ انتهى الأمر بإجلائهم من عدة مناطق كانوا يقيمون فيها على مدى ألفين وخمسمائة عاما. ومن ناحية أخرى أدى احتراق أزمير إلى هروب كثير من اليونانيين إلى أثينا واضطرت الحكومة اليونانية إلى تشكيل لجنة من عسكريين وسياسيين لتحديد المسئول عن تلك الكارثة القومية. وعندما طالبت تلك اللجنة من قسطنطين التنازل عن العرش انسحب من المسرح لصالح ابنه الذي تولى العرش باسم جورج الثاني في سبتمبر ١٩٢٢. كما تشكلت لجنة أخرى للتحقيق في كارثة الأناضول انتهت باتهام ثمانية وزراء ومستشارون عسكريون قدموا للمحاكمة حيث ثبت أنهم مذنبون. وفي ٢٨ نوفمبر أعدم القائد العام للجيش وخمسة وزراء رميا بالرصاص وكان إجراء غاية في القسوة صدم مشاعر كل من اليونانيين والأوربيين.

وكان من نتيجة الهزيمة العسكرية لليونان والغليان الداخلي أن ضعف موقف المفاوض اليوناني في لوزان ولم يقتصر الأمر على فقدانها بلادا كثيرة كانت تحت سيطرتها بل لقد فرض عليها توقيع معاهدة لتبادل السكان بينها وبين تركيا حيث تقرر طرد كل اليونانيين من تركيا فيما عدا أولئك الذين يعيشون في استانبول وإرغام المسلمون في اليونان فيما عدا غرب تراقيا على الهجرة إلى تركيا. ولقد تأثر بهذه الإجراءات حوالي مليون ونصف مليون يوناني وأربعمائة ألف مسلم معظمهم أتراك فضلا عن بعض اليونانيين وأقليات عرقية أخرى، وكان حلا خشنا ومتطرفا والأول من نوعه في التاريخ الحديث، وان كانت له ميزة واحدة لليونان تمثلت في استيطان كثير من يونانيي الأناضول في مقدونيا التي حصلت عليها اليونان في التسويات وما زال بعضهم يحمل سمات يونانية.

ورغم أن اليونان فقدت أغلبيتها العرقية في غرب الأناضول إلا أنه يجب ألا ننسى أنها استولت على غرب تراقيا من بلغاريا وتلك هي الإيجابية الوحيدة التي خرجت بها من الحرب، ذلك أنها أصبحت عاجزة عن التمسك بادعاءاتها في جنوبي ألبانيا بسبب عدم تأييد الحلفاء لها حيث قرروا إعادة دولة ألبانيا المستقلة إلى الوجود بحدودها التي كانت عليها قبل الحرب.

ألبانيا

كانت ألبانيا أكثر بلاد البلقان التي واجهت أوضاعا صعبة عند نهاية الحرب العظمى فقد كانت مهددة دائما بتقسيمها بين جيرانها، وتوقف مصيرها على قرارات الدول الكبرى. وفي هذا الخصوص ينبغي أن نتذكر أن ألبانيا أصبحت دولة مستقلة عام ١٩١٣ فقط ومنذ ذلك التاريخ واجهت اضطرابات وانشقاقات سياسية داخلية انتهت باسقاط الحكومة وطرد أول حاكم لها وليام الفايدي William of Wied في ١٩١٤، وعادت البلاد إلى الحالة التي كانت عليها لقرون طويلة، وأصبح كل إقليم وكل جماعة وكل قبيلة تسعى لحماية مصالحها الخاصة، ولم يتخذ أي منهم موقفا موحدا ضد التدخل الأجنبي. وانتهزت اليونان والصرب والجبل الأسود الموقف لتستعيد كل منها الأراضي التي ضمت لألبانيا من كل منها عام ١٩١٣، حيث سارعت اليونان باحتلال جنوبي ألبانيا بموافقة الحلفاء وعلى أساس أنها سوف تتركها فيما بعد، إلا أن اليونان أعربت عن عدم التزامها بهذا الرأي. وأكثر من هذا أنه في عام ١٩١٦ تم انتخاب نواب من المنطقة (جنوبي ألبانيا) للبرلمان اليوناني بعد ضمها رسميا لليونان التي أصرت على أنها تلك منطقة يونانية عرقيا. وقد استندت في ذلك على أن هناك يونانيون يعيشون فيها، بل إن الألبان أنفسهم كانوا يعتبرون يونانيين

لأنهم يتعلمون في المدارس اليونانية إذا كانوا أرثونكس، أو يعرفون اللغة اليونانية، وهي سياسة اتبعتها اليونان في إقليم مقدونيا.

كما تصرفت الصرب والجبل الأسود بطريقة مشابهة لما قامت به اليونان تجاه ألبانيا حيث قامتا باحتلال المنطقة شمال نهر دريم Drim في ١٩١٤-١٩١٥ لإيجاد مخرج لهما على البحر الإدرياتي. وفي تلك الأثناء تحركت إيطاليا هي الأخرى لتضع يدها على المناطق التي ترى أنها من حقوقها حيث احتلت جزيرة سازينو وميناء فلور في أكتوبر-ديسمبر ١٩١٤. ورغم أن الصرب والجبل الأسود خرجتا من المناطق الألبانية التي احتلتهما أمام ضغط دول الوسط آنذاك إلا أنهما كانا يأملان في إعادة ضمها في حالة انتصار الحلفاء.

ويلاحظ أن تفكيك ألبانيا على ذلك النحو كان قد تقرر في معاهدة لندن ١٩١٥ بين الحلفاء حيث تحصل إيطاليا على جزيرة سازينو وميناء فلور وما حوله، وإذا ما أخذت إيطاليا ترنتينو وإستريا ودلماشيا تأخذ اليونان جنوبي ألبانيا وتقتسم الصرب والجبل الأسود معا شمالي ألبانيا، وتنشيء اليونان والصرب منطقة حدود مشتركة غرب بحيرة أوهريد تخترق إقاليم ألبانيا المضمومة، ويصبح الجزء الأوسط منها حكومة ذاتية وليست دولة مستقلة وتتولى إيطاليا تمثيل مصالحها في الشؤون الخارجية.

وخلال المفاوضات الطويلة في مؤتمر الصلح في فرساي حول الحدود بين إيطاليا ويوجوسلافيا تم تقرير مصير ألبانيا بشكل نهائي حيث وافقت إيطاليا على أن تتخلى عن ادعاءتها في ألبانيا فيما عدا جزيرة سازينو وميناء فلور وفي مقابل الحصول على ميناء فيوميه. وكان هذا يعني بعبارة أخرى أن ميناء فيوميه الذي يبلغ سكانه ٤٦٣٩١ نسمة منهم ٢٤٢١٢ أيطاليا أكثر أهمية لإيطاليا من الاستيلاء على ألبانيا التي يبلغ سكانها ٨٠٠ ألف نسمة. ويلاحظ أن الرئيس الأمريكي ولسن كان وحده يحارب أثناء المفاوضات ضد تطبيق معاهدة لندن الخاصة بتقسيم ألبانيا ولم تكن بلاده طرفا فيها. وفي المفاوضات أيضا اتبعت كل من اليونان والصرب سياستهما التقليدية فيما عدا أن اليونان كان يمكن أن تتفق مع إيطاليا، ولكن الصرب عارضت بشدة إيجاد حكومة ألبانية ما تكون تحت سيطرة إيطاليا.

وعندما أدرك الألبان الخطر الذي يحيق ببلادهم قرروا التحرك السياسي، وعقدت مجموعة مرموقة من شخصياتهم مؤتمرا قوميا في يناير ١٩٢٠ انتهى في مارس بالدعوة إلى عقد "جمعية قومية تشريعية في تيرانا"، وهناك تشكل مجلس وصاية على العرش، وتشكل الجيش، وفي الوقت نفسه تم تنظيم الألبان المهاجرين في بلاد أوربا والولايات

المتحدة الأمريكية لربطهم بقضية الوطن الأم، وذهب وفد منهم إلى باريس حيث مؤتمر الصلح لعرض قضية استعادة وحدة بلادهم وانقاذها من التقسيم، ومرة أخرى كانت الولايات المتحدة في مؤتمر الصلح أكثر الأعضاء تحمسا لقضية الألبان.

على أن قرار الحلفاء الأخير بشأن إعادة ألبانيا إلى الوجود جاء نتيجة المناقشات الطويلة حول مساومة إيطاليا بشأن أن تأخذ ميناء فييوميه مقابل أن تتنازل عن كامل ادعاءتها في ألبانيا. وهكذا وفي أغسطس ١٩٢٠ أعلن وزير خارجية أيطاليا الكونت كارلو سفورزا Sforza إعادة ألبانيا بحدودها التي كانت عليها عام ١٩١٣ بما فيها جزيرة سازينو وميناء فلور، وبعدها غادر الجيش الإيطالي ألبانيا. غير أن اليونان والصرب كانتا غير راغبيتين في التخلي عن نفوذهما في المنطقة رغم موافقتهما الرسمية على ذلك الحل، ومن ثم وجدنا أن الصرب في ١٩٢١ تساند ثورة ميرديتي Mirdite التي اندلعت في شمال ألبانيا ولم ترجع عن هذا إلا تحت ضغط الحلفاء. وأما اليونان فقد تخلت عن احتلالها لجنوبي ألبانيا اضطرارا بعد أن أصبحت ضعيفة بخروجها من الأناضول. وهكذا وبحلول عام ١٩٢٢ كانت ألبانيا قد أصبحت خالية من النفوذ الأجنبي وهو وضع استمر حتى ١٩٢٥ حين أعادت إيطاليا نفوذها في المنطقة من جديد.

وفي تلك الأثناء كانت ألبانيا قد بدأت في تنظيم حكومتها وقدم قادتها مشروع دستور جديد في مؤتمر لوشنيه Lushnje في يناير ١٩٢٠ بدلا من أن يأخذوا بالنصوص التي تمت صياغتها عام ١٩١٤. وقررت الجمعية التشريعية التي تتكون من ٥٦ عضوا أن تكون الدولة ملكية دستورية، وأن يتولى "المجلس الأعلى للدولة" وظائف الملك إلى أن يتم اختياره، وكان المجلس يتكون من أربعة أشخاص أوصياء على العرش اثنان منهم من المسلمين أحدهما من الطريقة البكتاشية السنية الصوفية، والآخران من المسيحيين أحدهما أرثوذكسي والآخر كاثوليكي. ولمساعدة هذا المجلس تقرر تعيين مجلس وزراء يكون مسئولا ليس أمام مجلس الوصاية وإنما أمام مجلس الشيوخ المكون من ٣٧ عضوا والذي أعطيت له السلطة الرئيسية في البلاد. كما تشكلت جمعية وطنية من حيث المبدأ لم تحدد صلاحياتها وعدد أعضائها إلا في عام ١٩٢٢. وفي أبريل ١٩٢١ أجريت الانتخابات، وفي ١٩٢٢ تم تعديل دستور لوشنيه، وتم تحديد عدد أعضاء الجمعية الوطنية بـ ٧٨ عضوا يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات بمعرفة كل المواطنين الذكور. ثم اتخذت إجراءات أكثر فاعلية لتقوية السلطة التشريعية على حساب مجلس الوصاية وفي هذا الإطار تم تشكيل نظام قضائي مستقل.

على كل حال ففي أثناء فترة الحكم الدستوري تكونت أحزاب سياسية حول مصالح محددة دون نضج فكري، فمثلا كان مؤتمر لوشنيه تحت سيطرة سليمان بك دلفينا Delvina وكان أنصاره الذين يطلق عليهم الليبراليون يسعون للتخلص من الألبان الذين كانوا يعملون سابقا في الإدارة العثمانية وكان هؤلاء يمثلون مصالح كبار ملاك الأراضي الزراعية المحافظين وعلى صلة وثيقة بهم. وبعد انتخابات ١٩٢١ نشأت أحزاب أخرى منها الحزب الديموقراطي الذي كونه الأسقف فان نولي Fan Noli، ولويجي كوراجوقي Luigj Gurakuqi ؛ والحزب الشعبي بزعامة صفي فلاماشي Sefi Vlamashi، وأشرف فراشيري Eshref Frasheri. وكان رجال تلك الأحزاب جميعا يفضلون الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وإدخال نظم المؤسسات الغربية إلى بلادهم وجاءت المعارضة التي واجهتهم بشكل رئيسي من "المحافظين" بقيادة شفقت فرلاشي Shefqet Verlaci، وأحمد زوغو Zogu الذين وقفوا إلى جانب مصالح كبار ملاك الأراضي الزراعية وكبار رجال الدين ورفضت من ثم الإصلاح الزراعي.

وسرعان ما اتضحت أوجه نقص الخبرة السياسية في الدولة الجديدة التي برهنت على استحالة المحافظة على استقرار الحكم. وهكذا وفي يونية ١٩٢٤ تزعم الأسقف نولي ثورة تم قمعها بثورة مضادة قام بها الجناح المحافظ بقيادة أحمد زوغو بمساعدة من يوجوسلافيا، وفي ١٩٢٥ أصبح زوغو رئيسا للبلاد، وبادر بوضع دستور جديد، وفي ١٩٢٨ أصبح ملكا، وأصبحت البلاد تخضع لنظام ملكي دكتاتوري بحماية إيطالية.

الهوامش

(1) Spector, Rumania at the Peace Conference, pp. 144,145.

(2) Ibid, p. 137.

(3) Ibid, p. 167

خاتمـــــــــــــة

بإعلان الجمهورية التركية رسميا في ١٩٢٢ اختفت آخر الآثار الباقية للإمبراطوريـــة العثمانية في البلقان، وقبيل ذلك بقليل انقسمت امبراطورية النمسـا والمجــر التــي كانــت تشارك العثمانيين في السيطرة على المنطقة إلى شطرين كل منهما دولـــة مسـتقلة واحـــدة باسم النمسا، والأخرى باسم المجر وذلك في أكتوبر-نوفمبر ١٩١٨ على أســس قوميـــة، وكان ورثة هاتين الامبراطوريتين في وسط وجنوب شـرقي أوربـا (البلقـان) تسـجيلا للانتصار النهائي للمبدأ القومي في تنظيم الحياة السياسية في بلاد المنطقة. أما التغيير الذي حدث في دول البلقان الجديدة فقد جاء من واقع تصور إقامة دولة ما تضم عــدة قوميــات بعدة لغات وثقافات وأديان ويقيمون في عدة أماكن بخلاف المعتاد في تكوين الدولة القومية التي تقوم على شعب واحد يتكلم لغة واحدة ويقيم على أرض واحدة. ولكــن وكمـا رأينــا وجدنا أن أساس تكوين دول البلقان قام على ادعاء كل منها بأن أهالي منطقة ما هم جــزء منها قوميا وتاريخيا ولكن الظروف أوقعتهم تحت سلطة قوة أخرى وهكذا. ويلاحــظ فــي هذا الخصوص أن معظم البرامج القومية كما جاءت على لسان المثقفين والسياسيين أكــدت على الحجج التاريخية من حيث الإشارة دوما إلى فترات تاريخ ممالك العصور الوســطى أو العصر اليوناني أو الإمبراطورية البيزنطية. أما حق تقرير المصير الــذي جــاء فـــي مبادىء الرئيس الأمريكي ولسن الأربعة عشر فقد لعب دورا أقل تأثيرا رغم مغــزاه مــن حيث استخدامه كسلاح للتأثير في الرأي العام بين الدول الكبرى. وفـــي الواقـــع العملـــي ركزت كل دولة قومية جديدة على تأكيد حقوقها في الانفراد بالأمور بدلا من الاجتهاد فـــي إنضاج الفكرة القومية بشكل عام. وعلى هذا يبدو واضحا من ظاهر الأحـــداث أن هـــاجس القومية بهذا المعنى لم يخامر ساسة بلغاريا واليونان والجبل الأسود والصرب عند تفكيرهم في اقتسام ألبانيا فيما بينهم.

وبهذه النظرة المحدودة للممتلكات القومية أصبحت الشعوب الخاضعة فـــي كـــل إقلـــيم تنظر للآخرين الذين يحكمونهم على اعتبار أنهم إما غزاة أو متطفلون، وكانت تلــك مـــثلا نظرة المسيحيين دون استثناء للمسلمين الأتراك طوال خمسة قرون من الاحتلال العثماني، وبالتالي لم يعتبر طرد آلاف المسلمين الذي ترتب على الحركات القوميـــة إجـــراء ظـــالم. ومن زاوية أخرى احتدم الخلاف بين المؤرخين الرومانيين والمجريين حـــول ترانســلفانيا

بشأن سؤال محدد: أيهم كان في ترانسلفانيا قبل الآخر .. الرومانيون أم المجريون. وكأن المشكلة قد اختزلت في صورة أن تصبح ترانسلفانيا من حق الذي كان هناك قبل الآخر دون أسس قومية. واللافت للنظر أنه بعد التحرر القومي لم يحدث أن شعرت أية دولة براحة مع الأقليات التي تعيش بينها. ففي فترة ما بعد الحرب تراجعت كل القوانين التي كانت زمن المقاومة تضمن الحقوق المدنية لتلك الشعوب التي أصبح ينظر إليها كمصدر للضعف القومي والتخريب والهدم، وكانوا كذلك بالفعل. ومن الغريب أن القوميات المنتصرة التي كانت قد خضعت قرون عديدة لألوان الهوان وعدم الاستقرار على يد قوة غازية أجنبية (العثمانيون والنمساويون) لم تجد من وسيلة أفضل إلا تطبيق نفس الوسائل والأساليب التي كانت شعوبها قد خضعت لها زمن الضعف والهوان.

على أن مشكلات هيمنة قومية بعينها على أمور كل قوميات الدولة الواحدة كانت واضحة تماما في المناطق التي كانت القومية المهيمنة ذات أغلبية ضئيلة العدد شأن حالة ترانسلفانيا قبل ١٩١٤. وفي هذا الخصوص كان الصراع على مقدونيا بمثابة مأساة عظمى في تاريخ البلقان الحديث، ولم يحدث أن قدم برنامج عملي يضع في الاعتبار المشاعر القومية يمكن من خلاله حل مشكلة كيفية أن تحكم منطقة ما معقدة عرقيا بدون وجود دولة يفترض أن تسيطر على أمورها. وكل ما توصل إليه الفكر القومي آنذاك هو التبادل السكاني بين اليونان وتركيا خلال عشرينيات القرن العشرين. فاليونانيون الذين كانوا يسكنون وعائلاتهم الأناضول لآلاف السنين رجعوا إلى اليونان البلد الأم، على حين تم طرد المسلمين من كريت إلى الأناضول مع أن بعضهم يونانيين .. أي إلى أرض لم يكن لهم بها اتصال أو علاقات سابقة وكل ما هنالك أنهم مسلمون وينبغي أن يذهبوا إلى تركيا حيث تعيش أكثرية المسلمين هناك.

وفي ضوء اعتماد هذا التصور القومي لبلاد البلقان خضعت شعوبها لتجربة الانتقال من حكم ديني إكليروسي إلى حكم مدني فيما عدا تلك التي كانت خاضعة لحكم النمسا، ففي الإمبراطورية العثمانية كانت الكنيسة والدولة شيئ واحد غير منفصل. وعلى هذا تضمن التحول من حكومات ملية إلى حكومات قومية تغير في الإطار التشريعي والسياسي في حياة البلقانيين وهو تغير أدى إلى انخفاض مكانة الكنيسة من هيئة حكومية رئيسية على أعلى مستوى إلى مجرد مصلحة داخل إدارة مدنية.

وبمقتضى تلك التغييرات رأينا بلاد البلقان تأخذ أشكالا في الحكم متشابهة تحت حماية الدول الكبرى، إذ أصبحت جميعها ملكيات دستورية ذات حكومة مركزية. وكان تركيز

السلطة في عاصمة كل دولة يعني من ناحية أخرى تدمير نظم الحكم المحلية التي كانت سائدة زمن الحكم العثماني. وهذا التحول في طبيعة الحكم من اللامركزية العثمانية إلى المركزية القومية الحديثة أدى إلى تركيز السياسة والسلطة في يد نسبة قليلة من السكان أخذت تنفصل تدريجيا عن باقي الجماهير. وكما رأينا كانت السياسات الداخلية في الدول القومية الجديدة تدور أساسا حول الصراع بين الأمير الحاكم من جهة وبين مجموعة النبلاء أو الشخصيات المرموقة. ولما كانت تلك الشخصيات أعضاء في تجمعات سياسية غير رسمية فإنها كانت تحارب وتصارع من أجل السيطرة على الحكومة. ومن ناحية أخرى حمل النصر في الصراع السياسي الرغبة في إعادة ترتيب النظام الإداري واستخدام النفوذ السياسي لتحقيق المصالح الخاصة. ويلاحظ أن جماهير الفلاحين في بلدان البلقان خلال القرن التاسع عشر لم تقم بأي دور سياسي له مغزاه في شؤون إدارة أجهزة الدولة الحديثة، وظل الأمر كذلك حتى عشية الحرب العالمية الأولى حين بدأت تتشكل أحزاب فلاحية مع زيادة الغضب حول وضع ملكية الأرض فرضت في النهاية دفع مصالح غالبية السكان ألا وهم الفلاحون إلى بؤرة المسرح السياسي.

على أن تطور السياسات في بلاد البلقان كان متوازيا مع الأحداث التي كانت تمر بها دول أوربا وهي التي كانت قبل كل شيء النموذج الذي تبحث عنه دول البلقان في تطوير أحوالها على الرغم من وجود تناقضات كثيرة بينها وبين دول أوربا، فمثلا لم يحدث أن شارك الفلاحون أو العمال في أي بلد أوربي في شؤون الحكم الذي كان في يد الأثرياء والمتعلمين أساسا. ولأن بلاد البلقان كان ينقصها وجود طبقة وسطى تعمل بالصناعة والتجارة والمهن الحرة شأن دول الغرب وجدنا نسبة ضئيلة جدا من أهالي البلقان تلعب دورا سياسيا. وأكثر من هذا أن بلاد البلقان ورثت فسادا إداريا تاريخيا بشكل عميق اختلف في درجته عن ذلك الفساد الذي كان شائعا في أوربا الغربية أو في أي بلد من بلاد الدنيا. وكان هذا يعني أن الحكومات الجديدة التي انفصلت عن الدولة العثمانية لم يكن لها أن تسير على نفس أسلوب الإدارة العثمانية الذي عرف عنه الفساد، هذا فضلا عن الفقر النسبي الذي كانت بلاد البلقان تعاني منه والذي كان له أثره في إدارة الأحوال.

لقد بدا أن زعماء البلقان مثل أقرانهم زعماء الغرب قد افترضوا أن العمل بمقتضى الأفكار السياسية الغربية بما تشتمله على مؤسسات سياسية متقدمة فيه علاج لكل أمراض البلاد الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك أن أعظم المشكلات التي واجهت دول البلقان كانت اقتصادية وسياسية لكنها لم تكن محددة بوضوح بل لم تكن محل معرفة المسئولين.

ومن ناحية أخرى لم تكن تلك الدول من واقع تأسيسها تملك مقومات اقتصادية على الطراز الحديث ولهذا واجهت منذ البداية أعباء مالية ضخمة، إذ كان عليها إيجاد مصادر لدفع تكاليف حرب التحرير الوطني، ولإقامة نظام إداري جديد، ولتحسين أحوال البلاد داخليا، والأهم من كل ذلك الدفاع عن البلاد وحماية استقلالها. وكل دولة كانت تريد ألا تبقى "بحيرة شرقية راكدة"، والكل يرغب في إدخال الوسائل الحديثة المتقدمة مثل السكك الحديدية، ومظاهر الثقافة المتقدمة مثل المكتبات والجامعات ودور الأوبرا والمسرح، فضلا عن أن الكبرياء القومي والمكانة الجديدة تطلبت إيجاد عاصمة لها زهوتها. كما أن حماية الاستقلال الوليد استدعى تكوين جيش قوي وتنظيمه وتسليحه بأحدث الأسلحة.

غير أن حكومات البلقان الجديدة لم تكن تملك إلا مصادر قليلة لمواجهة نفقات الأهداف القومية لتحقيقها، ولم يكن يجدي سبيلا أن تقوم تلك الحكومات بفرض ضرائب على شعوبها التي تم إفقارها على مدى السنين، وحتى لو تم ذلك فإن العائد لن يكفي المتطلبات. وكما رأينا كانت تلك الدول بما فيها الدولة العثمانية نفسها مكبلة بالديون الخارجية ولأنها كانت عديمة الخبرة في التعامل مع الشؤون المالية وتجهل أساليب التسديد ظلت محملة بالديون الثقيلة حتى لقد أفلست تماما عند نهاية القرن التاسع عشر، الأمر الذي جعل الدول الدائنة تفرض رقابة مالية على كل من الإمبراطورية العثمانية وبلغاريا واليونان والصرب بطريقة أو بأخرى.

لقد كانت مظاهر الضعف الاقتصادي في تلك الدول انعكاس بطبيعة الحال لحالة الفقر العام لشعوبها وخاصة أوضاع الفلاحين الي سبقت الإشارة إليها بشكل تفصيلي. ويلاحظ في هذا الخصوص أن العائلة الريفية التي كانت تملك قطعة محدودة من الأرض تكفيها فإن زيادة أفرادها زيادة سريعة بفعل التناسل كان يؤدي إلى تفتيت هذه الأرض بفعل التوريث ومن ثم صعوبة أن تعيش الأسرة الوارثة على دخل نصيبها الصغير من الأرض، فضلا عن أن نقص التكنولوجيا ورأس المال اللازم للاستثمار في الأرض أدى إلى تخلف أساليب الاستغلال وانخفاض الإيرادات. وفي كثير من المناطق وقع الفلاحون في شبكة الديون لأنهم كانوا يضطرون للاستدانة بشكل مستمر لكي يتمكنوا من البقاء أحياء عاما بعد عام. ومما زاد من المشكلة أن الفلاح كان يفضل استخدام الوسائل التقليدية في الزراعة التي نشأ عليها، ودائما ما كان يواجه مشكلات نقص الإنتاج بالحصول على أرض أخرى دون أن يتعلم كيفية زيادة غلة المساحة التي تحت يده ودون أن يواجه مشكلات تفتيت الأرض بفعل عامل التوريث.

ورغم أنه في سنوات ما بعد الحرب تبين أن نصف عدد الفلاحين تقريبا أصبحوا زائدين على الحاجة في استغلال الأرض الزراعية، إلا أنه لم تكن هناك وسائل بديلة لتوظيف هذا العدد الفائض في أعمال أخرى. وكانت ثمة خطوات نحو التصنيع قد بدأت قبل الحرب ولكنها لم تكن تفي باحتياجات البلاد الاقتصادية، ذلك أن الصناعة في البلقان شأن الزراعة تعرضت إلى عراقيل كان في مقدمتها ركود المنطقة وتخلفها تاريخيا، فضلا عن أنها لم تكن مجهزة لاستغلال رأس المال للنهوض بالصناعة الاستغلال الأمثل، كما لم تكن مهيئة لاجتذاب رأسمال خارجي للاستثمار، ذلك أن الظروف التاريخية السابقة حرمتها من القوى العاملة المدربة والمنظمة للعمل في المصانع، بل إن الطبقات الثرية كانت تنقصها خبرة الإدارة والتنظيم، ولم تكن ترغب في الانجذاب نحو المشروعات الصناعية والتجارية، وأكثر من هذا أن أغلب طلاب الجامعات كانوا يدرسون القانون استعدادا للعمل في الأجهزة الحكومية.

وقد تطلبت تلك الظروف ضرورة الاعتماد على رأس المال الخارجي وكذا على الخبراء وكان هذا يعني كما رأينا أن مجالات الاقتصاد هي التي أغرت المستثمرين الأجانب دون أن يكون هدفهم تطوير البلاد نفسها وتقدمها، إذ نظروا إلى بلاد البلقان باعتبارها مصدرا للمادة الخام والمنتجات نصف الكاملة مثل النفط في رومانيا والمعادن غير الحديدية في الصرب، فضلا عن أن الدول الكبرى كانت ترغب ببساطة في الاحتفاظ بالمنطقة سوقا لتصريف منتجاتها الصناعية. وفي ذلك الإطار تعرضت التعريفة الجمركية بين النمسا من ناحية والصرب ورومانيا من ناحية أخرى لجدل شديد بهدف حماية الزراعة في المجر، واجتهدت إنجلترا للإبقاء على التعريفة الجمركية كما كانت زمن الحكم العثماني دون تعديل مما يؤكد أن القوى الكبرى كانت تبحث عن مصالحها في المحل الأول.

والحاصل أنه تزامن مع التدخل الاقتصادي للدول الكبرى في البلقان تدخلات سياسية دبلوماسية، وكانت كل خطوة في طريق تأسيس دول البلقان القومية الجديدة يصحبها تدخل أوربي. وقد نشأت هذه الحالة من واقع ظروف القرن التاسع عشر حين كانت المنطقة نقطة مرور عالمية، وكانت المسألة الشرقية المصدر الوحيد لصراع القوى الكبرى بين عامي ١٨١٥-١٩١٤ وكانت موضع أعظم صراع حدث خلال تلك الفترة ألا وهي حرب القرم، والسبب المباشر لانفجار الحرب العالمية الأولى. ولم تكن أي دولة من الدول الكبرى المتورطة في المسألة الشرقية تسمح لأي منافس ليسيطر على الإمبراطورية

العثمانية التي كانت تحتضر أو على أي دولة من دول البلقان الجديدة التي لها اهميتها ومغزاها. وبسبب اهتمام أوربا بمصير البلقان فإن معظم الأزمات كانت تثيرها دول البلقان ولكن يأتي حلها على يد القوى الكبرى. وكانت المعاهدات الرئيسية التي نظمت شؤون البلقان مثل معاهدة آدريانوبل، وباريس، وبرلين تمثل قرارات للدول الكبرى بشكل واضح ومحدد. وأما الأمور الصغيرة فكان يتم تصريفها داخل مؤتمرات دبلوماسية تعقد في لندن وباريس واستانبول، ونادرا ما كان يحضرها مندوبون عن بلاد البلقان. وقد استمرت هذه الأوضاع خلال الحرب العالمية الأولى حيث رأينا أن تسويات الحرب كانت حصيلة مناقشات دارت بين كل من فرنسا وإنجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية لم يحضرها أي مندوب من بلاد البلقان حتى ولو من باب المشاورة. '

ولم يقتصر دور الدول الكبرى التي هيمنت على البلقان على تقرير حدودها الإقليمية وعلاقاتها بالإمبراطورية العثمانية، بل لقد أنشأت الحكومات الأولى في المنطقة، بل وتعيين أول حكامها باستثناء الصرب. ولقد أصبحت تلك الدول الجديدة حكومات ملكية دستورية لا لشيء سوى أن القوى الكبرى أرادت ذلك. وكانت تلك النظم الملكية تمثل حلا وسطا بين رغبات النمسا وروسيا باعتبارهما نظم محافظة وبين رغبات فرنسا وإنجلترا أنصار الحكم الليبرالي. وقبل عام ١٨٧٨ كانت الهيمنة الأوربية على المنطقة مقررة ومحددة بشكل رسمي بمقتضى معاهدات، فمثلا جاءت حماية روسيا للصرب وإمارتي الدانوب بمقتضى ميثاق آكرمان Akkerman، وجاء خضوع اليونان لحماية الدول الثلاثة في إطار معاهدة لندن. وعلى العكس لم تكن سيطرة روسيا على بلغاريا وسيطرة النمسا على الصرب بعد ١٨٧٨ بمقتضى إتفاقية ما، بل كان أمرا مفهوما في المفاوضات التي جرت بين كل من روسيا والنمسا.

على أن خضوع البلقان للتوجيهات الخارجية نتج بشكل أساسي من الوضع الجغرافي أكثر من كونه حالة اختيار وكانت آثاره وخيمة بالنسبة للدول الجديدة. ولما كانت منطقة البلقان منطقة رئيسية للتوتر العالمي فقد تعرضت حكوماتها لإغراء الدول الكبرى للتعاون معها ضد جارة لها مقابل الحصول على السلاح. ومن هنا كانت كل دولة تخصص من دخلها العام نسبة كبيرة لأغراض الحرب والتسليح أكثر مما كانت تخصصه الدول الكبرى، فضلا عما أنفقته تلك الدول على حروب التحرر القومي من شهداء وتبديد للثروة.

ونظرا لأن الوصاية الأوربية على دول البلقان كانت شاملة رأينا أن زعماء البلقان قد تشربوا ثقافة الديموقراطية السياسية الغربية. ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر

كانت الليبرالية والقومية تعتبران في الشرق والغرب على السواء أفكار العصر التقدمية، ومع نهاية القرن أصبحت أفكار الديموقراطية والشعبوية والاشتراكية لها مغزاها في المشهد السياسي. ورغم أن الإيديولوجيات السياسية والثورية كان لها نفس الحضور إلا أن تطبيقاتها في بلاد البلقان لم تكن على شاكلة ما حدث في أوربا الغربية. ولا شك أن الفكرة القومية كان لها وضع مختلف في دولة مثل إنجلترا بمستعمراتها الواسعة وفي فرنسا وألمانيا بمقاطعاتها المتعددة ومصادرها المناسبة للاقتصاد الصناعي عن دولة مثل اليونان أو ألبانيا. وفي الإطار نفسه كان الفكر الليبرالي في القرن التاسع عشر على الأقل في بدايته يرتبط بسياسة حرية العمل الاقتصادي وبفكرة أن الدولة لا يجب أن تكون وسيطة في الأمور الشخصية لمواطنيها. ورغم إدخال تعديلات على النظم الاقتصادية بفرض الحماية الجمركية وتقديم المساعدات للصناعة، إلا أن حكومات البلقان لم تبذل جهودا كافية لأمور الصحة في الريف وتعليم أبنائه أو لمشكلات الفقر الشديد والديون المالية. ومع أن حكومات القرن التاسع عشر لم توجه اهتمامات مباشرة تجاه تقديم الخدمات الاجتماعية لأهاليها باستثناء حكومة بسمارك في ألمانيا، إلا أن حكومات البلقان كانت أفضل بكثير في هذا الطريق حيث كانت هناك حكومات محافظة ولكن لها برامج اجتماعية واسعة. ولعل أعظم فخر لانجازات الليبرالية في الغرب المتمثلة في الدساتير والاقتراع السري في الانتخابات وحق الانتخاب العام وقوانين الحقوق التي تؤكد حرية القول والنشر والتجمع كانت الوحيدة التي أصبح لها أثرا فعليا في دول البلقان، ولو أنها كانت قليلة القيمة بالنسبة لسكان تفشت فيهم الأمية بنسبة كبيرة وكانت وجهة نظرهم عن السياسات التي عاصروها شديدة الضيق.

وفي دراسة تاريخ أي بلد من بلاد العالم لا يهمنا في كثير أو قليل أن نضع يدنا على مواضع القوة والخطر، أو أن ننظر للأمور نظرة ضيقة أو واسعة حتى نعرف مكامن الخطأ والفشل في الحركة القومية. وفيما يتعلق بدول البلقان يجب أن نضع في المقام الأول وفي التحليل النهائي المكاسب الإيجابية من الوحدة القومية قبل أن نضع أية تحفظات أو أن نصدر أحكاما سلبية. فمثلا وجه كثير من الانتقاد للأخذ بالحل القومي لأهالي البلقان مع أنه لم يكن يوجد هناك بديل آخر غير هذا الحل لإخراج البلقان من مأزق خضوعه للدول الكبرى. كما يمكن نظريا إبداء مشاعر الأسف والحسرة لعدم إمكانية التوصل إلى نظام سياسي يمكن من خلاله أن تعيش قوميات مختلفة في سلام تحت حكومة واحدة. ولكن تبقى الحقيقة الماثلة في العصر الحديث أن كل الدول "المتقدمة" هي دول قومية الخصائص في الأساس.

في القرن التاسع عشر كان هنا نموذجان ناجحان للتطور السياسي أولهما النموذج الأوربي الذي قام على أساس انقسام القارة إلى عدة أجزاء كل منها في شكل دولة قومية موحدة مثل فرنسا والمانيا وإيطاليا وإنجلترا، لكن هذه الدول شأن حكومات البلقان لم تكن تعامل الأقليات التابعة لها على قدم المساواة. والنموذج الثاني هو الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج لأمة/ دولة أصبحت مأوى لمهاجرين من أوربا ذات الكثافة السكانية العالية والذين كان عليهم عند وصولهم شواطىء أمريكا وطنهم الجديد أن يتخلوا عن لغتهم القومية وموروثهم الثقافي ويقبلون لغة وثقافة الأنجلو-ساكسون المتفوقة هناك. وعلى هذا أصبح شكسبير هو الرمز الرئيسي في الموروث الثقافي في التعليم لأطفال قدموا من إيطاليا واليونان والمانيا وفرنسا والصين واليابان وجماعات أخرى من خلفيات ثقافية مختلفة. ولم يحدث أن ورد على لسان أولئك المهاجرين مطالبتهم بحق "تقرير المصير"، بل على العكس فقد قامت الحرب الأهلية الدموية بين الشمال الأمريكي والجنوب ١٨٦١-١٨٦٥ للحيلولة دون تطبيق مبدأ تقرير المصير (أي إنفصال الجنوب عن الشمال). ولهذا فمن المستحيل مثلا أن نتخيل أن الرئيس الأمريكي ودرو ولسون كان يمكنه أن يقترح إجراء استفتاء بين أهالي المدن ذات الأغلبية المكسيكية الواقعة جنوبي بلاده لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في الانضمام للمكسيك أو أن يكون التعليم في مدارسهم بالإسبانية!!.

ومن المشكوك فيه أيضا أن أهالي البلقان كانوا يقبلون أي برنامج إصلاحي من شأنه أن يبقي على الإمبراطورية العثمانية دولة متعددة القوميات تسيطر على الشعوب التي تحت حكمها. وفي هذا الإطار فشلت المحاولات المتعددة كما رأينا لتقوية الدولة وتم قمع السكان الذين أرادوا الخروج عليها أو الانشقاق عنها. وخلال القرن (التاسع عشر) ظلت المشكلة الأساسية قائمة كما هي ألا وهي أن أغلبية شعوب البلقان على اختلاف مستوياتها القومية والاجتماعية كانوا يريدون ببساطة الخروج من تحت عباءة الدولة. وآنذاك لم تعد الفكرة القومية مجرد برنامج يلبي طموح حفنة من المثقفين والسياسيين بل لقد أصبحت معتقدا عاطفيا وعقيدة علمانية لأغلبية أهالي كل شعوب البلقان. وأكثر من هذا أن المسلمين الأتراك أنفسهم قبلوا هذا الحل القومي لتحديد مستقبلهم السياسي والذي تمثل في فلسفة جماعة الاتحاد والترقي (تركيا الفتاة).

وإذا كنا في هذه الدراسة قد عرضنا لملامح الضعف الاقتصادي والسياسي للدول القومية الجديدة فينبغي أن نؤكد مرة أخرى هنا أنه رغم التخلف الشديد في هذه البلاد وتزايد أعباءها الاقتصادية، إلا أنها استطاعت أن تحقق الكثير فقد تمكنت تلك الحكومات الجديدة، التي وجدت نفسها وسط نظام عالمي متنافس وموقع جغرافي معقد ولا تملك إلا

مصادر قليلة، من بذل جهود حقيقية أوصلت بلادها إلى مستوى معظم الدول الأوربية المتقدمة، بحيث أن الأوضاع في الدول الجديدة عند نهاية القرن كانت أفضل بكثير مما كانت عليه في مطلع القرن. ففي ذلك الوقت كانت الحكومة العثمانية غير قادرة على ضمان السلام بين أهالي تلك البلاد والمصالحة معهم، ولم يتوقف مأزق الحكم العثماني من حيث عدم القدرة على كبح جماح الحكام المحليين، بل إن عصابات قطاع الطرق والفرق العسكرية وأمراء الحرب المحليين المسلمين جعلوا حياة الفلاحين في كل الأماكن مسيحيون ومسلمون على السواء شيئا مستحيلا. وفي ضوء هذه الأوضاع وجدنا أن الحكومات القومية الجديدة لم تقم فقط بوضع أسلوب لتنظيم الإدارة بل لقد شرعت في اتخاذ إجراءات لتحسين مجمل الأحوال العامة في البلد. فقد وضعت نظما للتعليم، وتم تحسين الأحوال الداخلية بما يتمشى مع المصادر الاقتصادية لكل دولة. وعند بداية الحرب العالمية الأولى تم إصدار تشريعات لتحقيق الرفاهية العامة، وأصبح سؤال توزيع الأرض الزراعية محل عناية سياسية في كل دولة. ومع هذا كانت هناك مسائل أخرى كثيرة تحتاج إلى حل لكن خطوة البداية كانت قد تمت على كل حال.

وأخيرا ورغم أن التسوية القومية في بلاد البلقان التي نتجت عن الحرب ومساومات الدول أبعد من أن تكون مثالية، إلا أنها برهنت على إمكانية الاستقرار، فبعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ حدثت ثلاثة متغيرات إقليمية: استيلاء السوفييت على بسارابيا، واستعادة بلغاريا لجنوبي دوبروديا، وضم يوجوسلافيا لشبه جزيرة إستيريا ولكن بدون تريستا، وبقيت مشكلات كثيرة سببا للفرقة والصراع. كما ظلت مشكلات مقدونيا وترانسلفانيا وبسارابيا ومشاكل أخرى محل مناقشة لكنها لم تؤد إلى حروب وكوارث. كما شهدت سنوات ما بعد ١٩٤٥ تكرارا للأزمات بين شعوب البلقان بما فيها الأتراك وبين الدول الكبرى غير أن الخلافات حول هذه المشكلات تم تسويتها من خلال المفاوضات وليس بالحرب كما كان يحدث في القرن التاسع عشر.

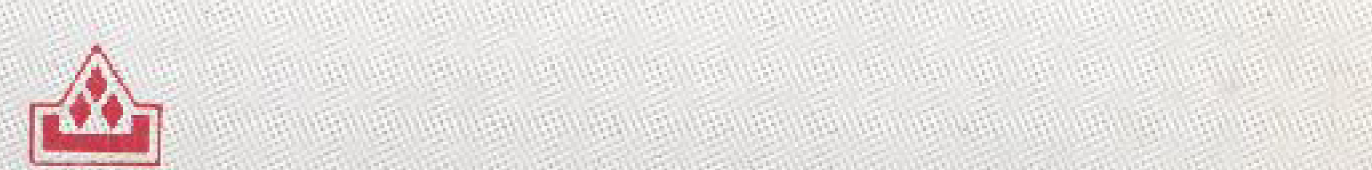
رقم الإيداع : ٢٥٦٦٦/٢٠٠٧
الترقيم الدولي (I.S.B.N) : 977-5222-96-6

هذا الكتاب

يعرض هذا الكتاب لتاريخ حركة المقاومة الشعبية في بلاد البلقان ضد الحكم العثماني خلال الفترة من أول ثورة قام بها أهالي الصرب ضد الحكم العثماني (١٨٠٤) وحتى هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى وخروجهم من المنطقة (١٩٢٠). وكانت حركة المقاومة تلقى تأييد القوى العظمى آنذاك (إنجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا) بهدف التخلص من العثمانيين على اعتبار أنهم يمثلون حكماً إسلاميا للشعوب مسيحية. وعلى هذا اختلط العامل القومي بالعامل الديني في الصراع وأصبح الدين يمثل الشخصية القومية لشعوب البلقان في نضالها من أجل تأكيد خصوصيتها الذاتية.

وفي هذا المنعطف من الصراع تدخلت القوى العظمى لصياغة مستقبل هذه الشعوب كنوع من تأمين حدودها المتاخمة للدولة العثمانية، ثم أصبح إقامة دول مستقلة في تلك المنطقة أكثر إلحاحا بعد قيام ثورة البلاشفة في روسيا (أكتوبر - نوفمبر ١٩١٧) حتى لا تنتشر الشيوعية بسهولة في تلك البلاد، وتهدد من ثم دول غرب أوربا الرأسمالية. ولهذا رأينا الرئيس الأمريكي وودرو ولسون يحرص على أن تتضمن مبادئه الأربعة عشر التي أعلنها في يناير ١٩١٨ مبدأ " حق تقرير المصير " لشعوب البلقان في تحقيق الدولة القومية. ومن هنا وفي إطار تسويات الحرب ظهرت إلى الوجود دول: يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وألبانيا ورومانيا والمجر وبلغاريا في إطار نظم ملكية ومحافظة من شأنها والحال كذلك أن تقوم بدور المصد الأول لتيار الشيوعية إذا ما تسرب إلى المنطقة من باب حماية أوربا الغربية. ورغم هذا الحرص إلا أن جميع هذه الدول الجديدة تحولت فيما بعد إلى الشيوعية خلال فترة وجيزة أثناء الحرب العالمية الثانية .. وتلك قصة أخرى.

*



دار العالم الثالث

٣٢ ش صبري أبو علم باب اللوق / القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت وفاكس ٣٩٢٢٨٨٠
Email: Elguindimohamed@hotmail.com